رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن داررماح للنشروالتوزيع

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (174) المجلد الثالث

الجزء الحادي عشر

سبتمبر 2026

مجلة ربع سنوية

ISSN الورقي: 2392- 5418

ISSN الالكتروني:2520- 7423

DOI: 10.59799/SQZH5356

معامـــل التأثير: 2.56 Impact Factor

الايداع القانوني 243





رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن دارالرماح للنشروالتوزيع - رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (174) سبتمبر 2026

المجلد الثالث

الجزء الحادي عشر

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن دار رماح للنشر والتوزيع -رماح / عمان –الأردن

بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

نائب مدير تحرير المجلة: د. قيس مهدي البياتي

هيئة تحرير المجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ د. يوسف أبو فارة	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
ا. م. د. مصدق امين عطيه	المديرية العامة لتربية صلاح الدين وزارة التربية والتعليم	العراق
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ د محمد الفاتح زين العابدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. خالد سنداوي	أكاديمية القاسمي والكلية العربية	فلسطين
أ. د. زياد عبد الحليم عبد المنعم الذيبة	جامعة الزرقاء الاهلية	الأردن
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. نضال الرمحي **(رئيس الهيئة الاستشارية)**	جامعة الزرقاء	الأردن
د. ماجدة خلف السبوع	جامعة مؤتة	الاردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمدعبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. عماد الصعيدي	مركز رماح	الأردن
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان

الدكتورة حليمة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
د. قيس مهدي البياتي	دكتوراه علاقات اقتصادية دولية	العراق
د. خديجة عبدالكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د.حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. جمال محمد البشرى	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
الدكتورة صفراوي فاطمة	استاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف	الجزائر
أم خالدة جمال فرج الشافعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
أ.م.د محمد عدنان شاكر الزبيدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
ا د مزاحم مهدي ابراهيم النجار	جامعة تكريت	العراق
أ.د. هاشم صالح مناع	أستاذ الادب والنقد والبلاغة جامعة باشن العالمية بامريكا	العراق
ا. د عباس علي حميد العبيدي	جامعة ديالى /كلية العلوم الإسلامية	العراق
ا م د قادسيه حسين جاسم	وزاره التربيه مديريه تربيه الرصافه الثالثه	العراق

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤوليه عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤوليه قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Simplified Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.
- منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- نظام التوثيق في الحاشية يكون بذكر (عنوان الكتاب، واسم المؤلف، والجزء/ الصفحة) حسب المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية، مثاله: المغني، ابن قدامة (435/6).
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk51@hotmail.com أو remah@remahtrainingjo.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512 **موقع المجلة:** http://www.remahresearch.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

- قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

http: ? //isindixing.com/isi/journaldetails.php

- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429

- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.googlescholars.com

- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع http **www.mandumah.com**//
- قاعدة بيانات المنهل **www.almanhal.com** http//
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بو ابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) **2019**.
- قاعدة أرسيف (Arcif) .
- قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of economic-research#.XzPCkCgzZPY

أخلاقيات النشر العلمي بمجلة رماح للبحوث والدراسات

منذ تأسست مجلة رماح للبحوث والدراسات وتألقت بعددها الأول عام 2005م وهي تأخذ على عاتقها الاجتهاد والاستمرارية لبلوغ العالمية بدخولها العديد من محركات البحث العلمي وقواعد البيانات الدولية والالتزام بأخلاقيات النشر العلمي الهادف، حيث تعد أخلاقيات النشر العلمي (Scientific Publication Ethics) بمجلة رماح للبحوث والدراسات الركيزة الأساسية لضمان موثوقية البحث العلمي ونزاهة البحث الأكاديمي. فالالتزام بهذه المعايير ليس مجرد خيار مهني، بل هو واجب أخلاقي يقع على عاتق جميع الأطراف المشاركة في عملية النشر في ضوء المحاور الأخلاقية لمجلة رماح للبحوث والدراسات.

مسؤوليات الأطراف المشاركة في عملية النشر بمجلة رماح للبحوث والدراسات:

1. مسؤوليات الباحث:

حيث يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة عن المحتوى العلمي المقدم، ويجب عليه الالتزام بالأمانة العلمية، والأصالة ومنع الانتحال، وتجنب النشر المتعدد، وتحديد أسماء المشاركين بالبحث بشكل دقيق وصريح.

2. مسؤوليات المحكمين:

فبالنسبة لمجلة رماح للبحوث والدراسات يتطلب الأمر من المحكمين الالتزام التام بالموضوعية والحياد وتقييم البحث بناءً على جودته العلمية بكل شفافية وموضوعية، والسرية بعدم الكشف عن محتوى البحث أو استخدام أفكاره قبل النشر، والإفصاح بالاعتذار عن التحكيم في حال وجود علاقة قرابة أو زمالة مع الباحث.

3. مسؤوليات هيئة التحرير

وفقاً لسياسة مجلة رماح للبحوث والدراسات يعد المحرر هو الفيصل في عملية النشر، اذ يجب أن يتمتع بالاستقلالية التامة عند اتخاذ قرارات القبول أو الرفض بناءً على أهمية البحث وأصالته ووضوحه، اضافة الى الشفافية وذلك في غاية الأهمية بهدف توضيح إجراءات التحكيم والمدد الزمنية المتوقعة للباحث.

قواعد النشر والتوثيق بمجلة رماح للبحوث والدراسات

أولاً. أهداف المجلة ومجالاتها:

مجلة رماح للبحوث والدراسات مجلة دورية علمية محكمة تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، بهدف تعميق البحث العلمي واثرائه بنشر البحوث العلمية المقدمة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المرموقة ، والتي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية ، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة والمحكَّمة وفق معايير أكاديمية رصينة ، و دعم حركة البحث العلمي وتطوير المعرفة في المجالات التربوية والإنسانية بهدف إتاحة منصة علمية للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي محليًا وعربيًا ودوليًا و تعزيز الجودة والالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمي و الإسهام في معالجة القضايا المعاصرة من خلال دراسات علمية متخصصة.

وقد جاءت مجالات نشر المجلة لتتنوع بين:

1. العلوم التربوية .
2. العلوم الإنسانية والاجتماعية.
3. الدراسات النفسية.
4. الدراسات الإدارية والاقتصادية ذات البعد الإنساني والتربوي.
5. الدراسات الشرعية والقانونية ذات الصلة بالمجالات الإنسانية.

ثانياً. شروط واجراءات النشر في المجلة:

تستند مجلة رماح للبحوث والدراسات إلى قواعد لجنة أخلاقيات النشر (COPE - Committee on Publication Ethics) ، التي تتبع عملية النشر في المجلات العلمية المحكمة (Peer-reviewed Journals) مساراً منهجياً دقيقاً يهدف إلى ضمان جودتها قبل وصولها إلى الباحث القارئ. حيث تبدأ عملية النشر بمجلة رملح للبحوث والدراسات بمرحلة الإعداد والتقديم (Submission Phase) فتبدأ العملية بإعداد الباحث للبحث (Manuscript) وفقاً لسياسات المجلة التي تهتم بـ:

1. التنسيق والفحص المبدئي:

- التنسيق والالتزام بدليل المؤلف من حيث نوع الخط ، ونظام التوثيق (مثل APA أو IEEE)، وطريقة عرض الجداول والرسوم البيانية.
- خطاب التقديم (Cover Letter) وفقاً لرسالة موجهة لرئيس تحرير مجلة رماح للبحوث والدراسات ، توضح أهمية البحث وأصالته وعدم نشره مسبقاً.
- الفحص الأولي: حيث يخضع البحث وفقا لسياسة المجلة فور استلامه لفحص متسلسل للتأكد من اكتمال الملفات ونسبة الاقتباس (Plagiarism Check) عبر برامج محددة.

2. مراجعة هيئة التحرير:

قبل إرسال البحث للتحكيم، يقوم رئيس التحرير أو المحرر المختص بعمل تقييم أولي للبحث للتأكد من الملاءمة ومدى توافق موضوع البحث مع تخصص المجلة ، والتأكد من الجودة المبدئية من حيث هل البحث مكتوب بلغة علمية رصينة ومنهجية واضحة بشكل أكاديمي يرتقي الى مستوى مجلة رماح للدراسات والبحوث. وفي هذه المرحلة، قد تتم الموافقة المبدئية على البحث لاستكماله والسير بباقي الاجراءات أو يتم الرفض إذا لم يستوفِ البحث الشروط الأساسية، مما يوفر وقت الباحث والمحكمين لاعادة النظر بالبحث بما يناسب سياسة المجلة.

3. عملية التحكيم العلمي:

وهي بالنسبة لمجلة رماح للدراسات والبحوث جوهر النشر العلمي، حيث يُرسل البحث إلى خبيرين أو ثلاثة في نفس التخصص حيث لا يعرف المحكم هوية الباحث ولا يعرف الباحث هوية المحكم لضمان الحياد. وبعد ذلك وبشكل سري يقوم المحكمون بتقييم الأصالة، المنهجية، تحليل البيانات، وقوة الاستنتاجات. وبناءً على تقارير المحكمين، يتخذ المحرر أحد القرارات التالية:

1. **القبول كما هو.**
2. **تعديلات طفيفة** تتطلب تعديلات بسيطة لا تمس جوهر النتائج.
3. **تعديلات جوهرية** تتطلب إعادة صياغة أجزاء رئيسية أو إجراء تحليلات إضافية.
4. **الرفض** في حالة وجود خلل منهجي جسيم أو عدم إضافة علمية جديدة.

وبمجرد كانت التقارير ايجابية وتم قبول البحث نهائياً يتم الطلب من الباحث أن يقوم ضمن فترة زمنية محدد بالتدقيق اللغوي ومراجعة البحث مراجعة نهائية

4. الجدول الزمني لإجراءات النشر بمجلة رماح للدراسات والبحوث:

تتبع مجلة رماح للدراسات والبحوث منذ نشأتها جدولاً زمنياً لإجراءات النشر حفاظاً على وقت الباحث والمحكم والمجلة، ةفقاً للآتي:

التحكيم الأولي للتحرير 2 - 3 أسابيع

عملية التحكيم العلمي 3 - 6 أشهر (تختلف حسب التخصص)

مراجعة الباحث للتعديلات 3 - 5 أسابيع

النشر النهائي 4 - 6 أشهر بعد القبول

افتتاحية العدد

نسعى في مجلة "رماح للبحوث والدراسات" مواكبة التطورات البحثية في عالمنا العربي، وذلك من خلال نشر الأبحاث الجديدة في مجالها، والتي تعالج قضايا تربوية وأدبية وشرعية متنوعة، وتتيح مجلة " رماح" المجال واسعًا لأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للنشر فيها مساهمة منها في تشجيع البحث العلمي الرصين، وتقديم وعاء للنشر العلمي يخلو من التعقيد في إجراءاته مع التمسك بالمنهجية العلمية الرصينة المتبعة في كتابة الأبحاث.

وتسعى المجلة للحصول على مزيد من التصنيفات العلمية والعربية المعتبرة، لذا سوف تصدر المجلة اعتبارًا من سنة (2025) بشكل ربع سنوي، حيث سوف يصدر المجلد الاول في شهر كانون ثاني ويغطي الأبحاث المقبولة في المجلة لشهر كانون ثاني، شباط، وآذار، وسوف يصدر عدد الربع الثاني لهذه السنة في شهر نيسان ويغطي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لأشهر نيسان، آيار، وحزيران، بينما سيصدر المجلد الثالث في شهر تموز ويحتوي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لشهور تموز، أب وأيلول، بينما سيصدر المجلد الرابع لهذه السنة في شهر تشرين الأول .

وما هذا التعديل في تاريخ إصدار المجلدات إلا تحقيقًا لمتطلبات الانضمام لمستوعبات عربية وعالمية مرموقة، وسوف تغطي المجلة العلوم الاجتماعية كما هي عادتها بكل فروعها المختلفة

ونود أن نؤكد للباحثين العرب أننا نسعى للتطوير تماشيًا مع متطلبات النشر العلمي الرصين للحفاظ على مكانة المجلة، ونرحب بأبحاثكم ودراساتكم العلمية.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
هيئة تحرير المجلة	A
الهيئة الاستشارية للمجلة	B
شروط النشر	D
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	E
أخلاقيات النشر العلمي	F
قواعد النشر والتوثيق	H
افتتاحية العدد	K
فهرس المحتويات	L - O
الشيخوخة المبكرة عند الأطفال – متلازمة هاتشينسون-جيلفورد (بروجيريا): دراسة مرجعية م.د. شروق ياسر جبار الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية	20 - 40
التقييم المكاني للتعرية المائية في حوض بحيرة دهوك باستخدام نموذج RUSLE وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغر افية أ.م.د. أحمد عيادة خضير الحديثي و محمد عبد المطلب هاشم محمد الجامعة العر اقية / كلية الآداب	41 – 62
التنظيم القانوني للمشاكل الإدارية داخل المؤسسة التربوية م.م. ستار جبار مزعل المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة / قسم الإشراف التربوي	63 – 88
الحماية القانونية للعقود الإلكترونية في المعاملات المصرفية ودور الإثبات الرقمي في المنازعات المدنية فاطمة عبد السلام داود المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة	89 - 116
دراسة أصولية مقارنة في شروط وأركان عقد الزواج أ.م.د. عصام قاسم رشيد مديرية تربية الرصافة الثانية	117 – 143

الموضـــوع	الصفحة
القرارات الحكومية التقشفية و أثرها على الحقوق المكتسبة م.م. كريمة جبير نادر مديرية تربية الرصافة الثالثة	148 - 182
التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988-2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية أ.م.د. زينب ابراهيم حسين /الجامعة المستنصرية/ كلية التربية أ.د. سنور احمد رسول / جامعة صلاح الدين- أربيل/كلية الآداب	183 – 215
قصدية الأفعال في الخطاب التفسيري: قراءة تداولية في تفسير الفخر الرازي (ت604هـ) م.د. أحمد شنيشل مساعد الشويلي المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الأولى / قسم الإعداد والتدريب	216 – 236
مقال مراجعة: منهجية بنتلي برينكيرهوف جيلبرت في كتابه (Britain Since 1918) م.د. إسراء كريم محمد جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات	237 - 244
التعطيلات الصحفية و أثرها على حرية الصحافة في العراق (3 أيار 1953 – 14 تموز 1958) م.م. جاسم عليوي محيسن المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة	245 – 264
كفايات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى مدرسي الإعداديات المهنية وعلاقتها بالاتجاه نحو التخصص لطلبتهم أ.م.د. وسام علي حاتم المديرية العامة للتعليم المهني / القسم المهني الثالث في الرصافة	265 - 291
قراءة في توظيف الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية م.م. أمير محسن عبيد الصراف جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات	292 – 318
أثر نموذج هاكرينان (Hakkarainen) في تحصيل طلاب الرابع العلمي بمادة الرياضيات وتفكيرهم المرن م. جهاد ناصر حفاتي / وزارة التربية	319 – 347

الموضـــوع	الصفحة
مستوى تو افر مهارات التدريس الرقمية لدى مدرسي الرياضيات ومعوقات تطبيقها م.م. غفران جاسم عباس مديرية تربية الرصافة الثالثة – بغداد	348 – 372
مقال مراجعة علمية فلسفة التسامح والعيش المشترك في التراث الإسلامي: المبادئ والتطبيقات م.د. زينب سمير علي / مديرية تربية الرصافة الثالثة	373 - 383
موقف المستشرقين من الخلاف النحوي العربي م.م. هدى حميد كاظم الجامعة العراقية/ كلية الآداب	384 – 406
مقال مراجعة علمية بين آية الأحزاب و آية النور: نسخ وتعطيل أم إجمال وتفصيل؟ م. د. منتهى خضير صباح وزارة التربية /مديرية تربية الرصافة الثالثة.	407 - 416
التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمر اني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغر افية لعامي(2015-2025) أ .م.د نوره زايد عاتي م.م حنين حارث احمد جبر قسم الجغرافيا , كلية الاداب , الجامعة العراقية , محافظة بغداد , العراق	417 - 437
مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات وعلاقتها بالطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات بكلية التربية للعلوم الصرفة م . د :- طه ياسين مصطفى / مديرية تربية واسط	438 - 480
المدارس النحوية في اللغة العربية م.م. لمياء سليم علي حسن المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار	481 - 516
مقال مراجعة علمية المهارات الحياتية مدخل لتدريس الاجتماعيات م. م رجاء نعمه الفت المديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الثالثة	517 - 528

الموضــوع	الصفحة
مقالة البعد القانوني لمكافحة الفساد المالي م. م. ضحى عبد الزهرة محمد خليفة وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد / الرصافة الثالثة	529 - 538
Article's Review ANXIETY between mind and society: A corpus- driven cross-cultural study of conceptual metaphors By: **Henrik Nordmark & Dylan Glynn** **Asst. Inst. Marwa Zeyad Tariq** Al-Nahrain University/ College of Political Science,Baghdad,Iraq	539 - 546

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشيخوخة المبكرة عند الأطفال

متلازمة هاتشينسون–جيلفورد)بروجيريا(

دراسة مرجعية في الأسباب الجينية، الوبائيات، والمظاهر السريرية والتطورات العلاجية الحديثة

Premature Aging in Children (Hutchinson–Gilford Progeria Syndrome): A Review

إعداد الباحثة :م.د .شروق ياسر جبار

الجامعة المستنصرية –كلية التربية الأساسية

البريد الإلكتروني: Shrooqy40@uomustansiriyah.edu.iq

رقم الهاتف: 07724523204

ملخص البحث

تُعد متلازمة هاتشينسون–جيلفورد للشيخوخة المبكرة (Hutchinson–Gilford Progeria Syndrome, HGPS) أحد أندر الاضطرابات الوراثية التي تصيب الأطفال، وتتسبب في ظهور علامات الشيخوخة الفسيولوجية خلال سنوات العمر الأولى .يستعرض هذا البحث الأساس الجيني للمرض، والبيانات الوبائية المتاحة من دراسات متعددة، ونسب حدوث السمات السريرية، والحالات الموثقة في الوطن العربي والمنطقة، والمظاهر السريرية، وطرائق التشخيص، إضافة إلى نتائج الدراسات المتعلقة بعقار لونافارنيب (Lonafarnib) بوصفه أول علاج معتمد من إدارة الغذاء والدواء الأمريكية لهذه المتلازمة .تشير النتائج إلى اختلاف معدل الحدوث بحسب المنطقة الجغرافية، وإلى ارتباط العلاج بلونافارنيب بتحسن البقاء على قيد الحياة وبعض المؤشرات السريرية .كما تكشف المراجعة عن محدودية البيانات الوبائية المنشورة عن العراق، مما يستدعي إنشاء سجلات وطنية للأمراض الوراثية النادرة وإجراء دراسات مستقبلية متعددة المراكز .وتؤكد المراجعة أهمية الرعاية متعددة التخصصات التي تشمل متابعة القلب والتغذية والعظام والسمع والعلاج الطبيعي والدعم النفسي والاجتماعي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

English Abstract

Hutchinson–Gilford Progeria Syndrome (HGPS) is an exceptionally rare genetic disorder characterized by the accelerated appearance of selected biological and clinical features of aging during early childhood. Although affected children are usually born with an apparently normal appearance, progressive manifestations commonly become evident during the first two years of life and include severe growth failure, loss of subcutaneous fat and hair, sclerodermatous skin, distinctive facial features, joint contractures, skeletal abnormalities, and premature generalized atherosclerosis. This review summarizes the current understanding of the genetic basis, epidemiology, clinical presentation, diagnosis, complications, and therapeutic management of HGPS. The disorder is most commonly associated with a de novo pathogenic variant in the LMNA gene, particularly the c.1824C>T variant, which promotes the production and accumulation of progerin, an abnormal lamin A protein that disrupts nuclear architecture and cellular function. Available epidemiological studies indicate substantial geographic variation in reported incidence and demonstrate that the disease remains markedly underdiagnosed in many regions. The review also summarizes published case reports from Arab countries and the Middle East and highlights the absence of clearly documented epidemiological data from Iraq in the available literature. Cardiovascular disease, including premature atherosclerosis, myocardial infarction, and cerebrovascular events, remains the principal cause of morbidity and mortality. Lonafarnib, a farnesyltransferase inhibitor approved by the U.S. Food and Drug Administration, represents a major therapeutic advance and has been associated with improved survival and selected clinical outcomes. Nevertheless, treatment should be integrated with multidisciplinary supportive care, including cardiovascular surveillance, nutritional management, orthopedic care, hearing assessment, physical therapy, and psychosocial support. Future research should prioritize national and regional registries, earlier molecular diagnosis, long-term treatment outcomes, and the evaluation of combination therapies.

الكلمات المفتاحية :بروجيريا؛ متلازمة هاتشينسون–جيلفورد؛ جين LMNA؛ بروغيرين؛ لونافارنيب؛ الشيخوخة المبكرة؛ الأمراض الوراثية النادرة.

Keywords: Hutchinson–Gilford progeria syndrome; HGPS; LMNA gene; progerin; lonafarnib; premature aging; rare genetic disorders.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1.المقدمة

تُعد متلازمة هاتشينسون–جيلفورد للشيخوخة المبكرة (HGPS)، المعروفة باسم بروجيريا، اضطرابًا وراثيًا نادرًا جدًا يظهر خلال مرحلة الطفولة ويتسم بتسارع بعض مظاهر الشيخوخة البيولوجية دون أن يعني ذلك حدوث شيخوخة طبيعية كاملة في جميع أجهزة الجسم .يولد معظم الأطفال المصابين بمظهر يبدو طبيعيًا، ثم تبدأ العلامات السريرية بالظهور تدريجيًا خلال السنة الأولى أو الثانية من العمر، وتشمل ضعف النمو، ونقص الوزن، وفقدان الدهون تحت الجلد والشعر، وتغيرات الجلد والوجه، وتيبس المفاصل واضطرابات الهيكل العظمي .وتنبع أهمية دراسة المتلازمة من كونها نموذجًا مرضيًا يساعد على فهم دور الغلاف النووي للخلية واللامينات في استقرار الخلية والشيخوخة الخلوية .كما أن المضاعفات القلبية الوعائية المبكرة، ولا سيما تصلب الشرايين والسكتات الدماغية، تمثل التحدي السريري الأهم وتؤثر في متوسط العمر المتوقع . ويستعرض هذا البحث الأساس الجيني والآليات المرضية، والبيانات الوبائية المتاحة، والمظاهر السريرية، وطرائق التشخيص، والمضاعفات، والتطورات العلاجية الحديثة، مع التركيز على عقار لونافارنيب .كما يناقش محدودية البيانات المنشورة من بعض مناطق العالم، ومنها العراق، والحاجة إلى سجلات وطنية ودراسات متعددة المراكز لتحسين اكتشاف الحالات ورعايتها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن متلازمة هاتشينسون–جيلفورد للشيخوخة المبكرة من الأمراض الوراثية النادرة التي قد تُشخَّص متأخرًا، في حين ما تزال المعلومات المنشورة عن الحالات العراقية محدودة ومتناثرة .وقد يؤدي عدم إدراج الحالات العراقية الموثقة في المراجعات العلمية إلى إعطاء انطباع غير دقيق بعدم وجود المرض في العراق، فضلًا عن إغفال الخصائص السريرية والمضاعفات التي قد تميّز هذه الحالات .لذلك ،يسعى هذا البحث إلى مراجعة الأساس الجيني والوبائيات والمظاهر السريرية وطرائق التشخيص والعلاج .مع تحديد ما نُشر عن الحالات العراقية وموقعها ضمن الأدبيات الإقليمية والدولية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فرضية البحث

تنطلق المراجعة من فرضية مفادها أن محدودية البيانات الوبائية العراقية لا تعني غياب حالات متلازمة هاتشينسون–جيلفورد في العراق، بل قد ترتبط بندرة المرض وضعف التسجيل والتشخيص والنشر العلمي؛ ومن ثم فإن إدراج تقارير الحالات العراقية المنشورة يمكن أن يسد جانبًا من الفجوة المعرفية ويدعم الحاجة إلى سجل وطني للأمراض الوراثية النادرة.

2.مفهوم الشيخوخة وتعريفها.

الشيخوخة هي عملية بيولوجية تدريجية ومعقدة تتراكم خلالها التغيرات الجزيئية والخلوية والوظيفية عبر الزمن، فتؤدي إلى انخفاض تدريجي في القدرة على المحافظة على الاتزان الداخلي والاستجابة للضغوط، وارتفاع قابلية الإصابة بالأمراض والوفاة .ولا تُعد الشيخوخة مرضًا منفردًا بالمعنى التقليدي، بل حالة طبيعية متعددة الأبعاد تتفاعل فيها العوامل الوراثية والبيئية والسلوكية والاجتماعية) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Guo et al., 2022).

تفرق الأدبيات العلمية بين العمر الزمني، وهو عدد السنوات منذ الولادة، والعمر البيولوجي الذي يعكس حالة الأنسجة والأعضاء، والعمر الوظيفي الذي يصف قدرة الفرد على أداء الأنشطة اليومية .لذلك قد يتساوى شخصان في العمر الزمني بينما يختلفان بوضوح في القوة العضلية والقدرة العقلية والمرونة والاستقلالية .وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن التغيرات المرتبطة بالشيخوخة ليست خطية ولا متطابقة بين الأفراد، وأن البيئة والسلوك والوضع الاجتماعي تؤثر في مسارها.

أما الشيخوخة المبكرة عند الأطفال فتختلف عن الشيخوخة الطبيعية؛ فهي تشير إلى اضطرابات وراثية نادرة تُظهر بعض مظاهر الشيخوخة في عمر مبكر جدًا .وتُعد متلازمة هاتشينسون–جيلفورد المثال الأشهر، لكنها ليست نسخة مصغرة من الشيخوخة الطبيعية، لأن آليتها الجينية ومظاهرها السريرية وتوزع الأضرار فيها تختلف عن التقدم الطبيعي في العمر) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Guo et al., 2022

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3.النظريات والآليات البيولوجية للشيخوخة

لا توجد نظرية واحدة تفسر جميع مظاهر الشيخوخة .وتساعد النظريات المتعددة على فهم جوانب مختلفة من الظاهرة .تشير نظرية الضرر التأكسدي إلى أن الجذور الحرة والاختلال في التوازن بين المؤكسدات ومضادات الأكسدة قد يسببان تلفًا متراكمًا في البروتينات والدهون والحمض النووي .بينما تركز نظرية التيلوميرات على قصر الأجزاء الطرفية من الكروموسومات مع تكرار الانقسام الخلوي، بما قد يحد من قدرة الخلايا على التجدد) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Guo et al., 2022

وتوضح نظرية الشيخوخة الخلوية أن بعض الخلايا تدخل حالة توقف دائم عن الانقسام تُعرف بالشيخوخة الخلوية، وقد تفرز مواد التهابية تؤثر في الخلايا المجاورة .كما يرتبط التقدم في العمر بخلل الميتوكوندريا، وتراجع الالتهام الذاتي، واضطراب إصلاح أضرار الحمض النووي، والتغيرات اللاجينية، والالتهاب المزمن منخفض الدرجة، وضعف وظيفة الخلايا الجذعية .وتؤدي هذه المسارات مجتمعة إلى انخفاض القدرة على إصلاح الأنسجة والحفاظ على الوظائف الحيوية) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Guo et al., 2022

تُظهر متلازمة بروجيريا أهمية هذه الآليات؛ فخلل بروتينات اللامين في الغلاف النووي يغير بنية النواة ويؤثر في التعبير الجيني واستقرار الخلية .ومن ثم فإن دراسة المرض لا تشرح المتلازمة فقط، بل تقدم نموذجًا لفهم بعض العمليات التي قد تشارك، بدرجات مختلفة، في الشيخوخة الطبيعية) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Guo et al., 2022

4.أسباب الشيخوخة والعوامل المؤثرة فيها

تنتج الشيخوخة عن تفاعل مستمر بين الاستعداد الوراثي والعوامل البيئية والسلوكية .تؤثر الجينات في إصلاح الحمض النووي، واستقلاب الطاقة، والاستجابة للالتهاب، وتنظيم المناعة، لكنها لا تحدد المصير بصورة منفردة .فالبيئة التي يعيش فيها الإنسان منذ الطفولة، ومستوى التعليم والدخل، والتعرض للتلوث، ونوعية الغذاء، والنشاط البدني، والتدخين، والنوم، والضغوط النفسية، كلها قد تسرّع أو تبطئ تدهور بعض الوظائف) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ المعهد الوطني للشيخوخة، .(2022

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تشمل العوامل القابلة للتعديل :التدخين، الإفراط في الكحول، قلة الحركة، النظام الغذائي المرتفع بالسكريات والدهون المشبعة والملح، السمنة، العزلة الاجتماعية، وإهمال الأمراض المزمنة .كما قد يؤدي ارتفاع ضغط الدم والسكري واضطراب الدهون إلى تلف وعائي تراكمي ينعكس على القلب والدماغ والكلى والعينين .ولا تعني هذه العوامل أن الفرد مسؤول وحده عن شيخوخته؛ فالظروف الاجتماعية وتوافر الرعاية الصحية والبيئة الآمنة تؤثر في فرص تبني السلوك الصحي) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ المعهد الوطني للشيخوخة، .(2022

أما الشيخوخة المبكرة الوراثية فتنتج عن طفرات محددة، كما في طفرة LMNAفي متلازمة هاتشينسون–جيلفورد .وتحدث الطفرة غالبًا بصورة جديدة وغير موروثة، لذلك لا يكون وجود المرض في الطفل دليلًا على إصابة أحد الوالدين .ويجب التمييز بين بروجيريا وبين متلازمات بروجيرويدية أخرى قد ترتبط بجينات مثل ZMPSTE24أو اضطرابات إصلاح الحمض النووي) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ المعهد الوطني للشيخوخة، .(2022

.5أعراض الشيخوخة والتغيرات المرتبطة بها

تختلف الأعراض باختلاف العمر والحالة الصحية، ولا ينبغي اعتبار كل تغير جسدي مرضًا .من التغيرات الشائعة :نقص تدريجي في الكتلة العضلية والقوة، انخفاض مرونة الجلد وظهور التجاعيد والشيب، تغير توزيع الدهون، نقص كثافة العظام، تيبس المفاصل، وبطء التئام الجروح .وقد تقل القدرة على السمع والرؤية والشم والتذوق، كما قد يحدث تغير في النوم والاستجابة للحرارة والعطشMedlinePlus) .، 2025؛ منظمة الصحة العالمية، .(2025

تتأثر أجهزة الجسم بدرجات متفاوتة .في الجهاز القلبي الوعائي قد تقل مرونة الشرايين وترتفع قابلية الإصابة بارتفاع الضغط وتصلب الشرايين .وفي الجهاز التنفسي تقل مرونة الرئتين وقوة عضلات التنفس .أما المناعة فقد تصبح أقل استجابة لبعض اللقاحات والعدوى، بينما قد تتراجع سرعة معالجة المعلومات والانتباه مع بقاء التعلم والذاكرة قابلين للتدريب .ولا تُعد الخرف أو الاكتئاب نتيجة حتمية للشيخوخة، بل حالات تحتاج إلى تقييم طبيMedlinePlus) .، 2025؛ منظمة الصحة العالمية، .(2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتشمل المتلازمات الشائعة لدى كبار السن :السقوط، الهشاشة، سلس البول، الهذيان، سوء التغذية، ضعف السمع والبصر، وتعدد استخدام الأدوية .ويجب تقييم هذه المشكلات بصورة شاملة لأن سببها غالبًا متعدد، وقد يكون بعضها قابلًا للوقاية أو العلاج(MedlinePlus) .، 2025؛ منظمة الصحة العالمية، .(2025

6.أعراض متلازمة الشيخوخة المبكرة عند الأطفال

يظهر الأطفال المصابون بمتلازمة هاتشينسون–جيلفورد طبيعيين غالبًا عند الولادة، ثم يبدأ تباطؤ زيادة الوزن والطول خلال السنة الأولى .وتظهر علامات فقدان الدهون تحت الجلد، وترقق الجلد أو تصلبه، وتساقط الشعر والحواجب والرموش، وضيق الوجه مع بروز العينين وصغر الفك، وتأخر بزوغ الأسنان . وقد يُلاحظ صوت مرتفع النبرة وأظافر ضامرة وجفاف العينين(Gordon et al., 2025) .؛ Merideth et al., 2008).

تتطور مظاهر الجهاز العضلي الهيكلي مع الوقت، ومنها تيبس المفاصل، وضعف الحركة، والمشية الواسعة أو المتهادية، وتشوه الورك أو خلعُه، وتغيرات عظمية في عظام الأطراف والقفص الصدري .ويبقى التطور العقلي غالبًا محفوظًا، وهو عنصر مهم في التمييز السريري عن بعض الاضطرابات الأخرى . Merideth et al., 2008). ؛(Gordon et al., 2025

تعد أمراض القلب والأوعية الدموية أخطر مضاعفات المتلازمة، وتشمل تصلب الشرايين المبكر، والذبحة، واحتشاء العضلة القلبية، والسكتة الدماغية، وارتفاع ضغط الدم .وقد تحدث مشكلات في السمع والأسنان والعينين والتغذية .ويستوجب ظهور مجموعة من هذه العلامات إحالة الطفل إلى اختصاصي طب الأطفال والوراثة لإجراء تقييم منظم(Gordon et al., 2025) .؛ Merideth et al., 2008).

7.تشخيص الشيخوخة الطبيعية واضطراباتها

لا يوجد تحليل واحد يحدد "درجة الشيخوخة "لدى كل شخص .يعتمد التقييم العام على التاريخ المرضي والفحص السريري، وتقدير الوظيفة والحركة والتغذية والمزاج والذاكرة والقدرة على أداء أنشطة الحياة اليومية، إضافة إلى قياس ضغط الدم والوزن ومؤشرات الأمراض المزمنة .وتستخدم الفحوص المخبرية والتصويرية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عندما تشير الأعراض إلى مرض معين، وليس لمجرد إثبات أن الشخص يتقدم في العمر (Gordon et al., 2025؛ Merideth et al., 2008).

أما تشخيص HGPS فيبدأ بالتعرف على النمط السريري، ثم تأكيده بالتحليل الجيني الجزيئي للكشف عن طفرة ممرضة في LMNA تؤدي إلى إنتاج بروغيرين .وقد يلزم فحص جينات أخرى عند الاشتباه في متلازمات بروجيرويدية غير نمطية .ويساعد التشخيص المبكر على بدء المتابعة القلبية والتغذوية والعظمية والسمعية، وعلى تقديم الاستشارة الوراثية للأسرة (Gordon et al., 2025؛ Merideth et al., 2008).

ينبغي أن يتضمن التقييم التشخيصي التفريق بين بروجيريا وبين سوء التغذية الشديد، وأمراض الغدد، واضطرابات النسيج الضام، وبعض المتلازمات الوراثية التي تسبب فقدان الشعر أو تغيرات الجلد أو قصر القامة .كما ينبغي توثيق الأعراض ومعدل النمو والفحوص بصورة زمنية، لأن المتابعة المتسلسلة أكثر فائدة من قراءة منفردة (Gordon et al., 2025؛ Merideth et al., 2008).

8.علاج الشيخوخة والوقاية من تدهور الوظائف

لا يوجد علاج يعكس الشيخوخة الطبيعية بالكامل، لكن يمكن تأخير كثير من مظاهر العجز وتقليل الأمراض المرتبطة بالعمر .يرتكز التدخل على الوقاية والكشف المبكر والعلاج المستمر للأمراض المزمنة . وتشمل الركائز الأساسية النشاط البدني الهوائي وتمارين المقاومة والتوازن، والغذاء المتنوع الغني بالخضروات والبقول والحبوب الكاملة والبروتين المناسب، والنوم المنتظم، والامتناع عن التدخين، وتقليل الكحول، والحفاظ على التواصل الاجتماعي) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ المعهد الوطني للشيخوخة، 2022).

يجب أن يكون النشاط البدني مناسبًا للعمر والقدرة الصحية، وأن يبدأ تدريجيًا مع استشارة الطبيب عند وجود مرض قلبي أو ضعف شديد .وتساعد تمارين المقاومة في الحفاظ على العضلات والعظام، بينما تقلل تمارين التوازن من السقوط .وتفيد اللقاحات، وفحوص النظر والسمع والأسنان، ومراجعة الأدوية، وضبط ضغط الدم والسكري والدهون في الحفاظ على الاستقلالية) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ المعهد الوطني للشيخوخة، .(2022

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لا يُنصح باستخدام مكملات أو هرمونات أو أدوية تدّعي إيقاف الشيخوخة دون دليل سريري كافٍ .ينبغي مناقشة الفوائد والمخاطر مع الطبيب، خصوصًا لأن التداخلات الدوائية تزداد مع تعدد الأمراض والأدوية . وتشمل الرعاية المتكاملة الدعم النفسي، والوقاية من العزلة والعنف والإهمال، وتهيئة المنزل والبيئة لتكون آمنة وسهلة الحركة) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ المعهد الوطني للشيخوخة، .(2022

.9علاج متلازمة هاتشينسون–جيلفورد

يُعد لونافارنيب العلاج الموجه الأبرز لمتلازمة .HGPSوهو مثبط لإنزيم فارنزيل ترانسفيراز، وقد اعتمدته إدارة الغذاء والدواء الأمريكية في عام 2020لتقليل خطر الوفاة لدى مرضى HGPSالمؤهلين، وكذلك لبعض اللامينوباثيات البروجيرويدية .ويعمل العلاج على تقليل بعض التعديلات الكيميائية التي تساعد البروغيرين على إحداث الضرر داخل الخلية، لكنه لا يمثل شفاءً نهائيًا ولا يلغي الحاجة إلى الرعاية الداعمة (Gordon et al., 2025؛ U.S. Food and Drug Administration, 2020).

تتطلب المعالجة متابعة طبية متخصصة للآثار الجانبية، ومنها الأعراض الهضمية وتغيرات الوزن وضغط الدم والتداخلات الدوائية .ويحدد الطبيب الجرعة وفق مساحة سطح الجسم أو الوزن والعمر والمعايير التنظيمية المحلية .ولا ينبغي بدء الدواء أو إيقافه أو تغيير جرعته إلا بإشراف فريق متخصص (Gordon et al., 2025؛ U.S. Food and Drug Administration, 2020).

تشمل الرعاية الداعمة وجبات صغيرة عالية القيمة الغذائية، ومتابعة النمو والسوائل، والعلاج الطبيعي والوظيفي للمفاصل والعضلات، وتقييم السمع والأسنان والعينين، ومراقبة القلب بتخطيط القلب والإيكو وتصوير الشرايين عند الحاجة .وقد تستخدم علاجات القلب والدهون والصداع والألم وفق الحالة .كما تحتاج الأسرة إلى استشارة وراثية ودعم نفسي واجتماعي وخطة مدرسية مناسبة(Gordon et al., 2025؛ U.S. Food and Drug Administration, 2020).

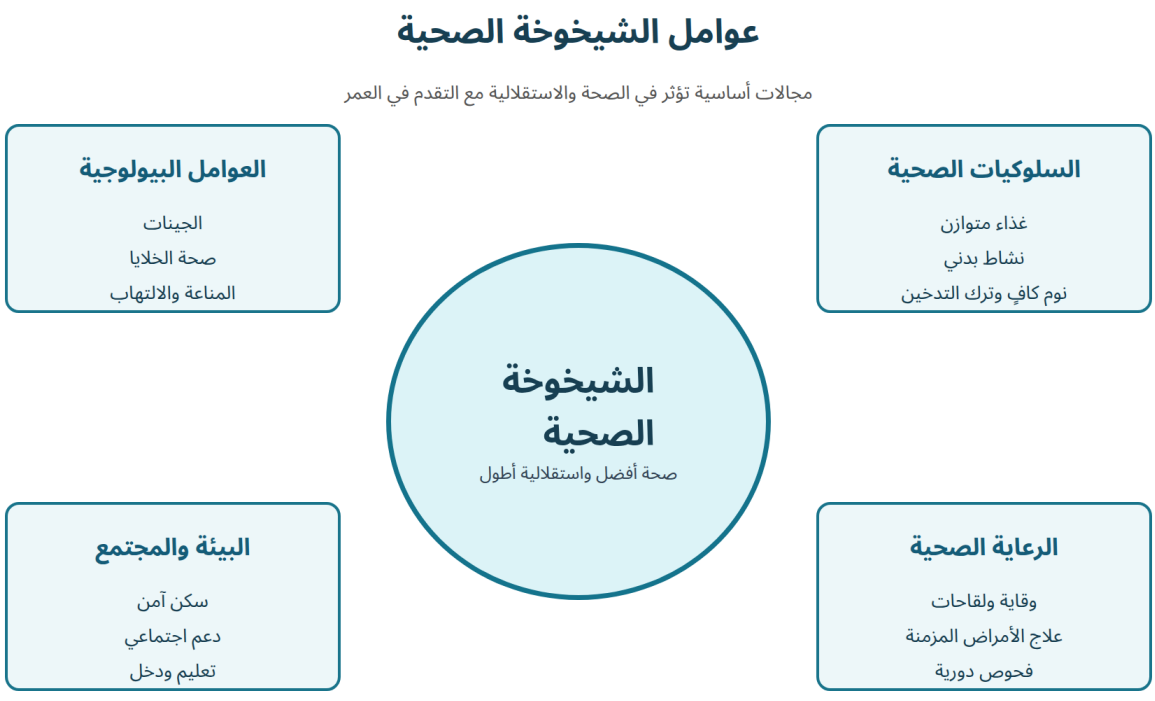
تُدرس حاليًا استراتيجيات علاجية إضافية مثل العلاجات المركبة، وتعديل الـRNA، والعلاج الجيني، واستهداف الالتهاب والشيخوخة الخلوية .لكن هذه الخيارات لا تزال في مراحل بحثية متفاوتة، ولا يجوز تقديمها كبدائل مثبتة للعلاج المعتمد أو للرعاية متعددة التخصصات(Gordon et al., 2025؛ U.S. Food and Drug Administration, 2020).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10.المقارنة بين الشيخوخة الطبيعية والشيخوخة المبكرة

الشيخوخة الطبيعية عملية طويلة الأمد تتأثر بكل أجهزة الجسم بدرجات مختلفة، بينما تبدأ الشيخوخة المبكرة الوراثية في الطفولة نتيجة خلل جزيئي محدد .في الشيخوخة الطبيعية قد تتباين القدرة الوظيفية بين الأشخاص بصورة واسعة، أما في HGPSفتظهر مجموعة نمطية من مظاهر النمو والجلد والشعر والعظام والقلب خلال سنوات قليلة) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

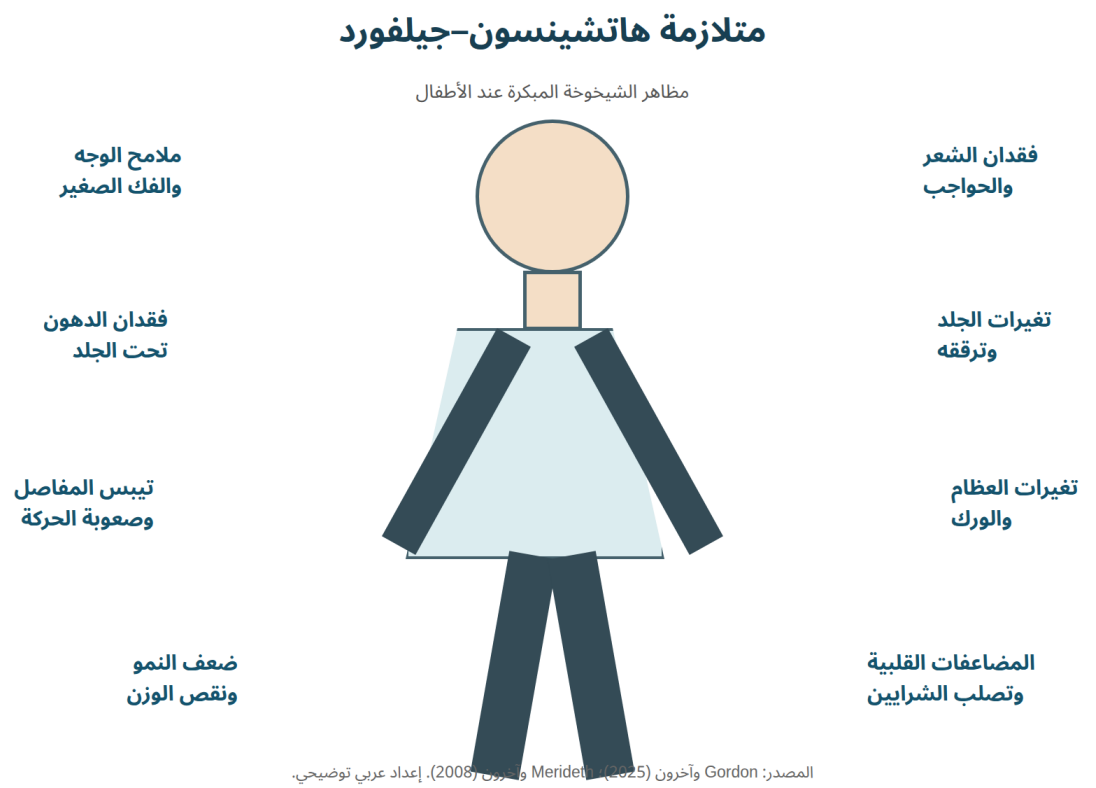
يختلف الهدف العلاجي أيضًا؛ فالرعاية في الشيخوخة الطبيعية تركز على الوقاية من الأمراض المزمنة والحفاظ على الاستقلالية، بينما تركز رعاية HGPSعلى إبطاء المرض الجزيئي وتقليل الخطر القلبي، مع علاج الأعراض والدعم الأسري .ومع ذلك توجد نقاط التقاء، مثل أهمية الحركة والتغذية والمتابعة القلبية والوقاية من المضاعفات) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).



المصدر: منظمة الصحة العالمية (2025)؛ المعهد الوطني للشيخوخة (2022).

الشكل .1عوامل الشيخوخة الصحية :العوامل البيولوجية، السلوكيات الصحية، البيئة والمجتمع، والرعاية الصحية .المصدر :منظمة الصحة العالمية (2025)؛ المعهد الوطني للشيخوخة .(2022)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



الشكل .2مظاهر متلازمة هاتشينسون–جيلفورد :ملامح الوجه، فقدان الشعر، تغيرات الجلد، ضعف النمو، تيبس المفاصل، تغيرات العظام، والمضاعفات القلبية .المصدر Gordon :وآخرون (2025)؛ Merideth وآخرون .(2008)

.2الأساس الجيني والسبب المرضي

ينتج المرض غالبًا عن طفرة جينية عشوائية (de novo)في جين LMNAالموجود على الكروموسوم 1، والمسؤول عن ترميز بروتينات اللامين A/C، وهي مكونات هيكلية أساسية للغلاف النووي للخلية .تؤدي الطفرة الأكثر شيوعًا (c.1824C>T)إلى إنتاج شكل غير طبيعي من البروتين يُعرف باسم بروغيرين (Progerin)، الذي يتراكم داخل نواة الخلية ويؤدي إلى زعزعة استقرارها وتسريع شيخوختها .ولأن الطفرة عشوائية في معظم الحالات، فإن المرض لا يكون موروثًا من الوالدين عادةً .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

.3البيانات الوبائية)الانتشار والإصابة(

تباينت تقديرات معدل حدوث المرض بين الدراسات الوبائية المختلفة حول العالم، كما يوضح الجدول الآتي) :منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Gordon et al., 2025

ملاحظات	معدل الحدوث التقريبي	المنطقة/الدراسة
نحو 400طفل مصاب حول العالم في أي وقت وفق بعض التقديرات	نحو حالة واحدة لكل 20مليون ولادة	الولايات المتحدة والعالم
46حالة مسجلة، منها 20حالة مؤكدة، من 17مقاطعة	نحو حالة واحدة لكل 23مليونًا	الصين
10حالات مؤكدة عبر 1513 مؤسسة طبية	نحو حالة واحدة لكل 18–15.5 مليونًا	اليابان
تختلف التقديرات باختلاف منهجية الدراسة ومصادر التسجيل	تصل إلى حالة واحدة لكل 8 ملايين	تقديرات عالمية منشورة

المصدر : Merideth, M. A., Gordon, L. B., Clauss, S., et al. (2008). Phenotype and course of Hutchinson-Gilford progeria syndrome. New England Journal of Medicine, 358(6), 592–604؛ Huang et al. (2024)؛ Okawa et al. (2025).

تشير البيانات إلى إصابة الذكور والإناث بنسب متقاربة مع أفضلية طفيفة للذكور في بعض التقارير . ويُقدَّر عدد الأطفال المصابين حول العالم في أي وقت بنحو 400طفل، إلى جانب احتمال وجود حالات غير مشخصة أو غير موثقة) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Gordon et al., 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

.4المظاهر السريرية ونسب حدوثها

يولد الأطفال المصابون غالبًا بمظهر طبيعي، وتبدأ الأعراض بالظهور عادةً بين الشهر التاسع والرابع والعشرين من العمر .وتشمل المظاهر :تأخر النمو ونقص الوزن، ترقق الجلد وتصلبه، فقدان الشعر، فقدان الدهون تحت الجلد، ملامح وجه مميزة، تيبس المفاصل، وهشاشة العظام .أما القدرات المعرفية والعقلية فتبقى غالبًا سليمة ولا تتأثر مباشرةً بالمرض) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Gordon et al., 2025

السمة السريرية	نسبة الحدوث التقريبية
تصلب الجلد	100%
تقفعات المفاصل	100%
التشوهات العظمية	100%
الصلع/فقدان الشعر	100%
قصور النمو	100%
المضاعفات القلبية الوعائية والوفاة بها	نحو 75%أو أكثر

المصدر : Merideth, M. A., Gordon, L. B., Clauss, S., et al. (2008). Phenotype and course of Hutchinson-Gilford progeria syndrome. New England Journal of Medicine, 358(6), 592–604؛ StatPearls (2025). Progeria: Treatment and management.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



الشكل 3. ملامح وجه نموذجية لدى طفل مصاب بمتلازمة هاتشينسون–جيلفورد.

المصدر (2013) Panigrahi et al. :، Figure 2، مقال منشور عبر PubMed Central: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3830809/ (يُراجع ترخيص المقال قبل النشر التجاري. (
منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).



ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشكل 4.ملامح جسدية وسريرية ظاهرة في حالة منشورة لمتلازمة بروجيريا .

المصدر (2013) Panigrahi et al. :، Figures 1 و6، PubMed Central: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3830809/ (صورة حالة سريرية؛ يُراعى الحصول على إذن إعادة الاستخدام عند الحاجة). (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

5.البيانات الإقليمية :حالات الشرق الأوسط والوطن العربي والعراق

على الرغم من أن أغلب البيانات الوبائية المنشورة عن متلازمة هاتشينسون–جيلفورد تأتي من أمريكا الشمالية وشرق آسيا، فقد وثقت الأدبيات الطبية عددًا من تقارير الحالة الفردية من دول عربية ومجاورة . (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

الحالات/الملاحظة	سنة التقرير	الدولة
عائلة واحدة	1989	ليبيا
عائلتان	1996	الأردن
حالة واحدة مع احتشاء دماغي	1995	السعودية
حالة واحدة مع قصور جارات الدرقية	2012	مصر
أول حالة موثقة في البلاد	2023	عُمان
حالة عراقية منشورة لفتاة عمرها ١٦ سنة مصابة ببروجيريا مع تليّف رئوي	٢٠١٩	العراق

المصدر (1989) Khalifa :؛ (1996) Gharaibeh؛ (1995) Alghamdi؛ (2012) Kalil & Fargalley؛ ESPE Abstracts (2023).انظر قائمة المراجع الكاملة في نهاية البحث.

لا يعني غياب النشر العلمي بالضرورة عدم وجود حالات فعلية داخل العراق؛ فقد تبقى الأمراض النادرة غير مشخصة أو غير موثقة أكاديميًا بسبب محدودية سجلات الأمراض الوراثية النادرة أو نقص الوعي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التشخيصي .وتوصي هذه المراجعة بإنشاء سجل وطني وعربي للأمراض الوراثية النادرة، مع تحسين مسارات الإحالة والتشخيص والمتابعة) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Gordon et al., 2025

إضافة بشأن الحالات العراقية الموثقة

التسلسل	بيانات الحالة العراقية	التفاصيل الطبية
١	فتاة عراقية، عمرها ١٦ سنة	شُخِّصت بمتلازمة هاتشينسون–جيلفورد للشيخوخة المبكرة، المعروفة باسم بروجيريا، مع وجود تليّف رئوي .وتمثل الحالة تقريرًا سريريًا فرديًا، ولا تحدد .معدل انتشار المرض في العراق
٢	طفل عراقي، عمره ٩ سنوات، من العائلة نفسها	ذكر التقرير أن طفلًا آخر في العائلة نفسها، بعمر ٩ سنوات، كان لديه مظهر جسدي مشابه .وهذه المعلومة واردة ضمن تقرير الحالة الأصلي، لكنها ليست تقريرًا .مستقلًا ولا تثبت تشخيصًا جزيئيًا مؤكدًا
٣	رجل عراقي، عمره ٢٩ سنة	شُخِّص بمتلازمة ويرنر، وهي متلازمة شيخوخة مبكرة مختلفة عن بروجيريا الأطفال .ظهرت لديه علامات الشيخوخة المبكرة ومضاعفات استقلابية .لا تُحسب .هذه الحالة ضمن حالات متلازمة هاتشينسون–جيلفورد عند الأطفال

المصادر) :١ (فيق وآخرون، ٢٠١٩ .تقرير حالة مريضة عراقية مصابة ببروجيريا مع تليّف رئوي .مجلة تقارير الحالات .السريرية، المجلد ٤، المقالة ١٦٠٦ .المعرف الرقمي :10.25107/2474-1655.1606) .٢ (كور وآخرون، ٢٠١٩ المعرف الرقمي : .e4743 حالة نادرة من متلازمة ويرنر لدى رجل عراقي .مجلة كيوريوس، المجلد ١١، العدد ٥، المقالة 10.7759/cureus.4743.

.6المضاعفات القلبية الوعائية ومعدل الوفيات

تمثل المضاعفات القلبية الوعائية، وعلى رأسها تصلب الشرايين المبكر والسكتات الدماغية والنوبات القلبية، السبب الرئيس للوفاة لدى مرضى .HGPSوقد أشارت الدراسات إلى أن متوسط العمر عند الوفاة كان يقارب 13إلى 14.5عامًا في غياب العلاجات الموجهة، مع اختلاف فردي بين الحالات) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Gordon et al., 2025

.7التطورات العلاجية :عقار لونافارنيب

في نوفمبر 2020، اعتمدت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA)عقار لونافارنيب)الاسم التجاري (Zokinvyبوصفه أول علاج موجه لمتلازمة هاتشينسون–جيلفورد .وهو مثبط لإنزيم فارنزيل ترانسفيراز (Farnesyltransferase inhibitor)، وقد أظهرت دراسة أترابية منشورة في JAMAارتباط العلاج بانخفاض معدل الوفيات مقارنةً بمجموعة غير معالجة) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Gordon et al., 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المؤشر	المجموعة المعالجة	المجموعة الضابطة
معدل الوفيات في الدراسة الأساسية	27) 3.7%حالة، متابعة 2.2 سنة(	33.3%
الدراسة الموسعة 258)طفلًا(	4) 6.3%من (63	17) 27%من (63
انخفاض تصلب الأوعية الدموية	35%	—

المصدر : Gordon, L. B., et al. (2018). Association of lonafarnib treatment vs no treatment with mortality rate in patients with Hutchinson-Gilford progeria syndrome. JAMA, 319(16), 1687–1695.

إضافة إلى تحسين البقاء على قيد الحياة، أشارت تقارير إلى تحسن بعض المؤشرات مثل كثافة العظام والقدرة السمعية ووزن الجسم لدى نسبة من المرضى .ويظل العلاج داعمًا ومتعدد التخصصات، ويشمل متابعة القلب والتغذية والعظام والسمع والرعاية النفسية والاجتماعية) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

.8التشخيص

يعتمد التشخيص المبدئي على الفحص السريري والعلامات الظاهرية المميزة، ويُؤكَّد عادةً بالتحليل الجيني الجزيئي للكشف عن الطفرة في جين .LMNAكما ينبغي التفكير في جين ZMPSTE24في بعض حالات اللامينوباثيا البروجيرويدية ذات الصلة، مع إحالة الحالة إلى اختصاصي وراثة طبية) .منظمة الصحة العالمية، 2025؛ .(Gordon et al., 2025

النتائج

١ .تُعد متلازمة هاتشينسون–جيلفورد من أندر الأمراض الوراثية وأكثرها تعقيدًا من الناحية السريرية.

٢ .تؤدي الطفرة الجينية المرتبطة بالمرض إلى مظاهر شيخوخة مبكرة ومضاعفات قلبية وعائية شديدة، مع بقاء القدرات المعرفية غالبًا سليمة.

٣ .أسهم التقدم في فهم الآليات الجزيئية للمرض في تطوير عقار لونافارنيب، الذي ارتبط بإطالة البقاء وتحسن بعض المؤشرات الصحية لدى المرضى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

٤ .ما تزال الحاجة قائمة إلى بيانات وبائية أدق، ولا سيما في المناطق غير المشمولة بالتسجيل مثل العراق، وإلى تحسين الرعاية الداعمة متعددة التخصصات.

التوصيات

١ .إنشاء سجل وطني وعربي للأمراض الوراثية النادرة مع حفظ الخصوصية، لتقدير العبء الحقيقي لمتلازمة هاتشينسون–جيلفورد وتحسين التخطيط الصحي.

٢ .تطوير مسارات إحالة واضحة بين أطباء الأطفال والوراثة والقلب والتغذية والعلاج الطبيعي، مع تدريب العاملين الصحيين على التعرف المبكر إلى العلامات المميزة.

٣ .متابعة نتائج لونافارنيب على المدى الطويل، وتقييم تأثيره في جودة الحياة إلى جانب البقاء، مع عدم استخدام العلاجات البحثية بديلًا عن العلاج المعتمد والرعاية المتخصصة.

٤ .دعم الدراسات التي تبحث التباين الجغرافي، والتشخيص المتأخر، والعلاقة بين آليات المرض ومسارات الشيخوخة الخلوية، مع الالتزام بالموافقة المستنيرة وحماية الأطفال المشاركين.

٥ .تعزيز الرعاية متعددة التخصصات التي تشمل القلب والتغذية والعظام والسمع والعلاج الطبيعي والدعم النفسي والاجتماعي للمريض وأسرته.

Faiq, I. G., Ameer, S. H., Jasmine, A. H., & Farah, J. M. (2019). Case report of an Iraqi patient with progeria and pulmonary fibrosis. Annals of Clinical Case Reports, 4, 1606. https://doi.org/10.25107/2474-1655.1606

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

Alghamdi, S. A. (1995). A case of progeria in a Saudi child presenting with cerebral infarction. Annals of Saudi Medicine, 15(6), 631–633. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Gharaibeh, N. (1996). A syndrome of premature senility in two Jordanian families. Annals of Saudi Medicine, 16(6), 698–701. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Gordon, L. B., et al. (2018). Association of lonafarnib treatment vs no treatment with mortality rate in patients with Hutchinson-Gilford progeria syndrome. JAMA, 319(16), 1687–1695.

Huang, G., Fu, H., Qian, J., Liu, Z., & Mao, J. (2024). Epidemiological characteristics of patients with Hutchinson-Gilford progeria syndrome and progeroid laminopathies in China. Pediatric Research, 95, 1356–1362. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Kalil, K. A. M., & Fargalley, H. S. (2012). Hypoparathyroidism in an Egyptian child with Hutchinson-Gilford progeria syndrome: A case report. Journal of Medical Case Reports, 6, 17. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Khalifa, M. M. (1989). Hutchinson-Gilford syndrome: Report of a Libyan family and evidence of autosomal recessive inheritance. Clinical Genetics, 35(2), 125–132. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Merideth, M. A., et al. (2008). Phenotype and course of Hutchinson-Gilford progeria syndrome. New England Journal of Medicine, 358(6), 592–604. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

National Organization for Rare Disorders. (2023). Hutchinson-Gilford progeria syndrome. https://rarediseases.org/rare-diseases/hutchinson-gilford-progeria/ (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Okawa, Y., et al. (2025). National survey of Hutchinson-Gilford progeria syndrome and progeroid laminopathy in Japan. Aging (Albany NY), 17(7), 3273–3294. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Panigrahi, R. G., et al. (2013). Hutchinson-Gilford progeria syndrome: A rare genetic disorder. Case Reports in Dentistry. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3830809/ (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Pharmaceutical Technology. (2019, June 12). Progeria treatment advances: Why lonafarnib could have huge impact. https://www.pharmaceutical-technology.com/features/progeria-treatment-advances/ (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Progeria Research Foundation. (2018, April 24). Global study published in JAMA finds treatment with lonafarnib extends survival in children with progeria. https://www.progeriaresearch.org/first-ever-demonstrate-survival-benefit-in-progeria/ (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

StatPearls. (2025). Progeria: Treatment and management. StatPearls Publishing. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

ESPE Abstracts. (2023). The first case report of a child with progeria syndrome in Oman. 61st Annual ESPE, Abstract HRP0097P2-71. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Panigrahi et al. (2013) الأشكال 1، 2و 6 عبر منشور مقال، PubMed Central: مصادر الصور: https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3830809/.. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

مراجع إضافية للجزء العام من البحث) منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

World Health Organization. (2025). Ageing and health. https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/ageing-and-health (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Gordon, L. B., Brown, W. T., & Collins, F. S. (2025). Hutchinson-Gilford progeria syndrome. GeneReviews®. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK1121/

U.S. Food and Drug Administration. (2020). Lonafarnib (Zokinvy): Orphan drug designation and approval information. https://www.accessdata.fda.gov/scripts/opdlisting/oopd/detailedIndex.cfm?cfgridkey=333411 (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Guo, J., et al. (2022). Aging and aging-related diseases: From molecular mechanisms to therapeutic strategies. Signal Transduction and Targeted Therapy, 7, 391. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Harhouri, K., et al. (2018). An overview of treatment strategies for Hutchinson-Gilford progeria syndrome. Clinical Interventions in Aging, 13, 1879–1886. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

Piekarowicz, K., et al. (2019). Hutchinson-Gilford progeria syndrome—Current status and future directions. Cells, 8(10), 1013. (منظمة الصحة العالمية، 2025؛ Gordon et al., 2025).

مراجع APA المضافة للأقسام الجديدة

منظمة الصحة العالمية. (2025). الشيخوخة والصحة. https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/ageing-and-health

National Institute on Aging. (2022). ماذا نعرف عن الشيخوخة الصحية؟ المعهد الوطني للشيخوخة. https://www.nia.nih.gov/health/healthy-aging/what-do-we-know-about-healthy-aging

MedlinePlus. (2025). Aging changes in organs, tissues, and cells. U.S. National Library of Medicine. https://medlineplus.gov/ency/article/004012.htm

Gordon, L. B., Brown, W. T., & Collins, F. S. (2025). Hutchinson-Gilford progeria syndrome. GeneReviews®. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK1121/

U.S. Food and Drug Administration. (2020). Lonafarnib (Zokinvy): Orphan drug designation and approval information. https://www.accessdata.fda.gov/scripts/opdlisting/oopd/detailedIndex.cfm?cfgridkey=333411

Guo, J., et al. (2022). Aging and aging-related diseases: From molecular mechanisms to therapeutic strategies. Signal Transduction and Targeted Therapy, 7, 391.

Piekarowicz, K., et al. (2019). Hutchinson-Gilford progeria syndrome—Current status and future directions. Cells, 8(10), 1013.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التقييم المكاني للتعرية المائية في حوض بحيرة دهوك باستخدام نموذج RUSLE وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

أ.م.د. احمد عيادة خضير الحديثي
الجامعة العراقية / كلية الاداب
ahmed.al-hadeethi@aliraqia.edu.iq

محمد عبد المطلب هاشم محمد
الجامعة العراقية / كلية الاداب
mhmdt1997@gmail.com

Spatial Assessment of Water Erosion in the Duhok Lake Basin Using the RUSLE Model and Remote Sensing and Geographic Information Systems Techniques

Asst. Prof. Dr. Ahmed Ayada Khudair Al-Hadithi
Al-Iraqia University / College of Arts
ahmed.al-hadeethi@aliraqia.edu.iq

Mohammed Abdulmuttalib Hashim
Al-Iraqia University / College of Arts
mhmdt1997@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التقييم المكاني للتعرية المائية في حوض بحيرة دهوك، بالاعتماد على تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ونموذج المعادلة العالمية المعدلة لفقدان التربة (RUSLE)، من أجل تحديد التباين المكاني في شدة التعرية والتعرف على المناطق الأكثر تعرضاً لفقدان التربة داخل الحوض.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات المكانية والمناخية، تمثلت في بيانات الأمطار، وخريطة التربة، ونموذج الارتفاع الرقمي (DEM)، فضلاً عن المرئية الفضائية للقمر Sentinel-2 بتاريخ 2025/9/29، إذ جرى اشتقاق العوامل الرئيسة الداخلة في نموذج (RUSLE)، والمتمثلة بعامل شدة المطر (R)، وعامل قابلية التربة للتعرية (K)، والعامل الطبوغرافي (LS)، وعامل الغطاء النباتي (C)، وعامل ممارسات الحفاظ على التربة (P)، ومن ثم دمج هذه العوامل باستخدام أدوات التحليل المكاني ضمن بيئة نظم المعلومات الجغرافية لإنتاج خريطة التعرية المائية وتحديد درجاتها داخل منطقة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين مكاني واضح في شدة التعرية المائية داخل حوض بحيرة دهوك، إذ سجلت فئة التعرية الضعيفة أعلى نسبة بلغت (43.50%) وبمساحة (51.63 كم²)، تلتها الفئة المتوسطة بنسبة (24.23%) وبمساحة (28.77 كم²)، ثم الفئة الضعيفة جداً بنسبة (21.61%) وبمساحة (25.65كم²)، في حين بلغت نسبة الفئة الشديدة (7.97%) وبمساحة (9.46 كم²)، بينما سجلت الفئة الشديدة جداً أقل نسبة بلغت (2.69%) وبمساحة (3.19 كم²)، كما تبين أن القيم المرتفعة للتعرية تتركز بصورة أكبر في المناطق ذات الانحدارات العالية وضعف الغطاء النباتي، فضلاً عن تأثير خصائص التربة، في حين انخفضت شدة التعرية في المناطق الأقل انحداراً والأكثر استقراراً من حيث الغطاء الأرضي.

الكلمات المفتاحية: التعرية المائية، RUSLE، الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية، حوض بحيرة دهوك.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

التقييم المكاني للتعرية المائية في حوض بحيرة دهوك باستخدام نموذجRUSLE
وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

Abstract

The study aimed to conduct a spatial assessment of water erosion in the Duhok Lake Basin using remote sensing techniques, Geographic Information Systems (GIS), and the Revised Universal Soil Loss Equation (RUSLE) model, in order to identify the spatial variation in erosion intensity and determine the areas most susceptible to soil loss within the basin.

The study relied on a set of spatial and climatic data, including rainfall data, the soil map, the Digital Elevation Model (DEM), as well as a Sentinel-2 satellite image dated 29/9/2025. The main factors included in the RUSLE model were derived, namely the rainfall erosivity factor (R), soil erodibility factor (K), topographic factor (LS), cover-management factor (C), and support practice factor (P). These factors were then integrated using spatial analysis tools within a GIS environment to produce a water erosion map and determine erosion severity levels within the study area.

The results showed a clear spatial variation in water erosion intensity within the Duhok Lake Basin. The low erosion class recorded the highest percentage, reaching 43.50% with an area of 51.63 km², followed by the moderate class at 24.23% with an area of 28.77 km², and then the very low class at 21.61% with an area of 25.65 km². The high erosion class accounted for 7.97% with an area of 9.46 km², while the very high class recorded the lowest percentage, reaching 2.69% with an area of 3.19 km². The results also indicated that high erosion values were mainly concentrated in areas characterized by steep slopes and weak vegetation cover, in addition to the influence of soil characteristics, whereas erosion intensity decreased in areas with gentler slopes and more stable land cover conditions.

Keywords: Water erosion, RUSLE, Remote Sensing, Geographic Information Systems, Duhok Lake Basin.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

تعد التعرية المائية من العمليات الجيومورفولوجية المهمة التي تؤثر في سطح الأرض، إذ تسهم في تفكيك التربة ونقلها من مناطقها الأصلية إلى مناطق أخرى بفعل مياه الأمطار والجريان السطحي، وتختلف شدتها من مكان إلى آخر تبعاً لاختلاف مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، من أبرزها كمية الأمطار وشدتها، وخصائص التربة، ودرجة الانحدار وطول المنحدر، وكثافة الغطاء النباتي، فضلاً عن ممارسات حماية التربة، لذلك فإن دراسة التعرية المائية تعد من الموضوعات المهمة لفهم طبيعة التغيرات التي تطرأ على سطح الأرض وتحديد المناطق الأكثر عرضة لفقدان التربة.

وتعد النماذج الرياضية من الوسائل المهمة المستخدمة في تقدير التعرية المائية، ومن أبرزها نموذج المعادلة العالمية المعدلة لفقدان التربة (RUSLE)، الذي يمثل تطويراً للمعادلة العالمية لفقدان التربة (USLE)، إذ يعتمد على مجموعة من العوامل التي تتحكم في عملية التعرية، والمتمثلة بعامل شدة المطر (R)، وعامل قابلية التربة للتعرية (K)، والعامل الطبوغرافي (LS)، وعامل الغطاء النباتي والإدارة البيئية (C)، وعامل ممارسات الحفاظ على التربة (P)، مما يتيح تقدير التباين المكاني في معدلات فقدان التربة وتحديد المناطق الأكثر تعرضاً للتعرية.

أسهم التطور في تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تسهيل تطبيق نموذج (RUSLE)، من خلال توفير البيانات المكانية اللازمة لاشتقاق عوامله المختلفة ومعالجتها وتحليلها ضمن بيئة مكانية واحدة، إذ يمكن الاعتماد على المرئيات الفضائية في اشتقاق مؤشرات الغطاء النباتي، ونماذج الارتفاع الرقمي في حساب العوامل الطبوغرافية، فضلاً عن استخدام الخرائط والبيانات المناخية في تمثيل خصائص التربة والأمطار، ثم دمج هذه العوامل لإنتاج خريطة مكانية توضح مستويات التعرية داخل منطقة الدراسة.

بناء على ذلك، جاءت هذه الدراسة لتقييم التعرية المائية في حوض بحيرة دهوك باستخدام نموذج (RUSLE) وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، من خلال إعداد وتحليل العوامل الرئيسة الداخلة في النموذج ودمجها مكانياً، بهدف تحديد درجات التعرية وتوزيعها داخل الحوض، والتعرف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على المناطق الأكثر عرضة لفقدان التربة، بما يسهم في إعطاء تصور مكاني واضح عن واقع التعرية المائية في منطقة الدراسة.

اولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التباين المكاني لشدة التعرية المائية داخل حوض بحيرة دهوك نتيجة اختلاف العوامل الطبيعية المؤثرة فيها، وعليه يمكن صياغتها بالسؤال الآتي:

ما مدى التباين المكاني في شدة التعرية المائية داخل حوض بحيرة دهوك، وما إمكانية تقييمها باستخدام نموذج (RUSLE) وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية؟

ثانياً : فرضية البحث

تفترض الدراسة أن شدة التعرية المائية في حوض بحيرة دهوك تتباين مكانياً تبعاً لاختلاف العوامل الطبيعية المؤثرة فيها، وأن استخدام نموذج (RUSLE) مع تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية يسهم في تحديد المناطق الأكثر عرضة لفقدان التربة وتقييم شدة التعرية فيها.

ثالثاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بما يأتي:

1. بيان التباين المكاني في شدة التعرية المائية داخل حوض بحيرة دهوك.
2. تحديد المناطق الأكثر عرضة لفقدان التربة داخل الحوض.
3. توظيف نموذج (RUSLE) في تقييم شدة التعرية المائية مكانياً.
4. الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في إعداد وتحليل عوامل التعرية.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1. تقييم شدة التعرية المائية في حوض بحيرة دهوك باستخدام نموذج (RUSLE).
2. تحديد التباين المكاني لفئات التعرية داخل منطقة الدراسة.
3. اشتقاق وتحليل العوامل الرئيسة الداخلة في نموذج (RUSLE)، والمتمثلة بـ (R، K، LS، C، P).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. تحديد المناطق الأكثر عرضة لفقدان التربة داخل الحوض.

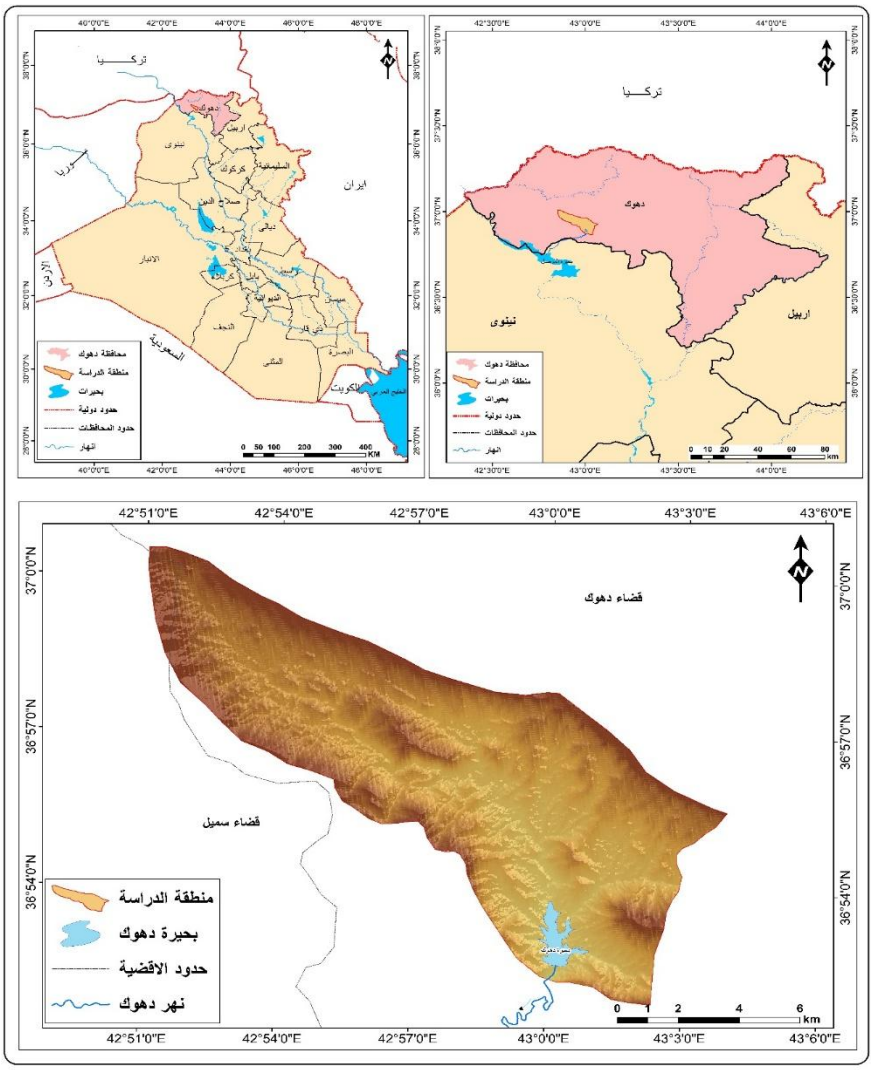
5. توظيف تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في إعداد وتحليل خرائط التعرية المائية.

خامساً: الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في حوض بحيرة دهوك الواقع ضمن محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق، إذ تبلغ مساحته نحو 118.70كم²، وقد تم تحديد حدود منطقة الدراسة بالاعتماد على نموذج الارتفاع الرقمي (Dem10m) وفق خط تقسيم المياه، ويقع فلكيا بين دائرتي عرض (52″ 51′ 36° – 31″ 00′ 37°) شمالاً وخطي طول (11″ 51′ 42° – 55″ 03′ 43°) شرقاً، ويحده من الشمال سلسلة جبل بيخير، ومن الشرق جبل الأبيض، ومن الغرب قضاء سميل، ومن الجنوب مدينة دهوك، كما هو موضح في خريطة (1) موقع منطقة الدراسة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر: جمهورية العراق وزارة الموارد المائية ،مديرية المساحة العامة،خريطة العراق الإدارية،بمقياس 1:1000000.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نموذج RUSLE لتقدير التعرية المائية

يعد نموذج (RUSLE) أحد النماذج الكمية المعتمدة في تقدير معدلات التعرية المائية، إذ يمثل تطويراً للنموذج العالمي لفقدان التربة (USLE) ، ويعتمد على مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تتحكم في عمليات انجراف التربة، ويستخدم هذا النموذج على نطاق واسع في الدراسات الجيومورفولوجية لما يوفره من إمكانية ربط البيانات المناخية والتضاريسية والغطاء الأرضي ضمن إطار تحليلي موحد، مما يساعد في تحديد المناطق الأكثر عرضة للتعرية بدقة نسبية[1].

ويعتمد النموذج على المعادلة الآتية:

$$A = R * K * LS * C * P$$

اذ ان:

A = المعدل السنوي لفقدان التربة (طن / هكتار / السنة).

R = عامل شدة المطر.

K = عامل قابلية التربة للتعرية.

LS = عامل الطبوغرافيا (شدة المنحدر وطول المنحدر).

C = عامل الغطاء النباتي والادارة البيئية.

P = عامل ممارسات الحفاظ على التربة.

1. عامل الامطار (R factor)

(1) Kalambukattu, J. G. & Kumar, S. Modelling soil erosion risk in a mountainous watershed of Mid-Himalaya by integrating RUSLE model with GIS. Eurasian Journal of Soil Science, 6(2), 92-105, 2017 , p95.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يمثل عامل المطر (R) أحد أهم العوامل المؤثرة في التعرية المائية، إذ يعبر عن طاقة قطرات المطر وقدرتها على تفكيك حبيبات التربة ونقلها، وكلما زادت شدة الهطول المطري وكميته، ازدادت قدرة المطر على إحداث التعرية، خاصة في المناطق ذات الغطاء النباتي الضعيف[1].

وقد تم حساب هذا العامل بالاعتماد على بيانات الأمطار السنوية لمنطقة الدراسة، اذ تم استخراج المعدل العام للأمطار ومن ثم تطبيق المعادلة الرياضية المعتمدة لتحويل كمية الأمطار إلى قيمة تمثل عامل التعرية المطرية، إذ بلغت قيمة (R) نحو (250.42)، وتم اعتمادها كقيمة ثابتة على كامل منطقة الدراسة.

وقد تم حساب هذا العامل بالاعتماد على المعادلة:

$$R = 3.85 + 0.35 * P$$

اذ ان :

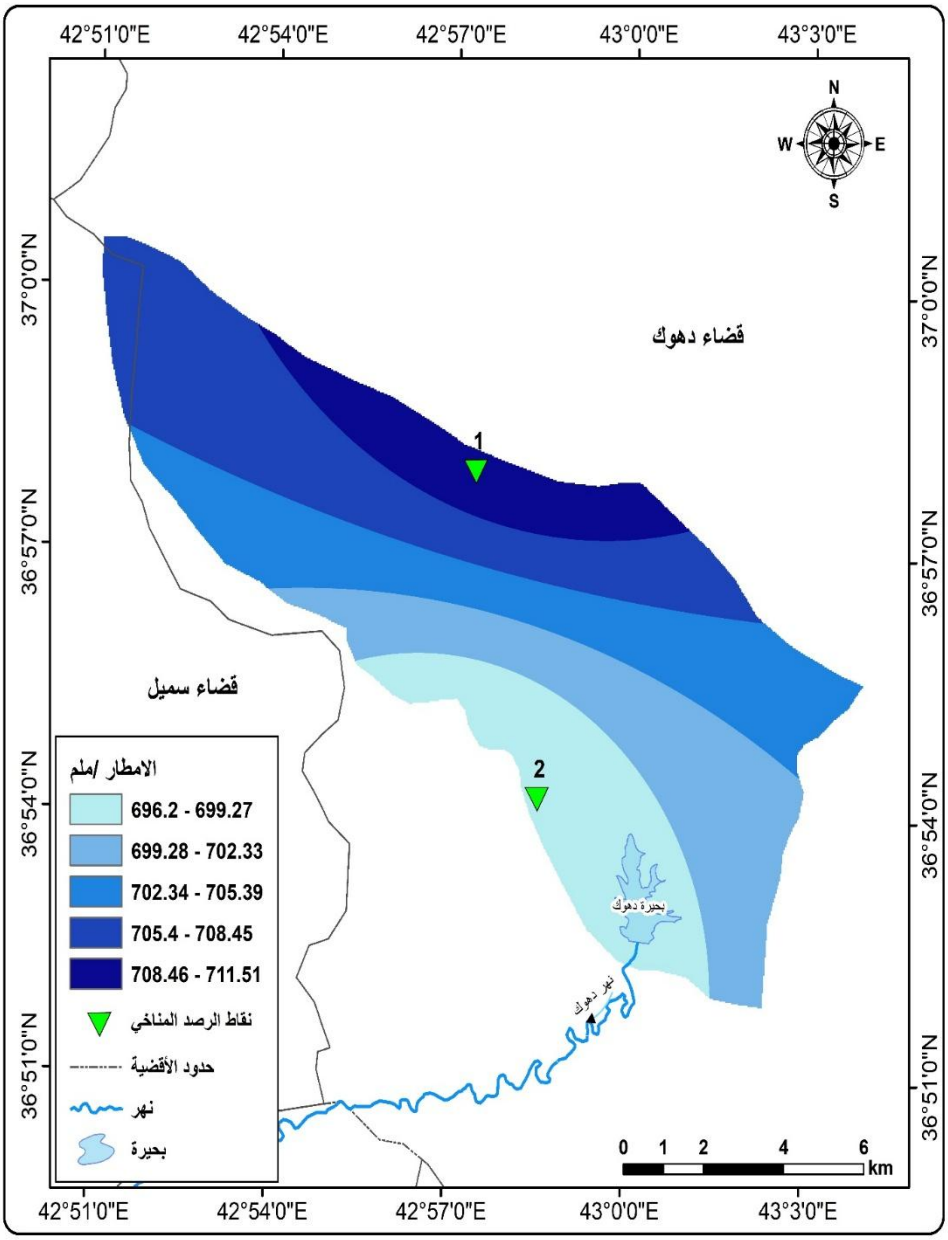
P : المعدل السنوي للأمطار (ملم).

تم استخراج قيمة الأمطار بالاعتماد على بيانات محطات افتراضية من الموقع https://climate.northwestknowledge.net ، ومن ثم حساب المتوسط العام، وبعد تطبيق المعادلة بلغت قيمة R = 250.42، وتم تمثيل هذا العامل على شكل طبقة Raster ذات قيمة ثابتة باستخدام أداة (Raster Calculator)، وذلك لضمان إدخاله مع بقية العوامل في النموذج ، وكما موضح في خريطة(2)

(1) Barakat, M. Prediction of the Soil Lost Ammmount by Water Erosion in the Hawiz Dam Basin region Using the Revised Universal Soil Equation (RUSLE) and Geographic Information System Technology (GIS), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series, 40(5), 11-29 ,2018, p8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خريطة (2) معدلات الامطار في منطقة الدراسة



المصـــــدر: بالاعتمـــــاد علـــــى بيانـــــات الموقـــــع https://climate.northwestknowledge.net

وباستخدام برنامج arc gis 10.8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. عامل قابلية التربة للتعرية (K factor)

يعبر عامل (K) عن مدى قابلية التربة للتفكك والانجراف، ويعتمد على مجموعة من الخصائص الفيزيائية، مثل قوام التربة، وبنيتها، ونسبة المواد الناعمة، فضلاً عن درجة النفاذية، فالترب المفككة أو الغنية بالمواد الناعمة تكون أكثر عرضة للتعرية مقارنة بالترب المتماسكة [1].

وقد تم اشتقاق هذا العامل بالاعتماد على خريطة التربة المصنفة وفق نظام (FAO)، إذ جرى تحديد نوعي التربة الرئيسيين في منطقة الدراسة، وهما (الترب الضحلة الفقيرة والترب الصودية) اذ اعتمدت عملية إسناد القيم الرقمية على الخصائص الوصفية لكل نوع تربة الواردة في تصنيف (FAO) والمراجع العلمية الخاصة بها، مثل عمق التربة، وبنيتها، ونفاذيتها، ومدى قابليتها للتعرية، ثم منحت الترب الأعلى قابلية للتعرية قيمة أعلى، في حين أعطيت الترب الأقل قابلية قيمة أقل، ومن ثم صنفت الطبقة لإنتاج خريطة معامل قابلية التربة للتعرية.

أما من حيث التطبيق داخل (ArcGIS) ، فقد تم أولاً ربط طبقة التربة بالقيم العددية الموضحة في الجدول (1) باستخدام جدول السمات(Attribute Table) ، ومن ثم تحويلها إلى Raster باستخدام أداة (Polygon to Raster)، وذلك لغرض إدخالها ضمن المعادلة النهائية للنموذج.

جدول(1) قيم معامل قابلية التربة للتعرية

ت	قوام التربة	قيمة (K)
1	طينية	0.05 – 0.15
2	طمية	0.25 – 0.4
3	رملية	0.1 – 0.2

Source: Wischmeier, W. H., & Smith, D. D. (1978). Predicting rainfall erosion losses: A guide to conservation planning (Agriculture Handbook No. 537). U.S. Department of Agriculture, Science and Education Administration.

(1) Salloum, M. Study of the Effect of Rainstorms Frequency on some Soil Water erosion under a Rain Simulator, TishreenUniversity Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (37) 3, 289-305, 2015, p303.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. العامل الطبوغرافي (LS factor)

يمثل العامل الطبوغرافي (LS) تأثير كل من طول المنحدر (L) ودرجة الانحدار (S) في زيادة معدلات التعرية، إذ تزداد قدرة المياه الجارية على حمل ونقل المواد كلما زاد طول المنحدر واشتدت درجة ميله، ويعد هذا العامل من أكثر العوامل تأثيرا في التعرية، خاصة في المناطق الجبلية[1].

تم حساب هذا العامل بالاعتماد على نموذج الارتفاع الرقمي(DEM)، اذ تم أولا اشتقاق خريطة الانحدار باستخدام أداة (Slope)، ثم حساب تجمع الجريان السطحي باستخدام أداة(Flow Accumulation) ، ومن ثم تطبيق المعادلات الخاصة بحساب (L) و (S) داخل أداة(Raster Calculator) .

وقد أظهرت النتائج أن قيم (LS) في منطقة الدراسة تتراوح بين (0.03 – 485.565)، مما يعكس تبايناً كبيراً في الخصائص التضاريسية، حيث ترتفع القيم في المناطق الجبلية ذات الانحدارات الكبيرة، وتنخفض في المناطق السهلية، يلاحظ خريطة (3).

ولتحديد قيمة معامل LS طبقت المعادلة الاتية:

$$L=(\lambda/72.6)^m$$

$$m = ß / (ß+1)$$

$$ß = (\sin\theta /0.0896) / [3.0 \times(\sin\theta)^{0.8} + 0.56]$$

$S=10.8 \times \sin\theta + 0.03$ إذا كان الانحدار أقل من 9٪ فإن

$S =16.8 \times \sin \theta - 0.50$ وإذا كان الانحدار أكبر من أو يساوي 9٪ فإن

$S = 3.0 \times (\sin \theta) 0.8 + 0.56$ ولكن إذا كان طول المنحدر أقل من 15 قدما فإن

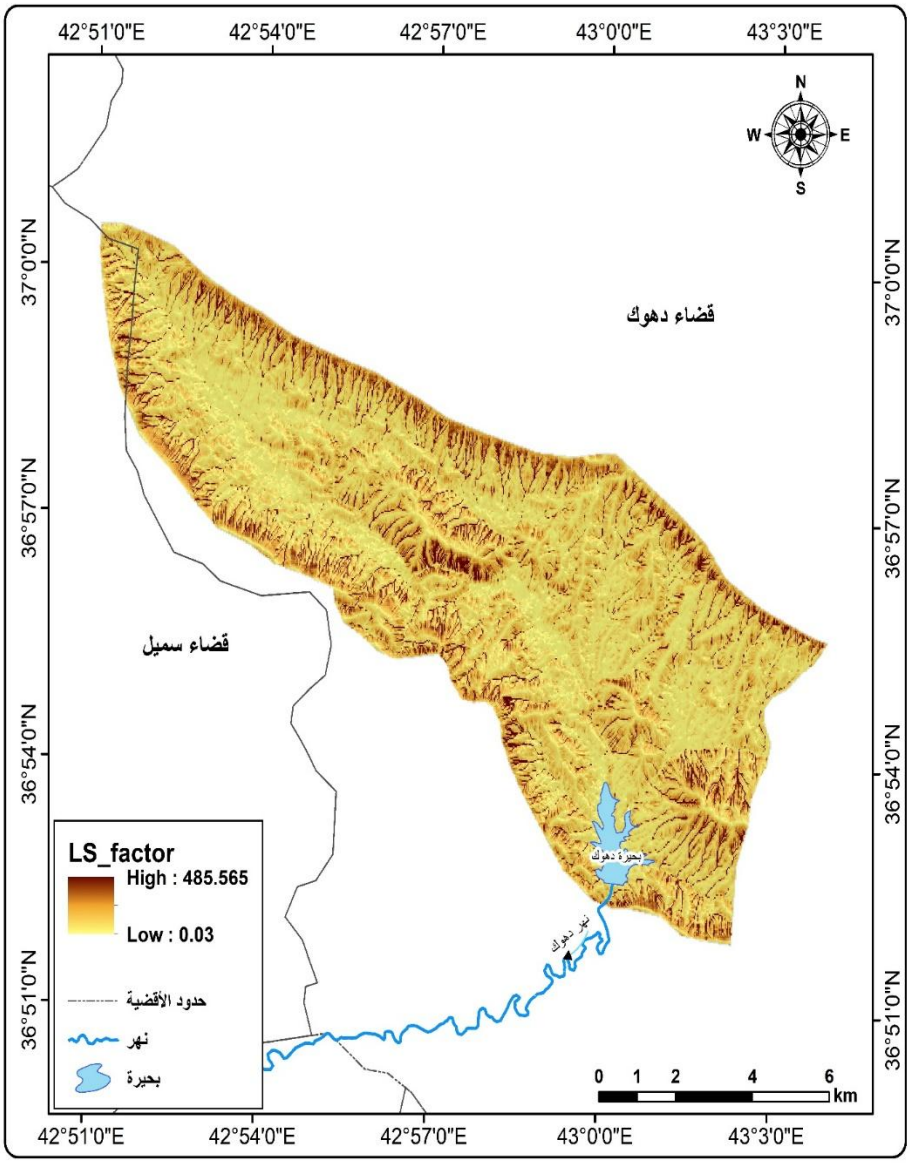
λطول الانحدار (قدم) =

θ = زاوية الانحدار

خريطة (3) العامل الطبوغرافي (LS factor)

(1) Barakat, M. Prediction of the Soil Lost Ammmount by Water Erosion in the Hawiz Dam Basin region Using the Revised Universal Soil Equation (RUSLE) and Geographic Information System Technology (GIS), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series, 40(5), 11-29 ,2018, p8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



المصدر: بالاعتماد على نموذج الارتفاع الرقمي وتطبيق معادلة معامل LS وباستخدام برنامج Arc gis10.8.

4. عامل الغطاء النباتي(C factor)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يمثل عامل (C) تأثير الغطاء النباتي في تقليل التعرية، إذ يعمل الغطاء النباتي على حماية التربة من تأثير قطرات المطر وتقليل سرعة الجريان السطحي، مما يؤدي إلى تقليل كمية التربة المنجرفة. وتكون قيم هذا العامل منخفضة في المناطق ذات الغطاء النباتي الكثيف، ومرتفعة في المناطق الجرداء [1].

اشتق هذا العامل باستخدام مؤشر الغطاء النباتي (NDVI) المستخرج من المرئيات الفضائية للقمر Sentinel بتاريخ 2025/9/29، اذ تم أولاً حساب المؤشر باستخدام الحزم الطيفية المناسبة، ثم تحويل قيمه إلى عامل (C) باستخدام علاقة رياضية تعكس العلاقة العكسية بين كثافة الغطاء النباتي والتعرية.

وقد تراوحت قيم (C) في منطقة الدراسة بين (0.386 – 0.493)،كما موضح في الخريطة(4)، مما يدل على ضعف نسبي في كثافة الغطاء النباتي، الأمر الذي يزيد من قابلية التربة للتعرية، وتم استخدام أداة (Raster Calculator) لتحويل NDVI إلى قيم (C)، ومن ثم إدخاله ضمن معادلة النموذج، وقد تم حسابه باستخدام مؤشر NDVI من خلال العلاقة:

$$C=e^{-a\times NDVI}$$

5. عامل ممارسات الحفاظ على التربة (P factor)

يعبر عامل (P) عن تأثير الإجراءات البشرية المتبعة للحد من التعرية، مثل إنشاء المصاطب الزراعية أو الحراثة الكنتورية، صورة (1)، ونظراً لعدم توفر بيانات دقيقة حول هذه الممارسات في منطقة الدراسة، فقد تم اعتماد قيمة ثابتة بلغت (0.9)، وهو ما يشير إلى محدودية الإجراءات الوقائية[2].

تم إدخال هذا العامل داخل (ArcGIS) على شكل Raster ثابت باستخدام (Raster Calculator) ، ليكون متوافقاً مع بقية طبقات النموذج.

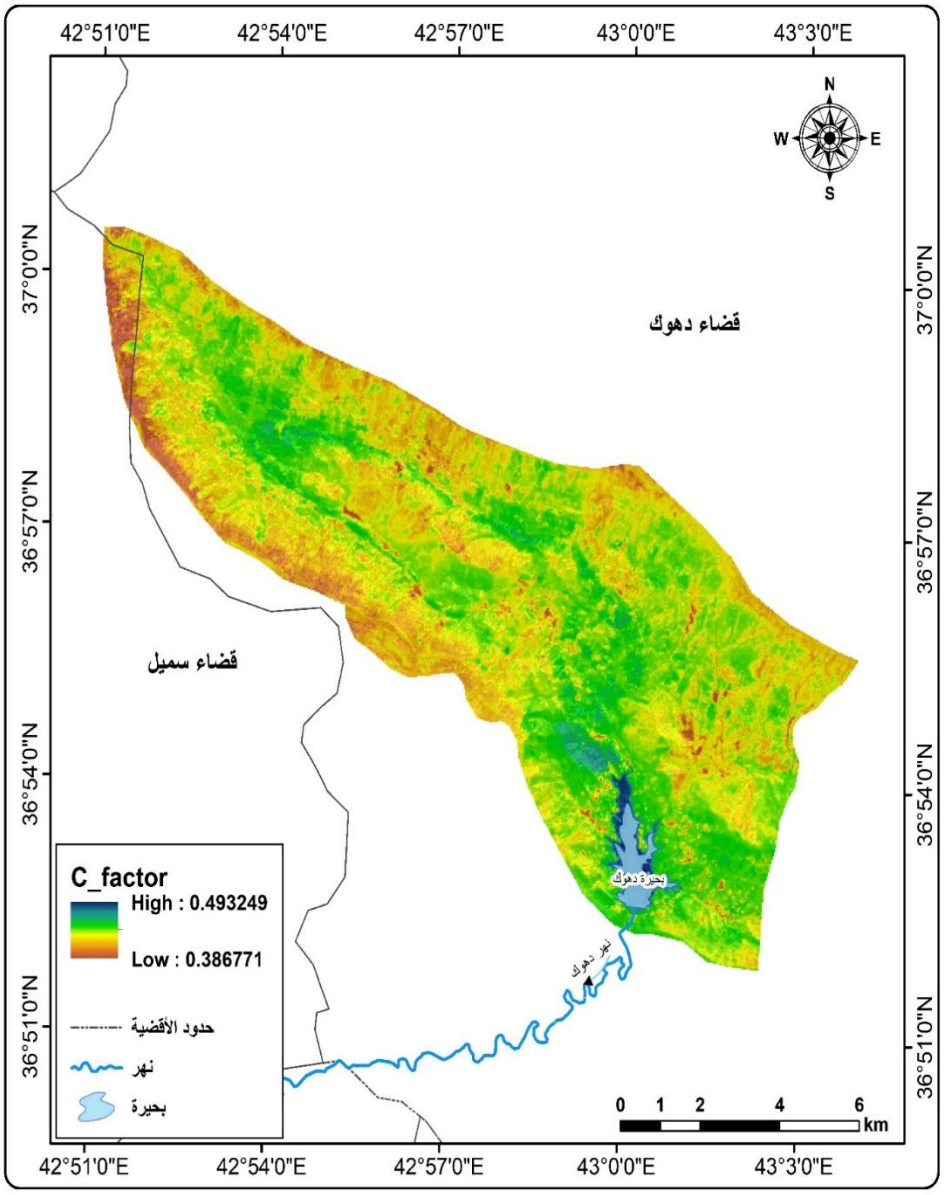
خريطة (4) عامل الغطاء النباتي(C factor)

(1) باسم المغاري، تطبيق نموذج RUSLE لتقدير انجراف التربة في قطاع غزة – فلسطين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الطبيعية)، مجلد 35، 2021، ص 13.

(2) Woldemariam, G. W. Iguala, A. D. Tekalign, S. & Reddy, R. U. Spatial Modeling of Soil Erosion Risk and Its Implication for Conservation Planning: The Case of the Gobele Watershed, East Hararghe Zone, Ethiopia. Land, 7(25),1-25, 2018, p12.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التقييم المكاني للتعرية المائية في حوض بحيرة دهوك باستخدام نموذجRUSLE
وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية



المصدر: بالاعتماد على مرئية القمر Sentinel-2 وباستخدام برنامج Arc gis10.8.

صورة (1) الحراثة الكنتورية في منطقة الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356



المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ 2026/2/13.

6. خريطة التعرية (RUSLE)

بعد إعداد جميع العوامل السابقة، تم دمجها باستخدام أداة (Raster Calculator) داخل برنامج (ArcGIS)، حيث تم ضرب جميع الطبقات للحصول على خريطة التعرية المائية النهائية، شكل (1)، وتم بعد ذلك إعادة تصنيف القيم الناتجة إلى خمس فئات تمثل درجات التعرية حسب نموذج RUSLE، جدول(2).

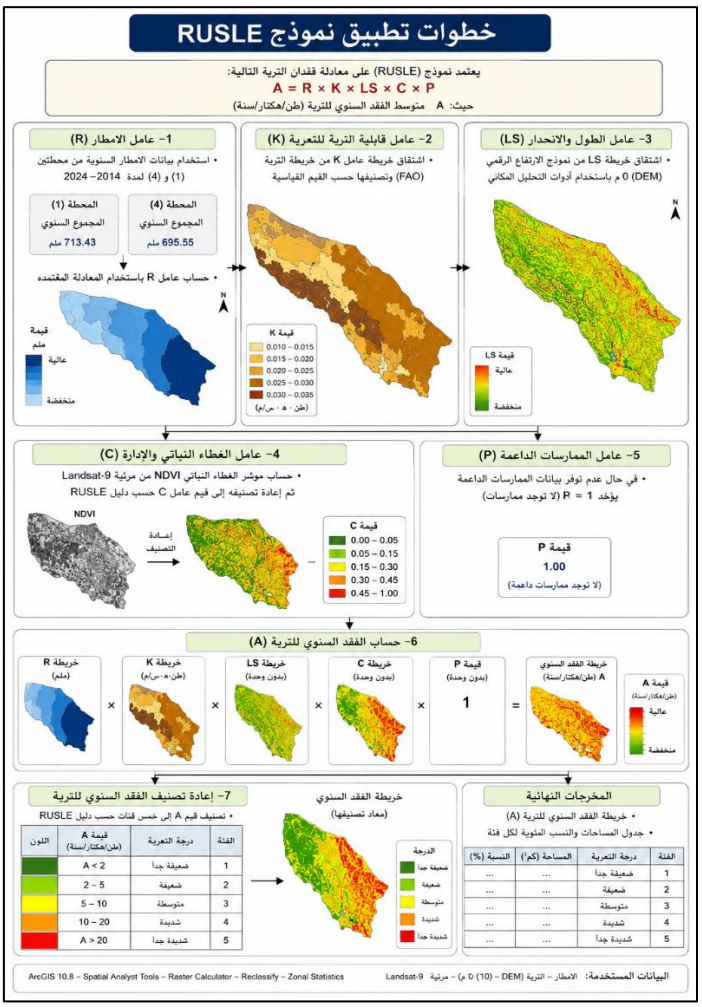
أظهرت نتائج الخريطة (5) أن الفئة الضعيفة سجلت أعلى نسبة بلغت (43.50%) وبمساحة (51.63كم²)، تلتها الفئة المتوسطة بنسبة (24.23%) وبمساحة (28.77 كم²)، في حين بلغت نسبة الفئة الضعيفة جداً (21.61%) وبمساحة (25.65 كم²). أما الفئة الشديدة فقد سجلت نسبة (7.97%) وبمساحة (9.46 كم²)، في حين جاءت الفئة الشديدة جداً بنسبة (2.69%) وبمساحة (3.19 كم²) ، وكما يلاحظ في الجدول (3).

يلاحظ من خلال التوزيع المكاني أن القيم المنخفضة للتعرية تتركز في الأجزاء الوسطى من منطقة الدراسة، حيث تكون الانحدارات أقل نسبياً ويكون الغطاء النباتي أكثر كثافة، في حين تتركز القيم المرتفعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في الأطراف، خاصة في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، نتيجة ارتفاع الانحدار وضعف الغطاء النباتي، فضلاً عن طبيعة التربة، مما يعكس التأثير المشترك لهذه العوامل في زيادة معدلات التعرية.

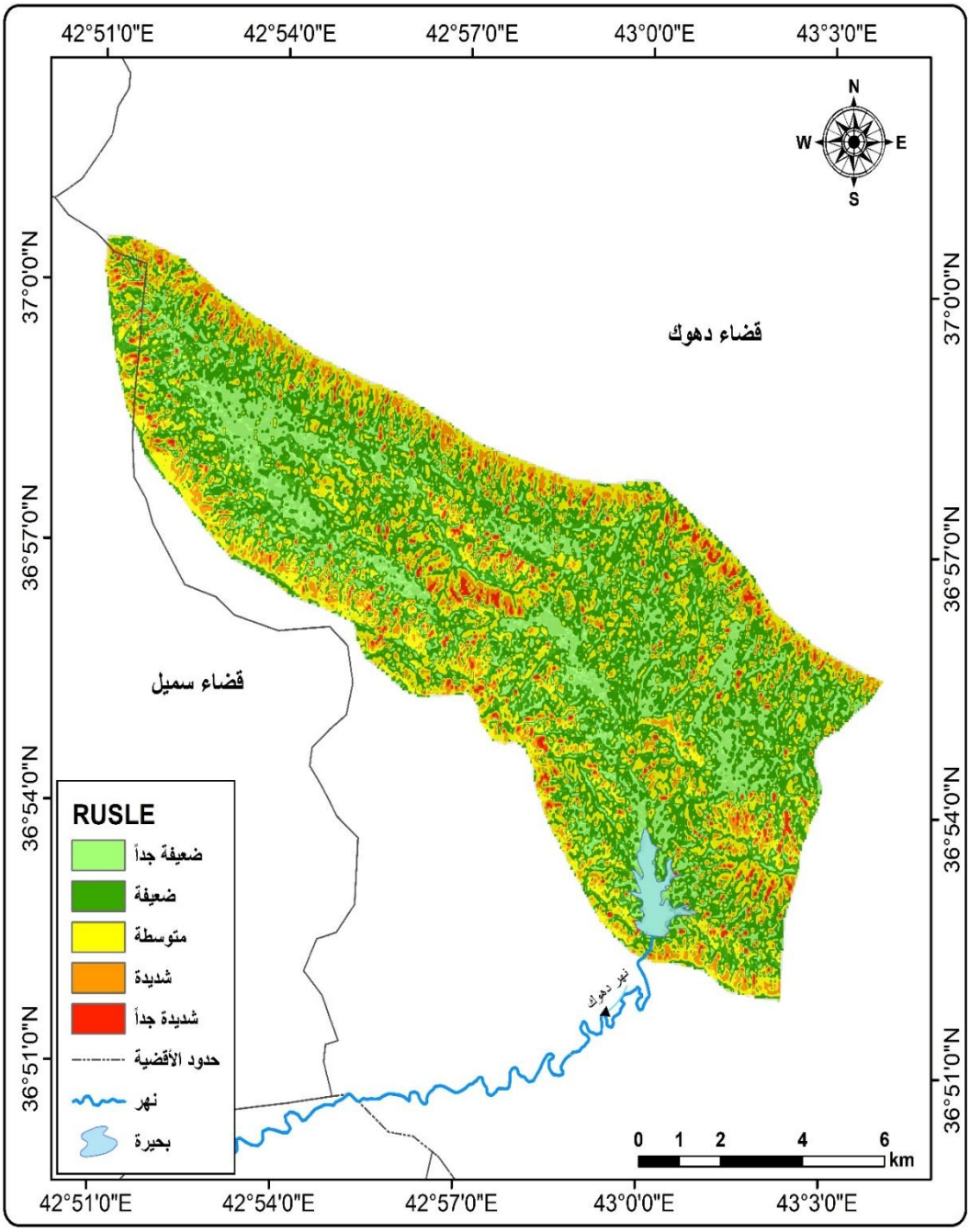
شكل (1) استخراج خريطة التعرية Rusle



المصدر: بالاعتماد على خطوات تطبيق نموذج RUSLE.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خريطة (5) التعرية في منطقة الدراسة حسب نموذج Rusle



المصدر: بالاعتماد على تطبيق معادلة نموذج Rusle وباستخدام برنامج Arc gis10.8.

جدول (2) معايير تقييم شدة التعرية حسب نموذج RUSLE

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ت	التصنيف	درجة الخطورة
1	أقل من 50	ضعيفة جدًا (قابلة للإهمال)
2	50 – 200	ضعيفة
3	200 – 500	متوسطة
4	500 – 1000	شديدة
5	أكثر من 1000	شديدة جداً

Source: Renard, K. G. (1997). Predicting soil erosion by water: A guide to conservation planning with the Revised Universal Soil Loss Equation (RUSLE). U.S. Department of Agriculture, Agricultural Research Service.

جدول (3) فئات التعرية في منطقة الدراسة حسب نموذج Rusle

ت	الفئات	المساحة كم^2	النسبة %	اللون
1	ضعيفة جداً	25.65	21.61	
2	ضعيفة	51.63	43.5	
3	متوسطة	28.77	24.23	
4	شديدة	9.46	7.97	
5	شديدة جداً	3.19	2.69	
-	المجموع	118.7	100	

المصدر: بالاعتماد على خريطة (19).

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أبرزها ما يأتي:

1. أظهرت نتائج تطبيق نموذج (RUSLE) وجود تباين مكاني واضح في شدة التعرية المائية داخل حوض بحيرة دهوك، نتيجة اختلاف العوامل الطبيعية المؤثرة في عملية التعرية بين أجزاء الحوض.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. بينت النتائج أن فئة التعرية الضعيفة سجلت أعلى نسبة بلغت (43.50%) وبمساحة (51.63كم²)، تلتها الفئة المتوسطة بنسبة (24.23%) وبمساحة (28.77 كم²)، في حين سجلت الفئة الشديدة جداً أقل نسبة بلغت (2.69%) وبمساحة (3.19 كم²).

3. تركزت القيم المرتفعة للتعرية بصورة أكبر في الأطراف الجنوبية والجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة، نتيجة ارتفاع درجات الانحدار وضعف الغطاء النباتي، فضلاً عن تأثير خصائص التربة، في حين انخفضت التعرية في الأجزاء الوسطى من الحوض.

4. أظهر العامل الطبوغرافي (LS) تبايناً كبيراً داخل منطقة الدراسة، إذ تراوحت قيمه بين (0.03–485.565)، وارتفعت قيمه في المناطق الجبلية ذات الانحدارات الكبيرة، مما أسهم في زيادة قابلية هذه المناطق للتعرية.

5. أظهرت قيم عامل الغطاء النباتي (C)، التي تراوحت بين (0.386–0.493)، ضعفاً نسبياً في كثافة الغطاء النباتي في أجزاء من الحوض، وهو ما ساعد على زيادة قابلية التربة للتعرية في تلك المناطق.

6. بينت الدراسة أن استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية أسهم في اشتقاق وتحليل عوامل نموذج (RUSLE) ودمجها مكانياً، مما أتاح إنتاج خريطة توضح درجات التعرية وتحديد المناطق الأكثر عرضة لفقدان التربة داخل حوض بحيرة دهوك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقترحات

1. العمل على زيادة الغطاء النباتي في المناطق ذات الغطاء الضعيف للحد من انجراف التربة.
2. تطبيق ممارسات حماية التربة في المناطق ذات الانحدارات العالية، بما يسهم في تقليل معدلات التعرية.
3. الاستفادة من خرائط التعرية الناتجة عن نموذج (RUSLE) في تحديد المناطق التي تحتاج إلى إجراءات حماية وأولوية في المعالجة.
4. إجراء دراسات مستقبلية باستخدام نماذج أخرى ومقارنتها بنتائج نموذج (RUSLE) للتحقق من كفاءة التقييم المكاني للتعرية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

1. Kalambukattu, J. G. & Kumar, S. Modelling soil erosion risk in a mountainous watershed of Mid-Himalaya by integrating RUSLE model with GIS. Eurasian Journal of Soil Science, 6(2), 92-105, 2017.

2. Barakat, M. Prediction of the Soil Lost Ammmount by Water Erosion in the Hawiz Dam Basin region Using the Revised Universal Soil Equation (RUSLE) and Geographic Information System Technology (GIS), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series, 40(5), 11-29 ,2018.

3. Salloum, M. Study of the Effect of Rainstorms Frequency on some Soil Water erosion under a Rain Simulator, TishreenUniversity Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (37) 3, 289-305, 2015.

4. Barakat, M. Prediction of the Soil Lost Ammmount by Water Erosion in the Hawiz Dam Basin region Using the Revised Universal Soil Equation (RUSLE) and Geographic Information System Technology (GIS), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series, 40(5), 11-29 ,2018.

5. المغاري،باسم، تطبيق نموذج RUSLE لتقدير انجراف التربة في قطاع غزة – فلسطين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الطبيعية)، مجلد 35، 2021.

6. Woldemariam, G. W. Iguala, A. D. Tekalign, S. & Reddy, R. U. Spatial Modeling of Soil Erosion Risk and Its Implication for Conservation Planning: The Case of the Gobele Watershed, East Hararghe Zone, Ethiopia. Land, 7(25),1-25, 2018.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التنظيم القانوني للمشاكل الإدارية داخل المؤسسة التربوية

إعداد الباحث

المشاور القانوني الاقدم : م.م ستار جبار مزعل

Sattarjapar1971@gmail.com

07706919199

وزارة التربية

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة

قسم الإشراف التربوي

Ministry of Education

General Directorate Education . Baghdad. Third Rusafa.

Supervision Department

Promotion Research

The legal framework for administrative problems within the educational institution

Prepared by the Researchersattarjapar1971@gmail.com

Senior Legal Advisor

Mr. Sattar Jabbar Muzal 07706919199

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستلخص

تتضمن أهداف هذا البحث كشف طبيعة التنظيم القانوني للمشاكل الإدارية في المؤسسة التعليمية في العراق من خلال توضيح مفهوم المشاكل الإدارية وأنواعها وكشف الخلفية القانونية والتنظيمية لعمل المؤسسة التعليمية وتحليل الآليات القانونية والإدارية وآليات الرقابة للتعامل معها وإيجاد طرق لضمان شرعية القرارات الإدارية والآليات للتعامل معها و المنهجية البحثية المستخدمة في هذا البحث هي المنهج الوصفي والتحليلي من خلاله تم مراجعة وتحليل المواد القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بالقواعد الناظمة للمشاكل الإدارية في القطاع التعليمي وقد أثبت هذا البحث وجود تنظيم قانوني كاف فيما يتعلق بأنشطة المؤسسة التعليمية والاختصاصات والمسؤوليات في التعامل مع الانتهاكات الوظيفية والقرارات الإدارية ولكن فعالية هذا التنظيم مرهونة بتوضيح الاختصاصات وتنفيذها بشكل صحيح وقد أكد الباحث على الحاجة لتطوير لوائح المؤسسات التعليمية وتعزيز الإشراف والتعليم وتوحيد الإجراءات لحل المشاكل الإدارية وزيادة درجة الوعي القانوني لدى موظفي الإدارة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: المشكلات الإدارية، المؤسسة التربوية، التنظيم القانوني، الإدارة التربوية.

Abstract

The study aimed to explore the legal regulation of administrative challenges concerning educational institutions in Iraq through clarifying the concept and types of these challenges, clarifying the source of the legislative regulation of those institutions, and analyzing the administrative and legal rules established for the resolution of those challenges, as well as guaranteeing the legality and challenge of administrative decisions. The research followed the descrip-tive-analytical approach, using it in analyzing the legal and regulatory provisions issuing from the legal rule that regulates the resolution of administrative challenges regarding educational institutions in Iraq. The research concluded that, for sure, the Iraqi legal rules have perhaps issued the legal regulation in the legislative text to strengthen the educational institutions and organize the legislative competence, functional obligations, procedures regarding functional violations, supervision, and administrative decisions, and the difficulty of applying and directing it accordingly, which would be guaranteed by defining the competences, application of rules. The research recommended the development of regulatory rules for educational institutions, the development of the administrative and educational supervision, the development of the procedures for resolving administrative challenges, and the development of the legal competence of the educational administrators.

Keywords: Administrative Problems, Educational Institution, Legal Regulation, Educational Administration.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

اولاً: بيان المسالة

المؤسسة التعليمية هي من أهم العوامل في تشكيل المجتمع وتنمية الموارد البشرية فيه لذلك فمن الضروري تأمين نظامها الإداري والقانوني لضمان انتظام العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ولكن العملية التي تتم داخل المؤسسة التعليمية تواجه العديد من المشاكل الإدارية مثل توزيع التخصصات والعلاقات الوظيفية والفساد الإداري والأهداف المتضاربة ومستوى التزام الموظفين بالقوانين واللوائح والأوامر ف الجانب القانوني في هذه الحالة هو مدى ملائمة النظام التشريعي والإداري العراقي في حل هذه المشاكل ووضوح القوانين فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الموظفين والوسائل القانونية لحل أي نزاع داخل المؤسسة التعليمية .مشكلة البحث هي تحديد الإطار القانوني لحل المشاكل الإدارية في المؤسسة التعليمية وكشف نقاط الضعف أو التناقضات التي قد تؤثر على فعالية القرارات القانونية للوصول إلى الحلول الضرورية .

ثانياً: أهمية البحث

أهمية هذا البحث تكمن في تنظيم الوظائف الإدارية في المؤسسة التعليمية من خلال القانون كأحد الوسائل الأساسية لتحديد الكفاءة والسلطة والمسئولية وكذلك غياب أي مشاكل إدارية أو إساءة استخدام قد تؤثر على فعالية الأداء والعملية التعليمية .وتظهر أهمية هذا البحث من خلال جانبين الأول هو الجانب الأكاديمي حيث يوجد إسهام في الدراسات القانونية في مجال الإدارة التعليمية وأهمية الأدوات القانونية والتنظيمية في التعامل مع المشاكل الإدارية والجانب الثاني هو الجانب العملي حيث يوجد تحقيقاً لأي ارتباك أو تضارب في السلطة وأوجه القصور التنظيمية التي قد تؤدي إلى تضارب في السلطة ووجود سبل قانونية لتحسين الأداء الإداري .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

1. توسيع تعريف القضايا الإدارية وأنواعها في المؤسسة التعليمية.
2. توفير فهم أوضح للإطار القانوني الذي يحكم عمل المؤسسة التعليمية في العراق.
3. تحديد الطرق والتقنيات القانونية لحل القضايا الإدارية في المؤسسة التعليمية.
4. تحديد أوجه القصور في التنظيم القانوني وتقديم الحل المطلوب لتحسين الممارسات التعليمية والإدارية.

رابعاً: أسئلة البحث

السؤال الرئيسي:

- كيف تشكل القوانين مشاكل إدارة مجال التعليم؟

الأسئلة الفرعية

1) ما هي المشكلة الادارية ؟
2) كيف يتم التنظيم القانوني للمشاكل الادارية داخل المؤسسة التربوية ؟

خامساً: منهجية البحث

البحث الحالي سيستخدم النهج الوصفي والتحليلي حيث سيقوم الباحث بوصف وتحليل القوانين واللوائح المتعلقة بالتنظيم الإداري في المؤسسة التعليمية في العراق .وهذا بالإضافة إلى استخدام النهج التاريخي كلما اقتضت الحاجة لشرح تطور النظام القانوني في المؤسسة التعليمية في العراق ..

سادساً: هيكلية البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين، يسبقهما مقدمة، ويعقبهما خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للمشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية

المطلب الأول: ماهية المشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الإدارية وخصائصها

الفرع الثاني: صور المشكلات الإدارية داخل المؤسسة التربوية

المطلب الثاني: المؤسسة التربوية والإطار القانوني المنظم لعملها

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة التربوية والإدارة التربوية

الفرع الثاني: الأساس التشريعي والتنظيمي لعمل المؤسسة التربوية في العراق

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لمعالجة المشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية

المطلب الأول: الوسائل الإدارية والقانونية لمعالجة المشكلات الإدارية

الفرع الأول: الإجراءات الإدارية والرقابية

الفرع الثاني: المسؤولية والانضباط الوظيفي

المطلب الثاني: ضمانات المشروعية ووسائل مواجهة القرارات الإدارية

الفرع الأول: حدود السلطة الإدارية وضمانات مشروعية القرارات

الفرع الثاني: التظلم والطعن في القرارات الإدارية

سابعاً: الدراسات السابقة

1- دراسة معن لطيف كشكول سلمان

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المؤسسات التعليمية والمدارس في محافظة ديالى، وبيان السبل المناسبة لمعالجتها، انطلاقاً من أهمية الإدارة المدرسية في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية. وركزت الدراسة على المشكلات التي تواجه الإداريين ورؤساء الأقسام والمشرفين التربويين في الجوانب الإدارية والتعليمية المختلفة، مع بيان أثر تلك المشكلات في كفاءة الإدارة المدرسية وسير العمل داخل المؤسسات التربوية. وتوصلت الدراسة إلى أن تشخيص المشكلات الإدارية يمثل خطوة أساسية في تطوير الإدارة التربوية ورفع كفاءة العاملين فيها، وأن وجود القوانين والأنظمة والإمكانات البشرية والمادية لا يكفي وحده لضمان فاعلية الإدارة ما لم تحسن معالجة المشكلات التي تعترض تطبيقها[1].

تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في اهتمامها بالمشكلات الإدارية داخل المؤسسات التربوية وسبل معالجتها، إلا أنها ركزت بصورة أساسية على تشخيص المشكلات الإدارية والوسائل العملية لمعالجتها، في حين يتميز البحث الحالي بدراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذه المشكلات،

(1) معن لطيف كشكول سلمان، المشكلات الإدارية التي تواجه الأقسام والمدارس وسبل معالجتها في محافظة ديالى ، مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية، جامعة ديالى، المجلد (11)، العدد (3)، ص 262.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتحليل القوانين والأنظمة والتعليمات العراقية ذات العلاقة، مع التركيز على الجانب الوقائي والتنظيمي قبل وقوع المشكلة.

2- دراسة هاني حمدان عبدالله المرسومي

بحثت الدراسة المسؤولية القانونية المترتبة على أعمال موظفي وزارة التربية العراقية، من خلال تحليل الأسس القانونية للمسؤولية المدنية والآثار التي تترتب على إخلال الموظف بواجباته أو ارتكابه أفعالاً ينتج عنها ضرر للغير أو للإدارة. وركزت على خصوصية المركز القانوني لموظفي وزارة التربية في ضوء القواعد العامة للقانون العراقي والنصوص المنظمة للوظيفة العامة. وتبرز أهمية الدراسة في اتصالها المباشر بالجانب القانوني للعمل داخل المؤسسة التربوية، إذ بينت أن ممارسة الوظيفة لا تنفصل عن المسؤولية القانونية، وأن تنظيم واجبات الموظفين وصلاحياتهم يمثل أساساً ضرورياً لضمان مشروعية العمل الإداري وحماية الحقوق.

تتفق الدراسة مع البحث الحالي في بحثها للجانب القانوني المتصل بعمل موظفي المؤسسة التربوية، إلا أنها انصبت على المسؤولية المدنية لموظفي وزارة التربية تحديداً، في حين أن البحث الحالي أوسع نطاقاً، إذ يبحث التنظيم القانوني للمشكلات الإدارية داخل المؤسسة التربوية، بما يشمل تنظيم الاختصاصات والصلاحيات والمسؤوليات والمخالفات الإدارية والتعارضات التنظيمية والوسائل القانونية للوقاية منها ومعالجتها[1].

يتضح من الدراسات السابقة أن جانباً منها اهتم بتشخيص المشكلات الإدارية التي تواجه المؤسسات التعليمية وبيان الوسائل المناسبة لمعالجتها، في حين اتجه جانب آخر إلى دراسة المسؤولية القانونية المترتبة على أعمال العاملين في القطاع التربوي. إلا أن هذه الدراسات، في حدود موضوعاتها، لم تجمع بين المشكلات الإدارية داخل المؤسسة التربوية والتنظيم القانوني الشامل لها في إطار بحث واحد. ومن هنا يتميز البحث الحالي بأنه يتجه إلى بيان القواعد القانونية المنظمة للمشكلات الإدارية داخل المؤسسة التربوية في العراق، ليس من زاوية معالجة آثارها بعد وقوعها فحسب، وإنما من زاوية الوقاية والتنظيم المسبق، من

(1) هاني حمدان عبدالله المرسومي، المسؤولية المدنية لموظفي وزارة التربية العراقية: دراسة تحليلية في القانون العراقي ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد (13)، العدد (50)، 2024، ص331.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خلال وضوح الاختصاصات والصلاحيات، وتحديد المسؤوليات، ومنع تعارضها أو تزاحمها، وتحليل مدى كفاية القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لمعالجة المشكلات الإدارية المستجدة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للمشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية

يقوم التنظيم الإداري للمؤسسة التربوية على مجموعة من القواعد القانونية والتنظيمية التي تحدد اختصاصاتها، وتوزع الصلاحيات بين وحداتها الإدارية، وتبين واجبات العاملين فيها، بما يكفل انتظام أداء المرفق التربوي لمهامه. وتتمثل المشكلات الإدارية في هذا الإطار في الحالات التي يترتب عليها اضطراب في تنفيذ الاختصاصات أو إخلال بالواجبات الوظيفية أو مخالفة للقواعد المنظمة للعمل الإداري. وعليه، يقتضي تحديد الإطار القانوني للمشكلات الإدارية تأصيل مفهوم المشكلة الإدارية وتمييزها عن المخالفة الإدارية، وبيان صورها داخل المؤسسة التربوية، ثم تحديد الأساس التشريعي والتنظيمي الذي يحكم عمل المؤسسة واختصاصات إدارتها والعاملين فيها، وذلك للوقوف على مدى كفاية القواعد القانونية النافذة في تنظيم هذه المشكلات والحد من آثارها.

المطلب الأول: ماهية المشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية

تتحدد ماهية المشكلة الإدارية من خلال طبيعتها بوصفها حالة أو موقفاً يواجه التنظيم الإداري ويحول دون تحقيق أهدافه بالصورة المطلوبة، الأمر الذي يستلزم تحديد أسبابها وتحليل آثارها واختيار الوسيلة الملائمة لمعالجتها. ووجود المشكلة الإدارية لا يعني بالضرورة تحقق مخالفة قانونية، فقد يكون مصدرها خللاً في التنظيم أو ضعفاً في التنسيق أو عدم وضوح الاختصاصات، وقد تتحول إلى مخالفة قانونية متى اقترنت بالإخلال بواجب أو قاعدة قانونية ملزمة [1]. وخصص حسن علي مشرقي فصلاً مستقلاً في مؤلفه لـ (المشكلة الإدارية) ، وربطها بعملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها والصعوبات التي تعترض الإدارة،

(1) أ. عصام حسين عمر بالرأس علي ، د. إيمان السيد جاد المولى علي الفايدي ، المشكلات التنظيمية التي تواجه الإدارة المدرسة في مرحلة التعليم الثانوي بمدينة بنغازي ، مجلة آفاق للدراسات الانسانية والتطبيقية ، العدد الاول ، 2024، ص166.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بما يؤكد أن المشكلة تمثل نقطة سابقة على القرار الإداري وتستوجب من الإدارة تشخيصها قبل اختيار وسيلة المعالجة[1].

ماهية المشكلة الإدارية تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية:

1- وجود حالة أو موقف يعرقل أو يؤثر في انتظام النشاط الإداري.

2- ارتباط هذه الحالة بالتنظيم أو الاختصاص أو الأداء أو ممارسة السلطة.

3- الحاجة إلى تدخل إداري أو قانوني لإزالة أسبابها أو الحد من آثارها.

وتزداد خصوصية المشكلة عندما تقع داخل المؤسسة التربوية؛ لأن هذه المؤسسة لا تعمل بمعزل عن إطار تشريعي وتنظيمي يحدد اختصاصاتها وواجبات العاملين فيها. فقد نص قانون وزارة التربية رقم **(22)** لسنة 2011 على تأسيس وزارة التربية وتحديد أهدافها واختصاصاتها، وجعل تنظيم تقسيماتها ومهام تشكيلاتها محكوماً بالقواعد القانونية والتنظيمية[2]. فإن المشكلة الإدارية في المؤسسة التربوية يمكن أن تتصل بالاختصاصات والصلاحيات، أو بالواجبات الوظيفية، أو بتنفيذ التعليمات، أو بالعلاقة بين المستويات الإدارية، أو بممارسة السلطة الإدارية.

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الإدارية وخصائصها

تعرف المشكلة الإدارية: أي مشكلة تتعلق بوظائف الإدارة تتجلى في تعطيل النظام الإداري او قصوره عن القيام بوظائفه وتحقيق أهدافه او ن حالة النظام الإداري لا تتوافق مع الحالة المرغوب أي يكون عليها فلي الوقت الراهن او في المستقبل او عند وجود أي ضرورة لتغيير أهداف نشاطات النظام [3].

(1) ينظر: حسن علي مشرقي ، نظرية القرارت الادارية مدخل كمي في الادارة ، الطبعة الاولى ، الناشر : دار المسيرة للطباعة والنشر ، 1997، ص379.

(2) قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، منشور بتاريخ 2011/9/19، قانون نافذ، ولا سيما النصوص المتعلقة بتأسيس الوزارة وأهدافها واختصاصاتها وتشكيلاتها.

(3) عبد الله شمس الدين ، مدخل في نظرية تحليل المشكلات وإتخاذ القرارات الإدارية ، مركز تطوير الإدارة الإنتاجية ، سوريا ، 2005 ، ص11.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويعرف ايضاً : يربط رابح سرير عبد الله مفهوم المشكلة الإدارية بصعوبة تحديدها وتشخيص أسبابها والتمييز بين المشكلة الحقيقية والمشكلة الظاهرية، ويشير إلى أن معالجة المشكلة تستند إلى وضوحها ومعرفة أسبابها أو آثارها والنتائج المترتبة على القرارات المتخذة بشأنها[1].

ويكشف هذا التعريف عن الجانب التشخيصي والعلاجي للمشكلة الإدارية، إذ لا يكفي تحديد مظاهرها، وإنما يجب الوقوف على مصدرها الحقيقي قبل اختيار المعالجة المناسبة.

تعريف المشكلة الإدارية في إطار المؤسسات التعليمية : فتأخذ المشكلة الإدارية نطاقاً أكثر تحديداً؛ لارتباطها بتنظيم العمل داخل المؤسسة التعليمية وما يترتب على ذلك من آثار في أداء الإدارة والعاملين وسير العملية التعليمية[2].

وبذلك يمكن القول إن المشكلة الإدارية التربوية تتميز عن المشكلة الإدارية العامة بكونها تقع داخل مرفق تربوي منظم قانوناً، وتتصل بوظائفه الإدارية والتعليمية وبالعلاقات التي تنشأ بين الإدارة والعاملين والطلبة والجهات ذات العلاقة.

- **تتمييز بين المشكلة الإدارية والمخالفة الإدارية**

المشكلة الإدارية مفهوم أوسع من المخالفة؛ إذ قد تنشأ عن أسباب تنظيمية أو إدارية أو مادية دون أن يكون هناك فعل مخالف للقانون.

أما **المخالفة الإدارية** فتتحقق عندما يقع إخلال بواجب أو التزام يفرضه القانون أو النظام أو التعليمات على الموظف أو الجهة الإدارية. **وبالتالي** كل مخالفة إدارية يمكن أن تكون سبباً لمشكلة إدارية، ولكن ليست كل مشكلة إدارية مخالفة قانونية، وهذا التمييز مهم ؛ لأن بعض المشكلات التي تواجه المؤسسة التربوية، مثل تداخل الاختصاصات أو ضعف التنسيق أو غموض حدود الصلاحيات، قد لا تمثل في ذاتها مخالفة أنضباطية، لكنها قد تؤدي إلى قرارات أو ممارسات مخالفة للقانون.

الفرع الثاني: صور المشكلات الإدارية داخل المؤسسة التربوية

(1) رابح سرير عبد الله، القرار الإداري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 247.

(2) م.د. احمد علي محمد الجبوري ، عمر ازهر علي الطائي ، المشكلات الادارية التي تواجه رؤساءء الاقسام العلمية في كليات جامعتي بغداد والمستنصرية ، مجلة كلية التربية الاساسية – المجلد 22 ، العدد 93، 2016 ، ص977.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تتحدد صور المشكلات الإدارية داخل المؤسسة التربوية في ضوء طبيعة الواجبات الوظيفية والتنظيم الإداري للمؤسسة والاختصاصات المقررة للعاملين فيها. وتكشف الدراسات الميدانية في الإدارة التربوية عن تعدد هذه المشكلات؛ ويمكن أن تصنف المشكلات التي تواجه المدارس الإعدادية للبنات إلى أربعة مجالات، كان أولها المشكلات الإدارية التي تواجه إدارة المدرسة، إلى جانب المشكلات المتعلقة بالمدرسات والطالبات والبيئة المدرسية[1]. وبالاستناد إلى طبيعة التنظيم القانوني للوظيفة العامة، يمكن تصنيف المشكلات الإدارية ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث إلى الصور الآتية:

أولاً: المشكلات المتعلقة بالواجبات والانضباط الوظيفي

تتمثل هذه المشكلات في الإخلال بالواجبات التي يفرضها المركز الوظيفي على العاملين في المؤسسة التربوية، ومن أبرز صورها: عدم الالتزام بمواعيد العمل، والغياب دون إذن، وعدم أداء العمل بأمانة ومسؤولية، وعدم تنفيذ الأوامر والتعليمات المشروعة، وعدم احترام التسلسل الإداري، أو الإخلال بواجبات الوظيفة[2]. وقد حدد قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل هذه الواجبات بصورة مباشرة؛ إذ أوجبت المادة (4) على الموظف أداء أعمال وظيفته بنفسه بأمانة وشعور بالمسؤولية، والتقيد بمواعيد العمل وعدم التغيب عنه إلا بإذن، وإطاعة الأوامر المتعلقة بأداء واجباته في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات، فضلاً عن القيام بواجبات الوظيفة وفقاً لما تقرره القوانين والأنظمة والتعليمات[3]. وبذلك، فإن الإخلال بهذه الالتزامات يمثل مشكلة وظيفية، وقد يكتسب وصف المخالفة الانضباطية متى توافرت شروط المسؤولية الانضباطية التي يقررها القانون.

ثانياً: المشكلات التنظيمية المرتبطة بالاختصاصات والصلاحيات

(1) مسلم محمد جاسم، المشكلات الإدارية والتربوية في المدارس الإعدادية للبنات من وجهة نظر المديرات والمدرسات، جامعة القادسية، كلية التربية للبنات، 2020، د. ص .

(2) علي مهلي عجيل النائلي ، المسؤولية الجنائية للوظيفة العامة في القانون العراقي والمصري ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد3، العدد 68، د.ت ، ص155.

(3) قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، العدد (3356)، 3 حزيران 1991، المادة (4)، ص87 وما بعدها .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تظهر المشكلات التنظيمية عندما لا يتحدد الاختصاص الإداري بصورة واضحة، أو تتداخل الصلاحيات بين المستويات الإدارية، أو تتكرر المهام والمسؤوليات، أو لا تتناسب السلطة الممنوحة للموظف مع المسؤولية الملقاة على عاتقه. وتتصل هذه الصورة مباشرة بالتنظيم القانوني للمؤسسة التربوية؛ إذ نص قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011 على أن الوزارة تتمتع بالشخصية المعنوية، ونظم أهدافها واختصاصاتها، ونص في المادة (42) على تحديد تقسيمات ومهام تشكيلات الوزارة بنظام، وأجاز إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ القانون[1].

وتؤكد الدراسات المتعلقة بالمشكلات الإدارية في الإدارة المدرسية أن من المشكلات التنظيمية التي تواجه الإدارة التعليمية ما يرتبط بتوزيع المسؤوليات والواجبات والسلطة، وهو ما يجعل وضوح الهيكل التنظيمي وتحديد الاختصاصات مسألة أساسية في انتظام العمل الإداري. وتداخل الاختصاصات داخل المؤسسة التربوية لا يعد مجرد صعوبة إدارية، بل قد يترتب عليه أثر قانوني عندما يؤدي إلى ممارسة اختصاص من جهة غير مختصة أو إصدار قرار خارج حدود السلطة المقررة قانوناً[2].

ثالثاً: المشكلات الناشئة عن العلاقات الوظيفية داخل المؤسسة التربوية

ترتبط هذه الصورة بالعلاقات التي تنشأ بين الرئيس والمرؤوس، وبين العاملين في المؤسسة التربوية، وما قد يترتب عليها من إخلال بالتسلسل الإداري أو عدم احترام مقتضيات الوظيفة أو سوء التعامل أو عدم مراعاة الحدود القانونية للعلاقة الوظيفية. وقد عالج قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام هذه المسائل ضمن واجبات الموظف، فأوجب احترام الرؤساء والالتزام بالأدب واللياقة في مخاطبتهم، وأوجب معاملة المرؤوسين بالحسنى وبما يحفظ كرامتهم، واحترام المواطنين وتسهيل إنجاز معاملاتهم. وأن هذا النوع من المشكلات يظهر في البيئة التربوية في صورة النزاعات أو الشكاوى المتبادلة بين المستويات الإدارية المختلفة. وقد تناولت دراسات في الإدارة التربوية العراقية هذا الجانب من خلال بحث العلاقات والمشكلات التي تنشأ بين إدارات المدارس والجهات الإدارية الأعلى. إذ أن العلاقة الوظيفية داخل المؤسسة

(1) قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، الوقائع العراقية، العدد (4219)، 19 أيلول 2011، المادة (42).

(2) أ. عصام حسين عمر بالرأس علي ، د.إيمان السيد جاد المولى علي الفايدي ، مرجع سابق ، ص165.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التربوية تخضع لضوابط قانونية لا تقتصر على تحديد الواجبات، وإنما تشمل أيضاً أسلوب ممارسة السلطة وحدود التعامل بين الرئيس والمرؤوس والمراجعين[1].

رابعاً: المشكلات المرتبطة ببيئة العمل والإمكانات الإدارية

لا تقتصر المشكلات الإدارية على سلوك الموظف أو طريقة ممارسة السلطة، وإنما قد ترتبط بظروف العمل داخل المؤسسة التربوية وما يتوافر لها من مستلزمات إدارية ومادية. وقد أثبتت دراسة وجود مشكلات في البيئة المدرسية، من بينها تعطل أجهزة الحاسوب، وعدم توافر أجهزة التدفئة والتبريد في الصفوف، ونقص المرافق الصحية للملاك التعليمي، فضلاً عن كثافة أعداد الطالبات في الصف الواحد[2]. وتختلف هذه الصورة عن المشكلة الانضباطية؛ لأن مصدرها قد لا يكون فعلاً شخصياً من موظف محدد، وإنما قد يرتبط بضعف الإمكانات أو عدم كفاية متطلبات العمل. ولذلك فإن معالجتها لا تكون بالضرورة عن طريق الجزاء الانضباطي، وإنما قد تستلزم إجراءً تنظيمياً أو إدارياً أو مالياً بحسب مصدر المشكلة وطبيعتها[3]. يتبين من العرض السابق أن المشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية تتخذ صوراً متعددة، ولا يصح حصرها في المخالفات الانضباطية للموظفين؛ إذ تشمل الإخلال بالواجبات الوظيفية، والخلل في توزيع الاختصاصات والصلاحيات، والمشكلات الناشئة عن العلاقات الوظيفية، والمشكلات المرتبطة ببيئة العمل والإمكانات المتاحة. ويترتب على اختلاف طبيعة المشكلة اختلاف الأساس القانوني والوسيلة الملائمة لمعالجتها[4].

المطلب الثاني: المؤسسة التربوية والإطار القانوني المنظم لعملها

---

(1) أ.د. مروج مظهر عباس ، المشكلات التي تواجه الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية في ظل المتغيرات المجتمعية ، المجلة الجامعة العراقية ، المجلد 75 ، العدد 6 ، 2026 ، ص 339.

(2) م.م. تماضر كاظم صبيح ، مشكلات البيئة المدرسية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ، مجلة الفتح ، العدد90 ، 2022 ، ص418.

(3) لمياء شاكر احمد ياسين ، د. احمد محمود احمد الربيعي ، المخالفة الانضباطية لموظف الخدمة الجامعية في العراق (دراسة مقارنة) ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد 21، العدد 74، 2018 ، ص391.

(4)م.م. سعد سعدي خميس، التنظيم القانوني لحماية منتسبي وزارة التربية في ظل التشريعات العراقية في ظل قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشدين والمشرفين التربويين رقم 8 لسنة 2018 ، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانيةوالاجتماعية ، المجلد 8، العدد 2، 2026، ص138.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تخضع المؤسسة التربوية في العراق إلى إطار قانوني وتنظيمي يحدد طبيعتها واختصاصاتها وآليات إدارة أعمالها، بما يضمن انتظام أداء الوظيفة التربوية وفق القواعد النافذة. ويقتضي تحديد المشكلات الإدارية داخلها بيان مفهوم المؤسسة التربوية والإدارة التربوية أولًا، ثم تحديد الأساس التشريعي الذي تستند إليه في ممارسة اختصاصاتها، ليتسنى تحديد مدى ارتباط المشكلات الإدارية بأوجه الخلل في التنظيم أو الاختصاص أو تنفيذ الواجبات الوظيفية.

أولاً: مفهوم المؤسسة التربوية

تعرف المؤسسة التربوية بأنها : "المؤسسة التربوية والتعليمية من المؤشرات المهمة على تقدم المجتمعات وتطورها وارتقاء ثقافتها"، ويبين أن المؤسسات التربوية والتعليمية تؤدي دوراً في تعليم الأجيال الناشئة وإعدادهم وتأهيلهم للعمل والقيادة[1].

ثانياً: مفهوم الإدارة التربوية

تعرف الإدارة التربوية بأنها : "مجموعة عمليات متشابكة وشاملة لكل النظام التربوي في المجتمع، المتمثل في جهاز التربية والتعليم الرسمي (الوزارة)، وما يضعه من سياسة تربوية وأنظمة وما يحدده من مناهج وخدمات ومراحل تعليمية" . ويكشف هذا التعريف عن اتساع نطاق الإدارة التربوية بحيث لا يقتصر على إدارة المدرسة، وإنما يشمل تنظيم وتوجيه مختلف مكونات النظام التربوي[2].

تمثل المؤسسة التربوية أحد الأطر التنظيمية التي تضطلع بوظيفة التعليم والتربية وإعداد الأفراد للاندماج في المجتمع، ولا تقتصر وظيفتها على تقديم التعليم، وإنما ترتبط كذلك بتنظيم العملية التعليمية وتوفير متطلباتها الإدارية والبشرية والمادية، وترتبط المؤسسة التربوية بطبيعة النظام التعليمي وما يواجهه من تحديات تنظيمية وإدارية تؤثر في مستوى أداء العملية التعليمية وانتظامها[3]. أما الإدارة التربوية، فتمثل الجانب التنظيمي والإداري الذي يتولى تخطيط العملية التربوية وتنظيمها وتوجيهها ومتابعة تنفيذها،

(1) حسين خليل إبراهيم، المؤسسة التربوية والتعليمية في المجتمع العراقي: دراسة اجتماعية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 17، العدد 60، 2025، ص219.

(2) فوزة سمارة ، الادارة التربوية ، الطبعة الاولى ، الطريف للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص13.

(3) حسين خليل إبراهيم، مرجع سابق ، ص 221.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بما يحقق الأهداف التعليمية في إطار من التنسيق بين عناصر العملية التعليمية المختلفة. وتشمل وظائفها تنظيم شؤون الطلبة والعاملين والمناهج وطرائق التدريس، وتنظيم العلاقة بين المؤسسة والمجتمع المحلي، فضلًا عن توفير الظروف والإمكانات اللازمة لأداء العملية التعليمية[1].

ولا تستقل المؤسسة التربوية في ممارسة نشاطها الإداري عن القواعد القانونية؛ إذ يحدد التشريع اختصاصات الجهة التعليمية وأطر عملها، وتستكمل هذه القواعد بالأنظمة والتعليمات التي تنظم التفاصيل الإدارية والتنفيذية وقد أسند قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011 تنظيم تشكيلات الوزارة واختصاصاتها إلى نظام يصدر لهذا الغرض، وأجاز إصدار الأنظمة اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكامه، وقد خول الوزير إصدار التعليمات اللازمة لذلك[2]، وهو ما يؤكد تعدد مستويات التنظيم القانوني للعمل التربوي بين القانون والأنظمة والتعليمات.

إدارة المؤسسة لا تعتمد على السلطة المتقلبة لمن يتحكم في المؤسسة بل تعتمد على أسس الكفاءات والصلاحيات المحددة بالقوانين واللوائح فهذا أمر هام جدا عند النظر لمشاكل الإدارة فعلى سبيل المثال إذا كان فعل أو قرار تم اتخاذه من قبل المؤسسة قانونيا أو غير قانوني فلا بد من الرجوع لمصادر تلك السلطة والصلاحيات .

المبحث الثاني

التنظيم القانوني لمعالجة المشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية

القانون التالي يتناول عملية معالجة الأمور الإدارية داخل المنظمة وفقًا للوائح المتعلقة بالإدارة والإجراءات التي يجب اتباعها في حالة الإخلال بالواجبات والمسئوليات تجاه هذا الفعل.وهذا يتطلب تقييم الأدوات الإدارية والقانونية المستخدمة في هذا السياق وكذلك الضمانات القانونية للإدارة وقراراتها.

المطلب الأول: الوسائل الإدارية والقانونية لمعالجة المشكلات الإدارية

(1) إيمان عبدالله الشياب، الإدارة التربوية ودورها في نجاح العملية التعليمية التعلمية ، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، مجلد 28، العدد 115، 2022، ص 528.

(2) قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، ولا سيما المادة (42) ؛ قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011 رقم (9) لسنة 2025.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تستند معالجة المشكلات الإدارية إلى وسائل داخلية تمارسها الإدارة في حدود اختصاصها، وإجراءات قانونية تفرضها طبيعة المخالفة وآثارها. وتشمل هذه الوسائل المتابعة الإدارية والتحقيق والمساءلة الانضباطية، فضلًا عن الإجراءات المقررة لتصحيح القرارات والأعمال الإدارية المخالفة للقانون. ويخضع استخدام كل وسيلة للضوابط والاختصاصات والإجراءات التي قررتها التشريعات النافذة.

الفرع الأول: الإجراءات الإدارية والرقابية

تخضع المشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية لإجراءات إدارية ورقابية تختلف باختلاف طبيعة الخلل ومصدره وآثاره. ويستند الإجراء الإداري إلى القواعد التي تنظم واجبات الموظف والتحقيق في المخالفات الوظيفية، في حين تستند الرقابة التربوية إلى الاختصاصات المقررة لأجهزة وزارة التربية في المتابعة والتفتيش وتقويم أداء المؤسسات التعليمية. فقد أوجب قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل على الموظف الالتزام بأداء واجبات الوظيفة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات، ورتب على الإخلال بها إجراءات قانونية تبدأ بالتحقيق الإداري. وقد نصت المادة (10/أولًا) على تأليف لجنة تحقيقية من رئيس وعضوين من ذوي الخبرة، على أن يكون أحدهم حاصلًا على شهادة جامعية أولية في القانون، فيما حددت المادة (10/ثانيًا) اختصاص اللجنة بالتحقيق تحريرياً مع الموظف المحال عليها، وسماع أقواله وأقوال الشهود، والاطلاع على المستندات والبيانات اللازمة، وإثبات إجراءاتها في محضر يتضمن توصياتها المسببة[1]. ويعد هذا التحقيق إجراءً قانونياً للتحقق من الواقعة قبل ترتيب آثارها على الموظف، ولا يجوز إحلال لجنة غير مستوفية للشروط القانونية محل اللجنة التي حددها المشرع [2].

وفي الجانب الرقابي، أدرج قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011 ضمن تشكيلات الوزارة المديرية العامة للإشراف التربوي وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي، كما نص على ممارسة المفتش العام لمهامه

(1) قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، المادة (10/أولًا وثانيًا)، منشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد (3356)، 3 حزيران 1991. وقد أكدت وزارة العدل العراقية نشر القانون في جريدة الوقائع العراقية، كما يتضمن النص الرسمي أحكام تشكيل اللجان التحقيقية وإجراءاتها.

(2) مجلس القضاء الأعلى، (الرأي في مقترح إلغاء التحقيق الإداري) ، 2023، أحكام المادة (10) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، وبينت تشكيل اللجنة التحقيقية واختصاصاتها وإجراءاتها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفقاً للقانون[1]. ويكشف ذلك عن وجود رقابة داخلية وتربوية ضمن البناء التنظيمي للوزارة، بما يسمح بمتابعة أداء التشكيلات والمؤسسات التابعة لها والكشف عن أوجه الخلل الإداري والتربوي. ونظمت وزارة التربية مهام التفتيش والإشراف التربوي بما يشمل متابعة وتقويم نشاطات التفتيش والرقابة الإدارية والتربوية، ورفع التقارير إلى الجهات المختصة متضمنة أوجه القصور واقتراح المعالجات المناسبة [2]، فإن الرقابة التربوية لا تقتصر على رصد المخالفة، وإنما تمتد إلى تقويم الأداء ورفع نتائج المتابعة إلى الجهة المختصة لاتخاذ الإجراء القانوني المناسب. أما إذا ترتب على المشكلة الإدارية ضرر بالمال العام، فتدخل أحكام قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015؛ إذ قررت المادة (1) ضمان الموظف أو المكلف بخدمة عامة قيمة الأضرار التي تكبدتها الخزينة العامة بسبب إهماله أو تقصيره أو مخالفته القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات. كما أوجبت المادة (2) تشكيل لجنة تحقيقية تتولى التحقيق في الضرر، وتحديد المسؤول عنه وجسامة الفعل ومبلغ التضمين، ورفع توصياتها إلى الجهة المختصة لإصدار القرار[3]. ويقوم التنظيم الإجرائي والرقابي لمعالجة المشكلات الإدارية في المؤسسة التربوية على ثلاثة مستويات مترابطة: المتابعة والرقابة للكشف عن الخلل، والتحقيق الإداري للتحقق من المخالفة وتحديد المسؤول عنها، ثم تطبيق الإجراء القانوني المناسب، مع إخضاع الأضرار التي تصيب المال العام لأحكام التضمين.

الفرع الثاني: المسؤولية والانضباط الوظيفي

ترتبط المسؤولية الانضباطية بإخلال الموظف بواجبات الوظيفة أو ارتكابه فعلًا من الأفعال المحظورة قانوناً ، ويترتب عليها خضوعه للجزاء الانضباطي المقرر وفقاً للقانون. وفي نطاق المؤسسة التربوية،

(1) قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، المادة (5/أولًا)، والمادة (6/أولًا)، منشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد (4209)، 19 أيلول 2011، ويتضمن القانون ضمن تشكيلات الوزارة المديرية العامة للإشراف التربوي وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي، كما نص على ممارسة المفتش العام لمهامه وفقاً للقانون.

(2) وزارة التربية العراقية، تعليمات مهام المديرية العامة للتفتيش والإشراف التربوي، المادة (1)، والمادة (2/أولًا)، المنشورة وفقًا للتشريع المنظم لعمل المديرية. وتتضمن مهام قسم الرقابة والتفتيش اقتراح أسس وقواعد الرقابة والتفتيش الإداري والتربوي، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، ورفع التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة أوجه القصور واقتراح الحلول.

(3) قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015، المادتان (1) و(2)، منشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد (4380)، 14 أيلول 2015. وتنظم المادة (1) أساس التضمين عند تحقق الضرر بالمال العام، بينما تحدد المادة (2) تشكيل اللجنة التحقيقية واختصاصاتها في تحديد المسؤول عن الضرر وجسامة الفعل ومبلغ التضمين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يخضع موظفو المدارس الحكومية عند مخالفتهم الأنظمة والواجبات الوظيفية لأحكام قانون أنضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، وهو ما أكدته الدراسة المتخصصة في النظام القانوني للعقوبة الانضباطية المفروضة على منتسبي المدارس الحكومية والأهلية في العراق[1].

ويقوم الانضباط الوظيفي على مبدأ مشروعية العقوبة الانضباطية؛ فلا يجوز للإدارة فرض جزاء على الموظف إلا استناداً إلى عقوبة مقررة قانوناً، وبالقدر الذي يسمح به النص القانوني. وقد حددت المادة (8) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العقوبات الانضباطية على سبيل الحصر، بدءاً من لفت النظر والإنذار وقطع الراتب والتوبيخ، وصولًا إلى إنقاص الراتب وتنزيل الدرجة والفصل والعزل، مع اختلاف شروط تطبيق العقوبات بحسب جسامة المخالفة وآثارها[2]. والعقوبات الأنضباطية الواردة في المادة (8) تمثل العقوبات التي يجوز للإدارة فرضها على الموظف العام، وأن الفصل والعزل لا يفرضان إلا وفق الأسباب التي حددها القانون [3].

ولا يكفي لقيام المسؤولية الانضباطية مجرد وجود مشكلة داخل المؤسسة التربوية؛ إذ يجب أن يكون الخلل منسوبًا إلى سلوك وظيفي مخالف يمكن إسناده إلى الموظف، وأن تتوافر بشأنه الشروط القانونية للمساءلة. ومن هنا يختلف الخلل الإداري عن المخالفة الانضباطية؛ فقد تنشأ المشكلة عن نقص الإمكانات أو ضعف التنظيم أو تداخل الاختصاصات دون أن تستلزم مسؤولية شخصية، بينما تقوم المسؤولية الانضباطية عندما يثبت أن سبب الخلل يرجع إلى مخالفة الموظف لواجباته أو ارتكابه فعلاً محظوراً. وأن تحديد المسؤولية لا ينفصل عن مبدأ التناسب بين المخالفة والجزاء؛ فالعقوبة الانضباطية، وإن كانت من وسائل الإدارة في المحافظة على انتظام المرفق العام، تمس المركز الوظيفي للموظف ؛ ولذلك يجب أن تستند إلى نص قانوني وأن تتناسب مع طبيعة الفعل المرتكب. ومبدأ مشروعية العقوبة الانضباطية يمثل

(1) نوار كاظم جابر العوادي، النظام القانوني للعقوبة الانضباطية المفروضة على منتسبي المدارس الحكومية والأهلية في العراق ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد 15، العدد 51، 2022، ص 610.

(2) قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، المادة (8)، جريدة الوقائع العراقية، العدد (3356)، 1991/6/3.

(3) ماجد حمدي عمر حسن الحمداني، صور العقوبات الانضباطية في ضوء قانون انضباط موظفي الدولة رقم 14 لسنة 1991 (دراسة مقارنة) ، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 19، العدد 65، 2025، ص 152.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أحد المبادئ القانونية الحاكمة لسلطة الإدارة في مجال التأديب، وأن العقوبات المقررة في القانون لا يجوز تجاوزها أو استحداث غيرها[1].

نستنتج مما تقدم أن الانضباط الوظيفي في المؤسسة التربوية يمثل وسيلة قانونية لضمان التزام الموظفين بالواجبات المقررة، وتتحقق المسؤولية الانضباطية عند ثبوت مخالفة وظيفية تستوجب الجزاء، مع بقاء سلطة الإدارة مقيدة بالنص القانوني وبالضوابط التي تحكم فرض العقوبة.

المطلب الثاني: ضمانات المشروعية ووسائل مواجهة القرارات الإدارية

تخضع ممارسة الاختصاص الإداري لمبدأ المشروعية الذي يوجب توافق أعمال الإدارة وقراراتها مع القواعد القانونية النافذة. وتظهر ضمانات المشروعية في تحديد نطاق الاختصاص الإداري، ومراعاة الأشكال والإجراءات المقررة قانونًا، واستناد القرار إلى سبب صحيح، واتصال محله وهدفه بالقانون. ويقتضي ذلك بيان الحدود القانونية لممارسة السلطة الإدارية والضوابط التي تكفل سلامة القرار الإداري، قبل بحث وسائل التظلم والطعن عليه.

الفرع الأول: حدود السلطة الإدارية وضمانات مشروعية القرارات

تستمد الإدارة سلطتها من القانون، ويحدد هذا الأخير نطاق اختصاصها والوسائل التي تمارس بها وظيفتها. وتظهر السلطة الإدارية في صورتين أساسيتين؛ السلطة المقيدة التي تلتزم فيها الإدارة بالنتيجة التي حددها القانون عند تحقق شروطها، والسلطة التقديرية التي يمنح فيها المشرع الإدارة مجالًا لاختيار القرار الملائم في الحدود التي رسمها. وتبقى السلطة التقديرية مرتبطة بمبدأ المشروعية، إذ تخضع الغاية من استعمالها والحدود التي تمارس فيها للرقابة القانونية والقضائية[2]. ويأتي الاختصاص في مقدمة القيود القانونية على سلطة الإدارة، باعتباره الصلاحية التي يمنحها القانون لجهة إدارية معينة لممارسة عمل محدد. ولذلك يتعين أن يصدر القرار الإداري عن الجهة التي تملك سلطة إصداره، وفي النطاق الموضوعي

(1)ماجد حمدي عمر حسن الحمداني، مرجع سابق ، ص 155.

(2) أحمد مطشر نعمه، مدى ملائمة السلطة التقديرية مع مبدأ المشروعية، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (2)، العدد (1)، 2025، ص 245.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والمكاني والزمني الذي حدده القانون[1]. ويرتبط الاختصاص كذلك بسلامة شكل القرار وإجراءاته؛ فمتى ألزم القانون الإدارة باتباع إجراء معين أو استيفاء شكل محدد عند إصدار القرار، أصبح الالتزام به جزءًا من مشروعية القرار. وقد بينت دراسة قانونية عراقية أن عيب الشكل قد يصيب القرار الإداري عندما تخالف الإدارة القواعد الشكلية والإجرائية التي أوجب القانون مراعاتها، مع التمييز بين العيوب الجوهرية التي تؤثر في سلامة القرار والعيوب الثانوية التي لا تؤدي بالضرورة إلى إلغائه[2]. وتتصل مشروعية القرار كذلك بعناصره الموضوعية، وفي مقدمتها السبب والمحل والغاية؛ فالسبب يمثل الحالة القانونية أو الواقعية التي تدفع الإدارة إلى إصدار القرار، ويجب أن يكون قائماً وصحيحاً، ويجب أن يكون الأثر القانوني المترتب على القرار جائزاً ومطابقاً للقانون، وأن تستهدف الإدارة الغاية التي حددها المشرع من منح الاختصاص. وتخضع هذه العناصر للرقابة عند فحص مشروعية القرار الإداري، ولا سيما عندما تتعلق ممارسة السلطة التقديرية بحقوق الأفراد أو مراكزهم القانونية[3] ، ويشكل مبدأ التناسب إحدى الضمانات المرتبطة بممارسة السلطة التقديرية؛ إذ ينبغي أن تتلاءم الوسيلة التي تختارها الإدارة مع الغاية القانونية التي تستهدف تحقيقها، وبما يمنع استعمال السلطة بصورة تتجاوز مقتضيات المصلحة العامة. وقد أكدت دراسة حديثة في القانون العراقي أن الرقابة على السلطة التقديرية تمتد إلى التحقق من عدم الانحراف بالسلطة ومراعاة التناسب، بما يحقق التوازن بين متطلبات المصلحة العامة وحماية الحقوق والحريات.[4] وبناءً على ذلك، تقوم مشروعية القرار الإداري على مجموعة من الضوابط المتكاملة، تبدأ بالاختصاص وتمتد إلى الشكل والإجراءات والسبب والمحل والغاية، وتخضع ممارسة السلطة التقديرية لهذه الضوابط بما يضمن ارتباط القرار بالقاعدة القانونية وتحقيق الغرض الذي منحت الإدارة اختصاصها من أجله.

الفرع الثاني: التظلم والطعن في القرارات الإدارية

(1) منتصر علوان كريم، أثر سلطة الإدارة التقديرية في ركن الاختصاص للقرار الإداري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (8)، العدد (1)، 2019، ص 143.

(2) عمار حسين علي المرسومي، الاستيفاء اللاحق لعيب الشكل في القرار الإداري، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية القانون، المجلد (15)، العدد (5)، 2023، ص 369.

(3) منتصر علوان كريم، أثر سلطة الإدارة التقديرية في ركن الاختصاص للقرار الإداري، المصدر السابق، ص 136.

(4) أحمد مطشر نعمه، مدى ملائمة السلطة التقديرية مع مبدأ المشروعية ، مرجع سابق ، 251.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يمثل التظلم الإداري وسيلة لمراجعة القرار الإداري من جانب الجهة الإدارية المختصة قبل الانتقال إلى القضاء، وقد أخذ المشرع العراقي بالتظلم الوجوبي في مجال الطعن أمام محكمة القضاء الإداري. فقد اشترطت المادة (7/سابعًا/أ) من قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل تقديم التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ التبلغ بالأمر أو القرار الإداري المطعون فيه أو اعتباره مبلغاً، وأوجبت على الجهة الإدارية البت في التظلم خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تسجيله لديها[1]. ويحقق التظلم الإداري غرضاً مزدوجاً ؛ فهو يتيح للإدارة مراجعة القرار الصادر عنها وتصحيح ما قد يشوبه من مخالفة، كما يوفر لصاحب الشأن طريقاً إدارياً سابقاً على الخصومة القضائية. وأشتراط التظلم قبل اللجوء إلى القضاء الإداري يمثل إحدى القواعد المنظمة لممارسة حق التقاضي الإداري في العراق، وأن عدم سلوك هذا الطريق في الحالات التي أوجب فيها القانون التظلم يؤدي إلى عدم استكمال المتطلبات الشكلية للطعن[(2)].

وعند رفض التظلم أو عدم البت فيه خلال المدة القانونية، ينتقل صاحب الشأن إلى الطعن أمام محكمة القضاء الإداري. وقد حددت المادة (7/سابعاً/ب) من قانون مجلس الدولة مدة الطعن بستين يوماً من تاريخ الرفض الحقيقي أو الحكمي للتظلم. وتختص محكمة القضاء الإداري بفحص مشروعية الأمر أو القرار الإداري، ولها عند ثبوت عدم المشروعية أن تقرر رد الطعن أو إلغاء القرار أو تعديله، مع الحكم بالتعويض عند توافر مقتضاه وبناءً على طلب المدعي .

وتقوم دعوى الإلغاء في النظام العراقي على أسباب محددة لعدم المشروعية؛ فقد أجاز القانون الطعن في القرار الإداري إذا تضمن خرقاً أو مخالفة للقانون أو الأنظمة أو التعليمات، أو صدر خلافًا لقواعد الاختصاص، أو شابه عيب في الشكل أو الإجراءات أو المحل أو السبب، أو تضمن خطأ في تطبيق القوانين أو الأنظمة أو التعليمات أو تفسيرها، أو انطوى على إساءة أو تعسف في استعمال السلطة أو

(1) قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013، المادة (7/سابعاً/أ)، جريدة الوقائع العراقية. ويتضمن النص اشتراط التظلم خلال (30) يومًا من تاريخ التبلغ بالقرار، وإلزام الجهة الإدارية بالبت فيه خلال (30) يوماً من تاريخ تسجيله.

(2) عامر زغير محيسن، كمال جواد كاظم، وحيدر عرس عفن، الحق في اللجوء إلى القاضي الإداري، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، المجلد (9)، العدد (27)، 2016، ص230.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

انحراف عنها[1]. وبذلك تمتد الرقابة القضائية إلى مختلف العناصر القانونية التي يقوم عليها القرار الإداري، بما يوفر ضمانة قضائية لمبدأ المشروعية. وتؤكد التطبيقات القضائية أهمية الالتزام بالطريق الذي رسمه القانون لمواجهة القرار الإداري؛ فقد قضت محكمة القضاء الإداري ، برد الدعوى شكلًا لعدم قيام المدعية بالتظلم لدى الجهة الإدارية المختصة قبل تقديم الطعن، استنادًا إلى حكم المادة (7) من قانون مجلس الدولة[2]. ويشكل التظلم مرحلة إدارية سابقة على الطعن، في حين يمثل الطعن أمام محكمة القضاء الإداري وسيلة قضائية لفحص مشروعية القرار، ويستند قبول الطعن إلى استيفاء الشروط والإجراءات والمواعيد التي حددها القانون.

الخاتمة :

خلص البحث إلى أن المشكلات الإدارية داخل المؤسسة التربوية لا تمثل صورة واحدة من صور الخلل، وإنما تتصل بمختلف جوانب العمل الإداري، ولا سيما تنظيم الاختصاصات والصلاحيات، وأداء الواجبات الوظيفية، وتطبيق القواعد التشريعية والتنظيمية. وقد أظهر الإطار القانوني العراقي وجود قواعد تنظم عمل المؤسسة التربوية وتحدد اختصاصات الجهات الإدارية ووسائل الرقابة والتحقيق والمساءلة، إلى جانب الضمانات المقررة لمواجهة القرارات الإدارية. وتبين أن فاعلية معالجة المشكلات الإدارية ترتبط بمدى التزام الإدارة بحدود الاختصاص والإجراءات القانونية، وبسلامة القرارات الصادرة عنها، فضلًا عن توافر وسائل إدارية وقضائية تمكن من تصحيح الخلل ومواجهة القرار غير المشروع. وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الآتية:

أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

1.هناك مجموعة من المشاكل الإدارية التي قد تنشأ في المؤسسة التعليمية بسبب غياب التخصص أو تفويض السلطات أو المشاكل التنظيمية أو بسبب الإخلال بالالتزامات القانونية والتنظيمية.

---

(1) قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل، المادة (7/خامسًا/1–3)، جريدة الوقائع العراقية. وتشمل أسباب الطعن: مخالفة القانون والأنظمة والتعليمات، عدم الاختصاص، عيوب الشكل والإجراءات والمحل والسبب، والخطأ في التطبيق أو التفسير وإساءة استعمال السلطة أو الانحراف عنها.

(2) عامر زغير محيسن وآخرون ، مرجع سابق ، ص 260.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2.يتكون النظام القانوني للمؤسسة التعليمية من مستويين مترابطين وهما المستوى التشريعي الذي يضع القواعد العامة للعملية التعليمية والمستوى التنظيمي الذي يحدد تفاصيل تنفيذ السلطات والمهام.

3.التحقيق الإداري هو إجراء أساسي لإثبات وجود خروقات في الوظيفة وتحديد درجة مسؤولية الموظف قبل الإجراءات القانونية وفقا لأحكام قانون رقم (14) لسنة 1991 بشأن تأديب موظفي الدولة والقطاع العام المعدل.

4.ليس كل المشاكل الإدارية تنطوي على مسؤولية تأديبية فإثبات المسؤولية يفترض وجود دليل على خرق الموظف للوظيفة رغم أن المشاكل أحيانا تنشأ لأسباب تنظيمية أو مادية.

.5السلطة تمارس ضمن إطار سيادة القانون وهناك قيود قانونية على ممارسة الإدارة من حيث الولاية القضائية والشكل والإجراء والسبب والمكان والغرض وهكذا فممارسة السلطة مقيدة بالغرض الذي يحدده القانون.

.6الشكوى الإدارية هي وسيلة للطعن في قرار إداري قبل المراجعة القضائية من قبل قاضٍ إداري يضمن شرعية القرار وتأثيراته ويصححه في حالة عدم شرعيته.

.7حل النزاعات الإدارية هو نتيجة لإدماج الإشراف والإجراء والمساءلة حيث يبين الإشراف الخطأ ويؤكده التحقيق ويفرض المسؤولية العواقب القانونية على الخطأ الثابت..

التوصيات

1.قم بعمل قائمة تنظم نشاط المؤسسة التعليمية لتمييز الأدوار والصلاحيات وتقليل التداخلات في الإدارة.

2.تعزيز الإشراف الإداري والتعليمي في المؤسسات التعليمية إلى الحد الذي قد تساعد فيه نتائج هذا الإشراف في حل المشاكل قبل أن تصبح إنتهاكات للوظائف.

3.توحيد الإجراءات في الإدارة فيما يتعلق بحل المشاكل وإنشاء قنوات لإحالة هذه الحالات إلى السلطات المختصة وفقاً لطبيعتها.

4.تطبيق متطلبات التأهيل للإدارة التعليمية للتأكد من أن مديري هذه المؤسسات يعرفون صلاحياتهم وما عليهم فعله.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5.إيجاد توازن بين الإنتهاك والعقوبة عليه عند تحديد المسئولية الوظيفية في ضوء شدة الإنتهاك وظروف حدوثه وتأثيره.

6. تنشيط آليات الطعن الإداري لتمكين الإدارة من تصحيح أخطائها دون اللجوء للقضاء دون الإخلال بحق الطرف المتضرر في إحالة طعنه إلى القضاء.

7.مراجعة التعليمات والرقابة الإدارية دورياً للتأكد من توافقها مع القانون والتغيرات في تنظيم التعليم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر المراجع :

أولاً : الكتب

1- رابح سرير عبد الله، القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

2- حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية: مدخل كمي في الإدارة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 1997.

3- فوزة سمارة، الإدارة التربوية، الطبعة الأولى، الطريف للنشر والتوزيع، 2007.

4- عبد الله شمس الدين ، مدخل في نظرية تحليل المشكلات وإتخاذ القرارات الإدارية ، مركز تطوير الإدارة الإنتاجية ، سوريا ، 2005 .

ثانياً : البحوث والدراسات المنشورة

1- أحمد علي محمد الجبوري، وعمر أزهر علي الطائي، المشكلات الإدارية التي تواجه رؤساء الأقسام العلمية في كليات جامعتي بغداد والمستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد (22)، العدد (93)، 2016.

2- أحمد مطشر نعمه، «مدى ملائمة السلطة التقديرية مع مبدأ المشروعية»، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (2)، العدد (1)، 2025.

3- إيمان عبدالله الشياب، الإدارة التربوية ودورها في نجاح العملية التعليمية التعلمية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد (28)، العدد (115)، 2022.

4- عصام حسين عمر بالرأس علي، وإيمان السيد جاد المولى علي الفايدي، «المشكلات التنظيمية التي تواجه الإدارة المدرسية في مرحلة التعليم الثانوي بمدينة بنغازي»، مجلة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية، العدد (1)، 2024.

5- عمار حسين علي المرسومي، «الاستيفاء اللاحق لعيب الشكل في القرار الإداري»، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية القانون، المجلد (15)، العدد (5)، 2023.

6- علي مهلي عجيل النائلي، المسؤولية الجنائية للوظيفة العامة في القانون العراقي والمصري، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (3)، العدد (68)، د.ت.

7- عامر زغير محيسن، كمال جواد كاظم، وحيدر عرس عفن،الحق في اللجوء إلى القاضي الإداري، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، المجلد (9)، العدد (27)، 2016.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8- حسين خليل إبراهيم، «المؤسسة التربوية والتعليمية في المجتمع العراقي: دراسة اجتماعية»، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (17)، العدد (60)، 2025.

9- لمياء شاكر أحمد ياسين، وأحمد محمود أحمد الربيعي، المخالفة الانضباطية لموظف الخدمة الجامعية في العراق: دراسة مقارنة، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (21)، العدد (74)، 2018.

10- معن لطيف كشكول سلمان، المشكلات الإدارية التي تواجه الأقسام والمدارس وسبل معالجتها في محافظة ديالى، مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية، جامعة ديالى، المجلد (11)، العدد (3)، 2007.

11- مسلم محمد جاسم، المشكلات الإدارية والتربوية في المدارس الإعدادية للبنات من وجهة نظر المديرات والمدرسات، جامعة القادسية، كلية التربية للبنات، 2020.

12- منتصر علوان كريم، أثر سلطة الإدارة التقديرية في ركن الاختصاص للقرار الإداري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (8)، العدد (1)، 2019.

13- مروج مظهر عباس، المشكلات التي تواجه الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية في ظل المتغيرات المجتمعية، المجلة الجامعة العراقية، المجلد (75)، العدد (6)، 2026.

14- ماجد حمدي عمر حسن الحمداني، «صور العقوبات الانضباطية في ضوء قانون انضباط موظفي الدولة رقم (14) لسنة 1991 المعدل: دراسة مقارنة»، مجلة دراسات إقليمية، المجلد (19)، العدد (65)، 2025.

15- سعد سعدي خميس، التنظيم القانوني لحماية منتسبي وزارة التربية في ظل التشريعات العراقية في ظل قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشدين والمشرفين التربويين رقم (8) لسنة 2018، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (8)، العدد (2)، 2026.

16- تماضر كاظم صبيح، مشكلات البيئة المدرسية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة الفتح، العدد (90)، 2022.

17- هاني حمدان عبدالله المرسومي، «المسؤولية المدنية لموظفي وزارة التربية العراقية: دراسة تحليلية في القانون العراقي»، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد (13)، العدد (50)، 2024.

18- نوار كاظم جابر العوادي، النظام القانوني للعقوبة الانضباطية المفروضة على منتسبي المدارس الحكومية والأهلية في العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد (15)، العدد (51)، 2022.

ثالثاً : القوانين والأنظمة والتعليمات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- جمهورية العراق، قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، جريدة الوقائع العراقية، العدد (3356)، 3 حزيران 1991.

2- جمهورية العراق، قانون مجلس الدولة رقم (65) لسنة 1979 المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013، جريدة الوقائع العراقية.

3- جمهورية العراق، قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 المعدل، جريدة الوقائع العراقية.

4- جمهورية العراق، قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، جريدة الوقائع العراقية، 19 أيلول 2011.

5- جمهورية العراق، قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4380)، 14 أيلول 2015.

6- جمهورية العراق، قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشدين والمشرفين التربويين رقم (8) لسنة 2018.

7- جمهورية العراق، قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011 رقم (9) لسنة 2025.

8- وزارة التربية العراقية، تعليمات مهام المديرية العامة للتفتيش والإشراف التربوي.

9- مجلس القضاء الأعلى العراقي، الرأي في مقترح إلغاء التحقيق الإداري، 2023.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحماية القانونية للعقود الالكترونية في المعاملات المصرفية ودور الاثبات الرقمي في المنازعات المدنية

اعداد الباحث

فاطمة عبد السلام داود

مشاور قانوني مساعد

Jawadtai22@gmail.com
07727731982

وزارة التربية

المديرية العامة لتربية في محافظة بغداد الرصافة الثالثة

قسم التعليم العام والملاك –مسؤول شعبة التعليم الاهلي والاجنبي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يتناول هذا البحث الإطار القانوني للحماية التعاقدية في المعاملات المصرفية الإلكترونية، مع تحليل دور الإثبات الرقمي في فض المنازعات المدنية الناشئة عنها. ويهدف إلى تقييم مدى كفاية التشريعات العربية، ولا سيما القانون العراقي رقم (78) لسنة 2012 بشأن التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، إلى جانب القانون المدني وقانون الإثبات، في مواكبة التحول الرقمي في القطاع المصرفي. واعتمد البحث المنهج التحليلي والمقارن لاستجلاء أحكام الرضا الإلكتروني، وحجية الوثائق والسجلات الرقمية، وتوزيع المسؤولية المدنية عند حدوث أعطال أو اختراقات، وآليات حماية المتعامل البنكي. وتوصل البحث إلى أن الإطار التشريعي الحالي يعاني من تشتت نصي، وغموض في معايير الموثوقية التقنية، وقصور في مواكبة التقنيات الناشئة كالعقود الذكية والذكاء الاصطناعي في القرارات الائتمانية. كما أكد على ضرورة توحيد التشريعات المصرفية الإلكترونية، واعتماد معايير إثبات رقمية موحدة، وتعزيز كفاءة القضاء الرقمي، وإيجاد آليات رقابية فعالة لضمان شفافية الشروط العامة وحماية البيانات. ويخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات العملية لتطوير البيئة القانونية والتقنية، بما يضمن التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وضمان الأمن القانوني والعدالة التعاقدية في الفضاء الرقمي.

الكلمات المفتاحية: العقود الإلكترونية، المعاملات المصرفية، الإثبات الرقمي، التوقيع الإلكتروني، المنازعات المدنية، حماية المستهلك المصرفي، القانون العراقي، المسؤولية الإلكترونية، القضاء الرقمي، التجارة الإلكترونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This research examines the legal framework governing the protection of electronic contracts in banking transactions, with a specific focus on the role of digital evidence in resolving related civil disputes. It aims to evaluate the adequacy of Arab legislation, particularly Iraq's Electronic Signature and Transactions Law No. (78) of 2012, alongside the Civil Code and the Evidence Law, in addressing the digital transformation of the banking sector. Employing analytical and comparative methodologies, the study explores the validity of electronic consent, the evidentiary value of digital documents and system logs, the allocation of civil liability in cases of technical failures or cyber breaches, and mechanisms for protecting banking consumers. The findings reveal that the current legislative framework suffers from normative fragmentation, ambiguous technical reliability standards, and insufficient adaptation to emerging technologies such as smart contracts and artificial intelligence in credit decision-making. The research emphasizes the need for unified e-banking legislation, standardized digital evidence criteria, enhanced digital judicial capacity, and robust regulatory oversight to ensure transparency in standard terms and data protection. It concludes with practical recommendations to develop a balanced legal and technical ecosystem that fosters financial innovation while guaranteeing legal certainty, contractual fairness, and effective dispute resolution in the digital environment.

Keywords: Electronic Contracts, Banking Transactions, Digital Evidence, Electronic Signature, Civil Disputes, Banking Consumer Protection, Iraqi Law, Electronic Liability, Digital Judiciary, E-Commerce.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في طبيعة المعاملات القانونية والاقتصادية، مدفوعاً بالتطور التكنولوجي المتسارع وانتشار شبكة الإنترنت كوسيط أساسي لإبرام الصفقات وتنفيذ الالتزامات. وقد انتقلت المعاملات المصرفية من الإطار التقليدي القائم على التواجد المادي والتوثيق الورقي إلى فضاء رقمي يعتمد على المنصات الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، وأنظمة الدفع الآلي، مما فرض إشكاليات قانونية جديدة تتعلق بطبيعة الرضا، وتحديد لحظة ومكان انعقاد العقد، وحجية الوثائق الرقمية، وآليات حماية أطراف التعاقد في بيئة تتسم بالسرعة، والعابرة للحدود، والآلية العالية.[1]

وتكتسب هذه الإشكاليات أهمية مضاعفة في نطاق القانون الخاص، نظراً لارتباطها المباشر بنظرية الالتزام، وأركان العقد، وحجية الإثبات، والمسؤولية المدنية، وحماية المستهلك. فالعقد المصرفي الإلكتروني لم يعد مجرد امتداد للعقد التقليدي، بل أصبح نظاماً قانونياً متكاملاً يستلزم تدخلاً تشريعياً دقيقاً لموازنة بين مبدأ سلطان الإرادة من جهة، ومتطلبات الأمن القانوني والحماية الموضوعية للمتعاقد من جهة أخرى.[2]

ويطرح الإثبات الرقمي في هذا السياق تحديات منهنية وعملية أمام القضاء الوطني، خاصة في المنازعات المدنية الناشئة عن التحويلات الإلكترونية[3]، وبطاقات الائتمان، والقروض الرقمية، وخدمات البنوك المفتوحة. فحجية السجل الإلكتروني، وشروط صحة التوقيع الرقمي، ومعيار الموثوقية التقنية، وإجراءات الخبرة القضائية الرقمية، كلها عناصر أصبحت محورية في المبحث في النزاعات المصرفية المعاصرة.[4]

إن البحث الحالي يهدف إلى تحليل الإطار القانوني لحماية العقود الإلكترونية في المعاملات المصرفية، وبيان دور الإثبات الرقمي في تسوية المنازعات المدنية الناشئة عنها، مع التركيز على التوجهات التشريعية العربية، ولاسيما القانون العراقي رقم (78) لسنة 2012 بشأن التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية،

---

[1] أسامة أبو مجاهد، التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 15

[2] بشار محمد دودين، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2010، ص 32

[3] حجازي مندى عبد الله محمود، التعبير عن الإرادة عن طريق الإنترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، 2010، ص 22

[4] أيمن سعد سليم، التوقيع الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 45

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والقانون المدني العراقي رقم (41) لسنة 1950، وقانون الإثبات رقم (107) لسنة 1979، فضلاً عن الفقه المقارن والاجتهاد القضائي الناشئ في هذا المجال.[1]

2. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول مدى كفاية وملاءمة الإطار التشريعي الحالي (ولا سيما القانون العراقي رقم 78 لسنة 2012 بشأن التوقيع الإلكتروني، وأحكام القانون المدني وقانون الإثبات) في تنظيم وحماية العقود الإلكترونية في المعاملات المصرفية، وتوفير آليات إثبات رقمي فعالة لفض المنازعات المدنية الناشئة عنها. فالتشتت النصي، وغموض معايير الموثوقية التقنية، والقصور في مواكبة التقنيات الناشئة (كالعقود الذكية والذكاء الاصطناعي)، تخلق حالة من عدم اليقين القانوني وتؤثر سلباً على حقوق المتعاملين البنكيين وتوازن العلاقة التعاقدية.

3. تساؤلات البحث

ينطلق البحث من التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى كفاية الإطار القانوني العراقي والعربي في حماية العقود الإلكترونية المصرفية وتنظيم الإثبات الرقمي لفض المنازعات المدنية؟** ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني المصرفي، وما هي الخصائص المميزة له مقارنة بالعقد التقليدي؟
- كيف يمكن ضمان توافر أركان العقد وحماية المستهلك المصرفي في ظل هيمنة الشروط العامة وطبيعة عقود الإذعان الرقمية؟
- ما هي حجية وسائل الإثبات الرقمي أمام القضاء، وما هي التحديات الإجرائية التي تواجه تطبيقها في المنازعات المدنية؟
- ما هي أبرز التحديات التشريعية والقضائية الراهنة، وما هي السبل الكفيلة بتطوير الإطار القانوني لمواكبة التحول الرقمي؟

4. فروض البحث

[1] قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012، المادة (1) و(4)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بناءً على مشكلة البحث وتساؤلاته، يفترض البحث ما يلي:

- يعاني الإطار التشريعي الحالي من تشتت وقصور جزئي في مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً موحداً لسد الثغرات.
- تواجه وسائل الإثبات الرقمي تحديات عملية وقضائية تتعلق بمعايير الموثوقية وعبء الإثبات، مما يحتم تطوير معايير فنية موحدة وتعزيز كفاءة القضاء الرقمي.
- حماية المستهلك المصرفي في البيئة الرقمية تتطلب آليات رقابية أكثر صرامة لمراقبة الشروط العامة، وضمان الشفافية، وتوزيع عادل للمسؤولية المدنية عند حدوث أعطال أو اختراقات أمنية.

5. أهداف البحث

- تحليل الإطار النظري والمفاهيمي للعقود الإلكترونية والمعاملات المصرفية، وتحديد أركانها في الفقه والقانون الوضعي.
- تقييم مدى كفاية التشريعات العراقية والعربية في توفير حماية قانونية شاملة ومتوازنة لأطراف العقد الإلكتروني المصرفي.
- استجلاء دور الإثبات الرقمي وحجيته القانونية في تسوية المنازعات المدنية الناشئة عن هذه المعاملات، وتحديد آليات تحسينها.
- تقديم مقترحات وتوصيات عملية وتشريعية لتطوير البيئة القانونية والقضائية، بما يضمن التوازن بين تشجيع الابتكار المالي وضمان الأمن القانوني.

6. أهمية البحث

- **الأهمية العلمية:** إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة تحليلية مقارنة تجمع بين أحكام القانون المدني، وقانون الإثبات، والتشريعات المصرفية الإلكترونية الحديثة، مع تسليط الضوء على الفقه والاجتهاد القضائي الناشئ في هذا المجال.
- **الأهمية العملية:** تقديم رؤى وتوصيات قابلة للتطبيق للمشرع والقضاء العراقي، تساهم في سد الثغرات التشريعية، وتعزيز حماية المستهلك المصرفي، وتسهيل إجراءات التقاضي الرقمي وفض المنازعات بكفاءة وعدالة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7. **منهجية البحث:** اعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية لضمان شمولية التحليل ودقة النتائج، وهي:

- **المنهج التحليلي:** لتفكيك النصوص القانونية العراقية (قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012، القانون المدني رقم 41 لسنة 1950، وقانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979) وتحليل مفاهيمها وأحكامها بدقة.
- **المنهج المقارن:** لمقارنة التشريع العراقي بالتجارب التشريعية العربية والدولية ذات الصلة، بهدف استخلاص أوجه التوافق والاختلاف والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.
- **المنهج الموضوعي (الاستقرائي):** لاستقراء الأحكام العامة من خلال دراسة التطبيقات العملية، والإشكاليات الواقعية للتراضي، والإثبات، والمسؤولية في البيئة الرقمية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للعقود الإلكترونية والمعاملات المصرفية

التمهيد

يُعد الفهم الدقيق للمفاهيم الأساسية حجر الزاوية في أي دراسة قانونية، خاصة في المجالات المستجدة التي تتداخل فيها التقنية مع القانون. ولذلك، يستوجب البحث في البداية تأطير "العقد الإلكتروني" و"المعاملة المصرفية الإلكترونية" فقهياً وتشريعياً، للوقوف على ماهيتهما، وتطوره التاريخي، والخصائص التي تميزه عن العقد التقليدي. كما أن تحديد أطراف هذه العلاقة القانونية بدقة يُعد مدخلاً ضرورياً لفهم طبيعة الالتزامات الناشئة عنها، وكيفية تطبيق الأركان العامة للعقد في هذا الفضاء الرقمي الجديد، وهو ما سنعالجه في هذا المبحث عبر ثلاثة مطالب رئيسية.

المطلب الأول: ماهية العقد الإلكتروني وتطوره التاريخي

يُعرّف الفقه العقد الإلكتروني بأنه اتفاق إرادتين أو أكثر ينشأ عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني، سواء أكانت شبكات محلية أو عالمية، ويهدف إلى إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه، مع توافر أركان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرضا والمحل والسبب والأهلية.[1] ويمتاز هذا النوع من العقود بطابعه اللامادي، وسرعة تنفيذه، واستقلاله النسبي عن القيود المكانية والزمانية التقليدية، مما يجعله أداة فعالة في تسريع دوران رأس المال وتسهيل التبادل التجاري والمصرفي.[2]

تاريخياً، مرّ العقد الإلكتروني بمراحل تطورية متدرجة. بدأت المرحلة الأولى بظهور التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) في سبعينيات القرن العشرين، حيث استخدمت المؤسسات الكبرى شبكات مغلقة لتبادل الفواتير وأوامر الشراء.[3] ومع انتشار الإنترنت في التسعينيات، انتقل التعاقد إلى فضاء مفتوح، مما فرض حاجة ماسة لتأطير قانوني يحمي أطراف العلاقة من مخاطر الاحتيال، وانتحال الهوية، وانقطاع الخدمة، أو التلاعب بالبيانات.[4]

وفي الفقه القانوني، اختلفت التوجهات حول طبيعة العقد الإلكتروني. فذهب فريق إلى اعتباره عقداً رضائياً بامتياز، ينطبق عليه كل ما ينطبق على العقد التقليدي من حيث الأركان والشروط، مع اختلاف وسيلة التعبير عن الإرادة فقط.[5] بينما رأى فريق آخر أنه يكوّن فئة مستقلة من العقود، تستدعي نصوصاً خاصة نظراً لطبيعته الآلية، واعتماده على الأنظمة الخبيرة، والخوارزميات، والوسائط الرقمية التي قد تُحدث تأثيراً على وضوح الإرادة أو استقلالها.[6]

وقد استجاب المشرع العراقي لهذه التطورات بإصدار قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، الذي اعترف صراحةً بالحجية القانونية للرسائل الإلكترونية والتوقيعات الرقمية الموثوقة،

---

[1] أمية علوان، لمحات بشأن الجوانب القانونية للعقود المبرمة باستخدام وسائل الاتصال الحديث، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 50

[2] خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، منشورات جامعة الإسكندرية، 2005، ص 78

[3] محمد البنان، العقود والاتفاقيات في التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007، ص 35

[4] جليل المساعدي، مشكلات التعاقد عبر شبكة الانترنت، بحث مقدم الى كلية القانون، جامعة بغداد، 2007، ص 12

[5] سمير عبد السميع الأودن، العقد الإلكتروني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008، ص 41

[6] تونا كمال حسن، إثبات هوية المتعاقد في العقود المبرمة عبر شبكة الإنترنيت، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2014، ص 60

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومنحها قوة الإثبات الكتابي، شريطة توافر شروط الموثوقية والتكامل والربط الواضح بين الموقع والمستند.[1] كما نصت المادة (1) منه على أن المعاملة الإلكترونية هي أي نشاط ينشأ أو ينفذ أو يخزن بواسطة وسائل إلكترونية، بما في ذلك العقود والاتصالات التجارية والمصرفية.[2]

المطلب الثاني: طبيعة المعاملات المصرفية الإلكترونية وأطرافها

تشمل المعاملات المصرفية الإلكترونية مجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية عبر القنوات الرقمية، مثل فتح الحسابات عن بُعد، والتحويلات المحلية والدولية، وسداد الفواتير، وإصدار بطاقات الدفع، وتمويل المشاريع الصغيرة عبر منصات الإقراض الرقمي، والخدمات المصرفية المفتوحة [3] وتتميز هذه المعاملات بخاصيتين رئيسيتين: الأولي هي الاعتماد على بنية تحتية تقنية معقدة تشمل خوادم آمنة، بروتوكولات تشفير، وأنظمة مصادقة متعددة العوامل؛ والثانية هي الطبيعة المستمرة للتعاقد، حيث لا يقتصر العقد على عملية واحدة، بل يشمل علاقة مستمرة تخضع لشروط عامة وأحكام مسبقة.[4]

أما أطراف العلاقة في العقد المصرفي الإلكتروني، فتشمل أساساً البنك كمزود للخدمة، والعميل كمستهلك أو متعامل تجاري، بالإضافة إلى أطراف ثالثة قد تتدخل تقنياً أو قانونياً، مثل شركات معالجة الدفع، ومزودي الهوية الرقمية، وهيئات الرقابة المالية، ومنصات المقاصة الإلكترونية.[5] ويثير تعدد الأطراف إشكالية تحديد المسؤولية عند حدوث خلل تقني، أو اختراق أمني، أو تنفيذ غير مصرح به، خاصة في ظل غموض بعض نصوص القانون المدني التقليدي التي افترضت علاقة ثنائية مباشرة.[6]

وقد أكد الفقه على أن العقد المصرفي الإلكتروني يندرج في الغالب ضمن عقود الإذعان، نظراً لصياغة شروطه مسبقاً من قبل البنك، وعدم قابلية العميل للتفاوض على بنودها، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً

---

[1] قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012، المادة (6) و(8).

[2] المصدر نفسه، المادة (1).

[3] أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكتروني، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 88

[4] محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 3، 2011، ص 55

[5] دلال تفكير مراد العارضي، ضمان عيوب البيع الخفية دراسة مقارنه، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد (5)، العدد (9)، 2021، ص 110

[6] حسن عبد الباسط جميعي، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 75

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقضائياً لمراقبة الشروط التعسفية، وضمان شفافية الإفصاح، وحماية الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية.[1]

المطلب الثالث: التمييز بين العقد الإلكتروني والعقد التقليدي في الفقه والقانون

على الرغم من اشتراك العقد الإلكتروني والتقليدي في الأركان العامة للعقد، إلا أن الفروق الجوهرية بينهما تظهر في عدة جوانب:

أولاً: وسيلة التعبير عن الإرادة. ففي العقد التقليدي، يتحقق الرضا بالتلاقي المادي أو بالمراسلة الورقية، بينما في العقد الإلكتروني يتم عبر نقرات، أو تفاعلات مع واجهات رقمية، أو قبول تلقائي لشروط الخدمة، مما يثير جدلاً حول مدى وضوح الإرادة وحقيقتها، خاصة في حالات القبول الضمني أو الصمت الإيجابي.[2]

ثانياً: زمان ومكان الانعقاد. يحدد القانون المدني العراقي لحظة انعقاد العقد بلحظة علم الموجب بقبول الموجب له، أو وصول القبول إليه،[3] لكن في البيئة الرقمية، قد يتم التوجيه والقبول آلياً عبر خوادم متعددة الجنسيات، مما يعقد تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي.[4]

ثالثاً: شكل العقد ودور الشكلية الإلكترونية. بينما يشترط القانون شكلية معينة لبعض العقود (كالرهن العقاري أو عقود الشركات)، أقرّ المشرع الحديث معادلة الوظيفة الشكلية بالوظيفة التقنية، حيث أصبح التوقيع الإلكتروني الموثوق، والختم الزمني، وسجلات التدقيق الرقمي، بديلاً مقبولاً عن التوقيع الخطي والورق الرسمي.[5]

---

[1] صفاء فتوح جمعة، إشكالية التراضي في العقد الإداري الإلكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2018، ص 92

[2] رشيدة عيلام، أمينة خروبي، العقد الإلكتروني المبرم عبر الإنترنت على ضوء القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 40.

[3] القانون المدني العراقي رقم (41) لسنة 1950 المعدل، المادة (88)

[4] طلال العيسى؛ سهي صباحين، العقد الإلكتروني القانون الواجب التطبيق، البيروتي ناشرون، عمان، 2008، ص 65.

[5] خالد ممدوح إبراهيم، حجية البريد الإلكتروني في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 30

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: إثبات التعاقد. يعتمد العقد التقليدي على المستندات المادية، والشهود، والخبرة الخطية، بينما يعتمد العقد الإلكتروني على السجلات الرقمية، وسلاسل الكتل (Blockchain)، والبريد الإلكتروني المؤرشف، والبصمات الرقمية (Metadata)، مما يتطلب معايير إثبات مرنة وقابلة للتحقق تقنياً.[1]

وقد سار القضاء العربي في اتجاه الاعتراف التدريجي بالحجية القانونية للعقود الإلكترونية، شريطة توافر الضمانات التقنية التي تمنع التزوير، وتضمن نسبة السجل إلى صاحبه، وتحافظ على سلامة المحتوى من العبث.[2]

المبحث الثاني: الحماية القانونية للعقود الإلكترونية في المعاملات المصرفية

التمهيد

إن الانتقال من الإطار النظري إلى التطبيق العملي يفرض التساؤل حول مدى قدرة القواعد القانونية الراهنة على توفير مظلة حماية فعالة لأطراف العقد المصرفي الإلكتروني. ونظراً لطبيعة هذا العقد الذي يغلب عليه طابع الإذعان وتعقيد بنيته التقنية، تبرز الحاجة الملحة إلى آليات حماية خاصة، لا سيما للمستهلك المصرفي الذي يُعد الطرف الأضعف في المعادلة. لذا، يهدف هذا المبحث إلى تحليل مدى توافر أركان العقد في البيئة الرقمية، واستعراض الضمانات القانونية لحماية المتعامل البنكي، وتحديد قواعد المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن أي إخلال بهذه الالتزامات.

المطلب الأول: أركان العقد الإلكتروني وتوافرها في الخدمات المصرفية

ينعقد العقد المصرفي الإلكتروني بتوافر الأركان العامة للعقد في القانون المدني: الرضا، والمحل، والسبب، والأهلية[3]، مع مراعاة الخصوصيات الرقمية لكل ركن:

1. أولاً: الرضا. يُشترط في الرضا أن يكون صادراً من شخص كامل الأهلية، وخالياً من عيوب الإرادة (الغلط، والتدليس، والإكراه، والغبن). وفي البيئة الرقمية، يبرز إشكال الغلط التقني، حيث قد يضغط العميل

[1] إبراهيم خالد ممدوح، الإثبات الإلكتروني في المواد الجنائية والمدنية، دار الفكر الجامعي، 2020، ص 85

[2] عباس العبودي، التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1997، ص 105.

[3] جعفر الفضلي، الوجيز في العقود المدنية: البيع – الايجار – المقاولة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، بدون سنة، ص 45

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على زر الموافقة دون قراءة الشروط الكاملة، أو قد تُعرض الواجهة بطريقة مضللة تؤدي إلى قبول غير مقصود. وقد نص الفقه على أن الغلط في العنصر الجوهري للعقد يوجب البطلان، حتى لو صدر عبر وسيط إلكتروني، شريطة إثبات أن الخطأ كان مؤثراً في الإرادة.[1]كما أن التدليس الإلكتروني، كتقديم واجهة مزيفة أو التلاعب ببيانات الأسعار أو الفوائد، يُعد عيباً في الرضا يوجب التعويض وإبطال العقد.[2]

2. ثانياً: المحل. يجب أن يكون المحل موجوداً أو قابلاً للوجود، ومعيناً أو قابلاً للتعيين، ومشروعاً. وفي المعاملات المصرفية الإلكترونية، يتمثل المحل في الخدمة المالية المقدمة (تحويل، إقراض، ضمان، إدارة حساب)، وقد يثير الغموض في وصف الخدمة أو شروطها إشكالات في تحديد نطاق الالتزام.[3]

3. ثالثاً: السبب. وهو الغاية المباشرة التي من أجلها التزم المتعاقد. وفي العقود المصرفية، يتمثل السبب عادةً في الحصول على سيولة، أو تنفيذ عملية دفع، أو الاستفادة من عائد استثماري. ويشترط ألا يكون السبب مخالفاً للنظام العام أو الآداب، وهو ما يخضع لرقابة البنك المركزي والهيئات الرقابية.[4]

4. رابعاً: الأهلية. يُشترط في المتعاقد أن يكون أهلاً للتصرف، وفي حالة القاصرين أو ناقصي الأهلية، تُطبق قواعد التمثيل القانوني أو الولاية القضائية. وقد أقرّ المشرع العراقي أن القاصر لا يبرم عقوداً مصرفية إلكترونية إلا بإذن الولي أو الوصي، وإلا كان العقد قابلاً للإبطال.[5]

المطلب الثاني: حماية المستهلك والمتعامل البنكي في البيئة الرقمية

يُعد المستهلك المصرفي الطرف الأضعف في العقد الإلكتروني، نظراً لتفاوت الخبرات التقنية، وسيطرة البنك على صياغة الشروط، وتعقيد البنية التحتية.[6] ولذلك، تطورت تشريعات حماية المستهلك المالي لتشمل عدة آليات:

---

[1] خليل أحمد حسين قدادة، الوجيز في شرح القانون المدني الجزء الرابع، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 70

[2] عزة محمود أحمد خليل، مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحساب، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1994، ص 55

[3] محمد حسين قاسم، عقد البيع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 38

[4] عبد العزيز عامر، عقد البيع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 62

[5] قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012، المادة (12).

[6] دنون سمير، العقود الإلكترونية في إطار تنظيم التجارة الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012، ص 115

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. أولاً: حق الإفصاح والشفافية. يجب على البنك تزويد العميل بمعلومات واضحة وكاملة عن الرسوم، والفوائد، وشروط السحب، وآليات الشكوى، ومخاطر الخدمة، قبل إتمام التعاقد. وقد نص قانون التوقيع الإلكتروني العراقي على وجوب توفير نسخة قابلة للحفظ والطباعة من العقد الإلكتروني، وضمان إتاحتها للعميل عند الطلب.[1]

2. ثانياً: حق الرجوع أو السحب. أقرت بعض التشريعات العربية حق المستهلك في التراجع عن العقد الإلكتروني خلال فترة محددة (كأسبوعين) دون إبداء أسباب، خاصة في عقود الاشتراك في الخدمات الرقمية أو القروض الاستهلاكية.[2]

3. ثالثاً: مراقبة الشروط العامة. تخضع الشروط الموحدة التي يصدرها البنك لرقابة القضاء والجهات الرقابية، ويُعد أي بند يُعفي البنك من المسؤولية عن الأخطاء الجسيمة، أو يحد من حق العميل في اللجوء للقضاء، باطلاً بطلاناً مطلقاً.[3]

4. رابعاً: حماية البيانات الشخصية والخصوصية. يلتزم البنك بعدم جمع أو معالجة أو مشاركة بيانات العميل إلا للضرورة التعاقدية أو بموجب إذن صريح، مع تطبيق معايير التشفير والأمن السيبراني. وقد أكدت الفقه على أن انتهاك خصوصية البيانات المصرفية يُعد إخلالاً بالتزام العقد، ويوجب التعويض عن الضرر المعنوي والمادي.[4]

المطلب الثالث: المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن الإخلال بالعقود المصرفية الإلكترونية

تنشأ المسؤولية المدنية عن الإخلال بالعقد المصرفي الإلكتروني عند تحقق ثلاثة عناصر: الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية.[5] ويختلف توزيع المسؤولية حسب مصدر الخلل:

---

[1] المصدر نفسه، المادة (9).

[2] رحيمة الصغير ساعد تمديلي، العقد الإداري الإلكتروني: دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 130

[3] محمد عبد الحميد البيه، نظرية الوارث الظاهر، مجلة المحامي، الكويت، 1987، ص 45

[4] شوقي محمد صالح، نظرية الظاهر في القانون المدني، أطروحة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، 2012، ص 88

[5] سعيد جبر، الضمان الاتفاقي للعيوب الخفية في عقد البيع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 40

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. أولاً: مسؤولية البنك عن الأعطال التقنية. يتحمل البنك مسؤولية النتائج الناجمة عن انقطاع الخدمة، أو تأخير التنفيذ، أو الأخطاء في معالجة الطلبات، ما لم يثبت قوة قاهرة أو خطأ جسيم من العميل.[1] وقد قضت بعض المحاكم العربية بتعويض العملاء عن الأضرار المباشرة الناتجة عن عطل في أنظمة الدفع الإلكتروني.[2]

2. ثانياً: مسؤولية العميل عن سوء الاستخدام. يتحمل العميل مسؤولية الإفصاح عن اختراق حسابه، أو مشاركة بيانات الدخول، أو التوقيع على عمليات غير مصرح بها، شريطة إثبات البنك للتقصير.[3]

3. ثالثاً: المسؤولية المشتركة في حالات الاختراق الخارجي. عند تعرض النظام البنكي لهجوم سيبراني، تُوزع المسؤولية حسب درجة التقصير في تطبيق معايير الأمن المعتمدة، ومدى توافق البنك مع تعليمات البنك المركزي، وسرعة الاستجابة للحادث.[4]

أما المسؤولية الجنائية، فتشمل جرائم التزوير الإلكتروني، والاحتيال المصرفي، وانتحال الهوية، وغسل الأموال عبر القنوات الرقمية، وقد عالجها المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية، مع تشديد العقوبات عند استهداف البنى التحتية المالية.[5]

المبحث الثالث: دور الإثبات الرقمي في المنازعات المدنية الناشئة عن المعاملات المصرفية

التمهيد

لا تكتمل الحماية القانونية لأي حق دون وجود آليات فعالة لإثباته أمام القضاء، وهو ما يمثل التحدي الأكبر في عصر الرقمنة. فمع تحول المعاملات المصرفية إلى بيانات وسجلات إلكترونية، برزت إشكاليات جوهرية تتعلق بحجية هذه الوسائل، ومعايير موثوقيتها، وكيفية توظيفها في فض المنازعات المدنية. لذلك،

---

[1] محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 75

[2] عمر سفيان عرب، الإشكاليات القانونية للتعاقد عبر الهاتف المحمول، رسالة ماجستير، جامعة الاسراء عمان، 2011، ص 90.

[3] أيمن عبد الله فكري، الجرائم المعلوماتية: دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط 1، 2014، ص 120

[4] عبد الرسول عبد الرضا ود. نجلاء عبد حسن، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (21)، العدد (1)، 2013، ص 35

[5] قانون العقوبات العراقي المعدل، المواد المتعلقة بالتزوير والاحتيال الإلكتروني

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يخصص هذا المبحث لدراسة مفهوم الإثبات الرقمي وحجيته القانونية، مستعرضاً أبرز وسائل الإثبات الإلكتروني المعتمدة، ومناقشاً الإجراءات والتحديات التي تواجه القضاء الوطني عند النظر في هذه المنازعات، في ظل ما يفرضه عبء الإثبات والاختصاص القضائي من تعقيدات.

المطلب الأول: مفهوم الإثبات الرقمي وحجيته القانونية

يُعرّف الإثبات الرقمي بأنه كل وسيلة تقنية تثبت وقوع واقعة أو إنشاء تصرف قانوني أو تنفيذه، باستخدام وسائط إلكترونية قابلة للحفظ والاسترجاع والتحقق.[1] وتتميز وسائل الإثبات الرقمي بالدقة، والسرعة، والقدرة على الأرشفة الطويلة الأمد، لكنها تطرح إشكاليات تتعلق بالمصادقة، والتكامل، وعدم الإنكار، ومقاومة التلاعب.[2]

أقرّ القانون العراقي للإثبات والمعاملات الإلكترونية حجية الوثيقة الإلكترونية، شريطة أن تكون قابلة للقراءة، ومحفوظة بطريقة تضمن سلامة مضمونها، وقابلة للاستدلال بها أمام القضاء.[3] كما منح التوقيع الإلكتروني الموثوق قوة الإثبات ذاتها للتوقيع الخطي، مع افتراض صحته ما لم يثبت العكس.[4]

وقد أكد الفقه على أن حجية الإثبات الرقمي لا تعني حصانته المطلقة، بل تخضع لمعايير الموثوقية التقنية، واعتماد مزودي الخدمة، ومدى توافق النظام مع المعايير الدولية (كـ ISO/IEC 27001 للأمن المعلوماتي).[5]

المطلب الثاني: وسائل الإثبات الإلكتروني في المنازعات المدنية

تتنوع وسائل الإثبات الرقمي في المنازعات المصرفية المدنية، وتشمل:

1. أولاً: التوقيع الإلكتروني. ينقسم إلى توقيع بسيط (كاسم المستخدم وكلمة المرور)، وتوقيع متقدم (يعتمد على شهادة رقمية صادرة من جهة معتمدة)، وتوقيع مؤهل (يُعد معادلاً للتوقيع الخطي بحكم

[1] إبراهيم خالد ممدوح، مرجع سابق، ص 92

[2] محمد أحمد كاسب خليفة، الإثبات والالتزامات في العقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2019، ص 65

[3] قانون الإثبات رقم (107) لسنة 1979، المادة (17) مكرر

[4] قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012، المادة (8).

[5] محمد البنان، مرجع سابق، ص 70

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القانون).[1] ويُعد التوقيع المؤهل أقوى وسائل الإثبات، حيث يربط هوية الموقع بالمستند بشكل فريد، ويكشف أي تعديل لاحق.[2]

2. ثانياً: البريد الإلكتروني والمراسلات الرقمية. تُعد رسائل البريد الإلكتروني وسيلة إثبات مقبولة، شريطة إثبات هوية المرسل، وسلامة الرسالة من العبث، وربطها بالسياق التعاقدي.[3] وقد قضت المحاكم بحجية البريد الإلكتروني في إثبات أوامر التحويل والموافقات المصرفية، إذا وُجدت سجلات الخادم تدعمها.[4]

3. ثالثاً: السجلات الرقمية وسجلات التدقيق (Logs). تُحفظ في الأنظمة المصرفية سجلات تفصيلية عن كل عملية (وقت الدخول، عنوان IP، نوع الجهاز، خطوات التنفيذ)، وتُعد مصدراً رئيسياً لإثبات صحة العملية أو انتحال الهوية.[5]

4. رابعاً: البصمات الرقمية (Metadata) وسلاسل الكتل. تضيف البصمات الرقمية طبقة إضافية من الإثبات عبر تسجيل خصائص الملف التقنية، بينما تُستخدم تقنية البلوكتشين في بعض البنوك لتسجيل المعاملات بشكل غير قابل للتعديل، مما يعزز حجية الإثبات ويقلل النزاعات.[6]

5. خامساً: الخبرة القضائية الرقمية. يُعين القضاء خبيراً تقنياً لفحص السجلات، وتحليل الشفرة، والتحقق من صحة التوقيعات، وإعداد تقرير يفيد بحجية الوثيقة أو بطلانها.[7]

المطلب الثالث: إجراءات التقاضي والقضاء الإلكتروني في المنازعات المصرفية

[1] أيمن سعد سليم، مرجع سابق، ص 60

[2] رايس محمد، حجية الإثبات بالتوقيع الإلكتروني طبقاً لقواعد القانون المدني الجزائري الجديد، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، العدد 1، بدون تاريخ، ص 25

[3] خالد ممدوح إبراهيم، حجية البريد الإلكتروني في الإثبات، مرجع سابق، ص 45

[4] حسن عبد الباسط جميعي، مرجع سابق، ص 88

[5] إبراهيم خالد ممدوح، مرجع سابق، ص 105

[6] محمد فواز المطالقة، مرجع سابق، ص 90

[7] حجازي مندى عبد الله محمود، مرجع سابق، ص 110

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أدخلت العديد من الدول العربية إجراءات التقاضي الإلكتروني، بما في ذلك رفع الدعاوى رقمياً، وإخطار الأطراف إلكترونياً، وعقد الجلسات عن بُعد، وإيداع المستندات الرقمية.[1] وقد ساهم ذلك في تسريع المبحث في المنازعات المصرفية، خاصة ذات القيمة المحدودة أو المتوسطة.

لكن تظل التحديات قائمة في عدة جوانب:

1. أولاً: عبء الإثبات. في المنازعات الإلكترونية، يتحمل المدعى عليه غالباً عبء نفي صحة الوثيقة الرقمية، خاصة إذا صدرت عن نظام معتمد، مما يستلزم موازنة بين مبدأ حجية الوثيقة وحق الدفاع.[2]
2. ثانياً: الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق. عند تعدد الخوادم أو وجود أطراف في دول مختلفة، يثور إشكال تحديد المحكمة المختصة، خاصة في عقود الاشتراك في الخدمات المصرفية عبر الحدود.[3]
3. ثالثاً: الاعتراف المتبادل بالأدلة الرقمية. لا تزال بعض المحاكم تتردد في الاعتراف بالأدلة المستوردة رقمياً من خارج الإقليم، ما لم تُصادق عليها جهات رسمية أو تخضع لتحقق قضائي محلي.[4]
4. رابعاً: حماية الخصوصية أثناء التقاضي. يجب على المحكمة ضمان عدم الإفصاح عن بيانات حساسة أثناء عرض الأدلة الرقمية، مع تطبيق إجراءات التشفير والوصول المحدود.[5]

المبحث الرابع: التحديات التشريعية والقضائية وسبل التطوير

التمهيد

إن التشخيص الدقيق للواقع القانوني والقضائي لا يقتصر على بيان الأحكام القائمة فحسب، بل يمتد إلى كشف مواطن القصور والتحديات التي تعيق تطبيقها بفعالية. وفي ضوء ما تم استعراضه في المباحث

---

[1] تصديق اتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات الإلكترونية في الدول العربية رقم (101) لسنة 2012، الوقائع العراقية، العدد 4274، 15/4/2013

[2] القانون المدني العراقي رقم (41) لسنة 1950، المادة (184).

[3] طلال العيسى؛ سهي صباحين، مرجع سابق، ص 85

[4] بشار محمد دودين، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الأنترنت، دار الثقافة عمان الأردن، ط 1، 2006، ص 115

[5] صفاء فتوح جمعة، مرجع سابق، ص 105

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السابقة، يتضح أن الإطار القانوني الحالي يواجه تحديات تشريعية تتمثل في التشتت وغموض المعايير، وتحديات تقنية وأمنية متسارعة تتجاوز النص القانوني أحياناً. وعليه، يكرس هذا المبحث الأخير لتحليل هذه التحديات بعمق، وتقديم مقترحات وتوصيات عملية وتشريعية جادة تهدف إلى سد الثغرات، ومواكبة التقنيات الناشئة، وبناء بيئة قانونية وقضائية رقمية متينة تضمن التوازن بين الابتكار المالي والأمن القانوني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول: قصور النصوص التشريعية الحالية

رغم التقدم التشريعي في مجال المعاملات الإلكترونية، إلا أن النصوص الحالية تعاني من عدة قصور:

1. أولاً: التشتت التشريعي. تتوزع الأحكام بين قوانين مدنية، وقوانين إثبات، وقوانين معاملات إلكترونية، وقوانين حماية مستهلك، دون تنسيق كافٍ، مما يخلق تناقضات في التطبيق.[1]
2. ثانياً: غموض معايير الموثوقية. لم يحدد المشرع العراقي معايير دقيقة لتقييم موثوقية الأنظمة الإلكترونية، أو حدود مسؤولية مزودي الهوية الرقمية، أو إجراءات الطعن في التوقيع المؤهل.[2]
3. ثالثاً: ضعف الحماية التعاقدية. تفتقر بعض النصوص إلى آليات واضحة لمراجعة الشروط العامة، أو تنظيم حق السحب، أو تحديد المسؤولية في حالات الخلل التقني المشترك.[3]
4. رابعاً: عدم مواكبة التقنيات الناشئة. لم تتناول التشريعات الحالية بوضوح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الائتمانية، أو العقود الذكية (Smart Contracts)، أو العملات الرقمية للبنوك المركزية، مما يخلق فراغاً قانونياً.[4]

المطلب الثاني: التحديات التقنية والأمنية وتأثيرها على الإثبات والحماية

تواجه المعاملات المصرفية الإلكترونية تهديدات متعددة:

1. أولاً: الهجمات السيبرانية المتطورة. مثل برامج الفدية، وهجمات الحرمان من الخدمة (DDoS)، والهندسة الاجتماعية، التي قد تعطل الخدمات أو تسرق البيانات.[5]
2. ثانياً: انتحال الهوية الرقمي. يُعد التحدي الأبرز في إثبات الرضا، خاصة مع تطور تقنيات التزييف العميق (Deepfake) واختراق أنظمة المصادقة.[6]

---

[1] عبد الرسول عبد الرضا ود. نجلاء عبد حسن، مرجع سابق، ص 45

[2] قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012، لائحة التطبيق

[3] دنون سمير، مرجع سابق، ص 130

[4] أيمن عبد الله فكري، مرجع سابق، ص 140

[5] عزة محمود أحمد خليل، مرجع سابق، ص 70

[6] تونا كمال حسن، مرجع سابق، ص 85

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. ثالثاً: صعوبة الأرشفة الطويلة الأمد. قد تفقد السجلات الرقمية قيمتها الإثباتية مع تقادم التقنيات، أو تغير صيغ الملفات، أو فقدان مفاتيح التشفير.[1]

4. رابعاً: اعتماد الوسائط الخارجية. يعتمد العديد من البنوك على منصات سحابية أو مزودين خارجيين، مما يعقد تحديد المسؤولية عند حدوث خلل.[2]

المطلب الثالث: مقترحات لتطوير الإطار القانوني والقضائي

لتعزيز الحماية القانونية والإثبات الرقمي، يُقترح:

1. أولاً: توحيد التشريع المصرفي الإلكتروني. إصدار قانون خاص بالمعاملات المصرفية الرقمية، يدمج أحكام العقود، والإثبات، والحماية، والمسؤولية، في إطار متكامل.[3]

2. ثانياً: اعتماد معايير دولية موحدة. الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الرسائل الإلكترونية في العقود الدولية، وتطبيق دليل اليونسيترال حول التوقيعات الإلكترونية.[4]

3. ثالثاً: إنشاء محاكم متخصصة أو دوائر رقمية. لتسريع المبحث في المنازعات، وتدريب القضاة على التحليل الرقمي، واعتماد خبراء معتمدين.[5]

4. رابعاً: تعزيز الشفافية وحماية المستهلك. إلزام البنوك بنماذج إفصاح موحدة، ومنح حق السحب الإلكتروني، وتنظيم الشروط العامة بقرارات رقابية ملزمة.[6]

5. خامساً: تحديث قوانين الإثبات. صراحةً الاعتراف بالبصمات الرقمية، وسجلات التدقيق الآلي، والعقود الذكية كوسائل إثبات، مع وضع ضوابط للتحقق منها.[7]

---

[1] إبراهيم خالد ممدوح، مرجع سابق، ص 115

[2] محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 95

[3] أسامة أبو مجاهد، مرجع سابق، ص 180

[4] تصديق اتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات الإلكترونية في الدول العربية رقم (101) لسنة 2012

[5] حجازي مندى عبد الله محمود، مرجع سابق، ص 135

[6] دنون سمير، مرجع سابق، ص 145

[7] محمد أحمد كاسب خليفة، مرجع سابق، ص 110

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6. سادساً: التعاون الإقليمي. توحيد معايير الاعتراف المتبادل بالأدلة الرقمية بين الدول العربية، وإنشاء منصة تبادل قضائي رقمي آمنة.[1]

الخاتمة

تُعد العقود الإلكترونية في المعاملات المصرفية واقعاً لا رجعة فيه، يعكس تطور الاقتصاد الرقمي ويسرع حركة رؤوس الأموال. لكنها تطرح في الوقت ذاته إشكاليات قانونية جوهرية تتعلق بطبيعة الرضا، وحجية الوثائق الرقمية، وتوزيع المسؤولية، وحماية المستهلك، وفعالية الإثبات أمام القضاء.

وقد أظهر البحث أن الإطار القانوني الحالي، رغم تقدمه النسبي، لا يزال يعاني من تشتت تشريعي، وغموض في معايير الموثوقية، وقصور في مواكبة التقنيات الناشئة. كما أن الإثبات الرقمي، رغم كفاءته التقنية، يواجه تحديات قضائية تتعلق بعبء الإثبات، والاعتراف المتبادل، والخبرة المتخصصة، وحماية الخصوصية.

إن تطوير الحماية القانونية يتطلب مقاربة شاملة تدمج بين تحديث النصوص المدنية والإثباتية، واعتماد معايير دولية، وإنشاء هياكل قضائية متخصصة، وتعزيز التعاون الإقليمي. كما يجب على المشرع والقضاء موازنة بين تشجيع الابتكار المالي، وضمان الأمن القانوني، وحماية الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية. وفي الختام، فإن المستقبل القانوني للمعاملات المصرفية الإلكترونية مرهون بقدرة الأنظمة التشريعية والقضائية على التكيف مع التحول الرقمي، ليس كظاهرة عابرة، بل كبنية دائمة تتطلب مرونة قانونية، ووعياً تقنياً، والتزاماً راسخاً بمبادئ العدالة والشفافية والأمن القانوني.

[1] طلال العيسى؛ سهي صباحين، مرجع سابق، ص 120

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نتائج البحث

بناءً على المنهجية المعتمدة والتحليل الفقهي والتشريعي للمباحث السابقة، توصل البحث إلى النتائج الرئيسية التالية:

1. **الطبيعة الهجينة للعقد المصرفي الإلكتروني:** يُعد العقد المصرفي الإلكتروني تطوراً نوعياً للعقد التقليدي، فهو يحتفظ بالأركان العامة (الرضا، المحل، السبب، الأهلية)، لكنه ينفرد بخصائص تجعله فئة مستقلة تستدعي تنظيماً خاصاً، أبرزها: آلية التعبير عن الإرادة (النقر والقبول التلقائي)، وتعدد الأطراف (بما في ذلك مزودو التقنية)، وصعوبة تحديد زمان ومكان الانعقاد بدقة في البيئة العابرة للحدود.
2. **قصور الإطار التشريعي الحالي وتشتته:** رغم صدور قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012، إلا أن الحماية القانونية تظل قاصرة ومشتتة بين نصوص القانون المدني وقانون الإثبات وقوانين مصرفية متفرقة. هذا التشتت يخلق ثغرات تشريعية، خاصة في غياب معايير دقيقة وموحدة لتقييم "الموثوقية التقنية" للأنظمة المصرفية، وآليات واضحة لتوزيع المسؤولية عند حدوث أعطال فنية أو اختراقات أمنية.
3. **هشاشة حماية المستهلك المصرفي في البيئة الرقمية:** يغلب على العقود المصرفية الإلكترونية طابع "عقود الإذعان"، حيث يفرض البنك شروطه العامة مسبقاً. ورغم وجود نصوص عامة تحمي المستهلك، إلا أنها تفتقر إلى آليات تطبيقية فعالة، مثل: تنظيم حق السحب أو التراجع عن العقد الإلكتروني، وإلزام البنوك بنماذج إفصاح موحدة ومبسطة، مما يترك المتعامل البنكي (الطرف الأضعف) عرضة للشروط التعسفية وانتهاك الخصوصية.
4. **التحديات العملية للإثبات الرقمي أمام القضاء:** أقر المشرع العراقي حجية الوثيقة والتوقيع الإلكترونيين، لكن التطبيق القضائي يواجه عقبات حقيقية، تتمثل في: صعوبة التحقق الفني من سلامة السجلات الرقمية (Logs) والبصمات الرقمية (Metadata)، وعبء الإثبات الثقيل الملقى على عاتق المدعي (أو المدعى عليه في بعض الحالات لنفي الصحة)، ونقص الخبرة القضائية المتخصصة في التحليل الرقمي، مما يؤثر على سرعة وكفاءة فض المنازعات المدنية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5. **الفجوة التشريعية تجاه التقنيات الناشئة:** يعاني التشريع الحالي من جمود نسبي أمام التطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث لم ينظم بشكل صريح ووافٍ وضع "العقود الذكية" (Smart Contracts)، أو استخدام "الذكاء الاصطناعي" في اتخاذ القرارات الائتمانية، أو التعامل مع العملات الرقمية، مما يخلق فراغاً قانونياً يهدد الأمن التعاقدوي.

توصيات البحث

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، ولتعزيز الحماية القانونية للعقود الإلكترونية وتطوير دور الإثبات الرقمي، يوصي البحث بما يلي:

1. **تشريعياً (توحيد وتحديث النصوص):**

- إصدار "قانون خاص بالمعاملات المصرفية الإلكترونية" في العراق، يدمج بشكل متكامل أحكام التعاقد، والإثبات، وحماية المستهلك، والمسؤولية المدنية، لسد حالة التشتت التشريعي الحالي.
- تعديل قانون الإثبات رقم (107) لسنة 1979 وقانون التوقيع الإلكتروني رقم (78) لسنة 2012، لإضافة نصوص صريحة تعترف بـ "سجلات التدقيق الآلي" (System Logs)، و"البصمات الرقمية" (Metadata)، و"العقود الذكية" كوسائل إثبات ذات حجية، مع تحديد معايير فنية ملزمة لموثوقيتها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. **قضائياً وإجرائياً (تعزيز كفاءة التقاضي الرقمي):**

- إنشاء دوائر قضائية متخصصة في "المنازعات الإلكترونية والمصرفية" ضمن الهيكل القضائي العراقي، تضم قضاة مدربين على التحليل الرقمي، والاستعانة بخبراء معتمدين في الطب الشرعي الرقمي (Digital Forensics) لتقييم الأدلة التقنية بموضوعية.
- إعادة توزيع عبء الإثبات في المنازعات المصرفية الإلكترونية؛ بحيث يتحمل البنك عبء إثبات سلامة نظامه التقني وخلوه من العيوب عند حدوث اختراق أو عطل، نظراً لسيطرته الفنية على البنية التحتية، وذلك تحقيقاً للتوازن التعاقدي.

3. **حماية المستهلك والرقابة الإدارية:**

- إلزام البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية بإصدار تعليمات ملزمة تفرض على المصارف استخدام "نماذج إفصاح موحدة ومبسطة" قبل إتمام أي عقد إلكتروني، ومنح المستهلك "حق التراجع" (Right of Withdrawal) عن الخدمات المصرفية الرقمية خلال مدة محددة (مثلاً 14 يوماً) دون غرامات.
- إبطال أي شرط تعسفي في العقود الموحدة يعفي البنك من المسؤولية عن الأخطاء الجسيمة أو يحد من حق العميل في اللجوء للقضاء، واعتباره باطلاً بطلاناً مطلقاً.

4. **التعاون الإقليمي والدولي:**

- العمل على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (كقانون اليونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية)، وعقد اتفاقيات ثنائية أو إقليمية عربية لتوحيد معايير "الاعتراف المتبادل" بالأدلة الرقمية والتوقيعات الإلكترونية، لتسهيل فض المنازعات العابرة للحدود.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم خالد ممدوح، *الإثبات الإلكتروني في المواد الجنائية والمدنية*، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2020.
2. أحمد سفر، *أنظمة الدفع الإلكتروني*، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
3. أسامة أبو مجاهد، *التعاقد عبر الانترنت*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
4. أمية علوان، *لمحات بشأن الجوانب القانونية للعقود المبرمة باستخدام وسائل الاتصال الحديث*، أطروحة دكتوراه، الإسكندرية، مصر: جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 2000.
5. أيمن سعد سليم، *التوقيع الإلكتروني*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م.
6. أيمن عبد الله فكري، *الجرائم المعلوماتية: دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية*، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط 1، 2014م.
7. بشار محمد دودين، *الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2010.
8. بشار محمد دودين، *الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الأنترنت، وفقاً لقانون التعاملات الإلكترونية وبالتأصيل مع النظرية العامة للعقد في القانون المدني*، دار الثقافة عمان الأردن، ط 1، 2006م.
9. تونا كمال حسن، *إثبات هوية المتعاقد في العقود المبرمة عبر شبكة الإنترنيت دراسة قانونية مقارنة*، رسالة ماجستير، بغداد، العراق، كلية القانون، جامعة بغداد، 2014.
10. جعفر الفضلي، *الوجيز في العقود المدنية البيع – الايجار المقاولة*، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، بدون سنة نشر.
11. جليل المساعدي، *مشكلات التعاقد عبر شبكة الانترنت*، بحث مقدم الى كلية القانون، جامعة بغداد، 2007.
12. حجازي مندى عبد الله محمود، *التعبير عن الإرادة عن طريق الإنترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني*، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2010.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. حسن عبد الباسط جميعي، *إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الأنترنت*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م.

14. حمودي محمد ناصر، *العقد الدولي الإلكتروني المبرم عبر الأنترنت؛ مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع*، دار الثقافة، عمان – الأردن، 2012.

15. خالد ممدوح إبراهيم، *إبرام العقد الإلكتروني*، أطروحة دكتوراه، منشورات جامعة الإسكندرية، 2005.

16. خالد ممدوح إبراهيم، *حجية البريد الإلكتروني في الإثبات*، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.

17. خليل أحمد حسين قدادة، *الوجيز في شرح القانون المدني الجزء الرابع (عقد البيع)*، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

18. دلال تفكير مراد العارضي، *ضمان عيوب البيع الخفية دراسة مقارنه*، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد (5)، العدد (9)، 2021.

19. دنون سمير، *العقود الإلكترونية في إطار تنظيم التجارة الإلكترونية*، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012.

20. رايس محمد، *حجية الإثبات بالتوقيع الإلكتروني طبقاً لقواعد القانون المدني الجزائري الجديد*، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، العدد 1، بدون تاريخ.

21. رحيمة الصغير ساعد تمديلي، *العقد الإداري الإلكتروني: دراسة تحليلية مقارنة*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010م.

22. رشيدة عيلام، أمينة خروبي، *العقد الإلكتروني المبرم عبر الإنترنت على ضوء القانون الجزائري*، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

23. سعيد جبر، *الضمان الاتفاقي للعيوب الخفية في عقد البيع*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

24. سمير عبد السميع الأودن، *العقد الإلكتروني*، الإسكندرية – مصر، منشأة المعارف، 2008.

25. شوقي محمد صالح، *نظرية الظاهر في القانون المدني*، أطروحة دكتوراه، القاهرة – مصر، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، 2012.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

26. صفاء فتوح جمعة، *إشكالية التراضي في العقد الإداري الإلكتروني*، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2018م.

27. طلال العيسى؛ سهي صباحين، *العقد الإلكتروني القانون الواجب التطبيق*، البيروتي ناشرون، عمان، 2008.

28. عباس العبودي، *التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني*، أطروحة دكتوراه، بغداد – العراق، جامعة بغداد، كلية القانون، 1997.

29. عبد الرسول عبد الرضا ود. نجلاء عبد حسن، *تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012*، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد (21)، جامعة بابل، الحلة – العراق، 2013.

30. عبد العزيز عامر، *عقد البيع*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

31. عبد الناصير توفيق العطار، *استقراء لماهية العيب وشروط ضمانه في القانون المصري*، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة الأولى، 1959.

32. عزة محمود أحمد خليل، *مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحساب*، القاهرة، مصر: مجمع اللغة العربية، 1994.

33. علي مطشر عبد الصاحب، *تطور فكرة العيب الموجب للضمان*، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، 2021.

34. عمر سفيان عرب، *الإشكاليات القانونية للتعاقد عبر الهاتف المحمول*، رسالة ماجستير في القانون، مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة الاسراء عمان، 2011.

35. فاروق محمد أحمد الأباصيري، *عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت*، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.

36. محمد أحمد كاسب خليفة، *الإثبات والالتزامات في العقود الإلكترونية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2019م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

37. محمد البنان، *العقود والاتفاقيات في التجارة الإلكترونية*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007.

38. محمد أمين الرومي، *التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت*، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.

39. محمد حسين رفاعي العطار، *البيع عبر شبكة الإنترنت دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الإلكتروني*، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

40. محمد حسين قاسم، *عقد البيع*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

41. محمد حسين منصور، *المسؤولية الإلكترونية*، الإسكندرية – مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

42. محمد عبد الحميد البيه، *نظرية الوارث الظاهر*، بحث منشور في مجلة المحامي، الكويت، 1987.

43. محمد فواز المطالقة، *الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية أركانها – إثباتها – حمايتها (التشفير، التوقيع الإلكتروني، القانون الواجب التطبيق: دراسة مقارنة)*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 3، 2011م.

ثانياً: القوانين والأحكام

1. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012.
2. القانون المدني العراقي رقم (41) لسنة 1950 المعدل.
3. مجلة الأحكام العدلية.
4. تصديق اتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات الإلكترونية في الدول العربية رقم (101) لسنة 2012، منشور في مجلة الوقائع العراقية بالعدد 4274 في 15/4/2013.
5. قانون الإثبات رقم (107) لسنة 1979.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دراسة أصولية مقارنة في شروط وأركان عقد الزواج

أ.م. د. عصام قاسم رشيد مديرية الرصافة الثانية / 07722537914

A M. Dr.. Issam Qasim Rashid, Al-Rusafa Second District / dr.e.qassim68@gmail.com
07722537914

A comparative fundamental study in the terms and pillars of the marriage contract

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص:

قال تعالى: { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}([1])، فحفظ النسل من الضروريات الخمس التي جاءت من أجلها الشريعة، وهذا الحفظ كان من خلال منظومة متكاملة تبدأ من تنشأة الأبناء على العفة والفضيلة إلى كيفية اخيار الزوج ومن ثم الزواج، وكل عمل حتى يكون صحيحا يجب أن تتوفر أسبابه وتتحقق شروطه وأركانه وتنتفي موانعه، وفي بحثنا هذا سنقف على أركان وشروط عقد الزواج، وما هو التكييف الأصولي للركن والشرط عند المذاهب الخمسة:[الحنفية- المالكية- الشافعية- الحنابلة- الإمامية].

Excerpt:

Allah says (interpretation of the meaning): {And of His signs is that He created for you from your souls a husband that you may dwell in Him, and He made you a gift. And mercifully, there are verses in that for a people who think, so the offspring is protected from the five necessities for which the Shari'ah came, and this protection was through an integrated system of children's development and development of chastity. How to choose a spouse and then Marriage, and every action until it is correct must provide its reasons and fulfill its conditions and pillars and eliminate its contradictions. In our research, we will focus on the pillars and conditions of the marriage contract, and what is the fundamental adaptation of the pillars and conditions in the five schools of thought: [Hanafi- Maliki- Shafi'i- Hanabi- Imami].

1 – الروم / 21

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقدمة

الحمد رب العالمين الذي أقام الدليل، فأنار السبيل، والصلاة والسلام على خير المرسلين وعلى آله ومن ولاه إلى يوم الدين .

أما بعد: فالنكاح عقد كباقي العقود يجب أن تتحقق فيه الأركان والشروط وتنتفي الموانع ليكون صحيحا نافذا تترتب عليه آثاره من الخلوة والمعاشرة الشرعية والنفقة والإرث وباقي الحقوق الشرعية، وفي هذا البحث سنقف على أركان النكاح وشروط والتكييف الأصولي لتلك الأركان عند المذاهب الذي وسمناه: [دراسة أصولية مقارنة في شروط وأركان عقد الزواج].

أهم أسباب اختيار الموضوع:

1- الوقوف على أركان وشروط النكاح عند المذاهب.

2- معرفة التكييف الأصولي لاعتبار الركن والشرط عند المذاهب، لاستبانة وجه الحقِّ في هذه المسألة الهامّة في حياة كلّ مسلم؛ لتعلُّقها بصَّحة أو بطلان العقد الذي عليه بناء الأسرة المسلمة وتحقيق مقصد مهم من مقاصد الشريعة وهو حفظ الأنساب.

أهمية الموضوع:

الجهل بأحكام الشريعة الإسلامية خاصة منها ما يتعلق بفقه الأسرة يؤدي إلى خلل في معرفة صحة هذا العقد المقدس الذي تبنى عليه الأسرة.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي في تتبع أقوال الفقهاء من مضانها المعتبرة، وتحليلها، ومن ثم وصف ما توصلت له بمقارنة موضوعية.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة مستقلة تحمل نفس العنوان وهذا الموضوع يطرح ضمن فقه النكاح في كل مذهب، فكانت رغبة الباحث جمعه في بحث مستقل ليتسنى لطلبة العلم الوقوف على أركان وشروط عقد الزواج للمذاهب والمقارنة الأصولية بينها.

خطة البحث:

يتضمن البحث تمهيد ومبحثين.

تمهيد: وسنقف فيه تعريف الكلمات المفتاحية.

المبحث الأول:

تقسيم الفقهاء للأركان والشروط ، والخلاف في ماهية الركن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول: تقسيم الفقهاء للشروط الأركان.

المطلب الثاني: الخلاف في ماهية الركن.

المبحث الثاني:

حكم الولي والتكييف الأصولي له في عقد الزواج أنموذجا.

المطلب الأول: حكم الولي في عقد الزواج.

المطلب الثاني: التكييف الأصولي لِوِلاية النكاح(أنموذجا)، بين الركنية والشرطية.

الخاتمة:

وستتضمن: أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

تمهيد:

الزواج لغة: هو الاقتران والازدواج، يقال: زوج الرجل إبله إذا قرن بعضـــها ببعض. ومنه قوله تعالى: {احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ} أي: وقرناءهم([1]).

عقد الزواج اصطلاحاً: عقد وضع شرعاً ليفيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل قصداً على الوجه المأذون فيه شرعاً([2]).

فالزواج في الشريعة الإسلامية: هو عقد يفيد حل استمتاع كل واحد من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع، ويجعل لكل منهما حقوقا قبل صاحبه وواجبات عليه. الأركان: جمع ركن، لغة: بمعنى جانب الشيء الذي يستند إليه ويقوم به، وهو أساس الماهية، وجانبه([3])، فيلزم من وجوده وجود الشيء ويلزم من عدمه عدم الشـــيء، وبذلك فأركان كل عقد، أو فعل هي أجزاؤه التي يتركب منها, ويتحقق بها وجوده وانعقاده فبمجرد الإتيان بالركن يكتمل جزء العمل الخاص بذلك الركن، كقراءة الفاتحة في الصلاة([4]).

الشروط: جمع شرط، لغة: بمعنى إلزام الشيء والتزامه([5])، اصطلاحا: هو ما الخارج عن الشيء الموقوف عليه ذلك الشـــيء الغير مؤثر في وجوده، وعبارة الخارج عن الشـــيء يحترز بها عن الركن فالركن داخل

---

1 – ينظر: مختار الصحاح مادة زوج(138/1).

2 – ينظـر: المغنـــي لابـــن قدامـــة(6 / 445) ط الريـــاض، والشـــرح الصـــغير(2 / 332)، وابـــن عابـــدين(2 / 58)ط الأميرية.

3 – ينظر: لسان العرب (ج17)مادة [ركن]، المصباح المنير(22/1)

4 – ينظـر : المهـذب فـي أصـول الفقـه المقـارن لعبـد الكـريم بـن علـي بـن محمـد النملـة دار النشـر: مكتبـة الرشـد – الرياض الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م ((1963/5)

5 – ينظر: لسان العرب (ج9)، مادة شرط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ماهية الشيء، ويقصد بعبارة: (الموقوف عليه ذلك الشيء) الاحتراز عن السبب والعلامة، لأن السبب طريق إلى الشيء من غير توقف ذلك الشيء عليه، وأن العلامة تدل على وجود الشيء من غير أن تؤثر فيه ولا توقف الشيء عليها([1])، وهو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، فإذا لم يتحقق الشرط فلا يصح المشروط، كالوضوء في الصلاة، لكن لا يستلزم وجود الشرط لوجود المشروط([2]) فلا يلزم من توضأ أن يصلي، ولكن يلزم من أرد أن يصلي أن يتوضأ، ومن ذلك يتضح أن الشرط وجوده قبل ماهية الذات فهو خارج الماهية والركن داخل الماهية، وفي هذا البحث سنفق على أركان وشروط عقد الزواج عند المذاهب.

تقسيم الفقهاء للأركان والشروط ، والخلاف في ماهية الركن.

المطلب الأول: تقسيم الفقهاء للشروط الأركان.

قسم الفقهاء عقد الزواج إلى أركان وشروط بحسب مبانيهم الأصولية، واتفق الجميع على أن عقد الزواج عقد لازم إذا توفرت فيه الأركان والشروط(3)، لكن الخلاف وقع في اعتبار تلك الأركان والشروط، فأركان النكاح بالعموم ستة، وهي: الزوج والزوجة والصيغة والولي والشاهدان والصداق، وقد اختلف الفقهاء في اعتبار تلك الأركان، وسنفق على آرائهم وأهم أسباب الخلاف في مطالب هذا المبحث.

المذهب الأول: رأي الحنفية([4])، النكاح ينعقد بركن واحد وهو [الصيغة]، والتي هي الإيجاب والقبول.

المذهب الثاني: رأي الحنابلة([5])، والإمامية([6]) أركان النكاح ثلاثة هي: الزوج والزوجة والصيغة.

المذهب الثالث: رأي الشافعية([7])، أركان النكاح خمسة هي: الزوج والزوجة والصيغة وولي وشاهدان.

---

1 – ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى المجلد الأول ص753

2 – شرح تنقيح الفصول للقرافي (الفصل الخامس/ 83).

3 – قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي(219).

4 – ينظر: بدائع الصنائع للكاساني(2/ 229)، البحر الرائق لابن نجيم(83/3)، وشرح التلويح للتفتازاني (366/2).

5 – ينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (366/7)، كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي(37/5)، الروض المربع لمنصور البهوتي(528/1).

6 – ينظر: جواهر الكلام للنجفي (136/29)، ومسالك الأفهام للشهيد الثاني (113/7)، تمهيد القواعد الأصولية والعربية لتفريع الأحكام الشرعية لزين الدين بن علي العاملي الجُبعي (المعروف بـ الشهيد الثاني – ت 965 هـ) الموضع: (القسم الأول: القواعد الأصولية – القاعدة الثامنة والستون: في تركيب الماهية الشرعية والأركان) صفحة 194 إلى 196 (طبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم).

7 – ينظر: مغني المحتاج للشربيني(224/4).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المذهب الرابع: رأي المالكية([1])، أركان النكاح خمسة وهي: الزوج والزوجة والصيغة والولي والصداق.

لو أمعنا النظر في آراء الفقهاء نجد أن من الفقهاء من اعتبر الصيغة هي الركن الوحيد كما ذهب الحنفية، واعتبر الحنابلة والإمامية أن الأركان ثلاثة وهي الزوج والزوجة والصيغة([2])، .. ومنهم من اعتبر أن أركان الزواج خمسة وهي زوج وزوجة وصيغة وولي وشاهدان([3]) وهم الشافعية([4])، مع العلم أن الغزالي وهو من أئمة الشافعية فقد ذهب إلى أن أركان الزواج أربعة وهي: الصيغة والمحل والشهود والعاقد،[ويقصد بالعاقد الولي والزوج]، [ويقصد بالمحل الزوجة]، فعند تحليل الأركان نجدها هي نفس الأركان عند عموم الشافعية إلا أنه اعتبر أن العقد لا يتم إلا بالعاقدين فاعتبرهما ركنا واحدا كون أحد العاقدين محتاجا إلى الآخر لإتمام العقد، وبهذا الاعتبار جعل الفاعل إذا تعدد يكون ركنا واحدا([5])، وعندما ننظر إلى ما ذهب إليه المالكية نجد أن أركان عقد الزواج خمسة وهي: الزوج والزوجة والصيغة والولي والصداق، فقد اعتبروا الزوج والزوجة وهما العاقدان ركنين منفصلين واعتبروا الولي ركنا ثالثا والصيغة؛ لأنه لا يتصور عقد بلا صيغة، وقد تفرد أكثر المالكية على اعتبار الصداق(المهر) من أركان العقد([6])، ونجد أن من المالكية يعد الأركان ثلاثة وهي: المحل والصيغة والولي([7])، وعند تحليل الأركان الثلاثة نجد أن المحل كان يقصد به الزوج والزوجة، وأما عدم اعتبار الصداق ركن فقد أعتبره من الشروط([8]) وهذا من أهم أسباب الخلاف هنا، وهو الخلاف في اعتبار الركن والشرط، وهي نتيجة اختلافهم بأحد القواعد الأصولية التي وضعوها في مبانيهم فمثلا الذين يرون أن الشهادة ليست من أركان النكاح فقد جعلها بعضهم شرطا فيه فلا يصح إلا بها، وأما الجزء الآخر من الخلاف فقد كان بسبب اختلافهم بقبول الحديث، الذي كان سببه الخلاف في الثبوت، أو في دلالة نص.

المطلب الثاني: الخلاف في ماهية الركن.

---

1 – المقدمات لابن رشد الجد (431/1)، والشرح الصغير للدردير(344/2).

2 – ينظر: كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي(37/5).

3 – يعتبر الشافعية أن الشاهدان ركنا واحدا لعدم تحقق الشهادة بدون الآخروذلك لعدم اختصاص أحدهما دون الآخر، ينظر: حاشية الشبراملي على نهاية المحتاج(161/5وحاشية الشيروانيعلى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي(217/7))

4 – ينظر: نهاية المحتاج(61/5)

5 – ينظر: الوجيز لأبي حامد الغزالي (3/2)، المصباح المنير مادة (ركن).

6 – ينظر: حاشية البناني على شرح الزرقاني(9/ 68).

7 – ينظر: الشرح الصغير للدردير(2/ص194–195)

8 – المصدر نفسه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من خلال ما سبق تبين أن الفقهاء اختلفوا في اعتبار الشروط والأركان، وفي هذا المطلب سنقف أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف في اعتبار الأركان والشروط، وهي **اختلافهم في تحديد ماهية الركن:** فبعض الفقهاء يرى أن بعض المفردات أركانا والتي قد يراها البعض الآخر شروطا، فمن أراد بالركن حقيقته اللغوية **والتي هي:** ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان جزءاً داخلاً في حقيقته وماهيته، فقد أعتبر الصيغة عي الركن الوحيد في عقد الزواج، ومن اعتبر الركن أنه جانب الشيء الذي يستند إليه ويقوم به فقد اعتبر الزوج والزوجة أركان الزواج؛ لأنهما الشيء الذي يقوم به العقد حقيقة، واعتبر الولي والشهود شروطا؛ لأنهما خارج ذات العقد، وقد اعتبر الصداق من مكملات النكاح لإمكان حدوث العقد من دونه لإمكانية اسقاطه([1])، ومن توسع في اعتبار الركن وذهب إلى أنه: (ما لا توجد الحقيقة الشرعية إلا به) فيرى أن الزوج والزوجة والصيغة والولي والصداق أركانا في النكاح([2])، لأن العقد لا يتم إلا بها. وتفصيل ذلك كما يلي:

اختلف الأصوليون في تعريف (الركن)، ..... هل هو جزء من ماهية الشيء (داخلي) أم يشمل ما لا يقوم الشيء إلا به ولو كان خارجاً عنه (كالشرط)... ؟، مما أدى إلى تباين في تحديد أركان عقد الزواج وتطبيقه العملي بين المذاهب.

مفهوم الركن عند الأصوليين:

أولا: مفهوم الركن عند الحنفية.

وذهبوا إلى أن الركن هو ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان جزءاً داخلاً في حقيقته وماهيته([3]) (مثل الإيجاب والقبول)، أما ما توقف عليه الوجود وكان خارجاً عن الماهية فهو [الشرط]، فقد فرقوا بين الركن والمحل(4)، وبذلك ضيق الحنفية (مفهوم الركن) فجعلوه ينحصر فقط في الجزء اللفظي أو الفعلي الداخلي الذي يتركب منه الشيء في ذاته (كالصيغة في العقود)، ولذلك أخرجوا العاقدين (الزوج والزوجة) من ركنية العقد وجعلوها محلاً له، وجعلوا الولي والشهود شروطاً؛ لأن الذوات في منظورهم خارجة عن حقيقة (العقد)، وبذلك أصبح الحنفية أصحاب (نظرية الركن الواحد) وهي: (الصيغة)، وبمبانيهم هذه لم

---

1 – ينظر: شرح الزرقانيعلى مختصر خليل(168/3)، وحاشية البناني على شرح الزرقاني(168/3)

2 – ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى(ص591).

3 – الكليات لأبي البقاء الكفوي الحنفي(479/1)، مؤسسة الرسالة بيروت.

4 – ، وقد نص على هذا التأصيل عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار (417/4)، والتفتازاني في التلويح (366/2)، وطبقه ابن نجيم فقهياً في البحر الرائق (83/3) بقوله صراحة: وركن النكاح عندنا هو الإيجاب والقبول فقط.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يلغوا إرادة الزوجين ولا وجودهما؛ ولكنهم وضعوا الزوجين في تصنيف أصولي آخر يسمى (المحل)، وليس (الركن)، وتفسيرهم لذلك: أن العقد ارتباط الكلام الصادر من طرفين: (بالإيجاب والقبول)، أما الزوج والزوجة فهما (ذوات موجودة) مسبقاً قبل العقد وسماهم الحنفية (محل العقد)، أي الذوات التي يقع عليها أثر الكلام، وجعلوا الإرادة (شرطاً) في العاقد؛ فاشترطوا لكي تكون الصيغة (الركن) صحيحة وتنتج أثرها، أن تصدر من شخصين عاقلين(المحل)، ومختارين (كشرط)([1])، وبذلك لم يهملوا إرادة الزوجين، بل اعتبروا وجودهما وإرادتهما شرطاً خارجياً حتمياً للتأثير على الركن الواحد الذي هو (الصيغة)، **فكان التكييف الأصولي عند الحنفية** لجعل عقد الزواج (بل وكل العقود كالبيع والإجارة) يتكون من (ركن واحد فقط وهو [الصيغة] وهي: الإيجاب والقبول)، يقوم على فكرة [الوجود الحادث للعقد]، والتمييز الدقيق بين [ماهية الشيء] و [أطراف الشيء]، ويتضح هذا التكييف الأصولي عبر ركائز أساسية أهمها:

1- العقد فعل اعتباري يوجده الكلام، يرى الحنفية أن (عقد الزواج) ليس شيئاً مادياً ملموساً، بل هو تصرف شرعي اعتباري يُنشأ في لحظة معينة لم يكن موجوداً قبلها، فكانت الأداة المنشئة: هي اللفظ (قول الولي أو الزوجة: زوجتك، وقول الزوج: قبلت)، وبناءً على هذا، فإن اللفظين هما المكونان الوحيدان لذات العقد وماهيته الحادثة، فالعقد هو [الكلام]، والكلام هو [الركن].

2- التمييز بين الركن والمحل (اختلاف الذوات)([2])، فقد ميز الحنفية تمييزا دقيقا تفردوا به بين (الركن) و(المحل)، بقولهم لا يمكن للزوج والزوجة أن يكونا جزءاً من ماهية العقد؛ لأن الزوج والزوجة (ذوات إنسانية قائمة بنفسها) وموجودة في الكون قبل العقد، والقاعدة الأصولية تقول: الشيء الموجود مسبقاً والمستقل بنفسه لا يمكن أن يكون جزءاً مكوّناً لشيء اعتباري حادث (كالعقد)([3])، ولذلك وضعوا تكيفا أصوليا لهذه المسألة فصنفوا الزوج والزوجة بأنهما **[محلا العقد]**، (أي المكان أو الذوات التي سيتعلق بها أثر العقد). فالمرأة محل لعقد الزواج، والرجل محل له، والعقد (الكلام) يقع عليهما ليربط بينهما.

3- تضييق حدّ الركن، بناءً على ما سبق، فقد ضيَّق الحنفية حدود الركن وحصروه في (الصيغة فقط) لأنها الجوهر والماهية الداخلية للفعل الاعتباري، وأخرجوا العاقد والمحل من هيكل الركن.

---

1 - ينظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري(417/4)، و التلويح للتفتازاني(366/2)، وطبقه ابن نجيم فقهياً في البحر الرائق (83/3).

2 - ينظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعبد العزيز البخاري(المجلد الرابع ج4 ص382)، وأصول السرخسي المجلد الثاني(2/ 333).

3 - ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي(36/7)، أصول الفقه لأبي العينين بدران مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية(210)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4- فصل الشروط وتفكيك المراحل (الهندسة الإجرائية)، لما ضاق الركن وصار هو الصيغة فقط، بقيت المتطلبات الشـــرعية الأخرى معلقة خارج الركن؛ حيث لم يدمجوها في الركن (كما فعل الجمهور)، بل فككوها وفصلوها إلى مراتب وشروط متتالية بحسب طبيعة الخلل:

شروط انعقاد: تخص أصل وجود الفعل الاعتباري.

شروط صحة: تخص الأوصاف المجاورة للمحل والصيغة.

شروط نفاذ ولزوم: تخص سلطة العاقد ونوع العقد.

وبيانها على النحو التالي:

1- شروط الانعقاد (تخص أصل وجود العقد): وهي المتطلبات التي إذا فُقدت، يكون الزواج باطلاً ولغواً وكأنه لم يكن، وتتمثل: **بالأهلية** (العقل والتمييز): أن يكون العاقدان عاقلين مميزين (فلا ينعقد نكاح المجنون أو الصبي غير المميز)، **وسماع كل من العاقدين كلام الآخر**: أن يسمع الزوج كلام الزوجة (أو وليها) والزوجة تسـمع كلام الزوج ويفهمان أن المراد هو النكاح، **اتحاد المجلس**: أن يقع الإيجاب والقبول في نفس الجلسة دون انشغال بما يقطعه.

2- شـروط الصـحة (تخص الأوصـاف المجاورة للركن): هنا تظهر خصـوصـية الحنفية؛ فالنكاح إذا اسـتوفى الشـروط السـابقة ينعقد، **ولكن** لو اختل شـرط من الشـروط الصـحة يكون العقد [فاسـداً](وليس [باطلاً]، وله آثار أحكام النكاح الفاسد، مثل الشهادة (الإشهاد): يرونها شرط صحة خارج عن الركن؛ لأن النكاح عندهم ينعقد بالصيغة، والشهادة وصف زائد لإعلان الحل).

3- شروط النفاذ (تخص سلطة العاقد ونفاذ تصرفه فوراً): فإذا كان العقد منعقداً وصحيحاً، فإنه قد يتوقف تطبيقه فوراً إذا اختلت شروط النفاذ، ويسمى (عقداً موقوفاً) حتى يجيزه صاحب الشأن، ومن تلك الشروط: [الولاية وهي الصـفة أو سـلطة الولي] أو الوكالة التامة، مثاله: إذا باشـرت المرأة الصـغيرة المُميِّزة (غير البالغة) عقد نكاحها بنفسها، فإن عقدها ينعقد صحيحاً بأصله ووصفه؛ ولكنه يقع موقوفاً غير نافذ؛ وذلك نظراً لـــنقص أهليتها الأدائية، حيث مَلَكَت (أهلية عبارة) صالحة لإنشاء أصل العقد (الانعقاد والصحة)، ولكنها تفتقر إلى (سلطة الولاية والتصرف التامة) التي هي شرط النفاذ؛ ولذلك يظل العقد معلقاً في حالة (الـــوَقْف) إجرائياً، ويتوقف مصيره على الإجازة اللاحقة من الولي الشرعي (كالأب أو الجد)، فإن أجازه نَفَذَ، وإن ردَّه بَطُلَ وانفسخ.

4- شروط اللزوم (تخص استقرار العقد وعدم قابليته للفسخ)، فإذا انعقد العقد، وصحَّ، ونفذ، فهل هو لازم أم يحق لأحد أطرافه فسخه؟ وضـع الحنفية شروطاً ليكون العقد لازماً ومستقراً، ولا يملك أحد العاقدين أو الأولياء حق اعتراضه أو فسخه، **مثل**: الكفاءة، وهي أن يكون الزوج كفؤاً (للمرأة العاقلة البالغة)إذا زوجت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نفسها بدون ولي، فإذا تبين أنه غير كفء، يحق للأولياء طلب فسخ العقد، وكذلك: **(مهر المثل)**: فلا تزوج المرأة البالغة نفسها بأقل من مهر مثلها غبناً فاحشاً، فإذا فعلت ذلك فللأولياء حق الاعتراض والفسخ إلا إذا أكمل الزوج المهر.

– **لماذا الشروط السابقة ليست من شروط النفاذ؟** لأن المرأة البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها من شخص غير كفء، أو قبلت بمهر فيه غبنا فاحشا، فإن العقد ينعقد صحيحًا ونافذًا فورًا وتترتب عليه أحكام النكاح (فلا يحتاج لنفاذه موافقة الأب ابتداءً).

– **لماذا هو من شروط اللزوم؟** لأن العقد رغم نفاذه يكون غير لازم (أي غير مستقر)، حيث يثبت للأولياء (العصبات كالأب والجد) حق الاعتراض ورفع الأمر للقاضي لطلب فسخ العقد لدفع ضرر الغضاضة والعار عن الأسرة.

ثانيا: مفهوم الركن عند الجمهور، [المالكية والحنابلة والشافعية والإمامية]:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الركن: هو ما به قوام الشيء ووجوده، أو هو ما يتوقف عليه الشيء وكان داخلا في حقيقته(1)، أو هو(ما لا يتصور وجود الشيء إلا به)(2)، فهم لا يشترطون دخول الركن في الماهية الدقيقة التي حددها الحنفية؛ فكل ما يتوقف عليه صحة الشيء وعدمه يصح تسميته ركناً، وذلك يعتبر توسعا في حدود التعريف، ويظهر جلياً في كيفية توجيه دخول شروط الجمهور في ركن العقد؛ فلما كان الركن عندهم هو (كل ما يتوقف عليه وجود الشيء شرعاً) دون حصره في الماهية اللفظية الضيقة، انقسمت شروطهم إلى مسارين يلتقيان في المصير ذاته: فـ **[شروط الانعقاد]** التي اندمجت في الأركان باعتبارها أوصافاً ذاتية مقومة لها، و**[شروط الصحة الخارجية]** التحقت بالأركان حكماً وأثراً لتوقف الوجود الشرعي للعقد عليها؛ مما أدى في النهاية إلى اتحاد الأثر العملي، فصار الخلل في أي نوع منها هادماً للركن ومصيراً للعقد عدماً محضاً وباطلاً.

أثر الخلاف في التوسع في حدود التعريف عند الجمهور:

المحور الأول: اتحاد الحكم والأثر العملي.

---

1 – ينظر: شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول ط/ دار النشرفي مصر (79/1)، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي الحنبلي/ مكتبة الرشد الرياض (2:765)، نبراس العقول في تحقيق الأصول لعيسى منون مطبعة الباب الحلبي/مصر (142/1)، المعتبر في شرح المختصر للمحقق الحلي طبع مؤسسة سيد الشهداء قم(2/ 144.)

2 – المستصفى للغزالي (1/ 336).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من آثار الخلاف في التوسع في حدود التعريف عند الجمهور، دمجهم لشروط الانعقاد مع الركن؛ فلما كان الركن عندهم هو (كل ما يتوقف عليه وجود الشيء شرعًا) دون حصره في الماهية اللفظية الضيقة، انقسمت شروطهم إلى مسارين يلتقيان في المصير ذاته: فـ **(شروط الانعقاد)** اندمجت في الأركان باعتبارها أوصافًا ذاتية مقوِّمة لها، وأما **(شروط الصحة الخارجية)** التحقت بالأركان حكمًا وأثرًا لتوقف الوجود الشرعي للعقد عليها؛ مما أدى في النهاية إلى اتحاد الأثر العملي، فصار الخلل في أي نوع منها هادمًا للركن ومصيرًا للعقد عدمًا محضًا وباطلاً،... **وكذلك** من آثار هذا التوسع، حدوث تداخل مرن بين الشرط والركن عندهم باعتبار وجه التقارب بينهما في اتحاد الحكم والأثر العملي؛ فظهر ذلك جليًا في اختلافهم حول تكييف (الولي) في عقد الزواج، فعدم وجود الولي عند الشافعية يعد هادمًا لـ (ركن) من أركان النكاح، فالشافعية اعتبروه ركننا باعتبار أن الولي هو من يملك عبارة النكاح فكان بذلك طرفا في العقد؛ لأن لفظه يعتبر الإيجاب([1])، بينما يعد عدم وجود الولي عند الحنابلة والمالكية فواتًا لـ (شرط صحة) كونه شخص خارج عن ذات العقد فهو خارج عن الماهية ([2])؛ ومع ذلك، فإن هذا التداخل والتغاير اللفظي لم يفرز اختلافًا في النتيجة العملية؛ إذ اتحد الأثر الفقهي عندهم على أن النكاح بغير ولي هو نكاح باطل.

المحور الثاني: تداخل المصطلحات، و كان الفقهاء في هذه المسألة فريقين:

الفريق الأول، الحنفية: وهم أصحاب التفريق الدقيق بين المصطلحات، ففرقوا بين (الركن والشرط)، وكذلك بين (الواجب والفرض)، تفريقا دقيقا لا يمكن تداخل المصطلحات معه، ولا مكان للترادف، وأسسوا على ذلك ما يترتب عليه من أثر فقهي([3]).

الفريق الثاني، الجمهور(المالكية والشافعية والحنابلة، الإمامية): لم يلجأوا في مبانيهم إلى التفريق الدقيق كالحنفية، ولكنهم أسسوا المباني على النظرة إلى مقاصد التشريع، فكان نتيجة ذلك حدوث ما سماه المتأخرون [تداخل المصطلحات].

أثر نظرية تداخل المصطلحات على الأحكام:

1- حسب نظرية تداخل المصطلحات عند الجمهور، فإن الاختلاف بين العلماء في تسمية [الولي] (ركناً) أو (شرطاً) هو اختلاف لغوي واصطلاحي في طريقة تصوّر مكان [الولي] من العقد، وليس

1 – مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني،(2/ 223)، المهذب للشيرازي(427/2)دار الكتب العلمية بيروت.

2 – ينظر: المغني لابن قدامة(7/ 27)دار الكتاب العربي – بيروت

3 – ينظر: أصول السرخسي(1/ 110)، وكذلك(116/1)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري(712/2)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختلافاً في النتيجة العملية أو الأثر الفقهي، فالنتيجة واحدة هي بطلان الحكم عند عدم وجود الشـــرط أو الركن، لأن البطلان والفساد واحد عندهم، بخلاف الحنفية الذين فصلوا بينهما فصلا دقيقا فالقسمة عندهم ثلاثية: [صحيح وباطل وفاسد]، **والصحيح** عندهم هو أن العقد الذي لا خلل في ركنه لصدوره من أهله، وكان محله قابلاً لحكمه، وسلمت أوصافه من الخلل ولم يقترن به شرط من الشروط الفاسدة، **وغير الصحيح** ينقسم عند الحنفية إلى قسمين، القسم الأول [باطل]: وهو ما كان مختلاً والخلل فيه راجع إلى ركنه أو كان الخلل في شروط الصحة، كأن تكون الصيغة غير سليمة، كما لو كان القبول غير مطابق للإيجاب، والقسم الثاني [فاسد]: وهو ما كان مختلاً والخلل فيه راجع إلى وصف من أوصافه اللازمة له، فهو عقد منعقد لسلامة ركنه وهو الإيجاب والقبول من أي خلل، ولكن الخلل طرأ على بعض أوصافه الخارجية فأفسده كما لو اقترن العقد بشرط فاسد، فوجود أي خلل في الشهود أو الولي أو المهر فهي أمور خارجة عن ماهية العقد فيعتبر العقد فاسدا وليس باطلا، وهو ما يسمى عندهم بالنكاح الفاسد، فمثلا: عقد الزواج الذي تم من غير شهود فهو نكاح فاسد، وليس باطل، ويترتب على ذلك ثبوت النسب إذا حدث حمل وثبوت مهر المثل وتجب العدة بعد الفراق وتثبت حرمة المصاهرة، ويجب التفريق فورا، أما إذا كان باطلا فلا يترتب عليه أي أثر مما ذكر ولا نفقة ولا توارث(1)، بخلاف الجمهور فمعناهما واحد عندهم، وهو: ما لا يتعلق به النفوذ، ولا تترتب عليه الثمرة المقصودة منه؛ كالعقد الذي لا يفيد الملك، والعبادة التي لا تبرأ بها الذمة في العبادات والمعاملات والنكاح إلا في صور نادرة([2])، وبذلك نخلص إلى أن فقدان أحد الشروط يبطل النكاح عند الجمهور.

2- الخلاف في اعتبار الشروط لدى الأصوليين: لقد أثرت نظرية تداخل المصطلحات على اعتبار الشروط عند الأصوليين؛ فتبنت الحنفية النظرية الثلاثية في الشروط، وهي: [شروط الصحة، والنفاذ، واللزوم]، بينما تبنى الجمهور النظرية الأحادية، وهي جعل الشروط كلها [شروط صحة]، وبيان ذلك وتفصيله كما يلي:

1- **مدرسة الجمهور** تداخل المصطلحات [اعتمدت شروط أحادية]،(شروط الصحة... فقط).

---

1 - ينظر: رد المحتار لابن عابدين الحنفي(كتاب النكاح بلاشهود3/ 131) دار الفكر بيروت ط/2، تاب البحر الرائق: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط 2، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت، (119/3).

2 - ينظر: مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الخامسة، 1422هـ - 2001م) (51).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فقد تبنت هذه المدرسة نظرية تداخل وترادف المصطلحات في الأحكام فوصف العقد بـــ [الصحة] فبحسب نظريتهم أن بالضرورة والتلازم العقلي والشرعي أن العقد كونه (نافذاً) (تترتب آثاره فوراً) فيكون بذلك [لازماً] (مستقراً وثابتاً)، وبناءً على هذا الدمج الفلسفي، لم يجدوا مبرراً لتجزئة القيود، فجمعوا شروط (الأهلية، والولاية، والملك، وسلامة العقد) كلها في سلة واحدة سميت [شروط الصحة]، وإذا تخلف قيد واحد (مثل ملكية الفضولي للمبيع)، يختل مصطلح الصحة كلياً، فينهار العقد مباشرة ويصبح باطلاً؛ لقولهم أيضاً بترادف الفساد والبطلان في كل العقود([1]).

وتتلخص أسباب قبول الجمهور بهذا التداخل في النقاط التالية([2]):

1- في مقابل التدقيق الهيكلي للماهية عند الحنفية نجد أن الجمهور قد قبلوا بنوع من التداخل والمسامحة الاصطلاحية بين مفهومي الركن والشرط، وذلك بالنظر: إلى الغاية والنتيجة العملية (ثمرة الحكم)، أو المقصد الفقهي، فيرى الجمهور أن الغاية الأساسية من الخطاب الشرعي هي امتثال المكلف بالفعل أو تركه، فالمكلف مُلزم بالقيام بالفردين (الفرض والواجب)، ويعاقب على تركهما ويثاب على فعلهما، وكذلك (الركن والشرط) فكلاهما عند عدمه يبطل الحكم فإن تفكيك المصطلحات لا يغير من النتيجة العملية التكليفية شيئاً، وهذا ما ذكرناه في المحور الأول.

2- الجمهور يسلمون تماماً بأن الأدلة الفقهية منها ما هو قطعي الثبوت (كالقرآن) والأحاديث المتواترة، ومنها ما هو ظني الثبوت (كأحاديث الآحاد)، لكنهم يرون أن هذا التفاوت في قوة الدليل لا يؤثر، فكل ما ثبت طلبه طلبا جازما فحكمه (الوجوب الحتمي)، وفي المقابل، نجد أن الحنفية التزموا بدقتهم الهيكلية؛ ورتبوا على تفاوت قوة الدليل انشطاراً مصطلحياً حاداً في الأحكام؛ فجعلوا ما ثبت بدليل قطعي الثبوت (فرضاً)، وما ثبت بدليل ظني الثبوت (واجبًا)، وهو ما يوضح الفارق الجوهري بين مدرسة تنظر إلى جوهر ومنشأ الدليل (الحنفية)، ومدرسة تغلب المرونة وتنظر إلى المآل واتحاد الثمرة العملية (الجمهور).

---

[1] - ينظر: من أصول الجمهور (الشافعية): كتاب "المستصفى في علم الأصول" للإمام أبو حامد الغزالي (حيث قرر بوضوح أن الصحة والنفاذ متلازمان، وأن الفاسد والباطل مترادفان في عقود المعاملات)، من أصول الفقه الإمامية: كتاب "كفاية الأصول" للمحقق الآخوند الخراساني (مبحث الصحيح والأعم في الأحكام الوضعية والتكليفية)، وكتاب "المكاسب" للشيخ مرتضى الأنصاري (عند مناقشة شروط المتعاقدين والقول بأن انتفاء الشرط يؤول إلى انتفاء الصحة والوجود الشرعي للتصرف).

2 - ينظر: نثر الورد شرح مراقي السعود (جدة دار المنامة 1995)(56/1)، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي لعبد الكريم زيدان (404).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- الاعتماد على دلالة اللغة العربية المباشـــرة، حيث ذهب الجمهور إلى أن الفرض والواجب والمكتوب واللازم كلها ألفاظ تدور في لغة العرب حول معنى واحد وهو (الســـقوط، واللزوم، والحتم)، فقد تعامل الجمهور بتسـامح ومرونة مع هذه المفردات في باب الأحكام، بخلاف الحنفية حيث أسـسـوا في مبانيهم لكل لفظ حكمه والأثر الفقهي لذلك اللفظ.

الخلاصة:

التسـلسـل المنطقي عند الحنفية (فعل اعتباري – تمييز الذوات – تضـييق الركن – تفكيك الشـروط) هو الذي سـمح لهم ببناء(مرتبة العقد الفاسـد) والتي من خلالها فرّقُوا بينَ درجاتِ الخللِ وتُبقي على بَعضِ آثارِ النكاحِ؛ مُغايرًا للجمهورِ الذينَ اعتمدوا انضـباطًا حاسـمًا يَدمجُ الشـروطَ في الأركانِ، فأي خلل فيها يلغي مَشـروعيةَ العقد ويُصـيّرُ باطلا)(1)، وهذا النزاع بين (التضـييق الهيكلي) عند لحنفية وبين (التوسـع الكلي) عند الجمهور هو الذي شكّل الهيكل العام لفقه المعاملات في الإسلام.

المبحث الثاني: حكم الولي والتكييف الأصولي له في عقد الزواج أنموذجا.

تمهيد:

1 – ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، كتاب النكاح، فصل: شروط نفاذ النكاح (229/2).، رد المحتار على الدر المختار (حاشـــية ابن عابدين)، لمحمد أمين بن عابدين، كتاب النكاح، باب الولي، مطلب: النكاح الفاسـد وأحكامه (56/3)، كشـف الأسـرار عن أصـول فخر الإسـلام البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد البخاري، باب النهي، فصل: أثر النهي في التصرفات الشرعية (322/2)، المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد الغزالي، القطب الأول في الأحكام، النظر الثالث في العزيمة والرخصـة والصـحة والفسـاد والبطلان (63/1)، الإحكام في أصـول الأحكام، لسـيف الدين الآمدي، القاعدة الثانية في الأحكام الشـرعية، الباب الخامس في الصـحة والفسـاد والبطلان (97/1)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشـربيني، كتاب النكاح، فصـل: في أركان النكاح وشـروطه (224/4)، المغني، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، كتاب النكاح، فصل: شروط النكاح وأركانه (5/7

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الوِلاية –بكسر الواو– هي الخِطَّة(1)، والإمارة، والسُّلطان(2). والوِلاية(3) – بكسر الواو وفتحها– النصرة(4)، قال تعالى: {وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ}(5)، قال سيبويه: الوَلاية أي بالفتح" المصدر، والوِلاية "أي بالكسر" الاسم مثل الإمارة والنِّقابة، لأنَّه اسم لما توليته وقمت به، فإذا أرادوا المصدر فتحوا(6)، وعلى هذا فالوِلاية بمعناها العام: هي سلطة يملك بها الإنسان القيام على شؤون غيره، وهي لا تكون سلطة شرعية: إلا إذا كانت رعاية لمصالح غيره بمقتضى الشرع، وعلى هذا يمكن تعريفها شرعاً بأنّها: سلطة شرعيَّة يملك بها القادر على التصرف رعاية شؤون غيره، فيدخل في هذا التعريف الولاية العامة، أعني ولاية السّلطان على الأمّة، فإنه نائب عنهم شرعاً لرعاية مصالحهم بمقتضى شريعة ربهم، ويدخل في هذا التعريف أيضاً: أنواع الولايات الخاصة كوِلاية الرجل على أولاده لتربيتهم، وتزويجهم، وحفظ أموالهم، والذي يهمُّنا في هذا المبحث إنَّما هو تعريف الولاية في النِّكاح في اصطلاح الفقهاء، وهي سلطة شرعيّة، لعصبة نسب، أومن يقوم مقامهم، يتوقَّف عليها تزويج من لم يكن أهلاً لعقده(7).

مشروعيّة الولاية في النكاح:

---

1 – بكسر الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة– وهي الأرض يختطها المرء لنفسه ليعلم أنه قد اختارها وتحجّرها للبناء فيها ونحوه. انظر مادة "خطّ" الصحاح (1123/3) ، مقاييس اللغة (154/2) ، اللسان (288/7) .

2 – أصل مادة (سلط) يدل على معنى القوة والقهر، ولذلك سمي الوالي سلطاناً، انظر مادة (سلط) . مقاييس اللغة (95/3) ، الصحاح (1133/3) ، اللسان (7/ 321).

3 – ينظر: مادة ولي الصحاح(6/ 2530)، اللسان (407/15) القاموس (404/4)، التاج (399/10)، المصباح المنير (672/2) .

4 – نفس المصادر والصفحات السابقة.

5 – المائدة/ 56

6 – 5 الصحاح، واللسان، والتاج، نفس الصفحات.

7 – ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، 1412هـ – 1991م) (4/ 181)، المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م) (7/ 5)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مما لاشـــك فيه أن الولاية على المرأة في النكاح رعاية لحقِّها، وصـــيانة لكمال أدبها وكرم حيائها، وإيصـالها إلى مرادها على أتم وجه وأشـرفه وأكمله، دون هضـم لحقِّها في اختيار من ترضـاه زوجاً لها، ولكن من ناحية مشروعية الولاية من الناحية الأصولية فإن للفقهاء لهم فيها أقوال.

المطلب الأول: حكم الولي في عقد الزواج.

تحرير المســـالة: اتفق العلماء على ان المرأة الحرة البالغة العاقلة إذا عقد وليها نكاحها أو وكل هذا الولي غيره في هذا العقد يكون نكاحها صحيحا ونافذا إذا رضيت به([1])، ....أما إذا باشرت المرأة المذكورة هذا العقد بالأصـالة عن نفسـها أو الوكالة عن غيرها أو وكلت من يباشـر العقد فهنا موضـع الخلاف في صحة النكاح ونفاذه([2]).

تحرير محل النزاع: هل يصـح عقد المرأة بالزواج إذا باشـرت هي العقد بالأصـالة عن نفسـها أو بالوكالة عن غيرها أو وكلت وليها ليباشر العقد ؟

آراء الفقهاء:

ذهب الفقهاء في هذه المسألة إلى عدة آراء:

الرأي الأول: لا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها، فان فعلت لم يصح النكاح، وهذا ما ذهب إليه الشافعي وأحمد وابن حزم والإباضية والزيدية ومن الصحابة علي وعمر رضي الله عنهما([3]) ، ولمالك راي تفصيلي في هذه المسألة وسنقتصر على الرواية التي نقلها أشهب عن مالك وهي التي ذهب فيها إلى أن النكاح لا يكون إلا بولي وأن الولاية شرط في صحه النكاح([4]).

---

1 – كتـاب الإجمـاع، ابـن المنـذر (85)، المغنـي، ابـن قدامـة المقدسـي (345/9)، بدايـة المجتهـد ونهايـة المقتصـد، ابـن رشـد القرطبـي(38/3).،شـرح فـتح القـدير علـى الهدايـة ابـن الهمـام الحنفـي (257/3)، المجمـوع شرح المهذب، الإمام النووي الشافعي(142/16)، المدونة الكبرى، سحنون التنوخي المالكي (114/2).

2 – كتـاب الإجمـاع، ابـن المنـذر (85) (أكـد فيـه خـروج هـذه المسـألة عـن الإجمـاع ودخولهـا فـي الخلاف).المغنـي، ابـن قدامـة المقدسـي (345/9)، بدايـة المجتهـد ونهايـة المقتصـد، ابـن رشـد القرطبي(38/3)،)، شرح فتح القدير على الهداية، ابن الهمام الحنفي (257/3).

3 – ينظـر: المغنـي لابـن قدامـة(337/7)نيـل الأطـوال للشـوكاني(119/6)،وتفسـير القرطبـي(72/3) والمحلـى لابـن حـزم الظـاهري(469/9)، وفـتح البـاري لشـرح صـحيح البخـاري(148/9)، والعـده فـي شـرح العمـده لعبـد الـرحمن المقدسـي صـفحه 361، وشـرح كتـاب النيـل والشـفاء لعبـد العلـيم لمحمـد بـن يوسـف فـي فقـه الاباضـيه (365) والتاج المذهب لاحكام المذهب لاحمد العسفي(22/2)

4 – ينظر:المدونه الكبرى للامام مالك بن انس روايه سحنون(28/4).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرأي الثاني: يجوز للمرأة البالغة العاقلة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقا، غير أن ذلك ليس مستحبا، بمعنى أنه خلاف المستحب وهي إحدى روايتين عن أبي حنيفة([1]).

الرأي الثالث: ذهب الإمامية إلى أن المرأة ما دامت بالغة رشيدة فإنه يصح عقد زواجها بنفسها بدون ولي وهذا الأصح والأرجح في فقه الإمامية([2]).

الرأي الرابع: أن المرأة إن كانت قد عقدت لنفسها على زوج كفء فنكاحها جائز، وأما إذا عقدت على غير كفء فلا يصح نكاحها، وهذا هو الرواية الأخرى المنقولة عن أبي حنيفة وهو المختار عند الحنفية للفتوى([3]).

الرأي الخامس: إذا عقدت المرأة نكاحها بنفسها فان هذا النكاح لا يجوز حتى يجوزه الولي أو الحاكم، ولا يحل وطؤها حتى تتم الإجازة، وهذا ما ذهب إليه أبو يوسف من الحنفية أن عقد المرأة يجوز حين يجيزه القاضي([4]).

أولا: استدل أصحاب الرأي الأول.

أ- من القرآن الكريم:

1- قوله تعالى: {وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ}(5)، وجه الاستدلال: في قوله تعالى: {فَلا تَعْضُلُوهُنَّ} نهي لأولياء النِّساء عن عضلهنّ ضراراً لهن حين تنقضي عدتهنّ ممن كانوا أزواجاً لهنّ، وحصلت بينهم بينونة بفسخ أو طلاق فرغبن في الرجعة إليهم بعقد جديد؛ إذ لو كان أمر النِّساء إليهن في النِّكاح لما خاطب الله به أولياءهن دونهن، ونهاهم عن الإضرار بهنّ إذا رغبن في نكاح أزواجهنَّ؛ فإن من كان أمره بيده لا يقال إنَّ غيره منعه منه؛ إذ لا معنى لمنع غيره له. قال الشافعيَّ رحمه الله: "هذه الآية أبين آية في كتاب الله عزَّ وجلَّ دلالة على أن ليس

---

1 - ينظر فتح القدير(391/2).

2 - ينظر: العروة الوثقى لمحمد كاظم اليزدي المسألة(1)، المختصر النافع في فقه الاماميه لجعفر بن الحسن الحلي صفحه 195 مطبعه النعمان وشرائع الاسلام في مسائل حلال والحرام لجعفر بن الحسن(274/2-278)، وقد نقل الشريف المرتضى في كتابيه الانتصار والناصريات اجماع الإمامية على أن البكر البالغة الرشيدة مالكة لأمرها وأن ولاية الأب تسقط عنها بمجرد البلوغ والرشد.

3 - ينظر: فتح القدير (391/2).

4 - ينظر: بدائع الصنائع للكاساني(347/2)،أحكام القران لأحمد الجصاص(474/1).

5 - سورة البقرة – من آية رقم: 232.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للمرأة الحرة أن تنكح نفسها (1)، وأيضا في أسباب نزول الآية(2)، قال الأمير الصنعاني في سبل السلام بقوله: "قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره صلى الله عليه وسلم، وبادر من نزلت فيه الآية إلى التكفير عن يمينه والعقد، ولو كان لا سبيل إلى الأولياء لأبان الله غاية البيان، بل كرَّر تعالى كون الأمر للأولياء في عِدَّة آيات، ولم يأت حرف واحد أنَّ للمرأة إنكاح نفسها، ودلَّت الآية أيضاً "على أن نسبة النِّكاح إليهن في مثل قوله: {حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ} مرادًا به إلا نكاح بعقد الوليّ؛ إذ لو فهم صلى الله عليه وسلم أنَّها تنكح نفسها لأمرها بعد نزول الآية بذلك، ولأبان لأخيها أنَّه لا ولاية له، ولم يبح له الحنث في يمينه والتكفير (3).

2- قال الصنعاني في سبل السلام- مستدلاً لاشتراط الولاية في النِّكاح: "ويدلُّ له قوله: {وَلا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ}([4]) فإنَّه خطاب للأولياء بأن لا يُنكِحوا المسلمات المشركين. ولو فرض أنَّه يجوز لها إنكاح نفسها لما كانت الآية دالَّة على تحريم ذلك عليهنّ؛ لأنَّ القائل بأنَّها تنكح نفسها يقول بأنَّه ينكحها وليُّها أيضاً، فيلزم أنَّ الآية لم تف بالدَّلالة على تحريم إنكاح المشركين للمسلمات؛ لأنَّها إنما دلَّت على نهي الأولياء عن إنكاح المشركين لا على نهي المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم(5).

3- قوله تعالى: {وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}([6])، وجه الاستدلال: قال الفخر الرازي: "للشافعيّ أن يتمسَّك بهذه الآية في بيان أنَّه لا يجوز النِّكاح إلا بوليّ؛ وذلك لأنَّ جمهور المفسرين أجمعوا على أنَّ المراد من قوله {أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ} وهو إمَّا الزَّوْجُ وإمَّا الوليّ، وبطل حمله على الزوج لما بيَّنا أن الزوج لا قدرة له البتَّة على عقدة النِّكاح، فوجب حمله على الوليّ(7).

---

1 - أي لا أنكحها إيَّاك.

2 - ينظر: تفسير الطبري (299/2) ، وانظر في تفسير هذه الآية وسبب نزولها ما يلي: تفسير أحكام القرآن لابن العربي (201/1) ، تفسير القرطبي (158/3) ، تفسير ابن كثير (282/1) .وانظر تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية لمحمد علي بن حسين المالكي (171/3)

3 - سبل السلام للصنعاني (120/3) .

4 - البقرة(221).

5 - سبل السلام (120/3) .

6 - البقرة /237

7 - راجع: تفصيل الاستدلال في التفسير الكبير للفخر الرازي (14416).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ب- أدلَّة الرأي الأول من السنة النبوية:

1- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا نكاح إلا بوليٍّ)(1)، وجه الاستدلال: وهذا الحديث صريح في اشتراط الولي في النكاح ؛ لأن الأصل في ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم والشمول، فتشمل عدم مشروعية كل نكاح بدون ولي في مختلف الظروف والأحوال سواء كانت بكرا أو ثيبا صغيرة أم كبيرة(2).

2- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا تزوّج المرأة المرأة، ولا تزوّج المرأة نفسها؛ فإنَّ الزَّانية هي التي تزوّج نفسها)(3)، وجه الاستدلال: الحديث صريح الدلالة على أنَّ المرأة لا تزوّج نفسها ولا غيرها مطلقاً، لا بولاية ولا بوكالة، أذن لها وليُّها أم لم يأذن لها(4).

3- سبب نزول قوله تعالى:{فَلا تَعْضُلُوهُنّ}([5])، فقد نزلت في معقل بن يسار قال: (زوَّجت أختاً لي من رجل فطلَّقها حتى إذا انقضت عدَّتها جاء يخطبها،... فقلت له: زوَّجتك، وأفرشتك، وأكرمتك، فطلقتها، ثم جئت تخطبها، لا والله لا تعود إليك أبداً،.... وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية: {فَلا تَعْضُلُوهُنّ} فقلت: الآن أفعل يا رسول الله، قال: (فزوِّجها إيَّاه)(6)، وجه

---

1 - وهذا الحديث قد رواه ا- أحمد (155/16 ترتيب المسند للساعاتي. نكاح. باب "لا نكاح إلا بولي"2- أبو داود (102/6 عون المعبود) نكاح، باب في الولي.3- الترمذي (226/4-227 تحفة) نكاح، باب ما جاء في الولي.

2 - وقد أكثر شراح الحديث من الاستشهاد به، منهم الصنعاني في سبل السلام (117/3) ، والشوكاني في نيل الأوطار (136/6) .

ينظر: جامع الترمذي مع التحفة (232/4-234) ، وانظر القرطبي (73/3).

3 - رواه ابن ماجة في سننه(606/1) باب "لا نكاح إلا بوليٍّ".

2- رواه : ابن خزيمة (188/3 عن نصب الراية للزيلعي) .

3- رواه: الدارقطني(3/ 227- 228) .

4- رواه: البيهقي (110/7) نكاح، باب "لا نكاح إلا بوليٍّ".وانظر كتب التخريج التالية:1- التلخيص الحبير (180/3)، 2- إرواء الغليل.(248/6-249).

4 - ينظر: سبل السلام (120/3) .

5 - البقرة/222

6 - البخاري (183/9 فتح) نكاح، باب من قال: "لا نكاح إلا بولي"، وأخرجه في مواضع كثيرة.، انظر: التنبيه على أطرافه في كتاب التفسير (192/8 من الفتح) في بيان سبب نزول الآية.2- أبو داود (109/6 عون المعبود) نكاح، باب في العضل.3- الترمذي (324/8-325 تحفة) التفسير، سورة البقرة.4- الطيالسي 305/1 منحة المعبود) نكاح، باب لا نكاح إلا بولي، وما جاء في العضل.5- الطحاوي: شرح

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستدلال: إن سبب نزول هذه الآية الحديث المذكور يعد دليل على أنَّ الأمر في النكاح بيد الوليّ، إذ رغم أنها حرَّة، عاقلة، بالغة، ثيّب، لم يسند إليها مراجعة زوجها ولما كان لعضل "معقل" أخته معنى؛ ثم لو كان أمرها في النكاح إليها دون أخيها لأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأخيها أنَّه لا سبيل له عليها، وأنَّها مالكة أمر نفسها؛ والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة(1).

أدلَّة الرأي الثاني، [من لم يشترط الولاية في نكاح الحرَّة المكلّفة]:

أولا: القرآن الكريم.

1- قوله تعالى: {وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ}(2)، وجه الاستدلال: في قوله تعالى: {فَلا تَعْضُلُوهُن} معناه: لا تمنعوهنَّ أو لا تضيّقوا عليهنَّ في التزويج، وقد دلَّت هذه الآية من وجوه على جواز النكاح إذا عقدت على نفسها بغير وليّ(3).

2- قوله تعالى: {وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} (4).وجه الاستدلال: في قوله تعالى: {فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ}، جواز فعلها في نفسها من غير شرط الوليّ، وفي إثبات شرط الولي في صحَّة العقد نفي لموجب الآية(5).

3- قوله تعالى: {فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}(6)، وجه الاستدلال: في قوله تعالى: {حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ} أضيف النكاح إليها فيقتضي تصوُّر النكاح منها، وفي قوله تعالى: {فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا} أضيف رجعة

معاني الآثار (11/3) نكاح، باب النكاح بغير ولي عصبة.6- الدارقطني (3/ 222- 224) نكاح.7- الحاكم (2/ 174) نكاح.8- البيهقي (7/103-104) نكاح، باب (لا نكاح إلا بولي).وينظر من كتب التخريج: إرواء الغليل للألباني (6/250-251)

1 - ينظر: فتح الباري (9/187) ، وسبل السلام (3/120) ، ونيل الأوطار (6/142)

2 - البقرة/232

3 - فتح القدير لابن الهمام (3/255-256) .

4 - سورة البقرة – آية رقم: 234.

5 - أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص (1/400) .

6 - البقرة/230.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المرأة إلى زوجها الأول بعقد جديد- أي بعد عقد الثَّاني ومفارقته وانقضـــاء عِدَّته- من غير ذكر للوليّ، فدلَّ ذلك على صحَّة عقد المرأة نكاحها من غير توقُّفه على مباشرة وليّها له(1).

4- قوله تعالى: {وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَـهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْـتَنْكِحَهَا خَالِصَـةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ}(2) وجه الاســـتدلال: إنَّ في هذه الآية الكريمة دليلاً على انعقاد النكاح بعبارة المرأة، بل قيل: إنَّها نصٌّ في ذلك(3).

الأدلة من السنَّة:

وأمّا الدَّليل من السنَّة على جواز إنكاح المرأة نفسها فقد استدلُّوا بجملة من الأحاديث منها ما يلي:

1- قوله صـلى الله عليه وآله وسـلم: (الأيمُّ أحقُّ بنفسـها من وليّها، والبكر تسـتأذن في نفسـها وإذنها صـماتها)(4)، وجه الاسـتدلال: إنَّ الأيِّم في هذا الحديث اسـم لامرأة لا زوج لها، بكرًا كانت أم ثيِّبًا، وقد أثبت النبيُّ صـلى الله عليه وسلم لكلّ من الوليّ والأيِّم حقًّا ضـمن قوله "أحقّ"، وجعلها أحقَّ بنفسـها من وليّها(5).

---

1 - انظر في توجيه الاستدلال بهذه الآية: بدائع الصنائع للكاساني (1367/3) ، أحكام القرآن للجصاص (400/1) ، روح المعاني للآلوسي (141/2) .

2 - سورة الأحزاب – آية رقم: 50.

3 - بدائع الصنائع للكاساني (1366/3) .

4 - رواه: مالك: (126/3 الموطأ مع شرح الزرقاني) نكاح، استئذان البكر والأيمّ في أنفسهما. 2- أحمد: (157/16 ترتيب المسند للساعاتي، نكاح، باب ما جاء في إجبار البكر واستئمار الثيب) .3- مسلم: (204/9-205 شرح النووي) نكاح، "باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت".4- أبو داود: (124/6) عون المعبود) نكاح، باب في الثيب. 5- الترمذي: (244/4 تحفة الأحوذي) نكاح، باب ما جاء في استئمار البكر والثيب. 6- النسائي: (6/ 84-85 شرحي السيوطي والسندي) نكاح، استئذان البكر، واستئمار الأب في البكر. 7- ابن ماجه: (601/1) ، نكاح، باب استئمار البكر والثيب. 8- الدرامي: (63/2) مع تخريجه) نكاح، باب استئمار البكر والثيب. 9- ابن الجارود: (238 مع تخريجه) نكاح. 10- الطحاوي: شرح معاني الآثار (11/3) نكاح، باب النكاح بغير ولي عصبة.11- الدارقطني: (239/3-242 مع التعليق المغني) . 12- البيهقي: (115/7) نكاح، باب ما جاء في إنكاح الآباء الأبكار، وفي مواضع أخر. وانظر كتب التخريج التالية: نصب الراية (3/ 182) ، التلخيص الحبير (3/ 184) ، فيض القدير (190/3) ، إرواء الغليل (231/6-232) .

5 - الصَّقَّب- بالسين والصاد المهملتين-: هو القرب والملاصقة. ومعنى الحديث: أنَّ الجار أحقُّ بالشفعة من غير الجار بسبب قربة. انظر: النهاية في غريب الحديث (377/2) ، (41/3) .وهذا الحديث قد رواه البخاري والنسائي من حديث أبي رافع رضي الله عنه (انظر: نصب الراية وحاشيتها (4/ 174) .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- جاءت فتاة إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله: إنَّ أبي- ونعم الأب هو- زوّجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته قال: فجعل الأمر إليها فقالت: إنّي قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن تعلم النِّساء أنْ ليس إلى الآباء من الأمر شيء". وجه الاستدلال: إنّ إقرار النبيّ صلى الله عليه وسلم للفتاة دليل على نفي ولايتهم ، بل هو مستحب مراعاة للحشمة والأدب(1).

3- حديث أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت:"دخل عليَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة أبي سلمة فخطبني إلى نفسي، فقلت: يا رسول الله، إنَّه ليس أحد من أوليائي شاهدًا، فقال: "إنَّه ليس منهم شاهدٌ ولا غائبٌ يكره ذلك، قالت: قم يا عمر فزوِّج النبيَّ صلى الله عليه وسلم فتزوَّجها(2)، وجه الاستدلال: في هذا الحديث أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها إلى نفسها، ففي ذلك دليل أنّ الأمر في التزويج إليها دون أوليائها؛ فإنَّما قالت له: إنَّه ليس أحد من أوليائي شاهدًا، قال: إنَّه ليس منهم شاهدٌ ولا غائب يكره ذلك"، فقالت: قم يا عمر فزوِّج النبيَّ صلى الله عليه وسلم، وعمر هذا ابنها، وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ؛ لأنَّها قالت للنبيّ صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث: "إنّي امرأة ذات أيتام" تعني عمر ابنها، وزينب ابنتها، والطفل لا ولاية له، فولّته هي أن يعقد النكاح عليها ففعل. فرآه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم جائزًا، وكان عمر بتلك الوكالة قام مقام من وكلَّه، فصارت - أمُّ سلمة رضي الله عنها، - كأنَّها عقدت النكاح على نفسها للنّبيّ صلى الله عليه وسلم، ولمَّالم ينتظر النبيّ صلى الله عليه وسلم حضور أوليائها دلّ ذلك [على] ، أنَّ بضعها إليها دونهم، ولو كان لهم في ذلك حقٌّ، أو أمرٌ، لما أقدم النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم على حقٍّ هولهم قبل إباحتهم ذلك له(3).

5- أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت له يا رسول الله: إنِّي قد وهبت نفسي لك، ....)(4).

---

1 - انظر في هذا المعنى: المبسوط للسرخسي (12/5) ، وفتح القدير لابن الهمام (263/3) .

2 - ينظر: 1- الطحاوي: شرح معاني الآثار (12-11/3) 2- أحمد (162/16 (67/21-69، ا) .3- النسائي (81/6 مع شرحي السيوطي والسندى).4- ابن الجارود (ص 237 مع تخريجه) .5- الحاكم: المستدرك (2/ 179)،.6- البيهقي (7/ 131) ،7- الطبقات الكبرى لابن سعد (89/8-90) .وانظر من كتب التخريج: نصب الراية (4/ 92-93) ، نيل الأوطار (141/6) ، إرواء الغليل (219/6-221، 251) .

3 - شرح معاني الآثار للطحاوي(12/3).

4 - مالك: (128/3-129 مع الزرقاني). 2- أحمد: (16/ 171) .3- البخاري: (190/9 فتح) . 4- مسلم: (9/ 211-215 نووي) نكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد..) .5- أبو داود: (143/6 عون المعبود) نكاح، باب في التزويج على العمل يعمل.6- الترمذي: (4/ 254 تحفة). 7- النسائي: (6/ 54).8- ابن ماجه: (1/ 608) 9- شرح معاني الآثار الطحاوي: (16/3-17) 10- ابن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أدلة أصحاب الرأي الثالث(الإمامية)([1]).

1- استدلوا بالآيات والأحاديث التي استدل بها الحنفية في الرأي الذي يجيز للمرأة أن تعقد لنفسها.

2- التلازم بين الولاية المالية والولاية على النفس.

وسنكتفي بذلك لوضوح الفكرة وحصول المقصود ولعدم الإطالة، ومن خلال سرد الآراء والأدلة يتبين أن قبول الدليل لم يحدد الركنية والشرطية لمن دل النص على ضرورة وجوده في العقد، ..... وتحديد ذلك هو موضوعنا في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني:

التكييف الأصولي لِوِلاية النكاح(أنموذجا)، بين الركنية والشرطية.

يُمثل التكييف الأصولي للولي في عقد النكاح تطبيقياً فريداً لمدى تأثر الفروع الفقهية بالقواعد الأصولية ومناهج الاستدلال عند الأصوليين؛ حيث تباينت مواقف المذاهب الخمسة بين من جعل الولي ركناً، أو شرط صحة، أو مسلوب الولاية في حق البالغة العاقلة، بناءً على طريقة تعاملهم مع النصوص المتعارضة ظاهرياً بين الكتاب والسنة.

أولا، الحنفية: التكييف الأصولي عند الحنفية (الولي ليس ركناً ولا شرطاً لنكاح البالغة)، فالحنفية يرون أن المرأة البالغة العاقلة لها الولاية الكاملة في تزويج نفسها، ولا يكون الولي ركناً ولا شرطاً في عقدها، بل يُشترط فقط في حق الصغار والمجانين(2).

القاعدة الأصولية المستند إليها:

قاعدة: (الكتاب قطعي الثبوت والآحاد ظني الثبوت، والظني لا يقيد الإطلاق القطعي): فقد وجد الحنفية أن القرآن الكريم أسند النكاح إلى المرأة مباشرة وبصيغة مطلقة في آيات عدة، منها قوله تعالى: {فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ}-راجع أدلة الحنفية في هذه المسألة- فاسند العقد إلى المرأة، وتعاملوا مع حديث (لا نكاح إلا بولي) إذا تبتت صحته أن نفي للكمال، وبذلك لم يكون الولي عندهم ركن أو شرط

الجارود: (ص 240مع تخريجه) نكاح.11- الدارقطني: (3/ 47) نكاح، باب المهر. 12- البيهقي: (57/7) وانظر من كتب التخريج:نصب الراية (199/3) ، والتلخيص الحبير (217/3) ، إرواء الغليل (6/ 245) .

[1] - ينظر: الانتصار في انفرادات الإمامية للشريف المرتضى(كتاب النكاح مسألة ولاية الأب على البكر)(1/ 274)، جواهر الكلام في شرلئع الإسلام لنحمد حسن النجفي(170/29)، النكاح لمرتضى الأنصاري(114.)

[2] - ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني(247/2).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولكن للعاقلة البالغة بل جعلوا العقد صحيحا بعبارتها، والولي يكون شرطا في نكاح الصغار والمجانين فقط([1]).

ثانيا، الحنابلة: (الولي شرط صحة خارج عن الماهية)، فغياب الولي يقتضي بطلان عقد الزواج.

القاعدة الأصولية المستند إليها: (الركن ما كان داخل الماهية، والشرط ما كان خارجاً عنها وتتوقف عليه الصحة): فقرر الحنابلة أن ماهية عقد النكاح وحقيقته الجوهرية تنحصر في اللفظ (الإيجاب والقبول الصادر من العاقدين)، فالإيجاب والقبول والعاقدان أركان يدخلون في جوهر اللفظ، وبما أن الولي شخص منفصل عن جوهر اللفظ، فهو خارج عن الماهية حتماً، ولما علّق الشارع صحة اللفظ عليه لحديث «لا نكاح إلا بولي»، تحول أصولياً إلى (شرط صحة) مسبق وليس ركناً داخلياً([2]).

ثالثا، التكييف الأصولي عند المالكية والشافعية: (الولي ركن من أركان العقد)، فقد اتفق المالكية والشافعية على تكييف الولي باعتباره ركناً أساسياً لا يصح العقد إلا به، لكنهما اختلفا بعد ذلك في المفهوم الأصولي للركن.

القاعدة الأصولية المستند إليها:

(إعمال دلالة النفي على بطلان الذات الشرعية)، فقد استندوا إلى قاعدة أن النفي المتوجه إلى التصرفات الشرعية في قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» يقتضي نفي الصحة والوجود الشرعي معاً، فالعقد

---

[1] – ينظر: أصول الجصاص، أبو بكر الجصاص الحنفي (123/2). (بسط فيه القاعدة الأصولية في أن إطلاق القرآن الكريم لا يجوز تقييده بخبر الواحد، وتكلم عن آية العضل وإسناد النكاح للمرأة)، أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)، المؤلف: فخر الإسلام البزدوي (78/1). (قرر فيه القاعدة الأصولية بأن الزيادة على النص القرآني بخبر الواحد تعتبر نسخاً، والنسخ لا يثبت بالظني).المنار في أصول الفقه وشروحه (مثل كشف الأسرار)، حافظ الدين النسفي (142/1). (أصل فيه لمسألة أن النص القطعي المطلق في القرآن لا يقيده حديث الآحاد الظني).

[2] – ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي (135/1). (أصَّل فيه للفرق بين الركن والشرط، وبيّن أن الشرط ما كان خارجاً عن الماهية ويلزم من عدمه العدم، ومثّل له بشروط العبادات والمعاملات كالولي في النكاح).

شرح الكوكب المنير (المختبر المبتكر في شرح المختصر)، ابن النجار الفتوحي الحنبلي (452/1). (قرر القاعدة الأصولية نصاً: "الركن داخل في الماهية والشرط خارج عنها"، وتحدث عن إلحاق الشرط الشرعي بالعدم الشرعي عند تخلفه).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العاري عن الولي باطل كلياً، والتكييف الأصـــولي لذلك هو توســـيع مفهوم الركن عند (الشـــافعية)(1): فيرون أن الركن هو كل ما يتوقف عليه الوجود الشـــرعي للشـــيء، فالولي جزء من ذات العقد وماهيته الشرعية، فبدون عبارة الولي لا وجود للعقد أصلا، فالنفي في حديث: (لا نكاح إلا بولي)، يتوجه إلى نفي حقيقة النكاح وليس نفي الكمال، ولذلك أعتبروا الولي (ركناً)؛ لأن المرأة مسـلوبة الأهلية في مباشـرة عقد النكاح بنفسها أو لغيرها، فصار الولي هو العاقد الحقيقي الحاضر بالصيغة، و(المالكية) يتوسعون أكثر في مفهوم الركن ليشـمل ما تتوقف عليه صـحة الشـيء ووصـفه الشـرعي، وإن كان خارجا عن حقيقته اللغوية فسـموه ركنا لشـدة الحاجة إليه ؛ ولأن العقد لا يقوم إلا به، فيضـيفون الصـداق مع الولي في الأركان(2)

رابعا، الإمامية: يعتمد الأصـوليون في المذهب الإمامي على عدة قواعد أصـولية في هذه المسـألة، مثل: **[أصل البراءة] و[استصحاب عدم الولاية] و[إطلاق أدلة سلطنة الإنسان على نفسه]**، والنتيجة الفقهية أو الفرضية التفسيرية التي تنشأ من إعمال وتحكيم تلك القواعد الأصولية الموضوعية ينشأ منها التكييف الأصـولي لولاية الولي [بين السـقوط والاشـتراك]، ومعنى (التكييف الأصـولي لولاية الولي بين السـقوط والاشتراك) يُشير إلى كيفية التعامل مع الولي عند بلوغ المرأة ورشدها؛ هل تسقط ولايته تماماً وتستقل هي بالعقد؟ أم تصبح الولاية مشتركة بينهما؟

وبيان ذلك: أولاً: (تكييف سقوط الولاية)، بمعنى: (الاستقلال التام للمرأة)، ومعناه الأصولي: أن بلوغ المرأة وعقلها ورشـــدها يُعد "رافعاً ومُســـقِطاً" لولاية الولي الشـــرعية الجبرية التي كانت ثابتة عليها في مرحلة الصِّغَر، والأثر الفقهي لذلك: تصبح المرأة مستقلة تماماً في إبرام عقد زواجها (أصالة عن نفسها أو وكالة

---

[1] – الإبهـاج فـي شـرح المنهـاج، تقـي الـدين السـبكي وابنـه تـاج الـدين السـبكي (312/1). (بسـط فيـه القاعـدة الأصـولية "دلالـة النفـي فـي النصـوص الشـرعية علـى نفـي الصـحة والـبطلان" وتطبيقهـا علـى نفـي النكـاح بـلا ولي).

[2] – الـذخيرة، المؤلـف: شـهاب الـدين القرافـي المـالكي (403/4). (جمـع فيـه بـين الفقـه والأصـول، وبـيّن وجـه استدلال المالكية بركنية الولي من خلال إبطال العقد وفصم النكاح إذا وقع بغير ولي).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عن غيرها)، وليس للولي أي سلطنة أو حق في الاعتراض أو الإذن، وعقدها بدونه صحيح نافذ كعقودها المالية تماماً([1]).

ثانيا: الأصل الأصولي الحاكم عند الإمامية هو: [الأصل عدم ولاية أحد على أحد]، وهي قاعدة أصولية قطعية لا يُخرج عنها إلا بدليل ناقل ويقيني، في حق الثيب البالغة الرشيدة، والتكييف الأصولي: لا ولاية لأحد عليها (لا ركن ولا شرط)، وتصرفها مستقل تماماً، الدليل الأصولي للقاعدة: "الاستصحاب وأصل البراءة؛ فببلوغها ورشدها ينقطع استصحاب ولاية الأب الصغير، ونرجع إلى أصل براءة ذمتها من لزوم إذن غيرها، وعموم قاعدة "الناس مسلطون على أنفسهم".

تطبيقه في النكاح: اشتراط الولي في عقد المرأة البالغة يُعد "كلفة زائدة" وقيداً على حريتها الإنسانية وتصرفاتها. وعندما يقع الشك أصولياً في وجوب هذا الشرط (الولي)، تجري أصالة البراءة؛ فتبرأ ذمة المرأة من وجوب إذن الولي، ويصح عقدها بدونه(2)

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج وأبرز التوصيات.

---

[1] – ينظر: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي (179/29). (بسط فيه الأقوال الخمسة في نكاح البالغة، وناقش بالتفصيل "قول السقوط والاستقلال التام" مقابل "قول التشريك والاشتراك بينها وبين الأب"، ورجّح سقوط الولاية بالأصول الأصولية).

[2] – كتاب النكاح (تقريرات أبحاث السيد الخوئي)، المؤلف: الشيخ محمد تَقِي البروجردي (231/2). (أوضح فيه بوضوح أن "أصالة البراءة" و"استصحاب عدم الولاية" هما القواعد الحاكمة التي يتفرع عنها تكييف سقوط ولاية الأب واستصحاب عدم الولاية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولا: أهم النتائج.

من خلال البحث نجد أن تحديد ما هو ركن أو شـرط أو غيرهما يمر بعملية تحليلية تتضـمن مراحل عديدة، منها مرحلة قبول الدليل من ناحية الثبوت وصـحة وروده إن كان من المرويات غير القرآن الكريم ثم تأتي مرحلة الدلالة وبعدها تخضـع هذه الأدلة إلى عملية تكييف أصـولي كونها تعمل في منظومة كاملة مترابطة من التشريع.

ثانيا: أبرز التوصيات.

أحث نفسي أولا وكل طلبة العلم دراسة علم الأصول وتطبيقاته على الفروع الفقهية ليتسنى فهم هذا العلم وحتى لا يكون علم جاف مجرد، ومن ثم فهم كيف تعامل الأصوليون مع الدليل لاستنباط الفروع الفقهية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فهرس المراجع:

القرآن الكريم

كتب التفسير

– أحكام القرآن للجصـــاص حكام القرآن أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصـــاص الحنفي (المتوفى: 370هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت .

– روح المعاني للآلوســـي روح المعاني في تفســـير القرآن العظيم والســـبع المثاني محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي– دار الكتب العلمية – بيروت. –

– مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام محمد جواد الكاظمي مؤسسة آل البيت

كتب الحديث

– سنن ابن ماجة نن ابن ماجه القزويني – دار الرسالة العالمية ط/1

– صحيح ابن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري – المكتب الإسلامي – ط/3

نصـب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي – مؤسـسـة الريان للطباعة والنشـر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية – ط/2.

سنن الدارقطني لعلي بن عمر البغدادي الدارقطني – مؤسسة الرسالة – لبنان – ط/1. – 2004 م.

السنن الكبرى للبيهقي لأبي بكر البيهقي – دار الكتب العلمية، بيروت – ط/1

التلخيص في تخريج أحاديث الرافعي الكبير – أبو الفضل أحمد العسقلاني – مؤسسة قرطبة – مصر ط/1/1995م

إرواء الغليل. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل – الألباني – المكتب الإسلامي – بيروت ط/2 – 1985م

كتب أصول الفقه

– شـرح تنقيح الفصـول شـهاب الدين أحمد القرافي – شـركة الطباعة الفنية المتحدة – الطبعة: الأولى، 1393 هـ – 1973 م

– المهذب في أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة – الرشد – الرياض ط/ 1 – 1999 م

– تمهيد القواعد الأصولية والعربية لتفريع الأحكام الشرعية لزين الدين بن علي العاملي الجُبعي (المعروف بـ الشهيد الثاني – (طبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم).

الوجيز لأبي حامد الغزالي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كشف الأسرار شرح أصول البزدوي –علاء الدين – عبد العزيز – البخاري الحنفي –(المتوفى: 730هـ) – دار الكتاب الإسلامي

– أصول السرخسي – محمد سهل شمس الأئمة – الناشر: دار المعرفة – لبنان.

الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ – دار الفكر – سوريَّة – ط/4

– أصول الفقه لأبي العينين بدران– مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية

– شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول ط/ دار النشرفي مصر (79/1)،

– التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي الحنبلي/ مكتبة الرشد الرياض (2:765)، ن

– نبراس العقول في تحقيق الأصول لعيسى منون مطبعة الباب الحلبي/مصر (142/1)،

– المعتبر في شرح المختصر للمحقق الحلي طبع مؤسسة سيد الشهداء قم(2/ 144.)

– المستصفى لأبي حامد الغزالي دار الكتب العلمية – ط – 1993م

– مذكرة أصـــول الفقه على روضـــة الناظر، محمد الأمين بن محمد المختار الشـــنقيطي (مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة،– ط/5 – 2001م)

– نثر الورد شرح مراقي السعود (جدة دار المنامة 1995)

– الوجيز في أصول الفقه الإسلامي لعبد الكريم زيدان.. أصول الفقه الإسلامي. الإسكندرية بدران، بدران أبو العينين: مؤسسة شباب الجامعة، 1984م..

– الوجيز في أصول الفقه الإسلامي – زيدان، عبد الكريم.– بيروت– مؤسسة الرسالة، –2004م.

– نثر الورود شرح مراقي السعود الشنقيطي، محمد الأمين.. جدة: دار المنارة، ط1، 1995م. المستصفى

– المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣)،(٦٣/١).

– أصـــول الفقه الإســـلامي، د. بدران أبو العينين (الإســـكندرية: مؤســـســـة شـــباب الجامعة، ١٩٨٤)، (٢١٢/١)

– كتاب الإجماع، ابن المنذر

كتب الفقه

– روضـــة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شـــرف النووي (المكتب الإســـلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، 1412هـ – 1991م) (4/ 181)،

– بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦)

– الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥)، .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدســـي (دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م)

– العروة الوثقى لمحمد كاظم اليزدي – الفكر – دمشق

– المختصر النافع في فقه الاماميه لجعفر بن الحسن الحلي مطبعه النعمان وشرائع الاسلام في مسائل حلال والحرام لجعفر بن الحسن(2/274–278)،

– سبل السلام للصنعاني

– رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين). بيروت: دار الفكر، ط2، 1992م

لبحر الرائق شرح كنز الدقائق – زين الدين بن إبراهيم بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ)

– كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي –: دار الكتب العلمية

الروض المربع لمنصور البهوتي الكتب العلمية

. جواهر الكلام للنجفي – الجمهورية اللبنانية

المقدمات لابن رشد الجد أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي – : دار الغرب الإسلامي – ط/1 1988 م

والشرح الصغير للدردير دار الفكر بيروت ط/

المهذب للشيرازي دار الكتب العلمية بيروت.

المغني لابن قدامة، دار الكتاب العربي – بيروت

رد المحتار لابن عابدين الحنفي دار الفكر بيروت ط/2،

البحر الرائق: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شـــرح كنز الدقائق، ط 2، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

كتب اللغة

– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد الفيومي –المكتبة العلمية – لبنان.

– القاموس المحيط لأبي طاهر مجد الدين محمد الفيروزآبادى – مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر لبنان، ط/8، 2005 م.

– مختار الصحاح – زين الدين أبو عبد الرازي (المتوفى: 666هـ) – المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا – الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م

لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى – دار صادر – بيروت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– المصـــباح المنير المصـــباح المنير في غريب الشـــرح الكبير – أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي،
الناشر: المكتبة العلمية – بيروت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القرارات الحكومية التقشفية و اثرها على الحقوق المكتسبة

Government austerity measures and their impact on acquired rights

م.م كريمه جبير نادر

M.M. Karima Jabir Nader

مديرية تربية الرصافة الثالثة

Third Rusafa Education Directorate

krymhjbyr@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هدف البحث أثر القرارات الحكومية التقشفية في الحقوق المكتسبة، بهدف تحديد الحدود القانونية لسلطة الدولة في اتخاذ التدابير المالية الرامية إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية، وبيان مدى مشروعية تأثيرها في المراكز القانونية المستقرة للأفراد. ويركز على تحديد مفهوم القرارات التقشفية والحقوق المكتسبة، وبيان صور تأثير التدابير التقشفية في الحقوق التقاعدية والضمانية، فضلاً عن تحليل الضوابط القانونية التي تحكم مشروعيتها، وفي مقدمتها مبدأ المشروعية، وحماية الحقوق المكتسبة، والمساواة، والتناسب. كما يوضح دور الرقابة القضائية في ضبط سلطة الإدارة والمشرع عند اتخاذ الإجراءات التي يترتب عليها تعديل الحقوق أو الانتقاص منها. واعتمدت الباحثة البحث المنهج التحليلي في معالجة النصوص القانونية والاتجاهات الفقهية ، وقد خلص إلى أن الضرورات المالية لا تمنح السلطات العامة صلاحية مطلقة للمساس بالحقوق المكتسبة، وإنما تبقى التدابير التقشفية مقيدة بالضمانات الدستورية والقانونية، وبضرورة التمييز بين إعادة تنظيم المراكز القانونية المستقبلية وبين الانتقاص من الحقوق التي اكتملت عناصر اكتسابها.

الكلمات المفتاحية: القرارات التقشفية، الحقوق المكتسبة، الحماية القانونية، الرقابة القضائية.

Abstract

This research examines the impact of governmental austerity decisions on acquired rights, aiming to determine the legal limits of the State's authority to adopt financial measures intended to address economic imbalances and to assess the legitimacy of their effects on individuals' established legal positions. It focuses on defining austerity decisions and acquired rights, identifying the ways in which austerity measures may affect pension and social security rights, and analysing the legal principles governing their legitimacy, particularly legality, protection of acquired rights, equality, and proportionality. The research also clarifies the role of judicial review in controlling the authority of the administration and legislature when adopting measures that modify or reduce legally protected rights. The research adopts an analytical approach to relevant legal texts and jurisprudential views, with a comparative approach where appropriate. It concludes that financial necessity does not grant public authorities unlimited power to interfere with acquired rights; rather, austerity measures remain subject to constitutional and legal safeguards and must distinguish between the legitimate reorganisation of future legal positions and the reduction of rights whose legal requirements have already been fulfilled.

Keywords: Austerity Decisions, Acquired Rights, Legal Protection, Judicial Review.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة :

تعد العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي وحماية المراكز القانونية للأفراد أحد أهم التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية والسياسية المعاصرة. في أوقات الأزمات المالية والركود الاقتصادي، تلجأ الكثير من الحكومات إلى تبني تدابير التقشف المالي (**Austerity Measures**) كأداة لإعادة التوازن المالي، وخفض العجز الموازني، والسيطرة على الدين العام. ومع ذلك، غالباً ما تصطدم هذه السياسات، التي تشمل خفض الإنفاق العام وتقليص المزايا الاجتماعية والوظيفية، بمبدأ دستوري وقانوني راسخ وهو "الحقوق المكتسبة" (**Acquired Rights**). يمثل مبدأ عدم المساس بالحقوق المكتسبة حجر الزاوية في تحقيق الأمن القانوني واستقرار المعاملات، حيث يضمن للأفراد عدم تجريدهم من مزايا أو مراكز قانونية استقرت لهم بناءً على تشريعات سابقة. ومن هنا، يثور نزاع قيمي وقانوني حاد: فمن جهة، تتمتع الدولة بسلطة سيادية تتيح لها تعديل القوانين لمواجهة الضرورات الاقتصادية الملحة وحماية المصلحة العامة؛ ومن جهة أخرى، يملك الأفراد حقاً مشروعاً في حماية أمنهم المالي والاجتماعي من القرارات الفجائية والمباغتة. إن هذا التداخل المعقد بين المصلحة الاقتصادية العليا للدولة والحماية القانونية للأفراد يطرح إشكالية قانونية واقتصادية بالغة الأهمية حول مدى مشروعية وحدود تدخل المشرّع والتشريعات التقشفية في مواجهة الحقوق المستقرة. وتتضاعف أهمية هذه الإشكالية بالنظر إلى الرقابة القضائية، سواء على الصعيد الوطني (المحاكم الدستورية والإدارية) أو الدولي (المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان)، والتي تسعى جاهدة للموازنة بين مقتضيات المصلحة العامة والالتزامات الحقوقية للدولة من خلال معايير صارمة مثل "التناسب" و"الضرورة الملحة". يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد القانونية والاقتصادية لسياسات التقشف، وتحليل أثرها المباشر وغير المباشر على منظومة الحقوق المكتسبة (كالرواتب، والمعاشات التقاعدية، والمزايا الوظيفية). كما يهدف إلى استقراء التوجهات القضائية الحديثة التي رسمت الحدود الفاصلة بين السلطة التقديرية للدولة في إدارة أزماتها المالية، وبين الواجب الدستوري في صون حقوق الأفراد وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ارتباط القرارات الحكومية التقشفية بسلطة الدولة في إدارة مواردها وأوضاعها المالية، وما قد يترتب على ممارستها من آثار تمس حقوقاً ومراكز قانونية اكتسبها الأفراد في ظل قواعد قانونية نافذة. وتبرز أهمية الموضوع في بيان الحدود القانونية لهذه السلطة، وتحديد الضوابط التي تحول دون اتخاذ الضرورات المالية مبرراً للمساس غير المشروع بالحقوق المكتسبة.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى مشروعية القرارات الحكومية التقشفية التي يترتب عليها المساس بالحقوق المكتسبة، في ظل ما تتمتع به الدولة من سلطة في مواجهة الأزمات والاختلالات المالية.

وتتحدد المسألة الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي:

- ما مدى مشروعية القرارات الحكومية التقشفية في المساس بالحقوق المكتسبة، وما الضوابط القانونية التي تحكم سلطة الحكومة في إصدارها؟

ويتفرع عن ذلك عدد من التساؤلات، أهمها:

1) ما المقصود بالقرارات الحكومية التقشفية وما طبيعتها؟
2) ما المقصود بالحقوق المكتسبة، وما أساس حمايتها القانونية؟
3) ما صور تأثير القرارات التقشفية في الحقوق المكتسبة؟
4) ما الضوابط القانونية والرقابة القضائية التي تحكم هذه القرارات؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1) بيان مفهوم القرارات الحكومية التقشفية ومبرراتها.
2) تحديد مفهوم الحقوق المكتسبة والأساس القانوني لحمايتها.
3) بيان صور أثر القرارات الحكومية التقشفية في الحقوق المكتسبة.
4) تحديد الضوابط القانونية والرقابة القضائية التي تحكم مشروعية القرارات التقشفية.

رابعاً: منهج البحث

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعتمد البحث المنهج التحليلي القانوني، من خلال تحليل القواعد والمبادئ القانونية المنظمة للقرارات الحكومية ولحماية الحقوق المكتسبة، فضلاً عن تحليل التطبيقات القضائية ذات الصلة؛ لبيان حدود سلطة الحكومة في اتخاذ التدابير التقشفية ومدى خضوعها للرقابة القانونية.

خامساً : هيكلية البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات الحكومية التقشفية والحقوق المكتسبة

المطلب الأول: مفهوم القرارات الحكومية التقشفية ومبرراتها

المطلب الثاني: مفهوم الحقوق المكتسبة والأساس القانوني لحمايتها

المطلب الثالث : صور أثر القرارات الحكومية التقشفية في الحقوق المكتسبة

المبحث الثاني: أثر القرارات الحكومية التقشفية في الحقوق المكتسبة وضوابطها القانونية

المطلب الاول: الضوابط القانونية والرقابة القضائية على القرارات الحكومية التقشفية

المطلب الثاني: أثر التقشف على الحقوق المكتسبة في أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي

المطلب الثالث : الضوابط القانونية لتحقيق التوازن بين مقتضيات التقشف وحماية الحقوق المكتسبة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التمهيد:

تتصل التدابير التقشفية، في أصلها، بالسياسات التي تعتمدها الدولة لمعالجة الاختلالات التي تصيب المالية العامة، من خلال إعادة تنظيم النفقات أو تخفيض بعض الالتزامات التي تتحملها الخزانة العامة. غير أن هذه التدابير لا تبقى محصورة في نطاق الإدارة المالية للدولة متى ترتب عليها تعديل أو تخفيض استحقاقات مقررة للأفراد؛ إذ تنتقل عندئذٍ إلى دائرة القانون العام، بوصفها تدخلاً صادراً عن السلطة العامة في مراكز قانونية قائمة. وقد أدى اتساع نطاق التدابير التقشفية، ولا سيما عقب الأزمات المالية، إلى نشوء منازعات دستورية وقضائية بشأن مدى جواز تقييد الحقوق والمزايا المالية استناداً إلى مقتضيات الأزمة الاقتصادية، ومدى خضوع هذه القيود لمبادئ الرقابة على دستورية ومشروعية أعمال السلطة العامة[1]. ولا يترتب على لجوء الدولة إلى إصلاح نظمها المالية افتراض مشروعية كل أثر ينشأ عن التدابير المتخذة، لأن السلطة العامة تظل مقيدة بمبدأ المشروعية وبحدود الاختصاص التي يرسمها النظام القانوني. فالظروف الاقتصادية قد تبرر تعديل التشريعات أو إعادة تنظيم بعض المزايا بالنسبة إلى المستقبل، لكنها لا تؤدي بذاتها إلى إهدار الفوارق القانونية بين المركز الذي لم يستكمل عناصره وبين الحق الذي نشأ بصورة كاملة. ومن ثم، فإن تحديد طبيعة المركز القانوني محل التدخل يمثل خطوة لازمة قبل بيان مدى جواز تعديله أو الانتقاص منه. ويقوم الحق المكتسب، في نطاق القانون العام، على استقرار مركز قانوني نشأ وفقاً للأوضاع والشروط التي يقررها القانون، بحيث لا يكون مجرد تغير القاعدة القانونية أو صدور تصرف إداري لاحق سبباً كافياً لإزالة الآثار التي اكتملت لصالح صاحبه. وترتبط حماية هذا الحق باستقرار المراكز القانونية والأمن القانوني، كما تمثل قيداً على سلطة الإدارة عند سحب قراراتها أو إلغائها أو تصحيحها إذا كان من شأن ذلك المساس بحقوق ترتبت للأفراد عن القرارات السابقة[2].

[1] Xenophon Contiades & Alkmene Fotiadou, Social Rights in the Age of Proportionality: Global Economic Crisis and Constitutional Litigation, International Journal of Constitutional Law, Vol. 10, Issue 3, 2012, p665

[2] روح الله أكرمي، علي جبر حمود اليساري، الأساس القانوني لنشوء الحق المكتسب في نطاق القرار الإداري في القانون العراقي والإيراني ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 16، ع 2، 2026، ص 3729.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويقتضي ذلك التمييز بين الحق المكتسب وبين المركز القانوني أو التوقع الذي لم يستكمل عناصر نشوئه. فالحقوق التي اكتملت أسباب استحقاقها تختلف عن الأوضاع التي ينظمها القانون بالنسبة إلى المستقبل، لأن قابلية التنظيم القانوني للتعديل لا تعني بالضرورة امتداد التعديل إلى الآثار التي استقرت نهائياً في ظل التنظيم السابق[1]. وتنعكس هذه المسألة بوضوح في مجال التدابير التقشفية التي تمس الحقوق ذات الطبيعة المالية. فالراتب المستحق عن عمل تم أداؤه يختلف عن النظام القانوني للراتب في المستقبل، كما أن الحق التقاعدي بعد اكتمال شروط استحقاقه يثير مركزاً قانونياً متميزاً عن مجرد التوقع باستمرار جميع القواعد المنظمة لنظام التقاعد دون تعديل. لذلك لا يصح إخضاع جميع المنافع المالية لحكم واحد، بل يتعين تحديد مصدر الحق وطبيعة عناصره ومدى اكتمالها والأداة القانونية التي يجري التدخل من خلالها.

إذ أن سلطة الدولة في مواجهة الأزمات المالية ليست سلطة جامدة أو مطلقة. فهي من جهة لا تُمنع من إعادة تنظيم نظمها المالية متى اقتضت الظروف ذلك، ومن جهة أخرى لا يجوز أن تتحول الضرورة الاقتصادية إلى أساس مستقل يعفي التدخل الحكومي من القيود الدستورية والقانونية.

وتظهر وظيفة الرقابة القضائية بصورة مباشرة عند انتقال التدبير التقشفي من مجرد سياسة مالية إلى إجراء يرتب أعباءً محددة على فئات معينة. وقد شهدت البرتغال، في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية، طعوناً دستورية ضد تدابير وردت في قانون موازنة الدولة لسنة 2013، شملت تعليق دفعات إضافية من الأجور لبعض العاملين في الإدارة العامة وإجراءات مست بعض المنافع والمعاشات[2].

ويكشف هذا الاتجاه القضائي أن الرقابة على التدابير التقشفية لا تنصرف إلى إنكار سلطة الدولة في الإصلاح المالي، وإنما تتجه إلى فحص الكيفية التي توزع بها أعباء هذا الإصلاح، ومدى مراعاة المبادئ الدستورية عند فرض التخفيضات أو القيود. فالمسألة لا تتحدد بمجرد وجود هدف يتمثل في استقرار المالية العامة، بل تمتد إلى مدى جواز تحميل فئة معينة من العاملين أو المتقاعدين عبئاً استثنائياً، وإلى العلاقة بين حجم التضحية المفروضة والغاية التي يراد تحقيقها.

---

[1] سلمى غضبان حسين، تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 7، ع 2، 2018، ص 327.

[2] Portuguese Constitutional Court, Ruling No. 187/2013, April 5, 2013.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما ينبغي كذلك التمييز بين التدابير التي تصدر في صورة تشريعات وبين تلك التي تتخذها الحكومة أو الإدارة بقرارات تنظيمية أو فردية. فالوسيلة القانونية التي يعتمدها التدخل تحدد نطاق السلطة المختصة ونوع الرقابة التي يمكن أن تمارس عليه؛ إذ لا يجوز للسلطة التنفيذية، من حيث الأصل، أن تتجاوز حدود اختصاصها أو أن تعدل بقرار إداري حقاً قرره القانون إلا في الحدود التي يسمح بها النظام القانوني. أما إذا صدر التدخل بموجب تشريع، فإن البحث ينتقل إلى مدى اتفاق هذا التشريع مع القواعد والمبادئ الدستورية الحاكمة لحماية الحقوق والمراكز القانونية.

ويجب بين الحقوق المكتسبة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. فالحق في الصحة أو التعليم أو الضمان الاجتماعي يمثل حقاً يقرره الدستور أو القانون، غير أن وصفه بأنه حق مكتسب في كل حالة يتوقف على اكتمال الوقائع والشروط القانونية المنشئة لاستحقاق معين. أما الحقوق المكتسبة، فينصرف البحث فيها إلى الحقوق والمزايا التي اكتملت عناصر نشوئها واستقرت لصاحبها، وبخاصة الحقوق المالية والوظيفية والتقاعدية بحسب مصدرها وشروط استحقاقها.

وعليه، فإن القرارات الحكومية التقشفية تثير إشكالاً قانونياً يتعلق بحدود سلطة الدولة في إعادة تنظيم التزاماتها المالية عندما يترتب على ذلك تأثير في حقوق سبق أن نشأت واستقرت للأفراد. ويقتضي تحديد هذه الحدود التمييز بين تعديل التنظيم القانوني للمستقبل وبين المساس بالحقوق المكتملة، وبيان مصدر السلطة التي تستند إليها الحكومة، ومدى خضوع قراراتها لمبادئ المشروعية وعدم الرجعية والأمن القانوني والتناسب، فضلاً عن الدور الذي تؤديه الرقابة القضائية في ضبط آثار التدخل التقشفي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والمبررات الاقتصادية للتقشف والحقوق المكتشفة

تقتضي معالجة القرارات الحكومية التقشفية تحديد طبيعتها ومبررات اللجوء إليها في ظل الأختلالات المالية، وبيان حدود امتداد آثارها إلى المراكز القانونية للأفراد. ويقتضي مفهوم الحقوق المكتسبة التمييز بين الحق الذي اكتملت عناصره القانونية وبين المراكز أو التوقعات القابلة للتعديل مستقبلاً، باعتبار هذا التمييز أساساً لتحديد نطاق الحماية القانونية في مواجهة التدابير التقشفية.

المطلب الأول

مفهوم القرارات الحكومية التقشفية

يقصد بالتقشف، في معناه المرتبط بالسياسة المالية العامة، اتباع الدولة نهجاً يهدف إلى ضبط النفقات العامة وإعادة تنظيم إدارة الموارد المالية في ظل الأزمات أو الاختلالات التي تواجه الموازنة العامة. ومن ثم، يرتبط مفهوم التقشف أساساً بتدخل السلطة العامة في جانبي الإنفاق والإيرادات لتحقيق قدر من الاستقرار المالي. وقد عالج الفقه العربي هذا الاتجاه تحت مفهوم التقشف المالي الحكومي بوصفه سياسة مالية تتصل بإدارة الدولة لماليتها العامة في ظروف الأزمات والاختلال المالي[1].

ويعرف التقشف المالي بأنه : جملة من التدابير والسياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة بحيث تؤثر هذه السياسات على القطاع الاقتصادي وتساهم في تخفيض عجز الموازنة المالية للدولة ، ويظهر

[1] محمد عبد الوهاب طاحون، التقشف المالي الحكومي وبدائله: في ضوء التجربة الأوربية ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مج 5، ع 2، 2019، ص 13 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذا التعريف أن التقشف لا يقتصر على خفض الإنفاق وحده، وإنما يشمل مجموعة من التدابير التي تعتمدها الدولة لتحقيق هدف مالي محدد هو معالجة العجز وضبط الوضع المالي العام[1].

أما في الدراسات الأجنبية، فيستخدم مصطلح (**Austerity**) للدلالة على سياسات خفض العجز المالي (**Deficit Reduction Policies**)، وتتمثل بصورة رئيسة في خطط قائمة على خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب. ويؤكد(**Giavazzi , Favero ,Alesina**) أن التقشف يرتبط بسياسات تستهدف تخفيض العجز، مع التمييز بين التقشف القائم على الإنفاق والتقشف القائم على الضرائب[2].

تعرف الباحثة القرارات الحكومية التقشفية بأنها: التدابير التي تعتمدها السلطات العامة في إطار سياسة مالية تستهدف خفض العجز أو ضبط الوضع المالي للدولة، من خلال تقليص الإنفاق العام أو زيادة الإيرادات أو الجمع بينهما.

وتتعدد أدوات السياسات التقشفية وتتنوع حسب طبيعة الأزمة المالية وأولويات الحكومة، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

1- **خفض الإنفاق الحكومي:** وهو الإجراء الأكثر شيوعاً وسرعة في التطبيق، ويستهدف غالباً بنود الإنفاق الجاري، وخاصة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي. وهذا الخفض له تأثير تراجعي (recessive) مباشر، إذ يضر بالفئات المعتمدة على هذه الخدمات أكثر من غيرها، ويؤدي إلى تدهور جودة الخدمات العامة وارتفاع تكاليفها على المواطنين.[3] وغالباً ما يترافق هذا الخفض مع تجميد التوظيف الحكومي أو تقليص الأجور الحقيقية للموظفين العموميين.

---

[1] عدنان طه كرفوع، سيركي فديورفج جيجوف، وأحمد سمير نايف، السياسة التقشفية على الإنفاق العام، أسبابها وانعكاساتها الاقتصادية: العراق دراسة حالة للفترة من 2015–2020 ،مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، 2021 ، ص281.

[2] Alberto Alesina, Carlo Favero & Francesco Giavazzi, Effects of Austerity: Expenditure- and Tax-Based Approaches, Journal of Economic Perspectives, vol. 33, no. 2, 2019, p142.

3 المرجع نفسه ، ص 8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- **إصلاح أنظمة الدعم:** من خلال إلغاء أو تقليل الدعم المقدم للسلع والخدمات الأساسية كالطاقة والخبز والوقود والدواء، مما يؤدي إلى ارتفاع فوري ومباشر في مستويات المعيشة، ويؤثر بشدة على ذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة والمتوسطة، ويُفاقم من حدة الفقر والتفاوت الاجتماعي.[1]

إصلاح أنظمة المعاشات والتأمينات الاجتماعية: وذلك برفع سن التقاعد، أو تخفيض نسبة الاستحقاق التقاعدي، أو زيادة اشتراكات العاملين والمتقاعدين، أو تحويل الأنظمة من نمط "المعاش المحدد" (defined benefit) إلى نمط "الاشتراك المحدد" (defined contribution)، مما يقلل من الضمانات المستقبلية للمشتركين ويُضعف من طبيعة الحق المكتسب في المعاش التقاعدي، ويُنقل جزءاً أكبر من المخاطر إلى الأفراد بدلاً من الدولة. [2]

3- **إصلاح سوق العمل والقطاع العام:** عبر تجميد التوظيف أو خفض الأجور الاسمية أو الحقيقية في القطاع العام، وتيسير إجراءات التسريح في القطاع الخاص، وتقليص الحقوق العمالية مثل الحد الأدنى للأجور أو الحماية من الفصل التعسفي، مما يمس بشكل مباشر الحقوق المكتسبة للموظفين في الأجر والاستقرار الوظيفي والترقيات الدورية.

4- **السياسة الضريبية:** عبر زيادة الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الاستهلاك، والتي تُعد ضريبة تراجعية (regressive) تثقل كاهل الفقراء والطبقة الوسطى نسبياً أكثر من الأغنياء، مما يعمق من الفجوة الاجتماعية ويقلل من القدرة الشرائية للأسر. [3]

1 محمد سليم العوا، القضاء الإداري: الطعون الإدارية ، القاهرة: دار الشروق ، 2025 ، ص 92.

2 محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية ، القاهرة: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND).، 2014 ، ص43.

3 محمد سعيد السعدي ، المصدر السابق ، ص56.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني

مفهوم الحقوق المكتسبة وطبيعتها القانونية لحمايتها

يختلف الفقه القانوني في تعريف الحق المكتسب بدقة، ولكنه يتفق على جملة من الخصائص الجوهرية التي تميزه عن الحقوق المؤقتة أو المتوقعة. يمكن تعريفه بأنه "الحق الذي ترتب لفائدة شخص بموجب قاعدة قانونية سارية، فأصبح مقرراً له تقديراً نهائياً، بحيث لا يتأثر بتعديل القاعدة القانونية أو إلغائها بأثر رجعي". ويرتكز هذا المبدأ على فكرتين قانونيتين أساسيتين: أولاهما مبدأ حماية الثقة المشروعة، الذي يقضي بعدم جواز إفلات الإدارة أو الدولة من التزاماتها التي أوجدت ثقة مشروعة لدى الأفراد، وثانيتهما مبدأ عدم رجعية القوانين، الذي يمنع تطبيق القانون الجديد على الماضي إلا في حالات محدودة واستثنائية لصالح المخاطبين بأحكامه، وذلك حفاظاً على استقرار المعاملات والثقة في النظام القانوني.[1]

وتتميز الحقوق المكتسبة بخصائص جوهرية أهمها:

1- **القطعية والاستقرار:** فهي تخرج من دائرة المشروعية النظرية إلى دائرة الوجود الواقعي المستقر، وتصبح جزءاً لا يتجزأ من الوضع القانوني للفرد.

2- **عدم القابلية للنزع أو التعديل بأثر رجعي:** لا يجوز للسلطة التشريعية أو التنفيذية سحب هذا الحق أو الانتقاص منه بعد اكتسابه، إلا في أضيق الحدود وبموجب تعويض عادل ومسبب، وفقاً لمبدأ الملاءمة والتناسب.

3- **الارتباط الوثيق بالمركز القانوني للفرد:** تصبح جزءاً من الذمة المالية أو الوضع القانوني للشخص، وتدخل في نطاق الحماية الدستورية للحقوق والحريات.

وتندرج تحت هذا المفهوم مجموعة واسعة من الحقوق، منها:

1أحمد الريسوني، الحقوق المكتسبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، دار القلم، 2009 ، ص 83.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ. **الحقوق التأمينية والمعاشية:** كحق المشترك في صندوق التقاعد أو الضمان الاجتماعي في معاش محدد بناء على سنوات الخدمة والأجر الذي ساهم على أساسه، والذي يُعد حقاً مكتسباً لا يجوز تعديله إلا بقانون وتعويض مناسب.

ب. **الحقوق الوظيفية:** كحق الموظف في التدرج الوظيفي، والعلاوات الدورية، والمكافآت المستقرة، والمزايا المرتبطة بالوظيفة، والتي ترسخت بموجب قوانين الخدمة المدنية أو العقود الجماعية.

ت. **الحقوق الاجتماعية:** كحق المواطن في الحصول على خدمات صحية وتعليمية بجودة معقولة وبسعر مناسب، خاصة إذا كانت الدولة قد ارتضت ذلك كمستوى أدنى متاح لعقود، مما يجعل هذه الحقوق جزءاً من الالتزامات الدستورية للدولة.

وبالتالي، فإن أي قرار حكومي تقشفي يستهدف خفض الإنفاق على الصحة، أو إصلاح نظام التقاعد بتخفيض المعاشات المستقبلية أو الحالية، أو تجميد الأجور، إنما يمس بشكل مباشر أو غير مباشر هذه الحقوق المكتسبة، مما يثير إشكاليات قانونية عميقة حول مشروعية هذه الإجراءات وحدودها، ومدى توافقها مع مبادئ حماية الحقوق المكتسبة وعدم الرجعية والتناسب في القانون العام والدستوري. [1]

المطلب الثالث

صور أثر القرارات الحكومية التقشفية في الحقوق المكتسبة

تتخذ القرارات الحكومية التقشفية صوراً متعددة بحسب الأداة المستخدمة في خفض الإنفاق العام أو إعادة تنظيم الالتزامات المالية للدولة. غير أن أثرها في الحقوق المكتسبة لا يتحقق لمجرد تغيير السياسة المالية، وإنما يثور عندما يمتد التغيير إلى مركز قانوني استكمل عناصره وترتب لصاحبه حق قابل للمطالبة والحماية القانونية. وفي هذا الإطار يمكن بيان أبرز صور الأثر كما يأتي:

1 محمد حسين الحمَده، العلاقة بين مبدأ احترام الحقوق المكتسبة وشرعية القرارات الإدارية. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 78، 2025 ، ص 478.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً: تخفيض الحقوق المالية المستحقة

تظهر هذه الصورة عندما تتجه الإجراءات التقشفية إلى تخفيض مبالغ مالية استحقت فعلاً للأفراد بموجب القانون أو القرار الإداري، كالراتب المستحق أو المخصصات التي اكتملت شروط استحقاقها. وهنا يجب التمييز بين حق الإدارة في تعديل النظام المالي بالنسبة للمستقبل، وبين المساس بمبالغ أو مزايا مالية أصبحت جزءاً من المركز القانوني للفرد، ويؤكد الفقه الإداري العراقي أن الحقوق المالية المكتسبة للموظف العام تحظى بحماية قضائية متى نشأت بصورة صحيحة واكتملت عناصرها القانونية، ولا يجوز للإدارة المساس بها على نحو يهدر استقرار المركز القانوني الذي ترتب عنها[1].

ثانياً: وقف أو تقليص المزايا الوظيفية القائمة

قد تأخذ القرارات التقشفية صورة وقف بعض المزايا الوظيفية أو تعليق العمل بنظام قانوني يمنح الموظف حقوقاً مالية أو معنوية. وتختلف مشروعية هذا الإجراء بحسب طبيعة الميزة محل التعديل؛ فإذا كانت مجرد توقع يرتبط باستمرار النظام القانوني، جاز للمشرع تعديلها للمستقبل، أما إذا اكتملت شروط استحقاقها وأصبحت حقاً ثابتاً، فإن المساس بها يثير مسألة حماية الحقوق المكتسبة، وقد أظهرت التجربة العراقية في إقليم كردستان نموذجاً لذلك من خلال قرار إيقاف العمل بنظام الترفيع ، وأن القرار التنفيذي محل البحث أثار إشكالاً يتعلق بتجاوز السلطة التنفيذية حدود اختصاصها وبالآثار المترتبة في الحقوق الوظيفية للموظفين[2].

[1] شكيب خلف جاسم، الحقوق المالية المكتسبة للموظف العام والضمانات القضائية الممنوحة لها ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج 17، ع 62، 2024، ص650.

[2] محمد سليم محمد أمين، دراسة تحليلية نقدية في ضوء تشريعات الخدمة المدنية النافذة في إقليم كوردستان العراق ، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، مج 35، ع 2، 2020 ، ص

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً: المساس بالحقوق الناشئة عن قرارات إدارية فردية

قد تصدر الإدارة، في إطار تنفيذ سياسة مالية جديدة، قرارات تؤدي إلى سحب أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية سبق أن أنشأتها قرارات إدارية فردية. وتعد هذه الصورة من أكثر صور المساس بالحقوق المكتسبة وضوحاً؛ لأن القرار الإداري الفردي قد يرتب لصاحبه حقاً ذاتياً متى صدر صحيحاً واستقر أثره القانوني[1]. وتقوم الحماية القانونية هنا على منع الإدارة من الرجوع، بغير سند قانوني، عن قرار ترتب عنه حق مكتسب، مراعاةً لاستقرار المراكز القانونية والأمن القانوني. وقد عالجت بحوث عراقية منشورة الآثار المترتبة على إلغاء القرار الإداري في الحقوق المكتسبة، مؤكدة ارتباط الحماية بمبدأ عدم الرجعية واستقرار الأوضاع القانونية[2].

رابعاً: إعادة تنظيم المراكز القانونية القائمة

لا يؤدي كل تعديل تشريعي أو إداري إلى المساس بحق مكتسب؛ فالسلطة العامة تملك، من حيث الأصل، تعديل الأنظمة القانونية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والمالية. ولذلك تبرز إحدى أهم صور الأثر في إعادة تنظيم المراكز القانونية القائمة، حيث يجب التمييز بين الحقوق التي اكتملت عناصرها وبين المراكز التنظيمية التي لم تنشئ بعد حقاً نهائياً لصاحبها، وهذا التمييز ضروري في نطاق القرارات التقشفية؛ إذ لا يمكن اعتبار جميع المزايا أو المصالح القائمة حقوقاً مكتسبة. فالحق المكتسب يفترض استكمال شروط نشوئه، في حين تبقى المراكز المستقبلية خاضعة، من حيث الأصل، للتعديل في حدود احترام المبادئ القانونية المنظمة لذلك[3].

خامساً: الأثر غير المباشر للسياسات التقشفية في الحقوق والمراكز المحمية

---

[1] شذى فلاح حسن، الآثار المترتبة على الحقوق المكتسبة نتيجة إلغاء القرار الإداري: دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، ع 44، 2022، ص680.

[2] علي صبري حسن، إشكالات العلاقة بين الحقوق المكتسبة في القانون الإداري والنفاذ الرجعي للقرارات الإدارية ، مجلة الأطروحة للدراسات القانونية، مج 5، ع 2، 2020، ص82.

[3] سلمى غضبان حسين المعموري وفرح جهاد عبد السلام، تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، مج 7، ع 2، 2018، ص 320.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قد لا تستهدف السياسة التقشفية حقاً مكتسباً بصورة مباشرة، وإنما تؤدي إلى تغيير البيئة القانونية أو المالية التي يمارس الفرد في إطارها حقه. فخفض الإنفاق العام، أو وقف بعض البرامج، أو إعادة ترتيب أولويات الموازنة قد ينعكس على الحقوق والمصالح التي ترتبط بالتزامات الدولة[1].

وهنا ينبغي ، عدم الخلط بين الحقوق المكتسبة وبين الحقوق الاجتماعية العامة؛ فالحق في الصحة أو التعليم، مثلاً، حق دستوري واجتماعي، لكنه لا يعد في ذاته حقاً مكتسباً بالمعنى الفني الذي يطبق على حق مالي استكمل شروط استحقاقه أو مركز قانوني نشأ بقرار فردي. ويظل أثر التقشف في هذه المجالات أثراً في نطاق الحقوق الاجتماعية والخدمات العامة، لا في نطاق الحقوق المكتسبة إلا إذا تعلق بمركز فردي محدد استقر قانوناً[2].

يمكن حصر صور أثر القرارات الحكومية التقشفية في الحقوق المكتسبة في: تخفيض الحقوق المالية المستحقة، ووقف أو تقليص المزايا التي استقر استحقاقها، وسحب أو تعديل المراكز القانونية الناشئة عن القرارات الإدارية الفردية. أما تعديل الأنظمة القانونية للمستقبل فلا يعد، في ذاته، مساساً بحق مكتسب ما لم يمتد إلى حق استكملت عناصره القانونية ، وهذا التمييز هو الأساس الذي ينبغي أن يُبنى عليه البحث عند الانتقال إلى الضوابط القانونية لسلطة الدولة في اتخاذ القرارات التقشفي.

[1] روح الله أكرمي وعلي جبر حمود اليساري، الأساس القانوني لنشوء الحق المكتسب في نطاق القرار الإداري في القانون العراقي والإيراني ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 16، ع 2، 2026 ، ص3731.

[2] ميامي إسماعيل غني، حق الأفراد في الأمن القانوني: موظفي الدولة إنموذجاً ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 13، ع 2، 2024، ص72.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني

أثر القرارات الحكومية التقشفية في الحقوق المكتسبة وضوابطها القانونية

يتحدد الأثر القانوني للتدابير التقشفية عندما يمتد تدخل السلطة العامة إلى حقوق أو مراكز قانونية أستقرت للأفراد. وعندئذٍ تتحدد مشروعية هذا التدخل في ضوء طبيعة الحق ومصدره ومدى اكتمال عناصره، فضلاً عن خضوع القرار لمبادئ المشروعية وعدم الرجعية واستقرار المراكز القانونية، بما يحقق التوازن بين مقتضيات الإصلاح المالي وحماية الحقوق المكتسبة.

من خلال بيان كيفية تأثير خفض الإنفاق العام على مستوى الخدمات والامتيازات التي يحصل عليها الأفراد ويوضح اذا كانت هذه القرارات تؤدي إلى تقليص الحقوق المكتسبة أو تقييد الانتفاع بها وسنعالج ذلك من خلال المطالب الثلاث ، تتجلى الخطورة الأساسية للسياسات التقشفية في تأثيرها المباشر والمتعدد الأبعاد على مجالات الحياة الأساسية التي تشكل جوهر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكتسبة. ولا يقتصر هذا الأثر على الجانب الكمي للخدمات المقدمة (كتقليص الميزانيات أو عدد المستفيدين)، بل يمتد إلى تقويض جودتها، وإضعاف إمكانية الوصول إليها، وتآكل الثقة في الدولة كضامن للعدالة الاجتماعية. ويترتب على ذلك انتكاسة كبرى في مسار تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تتحول الخدمات العامة من حق مكتسب إلى سلعة مشروطة بالقدرة المالية، مما يعمق الفجوات الاجتماعية ويُفاقم الإقصاء، خاصة للفئات الأكثر فقراً وهشاشة. وتتجلى هذه التداعيات بوضوح في ثلاثة مجالات رئيسية: الصحة، التعليم، والحماية الاجتماعية.[1]

المطلب الاول

الضوابط القانونية والرقابة القضائية على القرارات الحكومية التقشفية

تخضع القرارات الحكومية التقشفية، بأعتبارها أدوات تمارس من خلالها السلطة العامة اختصاصاتها في إدارة المال العام، لمجموعة من الضوابط القانونية التي تحدد نطاق مشروعيتها، ولا سيما عندما يترتب عليها تعديل المراكز القانونية أو المساس بالحقوق المالية المستقرة للأفراد. وتتمثل هذه الضوابط في الآتي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً: الخضوع لمبدأ المشروعية

يقتضي مبدأ المشروعية أن تستند القرارات الحكومية التقشفية إلى أساس قانوني صحيح، وأن تصدر من السلطة المختصة، وفي الحدود التي رسمها القانون. فالهدف المالي المتمثل بخفض العجز أو ترشيد الإنفاق لا يمنح الإدارة سلطة مستقلة لتجاوز القواعد القانونية المنظمة للحقوق والمراكز القانونية. وتزداد أهمية هذا الضابط عندما يكون التدبير التقشفي متعلقاً بحقوق أنشأها القانون أو ترتبت بموجب قرار إداري صحيح؛ إذ لا يجوز معالجة الأزمة المالية من خلال إجراء إداري يخالف القواعد القانونية التي تحكم إنشاء هذه الحقوق أو تعديلها أو إنهاءها. وأن الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ترتبط أساساً بضمان خضوع القرارات الإدارية للقانون وحماية الحقوق والمراكز القانونية من تجاوز السلطة العامة[1].

ثانياً: حماية الحقوق المكتسبة واستقرار المراكز القانونية

يمثل استقرار المركز القانوني أحد القيود الجوهرية على سلطة الإدارة في تعديل آثار قراراتها أو الرجوع عنها. ويقتضي ذلك التمييز بين الحق المكتسب الذي اكتملت عناصره القانونية، وبين مجرد التوقع أو المصلحة المستقبلية التي لم تستوفِ شروط تحولها إلى حق، وتظهر أهمية هذا الضابط في القرارات التقشفية عندما تستهدف مزايا مالية أو حقوقاً وظيفية أو مراكز قانونية سبق أن استقرت لأصحابها. ففي هذه الحالة لا يكون معيار المشروعية هو مجرد حاجة الدولة إلى خفض النفقات، بل يتطلب الأمر تحديد طبيعة الحق محل الإجراء ومدى اكتمال عناصره القانونية[2].

ثالثاً: التناسب بين التدبير التقشفي والغاية المالية

1 محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2014 ، ص4.

[1] رفاه كريم رزوقي كربل، وأسعد موسى سكران، الرقابة القضائية على المرافق المهنية: دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، مج 15، ع 1، 2023، ص 320 ؛ وأنظر : دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (19/ثالثاً)، والمادة (100).

[2] عادل جبار محمد، حماية الحقوق المكتسبة في مواجهة سلطة إلغاء القرار الإداري ، مجلة الجامعة العراقية، ع 70، ج 1، 2024، ص260.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لا يكفي أن يكون الهدف من القرار مشروعاً، بل ينبغي أن تكون الوسيلة المتخذة مناسبة لتحقيقه وألا تتجاوز حدود ما تقتضيه الضرورة المالية. ويبرز هنا معيار التناسب بوصفه أداة قانونية لفحص العلاقة بين حجم التدخل في الحقوق وبين الغاية التي يراد تحقيقها. وبتطبيق ذلك على القرارات التقشفية، فإن اختلاف البدائل المتاحة لمعالجة العجز المالي يقتضي عدم اللجوء مباشرة إلى الإجراء الأكثر مساساً بالحقوق إذا كانت هناك وسائل أخرى تحقق الهدف ذاته بأثر أقل على المراكز القانونية للأفراد. وقد بحث الفقه القانوني العراقي الرقابة القضائية على القيود المفروضة على الحقوق والحريات، وأظهر أن سلطة المشرع والسلطة العامة في وضع القيود ليست سلطة مطلقة، وإنما تخضع للضوابط الدستورية ولرقابة القضاء المختص[1].

رابعاً: عدم التمييز في توزيع الأعباء العامة

قد يكون القرار التقشفي مشروعاً من حيث هدفه، إلا أن طريقة تطبيقه تثير إشكالاً قانونياً إذا أدى إلى تركيز العبء المالي على فئة معينة دون مبرر موضوعي. ولذلك ترتبط مشروعية التدابير التقشفية أيضاً بكيفية توزيع نتائجها بين الأفراد والفئات المشمولة بها. ويجد هذا الضابط أساسه في مبدأ المساواة أمام القانون، الذي أقره دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في المادة (14)، إذ نص على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز[2].

وبالتالي، فإن إخضاع فئة معينة لاستقطاعات أو تخفيضات استثنائية، مع استبعاد فئات أخرى متماثلة في المركز القانوني من دون مسوغ قانوني، يفتح المجال للطعن في القرار من زاوية مخالفة مبدأ المساواة[3].

خامساً: الرقابة القضائية على مشروعية القرار التقشفي

[1] حسين جبار عبد النائلي، وآلاء وديع عبد السادة العبادي، الرقابة القضائية على دستورية قيود الحقوق والحريات: دراسة مقارنة ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع 71، ج 1، 2023، ص401.

[2] دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (14).

[3] حسين جبار عبد النائلي، وآلاء وديع عبد السادة العبادي ، المصدر السابق ، ص404.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تمثل الرقابة القضائية الضمانة العملية لخضوع القرارات الحكومية التقشفية للضوابط السابقة. فإذا صدر التدبير في صورة قرار إداري، امتدت الرقابة إلى فحص مدى احترام الإدارة لقواعد الاختصاص والشكل والسبب والمحل والغاية، فضلاً عن مدى عدم انحرافها باستعمال السلطة ،ولا يمنع الطابع الاقتصادي أو المالي للقرار من خضوعه للرقابة القضائية متى ترتب عليه أثر قانوني مباشر في حقوق الأفراد أو مراكزهم القانونية؛ لأن طبيعة الهدف الذي تسعى إليه الإدارة لا تحصن القرار من رقابة المشروعية. ويقرر الدستور العراقي صراحةً حظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن، وهو ما يشكل ضمانة دستورية مباشرة ضد إخراج القرارات الحكومية من نطاق الرقابة القضائية[1].

سادساً: الرقابة القضائية على حماية الحقوق المكتسبة

يؤدي القضاء الإداري والدستوري دوراً أساسياً في التمييز بين التعديل المشروع للأنظمة القانونية وبين المساس غير المشروع بالحقوق التي استقرت للأفراد. ويختلف نطاق هذه الرقابة بحسب طبيعة التدبير؛ فإذا تعلق الأمر بقرار إداري، انصبت الرقابة على مشروعيته، أما إذا كان التدخل بموجب تشريع، فتثار مسألة مدى مطابقته للقواعد والمبادئ الدستورية. وأن القضاء الإداري والقضاء الدستوري يؤديان وظيفة مباشرة في حماية الحقوق المكتسبة من تعسف جهة الإدارة ومن التشريعات أو الإجراءات التي تمس المراكز القانونية المستقرة، من خلال تطبيق مبادئ المشروعية واستقرار الأوضاع القانونية وحماية الحقوق[2].

سابعاً: الرقابة الدستورية على التدابير التقشفية ذات المصدر التشريعي

[1] رفاه كريم رزوقي كربل، وأسعد موسى سكران،المصدر السابق ، ص339؛ أنظر : دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (100): «يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن».

[2] حسام الدين عبد الحميد محمد عبد الجواد، دور القضاء الإداري والدستوري المصري في حماية الحقوق المكتسبة ، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع 81، نوفمبر 2022، ص30.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إذا اتخذت السياسة التقشفية شكل قانون أو تضمنت تعديلاً تشريعياً للحقوق والمزايا المالية، فإن فحص مشروعيتها ينتقل إلى مستوى الرقابة الدستورية. ويكون محل الرقابة هنا مدى انسجام التشريع مع المبادئ الدستورية، ولا سيما المساواة، وحماية الحقوق، والاختصاصات الدستورية للسلطات.

وفي العراق، منح الدستور المحكمة الاتحادية العليا اختصاص الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بموجب المادة **(93/أولاً)**. وبذلك تخضع التدابير المالية والتشريعية، متى توافرت شروط الطعن الدستوري، للفحص من حيث مدى توافقها مع أحكام الدستور[1].

كما أن حماية الحقوق لا تقتصر على الاعتراف بها في النص، بل تتطلب وجود جهة قضائية تملك فحص القيود التي تفرض عليها ومدى التزام السلطة بحدودها الدستورية[2].

تخضع القرارات الحكومية التقشفية لقيود قانونية تتمثل في مبدأ المشروعية، وحماية الحقوق المكتسبة، والتناسب بين الوسيلة والغاية، والمساواة في توزيع الأعباء العامة. وتتحقق فاعلية هذه القيود من خلال الرقابة القضائية، سواء تعلق الأمر بقرار إداري يخضع لرقابة المشروعية أم بتدبير تشريعي يخضع للرقابة الدستورية. فإن الاعتبارات المالية لا تلغي الحماية القانونية للحقوق المكتسبة، وإنما تؤثر في نطاق سلطة الدولة في إعادة تنظيم المراكز القانونية ضمن الحدود التي يقررها الدستور والقانون

المطلب الثاني

أثر التقشف على الحقوق المكتسبة في أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي

تمثل الحقوق التقاعدية والضمانية مجالاً مباشراً لتأثير التدابير التقشفية، لما تشكله المعاشات والمنافع الاجتماعية من التزامات مالية مستمرة على الدولة وصناديق الضمان. ويأخذ هذا التأثير صوراً متعددة، إلا أن تقييم مشروعيته يقتضي التمييز بين الحق الذي اكتملت عناصر استحقاقه وبين المركز القانوني الذي ما زال في طور التكوين.

أولاً: المساس بالمنافع التقاعدية المستحقة

[1] دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (93/أولاً).

[2] حسين جبار عبد النائلي، وآلاء وديع عبد السادة العبادي، المصدر السابق، ص 375.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قد تتجه التدابير التقشفية إلى تخفيض المعاشات أو الاستقطاعات من المنافع المالية المقررة للمتقاعد، وهنا تثور مسألة حماية الحق المكتسب؛ لأن استحقاق المعاش بعد تحقق شروطه القانونية ينشئ مركزاً قانونياً لا يجوز المساس به بقرار إداري مجرد يخالف القانون الذي تقرر بموجبه الحق ويؤكد التنظيم العراقي الحديث للضمان الاجتماعي أن حماية الدخل والاستقرار المادي للعامل والمتقاعد تمثل من الأغراض الأساسية للنظام الضماني، وهو ما يجعل المعالجة المالية للمنافع التقاعدية مرتبطة بالضمانات القانونية المنظمة لها، لا بمجرد الاعتبارات المالية[1].

ثانياً: تعديل شروط استحقاق الحقوق التقاعدية

قد يظهر أثر التقشف من خلال تعديل شروط التقاعد، كزيادة مدة الاشتراك أو تغيير بعض شروط استحقاق المنفعة. ويختلف الحكم القانوني هنا عن حالة تخفيض الحق المستحق فعلاً؛ إذ تملك السلطة التشريعية، من حيث الأصل، إعادة تنظيم المراكز القانونية المستقبلية، بشرط عدم إعطاء التعديل أثراً يمس الحقوق التي اكتملت عناصرها قبل نفاذه. ومن ثم فإن إصلاح النظام التقاعدي لتحقيق الاستدامة المالية لا يساوي قانوناً بين تعديل القواعد المستقبلية وبين الانتقاص من حق تقاعدي استقر استحقاقه وفق القانون السابق[2].

ثالثاً: تقليص نطاق الحماية الضمانية

قد تمتد التدابير المالية إلى تضييق نطاق المنافع التي يوفرها نظام الضمان الاجتماعي أو تقييد شروط الحصول عليها، بما يؤدي إلى تقليص الحماية القانونية للعاملين والمستفيدين. ويظهر أثر ذلك بصورة أوضح عندما يتعلق الأمر بمنافع العجز أو الشيخوخة أو الوفاة أو البطالة، وقد اتجه قانون التقاعد والضمان

[1] صبا نعمان رشيد، التنظيم القانوني للمنافع الجديدة في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (18) لسنة 2023 ، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد 39، العدد 2، 2024، ص 634.

[2] محمد حسين ، العلاقة بين مبدأ احترام الحقوق المكتسبة وشرعية القرارات الإدارية. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 78، 2025 ، ص 482.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023 إلى توسيع نطاق الحماية، بإدخال منافع وفروع جديدة، ومنها معالجة ضمان العمال في حالة البطالة والاشتراك الاختياري، الأمر الذي يعكس اتجاهاً تشريعياً نحو تعزيز الحماية بدلاً من تضييقها[1].

رابعاً: التمييز بين إصلاح النظام والاعتداء على الحق المكتسب

لا يؤدي أي تعديل تشريعي في نظام التقاعد أو الضمان الاجتماعي إلى المساس بالحقوق المكتسبة بالضرورة؛ إذ يظل للمشرع سلطة تعديل النظام القانوني استجابة للمتغيرات الاقتصادية والمالية. إلا أن هذه السلطة تقف عند الحد الفاصل بين تنظيم المراكز المستقبلية وبين المساس بالحقوق التي اكتملت شروطها القانونية.

يقوم معيار تقييم التدبير التقشفي في هذا المجال على تحديد أثره القانوني : هل أعاد تنظيم حق مستقبلي، أم انتقص من منفعة أو مركز قانوني أصبح مستحقاً ومستقراً لصاحبه؟

وهذا التمييز يمثل الأساس القانوني لتحقيق التوازن بين استدامة أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي وبين حماية الحقوق التي نشأت بصورة صحيحة في ظل النظام القانوني النافذ[2].

يتمثل أثر التقشف في أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي في تخفيض المنافع أو تعديل شروط استحقاقها أو تضييق نطاق الحماية. ويظل الضابط القانوني الحاسم هو التمييز بين تعديل القواعد المنظمة للمراكز المستقبلية، وهو أمر يدخل في نطاق الإصلاح التشريعي، وبين الانتقاص من الحقوق التي اكتملت عناصر اكتسابها، والتي تتمتع بحماية قانونية تقيّد سلطة الدولة في التدخل فيها

المطلب الثالث

[1] صبا نعمان رشيد، التنظيم القانوني للمنافع الجديدة في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (18) لسنة 2023، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد 39، العدد 2، 2024، ص 635.

[2] صبا نعمان رشيد، المصدر السابق، ص 637.؛ أنظر : قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023، المادة (2).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الضوابط القانونية لتحقيق التوازن بين مقتضيات التقشف وحماية الحقوق المكتسبة

لا يؤدي ثبوت حاجة الدولة إلى اتباع سياسة مالية تقشفية إلى إطلاق سلطتها في المساس بالمراكز القانونية للأفراد، لأن التدبير التقشفي، متى تجاوز نطاق إعادة تنظيم الإنفاق العام وانصرف أثره إلى حقوق أو مزايا مقررة للأفراد، يصبح عملاً من أعمال السلطة العامة خاضعاً للقواعد والمبادئ القانونية التي تحكم ممارستها. فالتقشف، وإن كان يستند في الأصل إلى اعتبارات مالية واقتصادية تتعلق بمعالجة العجز وضبط الإنفاق، إلا أن الوسائل التي تعتمدها الدولة لتحقيق هذه الغايات قد ترتب آثاراً قانونية متفاوتة بحسب طبيعة الحق محل التدخل ومصدره ومدى اكتمال عناصر استحقاقه. ويعد تحديد نطاق الحق محل التدخل نقطة الانطلاق في بيان الحدود القانونية للقرار التقشفي؛ إذ لا يجوز وضع جميع المزايا أو المنافع التي يحصل عليها الأفراد في مركز قانوني واحد. فالحق المكتسب يختلف عن مجرد توقع استمرار نظام قانوني معين، كما تختلف الحقوق التي اكتملت شروط استحقاقها عن الأوضاع التي ما زالت قابلة للتنظيم والتعديل بالنسبة إلى المستقبل. وقد بينت الدراسات القانونية العراقية أن الحق المكتسب يرتبط باستقرار المركز القانوني وبمبدأ الأمن القانوني، ويشكل في الوقت نفسه قيداً على سلطة الإدارة في سحب قراراتها أو إلغائها عندما تكون قد رتبت حقوقاً صحيحة للأفراد. ويترتب على ذلك أن سلطة الدولة في تعديل التنظيمات المالية لا تنصرف بالضرورة إلى الآثار التي استقرت في ظل التنظيم السابق. فالقاعدة العامة في حماية الحقوق المكتسبة تقوم على عدم جواز المساس بالمراكز القانونية التي اكتملت عناصرها نتيجة تصرف قانوني صحيح، ولا سيما إذا أدى الإجراء اللاحق إلى ترتيب أثر رجعي يزيل أو ينتقص من الحقوق التي نشأت بصورة مشروعة. وقد أكدت البحوث العراقية في القانون الإداري ارتباط حماية الحق المكتسب بمبدأ استقرار الأوضاع القانونية وبالحد من النفاذ الرجعي للقرارات الإدارية[1].

يمكن للدولة أن تعيد تنظيم قواعد الإنفاق العام أو أن تعدل بعض النظم المالية بالنسبة إلى المستقبل، غير أن مشروعية هذا التنظيم تتحدد بحسب الأداة القانونية التي تستخدمها السلطة العامة وبحسب طبيعة الأثر الذي يحدثه. فالتمييز بين تعديل المركز القانوني للمستقبل وبين الانتقاص من حق

[1] علي صبري حسن، إشكالات العلاقة بين الحقوق المكتسبة في القانون الإداري والنفاذ الرجعي للقرارات الإدارية ، مجلة الأطروحة للدراسات القانونية، مج 5، ع 2، 2020، ص 75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استكملت عناصره يمثل ضابطاً أساسياً في تحديد الحدود التي يمكن أن تتحرك ضمنها التدابير الحكومية. وقد عالجت البحوث القانونية المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية هذه المسألة من خلال التأكيد على أن استقرار المراكز القانونية يمنع، من حيث الأصل، امتداد الإلغاء أو التعديل إلى الوقائع والتصرفات التي اكتملت آثارها القانونية[1].

ويظهر هذا الضابط بصورة أكثر تحديداً عند ارتباط التدابير التقشفية بالحقوق ذات الطبيعة المالية، إذ قد تتخذ سياسة التقشف صوراً متعددة تشمل تقليص الإنفاق العام أو تعديل بعض بنود الموازنة أو الحد من بعض الالتزامات المالية للدولة. وقد بينت الدراسات الاقتصادية العراقية المنشورة أن سياسة التقشف في العراق ارتبطت أساساً بتخفيض الإنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري، في إطار معالجة الاختلالات التي تعرضت لها المالية العامة. إلا أن اختلاف صور التدخل المالي يقتضي، من الناحية القانونية، التمييز بين تخفيض الإنفاق بوصفه سياسة عامة وبين التدخل المباشر في حقوق مالية فردية سبق أن تقررت وفقاً للقانون[2].

يقتضي ضبط التدابير التقشفية مراعاة مبدأ المشروعية من حيث مصدر القرار والجهة التي أصدرته. فإذا كان الحق أو الميزة المالية يستند إلى قاعدة قانونية، فإن أي تدخل في نطاقه يجب أن يتم وفق الأداة القانونية التي يسمح بها النظام القانوني، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتجاوز حدود اختصاصها تحت عنوان معالجة الأزمة المالية. ويشكل هذا القيد امتداداً لمبدأ خضوع الإدارة للقانون، إذ لا تتحول الظروف الاقتصادية، بذاتها، إلى مصدر مستقل للاختصاص أو إلى مبرر لتجاوز القواعد القانونية المنظمة للحقوق والمراكز القانونية.

ويبرز مبدأ الأمن القانوني بوصفه أحد الأسس التي تستند إليها حماية الحقوق المكتسبة؛ لأن استقرار المراكز القانونية يقتضي أن يكون الفرد قادراً، في الحدود المعقولة، على ترتيب أوضاعه استناداً

[1] شذى فلاح حسن، الآثار المترتبة على الحقوق المكتسبة نتيجة إلغاء القرار الإداري: دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد 44، 2022، ص 679.

[2] عدنان طه كرفوع، سيركي فديورفج جيجوف، أحمد سمير نايف، السياسة التقشفية على الإنفاق العام، أسبابها وانعكاساتها الاقتصادية: العراق دراسة حالة للفترة من 2015–2020 ، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد الخاص، الجزء الثاني، 2021.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى القواعد والقرارات القانونية النافذة. وقد عالجت الدراسات العراقية الخاصة بالحق المكتسب في القانون الإداري العلاقة بين هذا الحق واستقرار المراكز القانونية، مبينةً أن حماية الحقوق التي تنشأ بصورة صحيحة تمثل قيداً على سلطة الإدارة في تعديل آثار تصرفاتها السابقة[1].

ولا يعني ذلك تجميد النظم المالية أو منع الدولة من إجراء الإصلاحات اللازمة، وإنما يقتضي أن تتجه المعالجة إلى الحدود التي تسمح بها طبيعة المركز القانوني محل التنظيم. فالإصلاح يمكن أن ينصرف إلى الأوضاع المستقبلية أو إلى إعادة ترتيب أوجه الإنفاق أو إلى مراجعة النظم التي لم تنشئ بعد حقاً مكتمل العناصر لصالح الأفراد، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إهدار الحقوق التي سبق أن استقرت وفقاً للقانون. وتقوم هذه المعالجة على الفصل بين سلطة الدولة في تنظيم المستقبل وبين القيود التي ترد على التدخل في الحقوق الناشئة والمكتملة.

ويضاف إلى ذلك ضرورة مراعاة طبيعة الآثار التي تنتج عن سياسة التقشف وتوزيعها بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فقد أظهرت البحوث المتعلقة بالتقشف في العراق أن تخفيض الإنفاق العام لا يقتصر أثره على أرقام الموازنة، وإنما يمتد إلى النشاط الاقتصادي والخدمات والمشروعات العامة، الأمر الذي يجعل اختيار أداة المعالجة المالية مؤثراً في مدى انتقال أعباء الأزمة من الدولة إلى الأفراد. ومن ثم، فإن معالجة الاختلال المالي لا ينبغي أن تُقاس بحجم التخفيض المتحقق في الإنفاق وحده، بل ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار طبيعة الالتزامات التي يجري تخفيضها والآثار التي تترتب على ذلك في المراكز القانونية القائمة[2].

وبذلك، فإن التوازن بين مقتضيات التقشف وحماية الحقوق المكتسبة يتحقق من خلال مجموعة من الضوابط القانونية المتداخلة، تبدأ بتحديد طبيعة الحق أو المركز القانوني محل التدخل، ثم بيان مصدر السلطة المختصة بإجراء التعديل، والتمييز بين التنظيم الموجه إلى المستقبل وبين الأثر الرجعي الذي يمس الحقوق المستقرة، وانتهاءً بمراعاة الآثار التي يرتبها التدبير في الأفراد والفئات التي تتحمل نتائجه. وبهذه

[1] زياد خالد المفرجي، الحق المكتسب في القانون الإداري ، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، مج 4، ع 16–17، 2012، ص 258.

[2] بتول رداد، رحمن علي، انعكاسات سياسة التقشف على الإنفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة: العراق دراسة حالة ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلة الكوت للعلوم الادارية ، المجلد (12) ، العدد(2) ، 2020 ، ص 189.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الضوابط لا تتحول الحماية القانونية للحقوق المكتسبة إلى مانع للإصلاح المالي، كما لا تتحول الضرورة الاقتصادية إلى مبرر مفتوح للمساس بالمراكز القانونية التي استقرت للأفراد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة :

أظهرت معالجة موضوع القرارات الحكومية التقشفية وأثرها في الحقوق المكتسبة أن مواجهة الاختلال المالي لا تخرج القرارات الحكومية من نطاق المشروعية، ولا تجعل الضرورة الاقتصادية سبباً مستقلاً للمساس بالمراكز القانونية التي نشأت واستقرت وفقاً للقانون. وتبقى سلطة الدولة في تنظيم سياستها المالية قائمة، إلا أن ممارستها تختلف بحسب ما إذا كان الإجراء متعلقاً بتنظيم أوضاع مستقبلية أو مؤدياً إلى الانتقاص من حق اكتملت عناصر استحقاقه.

وتبين أن ضبط العلاقة بين التقشف والحقوق المكتسبة يقتضي التمييز بين الحقوق المكتسبة بالمعنى القانوني الدقيق وبين الحقوق الاجتماعية التي تتأثر بسياسات خفض الإنفاق. فالحقوق المالية والوظيفية والتقاعدية قد تكتسب وصف الحق المكتسب متى اكتملت شروطها القانونية، في حين أن الصحة والتعليم يمثلان حقوقاً دستورية واجتماعية تخضع لنظام حماية قانوني مختلف، وإن كانت التدابير التقشفية تؤثر في مستوى التمتع بها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً: النتائج

1) تظل القرارات الحكومية التقشفية خاضعة لمبدأ المشروعية والرقابة القضائية، ولا يؤدي استنادها إلى اعتبارات مالية أو اقتصادية إلى تحصينها من الطعن متى صدرت في صورة قرار إداري مخالف للقانون. ويكفل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 حق التقاضي للجميع في المادة **(19/ثالثاً)**، كما يقرر استقلال السلطة القضائية والقضاة في المادتين **(87)** و**(88)**.

2) لا يعد كل نفع أو ميزة يتمتع بها الفرد حقاً مكتسباً، وإنما يرتبط هذا الوصف باكتمال عناصر الحق وشروط استحقاقه وفقاً للقانون. ولذلك يجب التمييز بين الحق المستقر وبين مجرد التوقع باستمرار تنظيم قانوني أو ميزة مستقبلية قابلة للتعديل.

3) يجوز للدولة تعديل النظم المالية والوظيفية بالنسبة إلى المستقبل في حدود اختصاصها وسلطتها التنظيمية، غير أن ذلك يختلف عن ترتيب أثر يمس حقوقاً اكتملت عناصرها القانونية. ويؤيد هذا التمييز الأصل الدستوري المتعلق بعدم رجعية القوانين الوارد في المادة **(19/تاسعاً)** من دستور جمهورية العراق لسنة **2005**، مع مراعاة الاستثناء الذي أجازه النص نفسه.

4) تعد الحقوق التقاعدية من أبرز المجالات التي يمكن أن تتصل بمسألة الحقوق المكتسبة متى اكتملت شروط استحقاقها؛ إذ عرّف قانون التقاعد الموحد العراقي رقم **(9)** لسنة **2014** الحقوق التقاعدية بأنها الراتب التقاعدي أو المكافأة التقاعدية أو المبلغ المقطوع، وربط صفة المتقاعد باستحقاق هذه الحقوق وفقاً لأحكام القانون.

5) لا يصح من الناحية القانونية وصف الحق في الصحة أو التعليم بأنه حق مكتسب بإطلاق، وإنما يعدان من الحقوق الدستورية والاجتماعية التي قد تتأثر بسياسات خفض الإنفاق العام، وهو ما يقتضي الفصل بين مفهوم حماية الحقوق المكتسبة ومفهوم حماية الحقوق الاجتماعية عند معالجة آثار التقشف.

6) تتوافر الحماية القضائية للمراكز القانونية المتضررة من القرارات الإدارية من خلال اختصاص القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية الفردية والتنظيمية، كما يختص قضاء الموظفين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن قوانين الخدمة والعلاقة الوظيفية، وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة رقم **(65)** لسنة **1979** المعدل.

7) إن حماية الحقوق المكتسبة لا تعني تجميد سلطة الدولة في الإصلاح المالي، بل تقتضي توجيه الإصلاح، قدر الإمكان، إلى الأوضاع المستقبلية والنظم التي لم تكتمل شروط الاستحقاق فيها، مع احترام الحقوق والمراكز القانونية التي استقرت وفقاً للقانون.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: التوصيات

1) ضرورة التمييز عند إعداد القرارات والتشريعات التقشفية بين الحقوق المكتسبة والمراكز القانونية المستقبلية، لتحديد نطاق السلطة الجائز ممارستها وطبيعة الآثار التي يمكن أن يرتبها التعديل.

2) توجيه الإصلاحات المالية إلى المستقبل كلما تعلق الأمر بنظم تنشأ عنها حقوق فردية، مع تجنب المساس بالحقوق التي اكتملت شروط استحقاقها إلا وفق أساس قانوني صريح وفي الحدود التي يسمح بها النظام القانوني.

3) تعزيز تسبيب القرارات الحكومية التي تمس الحقوق المالية أو الوظيفية للأفراد، من خلال بيان سندها القانوني والجهة المختصة بإصدارها، بما يتيح التحقق من مشروعيتها عند الطعن فيها.

4) مراعاة خصوصية الحقوق التقاعدية عند إجراء الإصلاحات المالية، بالنظر إلى تنظيمها التشريعي الخاص في قانون التقاعد الموحد رقم **(9)** لسنة **2014**، وبما يقتضي التمييز بين تعديل شروط الاستحقاق المستقبلية وبين الحقوق التي تحققت واكتملت عناصرها القانونية.

5) تفعيل الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ذات الطابع التقشفي متى مست حقوقاً أو مراكز قانونية للأفراد، بالاستفادة من اختصاص محكمة القضاء الإداري في فحص مشروعية الأوامر والقرارات الإدارية، واختصاص محاكم قضاء الموظفين في الحقوق الناشئة عن العلاقة الوظيفية.

6) اعتماد معالجة قانونية متمايزة لآثار التقشف، بحيث لا تدمج الحقوق المكتسبة بالحقوق الاجتماعية في إطار واحد؛ فالحقوق المالية والوظيفية والتقاعدية تستلزم بحث مصدر الحق واكتمال شروطه، في حين تتطلب الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية معالجة تستند إلى ضماناتها الدستورية والقانونية الخاصة.

7) توجيه المعالجة المالية نحو ترشيد الإنفاق ومعالجة أوجه الاختلال قبل اللجوء إلى تدابير يكون أثرها المباشر الانتقاص من المراكز القانونية للأفراد، بما يحقق التوازن بين مقتضيات إدارة المالية العامة ومتطلبات الأمن القانوني واستقرار الحقوق.

وخلاصة القول، إن سلطة الدولة في مواجهة الأزمات المالية ليست سلطة جامدة ولا مطلقة؛ فهي تتيح إعادة تنظيم النظم والسياسات العامة بما ينسجم مع متطلبات المصلحة العامة، لكنها تظل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقيدة بالقواعد الدستورية والقانونية التي تحكم المشروعية واستقرار المراكز القانونية وحق اللجوء إلى القضاء. ومن ثم، فإن المعيار الحاسم لا يتمثل في مجرد وجود ضرورة مالية، وإنما في طبيعة الحق محل التدخل، ومدى اكتمال عناصره، والأساس القانوني للإجراء، والحدود التي تمارس السلطة العامة ضمنها اختصاصها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1) أحمد الريسوني، الحقوق المكتسبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار القلم، 2009.

2) محمد عبد الوهاب طاحون، القضاء الإداري: الطعون الإدارية، القاهرة، دار الشروق، 2025.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

لا يتضمن البحث على رسائل أو أطاريح.

ثالثاً: البحوث المنشورة العربية

1) روح الله أكرمي، وعلي جبر حمود اليساري، الأساس القانوني لنشوء الحق المكتسب في نطاق القرار الإداري في القانون العراقي والإيراني ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 16، ع 2، 2026.

2) سلمى غضبان حسين المعموري، وفرح جهاد عبد السلام، تصحيح القرارات الإدارية المعيبة وأثره على حماية الحقوق المكتسبة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، مج 7، ع 2، 2018.

3) محمد عبد الوهاب طاحون، التقشف المالي الحكومي وبدائله: في ضوء التجربة الأوروبية ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، مج 5، ع 2، 2019.

4) عدنان طه كرفوع، وسيركي فديورفج جيجوف، وأحمد سمير نايف، السياسة التقشفية على الإنفاق العام، أسبابها وانعكاساتها الاقتصادية: العراق دراسة حالة للفترة من 2015–2020، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، العدد الخاص، الجزء الثاني، 2021.

5) محمد حسين الحمده، العلاقة بين مبدأ احترام الحقوق المكتسبة وشرعية القرارات الإدارية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 78، 2025.

6) شكيب خلف جاسم، الحقوق المالية المكتسبة للموظف العام والضمانات القضائية الممنوحة لها ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج 17، ع 62، 2024.

7) محمد سليم محمد أمين، دراسة تحليلية نقدية في ضوء تشريعات الخدمة المدنية النافذة في إقليم كوردستان العراق ، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، مج 35، ع 2، 2020.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8) شذى فلاح حسن، الآثار المترتبة على الحقوق المكتسبة نتيجة إلغاء القرار الإداري: دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، ع 44، 2022.

9) علي صبري حسن، إشكالات العلاقة بين الحقوق المكتسبة في القانون الإداري والنفاذ الرجعي للقرارات الإدارية ، مجلة الأطروحة للدراسات القانونية، مج 5، ع 2، 2020.

10) ميامي إسماعيل غني، حق الأفراد في الأمن القانوني: موظفو الدولة أنموذجاً ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 13، ع 2، 2024.

11) رفاه كريم رزوقي كربل، وأسعد موسى سكران، الرقابة القضائية على المرافق المهنية: دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، مج 15، ع 1، 2023.

12) عادل جبار محمد، حماية الحقوق المكتسبة في مواجهة سلطة إلغاء القرار الإداري، مجلة الجامعة العراقية، ع 70، ج 1، 2024.

13) حسين جبار عبد النائلي، وآلاء وديع عبد السادة العبادي، الرقابة القضائية على دستورية قيود الحقوق والحريات: دراسة مقارنة ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع 71، ج 1، 2023.

14) حسام الدين عبد الحميد محمد عبد الجواد، دور القضاء الإداري والدستوري المصري في حماية الحقوق المكتسبة ، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع 81، نوفمبر 2022.

15) صبا نعمان رشيد، التنظيم القانوني للمنافع الجديدة في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (18) لسنة 2023، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، مج 39، ع 2، 2024.

16) زياد خالد المفرجي، الحق المكتسب في القانون الإداري ، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، مج 4، ع 16–17، 2012.

17) بتول رداد، ورحمن علي، انعكاسات سياسة التقشف على الإنفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة: العراق دراسة حالة ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 12، ع 2، 2020.

رابعاً: التقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات

1) محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) ، 2014.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامساً: القوانين والدساتير

1) دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (14).

2) دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (19/ثالثاً).

3) دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (93/أولاً).

4) دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (100).

5) دستور جمهورية العراق لسنة 2005، المادة (100): «يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من الطعن».

6) قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال العراقي رقم (18) لسنة 2023، المادة (2).

سادساً: الأحكام القضائية

(1 Portuguese Constitutional Court, Ruling No. 187/2013, April 5, 2013.

سابعاً: المصادر الأجنبية

1) Xenophon Contiades & Alkmene Fotiadou, "Social Rights in the Age of Proportionality: Global Economic Crisis and Constitutional Litigation," International Journal of Constitutional Law, Vol. 10, Issue 3, July 2012

2) Alberto Alesina, Carlo Favero & Francesco Giavazzi, "Effects of Austerity: Expenditure- and Tax-Based Approaches," Journal of Economic Perspectives, Vol. 33, No. 2, Spring 2019.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

أ.م.د. زينب ابراهيم حسين

Asst. Prof. Dr. Zainb Ibraheem Hussain

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

أ.د. سنور احمد رسول

Prof. Dr.Snur Ahmed Rasul

جامعة صلاح الدين– أربيل/كلية الآداب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

المستخلص:

تناولت الدراسة تحديد وتحليل التغيرات المكانية والزمانية للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين مدينة الموصل وقضاء الشرقاط ولسنتي 1988 و2023 والكشف عن التطور الجيومورفولوجي في ضوء التغيرات الهيدرولوجية لمجرى نهر دجلة، اعتماداً على المرئيات الفضائية وبالاستعانة بتقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، لغرض استخراج الخصائص المورفولوجية للجزر ودرجة التشعب النهري. أظهرت النتائج انخفاض اعداد الجزر خلال سنوات الدراسة من 45 الى 26 جزيرة مع زيادة نسبية في متوسط المساحات الفردية وتراجع واضح في كثافة الجزر والتشعب النهري ويعزى ذلك الى انخفاض الحمولة الرسوبية وتنظيم التصريف بعد انشاء سد الموصل أدى الى تراجع الترسيب داخل القناة واتجاه المجرى نحو مزيد من الاستقرار المورفولوجي. اظهرت الدراسة ان التغير الجيومورفولوجي للجزر النهرية بين الموصل والشرقاط لم يتمثل في انخفاض عدد الجزر بل في تحول بنية النظام النهري نفسه من نظام يعتمد على التشعب والترسيب النشط الى نظام اكثر استقرار تتحكم فيه عمليات التثبيت الرواسب وتنظيم الجريان بسبب انشاء السدود على مجرى النهر.

الكلمات المفتاحية: الجزر النهرية ، التحليل المورفولوجي، نهر دجلة، التشعب النهري.

Abstract:

The study involves determining and analyzing the spatial and temporal changes of river islands in the Tigris River between Mosul city and Al-Sharqat town for the years between1988 and 2023, and identifying geomorphological evolution in light of the hydrological variation of the Tigris River channel system. Extracting the morphological characteristics of the islands and the degree of river bifurcation is based on utilizing remote sensing technology and Geographic Information Systems (GIS). The results showed a decrease in the number of islands during the study years from (45) to (26) islands, with a relative increase in the average individual areas, and a noticeable decrease in island density and river bifurcation. This is attributed to the decrease in sediment load and the regulation of discharge following the construction of the Mosul Dam, which led to a decline in sedimentation within the channel and a shift of the course toward greater morphological stability. The study showed that the geomorphological change of river islands between Mosul and Al-Sharqat was not merely a decrease in the number of islands, but rather a transformation in the structure of the river system itself—from a system dependent on bifurcation and active sedimentation to a more stable system controlled by sediment stabilization processes and flow regulation due to the construction of dams along the river course.

Keywords: River islands, Morphological analysis, Tigris River, River bifurcation

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

أولا) المقدمة:

تحظى الجزر النهرية بأهمية بيئية كبيرة لكونها تعكس طبيعة التغيرات المكانية والزمانية في سلوك الأنهار ، كما تمثل سجلاً جيومورفولوجياً للتغيرات الهيدرولوجية والرسوبية التي تتعرض لها الاحواض النهرية، وتؤدي هذه الجزر دوراً مهماً في التأثير على كفاءة الجريان النهري واتجاهه فضلاً عن دورها في استقرار الضفاف النهر وتوفير بيئة مناسبة لنمو الغطاء النباتي، تم دراسة المقطع النهري الممتد بين مدينة الموصل وقضاء الشرقاط احد اهم المقاطع في حوض نهر دجلة الأعلى لما يتميز به من تنوع في البنية الجيولوجية والخصائص التضاريسية والهيدرولوجية وانتشار عدد كبير من الجزر النهرية التي شهدت تغيرات واضحة خلال السنوات الأخيرة ويكتسب هذا الموقع أهمية لوقوعه ضمن منطقة تأثرت بصورة مباشرة بأنشاء سد الموصل وما رافقها من تغيرات في النظام الهيدرولوجي للنهر فضلاً عن التغيرات المناخية التي شهدتها المنطقة.

ثانيا) مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

1. ما طبيعة التغيرات المورفولوجية والمكانية والزمانية التي طرأت على الجزر النهرية على امتداد نهر دجلة بين الموصل والشرقاط؟
2. ما العوامل المسؤولة عن التباين في استجابة الجزر النهرية للتغيرات التي طرأت على مجرى نهر دجلة خلال مدة الدراسة ؟

ثالثا) فرضية البحث:

1. شهدت الجزر النهرية في نهر دجلة بين الموصل والشرقاط خلال مدة الدراسة بتغيرات مورفولوجية ومكانية وزمانية متفاوتة انعكس على اعدادها ومساحتها ومواقعها واشكالها.

2. يرتبط التباين في استجابة الجزر النهرية خلال مدة الدراسة بتغير خصائص المجرى النهري وحركة الرواسب فضلا عن تأثير الأنشطة البشرية.

رابعا) هدف البحث:

1.تحديد الجزر النهرية في مقطع نهر دجلة الممتد بين مدينة الموصل وقضاء الشرقاط واجراء تحليل مكاني وزماني لسنتي (1988و2023).

2. قياس الخصائص المورفولوجية للجزر النهرية وتحديد التغيرات في الأنماط. الشكلية لها باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد واعتمادا على المرئيات الفضائية .

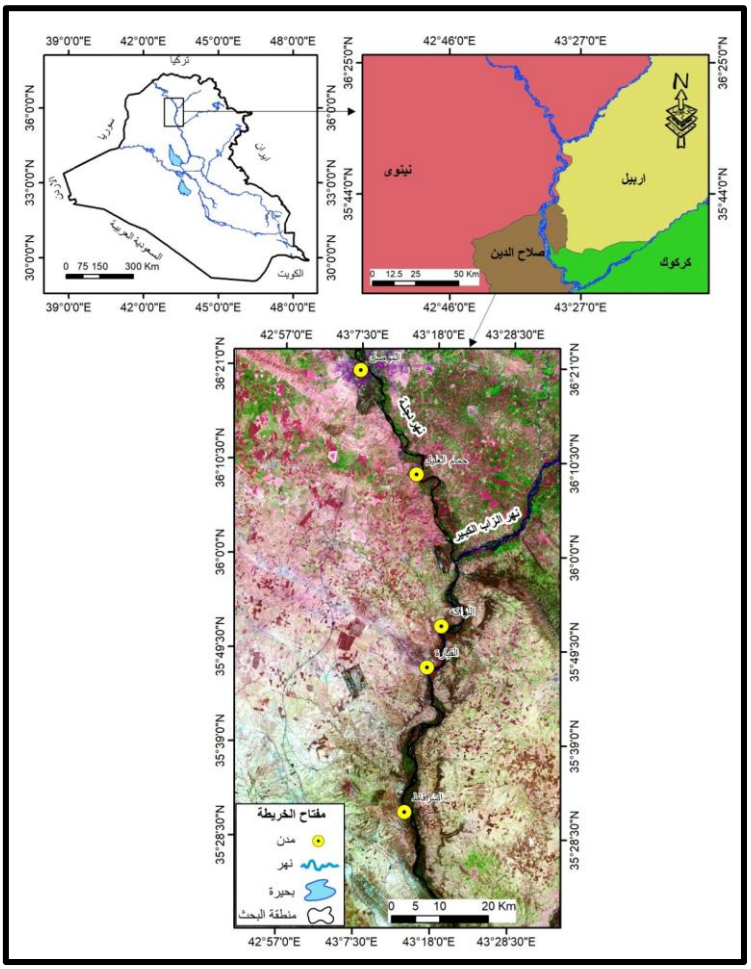
ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

خامسا) موقع منطقة البحث:

تقع منطقة البحث ضمن الجزء الشمالي من العراق ضمن نطاق الطيات الواطئة، ممتداً على طول مجرى نهر دجلة من مدينة الموصل وقضاء الشرقاط ، فلكياً يقع بين دائرتي عرض ("00 40 34° – "00 20 36°) شمالاً وخطي طول ("00 10 43°–"00 25 43°) شرقاً .ادارياً تقع في نطاق نهر دجلة الممتد بين مدينة الموصل في محافظة نينوى وقضاء الشرقاط التابع لمحافظة صلاح الدين جنوباً، تبلغ مساحة المنطقة (953 كم²). ويتراوح ارتفاع سطحها بين (125–300م) فوق مستوى سطح البحر، يلاحظ الخريطة (1).

خريطة (1) موقع منطقة البحث من العراق



المصدر: اعتمادا على المرئية الفضائية Landast 8 OLI لسنة 2023 وبدقة مكانية 30*30 و باستخدام برنامج Arc Map 10.8(G.I.S)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

الخصائص المناخية: تم الاعتماد على بيانات محطة الموصل للمدة (1988–2022) وهي كالاتي:

اولاً) درجة الحرارة: من الجدول (1) تظهر بيانات درجة الحرارة تبايناً واضحاً خلال أشهر السنة، اذ سجل شهر تموز اعلى معدل حراري بلغ (34.4م°) مقابل ادنى معدل لدرجة الحرارة في شهر كانون الثاني بلغ (7.5م°)، اما المعدل السنوي فبلغ (20.27م°)

جدول (1) المعدلات الشهرية والسنوية للعناصر المناخية في محطة الموصل للمدة (1988–2022)

الشهر	ك2	شباط	آذار	نيسان	آيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت1	ت2	ك1	معدل السنوي
درجة الحرارة(م°)	7.5	9.1	11.5	18.4	24.4	30.4	34.4	33.6	28.8	22.2	14.2	9.1	20.27
سرعة الرياح(م/ثا)	1.2	1.4	1.5	1.6	1.9	1.8	1.7	1.5	1.2	1	–	1	1.3
الرطوبة النسبية(%)	52	48	44	42	28	18	16	18	20	30	48	52	34.6
مجموع الأمطار (ملم)	42.6	79.7	8.8	29.2	12.5	5.3	–	–	–	17.9	14.1	11.3	221.4

المصدر: وزارة النقل، الهيأة العامة للأنواء الجوية، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، محطة الموصل، 2022.

ثانياً) الرياح: بلغ المعدل السنوي لسرعة الرياح في منطقة الدراسة (1.2 م/ثا) مع ارتفاع نسبي خلال فصلي الربيع والصيف اذ بلغ اعلى سرعة للرياح في شهر تموز (1.9م/ثا)، في حين انخفضت الى (1 م/ثا) خلال أشهر الشتاء. تسهم الرياح في زيادة معدلات التبخر وتحريك الدقائق الرسوبية مما يساعد على إعادة توزيع الرواسب في مجرى النهر، الجدول (1).

3. الرطوبة النسبية: بلغ المعدل السنوي للرطوبة النسبية (34.6%) وسجلت اعلى قيمة في شهر كانون الأول بنسبة (52%) في حين انخفضت الى (16%) في شهر تموز. يؤدي انخفاض نسبة الرطوبة في معظم الأشهر الى زيادة التبخر من سطح المياه وانخفاض كمية المياه الجارية وهو ما انعكس على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ديناميكية النهر من خلال تراجع الطاقة المائية وزيادة فرصة الترسيب داخل المجرى وبالتالي تطور بعض الجزر النهرية واتساع مساحتها.

الامطار: يتضح من ملاحظة بيانات جدول (1) ان التساقط المطري في منطقة البحث يبدأ خلال شهر تشرين الأول بلغت(17.9ملم) ويرتبط ذلك بتأثر المنطقة بالمنخفضات الجوية الممطرة التي تبدأ بالنشاط خلال هذا الشهر، ثم تزداد كميات الامطار تدريجياً لتسجل اعلى معدلاتها خلال شهر شباط اذ بلغ (79.7ملم) في حين تنخفض تدريجياً حتى تكاد تنعدم خلال أشهر تموز واب وايلول. وهو ما يعكس الطابع الموسمي للأمطار في المنطقة اما المجموع السنوي للأمطار بلغت (221.4ملم). وقد أسهمت التغيرات المناخية في انخفاض معدلات التساقط المطري وتذبذبها بين الارتفاع والانخفاض ويعزى سبب حدوث تذبذبات الى تذبذب تكرار المنخفضات الجوية الممطرة في العراق وهذا بالتالي انعكس على مساحة وعدد الجزر في المنطقة (فاضل، 2026، صفحة ص45)

- **الخصائص المورفولوجية للجزر النهرية في منطقة البحث لسنوات 1988 و2023:**

الجزيرة النهرية هي شكلاً ارضياً ينتج عن تراكم رسوبي ذو شكل مميز يرتفع فوق سطح الماء في المجاري المائية المتعرجة أو المتفرعة (Shi et al., 2018). لغرض استخراج الابعاد المساحية للجزر النهرية في منطقة البحث تم الاعتماد على مرئيات الأقمار الصناعية Landsat TM 8 لسنتي 1988 و2023 وباستخدام الاستشعار عن بعد و برامج ArcGis، خريطة (2) و(3) وجدول (2) وذلك لغرض اجراء تحليل التطور في الجزر النهرية لمقطع نهر دجلة في منطقة البحث.

1. اعداد الجزر النهرية:

يلاحظ من خريطة (2) ومن الجدول (2) بلغت اعداد الجزر (45) جزيرة في سنة 1988، وكانت قيم المحيط تتراوح بين (95–956م). في حين نجد تناقص في اعدادها بلغ عددها (26) جزيرة سنة 2023 وبنسبة انخفاض (42.2%) من مجموع العدد الكلي، الخريطة (3) والجدول (3). وتراوحت قيم المحيط بين (55و1514م) وهو ما يعكس ازدياد امتداد مدى محيط الجزر لسنة 2023 اذ تؤدي زيادة الترسيب الى اتساع حدود الجزر وارتفاع قيمة محيطها. وقد يعود سبب ذلك الى ان معظم هذه الجزر حديثة في نشأتها فضلاً عن تناقص في معدلات الترسيب النهري مقارنة بعملية الحت واندماج عدد من الجزر الصغيرة مع بعضها او التحامها مع ضفاف مجرى نهر دجلة. وذلك لان الجزر النهرية تتميز بتغيرات مستمرة وتطور في خصائصها المورفولوجية وذلك ناتج عن تأثرها بعمليات التعرية المائية وتأثرها بالخصائص

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

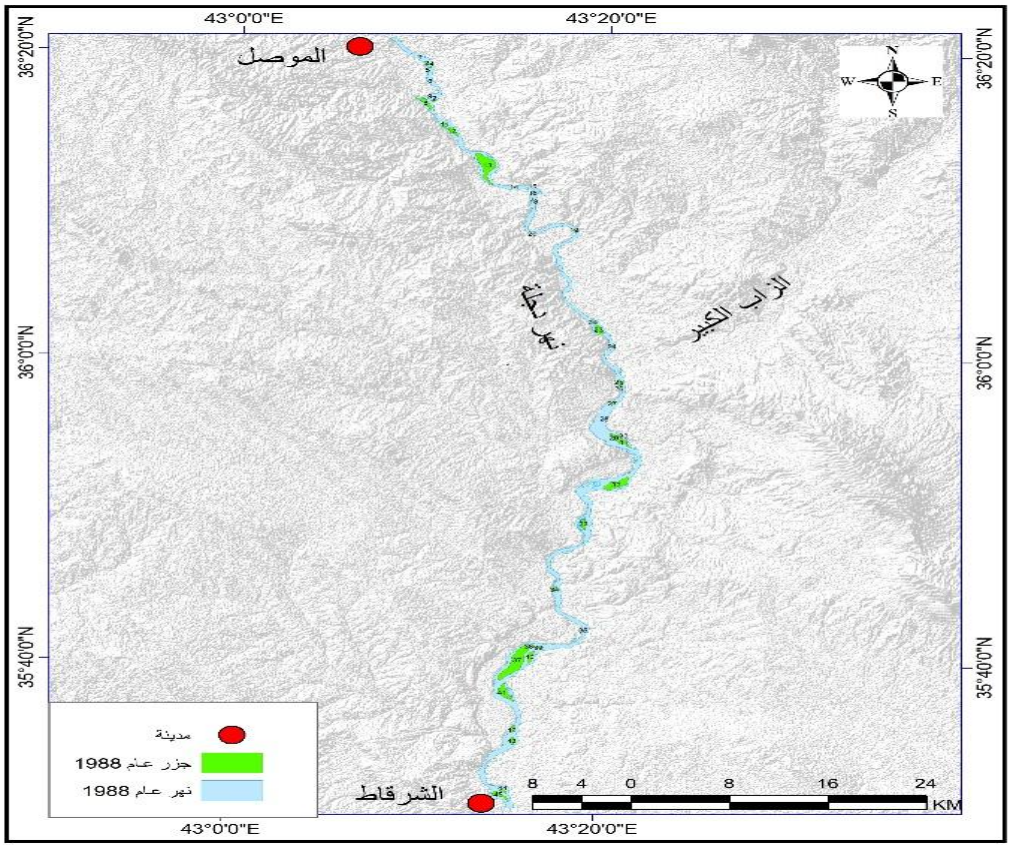
التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

الهيدرولوجية لمجرى النهر وحمولة الرواسب وتأثر النهر بالأنشطة البشرية المتمثلة بإقامة السدود والخزانات وتحكمها في كمية التصريف المائي وبالتالي تؤثر في سلوك مجرى النهر.

1. ارتفاعات الجزر لسنة 1988: تم الاعتماد في تصنيف الارتفاعات الجزر لسنة 1988 على بيانات الارتفاع الرقمي (DEM) وقسمت قيم الارتفاع الى أربعة فئات ويمكن تصنيفها الى الفئات الأتية:

أولا: فئة الارتفاع المنخفضة جداً(147–160م): وهي اقل الفئات ارتفاعاً وتمثل جزر أحدث من الجزر الأخرى ولذلك تعد عرضة للغمر خلال الفيضانات وتذبذب مناسيب مياه نهر دجلة كما تعكس استمرار العمليات النهرية في إعادة تشكيلها واندماجها مع السهل الفيضي. بلغ عددها (8) جزيرة وتضم جزر (36،37،38،41،42،43،44،45).

خريطة (2) التوزيع المكاني للجزر النهرية لسنة 1988بين الموصل والشرقاط

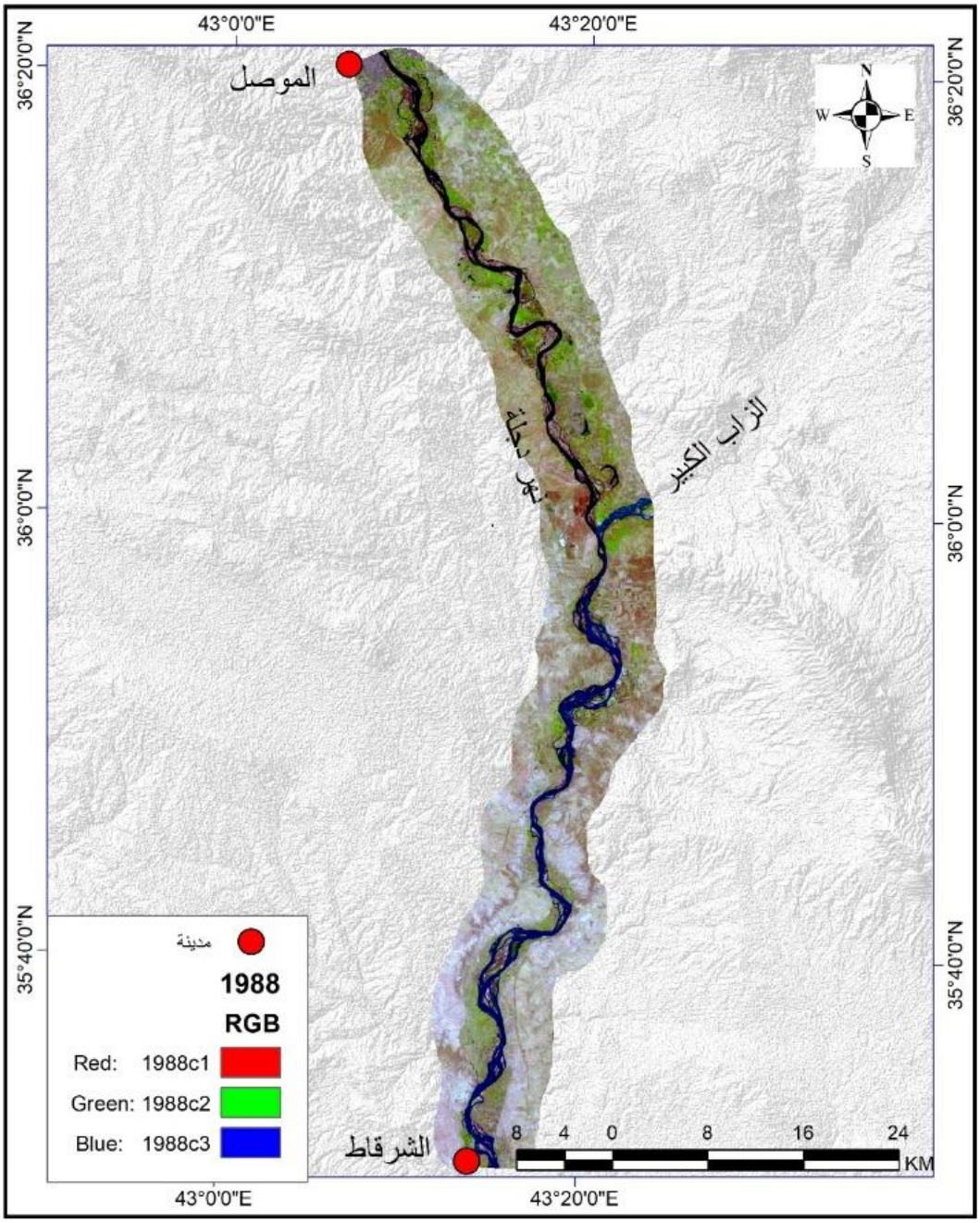


المصدر: مرئية فضائية mss1-5بدقة 30 م² لسنة 1988 ومعالجتها باستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

خريطة (3) تشعب نهر دجلة بين مدينة الموصل وقضاء الشرقاط لسنة 1988



المصدر: مرئية فضائية mss1-5بدقة 30 م³ لسنة 1988 ومعالجتها باستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

جدول (2) الابعاد المساحية للجزر النهرية لسنة 1988

رقم الجزيرة	الارتفاع/م	المساحة م²	المحيط م	الطول م	العرض م	نسبة الاستدارة
1	212	22429	22429	256	96	37.5
2	211	94948	94948	604	195	32.3
3	211	18118	18118	204	148	72.5
4	210	20677	20677	211	95	45
5	209	101936	101936	591	195	33
6	205	15876	15876	188	88	46.8
7	213	27967	27967	266	135	50.8
8	211	582837	582837	1770	375	21.2
9	213	21852	21852	233	37	15.9
10	208	27330	27330	326	93	28.5
11	206	233570	233570	956	206	21.5
12	206	442917	442917	1258	343	27.3
13	206	2693560	2693560	4117	13	0.3
14	200	21234	21234	266	116	43.6
15	198	10195	10195	118	68	57.6
16	199	15159	15159	156	107	68.6
17	193	9313	9313	185	97	52.4
18	200	31138	31138	339	154	45.4
19	198	34612	34612	362	112	30.9
20	195	12632	12632	185	88	47.6
21	189	53860	53860	396	104	26.3
22	189	25743	25743	150	138	92
23	189	518407	518407	1330	463	34.8
24	189	38458	38458	384	163	42.4
25	188	170076	170076	654	249	38.1
26	184	32756	32756	288	117	40.6
27	183	68782	68782	522	164	31.4
28	183	22983	22983	282	73	25.9
29	183	404348	404348	1419	372	26.2
30	181	82272	82272	427	201	47.1
31	182	374600	374600	1436	192	13.4
32	177	1539694	1539694	2637	739	28
33	175	392210	392210	1243	349	28.1
34	167	110323	110323	661	171	25.9

أ.م.د. زينب حسين
أ.د. سنور رسول

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

91.9	147	160	19553	19553	162	35
51.5	70	136	16706	16706	160	36
19.9	956	4795	3698817	3698817	160	37
50.8	159	313	55771	55771	156	38
38	243	639	125949	125949	161	39
20.1	292	1456	500181	500181	166	40
24.4	618	2529	1141182	1141182	155	41
15.6	144	925	167653	167653	153	42
47.2	423	897	269692	269692	152	43
31.7	213	671	138096	138096	147	44
16.4	272	1658	531284	531284	149	45

المصدر: تم استخراجها اعتمادا على خريطة رقم (2) باستخدام برنامج (G.I.S)Arc Map 10.8.

ثانياً: فئة الارتفاع المنخفضة (161–180م): وهي تمثل مرحلة انتقالية بين الجزر المرتفعة والمنخفضة وتتميز بتأثرها النسبي بالتغيرات الهيدرولوجية بلغ عدد الجزر (6) وتضم جزر (32،33،34،35،39،40).

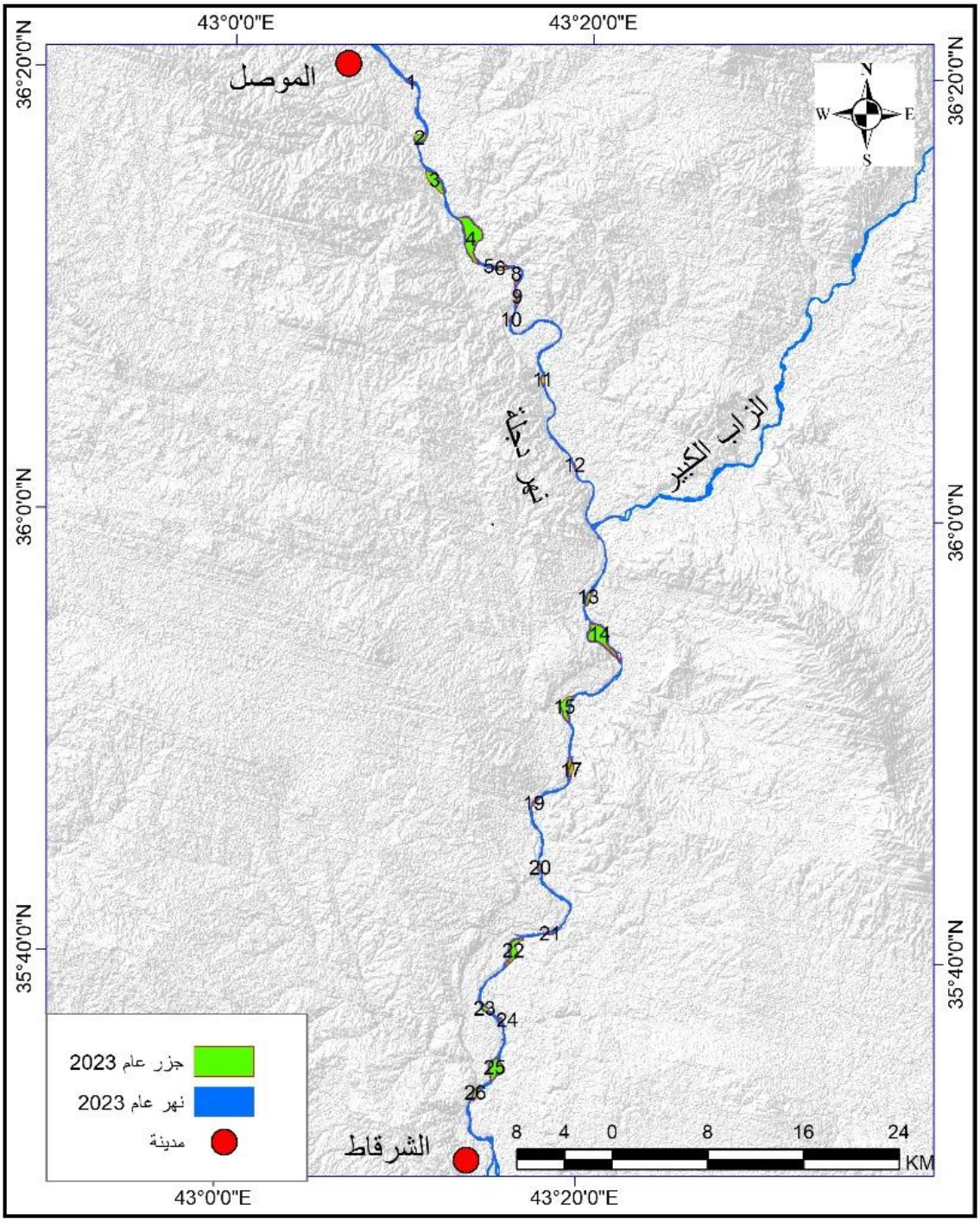
ثالثا: فئة الارتفاع المتوسطة (181–200م): فقد ضمنت (18) وهي الفئة الأكثر انتشاراً مما يشير الى ان معظم الجزر تقع ضمن مناسيب متوسطة تعكس توازناً نسبياً بين عمليات النحت والترسيب وهي جزر (14،15،16،17،18،19،20،21،22،23،24،25،26،27،28،29،30،31).

رابعاً: فئة الارتفاع العالية (201–213م): وهي جزر مرتفعة نسبياً وتمثل الأسطح الرسوبية الأعلى والأكثر استقراراً والاقل تعرضاً للغمر في مواسم ارتفاع مناسيب المياه. نتجت عن تراكم الرواسب المتكررة وخلال فترات طويلة أدى الى زيادة ارتفاعها وتضم جزر (1،2،3،4،5،6،7،8،9،10،11،12،13). لذا يتبين ان قيم ارتفاع الجزر تراوحت بين (147–213م) وبمتوسط ارتفاع (186.3م) ارتباطها باختلاف الطاقة النهرية وتوزيع الرواسب النهرية متفاوتة ويشير هذا التباين الى ان الجزر تقع ضمن سهل فيضي منخفض الانحدار وهو ما يعكس طبيعة جريان نهر دجلة في منطقة البحث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

خريطة (4) التوزيع المكاني للجزر النهرية في مقطع نهر دجلة لسنة2023

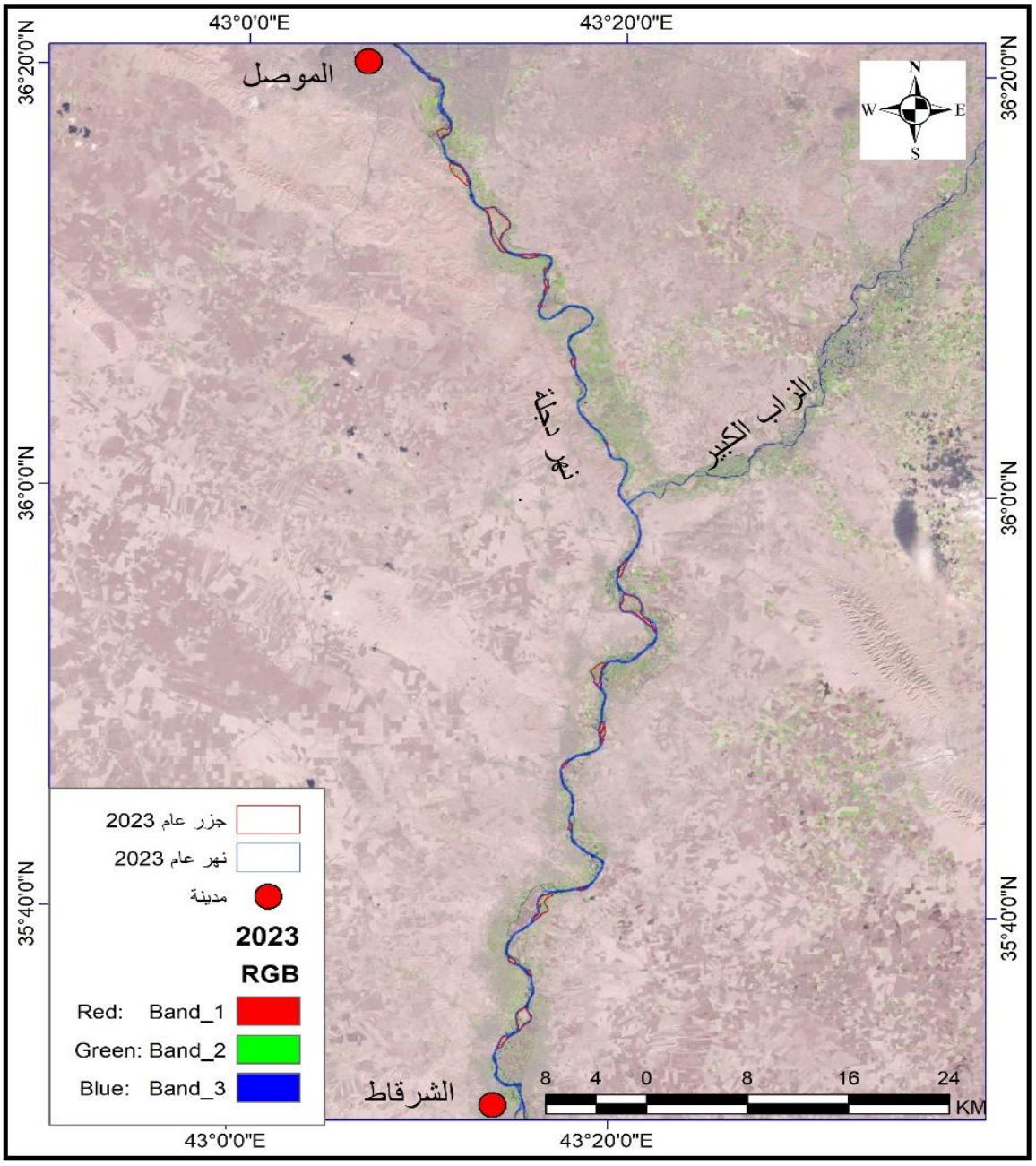


المصدر: مرئية فضائية (LandSat .8)بدقة 30 متر مربع لسنة 2023 ومعالجتها باستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

خريطة (5) التوزيع المكاني للجزر النهرية لمقطع نهر دجلة لسنة 2023



المصدر: مرئية فضائية LandSat .8بدقة 30 متر مربع لسنة 2023 ومعالجتها باستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (3) الابعاد المساحية للجزر النهرية لسنة 2023

رقم الجزيرة	الارتفاع/م	المساحة م²	المحيط م	الطول م	العرض م	نسبة الاستدارة
1	206	31307	871	302	95	31.5
2	212	521840	3260	1196	796	66.6
3	204	1264894	5538	2427	759	31.3
4	206	3240793	11074	4027	1399	34.7
5	195	10562	506	197	58	29.4
6	199	209039	2234	977	278	28.5
7	195	36340	1041	476	73	15.3
8	193	56580	1137	472	162	34.3
9	199	175905	2785	1205	187	15.5
10	191	39139	1021	456	118	25.9
11	194	154879	1889	848	297	35.0
12	183	12518	558	241	55	22.8
13	182	293847	3357	1559	320	20.5
14	180	2266060	9527	3990	1514	37.9
15	175	1000614	5259	2225	757	34.0
16	168	168685	2082	884	234	26.5
17	168	244898	3031	1344	266	19.8
18	164	8000	390	126	64	50.8
19	164	55814	1042	374	155	41.4
20	161	65403	1278	509	156	30.6
21	154	42489	1001	406	118	29.1
22	164	1031555	6404	2745	583	21.2
23	154	156163	1824	758	316	41.7
24	151	51366	1036	458	178	38.9
25	152	1265825	4947	1985	151	7.6
26	150	306051	2915	1207	306	25.4

المصدر: اعتمادا على خريطة رقم (4) باستخدام برنامج (G.I.S)Arc Map 10.8.

1. ارتفاعات الجزر النهرية لسنة 2023:

لغرض ابراز التباين المكاني بين جزر منطقة البحث لسنة 2023، صنفت قيم الارتفاع الجزر الى أربع فئات اعتمادا على مدى الارتفاعات المسجلة وهي كالاتي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولا: **الفئة المنخفضة بين (0–19م):** وهي جزر منخفضة الارتفاع وهي الأكثر تأثرا بتذبذب المناسيب نهر دجلة، بلغ عددها (5) جزر، وهي (25،18،17،9،7).

ثانياً: **الفئة المتوسطة بين (20–29م):** وهي مرحلة انتقالية بين المنخفضة والمرتفعة وتضم (7) جزر، وهي (26،22،21،16،13،12،10).

ثالثا: **الفئة المرتفعة بين(30–39م):** وهي تضم الفئة السائدة وتضم (9) جزر وهي اعلى نسبة بين جميع الفئات، وهي تضم جزر (24،20،15،14،11،8،4،3،1) الامر الذي يدل على استقرار نسبي لسطوحها نتيجة تراكم الرواسب وابتعادها عن التأثير المباشر لارتفاع المناسيب المتكررة.

رابعا: **فئة المرتفعة جداً بين (40–70م):** وهي تمثل اعلى الجزر ارتفاعاً في منطقة البحث، وتضم (3) جزر فقط. وهي تضم (23،19،2) وهي أكثر ثباتاً واقل تعرضاً للغمر بالمياه. يتبين ان جزر سنة 2023 تجانس أكبر مقارنة بجزر سنة 1988 اذ تقلص مدى التباين في الارتفاعات وانخفضت القيم القصوى بشكل واضح وهو ما يشير الى التغيير في التصاريف المائية لنهر دجلة بعد إنشاء سد الموصل وتقليل عمليات الحت الجانبي للنهر وقد اسهم ذلك في تعديل مناسيب اسطح الجزر.

2. مساحة الجزر:

تم متابعه التغيرات المساحية للجزر النهرية ويتضح من ملاحظة خريطة (2) والجدول(2) في عام 1988 (45) جزيرة كانت أكبر مساحة هي جزيرة (37)، إذ بلغت (3,697,817 م^2)، ينبغي الإشارة الى ان تصريف الرواسب يعد عامل طبيعي الأكثر أهمية في تطور مساحة الجزر (Shi et al., 2018, p. P13). أما أقل جزيرة فكانت جزيرة (17) اذ بلغت مساحتها (9.313 م^2). وهذا يشير الى انخفاض المساحة بنسبة (12.4%). خريطة (4) جدول (3). يعود سبب اتساع مساحات الجزر لكون هذه المرحلة امتازت بإيرادات مائية كبيرة وسرعة جريان المائي ، بسبب الواردات المائية لروافد نهر دجلة كالزاب الكبير اذ بلغ تصريفه في شهر نيسان للسنة المائية (1987–1988)(1690 م^3/ثا) وهو ما يعادل (2.28) مرة من المعدل السنوي (741م^3/ثا) (اكطامي، 2024، صفحة ص212) وكذلك زيادة في نسبة وكمية الرواسب والمفتتات وازدياد نمو النبات الطبيعي الذي يؤدي دور في تكوين الجزر النهرية وفي عام (2023) قل عدد الجزر فأصبح (26) جزيرة، وهذا يشير الى انخفاض في الإمداد الرسوبي إذ أن أكبر مساحة جزيرة هي جزيرة (4)اذ بلغت (3.240.739كم^2)، أما أقل جزر فكانت جزيرة (18)، إذ بلغت مساحتها (8000كم^2).كما يشير جدول (4) زيادة التصرف السنوي لمياه نهر دجلة قبل انشاء سد الموصل بلغ (890 م^3/ثا) ، وهذا اسهم في تطور الجزر من خلال الامداد الرسوبي، في حين انخفض الايراد النهري بعد انشاء السد بلغ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(280)م³/ثا لسنة 2023 نتيجة التحكم في إلايرادات المائية. ولحجم الايراد المائي اثرا في التحكم في حجم الرواسب المنقولة لاسيما بعد انشاء سد الموصل الذي اسهم في تقليل من حجم الرواسب المنقولة واثرها في التحكم في امساحة الجزر.

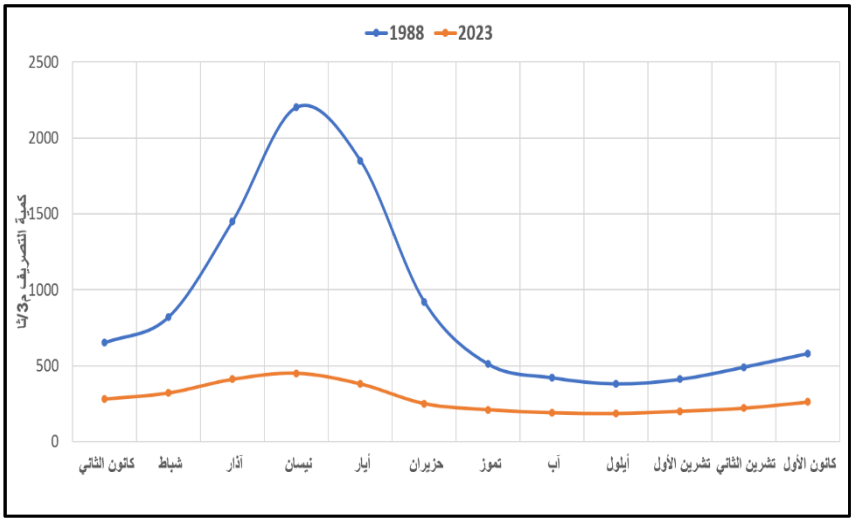
جدول (4) الايراد السنوي م³/ثا لنهر دجلة قبل وبعد انشاء سد الموصل لعام 1988–2023

الشهر	قبل انشاء السد 1988	بعد انشاء السد2023
كانون الثاني	650	280
شباط	820	320
آذار	1,450	410
نيسان	2,200	450
أيار	1,850	380
حزيران	920	250
تموز	510	210
آب	420	190
أيلول	380	185
تشرين الأول	410	200
تشرين الثاني	490	220
كانون الأول	580	260
المعدل السنوي (m^3/s)	890	280

المصدر: اعتماداً على وزارة الموارد المائية العراقية/ الهيأة العامة للمسح والتحري المائي، التقرير الهيدرولوجي السنوي،2003.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشكل (1) المعدلات السنوية لايرادات مياه دجلة لسنتي 1988و2023



المصدر: اعتماداً على جدول (4)

اذ بلغ معدل الحمولة العالقة في سنة 1988 (335.975) طن /سنة في حين اخذت الحمولة تتراجع خلال السنوات اللاحقة بلغت في سنة 1999 (67.808) طن/سنة، وخلال سنوات 2002و2017 بلغت(106.193) طن (الخفاجي،2019،ص63).

3.أطوال الجزر:

تختلف أطوال الجزر النهرية ما بين سنتي الدراسة (1988–2023) إذ بلغ أطول الجزر (4795م) وهي جزيرة رقم (37) لسنة (1988) في حين قل هذا الطول للجزر النهرية في سنة (2023)، ليبلغ (4027م) في جزيرة رقم (40)، جدول (3)، بلغت نسبة الانخفاض (16%)، ويعود السبب الى صغر مساحة الجزر وانضمام بعض الجزر الطولية الى ضفاف مجرى نهر دجلة كما ان تناقص الترسيب الطولي الموازي للجريان وزيادة تأثير النحت الجانبي اذ تتعرض الجزر لعملية الحت في معظم جوانبها مقارنة بالترسيب المحوري.

4.عرض الجزر:

من الجدول (2) نجد تباين في عرض الجزر ما بين جزيرة وأخرى إذ يبلغ عرض جزيرة رقم (37) حوالي (956م) في سنة 1988 بسبب ازدياد نسبه الترسبات النهرية وانعدام عملية الكري لسنين طويلة اذ بلغ الايراد المائي السنوي لنهر دجلة في الموصل لسنة 1988 (1325) م³/ثا (اكطامي، 2024، صفحة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ص218). فيما بلغ أقل متوسط العرض في جزيرة رقم (13) إذ بلغ (13م) في حين بلغ عام (2023) أعلى معدل. (1514) في جزيرة رقم (14) وأدنى عرض بلغ (55) في جزيرة رقم (12)، جدول (3)، ويعزى السبب الى اندماج الجزر الضيقة وتعرضها للحت كما ان بعض الجزر تحولت الى كتل أكثر استقراراً واعرض بفعل تزايد الرواسب على الجوانب وانخفاض الطاقة المائية القصوى خلال فترات الفيضان مقارنة بالفترات السابقة.

- **الخصائص الشكلية للجزر النهرية:**

يرتبط تكون وشكل الجزر النهرية بطبيعة القناة النهرية وخصائصها المورفولوجية لاسيما المقطعين الطولي والعرضي للمجرى ويتحكم في ذلك عدد من العوامل الطبيعية من أبرزها طبيعة التكوينات الجيولوجية ومدى مقاومة الصخور للتعرية فضلاً عن خصائص المجرى النهري ونوعية الرواسب و أثر الغطاء النباتي في تحديد اشكال هذه الجزر وتطورها (الراوي و الدندراوي، 2022، صفحة ص672) وهي كالاتي:

اولاً) نسبة استدارة جزر النهرية:

هو مؤشر مورفومتري يقيس درجة انتظام شكل الجزيرة النهرية ومدى اقترابه من الشكل الدائري، وتحسب من خلال نسبة طول المحور العرضي للجزيرة الى طول المحور الطولي لها مضروب في 100، وتدل القيم المرتفعة على زيادة الاستدارة بينما تشير القيم المنخفضة الى استطالة الشكل (جميل و خطاب، 2008، صفحة ص85). من ملاحظة الجدول (4) يتضح ان نظام مجرى النهر يميل الى اشكال أكثر استقراراً واقل تعقيداً كالأشكال الطولية والشريطية ويلاحظ اختفاء الجزر الشريطية شديدة الاستطالة يمكن تقسيمها كالاتي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (4) الخصائص الشكلية للجزر النهرية لسنة 1988

الجزر	الشكل	الجزر	الشكل
1-	غير منتظمة	20-	مستديرة أو شبه مستديرة
2-	غير منتظمة	21-	قوسية
3-	شبه منتظمة	22-	شبه منتظمة
4-	غير منتظمة	23-	غير منتظمة
5-	غير منتظمة	24-	غير منتظمة
6-	مستديرة أو شبه مستديرة	25-	غير منتظمة
7-	مستديرة أو شبه مستديرة	26-	غير منتظمة
8-	طولية	27-	غير منتظمة
9-	طولية	28-	طولية
10-	قوسية	29-	قوسية
11-	طولية	30-	مستديرة أو شبه مستديرة
12-	قوسية	31-	شريطية
13-	شريطية	32-	قوسية
14-	غير منتظمة	33-	قوسية
15-	مستديرة أو شبه مستديرة	34-	طولية
16-	شبه منتظمة	35-	شبه منتظمة
17-	مستديرة أو شبه مستديرة	36-	مستديرة أو شبه مستديرة
18-	غير منتظمة	37-	طولية
19-	غير منتظمة	38-	مستديرة أو شبه مستديرة
39	غير منتظمة	43-	مستديرة أو شبه مستديرة
40-	طولية	44-	غير منتظمة
41-	طولية	45	طولية
42	طولية		

المصدر: اعتماداً على معادلة نسبة الاستدارة باستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (5) خصائص الجزر النهرية وأبعادها لسنة 2023

الجزر	شكل الجزيرة
1-	غير منتظمة
2-	شبه منتظمة
3-	غير منتظمة
4-	غير منتظمة
5-	قوسية
6-	قوسية
7-	طولية
8-	غير منتظمة
9-	طولية
10-	طولية
11-	غير منتظمة
12-	طولية
13-	غير منتظمة
14-	غير منتظمة
15-	غير منتظمة
16-	قوسية
17-	طولية
18-	مستديرة أو شبه مستديرة
19-	غير منتظمة
20-	قوسية
21-	قوسية
22-	قوسية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

23–	غير منتظمة
24–	غير منتظمة
25–	شريطية
26–	طولية

المصدر: اعتماداً على معادلة نسبة الاستدارة باستخدام برنامج (G.I.S)Arc Map 10.8

1– جزر غير منتظمة الشكل: وهي جزر تتخذ شكلاً غير منتظم نتيجة الفارق بين أبعاد الجزيرة (ياسين، 2014، صفحة ص639)، إذ بلغ عددها (14) في سنة 1988 وانخفض عددها سنة 2023 ليبلغ (10).

2– جزر شبه منتظمة الشكل: وهي تتخذ شكلاً قريباً الى المستطيل أو المعين بلغ عددها (4) في سنة 1988وفي سنة 2023 (1) جزيرة.

3– جزر مستديرة أو شبه مستديرة: وهي تلك الجزر التي يقل فيها الطول بصورة واضحة في حين يزداد العرض في سنة 1988 بلغ عددها (9) وفي سنة 2023 انخفض عددها ليبلغ (1) جزيرة.

4– جزر قوسية: وهي جزر تتخذ إحدى جوانبها خطاً مستقيماً بينما الجانب الآخر على هيأة قوس وتتواجد بالتوافق مع الانحناءات والتجاويف الموجودة في المجرى (محمد و شهاب، 2018، صفحة ص161)، بلغ عددها سنة 1988 (6) جزر وفي عام 2023 بلغ عددها (6) جزر.

5– جزر طولية: وهي جزر معتدلة الطول ويبلغ عددها (10) جزيرة في سنة 1988، انخفض ليبلغ (7) في سنة2023. وهي تتأخذ شكلاً طولياً وموازية لاتجاه الجريان النهري. من خلال النظر الى المرئية الفضائية(1) لسنة 1988 للمقطع نهر دجلة الممتد من مدينة الموصل الى منطقة حمام العليل وهو يتصف بتطور الالتواءات والمنعطفات النهرية مع اتساع السهل الفيضي نتيجة تكرار الفيضانات القديمة. نجد الجزيرة ضمن مدينة الموصل وهي طولية الشكل وجزيرة قرية شمسان ذات الشكل البيضوي تقع ضمن منطقة انقسام المجرى الى فرعين، اما جزيرة قرية العكيدات وتعد من أكبر الجزر ضمن هذا المقطع وجزيرة حمام العليل وهي أيضا جزيرة طولية تقع داخل منعطف نهري واسع.

يلاحظ من المرئية الفضائية (2) لمقطع نهر دجلة لسنة 1988 بين ناحيتي حمام العليل واللزاكه أظهرت الجزر النهرية تبايناً في خصائها الشكلية اذ سادت الاشكال الطولية والشريطية مع ارتفاع في نسبة الاستطالة واتجاه المحاور الطولية موازية لمجرى النهر. كما هو الحال في جزيرة دويزه التحتانيه، كما يلاحظ بعض

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجزر الصغيرة المساحة في منطقة عويجلة وبعض أجزاء كنعوص. كما تشير معظم الجزر الى حدوث نشاط رسوبي مستمر داخل قناة نهر دجلة.

تظهر المرئية الفضائية (3) لمقطع نهر دجلة بين ناحتي القيارة والشرقاط تم تمييز عدة جزر نهرية منها جزيرة العوسية الشرقية ذات الشكل الطولي موازية لاتجاه الجريان النهري، وجزيرة كنعوص وتعد من اكبر الجزر الظاهرة في المرئية ويلاحظ وجود قنوات ثانوية داخلية وهي من الجزر المركبة تشكلت من اندماج عدة السنة وحواجز رسوبية بمرور الزمن. اما جزيرة كنطرة تميل الى الشكل البيضوي. اما جزيرة عويجلة شكلها مغزلي باتجاه الجريان النهر.

من ملاحظة مرئية الفضائية (4) للجزر النهرية لسنة 2023 نجد ان مقطع النهر بين مركز مدينة الموصل وناحية حمام العليل ان الجزر في هذه السنة اكثر استقرارا وذات غطاء نباتي كثيف وهذا يشير الى انخفاض معدلات الفيضانات القوية كما ان القنوات تقلصت واصبحت شبه مغلقة بالرواسب وهذا مؤشر على انخفاض قدرة نهر دجلة على إعادة تشكيل مجراه. ونجد ان جزيرة العكيدات قد توسعت في سنة 2023 وأصبحت اكثر اندماج مع السهل الفيضي. وكذلك جزيرة حمام العليل توسعت في هذه السنة وازداد الغطاء النباتي ونجد بعض الأجزاء تلاحمت مع الضفة، اما جزيرة شمسان فقد ازداد مساحتها نتيجة تثبيت الرواسب الدقيقة وتحولت الى جزيرة نهرية مستقرة نسبيا نتيجة سيادة العمليات الترسيبية وانخفاض الطاقة الهيدوليكية لمجرى النهر.

اما المقطع النهري بين ناحيتي حمام العليل واللزاكة يلاحظ من المرئية الفضائية (5) يلاحظ تناقص مساحة لسنة 2023 وتحول بعض الجزر الى السنة مرتبطة بالضفة نتيجة تغير النظام الهيدرولوجي وانخفاض الامداد الرسوبي. كما يلاحظ من جزيرة الزركة تقلص في المساحة وازدياد كثافة الغطاء النباتي ذات الشكل القوسي اذ كانت أكثر استطالة وأكثر استقراراً واقل تعرضاً للحت، وجزيرة دويزة التحتانية شكلها طولي نجد زيادة الترسيب عند الأطراف وبداية ارتباطها بالسهل الفيضي وجزيرة الرمانة ذات شكل الطولي المركب وجزيرة القيارة شبه بيضوية. اما جزيرة القيارة فيلاحظ تركز الرواسب جديدة في اتجاه مجرى النهر بسبب الأنشطة البشرية المتمثلة بكثرة مقالع الحصى والرمل والتي يلاحظ انتشارها بشكل واضح على ضفة نهر دجلة ضمن هذا الجزء من النهر.

اما المرئية الفضائية (6) لمقطع نهر دجلة لسنة 2023 بين ناحية القيارة وقضاء الشرقاط، ان جزيرة كنعوص كانت أكثر تماسكاً وأقرب الى الشكل الطولي المنتظم في حين أصبحت في سنة 2023 أكثر استطالة وتعقيداً واتجه الشكل نحو جزيرة شريطية طولية ونجد زيادة في طولها وانخفاض في العرض

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المتوسط. اما جزيرة كنيطرة غير المنتظمة كانت في 1988 شبه بيضوية أصبحت في سنة 2023 أكثر تعقيداً في الشكل اذ انقسمت الى جزيرتين او أكثر بفعل تشكل قناة ثانوية داخلية كما ظهرت السنة ترسيبية جديدة على الجوانب الداخلية للمنعطف. في حين ان جزيرة عويجلة أصبحت في سنة 2023 اكثر استطالة واتسعت باتجاه الشكل الشريطي اكثر من سنة 1988 نتيجة زيادة تأثير عمليات الترسيب. اما جزيرة العوسية الشرقية اصبحت أكثر استطالة اذ تحول شكلها من شبه بيضوي الى الطولي.

6. جزر شريطية: وهي جزر تمتاز بطولها المفرط مقارنة بعرضها اذ بلغ عددها (2) وهي جزيرة رقم (13/ 31) في عام 1988 وفي عام (2023) بلغ (1) جزيرة فقط.

ويتضح من النتائج أعلاه ان انتشار الجزر القوسية يدل على استمرار تأثير المنعطفات النهرية، في حين ان تناقص في التوزيع المكاني للجزر المستديرة والشريطية يعكس تغيراً في ديناميكية الترسيب نهردجلة.

اما عند ملاحظة التوزيع المكاني للجزر النهرية لسنة 1988 ان مجرى نهر دجلة بين مركز مدينة الموصل وناحية حمام العليل يأخذ مسارا متعرجاً مع وجود عدد من المنعطفات النهرية الواضحة والتي تعكس سيادة عمليات النحت الجانبي على حساب النحت الراسي مع اتساع السهل الفيضي في مناطق قرية شمسان وقرية العكيدات مما يشير الى تراكم الرواسب الناتجة عن الفيضانات المتكررة لنهر دجلة.

كما يلاحظ ان بعض الجزر تتخذ شكلا طولياً موازياً لاتجاه الجريان وهو ما يدل على تأثرها المباشر بالترسيب الطولي داخل مجرى نهر دجلة. في حين تظهر جزر أخرى عند المنعطفات النهرية تجمع الرواسب في الجانب الداخلي للمنعطف نتيجة انخفاض سرعة التيار النهر مقارنة بالجانب الخارجي الذي يتعرض للحت بشكل مستمر. كما تشير كثافة الغطاء النباتي على عدد من الجزر الى وصولها الى مرحلة متقدمة نسبياً من الاستقرار الجيومورفولوجي اذ ان نمو النباتات فوق الرواسب يسهم في زيادة تمسكها وتقليل قابلية تعرضها للحت لذا تعد جزر هذه السنة مستقرة نسبياً.

- **كثافة الجزر النهرية:**

من خلال كثافة الجزر النهرية يمكن معرفة مدى تركيز الجزر في الكيلومتر من المجرى ضمن منطقة البحث وعن طريق تطبيق معادلة*، تم استخراج مقدار كثافة الجزر في المجرى اذ معدل تركيز الجزر (1988) (313.8) وفي عام (2023) (27.6) في كل كيلومتر من المجرى، ويعزى سبب هذا الانخفاض في إعداد الجزر نتيجة التحامها مع بعضها البعض وكذلك مع ضفاف النهر ،اذ ان بعض الجزر النهرية

(*) كثافة الجزر النهرية، إجمالي اطوال الجزر، طول المجرى الرئيس، للمزيد ينظر الى: نبراس عباس ياسين، ص640.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تلتصق مع ضفافه عند اكتمال ترسبات قاع القناة الثانوية ويزداد الرواسب نتيجة لتآكل النهر متجاوزة قدرة التدفق المحلي على حمل الرواسب بالنتيجة يؤدي الى تراكمها تدريجياً.

- **التشعب النهري:**

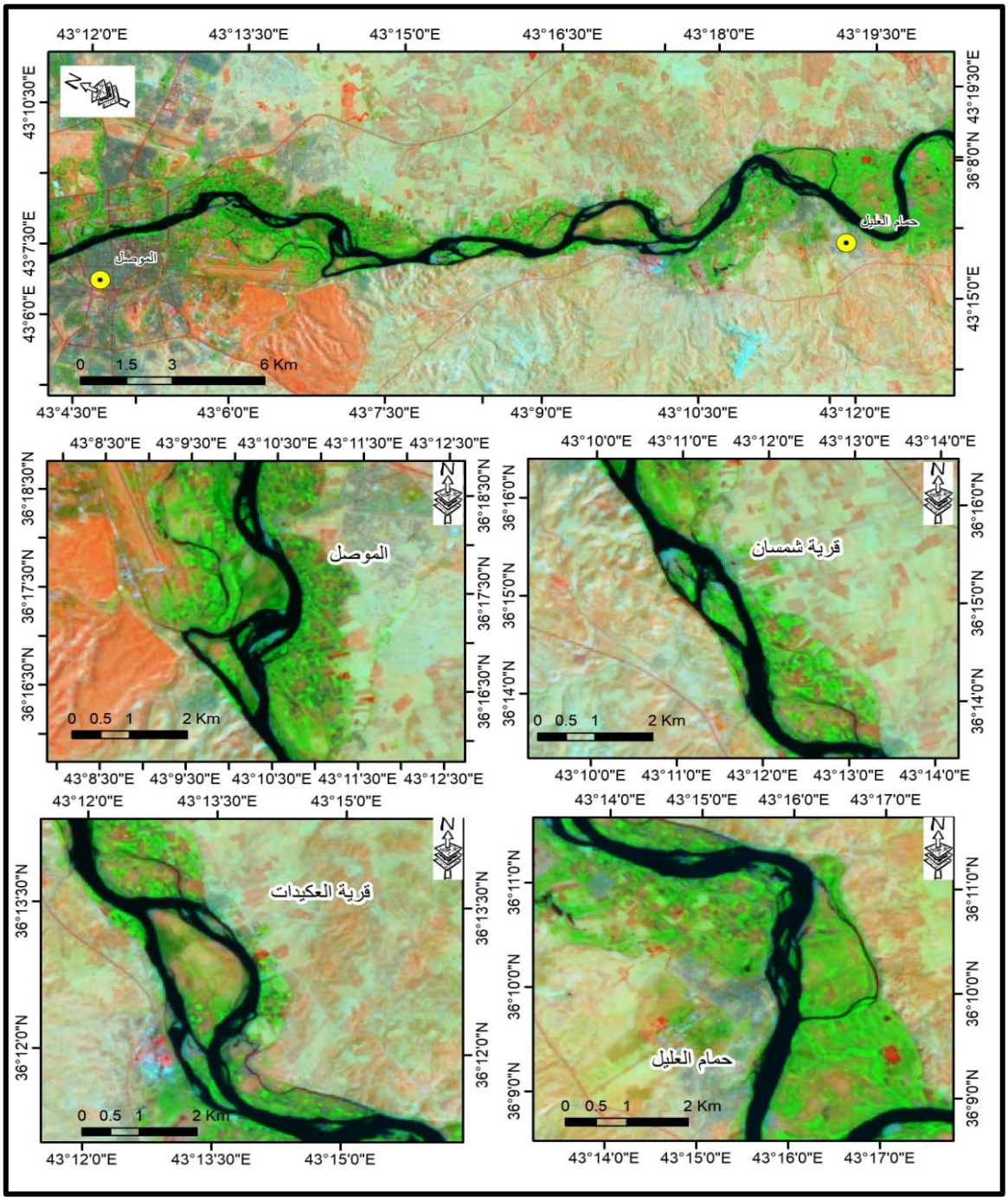
يقصد به انقسام مجرى نهري الأصلي الى مجريين او اكثر في حين تعرف المجاري الناتجة بالمجاري المتفرعة وقد تفصل بينهما رواسب او جزيرة نتيجة انخفاض النقل الرسوبي بين المجاري النهرية. (Coffey &Shaw، 2017، صفحة (p.1،) وعند تطبيق المعادلة [1]على منطقة البحث اتضح ان درجات التشعب بلغت في سنة 1988 (12.1كم)، وأقل درجة تشعب بلغت (8,4كم) في سنة 2023. وتدل هذه القيمة أن نهر دجلة في منطقة البحث يعاني من التشعب، وتشير معظم الدراسات ان القوة التي يسهم بها الغطاء النباتي على ضفاف النهر كافية للتأثير على انتقال من نمط قناة المتعرجة الى نمط قناة المتشعبة من خلال انشاء مسارات تدفق محلية والحفاظ عليها (Montgomery& Wohl, p. p223) ، كما يسهم قلة منسوب نهر دجلة خلال السنوات الأخيرة ودخول النهر في مرحلة الشيخوخة التي تعمل فيها على نشوء الجزر والتشعبات التي تمتاز بأعداد قليلة من الجزر ذات أحجام كبيرة. لهذا تظهر جزر سنة 2023 انتقالاً واضحاً نحو الأشكال الطولية والشريطة. (الخفاجي، 2019، صفحة ص63)

(1) التشعب النهري = $\frac{\text{مجموع أطوال الجزر النهرية داخل المجرى} \times 2}{\text{طول المجرى الرئيس}}$

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

المرئية الفضائية (1) انموذج من جزر النهرية لسنة 1988 بين الموصل وحمام العليل

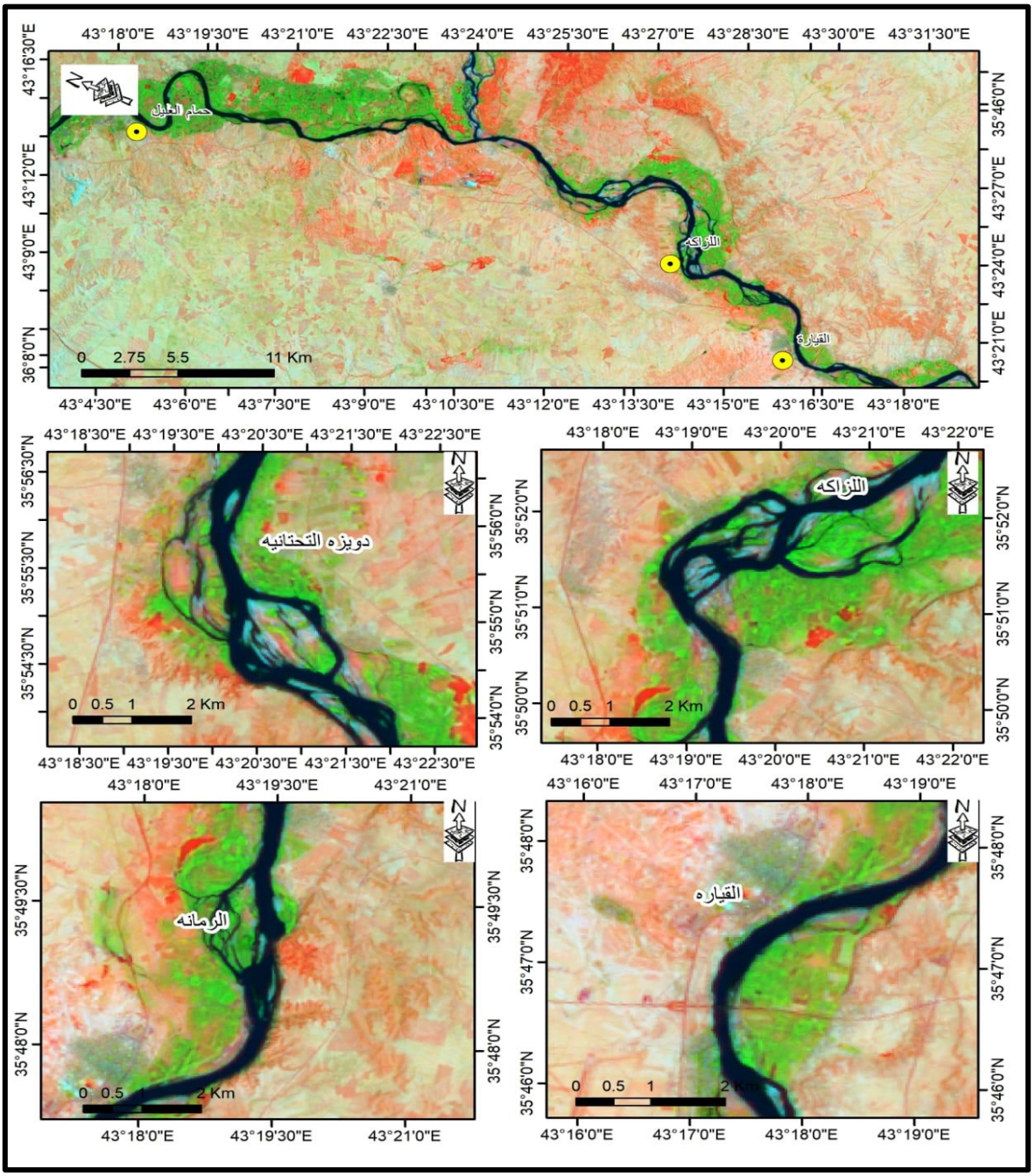


المصدر: اعتماداً على المرئية الفضائية Landsat 8 لسنة 1988 وبدقة مكانية (30*30م) وباستخدام برنامج Arc Map 10.8(G.I.S)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

المرئية الفضائية (2) انموذج للجزر النهرية لسنة 1988 بين حمام العليل والقيارة

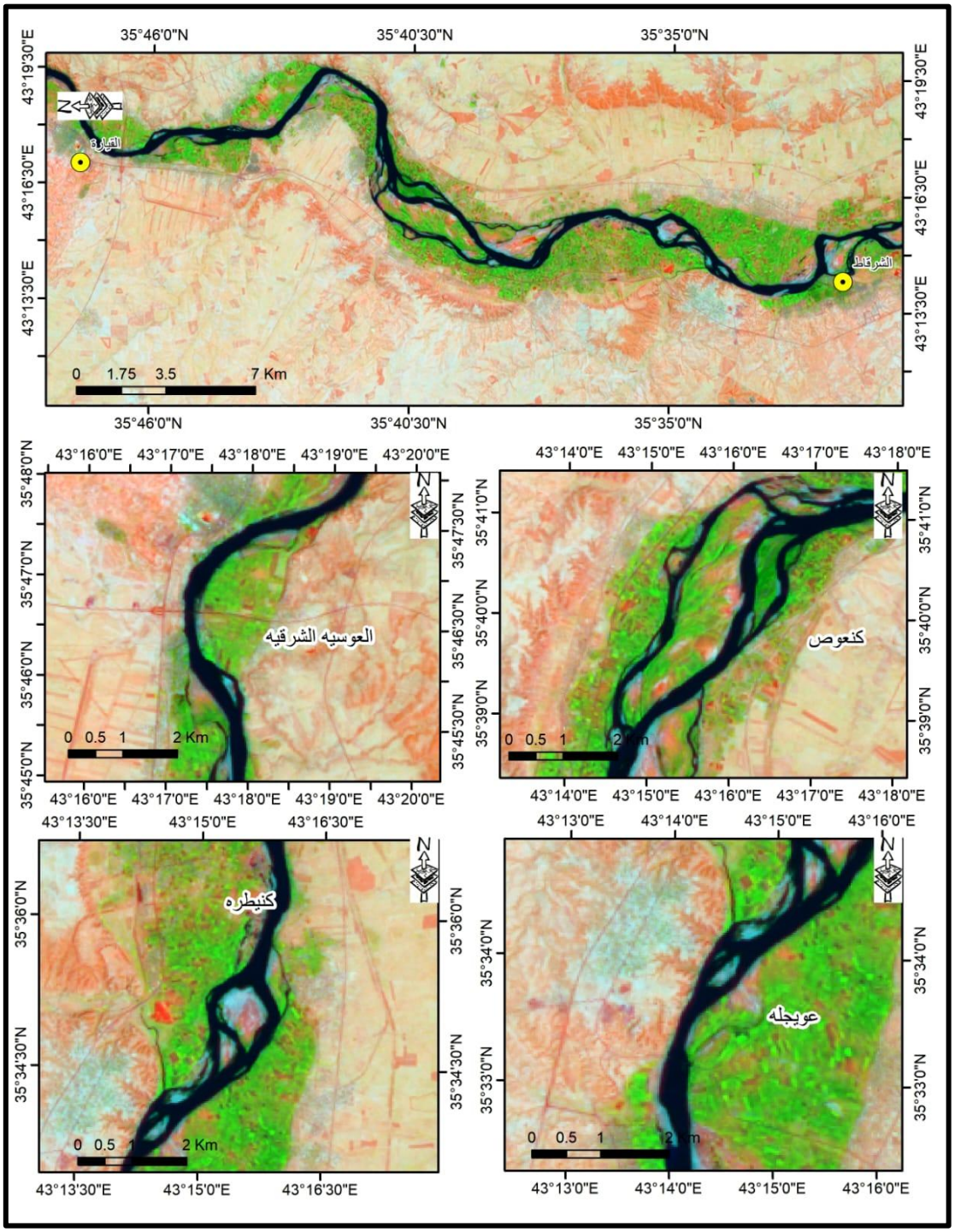


المصدر : اعتماداً على المرئية الفضائية Landsat TM لسنة 1988 وباستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

المرئية الفضائية (3) انموذج من جزر النهرية لسنة 1988 بين القيارة والشرقاط

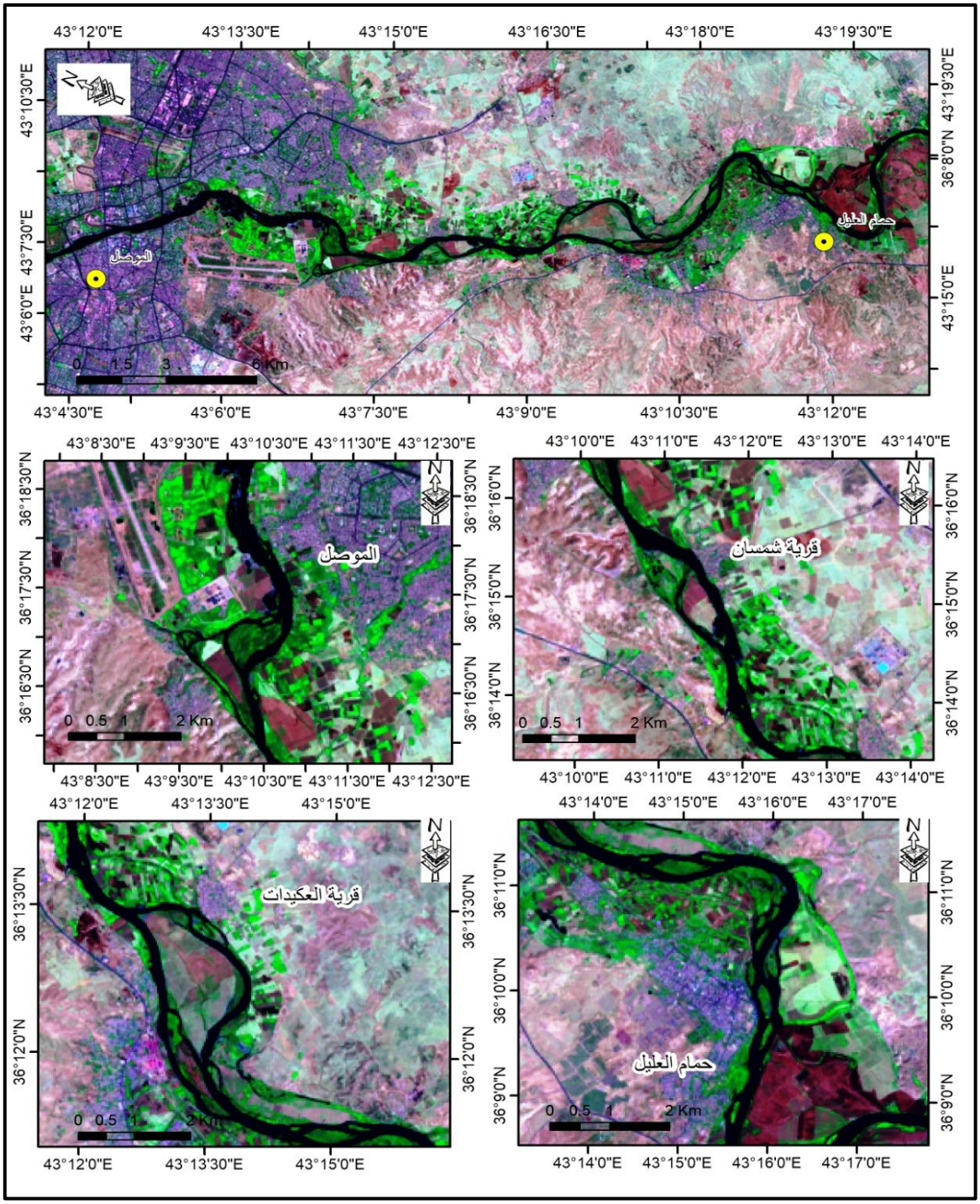


المصدر: اعتماداً على المرئية الفضائية Land sat 8 لسنة 1988 وباستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

المرئية الفضائية (4) نماذج من جزر النهرية لسنة 2023 بين الموصل وحمام العليل

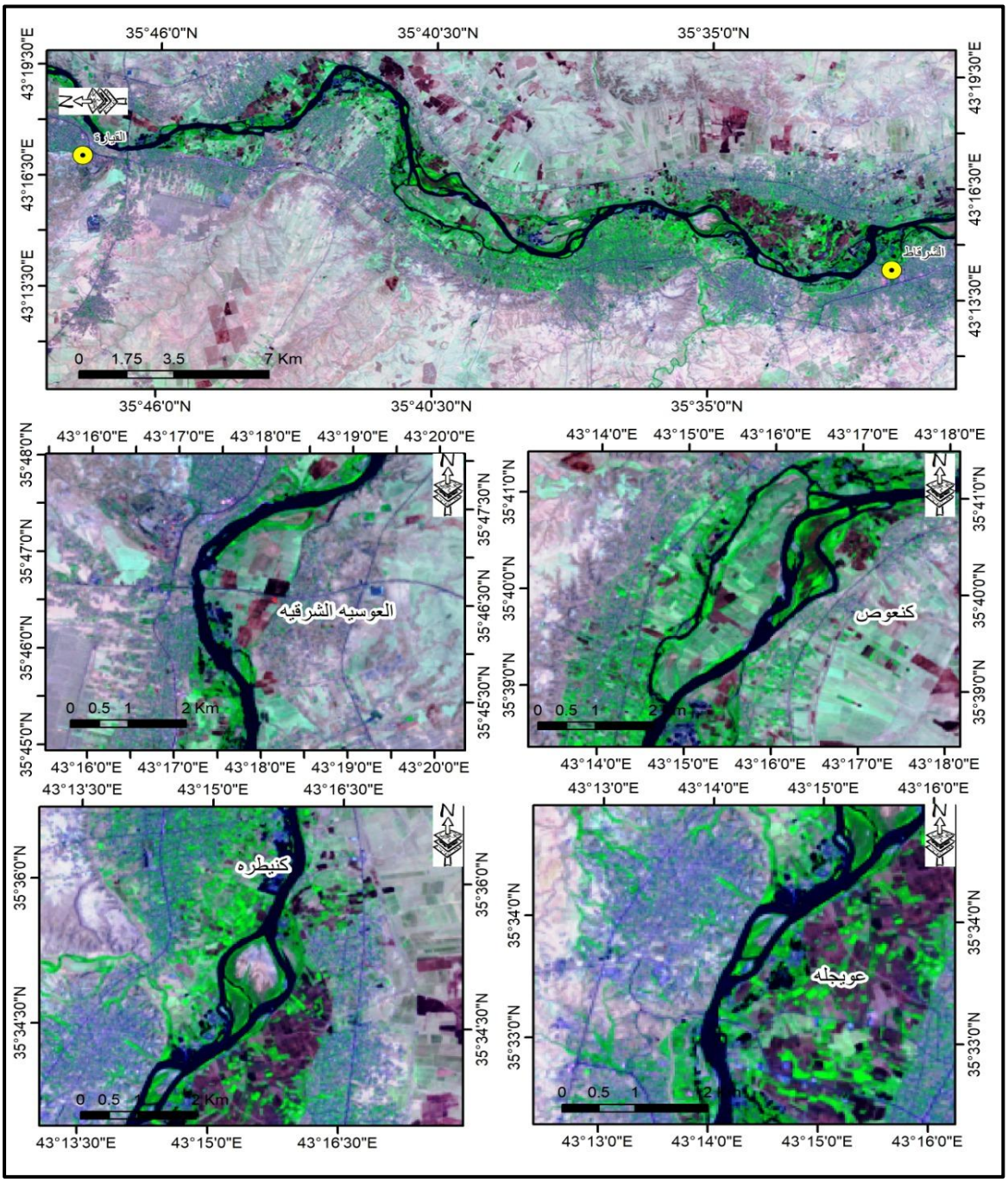


المصدر: اعتماداً على المرئية الفضائية Land sat 8 لسنة 2023 وباستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

المرئية الفضائية (5) انموذج للجزر النهرية لسنة 2023 بين حمام العليل والقيارة

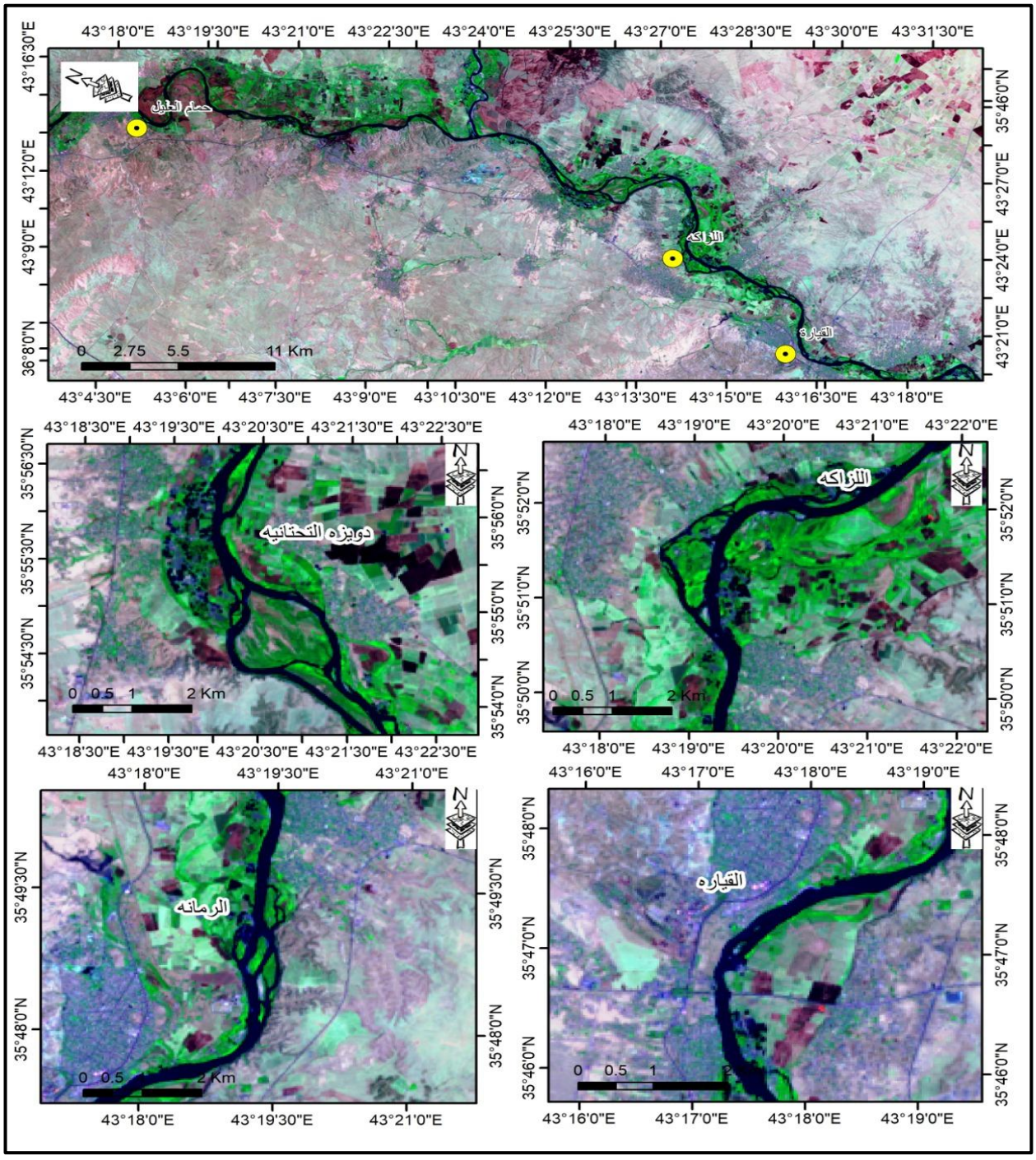


المصدر: اعتماداً على المرئية الفضائية Land sat 8 لسنة 2023 وباستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التطور الجيومورفولوجي للجزر النهرية في مجرى نهر دجلة بين الموصل والشرقاط لسنتي (1988–2023) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

المرئية الفضائية (6) انموذج للجزر النهرية لسنة 2023 بين حمام العليل والشرقاط



المصدر: اعتماداً على المرئية الفضائية Land Sat 8 لسنة 2023 و باستخدام برنامج (Arc Map 10.8(G.I.S

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الاستنتاجات:**

1. تباينت مساحة واعداد الجزر النهرية في مقطع نهر دجلة من 45 جزيرة سنة 1988 الى 26 جزيرة سنة 2023 بانخفاض بلغ (42.2%) وهو يشير الى اختلاف في الية عمل مجرى نهر دجلة من ترسيب داخل القناة الى إعادة تشكيل الجزر عبر النحت الجانبي والاندماج بالضفاف بسبب التغير في حجم الايراد المائي وحجم رواسب نهر دجلة.
2. تبين هناك انخفاض متزامن في كثافة الجزر ودرجة التشعب النهري من 12.1 الى 8.4 وهذا يشير الى انخفاض قدرة نهر دجلة على إعادة توزيع الرواسب داخل القناة النهر وعلى وجود علاقة مورفوديناميكية مباشرة بين تطور الجزر وانقسام المجرى اذ ان تقلص القنوات الثانوية أدى الى اندماج كثير من الجزر بمجرى نهر دجلة وسهل الفيضي.
3. تشير سيادة الجزر الطولية والقوسية سنة 2023 الى ان الترسيب اصبح اكثر ارتباطاً باتجاه جريان النهر، في حين تراجعت الاشكال الناتجة عن الترسيب العرضي. والجزر الأكثر استطالة في ناحية القيارة وقضاء الشرقاط الى ان الترسيب أصبح أكثر انتقائية في المناطق الأقل انحدارا والطاقة المائية الأضعف مقارنة بالقطاع الشمالي من النهر.
4. يوضح استمرار الجزر القوسية لمجرى نهر دجلة ان المنعطفات النهرية ماتزال تمثل مراكز فعالة للترسيب المحلي رغم تراجع الامداد الرسوبي في قناة النهر.
5. تكشف التغيرات الشكلية للجزر ان تأثير سد الموصل لم يقتصر على خفض الرواسب المنقولة بل أدى الى تعديل البنية المورفولوجية لقناه النهر عبر تقليل من حجم الفيضان القادر على انشاء قنوات فرعية جديدة. واتجهت الجزر النهرية الى الاستقرار المورفولوجي نتيجة نمو الغطاء النباتي وتثبيت الرواسب.
6. اظهرت دراسة الجزر النهرية وجود تغيرات مكانية وزمانية في خصائصها المورفولوجية خلال مدة الدراسة تمثلت في اختلاف مساحتها واشكالها ومواقعها نتيجة تباين العمليات النهرية لمجرى نهر دجلة وتأثير التدخلات البشرية المؤثرة فيها.

المقترحات:

1. اجراء رصد دوري للجزر النهرية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية اعتماداً على صور فضائية عالية الدقة الى جانب الدراسة الميدانية للحصول على نتائج اكثر دقة في تحديد حدود الجزر وقياس تغيراتها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. اجراء نمذجة ثلاثية الابعاد للجزر النهرية لدراسة علاقتها بسرعة الجريان النهري وانماط الترسيب لغرض دعم التخطيط البيئي وادارة الاراضي.

3. اعتماد الجزر النهرية بوصفها مؤشراً جيومورفولوجياً لتقييم الأثر التراكمي للتغيرات المناخية. ودمج مؤشرات التغيير المناخي مع النماذج الجيومورفولوجية للتنبؤ بمدى استجابة الجزر النهرية في نهر دجلة للتغيرات المناخية طويلة الامد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

1. إيهاب عزيز الزيادي. (2017). جيومورفولوجية الجزر النهرية في مجرى نهر الفرات بين مدينتي الناصرية والقرنة باستخدام (G15). *رسالة ماجستير– كلية التربية– جامعة البصرة*.

2. حسين عبد الواحد اكطامي. (2024). الخصائص الهيدرولوجية لفيضان نهر دجلة في العراق. *مجلة دراسات البصرة*.، العدد 55، المجلد 19.

3. رقية أحمد محمد، و اوراد عماد شهاب. (2018). التغيرات الجيمورفية بدلالة مورفومترية لنهر الفرات بين سد حديثة والرمادي بين عامي (1985–2017)، دراسة مقارنة باستخدام معطيات التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية. *المجلة العراقية لدراسات الصحراء*.

4. فرات علي حميد صكر الخفاجي. (2019). التغير الجيومورفي لوادي نهر دجلة في ناحية القيارة ،. *جامعة الموصل ،كلية التربية للعلوم الإنسانية*.

5. محمد الراوي، و الدندراوي. (2022). التحليل الجيومورفولوجي للجزر النهرية وتطورها في إقليم الخرطوم الكبرى في العقدين الاولين من القرن الحادي والعشرين دراسة تطبيقية باستخدام النمذجة الهيدرولوجية والاستشعار عن بعد. *مجلة الدراسات الانسانية والادبية*.

6. محمد جميل، و محمد محسب خطاب. (2008). الجزر النيلية في فرع دمياط– دراسة في الجيومورفولوجيا التطبيقية. *رسالة ماجستير– جامع بنها كلية الاداب – قسم الجغرافية*.

7. نبراس عباس ياسين. (2014). جيموفولوجية الجزر النهرية لمجرة نهر دجلة ما بين سامراء وبلد. *مجلة الاستاذ*.

8. هدى ريسان فاضل. (2026). اثر التغير المناخي على انماط الامطار في محافظة الموصل للمدة (1964– 2023). *مجلة ديالى للبحوث الانسانية*.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9. Shi, H., Cao, Y., Dong, C., Xia, C., & Li, C. (2018). The spatio-temporal evolution of river island based on Landsat satellite imagery, hydrodynamic numerical simulation and observed data. Remote Sensing, 10(12), 2046. https://doi.org/10.3390/rs10122046 ,p13.

10..Montgomery ,D.R.,& Wohl,E. E.(2003) Rivers and riverine landscapes, DEVELOPMENTIN QUATERNARY SCIENCE,V OLUME1 ISSN1571-0866,P223.

11. Coffey, T. S., & Shaw, J. B. (2017). Congruent Bifurcation Angles in River Delta and Tributary Channel Networks. Geophysical Research Letters, 44.p.1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بحث بعنوان :

((قصدية الأفعال في الخطاب التفسيري قراءة تداولية في تفسير الفخر الرازي ت604هـ))

اعداد .أحمد شنيشل مساعد الشويلي

العنوان الوظيفي: مدرس أقدم أول

اللقب العلمي : مدرس دكتور

الاختصاص الدقيق: اللغة / اللسانيات

الايميل : ahmedmsaa511@gmail.com

الهاتف : +964 7712281382

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث

يتناول هذا البحث جزئية مهمة جدا من جزئيات الدرس اللساني الحديث الذي يركز على تحليل المنظومة التخاطبية ، وتفسير دقائقها وصولا الى فهم عملية سير القنوات التخاطبية وتأشير التأثير اللغوي بين المتكلم والسامع ، والإحاطة بكل الظروف النفسية للمتخاطبين كذلك العوامل الخارجية التي تؤثر في الخطاب حال التكلم به، فتناول هذا البحث القصدية في تفسير أفعال الكلام الواردة في النص القرآني لواحد من أشهر المفسرين ألا وهو الإمام فخر الدين محمد الرازي (ت406هـ) ، واحتوى البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين ثم خاتمة بأهم ما توصل إليه البحث تلا ذلك قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدتها في البحث ، أما المقدمة فتناولت فيها آراء اللسانيين في الدرس اللغوي وتكلمت عن أثر الدرس اللساني الحديث وتفصيلات ذلك ،وذكرت محتويات البحث وتفريعاته ، وأشرت الى أهمية كتابة هذا البحث وموجباته ، والصعوبات التي واجهتني في الدراسة ، اعقب ذلك تمهيد للبحث اشرت فيه الى مفهوم القصدية من الوجهة اللسانية الحديثة ، ثم ذكرت أن هذا البحث سيتضمن مبحثين : أما المبحث الأول فتحدث فيه عن الفعل الكلامي فيما سمي بالانجازي وتفريعاته في الدرس اللساني الحديث ،وكيف وظف الرازي هذا النوع في بيان قصديته في تفسيره ، أما المبحث الثاني فعنيت فيه قصدية الفعل الكلامي التأثيري وملامحه عند اللسانيين ثم بينت كيف استطاع الرازي ابراز هذا التأثير في أثناء قراءاته التفسيرية للنص القرآني ، اعقب ذلك خاتمة وضحت فيها أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال ما عرضناه في المبحثين ، وتبع ذلك قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدتها في البحث.

الكلمات المفتاحية

((قصدية التفسير ،قصدية الأفعال ، قراءة تداولية ،الوجهة اللسانية الفعل الإنجازي، الفعل التأثيري))

Research Abstract

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

This research addresses a very important aspect of modern linguistic studies, which focuses on analyzing the communicative system and interpreting its details in order to understand the process of communication channels and the indication of linguistic influence between the speaker and the listener, and to encompass all the psychological conditions of the communicators, as well as the external factors that affect the discourse when it is spoken. This research addresses the intentionality in interpreting speech acts mentioned in the Qur'anic text by one of the most famous commentators, namely Imam Fakhr al-Din Muhammad al-Razi (d. 406 AH.(

The research included an introduction, a preface, two main sections, and a conclusion summarizing the most important findings. This was followed by a list of the sources and references used in the research. The introduction addressed the views of linguists on linguistic studies, discussed the impact of modern linguistic studies and its details, outlined the research's contents and subsections, and highlighted the The research will include two sections: The first section discusses the speech act in what is called the performative and its branches in modern linguistic study, and how Al-Razi employed this type in explaining his intentionality in his interpretation. The second section deals with the intentionality of the persuasive speech act and its features according to linguists, then it shows how Al-Razi was able to highlight this effect during his interpretive readings of the Qur'anic text. This is followed by a conclusion in which I clarified the most important conclusions that I reached through what we presented in the two sections, and this is followed by a list of the sources and references that I relied on in the research.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

اهتمت الدراسات اللسانية الحديثة بالقصد ضمن المنظومة التخاطبية التي تجرى في المقامات التخاطبية المتنوعة إذ أنّ وحدة التواصل اللسانية ليست الرمز أو الكلمة أو الجملة –على رأي أغلب الباحثين اللسانيين المحدثين– إنما هي إنتاج المقولة الكلامية التي ينجز فيها فعل اللغة في شروط معينة ، ويشترطون لذلك توافر القصد في هذا الإنتاج حتى لا يعدُّ كل تواصل لساني فعل كلامي ، فمعرفة قصد المتكلم وفهم مراده حين إنتاج المقولات الكلامية ضمن المقامات المتنوعة شرط أساسي يتحقق بموجبه الغاية المرجوة من التواصل اللساني البشري ، وهذا الأمر لم يكن خافيا عن علماء العرب من المفسرين والبلاغيين والنحويين ، فقد أدرك المفسرون ما لقوة إدراك القصد الحقيقي من الخطاب من أثر في تحليل المقولات التخاطبية الواردة في النصوص القرآنية الكريمة ،ولأهمية تسليط الضوء على مدى التقارب بين الفهم العربي التراثي للقصد في الخطاب وتحليل جزيئاته عند العرب قديما وبين التنظير اللساني الحديث لمفهوم القصدية في الأفعال الكلامية ، وقع الاختيار على تفسير الفخر الرازي ليكون ميداناً للدراسة ؛ لما اتصف به الرازي من فطنة فكرية ، واتساع في تحليل المقامات التخاطبية ، والبراعة في تقليب المقولات الكلامية في الخطاب القرآني ليصل بالمحصلة الى أدقّ النتائج التحليلية لمراد الخطاب ، وهو في سعيه هذا غالبا مايسعى الى بيان القصد في العملية التخاطبية ؛ لذا جاء تفسيره زاخراً بالمباحث المتناثرة في ثناياه وهو يشرح ويفصل ويدقّق في كل تفصيلة خطابية ، وقد واجهتني صعوبات متعددة في سبيل إتمام هذه الدراسة ، منها أن أجزاء التفسير أثنان وثلاثون جزءا ،وهذا يتطلب جهدا كبيرا في تتبع مقولات الرازي ولاسيما أنه يبسط القول في كل ما يرد من ألفاظ في الآيات القرآنية ، فيشبعها بحثا ودراسة ويعطي آراء النحويين والبلاغيين والأصوليين فيها ، مما يتطلب بذل جهد كبير للوصول الى المطلوب من كلامه ، كذلك قلة الكتب العربية المؤلفة في مجال تقسيمات الأفعال الكلامية ، كذلك قلة الكتب المترجمة في هذا المجال ، وقد قسمت البحث على مبحثين سبق ذلك تمهيد بيّنت فيه أراء أشهر اللسانيين في الفعل الكلامي وتقسيماتهم له على وفق الرؤية اللسانية الحديثة ، أما المبحث الأول فدرست فيه إنجازية الفعل الكلامي وآراء اللسانيين المحدثين فيه، ثم تناولت ذلك في تفسير الرازي فعرضت فيه للأساليب العربية التي ضمّنها الرازي في تفسيره لإنجاز الفعل الكلامي وشملت أساليب النداء والاستفهام والأمر ، والمبحث الثاني درست فيه الفعل التأثيري وما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قاله اللسانيون المحدثون فيه ، ثم عرضت للأساليب التي اعتمدها الرازي لإيضاح أثر الفعل التأثيري التي شملت أساليب التحول الضميري والقسم وتماثل الصور ولا أدعي الكمال في هذه الدراسة إلا أنني اعدها محاولة واعدة لدراسات أكثر استفاضة في المستقبل ومن الله التوفيق

التمهيد

بدأ اللسانيون المحدثون التركيز على دراسة العلامات اللغوية لابوصفها مركز العملية الاتصالية ، بل في ملاحظة استعمالاتها في إنجاز القول اللغوي ، فهذا أوستين مؤسس نظرية الأفعال اللغوية يستشكل على التقسيم الكلاسيكي للأفعال اللغوية ، ويضعها على ثلاثة أشكال هي : فعل الكلام ، وفعل القول (الفعل الإنجازي) ، ولازم فعل الكلام (الفعل التأثيري) (الشهري 2004، ص155) ، وهو في هذا الإطار يميز بين هذه الأصناف على الرغم من التداخل بينها ، فيقول أن النوع الأول هو التكلم بمفردات لها مراجع معلومة على وفق تركيب صحيح ، وهذا النوع هو أساس الأنواع الأخرى ، فالتلفظ بالكلام يقود الى إنجاز كلامي إي إنجاز قوة فعل الكلام الذي سيحتوي بالمحصلة على ما تناوله الكلام وما لم يتناوله ، وهو النوع الثاني الذي أقره أوستين وصنف تحته خمسة أصناف يحقق من خلالها المرسل غايته من التلفظ وهي : أفعال القرارات التشريعية الخاصة بالأحكام ، وأفعال الإباحة الإنجازية ، وأفعال الممارسات التشريعية ، والأفعال السلوكية ، والأفعال التفسيرية (الشهري،2004،ص156) ، ويرى أوستين أن هدف الخطاب لا يتوافر في هذا الجزء من الأفعال اللغوية فحسب، بل أنه يتركز فيما سماه بلازم فعل الكلام أو مقدار التأثير الذي يحدثه المرسل في سلوك المرسل إليه وتصرفاته ومشاعره حين يسمع خطابه ، من مثل إقناعه أو إسعاده أو تحذيره أو تهديده ، ويشترط سيرل وفق نظرية الأفعال الكلامية وجود القصد لعد أي موضوع تواصلي فعل كلام ، لأنه يرى أن الأصوات والرموز الخطية الصادرة عن غير قصد لا تعد بأي حال تواصلا لسانيا (غماري ،2014،ص85) ، ومن هذا المنطلق رأى سيرل أنه من الضروري الاهتمام بالجانب القصدي حين التعامل مع الجانب العرفي للعلامات اللغوية ، وأن هناك أنماطا كثيرة من الجمل المستعملة لإنجاز فعل الكلام لكن ليس لها فعل تأثيري يرتبط بمعناها(غماري ،2014، ص 86) ، ويرى أن الفعل الإنجازي هو الركن الأول للجملة ، وقدّم تصنيفا آخر للأفعال الإنجازية فقسمها على الإخباريات وتعتمد على نقل المتكلم لحادثة ما من خلال قضية، والوعديات بالتزام المتكلم بفعل شيء ما في المستقبل ،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والأمريات بتوجيه المخاطب لعمل شيء ما ، والتعبيريات بالتعبير عن المواقف النفسية ، والإعلانيات بإحداث التغييرات في المواقف (مدور،51،2012) . المبحث الأول

الفعل الإنجازي في تفسير الفخر الرازي

اهتم أوستين بمسألة أن يكون الفعل الكلامي مرتبطا بقصد المتكلم ،وعلى السامع أن يبذل جهده حتى يتحصل عليه ، وعلى هذا يميز بين نوعين من الأقوال الإنشائية : الإنجازية الصريحة والاقوال الإنجازية غير الصريحة لتي توجد بناء على تواجد عوامل محددة في السياق اللغوي كحال المتكلم والسامع ، ووضعية التبليغ(خليفة ،2007،ص57) ، بينما يرى سيرل أن جزئية التواصل اللسانية ليست إنتاج الكلمات والجمل وترتيبها على وفق نسق معين ، بل هي اللحظة التي ينجز فيها فعل اللغة شيئا في الخارج في شروط معينة ؛ وذلك لأن الكلام هو سلوك محكوم بقواعد بموجبها ينجز المتكلم وصفاً لحالة ما يريد من المخاطب أن يدركها، ومن هذا المنطلق رأى سيرل ضرورة الاهتمام بالجانب القصدي والجانب العرفي للفعل الكلامي ؛ فالقصد هو الحيز الأول الذي تتوخاه عملية تجميع العبارات وتوظيفها لإنتاج التأثير المطلوب في المتلقي(أوستين ،1991،ص33) .

الفعل الإنجازي في أسلوب النداء عند الرازي:

يعدُّ أسلوب النداء من الأفعال الكلامية الإنجازية ؛وذلك لأنه يحفز المتلقي لينتظر ردّ فعل المتكلم ، فهو إذن من ضمن تقسيمات سيرل الذي سماه بالتوجيهيات التي ارتبطت بمعنى حمل المخاطب على القيام بأمر معين ، وقد يحقق النداء في الخطاب التفسيري أغراضاً متنوعة كالإغراء، والتحذير، والاختصاص ، والإخبار ،وهذه الأغراض لا تُعلم إلا إذا فُهم المراد من النداء، هذا التصور كان واضحاً عند الرازي حين يفسر قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (سورة هود،44) ، قال ((فقوله يا أرض وياسماء مستعر بحسب الظاهر على أن أمره وتكليفه نافذا في الجمادات فعند هذا يحكم الوهم بأنه لما كان الأمر كذلك فلأن يكون أمره نافذا على العقلاء كان أولى وليس مرادي منه أنه تعالى يأمر الجمادات فإن ذلك باطل)) (الرازي،1981،ج7 ص243) ،فآلية النداء هنا حسب ما رأها الرازي قد حققت بعداً ديناميا بوصف النداء هنا لم يُقصد لنفسه بل أن القصد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأساسي له انساق الى حمل المتلقي على فعل ماحسب سيرل (اسماعيل، 2007،ص169) فالغاية الأساسية منه كانت توجيه المتلقي الى الإذعان التام لإرادة الله تعالى وتنفيذ ما أمر به من جانب الناس ، فإذا كان الله تعالى قادرا على أن يأمر الجمادات وينفذن أمره فالأحرى بالخلق من العقلاء أن ينصاعوا لأوامره ويتجنبوا معاصيه.

ويتضح هذا الأمر كذلك عند الرازي حين يفسر قوله تعالى : ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ (سورة يس ،30) قال :((أو نقول ليس معنى قولنا ياحسرة ويا ندامة ،أن القائل متحسر أو نادم بل المعنى أنه مخبر عن وقوع الندامة ولايحتاج الى تجوز في بيان كونه تعالى قال ياحسرة بل يخبر به على حقيقته إلا في النداء فإن النداء مجاز والمراد الإخبار)) (الرازي، 1981،ج26،ص63).

فالرازي يعمد الى إيضاح القصد المراد من النداء في الآية بأن الله تعالى لم يقصد النداء لتحسر أو تألم إنما قصد من وراءه أن يوصل فكرة إخبار العباد بأنه ستصل بهم الحال الى الندامة في وقت ما بعد فوات الأوان لأنهم لم يتبعوا الأنبياء ولا كتبه فيحكي حالهم آنذاك وندمهم وتحسرهم على مافعلوه ، وبمثل هذا الأسلوب في القصد نجد أن النداء عند الرازي في الآية الكريمة تحوّل الى ماسماه سيرل بأفعال الاثبات(بناني،2003،ص281) التي تكون غايتها جعل المتكلم مسؤولا عن وجود وضع قائم للأشياء ،إذ أن الباري عز وجل سيكون مسؤولا عن إثابة الناس ومعاقبتهم في الآخرة ، من بعد أن بيّن لهم ما أراده منهم في الحياة الدنيا.

الفعل الانجازي في أسلوب الاستفهام عند الرازي:

لا يخفى أن أسلوب الاستفهام من أساليب الإنشاء الطلبي فهو ينجز فعلا في العالم الخارجي حين التلفظ به(أبو زيد ،1999 ، ص63) ، ومن ضمن مجموعة من الأساليب التي وضعها سيرل في خانة الطلبيات كان أسلوب الاستفهام الذي شمله بتعريفه بأنها محاولة المرسل حمل المتلقي على إنجاز فعل مستقبلي أو الامتناع عنه بدرجات تتفاوت من ناحية الشدة ، ويكون اتجاه المطابقة فيها من العالم الى القول محكوما بشرط فهم القصد المتضمن الذي يريد المتكلم من المخاطب إنجازه (مقبول،2006،ص84) ، هذا الأمر نجد الرازي يعيه حين فسر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ (سورة البقرة،245) ، قال:((فإن قيل فما معنى قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ولأي فائدة جرى الكلام على طريق الاستفهام ؟ قلنا إنّ ذلك في الترغيب في الدعاء الى الفعل أقرب من ظاهر الأمر)) (الرازي،1988، ج6 ص181) .

فالرازي يعي هنا أن المتكلم وإن تلفظ بطريقة الاستفهام عن أمر الإقراض ،إلا أن القصد المتضمن في السؤال كان محصورا في دفع المخاطب الى إنجاز الغرض الرئيسي من الفعل الكلامي ، فالمتكلم على يقين بأن المخاطب وفق ظروف الخطاب النفسية المتوافرة قد فهم أن عليه مسؤولية كبيرة في الدعوة الى تلبية ما يطلبة المتكلم في الترغيب في الانفاق بطريقة غير مباشرة ، إذ يجد المخاطب نفسه أمام مقولة إنشائية لم يردها المتكلم بصيغها الظاهرة ، بل أراد ايصال رسالة متضمنة في هذه المقولة تدعو الى زيادة الرغبة في الانفاق المادي وغير المادي، فالغاية في مثل هذا النوع من الطلبيات هي غاية توجيهية مثلما يرى سيرل (بلانشيه ،2007،ص124).

ومن ذلك أيضا نراه عند الرازي حين يفسر قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعًا وَكَرۡهًا وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ﴾ (سورة ال عمران،83) ،قال:((الهمزة للاستفهام والمراد استنكار أن يفعلوا ذلك أو تقرير أنهم يفعلونه ، وموضع الهمزة هو لفظة يبغون تقديره أيبغون غير دين الله ؟ لأن الاستفهام إنما يكون عن الأفعال والحوادث إلا أنه تعالى قدّم المفعول على فعله ؛ لأنه أهم من حيث الإنكار الذي هو معنى المزة متوجه الى المعبود الباطل)) (الرازي،1988،ج8 ، ص133)، فالرازي يقرر هنا أن وجه الفعل الكلامي للاستفهام لم يكن المقصود بل أراد المتكلم بوساطة هذا الأسلوب أن يحفز المخاطب على إنجاز المراد منه وهو هنا ترك عبادة أي إله غير الله تعالى ، ومن طريق الإستفهام يقرر المتكلم في نفس المخاطب حقيقة التوجيه الذي يريده منه وهو إلتزام دين الله تعالى وهو الإسلام ، وكذلك استنكار عبادة مادونه وتركها.

فعل الأمر وإنجازيته عند الرازي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أفعال الأمر إذ ما وردت في جمل فإن تلك الجمل تتدرج ضمن مايعرف بالجمل الإنشائية الطلبية التي يريد المتكلم حين النطق بها إنجاز المخاطب شيء ما في الخارج (بلخير ،2012،ص46) ، فبمجرد اصدار هذا النوع من الأفعال الكلامية ضمن جمل ينتج عنها وضعيات جديدة وعلى هذا يرى سيرل أن الحقيقة الوحيدة التي تستند إليها أفعال الكلام هي الإنجاز ،إذ إن هدفها ليس وصف الأشياء وملاحظتها وتمثيلها ، بل بتحقيق وضع جديد بأفكار جديدة بعد تلقي هذه الجمل(أوركيوني،2007،ص64) ، هذا الأمر كان واضحا في تفسير الرازي حين يفسر قوله تعالى :

﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖۗ وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ (سورة البقرة، 211) ، قال:((اعلم أنه ليس المقصود (سل بني اسرائيل) ليخبروك عن تلك الآيات فتعلمها ؛ وذلك لأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان عالما بتلك الأقوال بإعلام الله تعالى إياه ، بل المقصود منه المبالغة في الزجر عن الإعراض عن دلائل الله تعالى)) (الرازي،1988،ج6،ص2) ، فالرازي يقرر هنا أن إنجازية فعل الأمر لا تعني مجرد طلب السؤال للاستفهام عن الآيات البينات التي بعثها لهم الله تعالى لغرض الإيمان ، ولا حتى ليخبروا السائل عن عددها إنما القصد كان للمبالغة في الزجر من خلال السؤال وهذا ما فعله قصد فعل الأمر في الآية الكريمة .

ومن ذلك ما قاله الرازي في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ (سورة الأنعام ، 106) ، قال:((اعلم أنه تعالى لما حكى عن الكفار أنهم ينسبونه في إظهار هذا القرآن الى الافتراء أو إلى أنه يدارس أقواما ويستفيد هذه العلوم منهم ثم ينظمها قرآنا ويدعي أنه نزل عليه من الله تعالى أتبعه بقوله (اتبع ما أوحي اليك من ربك) لئلا يصير ذلك القول سببا لفتورة في تبليغ الدعوة والرياسة ، والمقصود تقوية قلبه وإزالة الحزن الذي حصل بسبب سماع تلك الشبهة ، ونبه بقوله (الا إله إلا هو) على أنه تعالى لمّا كان واحدا في الإلهية فإنه يجب طاعته ، ولا يجوز الإعراض عن تكاليفه بسبب جهل الجاهلين وزيغ الزائغين)) (الرازي،1988/ج13،ص113) ، فالرازي بفطنته الفكرية يقرر هنا أن القصد الأساسي من ايراد فعل الأمر في الآية الكريمة لم يكن لطلب الاتباع فهو حاصل بالفعل من النبي عليه السلام ، بل كان القصد أن الأمر هنا كان لرفع الحزن عمّا يسمعه في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سبيل الدعوة الى توحيد الله تعالى ونبذ عبادة ما دونه ، وعدم الاكتراث لما يقولونه عنه بأنه ساحر ويتبع بعض المنجمين فيما يقولونه ويأخذ منهم أقواله ، وفي الوقت نفسه جاء الخطاب بالأمر لتقوية قلب النبي عليه السلام ومؤازرته وأنه سبحانه وتعالى هو الإله حقيقة مثبتة مهما ادّعى المدعون ، ونافق المنافقون.

المبحث الثاني: قصدية الفعل التأثيري عند الرازي

يرى اللسانيون المحدثون أن هدف الفعل الكلامي المتضمن في القول (الفعل الإنجازي) قصديا يدفع المخاطب الى إنجاز فعل ما يدركه في الخارج ، بينما ممكن أن يكون هدف الفعل الكلامي التأثيري قصديا أو غير قصدي ، فنحن حين نطلب من المخاطب انجاز فعل ما فقد نكون نقصد الإنجاز فقط وهذا هو الفعل المتضمن في القول أي أن المخاطب قد فهم القصد من الفعل المطلوب منه إنجازه فينجزه ، لكن ذلك لا ينفي أن المخاطب قد يتأثر بالفعل الكلامي وهذا التأثر قد يكون مقصودا من المتكلم أو غير مقصود ، فبإنجازه لفعل الكلام قد يقع المخاطب تحت تأثير الفعل الكلامي بقصد من المتكلم أو من دون قصد(براون ويول،1997،ص73) ، وعليه يجب التمييز بين فعل إنجازي كتحذير المتكلم للمخاطب من أمر ما ، وبين فعل الكلام التأثيري كمحاولة المتكلم تخويف المخاطب ، إذ ممكن أن يفشل الأخير إذا لم يقصده المتكلم(عبد الحق،1997،ص82) ، إن استعمال الفعل الكلامي التأثيري بصيغته القصدية المرادة تضمن أداءه بصورة ناجحة وهو بذلك يحقق الغاية المنشودة منه إذ أن تحذير المتكلم للمخاطب من صعوبة الامتحان مثلا تنتج بالمحصلة تأثيرا اقناعيا عند المخاطب بوجوب الاستعداد له جيدا والمواظبة على الدراسة بجد(مقبول،2011،ص25) ، ومن هنا يمكننا القول أن الفعل الكلامي الإنجازي لا يمكن أن يؤدي الغرض المراد منه من دون أن يكون له تأثير ما على المخاطب ، وإذا أردنا تأدية الفعل المتضمن في القول بشكل صحيح فلابدّ أن نتأكد من أن الكلام مفهوم بشكل صحيح ، وأن المخاطب قد وعى القصد من ورائه فتأثر به ، ومن الواضح أن المقصود بالوظيفية التأثيرية في الفعل الإنجازي هي حمل المخاطب على تبني سلوك أو اعتقاد ناشئ عن طريق تأثر المخاطب بالفعل الكلامي(برينكر،2010،ص170) ، وقد يكون من يتوجّه إليه الفعل الإنجازي هو المتكلم نفسه أو مخاطباً آخر وفي الحالتين يتوجب على المخاطب تنفيذ ما يطلبه منه المتكلم حين يوجه إليه الفعل الإنجازي وهنا يتم احتساب مقدار القوة التأثيرية في المخاطب من خلال ردة فعله تجاه المقولات الكلامية(صحراوي ،2005،ص95) ، وهذا الأمر لم يكن خافيا عن ذهن الرازي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في تفسيره ، إذ نراه يهتم بإيضاح أهمية الفعل التأثيري في الخطاب القرآني ، فاستعرض في تفسيره مجموعة من الأساليب الكلامية التي رأى فيها عمقا تأثيرا في المخاطب ، ورأى أنها فنون كلامية يحاول المتكلم أن يستميل المخاطب إليه ويحثه على عمل يريده أن يكون مستقرا في ذهن المخاطب

أسلوب التحول الضميري والفعل التأثيري عند الرازي:

تحدث اللسانيون المحدثون عن إمكانية التحول والانتقال بالضمائر وفقا لانتقال المقامات التخاطبية فيتحول المتكلم الى مخاطب والمخاطب الى غائب تبعا للتغييرات التي تطرأ في المقامات التخاطبية (الجابري،295،2013) ، فانتقال هذه الضمائر من وضع الى آخر يهدف بالدرجة الأولى الى تنبيه المخاطب الى الوجهة التي يريدها المتكلم من مضمون خطابه ، وبالمحصلة هي قوة تحقيقية يوجهها المتكلم الى المخاطب بهدف التأثير في سلوكه أو اعتقاده بقصد أو من دون قصد مثلما يرى سيرل (عريف،1988،ص26) ، وهذا النوع من الأساليب عُرف عند البلاغيين العرب قديما بأسلوب الالتفات (طبل، 1998،ص26) ، واهتم به الرازي في تفسيره وبيّن أهميته حين فسر قوله تعالى :﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ... يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (سورة البقرة، 8،21) ، قال : ((هو من باب الالتفات ....، فيه مزيد هز وتحريك من السامع كما أنك إذا قلت لصاحبك حاكيا عن ثالث : أن فلانا من قصته كيت وكيت ، ثم تخاطب ذلك الثالث فقلت: يافلان من حقك أن تسلك الطريقة في مجاري أمورك ، فهذا الانتقال من الغيبة الى الحضور يوجب مزيد تحريك لذلك الثالث)) (الرازي،1981 ،ج2،ص90) ، فالرازي يقرر هنا أن الخطاب القرآني الذي كان موجها لعامة الناس في الآية على وجه الغيبة عن المقام التخاطبي والذي بين فيه أن هناك فئة من الناس ادعوا الاسلام لكنه اسلامهم لم يكتمل بعد ، وفيه تهيئة لأذهانهم عما سيرد فيما بعد من تخصيص ؛ وذلك لحملهم على التقيد بالقضية التي يهدف إليها المتكلم ، فينتقل الخطاب بعد ذلك الى مقام التخاطب الحضوري وذلك للتأثير المباشر في المتلقي ودفعه لتغيير سلوكه أو اعتقاده حول قضية الإيمان بالله تعالى .

ومن ذلك ما جاء في أثناء تفسيره قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ (سورة فاطر،27) ، قال: ((وفيه حكمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهي أن الله تعالى لمّا ذكر الدلائل ولم تنفعهم قطع الكلام معهم والتفت الى غيرهم كما أن السيد إذا نصح بعض العبيد ومنعهم من الفساد ولا ينفعهم الإرشاد يقول لغيره اسمع ولاتكن مثل هذا ويكرر معه ماذكره مع الأول ويكون فيه إشعار بأن الأول فيه نقيضه لايستأهل الخطاب فينتبه له ويدفع عن نفسه تلك النقيصة)) (الرازي،1981،ج26 ص19-20).

فهو يقرر هنا أن الالتفات بالمقام التخاطبي في الآية الكريمة وانتقال الخطاب من الغيبة الى الحضور كان لهدف مقصود هو احداث التأثير اللازم عند المخاطب لينتبه الى خطئه ويعدل من سلوكه ، وفيه نوع من التوبيخ للمخاطب فانتقال الخطاب من الغيبة يعطي دافعا قويا للمخاطب بأن يتهيأ لتلقي زخما من النصائح والتوجيهات التي يريدها منه المتكلم ليعيد التفكير في اعتقاداته السابقة التي حكم المتكلم بفسادها ، ومن ثَمَّ يقوم بتصحيح مسارات تفكيره على وفق قوة تأثير الفعل الكلامي الموجه له وما يتوافر لديه من إرشاد ضمن المقام التخاطبي الجديد.

فعل القول الكلامي التأثيري في القسم عند الرازي:

من المعروف أن لأسلوب القسم بعداً تأثيرا كبيراً عند العرب ، فهو أقوى صدقية يمارسها المتكلم من جميع الدلائل والبراهين التي من الممكن أن يستعملها للدلالة على حجية قوله الموجه الى المخاطب (غماري،2014،ص79) ، والقسم استراتيجية تنبيهية فعالة يستعملها المتكلم كقوة تأثيرية يحملها الفعل الكلامي في المقام التخاطبي ليرسخ بها آراءه التي يريدها أن تصل الى المخاطب فتُرى آثارها في سلوك المخاطب واعتقاداته (بلخير ،2003،ص84)، وهذا الأمر تنبه له الرازي في تفسيره ، يظهر هذا واضحا حين يفسر قوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ﴾ (سورة الشمس 1-3) ، قال:((واعلم أنه تعالى ينبه عباده دائما بأن يذكر في القسم أنواع مخلوقاته المتضمنة للمنافع العظيمة حتى يتأمل المكلف فيها ويشكر عليها ؛لأن الذي يقسم الله تعالى به يحصل له وقع في القلب فتكون الدواعي الى تأمله أقوى)) (الرازي 1981، ج31،ص189) ، فالرازي يؤكد في كلامه ما للقسم من أهمية كبيرة في جانب التأثير النفسي في المخاطب ، فخطاب القسم من الباري عز وجل يدفع المخاطب الى التفكر والتدبر في أمر هذه المخلوقات التي اقسم بها سبحانه ، ومن هناك يأتي التأكيد على ترسيخ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قناعات المخاطب بأنه هو الإله الواحد الذي بيده ملك السماوات والأرض فيتعزز بذلك اليقين في نفس المخاطب بأحقيته سبحانه في التفرد بالإلوهية ، وأن القسم هنا هو دليل لا ريب فيه على صدقية المحتوى القضوي الذي يتضمنه الخطاب .

ومن ذلك أيضا ما قاله الرازي حين فسر قوله تعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾ (سورة الضحى، 1-2) ، قال :((أن العالم لا يؤثر كلامه حتى يعمل به ،فلما أمر الله تعالى بأنَّ البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر لم يكن بدٌ من أن يعمل به ، فالكفار لما ادعوا أنَّ ربه ودعه وقلاه قال هاتوا الحجة فعجزوا فلزمه اليمين بأنه ماودعه ربه وما قلاه)) (الرازي1981،ج31،ص209) فالرازي يقرر هنا أن المحتوى القضوي الذي حملته جملة القسم في أن القسم جاء ليؤكد حقيقة ارتباط النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسماء وأنه مؤيد بتأييده عز وجل ، وهو أمر شكك به جملة من مشركي قريش ، وبعد المجادلات وعجز هؤلاء عن الإتيان بالبرهان على قولهم جاء الخطاب القرآني محملا بالقسم ليكونوا تحت ضغط اليمين ويسلّموا للنبي عليه السلام بما يقول فيكون اصغائهم كبيرا لأن الكلام معتبر وفيه حجية البرهان القاطع.

تماثل الصور وقوة الفعل التأثيري عند الرازي:

للتماثل الصوري بين حدثين حين استحضارهما في مقام تخاطبي ما قوة تأثيرية كبيرة، فمعظم الصور التي يراد لها أن تكون متطابقة مع حدث معين تمارس دورا اقناعيا وقوة تأثيرية كبيرة في نفس المخاطب ؛ لأنها ترتبط بشكل وثيق بنمط اشتغال العقل البشري الذي يميل الى المحسوس(اسماعيل،2007،ص269) ، ويميل المتكلم حين يطرح أفكاره الى استعمال ما أمكنه من الوسائل الاقناعية بهدف الوصول الى الغاية التأثيرية القصوى في المخاطب ، فيعمد الى استعمالات إقناعية متنوعة من ضمنها طرح أسلوب التماثل الصوري والمشابهة في الأحداث ليحفز ذهنية المخاطب الى القضية الكلامية التي سيطرحها ، ولضمان ايقاع القدر الأكبر من التأثير في نفسه(سيرل،2006،ص68)، فقصدية الفعل الكلامي هو التأثير الذي يأمله المتكلم في المخاطب بمعاونة العقل ولكن مع منازعة الخيال ، فإذا دعم المتكلم ذلك بالتشبيه وصور التمثيل أدرك العقل القصد المراد بمعاونة الخيال ، وتفاعل المخاطب مع المحتوى الخطابي الذي يلقيه

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المتكلم(عياشي،2044، ص112) ، هذا الأمر لم يكن خافيا عن الرازي في تفسيره ، إذ نراه يهتم بمسألة تضمين تفسيره لبعض الآيات القرآنية صورا مشابهة للصورة التي يقوم بتفسيرها ؛ إدراكا منه أن لها الأسلوب أثر كبير في قلب المخاطب ، فهي استراتيجية كامنة في بنية اللغة يمكن توظيفها على شكل أقيسة خطابية مؤثرة في نفس المخاطب ، نرى هذا واضحاً حين يفسر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ (سورة البقرة ، 264)، يقول:((واعلم أن هذا مثل ضربه الله تعالى لعمل المان المؤذي ولعمل المنافق ... فمثله أولا بمن ينفق ماله رئاء الناس وهو مع ذلك كافر لا يؤمن بالله واليوم الآخر ، لأن بطلان أجر نفقة هذا المرائي الكافر أظهر من بطلان أجر صدقة من يتبعها المن والأذى ، ثم مثله ثانيا بالصفوان الذي وقع عليه تراب وغبار ثم أصابه المطر القوي فيزيل ذلك الغبار عنه حتى يصير كأنه ماكان عليه غبار ولاتراب أصلا ، فالكافر كالصفوان ، والتراب مثل ذلك الإنفاق والوابل كالكفر الذي يحبط عمل الكافر)) (الرازي1981،ج7،ص67) ، فالرازي يدرك أهمية التمثيل الصوري في الآيات القرآنية ويعلم أن لها وقع بالغ الأهمية في نفس المخاطب ، إذ أنّ الانتقال بالتصوير العقلي للحدث الكلامي الى المشابهة الحسية يعطي دفعا تأثيريا في النفس يجعل لمنظومة التخيل العقلي القدرة على ربط الأحداث التصورية مع بعضها لتأدية الغرض الإنجازي التأثيري لأفعال الكلام الواردة في الحدث الكلامي ، فهو يؤكد هنا أن مجيئ هذا التشبيه بين عمل المان بماله كعمل المنافق الذي يبطن شيئا ويظهر شيئا آخر ، ثم يكون الربط بين المثلين ومثل آخر وهو مشابهة عمل المان والمرائي مع صورة أخرى ،إذ الأرض الصلدة التي لا ينبت عليها زرع ويعلوها التراب حتى إذا هبت عليها العواصف أزالت التراب عنها فتركتها جرداء بدون حياة.

ومن ذلك أيضا ما فسر به الرازي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (سورة آل عمران،59) ، قال :((هذه الآية نزلت عند حضور وفد نجران على الرسول صلى الله عليه وسلم وكان من جملة شُبههم أن قالوا : يامحمد ، لما سلمت أنه لا أب له من البشر وجب أن يكون أبوه هو الله تعالى فقال : إن آدم ماكان له أب ولا أم ولم يلزم أن يكون ابنا لله تعالى ، فكذا القول

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في عيسى عليه السلام ، وأيضا إذا جاز أن يخلق الله تعالى آدم من التراب فلم لا يجوز أن يخلق عيسى من دم مريم؟ بل هذا أقرب الى العقل ، فإن تولد الحيوان من الدم الذي يجتمع في رحم الأم أقرب من تولده التراب اليابس)) (الرازي1981،ج8 ص82) ، فالرازي بعقليته الفذة يبين مسألة تكوينية وردت في الخطاب القرآني فبعد ايضاح الرسول الكريم صلى الله عليه وآله المراد من الآية القرآنية لوفد اليهود ، وتشبيهه لخلق عيسى عليه السلام بخلق الله تعالى لآدم عليه السلام يأتي الرازي ليأخذ بتشبيه هاتين الصورتين ليؤكد حقيقة مستفادة من تماثل صورتي خلق آدم وعيسى عليهما السلام ،فإن كان الله تعالى خلق آدم من التراب اليابس ولم يلزم أن يكون ابنا لله تعالى فلا يبعد أن يكون سبحانه قد خلق عيسى عليه السلام من الدم الذي كان يجتمع في رحم مريم عليها السلام من دون أن يكون ابناً له .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

بعد هذه الجولة مع قصدية الفعل الكلامي في تفسير الرازي لنا أن نجمل أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال البحث وعلى النحو الآتي:

-مبدأ القصدية في الفعل الكلامي من المبادئ المهمة في الدراسات اللسانية الحديثة، إذ بموجبه يفهم مراد المتكلم من إلقاء المقولات الكلامية ، ويعرف مقدار القوة الإنجازية التي يحدثها فعل التلفظ في المقامات التخاطبية المتنوعة.

-شكل صنفا الفعل الكلامي الإنجازي والتأثيري غالبية المقولات الكلامية التي فككها الرازي في تفسيره ، إذ تناول بالشرح والتحليل الأساليب العربية المتنوعة التي وردت ضمن المقولات الكلامية في الخطاب القرآني ، كذلك وجّه العديد من الأفعال الكلامية وبيّن قصديتها.

-توجه خطاب الرازي التفسيري في أغلبه الى هدف محدد وهو تبيين تأثير إنجازية معظم الأفعال الكلامية التي يوردها في المخاطب ، وقد قاس مستويات هذا التأثر من خلال حجية تلك الأقوال واستدلالاته المتنوعة على صدقية التأثير في المخاطب.

-كان لتحليل الرازي لأساليب النداء والاستفهام والأمر دور في ايضاح القوة الإنجازية التي تحملها المقولات في تلك الأساليب ، إذ أخذها بالبحث مستنداً الى وعيه التام بأنها ذات محمولات إنجازية تمر من خلال المنظومة التخاطبية من المتكلم الى المخاطب ضمن المقامات التخاطبية المتنوعة.

-وعى الرازي لأهمية تبيان الأثر النفسي في المخاطب من خلال استعمال أساليب متنوعة في أثناء تفسيره للآيات القرآنية ، كالتركيز على أساليب بلاغية ونحوية ودورها في ايضاح الأثر في المخاطب فيقود ذلك الى تغييرات في سلوك المخاطب واعتقاداته .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مصادر ومراجع البحث

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً : الكتب المطبوعة:

– أبو زيد ، نصر حامد ، الاتجاه العقلي في التفسير دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط/3، بيروت لبنان 1999م.

– أوريكيوني ، كاترين كيربرايت، فعل القول من الذاتية في اللغة، ، ترجمة الدكتور محمد نظيف، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب 2007م.

– أوستين ، جون ، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام ، ترجمة عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق، ط/1، المغرب 1991م.

– براون، جوليان، يول ، جورج ، تحليل الخطاب ، ترجمة: محمد لطفي ومنير التريكي، مطبعة الملك سعود، ط/1، الرياض، المملكة العربية السعودية 1997م.

–برينكر ، كلاوس ،التحليل اللغوي للنص مدخل الى المفاهيم الأساسية والمناهج ،ترجمة وتعليق أ.د. سعيد حسن البحيري ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، ط/1 ، القاهرة ،2005م.

– بلانشيه ، فيليب ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، ط/1، اللاذقية سوريا 2007م.

– بلخير، عمر ،تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، منشورات الاختلاف، ط/1، الجزائر العاصمة 2003م.

– بناني ، عز العرب لحكيم ،الظاهراتية وفلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، ، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب 2003م.

– الجابري ، منى ، المشيرات المقامية في القرآن ، مؤسسة الانتشار العربي، ط/1، بيروت لبنان 2013.

– طبل، حسن ، اسلوب الالتفات في البلاغة العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،1998م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– مقبول ، إدريس الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي في كتاب سيبويه ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط/1، إربد الأردن 2006م.

– مقبول ، إدريس ، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد – الأردن 2011م.

– سيرل ، جون ، العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي ، ترجمة: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، ط/1، الجزائر العاصمة 2006م.

– عبد الحق ، صلاح إسماعيل ، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد ، دار التنوير للطباعة والنشر، ط/1، بيروت لبنان 1993م.

– عبد الحق ، صلاح إسماعيل ، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل ، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر 2007م.

– عريف، محمد خضر الوظائف الخطابية للضمائر مع دراسة مقارنة لنظام الضمائر في كل من العربية والإنكليزية، ، جامعة أم القرى، مركز بحوث اللغة العربية وآدابها، المملكة العربية السعودية 1409هـ.

– عياشي ، منذر ،العلاماتية وعلم النص، ، المركز الثقافي العربي، ط/2، بيروت لبنان 2004م.

– صحراوي ،مسعود ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة، ط/1، بيروت لبنان 2005م.

–الرازي ، محمد فخر الدين بن ضياء الدين عمر ، مفاتيح الغيب ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط/1، بيروت لبنان 1981م.

–الشهري ، عبد الهادي بن ظافر ، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية،دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط/1، بيروت ،لبنان ،2004م.

– خليفة ،هشام إبراهيم عبد الله ، نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي بحث في علم الفعليات ، مكتبة لبنان ناشرون، ط/1، بيروت لبنان 2007م.

– غماري، نصيرة محمد ، النظرية التداولية عند الأصوليين ، عالم الكتب الحديث ،ط/1،إربد ،الأردن 2014م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً: البحوث المنشورة:

- بلخير عمر ، بوعياد نواره ، تصنيف أفعال الكلام في الخطاب الصحفي الجزائري المكتوب باللغة العربية ، مجلة الأثر العلمية المحكمة ، العدد/13 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مارس 2012.
- مدور ، محمد ،نظرية الأفعال الكلامية بين التراث العربي والمناهج الحديثة ، دراسة تداولية ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،العدد/16 ، جامعة غرداية ،الجزائر 2012م.

Research Sources and References

First: The Holy Quran

Second: Printed Books:

- Abu Zayd, Nasr Hamid, The Rationalist Approach to Interpretation: A Study of the Issue of Metaphor in the Quran According to the Mu'tazilites, Dar al-Tanwir for Printing, Publishing and Distribution, 3rd Edition, Beirut, Lebanon, 1999.

-Oricioni, Catherine Kirbright, The Speech Act of Subjectivity in Language, translated by Dr. Muhammad Nazif, Dar Ifriqiya alSharq, Casablanca, Morocco, 2007.

-Austin, John, General Speech Act Theory: How We Get Things Done with Words, translated by Abdelkader Qenini, Dar Africa Al Sharq, 1st edition, Morocco, 1991.

-Brown, Julian, and Yule, George, Discourse Analysis, translated by Mohamed Lotfi and Munir Al-Turki, King Saud Press, 1st edition, Riyadh, Saudi Arabia, 1997.

-Brinker, Klaus, Linguistic Analysis of the Text: An Introduction to Basic Concepts and Methods, translated and annotated by Professor Saeed Hassan Al-Bahiri, Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution, 1st edition, Cairo, 2005.

-Blanchet, Philippe, Pragmatics from Austin to Goffman, translated by Saber Al-Habasha, Dar Al-Hiwar, 1st edition, Latakia, Syria, 2007.

-Belkhir, Omar, *Analysis of Theatrical Discourse in Light of Pragmatic Theory*, Al-Ikhtilaf Publications, 1st ed., Algiers, 2003.

-Benani, Az-Al-Arab Lahkim, *Phenomenology and the Philosophy of Language: The Development of Semantics in Austrian Philosophy*, Dar Ifriqia Al-Sharq, Casablanca, Morocco, 2003.

-Al-Jabri, Mona, *Contextual Indicators in the Qur'an*, Arab Diffusion Foundation, 1st ed., Beirut, Lebanon, 2013.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-Tabl, Hassan, *The Rhetorical Device of Shifting Perspectives in Arabic Rhetoric*, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1998.

-Maqbul, Idris, *The Epistemological and Pragmatic Foundations of Grammatical Analysis in Sibawayh's Book*, Alam Al-Kutub Al-Hadith for Publishing and Distribution, 1st ed., Irbid, Jordan, 2006.

-Maqbool, Idris, The Pragmatic Horizon: A Theory of Meaning and Context in Traditional Arab Practice, Modern Book World for Publishing and Distribution, Irbid, Jordan, 2011.

-Searle, John, Mind, Language, and Society: Philosophy in the Real World, translated by Saeed Al-Ghanmi, Al-Ikhtilaf Publications, 1st edition, Algiers, 2006.

-Abdel-Haq, Salah Ismail, Linguistic Analysis at the Oxford School, Dar Al-Tanweer for Printing and Publishing, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1993.

-Abdel-Haq, Salah Ismail, The Philosophy of Mind: A Study in Searle's Philosophy, Qubaa Modern House for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, Egypt, 2007.

-Aref, Muhammad Khader, The Rhetorical Functions of Pronouns with a Comparative Study of the Pronoun System in Arabic and English, Umm Al-Qura University, Center for Arabic Language and Literature Research, Saudi Arabia, 1409 AH –.

-Ayachi, Munther, Semiotics and Text Linguistics, Arab Cultural Center, 2nd ed., Beirut, Lebanon, 2004.

-Sahrawi, Masoud, Pragmatics among Arab Scholars: A Pragmatic Study of Speech Acts in the Arab Linguistic Heritage, Dar al-Tali'ah, 1st ed., Beirut, Lebanon, 2005.

-Al-Razi, Muhammad Fakhr al-Din ibn Diya' al-Din Umar, Keys to the Unseen, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 1st ed., Beirut, Lebanon, 1981.

-Al-Shahri, Abdul-Hadi ibn Thafir, Discourse Strategies: A Pragmatic Linguistic Approach, Dar al-Kitab al-Jadeed al-Muttahida, 1st ed., Beirut, Lebanon, 2004.

-Khalifa, Hisham Ibrahim Abdullah, Speech Act Theory between Modern Linguistics and Linguistic Studies in the Arab and Islamic Heritage: A Study in the Science of Acts, Library of Lebanon Publishers, 1st ed., Beirut, Lebanon, 2007.

-Ghamari, Nassira Muhammad, Pragmatic Theory among the Fundamentalists, Modern Book World, 1st ed., Irbid, Jordan, 2014.

Third: Published Research:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-Belkhir Omar, Bouayad Nouara, Classification of Speech Acts in Algerian Journalistic Discourse Written in Arabic, Al-Athar Scientific Journal, Issue 13, University of Kasdi Merbah Ouargla, March 2012.

-Madour, Muhammad, Speech Act Theory between Arab Heritage and Modern Approaches: A Pragmatic Study, Al-Wahat Journal for Research and Studies, Issue 16, University of Ghardaia, Algeria, 2012.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقال مراجعة موضوع(منهجية بنتلي برينكيرهوف جيلبرت في كتابه (Britain Since 1918))

Bentley Brinkerhoff Gilbert's methodology in his book (Britain Since 1918)

المدرس الدكتور

اسراء كريم محمد

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

Dr. Israa Kareem Muhammad
University of Kufa - Faculty of Education for Girls
Israak.abuallukkilaby@uokufa.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يعد كتاب (Britain Since 1918) للمؤلف الامريكي بنتلي برينكيرهوف جيلبرت واحداً من ابرز المؤلفات ومرجعاً مهماً للباحثين في تاريخ بريطانيا للفترة (1918–1966). ويهدف المقال الى الكشف عن هوية المؤلف ومنهجه في عرض الاحداث وتحليلها وفق اطار زمني معين. فضلاً عن مواطن القوة التي تخللت صفحات الكتاب, ثم ملاحظات نقدية تم تسجيلها تتعلق بمنهج المؤلف واسلوب عرض وتحليل الاحداث, ومدى حيادته في التعامل مع الاحداث والشخصيات التي اسهمت في صياغة تاريخ البلاد. ورغم تلك الملاحظات يبقى الكتاب مصدراً هاماً لاغنى عنه للباحثين في تاريخ بريطانيا خلال القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: جيلبرت, بريطانيا , منهج , القرن العشرين, الحرب العالمية

Abstract

(Britain Since 1918), by the American author Bentley Brinkerhoff Gilbert, stands as a prominent work and a vital reference for researchers studying British history between 1918 and 1966. This article aims to examine the author's background and his methodology for presenting and analyzing events within this specific timeframe. It highlights the book's strengths while also offering critical observations regarding the author's approach, his narrative and analytical style, and his impartiality in addressing the events and figures that shaped the nation's history. Despite these observations, the book remains an indispensable source for researchers of twentieth-century British history.

Keywords: Gilbert, Britain , methodology, The Twentieth Century, World War

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقال مراجعة موضوع(منهجية بنتلي برينكيرهوف جيلبرت في كتابه (Britain Since 1918))

المقدمة

حظي تاريخ بريطانيا خلال القرن العشرين بأهتمام نخبة كبيرة من الباحثين والاكاديميين الذين القوا الضوء في مؤلفاتهم على طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال فترة دراستهم. وقد نالت فترة مابين الحربين العالميتين الاهتمام الاوسع كونها اسهمت في اعادة تشكيل وبناء مؤسسات الدولة بعد التحولات التي شهدتها في اعقاب حروب مدمرة تركت خلفها اثاراً بالغة الخطورة على مختلف الاصعدة. وهذا مادفع كثيراً من المؤلفين الى الخوض في غمار تلك الاحداث وتفسير طبيعة تلك التغييرات التي شهدتها البلاد بأسلوب تحليلي ممنهج.

ووفق هذا الاطار يعد كتاب (Britain Since 1918) للمؤلف الامريكي بنتلي برينكيرهوف جيلبرت واحداً من ابرز تلك النتاجات التي تناولت تاريخ بريطانيا للفترة (1918–1966), والذي سلط من خلاله الضوء على تاريخ البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى عام 1966 , معتمداً المنهج التحليلي والتسلسل الزمني اسلوباً في عرض الاحداث. اذ حاول من خلاله استعراض الاحداث السياسية ودور الحكومات المتعاقبة في صياغتها واثرها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ونسعى من خلال هذه المقالة الى توضيح المنهج الذي اعتمده المؤلف في عرض الاحداث ومدى ملائمة العنوان لمحتوى الكتاب, وهل استطاع الكاتب ان يغطي تلك الفترة الزمنية الطويلة بكل تفاصيلها في كتابه.

أولاً:– السيرة الذاتية للكاتب وابرز مؤلفاته

ولد بنتلي برينكيرهوف جيلبرت (*Bentley Brinkerhoff Gilbert*) في 5 نيسان 1924 في مدينة مانسفيلد (*Mansfield*) بولاية اوهايو (*Ohio*), تخرج عام 1942 من مدرسة مانسفيلد الثانوية, وخدم خلال الحرب العالمية الثانية في سرب (308) التابع لسلاح الجو الامريكي في مسرح عمليات المحيط الهادي, وفي عام 1949 حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ميامي(*Miami University*), ثم نال درجة الماجستير من جامعة سينسيناتي(*University of Cincinnati*) عام 1950. وحصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة ويسكونسن في ماديسون(*University of Wisconsin at Madison*) عام ١٩٥٤. بدأ حياته المهنية بعد حصوله على الدكتوراه اذ اصبح خلال المدة (1954–1967) استاذاً للتاريخ البريطاني الحديث في كلية كولورادو(*Colorado College*).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

انتقل الى جامعة الينوي(*University of Illinois*) في شيكاغو(*Chicago*) واصبح عضوا في هيئتها التدريسية خلال المدة (1967–1997). وقد شغل جيلبرت خلال وجوده فيها مناصب عدة منها رئاسة تحرير مجلة الدرسات البريطانية خلال المدة (1978–1983), ورئيس قسم التاريخ في نفس الجامعة خلال المدة (1988–1991), فضلاً عن انه كان زميلاً في الجمعية التاريخية الملكية. تقاعد من الجامعة عام 1997, وتوفي في يوم السبت 5 نيسان 2008 عن عمر ناهز 84 عاماً. **من أبرز مؤلفاته**

عنوان الكتاب باللغة الانجليزية	الترجمة	سنة الاصدار
Evolution of National Insurance in Great Britain	تطور التامين الوطني في بريطانيا العظمى	1966
Britain Since 1918	بريطانيا منذ عام 1918	1967
British Social Policy, 1914-1939	السياسة الاجتماعية البريطانية 1914–1939	1970
David Lloyd George: A Political Life, Vol. I, The Architect of Change 1863-1912	ديفيد لويد جورج: الحياة السياسية, المجلد الاول مهندس التغيير 1863–1912	1987
David Lloyd George: A Political Life, Vol. II, The Organizer of Victory 1912-1916	ديفيد لويد جورج: الحياة السياسية, المجلد الثاني منظم النصر 1912–1916	1992
Britain 1914-1945: The Aftermath of Power	بريطانيا 1914–1945: تداعيات السلطة	1996

ثانياً :- التعريف بكتاب (Britain Since 1914)

صدر الكتاب لاول مرة عام 1967 من خلال دار نشر هاربر اند رو(*Harper & Row*) في نيويورك, اما الطبعة الثانية صدرت عام 1980, فضلاً عن طبعات حديثة صدرت عام 2018 و 2023. ويتألف الكتاب من مقدمة يستعرض فيها المؤلف المجهود الحربي الذي قدمه الجيش البريطاني خلال سنوات الحرب وموقف رؤساء الوزراء وصناع القرار السياسي من التطورات العسكرية في جبهات القتال, لاسيما لويد جورج الذي اشاد بدوره كوزير للذخائر ومن ثم رئيساً للوزراء كونه اولى اهتماماً بالغاً بتصنيع الذخائر لادراكه أن قوة الأمة على المدى البعيد تكمن في قدرتها على إنتاج آلات الحرب، وبالتالي فإن التنظيم الداخلي لا يقل أهمية عن التنظيم الميداني, فضلاً عن دوره الابرز في ادارة دفة الحرب بعد توليه رئاسة الوزراء واهتمامه بتخفيف وطأة تداعيات الحرب على المجتمع البريطاني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقال مراجعة موضوع(منهجية بنتلي برينكيرهوف جيلبرت في كتابه (Britain Since 1918))

يضع المؤلف الاوضاع العامة في بريطانيا منذ نهاية الحرب الى نهاية عهد وزارة لويد جورج عنواناً للفصل الاول ويبدأ بسرد موجز لما شهدته البلاد من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية خلال المدة 1918–1922, بدأً من مشاركة الوفد البريطاني في مؤتمر السلام في باريس وماحصدته بريطانيا من ثمار مشاركتها في حرب طاحنة دمرت اقتصادها وارهقت ميزانيتها, والتي انعكست بشكل واضح على ارتفاع معدلات البطالة. ثم الاشادة بسياسة رئيس الوزراء لويد لمجابهة اثار الحرب ومحاولة الحد من تاثيراتها وصولاً الى استقالته عام 1922.

اتبع المؤلف في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان عهد بلدوين 1922–1931 أسلوباً يكاد يكون مشابهاً للفصل الاول, مع اختلاف الاحداث والشخصيات, اذ استعرض باسلوب سردي ممنهج زمنياً الاوضاع السياسية للبلاد خلال عهد رئيس الوزراء ستانلي بلدوين(*Stanley Baldwin*) وصدامه مع حزب العمال, والواقع الاقتصادي المزري الذي انعكست اثاره بشكل واضح على واقع العمال في بريطانيا , فاندلعت الاضرابات في كل قطاعات العمل لمطالبة الحكومة بأجراءات اكثر فاعلية, ثم ينتقل الى توضيح موقف الحكومة من الازمة الاقتصادية العالمية عام 1931.

ركز المؤلف في الفصلين الثالث والرابع على موقف الحكومة البريطانية من التطورات السياسية في القارة الاوربية, والتي مهدت لقيام الحرب العالمية الثانية ولعل من ابرزها وصول الحزب النازي بزعامة ادولف هتلر الى السلطة في المانيا وسياسته المقيتة في اعادة تسليح المانيا وافتعالها الازمات السياسية لضم عدد من البلدان الاوربية تحت لوائها. مسلطاً الضوء على سياسة الاسترضاء التي اتبعها رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشمبرلن (*Neville Chamberlain*) تجاه المانيا, اذ اطلق المؤلف على مدة حكمه (1937–1940) بـ"سنوات التخبط" . ثم تناول الفصل الخامس وبايجاز اوضاع بريطانيا خلال سنوات الحرب مع التركيز على الشأن الداخلي, وجاء الفصلين السادس والسابع لدراسة تداعيات الحرب على الاوضاع العامة في بريطانيا وموقف الحكومات المتعاقبة في معالجة ازمات مابعد الحرب, وصولاً الى حكومة هارولد ويلسن (1964–1970). ثم يختتم الكتاب برسوم بيانية توضح معدلات البطالة وبناء المساكن في بريطانيا للفترة (1918–1964).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً :- اهمية الكتاب ومنهجية المؤلف

1- سلط الكتاب الضوء على فترة زمنية مهمة جداً في تاريخ بريطانيا وهي فترة مابعد الحرب العالمية الاولى التي شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ البلاد لما تمخض عنها من تداعيات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة, فضلاً عن موقف الحكومات المتعاقبة في معالجة ازمات مابعد الحرب. ولذلك يعد الكتاب مرجعاً مهماً للباحثين في تاريخ بريطانيا خلال تلك الفترة.

2- اتبع المؤلف التسلسل الزمني منهجاً في عرض الاحداث, كما استعرض بأسلوب تحليلي الاوضاع السياسية في البلاد واثرها على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية, وذلك مااعطى للكتاب قوةً , كونه ربط بين التغيرات السياسية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي افرزتها, فعلى سبيل المثال ارتفاع معدلات البطالة في بريطانيا بين الحربين جاءت نتيجة حرب استنزفت طاقة البلاد وانعكست بشكل سلبي على سوق العمل, فاصبح معظم افرادها تحت وطأة البطالة, واثر بالنتيجة على العلاقة بين الدولة والمجتمع . وقد جاء ذلك الكتاب منسجماً مع اهتماماته البحثية.

3- دعم الكاتب ارائه بأدلة ووثائق واحصائيات دقيقة الى حدما, كونه عاصر معظم الفترة الزمنية التي شغلها الكتاب, لاسيما المدة المتعلقة بالحرب العالمية الثانية ومابعدها.

رابعاً :- بعض الملاحظات النقدية حول الكتاب

1- عدم وجود تحديد زمني لنهاية الفترة التي تناولها الكتاب في العنوان , فرغم ان الكاتب جعل عام 1918 انطلاقة لدراسته في العنوان الا انه لم يحدد بشكل صريح عام معين لنهاية الدراسة, ولذلك فان عنوان الكتاب يوحي بدراسة مفتوحة زمنياً ,في حين ان محتوى الكتاب يمتد الى منتصف العقد السابع من القرن العشرين. اذ ان تحديد الاطار الزمني في العنوان عاملاً مهماً في الدراسات التاريخية, ويعطي للقارئ صورة واضحة عن طبيعة الاحداث التي يسعى لتفسيرها.

2- عالج الكتاب فترة زمنية طويلة تصل الى اكثر من اربعين عاماً اي من عام 1918-1966, وهي من اكثر الفترات ثراءاً بالاحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التاريخ البريطاني لاسيما فترة بين الحربين العالميتين التي شكلت انعطافة مهمة في تاريخ بريطانيا, لماشهدته من تحولات سياسية كبيرة القت بظلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ولاجل تغطية تلك الفترة الزمنية لجأ المؤلف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في كثير من الاحيان الى الاختصار والايجاز في معالجته لكثير من القضايا المهمة . اذ لا تتجاوز صفحات الكتاب عن (200) صفحة, وذلك العدد لاينسجم مع طول الفترة الزمنية وتحليل مافيها من احداث بشكل دقيق.

3- اشاد المؤلف وبشكل مبالغ فيه بدور لويد جورج وسعى الى ابراز دوره السياسي بشكل ايجابي , اذ بدأ في مقدمة الكتاب بالاشارة الى الدور الذي مارسه خلال سنوات الحرب العالمية الاولى قبل وبعد توليه رئاسة الوزارة واصفاً اياه بـ" **صانع النصر**" . ثم يستمر في سرد اعماله وانجازاته بعبارات المديح والثناء ويختم المقدمة قائلاً :" **قاد ديفيد لويد جورج نهضةً وطنيةً شاملة. وبفضل ما تمتع به من حيوية وسرعة بديهة، وما امتلكه من عبقرية في التفاوض وقدرة على حل المشكلات الادارية – قاد بريطانيا من حالة اليأس التي سادت عام 1916 إلى تحقيق النصر عام 1918. ورغم أن مكانته الدولية قد طغت عليها مكانة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، إلا أن وضعه السياسي في الداخل –سواء داخل البرلمان أو بين أفراد الشعب– بدا أقوى من وضع أي رئيس وزراء سبقه**". ثم يفرد الفصل الاول من الكتاب لاستعراض المدة من عام 1918–1922 وهي المدة التي كان فيها لويد جورج رئيساً للوزراء جاعلاً من شخصيته محوراً اساسياً لتفسير معظم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد ابان تلك المدة, دون الاشارة الى الظروف والمؤثرات والقوى الاخرى التي اسهمت في صياغة تلك التحولات.

4- أغفل المؤلف في كثير من المواضع بعض الفئات الاجتماعية التي مارست ادواراً معينة وكان لها نشاطاً فاعلاً خلال الفترة التي عالجها الكتاب, فمثلاً لم يتطرق الى حصول النساء على حق التصويت عام 1918 وحصولهن على مقعد العضوية في مجلس العموم, فضلاً عن اغفاله لدورهن في الحرب العالمية الثانية ومشاركتهن في عضوية مجلس اللوردات. كما نجد تهميش واضح لحقوق الطبقة العاملة, فرغم الاشارة الى العمال عند استعراض معدلات البطالة او اسباب الاضرابات او سوق العمل, لكنه اغفل شرعية مطالب تلك الفئة من المجتمع وحقوقها التي لطالما اهدرت من قبل الحكومات المتعاقبة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

يتضح من خلال استعراضنا للكتاب النقاط التالية

1) أهمية الفترة الزمنية التي عالجها الكتاب (1918–1966) وهي من الفترات المهمة في تاريخ البلاد, اذ تخللتها حربين عالميتين كانت بريطانيا المساهم الاكبر فيهما, وماسفر عنهما من احداث وازمات سياسية واقتصادية القت بظلالها على المجتمع البريطاني. ورغم أهمية تلك الفترة الا ان الكاتب تناولها بشيْ من الايجاز مركزاً على ادوار بعض الشخصيات والحكومات في صياغة تفاصيل احداث تلك الفترة .

2) اتبع المؤلف المنهج التحليلي وفق اطار زمني متسلسل أسلوباً لعرض الاحداث , ودعم ارائه بأدلة ووثائق دقيقة اعطت للعمل اهمية خاصة. ولكنه اغفل في كثير من المواضع بعض فئات المجتمع التي اسهمت في صنع تلك الاحداث, وكانت عنصرا فاعلاً في قيامها, واكتفى بالاشارة الى دور الحكومات البريطانية المتعاقبة ورؤساء الوزراء في معالجاته للاحداث. ورغم تلك الملاحظات يبقى كتاب (*Britain Since 1914*) مرجعاً مهماً للباحثين عن تاريخ بريطانيا في القرن العشرين .

المصدر

Bentley Brinkerhoff Gilbert, Britain Since 1914, New York, Harper & Row, 1967.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعطيلات الصحفية وأثرها على حرية الصحافة في العراق (3 أيار 1953–14 تموز 1958)

م م جاسم عليوي محيسن
المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة
aqylyjasm25@gmail.com
هاتف : 07702784488

Press disruptions and their impact on press freedom in Iraq (3May 1953-July 14, 1958)

Jassim Aliwi Muhaisen
General Directorate of Education, Baghdad, Rusafa 3
aqylyjasm25@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث:

عملت الحكومات العراقية على تبني قرارات الأمم المتحدة والخاصة بحقوق وحريات الانسان ومنها حرية الصحافة، الا ان سياستها لم تؤيد حرية التعابير في الصحافة، ولاسيما وان العراق وقع على قرارات التي تخص حرية التعبير، وعملت بعض الحكومات الى محاربة الصحف وتعطيلها وفرض سيطرتها على الصحافة. ولذا فان بحثنا الموسوم (التعطيلات الصحفية وأثرها على حرية الصحافة أيار 1953–14 تموز 1958) يتناول التعطيلات الصحفية من قبل الحكومات وأثرها هذه التعطيلات على حرية الصحافة، ولذا فن البحث قسم الى مبحثين ومقدمة وخاتمة التي توصلت الى اهم الاستنتاجات، اذ يتناول المبحث الأول التعطيلات الصحفية من بلوغ الملك فيصل الثاني السن القانوني في 3 أيار 1953 وحتى اصدار مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954، فيما تناول المبحث الثاني إثر مرسوم المطبوعات 24 لسنة 1954 على حرية الصحافة.

Summary

Iraqi governments worked to adopt United Nations resolutions related to human rights and freedoms, including freedom of the press, but their policy did not support freedom of expression in the press, especially since Iraq signed resolutions related to freedom of expression, and some governments worked to fight newspapers, disrupt them, and impose control over the press. Therefore, our research is marked(Press obstructions and their impact on freedom of the press, May 1953 - July 14, 1958) deals with press obstructions by governments and the impact of these obstructions on freedom of the press. Therefore, the art of research was divided into two sections, an introduction and a conclusion, which reached the most important conclusions, as the first section deals with press obstructions from reaching the king. Faisal II legal age on May 3, 1953 until the issuance of Publications Decree No. 24 of 1954, while the second section dealt with the details of Decree No. 24 of 1954.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: التعطيلات الصحفية من بلوغ الملك فيصل الثاني السن القانوني في 3 أيار 1953 وحتى اصدار مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954.

عملت الحكومات المتعاقبة بعد تبني قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق وحريات الإنسان، من خلال قرار رقم (59) لسنة 1946 والخاص بمجال العمل الصحفي، الذي يجيز حرية انتقال وتداول المعلومات. علاوة على ذلك فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يدين الدعاية التي تشجع على إثارة العنف والتي من شأنها تهدد السلم والأمن المجتمعي وتسيء إلى العلاقات الدولية .[1]

وعقد أول مؤتمر عالمي للصحافة لبحث ضمان حرية الصحافة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبينت احدى الصحف العراقية أن مؤتمر عقد في العاصمة الدنماركية كوبنهاكن يعد أوّل مؤتمر عالمي خاص بحرية الصحافة [2]، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت في 14 كانون الأول 1946 حرية الإعلام، وهو حق إنساني أساسي .[3]

الا ان بعض الحكومات عملت الى محاربة الصحف، وبالأخص الصحف المستقلة أو الحزبية من خلال التعطيل والإلغاء أو الغلق، وان هذا الأسلوب التي تستخدمها من اجل السيطرة على الصحافة، لخوف الحكومات من الصحافة؛ لأنها تنتقد سياسة الحكومة وتعبر عن الرأي العام في حال تغير اتجاهات بالمواقف، لأنها تراعي مصالح الشعب، الا انها تتخذ العكس وتخاف وتتحاشى الصحافة من خلال هذه الاجراءات[4] . وعملت الحكومات ومن خلال استغلال الأوضاع العامة التي تفرض الأحكام العرفية ، الا انها تبقى الأحكام العرفية حتى بعد زوال السبب، ونرى ذلك عندما ارسل محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال الى رئيس الوزراء العراقي جميل المدفعي ، في 4 حزيران 1953 ، وأكد في إحدى **فقراتها** " **أهمية إنهاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات العامة ومنها حرية الصحافة وإعادة العمل للصحف المُعطلة ، فضلا عن منح الامتيازات للصحف لان السبب زال** ..."[5] ، وكان رد رئيس الوزراء جميل المدفعي الذي بين " **إنَّ الحكومة تريد إعادة الحياة الحزبية وحرية الصحافة والإحكام العرفية ، فضلا عن تأليف لجنة قانونية لغرض انجاز لائحة لقانون المطبوعات ، وان اللجنة على وشك انجاز اللائحة للسير الصحافة بالبلاد على الوجه المعقول**..."[6] ، ولم يحصل ذلك في حكومة جميل المدفعي .

وفي حكومة محمد فاضل الجمالي الاوّلى صدرت الارادة الملكية بإلغاء الأحكام العرفية، وذلك في 3 حزيران 1953، والتي رفعت الرقابة عن الصحف في حكومة نور الدين محمود، وفي 22 أيلول 1953، أُلغيت الرقابة على البرقيات الخارجية والداخلية [7]، وقامت الحكومة برفع الحظر على الأحزاب والصحافة،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

واستأنفت الصحف المعطلة صدورها ومن أبرز الصحف التي عاودت الصدور اليقظة ولواء الاستقلال، والراي العام، صوت الاهالي وسمحت بإصدار هذه صحف من جديدة [8]. فضلا عن مجلة الثقافة الجديدة [9] المعروفة بتوجهاتها اليسارية[10] ، وتمتعت الصحافة العراقية بحرية الرأي خلال حكومة محمد فاضل الجمالي، حتى وصفها فائق بطي[11] بالقول " **بإنها كارثة وطنية عندما أطلق محمد فاضل الجمالي العنان للصحافة لغرض ابداء رأيها، لإيمانه بحرية الصحافة، لان الصحافة هي ووسيلة اتصال بين الشعب الحكومة، إلا أنّ الصحافة اساءت تقديرها لهذه الحرية ليبرر ما اقدمتْ عليه الحكومة من اجراءات قمع ضد حرية الصحافة ...**" .[12]

ويرى الباحث أن هذا الرأي مبالغ فيه وخلاف ذلك، لإنْ كلّ حكومة جديدة تعمل في البداية الى إطلاق حرية الصحافة لبعض الوقت من خلال السماح للصحف الملغاة، وخصوصا أن حكومة محمد فاضل الجمالي لأنها جاءت بعد حكومة نور الدين محمود العسكرية وحكومة جميل المدفعي، الذي عرف عنه بسياسة الاعتدال العمل من اجل حفظ التوازن.

شهدت أوّل مواجهة في حكومة محمد فاضل الجمالي في 15 كانون الاول 1953 ، وذلك عندما اضرب عمال شركة نفط البصرة ، وايدت الصحافة الاضراب ، واقتراح وزير الداخلية سعيد قزاز[13] تعطيل صحف عدة ، وأحالت المدير المسؤول لجريدة لواء الاستقلال قاسم حمودي، وعباس حسن جمعة المدير المسؤول لجريدة صوت الأهالي إلى المحكمة، وفرضت عليهما غرامة خمسمائة دينار[14] ، ويؤكد الباحث مليح صالح "ان **السماح للصحف المعطلة اجراء تتخذه الحكومات عندما تستلم السلطة من أجل التقليل الانتقادات، الا انها تعمل في اول ازمة تواجهها تعطيل الصحافة** .[15]"

ادى الى قيام مجلس الوزراء اصدار قررا بتعطيل صحف عدة والسبب هو الاخلال بالأمن وسلامة الدولة، فضلا عن تشجيعها العمال والطلبة للقيام بالمظاهرات والاضراب وكذلك الطعن بشرعية الحكومة على حدَّ قول الوثيقة ، واصدر المجلس بتعطيل لمدة سنة وفقا للفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات لسنة 1933[16]، وان التعطيل جاء استنادا الى كتاب وزارة الداخلية الذي عرض في مجلس الوزراء في 16 كانون الأول 1953، وحصلت الموافقة من قبل مجلس الوزراء ، وكانت الصحف التي تم تعطليها هي : جريدة الآراء، جريدة النداء، جريدة الجبل، جريدة الميثاق، جريدة الجريدة، جريدة الدفاع ، جريد العزّة ، جريدة الاخبار وجريدة النضال [17] ، وعلى اثر قرر التعطيل تم سحب البطاقات الممنوحة للصحف المذكورة أعلاه والخاصة بالسفر في القطارات مجانا[18]، وحصلت الموافقة من قبل الملك فيصل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الثاني على المقررات مجلس الوزراء ومنها قرار تعطيل الصحف التسع على حد ما نصت عليه الوثيقة[19]، وقد أشارت وفي مقال لها جريدة لواء الاستقلال " **كنا نتوقع ولم يدهشنا التعطيل من قبل الانتهازين الحاكمين ، وان التعطيل ومهما حاول الحاكمون لن يستطيعوا ان يمحوا الرسالة الصحفية، لأنها رسالة وطنية حرة ، ولا تخضع الا للصالح العام، واننا نسجل اسفنا لاستغلال الحكومة فرصة الاحكام العرفية لغرض الاجهاض على حرية الصحافة ...**".[20]

وكان المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني أشار الى أن قرار التعطيل كان بطلب من الوزير رفائيل بطي الذي لم يعترض على قرار مجلس الوزراء بالتعطيل .[21]

وكانت جريدة صوت الاهالي انتقدت الوزير رفائيل بطي بمقالة حملت عنواناً (وزير الدعاية يسفر عن عدائه لحرية الصحافة) وبينت " **ان الصحافة رسالة وليست تجارة، وان حرية الصحافة هي ركنا مهما من اركان الحكم الديمقراطي، ولذا لا يمكن لمجلس الوزراء أن يستبد في سلطته بتعطيل الصحف التسعة، وان وجود الوزير رفائيل بطي خطر كبير على حرية الصحافة في العراق ...**".[22]

وقامت حكومة محمد فاضل الجمالي بتعطيل مجلة الثقافة الجديدة، ونشرتْ جريدة الحقيقة مقال حول الإلغاء حمل عنوانا (لماذا الغي امتياز مجلة الثقافة الجديدة)، وأشارت " **الى بيان مديرية الدعاية العامة الذي يشير الى ان المجلة تعرض موضوعات سياسية، وان اجازتها هي ادبية ...**".[23]

وعلى اثر اعلان محمد فاضل الجمالي استقالته من الحكومة في 8 آذار 1954 ، أعيد تكليفه مرة الثانية، لم يمْر على حكومته الجديدة يومان حتى عطل ثلاث صحف، الامر الذي أدى بجريدة صوت الأهالي نشر مقال حمل عنوانا (الوزارة تستهل عملها بتعطيل صحف ثلاثة) اشارت الى أن مجلس الوزراء عطل جريدة العمل والعالم العربي والمثال التي كانت تصدر في الموصل وان قرار التعطيل هو بسبب مقالات تؤثر على الأمن وسلامة الدولة، واضفت أن سياسة الحكومة تجاه الصحف وحريتها تهدف الى كبت المعارضة وارهاب الصحافة الحرة من خلال الاسلوب الدكتاتوري ،وهي الانتقام الشخصي الذي تميز به رفائيل بطي من خلال تعطيل تسعة صحف مرة واحدة واحالة صحف كثيرة إلى المحاكم مما يدل على اساءة استعمال قانون المطبوعات الرجعي .[24]

وشكل ارشد العمري حكومته الثانية في 29 نيسان1954 أتبع السياسة السابقة لحكومة محمد فاضل الجمالي ، وقام في 6 تموز 1954 بتعطيل صحف عده لمدة سنة وكان سبب التعطيل الإخلال بالأمن وذلك استنادا الى الفقرة (د) مـن المـادة الثالثـة عشـرة من قانون المطبوعات العراقي لسنة 1933، وهذه

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هي جريـدة المساء واخبار اليوم ، والعمل ، ومجلة الـوادي والحســـاب والعمـــل ، والنهضـــة فـــي بغداد[25]، وكان فائق السامرائي بين في مقالة افتتاحية له بجريدة لواء الاستقلال حمل عنوان(إجراءات تعسفية) أشار الى ذلك "**كل يوم يفاجئه الرأي العام في العراق بإجراءات تعسفية تنال من الصحف سواء بالتعطيل او الانذار من دون سبب مبرر.. وان الموجات المتلاحقة الخاصة بالتعطيل للصحف، وتكبيل الرأي العام وان عقلية وذهنية الطبقة الحاكمة لا تقيم وزنا للحريات العامة كما هو منصوص عليها في القانون الاساسي...**"[26] واضافت الجريدة ان الإجراءات لا تنطوي، لا من حيث المبدأ، ولا من حيث ما نشرته الصحف المعطلة على اي مسوغ يستندا إلى الدستور [27]، بينما بينت جريدة الرأي العام لم ساعات حتى قام مجلس الوزراء بالتعطيل جريدة الحياد لمدة سنة .[28]

وعلى إثر استقالة حكومة أرشد العمري في 17 حزيران 1954، جرت مفاوضات بين نوري السعيد والملك والبلاط من اجل تولي منصب رئيس الوزراء، وكان نوري السعيد وضع شروطا من أجل الاستيزار[29] ، ووافق الملك والأمير عبد الالة على شروطه، وقام نوري السعيد بتشكيل حكومته الثانية عشرة في 3 اب 1954، ودعا الى إجراءات سريعة ومنها حلّ البرلمان وأجراء انتخابات مبكرة للحد من الخطر الشيوعي حسب ادعاء نوري السعيد وان الغرض الأساسي من ذلك هو تهيئة الساحة السياسية للصالحة .[30]

بعد أقل من شهر من مهام الحكومة قرر مجلس الوزراء تعطيل عدد من الصحف لأنهّا نشرت اخباراً فيها خطر على الأمن وسلامة الدولة ولمدة سنة وفقا للفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات لسنة 1933على حدَّ قول الوثيقة ، والصحف التي عطلت كان اكثرها في بغداد وكذلك صحف لواء الموصل وفقا لهذه الوثيقة وهي: (جريدة اخبار اليوم، جريدة نصير الحق، جريدة الحارس، جريدة الاخلاص، جريدة النهار، جـريدة الانباء الجديدة ، ، جريدة البيداء، جريدة الاســرار ، جريدة الديمقراطية ، جريدة الميزان ، جريـــدة الرقيـب ، جريدة صوت الامـــة ، جريدة الاديب جريدة انباء الساعة ، جـريـدة المجال)[31] ، وبعـــد شهـر مـن هـذا القرار قرر مجلس الـوزراء تعطيـل تســع عشـرة جريدة استنادا الى الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات لسنة 1933 ، وذلك لنشرها ما فيه خطر على الأمن وسلامة الدولة ، وكانت وزارة الداخلية قدمت طلب التعطيل ، واقرَّ مجلس وزراء تعطيل الصحف لمدة سنة والصحف هي (جريدة السجل ، جريدة الرأي العام، جريدة الانقاذ، جريدة البلد ، جريدة الانباء ، جريدة الاتحاد ، جريدة المستقبل، جريدة اخبار الغد ، جريدة الهدف ، جريـدة اللحظة ، جريدة نداء الاشتراكية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

،جريدة النهوض ، جريدة الحديث ، مجلة الاحكام القضائية ، جريدة قزموز في بغداد ، جريدة نداء الاستقلال في البصرة ، والنضال في الموصل ، مجلة الشعلة الرياضية في بغداد).[32]

وكانت جريدة لواء الاستقلال اشارت إلى أن مجلس الوزراء عطل صحفا بالجملة وبينت ان المجلس في قراره الأخير قام بتعطيل ولمدة سنة كاملة ثمان صحف هي: جريدة النهار، وجريدة الحارس، وجريدة الأيام، وجريدة الاخلاص وجريدة اخبار اليوم، وجريدة نصير الحق وجريدة المبدأ، وجريدة الانباء الجديدة، وجريدة الاسرار، جريدة الديمقراطية، جريدة الميزان، جريدة انباء الساعة، جريدة البلاغ، وجريدة صوت الامة.[33]

وعملت حكومة نوري السعيد الإجهاز على الصحف وخصوصا المستقلة، فلم يبقى سوى الصحافة الحزبية لأنها كانت تتمتع بحصانة من قبل احزابها حتى وان كانت شكلية، وذلك بموجب قانون المطبوعات لسنة 1933، وعملت الحكومة أيضا الى منع الكتب والصحف والمجلات التي تحمل التوجهات القومية، والتي تأتي الى العراق .[34]

بدأت حكومة نوري السعيد بتصفية الأجواء السياسية لصالحها، من خلال اصدار مراسيم عدة ، والتي لها اثر كبير في ايجاد المناخ السياسي المؤهل ، وهو مستغل حلّ البرلمان ، وأصدر مراسيم منها مرسوم 16 ومرسوم 17 ومرسوم 18 [35] ، واستنادا حكومة نوري السعيد الى الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي التي نصت على ما يلي " **اذا عطل البرلمان وظهرت ضرورة لاتخاذ تدابير ، وهذه التدابير تكون مستعجلة من اجل حفظ النظام والامن او لدفع خطر عام او الخاص ، او لصرف مبالغ مستعجلة ، ولم تكون هذه الأموال لم يؤذن صرفها في الميزانية ، وكذلك قانون خاص او للقيام بواجبات المعاهدات، فان للملك الحق بإصدار مراسيم ، وبموافقة مجلس الوزراء ، وتكون هذه المراسيم لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الاحوال، ويجب ان تكون هذه المراسيم غير مخالفة للقانون الأساس، فضلا عن عرضها على مجلس الامة في اول اجتماع له، وان لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم، يجب على الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها وتعد ملغاة من تاريخ الاعلان ويجب ان تكون هذه المراسيم موقع عليها من الوزراء كافة في مجلس الوزراء ...** "[36] ونجح نوري السعيد في أحكام السيطرة على الأوضاع الداخلية ،وخصوا المراسيم التي اسكات أصوات المعارضة بمختلف ألوانها .[37]

جرت الانتخابات وفقا لما اعدته نوري السعيد في 12 أيلول 1954 ، ولم تشارك فيها قوى المعارضة ، ومن أمثال هذه الأحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية وحزب الأمة ،اشترك فقط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حزب الاستقلال، وكانت الانتخابات شهدت فوز النواب بالتزكية حتى بلغ نسبتهم (85%) من العدد الكلي، ان عدد الفائزين بالتزكية (116) من اصل (135) ، واصبح البرلمان يلائم سياسة رئيس نوري السعيد وحكومته [38]، وعمل رئيس الوزراء نوري السعيد على اكمال المراسيم، بعد ان ضمن عدم وجود معارضة او معارضة غير مؤثرة في البرلمان فاصدر المرسوم رقم (19) الخاص بالجمعيات والمرسوم رقم (24) الخاص بالمطبوعات.

المبحث الثاني: إثر مرسوم المطبوعات 24 لسنة 1954 على حرية الصحافة

كانت الحكومات السابقة قبل حكومة نوري السعيد الثانية عشرة عملت الى محاولات لتعديل قانون للمطبوعات، ولاسيما وأن العديد من الصحف كانت تنشر المقالات تدعو لتشريع قانون جديد للصحافة، وقدمت الوزارة العدلية في حكومة جميل المدفعي السابعة قانوناً للمطبوعات جديداً، وجرت المناقشات في مجلس الوزراء في 7 تموز 1953، وحصلت الموافقة عليه من قبل اللجنة الوزارية [39]، إلا أن القانون لم يرِ النور.

وعندما تشكلت حكومة نوري السعيد، وقامت بإصدار مراسيم عدة، وكانت مرسوما خاص بالمطبوعات الذي حمل الرقم (24) لسنة 1954، وشرحت الحكومة الاسباب التي دعت الى اصدار هذا المرسوم، وبينت ان قانون المطبوعات رقم 57 لسنة 1933 أصبح قديما ولا يتوافق من الجوانب الثقافية او الاجتماعية وحتى الاقتصادية، وان خطة الحكومة الإصلاحية في جميع النواحي ومنها الصحافة من اجل رفع المستوى العلمي والاقتصادي للصحافة في العراق .[40]

إلا أنَّ السبب الحقيقي في اصدار هذا المرسوم هو للسيطرة على الصحافة، من اجل تنفيذ السياسته الخارجية للبلاد والتي تقضي بالدخول العراق في حلف والذي عرف بحلف بغداد [41]، ولذا تم إلغاء جميع الامتيازات الخاصة بالصحف وحسب المادة الحادية والاربعون، والتي نصت " **تلغى الاجازات الخاصة بالصحف والمجلات وفقا لقانون المطبوعات رقم (57 لسنة 1933)، ويكون الإلغاء بعد مضي ثلاثون يوما من تاريخ نفاذ هذا المرسوم، وان الإلغاء يشمل الصحف والمجلات المعطلة والمتوقفة عن النشر** "[42].

وان هذا المرسوم كان صدر بست واربعين مادة موزعة ما بين شروط المطبوع وتكونت من سبع مواد وكانت أهمها المادة الأوّلى ونصت " **يقصد بالمطبوع كلّ جريدة أو مجلة يكون اصدارها في أوقات معينة ومعلومة، او كل نشرة أو رسالة أو رمزا او حتى تصويرا بنسخة واحدة طبعت باليد او في المطابع** "[43] . وفي فصل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحقوق والواجبات، والتي تكونت من ست مواد كان اهمها الفقرة (د) من المادة التاسعة ونصت "**على الجريدة او المطبوع ارسال عشر نسخ من كل عدد وزارة الداخلية ونسختين الى المدعي العام** " (44). **وحدد الفصل الذي يتعلق بال**مواد ممنوع نشرها، وبلغ عدد المواد ثمانية، كان أهمها هي المادة الحادية والعشرون ونصت " **لا يجوز النشر في المطبوع الذي شأنه:**

1. **الاخلال بأمن الداخلي او الخارجي او النظام العام، او التي تشجع على ارتكاب الجرائم.**
2. **المطبوعات التي تثير البغضاء او التي تبث روح الشقاق في صفوف المجتمع.**
3. **اشاعة اخبار كاذبة او التي تنشر صور مزورة او منسوبة كذبا للغير** ". (45)

بينما نصت المادة الرابعة والعشرون بعدم نشر المعاهدات والاتفاقيات إلا بموافقة الحكومة، وكذلك عدم نشر تحركات القوات المسلحة أو ما يتعلق بتشكيلاتها أو أسلحتها " .(46)

واهم المواد التي تتعلق بالصحافة هي المادة الرابعة التي نصت " لوزير الداخلية يقرر تعطيل الجريدة أو المجلة لمدة سنة او حتى الغاء المطبوع وإلغاء اجازته، او سلكت سلوكاً ينافي الآداب من خلال مقالاتها. او انها تخدم مصالح الدولة الاجنبية واصبحت واسطة لإيصال أخبارها " .(47)

وكان موقف الصحف من هذا المرسوم هو انها هاجمتْ المرسوم ومنها جريدة الحرية، وأشارت " أن جميع المحاولات التي بذلت من قبل الحكومة لإخراج هذا القانون، لان يتضمن احكاماً تعسفية جعلت الصحافة هدفا لهذا المرسوم " (48)، بينما كتبت جريدة لواء الاستقلال مقال حمل عنوان **(مرسوم ضد الحريات)** جاء فيها " **ان صدور مرسوم المطبوعات يزيد تقييد حرية الصحافة ولعل من أهمها المادة العاشرة للحكومة ان تعطل جريدة سياسية حزبية وانها مجازه قانونا ، وهذا يؤدي الى حرمان الصحافة من ضمان حقوقها او حرياتها...**". (49)

وبين حسن الاسدي (50)رئيس التحرير جريدة صوت الرقيب في مقال له حمل عنوان (مرسوم المطبوعات الجديد والمآخذ التي تؤخذ عليه) وبين "**اننا ضمن الاصوات التي لا تسكت، والسبب ان الصحافة مهنتنا المفضلة وستبقى... لان المرسوم هو محاولة لتصفية الصحفية، والا ماذا تجاز ستة صحف فقط ولماذا هذه الصحف،** لان هدف **الحكومة لتصفية الصحف ...** ".(51)

نشرت جريدة الرقيب عددها الصادر 15 كانون الأول 1954 عدد الصحف التي تم تعطيلها والتي بلغ عددها (193) بين جريدة ومجلة، ومنها(152) في بغداد، و**تم الغائها اعتبارا من يوم الجمعة الموافق 17 كانون الأول 1954** .(52)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وكان مؤرخ الصحافة سجاد الغازي[53] أشار حول مرسوم المطبوعات ما نصه " **أن المرسوم كان هدفه الاساسي لتكبيل الحريات ومنها حرية الصحافة** [54]، بينما يذكر الباحث مليح صالح شكر " **عملت حكومة نوري السعيد الى اصدار مرسوم لأنه عطل الصحف والمجلة، واشاعة الفوضى...**".[55]

وبعد مصادقة مجلس الوزراء على المرسوم وحصول موافقة الملك عليه، عمل نوري السعيد بتخويل سعيد قزاز وزير الداخلية صلاحية الخاصة بإلغاء الاجازات وقام وزير الداخلية بتطبيق هذا المرسوم، وذلك من خلال إلغاء جميع الإجازات، وإعطاء مهلة لمدة شهر لغرض تجديد الإجازات، ويعلل بعض الباحثين ان الإصدار الذي صدر لبعض الصحف هو انها مؤيدة لسياسة الحكومة في الرأي [56]،

وكانت الحكومة عملت ارسال معلومات عن صاحب أي طلب الذي يرغب في تقديم اجازة لإصدار المطبوع [57]، وكانت صحف عدو قدمت لتقديم الاجازة وكانت جريدة الزمان حصلت الموافقة وتشير الوثيقة بان توفيق السمعاني قدم طلبا في 11 كانون الاول 1954، وحصلت جريدة الزمان بالموافقة في اصدار مطبوع حمل في ترويستها بانها (جريدة يومية سياسية) تصدر في بغداد وكان محمود نديم اسماعيل[58] المحامي رئيس تحريرها .[59]

كانت وزارة الداخلية ثمان صحف وهي:(جريدة الزمان ،جريدة الحرية ، وجريدة الشعب جريدة الحوادث ،جريدة اليقظة وجريدة الاخبار) وكذلك جريدة واحدة تصدر باللغة بالإنكليزية ، وحصلت الموافقة بالإصدار مجلة هي مجلة العيادة الشعبية، وحصلت الموافقة أيضا بإصدار صحف في البصرة وهي جريدة المنار وجريدة الدستور فقط[60]،الا ان الوزارة قامت برفض تجديد الاجازات او منح اجازات للصحف قدمت لغرض الإصدار او معاودة اصداها ومن هذه الصحف هي (جريدة الوطن لصاحبها عبدالحميد التحافي ، وجريدة السجل لصاحبها محمد طه الفياض، وجريدة بغداد لصاحبها خضر العباسي ، وجريدة الرقيب لصاحبها حسن الاسدي ، وجريدة الغدير لصاحبها مكي عزيز وجريدة العصر لصاحبها عبدالامير السعدي، وجريدة الانقاذ لصاحبها هشام الدباغ وجريدة الاعتماد لصاحبها ناجي العبيدي ، وجريدة الرافدان لصاحبها بكر مصطفى الجنابي ، وجريدة العراقي لصاحبها محمد توفيق العاني، وجريدة الخبر لصاحبها عبدالعزيز البغدادي وعبد الرزاق بستانة وجريدة البلاد لصاحبها رفائيل بطي) .[61]

وعلى إثر صدور المرسوم عملت وزارة الداخلية لتنظيم استمارة خاصة ببائعي الصحف والمجلات، ويتم التجديد سنويا، فضلا عن اصدار الهوية الخاصة بمحرري الصحف وذلك وفقا لمادة 42 من المرسوم .[62]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وكانت وزارة الداخلية/ مديرية الشرطة العامة وجهت بتنظيم خفارات ليلية خاصة بالصحف واعداد تقارير حول عمل الصحافة وبشكل يومي ومفصل.[63]

وعلى اصدار الصحف التي حصلت موافقة وزارة الداخلية بقي اعداد الصحف قليلا جدا حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

الخاتمة والاستنتاجات

عملت بعض الحكومات الى محاربة الصحف من خلال عمليات الإلغاء او التعطيل من اجل السيطرة على الصحف وخوفها منها وذلك خشية انتقادها، ولذلك عملت هذه الحكومات الى استغلال الاحكام العرفية من اجل تعطيل الصحف ومحاربة حريتها الصحفية، ونستنتج من ذلك الاتي:

1. شهدت اول موجهة في التعطيل ومحاكمة الصحفيين في كانون الأول 1953 عندما تم إحالة المدير المسؤول لجريدتي لواء الاستقلال وصوت الأهالي الى المحكمة وفرض غرامة عليهم، وتم تعطيل ثمان صحف.
2. بعد اقل من ثلاثة أشهر تم تعطيل ثلاث صحف.
3. عملت حكومة أرشد العمري بتعطيل ثمان صحف وبعد اقل من شهرين من تعطيل الصحف الثلاثة.
4. تم تعطيل خمسة عشر صحيفة جديدة غير الثمان التي تم تعطيلها، وكذلك تعطيل ثمانية أخرى بين جريدة ومجلة.
5. الامر الأهم والملفت للنظر هو اصدار مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954 والذي عطل (193) بين جريدة ومجلة وكانت حصة بغداد الأكبر، اذ تم تعطيل (152).
6. عمل مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954 الى تكبيل الحريات الصحفية من تعطيل الصحف بالجملة، على الرغم من ان العديد من الصحف قدمت طلبا لغرض منح وتجديد إجازة المطبوع، الا ان الحكومة اجازت فقط لسبعة صحف فقط مما يدلل تأثير الصحف على الحكومة، ولذا عملت الى تقيد اصدار المطبوعات وذلك من اجل السيطرة على الصحافة وجعلها أداة بيدها والعمل الى عدم إيجاد صحافة معارضة لسياستها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الهوامش

1. رشيد حسين عكلة الشمري، التشريعات القانونية وحرية التعبير مقارنة تاريخية، الباحث الاعلامي (مجلة) كلية الاعلام، جامعة بغداد، العدد 28 لسنة 2015، ص 80.
2. الساعة (جريدة)، العدد 480، 3 حزيران 1946.
3. رشيد حسين عكلة الشمري، المصدر السابق، ص 81.
4. عبد العزيز ياملكي، كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1957، ص 43.
5. الدفاع، العدد 218، 4 حزيران 1953.
6. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ط2، مطبعة العرفان، صيدا، 1969، ص 39.
7. عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حوليات العراق في العهد الملكي 1914–1958، مكتبة الثقافة، بغداد، 2008، ص 141.
8. هذه الصحف الجديدة التي سمحت لها حكومة محمد فاضل الجمالي هي: صوت الاهالي والجريدة، صوت الإسلام، الغد، الحقيقة، السياسة، البيان الجديد، الشباب، الصحافة، صدى المستقبل، النضال، الرسالة الجديدة، العمل والوعي. للمزيد ينظر: قحطان حميد كاظم العنبكي، المصدر السابق، ص337.
9. **مجلة الثقافة الجديدة:** مجلة شهرية ثقافية عامة صاحب الامتياز مهدي الرحيم ومديرها المسؤول خالد طه صدرت في بغداد صدر عددها الاول في تشرين الثاني 1953وتطبع في مطبعة الرابطة وتباع بسعر (25) فلساً ولم تمضِ ثلاثة أشهر حتى عطلتها الحكومة وسحبت الامتياز منها. للمزيد ينظر: عباس زغير محمد الخفاجي، المجلات اليسارية في العراق مجلة الثقافة الجديدة انموذجا 1953–1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2019؛ ابراهيم حيدر عزيز الخياط، مجلة الثقافة الجديدة ودورها الثقافي في العراق: دراسة تحليلية لمضامين الفنون الصحفية فيها لمرحلة العهد الملكي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2016 .
10. مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري 1932–1967، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص 228.
11. **فائق بطي:** فائق رفائيل بطرس بن عبد النور بطي ولد في بغداد سنة 1935، وأكمل الماجستير في القاهرة باختصاص الصحافة وثم الدكتوراه، ترأس العديد من الصحف لعل من أبرزها جريدة البلاد،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأصدر العديد من المؤلفات وعمل مستشاراً لرئيس الجمهورية جلال الطالباني، توفي في سنة 2016. للمزيد ينظر: نقابة الصحفيين، الاضبارة الشخصية بالرقم 86؛ زينب عبد الكاظم مايع الظالمي، فائق رفائيل بطي سيرته واثاره الفكرية ومواقفه السياسية في العراق حتى عام 2015، دار الحداثة، بغداد، 2021.

12. مليح صالح، المصدر السابق، ص 230.

13. **سعيد قزاز**: محمد سعيد مجيد احمد القزاز ولد في السليمانية سنة 1904 وتخرج في مدرسة الحقوق عين قائممقاماً في عدد من المدن العراقية ومتصرفا في الوية عدة منها اربيل والكوت وكركوك والموصل وزيرا للشؤون الاجتماعية سنة 1952 واول مدير عام للموانئ العراقية في شباط 1953 وزيرا للداخلية سبع مرات، اعتقل بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 وصدر قرار الاعدام بحقه ونفذ سنة 1959. للمزيد ينظر، عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959، مطبعة زين، السليمانية، 2009؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ط2، مطبعة العرفان، صيدا، 1969.

14. مليح صالح شكر، المصدر السابق، ص 230.

15. المصدر نفسه، ص 230.

16. د. ك. و. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 665/ 311، مقررات مجلس الوزراء.

17. د. ك. و. و، كتاب وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء بالرقم ق س/ 16 فوق العادة المؤرخ في 16 كانون الأول 1953الموجه الى وزارة الداخلية؛ باسم محمد حمودي، جريدة الشعب وموقفها من التطورات الداخلية في العراق 1945–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية /ابن رشد، جامعة بغداد، 2015، ص 194.

18. د. ك. و. و، كتاب وزارة الداخلية / مديرية الدعاية العامة بالرقم 9141 المؤرخ في17 كانون الاول 1953 الموجه الى مجلس الوزراء.

19. ك د. ك. و. و، كتاب رئاسة ديوان البلاط الملكي بالرقم 949 المؤرخ في 16 كانون الاول 1953 الموجه الى رئاسة مجلس الوزراء حول مصادقة الملك على المقررات.

20. لواء الاستقلال، العدد 1754، 17 كانون الاول 1953.

21. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص 95.

22. صوت الاهالي، العدد 76، 3 كانون الثاني 1954.

23. الحقيقة(جريدة)، العدد 19، 17 كانون الثاني 1954.

24. صوت الاهالي، العدد 134، 11 اذار 1954.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

25. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص 121.
26. لواء الاستقلال، العدد 1930، 19 تموز 1954.
27. لواء الاستقلال، العدد 1925، 14 تموز 1954.
28. لواء الاستقلال، العدد 1927، 15 تموز 1954.
29. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، ص 134.
30. **جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953–1958، (د. ط)، بغداد ،1980، ص 112؛ قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978، ص 105.**
31. د. ك. و. و، وزارة الداخلية / مديرية الدعاية والاذاعة العامة / مميزية المطبوعات العربية بالرقم 113 المؤرخ في 22 اب 1954 الموجه الى وزارة الداخلية.
32. د. ك.و.و، كتاب ديوان مجلس الوزراء بالرقم 4616 المؤرخ في 25 ايلول 1954 الموجه الى وزارة الداخلية.
33. لواء الاستقلال، العدد 1963، 31 اب 1954.
34. **جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953–1958، (د.ط)، بغداد ،1980، ص 112؛ قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص 105.**
35. مرسوم (16) هو ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (51) لسنة 1938 ، وكان الهدف منه ضم الجمعيات والمنظمات التي تروج للأفكار الشيوعية للخضوع العقوبات نفسها التي تفرض على العناصر الشيوعية .اما مرسوم رقم (17) وهو مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية الذي نص " **اقتراح وزير الداخلية اسقاط الجنسية العراقية على العراقي المحكوم وفق ذيل العقوبات البغدادي رقم (51) لسنة 1937 ، اما المرسوم الثالث رقم (18) مرسوم النقابات العامة الذي نص في المادة الاولى " لمجلس الوزراء وباقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اي نقابة او مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة او مؤقته عندما تسلك النقابة مسلكا يمس بالأمن العام او يسبب اخلال الراحة...**" . للمزيد انظر: الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص –126؛ اليقظة، العدد 1967–1986، 6 اب –3 ايلول 1954؛ الحكومة العراقية، القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته، المصدر السابق، ص 8؛ رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 31–32.
36. الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1925، مطبعة الحكومة، بغداد، ص13.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

37. علي خيري مطرود ومرتضى حسن ناصر، مرسوم الجمعيات العراقي ذو الرقم 19لعام 1954 وموقف القوى الوطنية منه، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية (مجلة)، جامعة واسط، العدد الرابع والعشرين لسنة 2017، ص 324.

38. اليقظة، العدد 1995، 12 ايلول 1954؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 118.

39. د.ك. و. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 660 / 311، مقررات مجلس الوزراء.

40. م م ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة في 28 حزيران 1955، ص 21.

41. عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة في العراق، مطبعة الانتصار، بغداد، 1984، ص276.

42. **الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص 210؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص 112.**

43. الوقائع العراقية، العدد 3510، 16 تشرين الثاني 1954.

44. د. ك. و. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/5665، محاضر ومقررات مجلس الوزراء.

45. الوقائع العراقية، العدد 3510. مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1954، ص 203.

46. د. ك. و. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 111/ 32031، المخابرات المتصلة بمرسوم المطبوعات.

47. د. ك.و.و، ملفات وزارة الارشاد، ملفة رقم 39/ 32031، مرسوم قانون المطبوعات.

48. احسان علي حسين الشمري، موقف جريدة الحرية من التطورات السياسية في العراق 1954–1969، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1998 ص 42.

49. لواء الاستقلال، العدد 1904، 18 حزيران 1954.

50. **حسن الاسدي:** حسن آل مرزة الاسدي ولد في النجف الاشرف سنة 1901 وشارك في ثورة العشرين وانتمى الى حزب الاستقلال سنة 1946 وأصدر جريدة الاحرار وصوت الرقيب سنة 1954 والجمهورية 1960، توفي 1983. للمزيد ينظر: نقابة الصحفيين، الاضبارة الشخصية بالرقم 538؛ صباح نوري المرزوك، اعلام الصحافة النجفية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2016، ص 42.

51. صوت الرقيب، العدد 35، 15 كانون الاول 1954.

52. المصدر نفسه.

53. **سجاد الغازي:** سجاد غازي حقي العجيلي ولد في اسطنبول سنة 1930، حصل على شهادة الاعدادية، عمل منذ صباه في الصحافة في جريدتي لواء الاستقلال والحرية، وأصبح رئيس تحرير جريدة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الثورة سنة 1958 أصبح نائب رئيس اتحاد الصحفيين العرب. للمزيد انظر: نقابة الصحفيين، الاضبارة الشخصية بالرقم (56)، علاء حسين جاسم النداوي، اتجاهات جريدة الحرية إزاء القضايا الوطنية والقومية 1954–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2003، ص53؛ حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج1، دار الشؤون الثقافية، بغداد ،1996، ص84.

54. سجاد الغازي، مراحل تطور الصحافة العراقية، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، 1968، ص8.

55. مليح صالح شكر، المصدر السابق، ص 489.

56. قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية 1939–1958 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد ، 2007، ص301.

57. د. ك.و. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 97/ 32032، الرقابة على المطبوعات.

58. **محمود نديم إسماعيل:** محمود نديم إسماعيل سليمان ولد الموصل سنة 1895تخرج في مدرسة الحقوق سنة 1929، عمل رئيس تحرير لمجلة الكشاف العراقي ومحررا في جريدة العراق وبغداد تايمس، أصبح المدير المسؤول لجريدة الزمان 1950 واستمر فيها حتى سقوط النظام الملكي 1958، عمل مراسلاً للصحف التركية في العراق، وسافر الى تركيا ليقيم بها وعمل مراسلا للصحف العراقية هناك، توفي 1982. للمزيد ينظر: ملفات نقابة المحامين إضبارة رقم 1332؛ ملفات نقابة الصحفيين، إضبارة محمود نديم إسماعيل، الملفة 203؛ بشار نعيم علي، جريدة الزمان وموقفها من التطورات السياسية الداخلية في العراق 1945–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016، ص 27.

59. كتاب مديرية التوجيه والاذاعة العامة بالرقم 3214 والمؤرخ في 11 كانون الاول 1954 الموجه الى توفيق السمعاني. وللمزيد ينظر: د. ك. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 89/ 32032، توفيق السمعاني صاحب جريدة الزمان.

60. صوت الرقيب، العدد 36.

61. د. ك.و. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 39/ 32031، مرسوم قانون المطبوعات لوزارة نوري السعيد لسنة 1954.

62. المصدر نفسه.

63. علاء حسين جاسم محمد النداوي، المصدر السابق، ص 23.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة:

1. ملفات البلاط الملكي:

1. د.ك. و. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 660 / 311، مقررات مجلس الوزراء.
2. د. ك.و. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 665/ 311، مقررات مجلس الوزراء.
3. د. ك. و. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/5665، محاضر ومقررات مجلس الوزراء.

2. ملفات وزارة الارشاد.

1. د. ك.و. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 39/ 32031، مرسوم قانون المطبوعات لوزارة نوري السعيد لسنة 1954.
2. د. ك. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 89/ 32032، توفيق السمعاني صاحب جريدة الزمان.
3. د. ك.و. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 97/ 32032، الرقابة على المطبوعات.
4. د. ك. و. و، ملفات وزارة الانباء، ملفة رقم 111/ 32031، المخابرات المتصلة بمرسوم المطبوعات.

3. التقارير

1. د. ك. و. و، كتاب وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء بالرقم ق س/ 16 فوق العادة المؤرخ في 16 كانون الأول 1953الموجه الى وزارة الداخلية.
2. ك د. ك. و. و، كتاب رئاسة ديوان البلاط الملكي بالرقم 949 المؤرخ في 16 كانون الاول 1953 الموجه الى رئاسة مجلس الوزراء حول مصادقة الملك على المقررات.
3. د. ك. و. و، كتاب وزارة الداخلية / مديرية الدعاية العامة بالرقم 9141 المؤرخ في17 كانون الاول 1953 الموجه الى مجلس الوزراء.
4. د. ك.و.و، وزارة الداخلية / مديرية الدعاية والاذاعة العامة / مميزية المطبوعات العربية بالرقم 113 المؤرخ في 22 اب 1954 الموجه الى وزارة الداخلية.
5. د. ك.و.و، كتاب ديوان مجلس الوزراء بالرقم 4616 المؤرخ في 25 ايلول 1954 الموجه الى وزارة الداخلية.
6. كتاب مديرية التوجيه والاذاعة العامة بالرقم 3214 والمؤرخ في 11 كانون الاول 1954 الموجه الى توفيق السمعاني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: الوثائق المنشورة:

1. المطبوعات الحكومية:

1. الحكومة العراقية، القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته، المصدر السابق.
2. الوقائع العراقية، العدد 3510. مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1954
3. الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955.
4. م م ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة في 28 حزيران 1955،

2. ملفات نقابة الصحفيين

1. فائق بطي، الاضبارة الشخصية بالرقم 86.
2. محمود نديم إسماعيل، الاضبارة الشخصية بالرقم 203.
3. سجاد الغازي، الاضبارة الشخصية بالرقم (56).

ثالثا: الكتب العربية:

1. **جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953–1958، (د.ط)، بغداد ،1980.**
2. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج1، دار الشؤون الثقافية، بغداد ،1996.
3. رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
4. زينب عبد الكاظم مايع الظالمي، فائق رفائيل بطي سيرته واثاره الفكرية ومواقفه السياسية في العراق حتى عام 2015، دار الحداثة، بغداد، 2021.
5. سجاد الغازي، مراحل تطور الصحافة العراقية، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، 1968.
6. صباح نوري المرزوك، اعلام الصحافة النجفية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2016.
7. عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة في العراق، مطبعة الانتصار، بغداد، 1984.
8. عبد الرحمن ادريس صالح البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959، مطبعة زين، السليمانية، 2009.
9. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9 ؛10، ط2، مطبعة العرفان، صيدا، 1969.
10. عبد العزيز ياملكي، كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1957.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

11. عبد المجيد كامل عبد اللطيف، حوليات العراق في العهد الملكي 1914–1958، مكتبة الثقافة، بغداد، 2008.

12. قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978.

13. مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري 1932–1967، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2010.

رابعا: الرسائل والاطاريح:

1. ابراهيم حيدر عزيز الخياط، مجلة الثقافة الجديدة ودورها الثقافي في العراق: دراسة تحليلية لمضامين الفنون الصحفية فيها لمرحلة العهد الملكي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2016.

2. احسان علي حسين الشمري، موقف جريدة الحرية من التطورات السياسية في العراق 1954–1969، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1998.

3. باسم محمد حمودي، جريدة الشعب وموقفها من التطورات الداخلية في العراق 1945–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية /ابن رشد، جامعة بغداد، 2015.

4. بشار نعيم علي، جريدة الزمان وموقفها من التطورات السياسية الداخلية في العراق 1945–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016.

5. عباس زغير محمد الخفاجي، المجلات اليسارية في العراق مجلة الثقافة الجديدة انموذجا 1953–1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2019.

6. قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية 1939 –1958، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم ، جامعة بغداد ، 2007.

7. علاء حسين جاسم النداوي، اتجاهات جريدة الحرية إزاء القضايا الوطنية والقومية1954–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة بغداد، 2003.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسا: البحوث والدراسات:

1. رشيد حسين عكلة الشمري، التشريعات القانونية وحرية التعبير مقارنة تاريخية، الباحث الاعلامي (مجلة) كلية الاعلام، جامعة بغداد، العدد 28 لسنة 2015.
2. علي خيري مطرود ومرتضى حسن ناصر، مرسوم الجمعيات العراقي ذو الرقم 19لعام 1954 وموقف القوى الوطنية منه، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية (مجلة)، جامعة واسط، العدد الرابع والعشرين لسنة 2017.

سادسا: الصحف والمجلات:

1. الحقيقة، العدد 19، 17 كانون الثاني 1954.
2. الدفاع، العدد 218، 4 حزيران 1953.
3. الساعة، العدد 480، 3 حزيران 1946.
4. صوت الاهالي، العدد 76، 3 كانون الثاني 1954؛ العدد 134، 11 اذار 1954.
5. صوت الرقيب، العدد 35، 15 كانون الاول 1954.
6. لواء الاستقلال، العدد 1754، 17 كانون الاول 1953؛ العدد 1930، 19 تموز 1954؛ لواء الاستقلال، العدد 1925، 14 تموز 1954؛ العدد 1927، 15 تموز 1954؛ العدد 1963 اب 1954؛ العدد 1904، 18 حزيران 1954.
7. اليقظة، العدد 1967–1986، 6 اب –3 ايلول 1954؛ العدد 1995، 12 ايلول 1954

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كفايات الاقتصاد المعرفي المتوافرة لدى مدرسي الاعداديات المهنية وعلاقتها باتجاه نحو التخصص لطلبتهم

أ . م. د وسام على حاتم

المديرية العامة للتعليم المهني / القسم المهني الثالث في الرصافة

Aliwasim765@gmail.com

Knowledge Economy Competencies of Vocational Secondary School Teachers And Their Relationship to Their Students' Attitudes Toward Specialization

Assistant Professor Dr. Wissam Ali Hatem

Aliwasim765@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث

اعتمد الباحث منهج البحث الوصفي ويقتصر البحث على المدارس الاعدادية المهنية ومدرسي ومدرسات الاعدادية المهنية المؤهلين تربوياً والتي لا تتجاوز خدمتهم عن (5 سنوات) وعلى الملاك و طلبتهم في الصف الثالث المهني ولكافة الاختصاصات الصناعي والتجاري والفنون التطبيقية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2024 – 2025 فيما يخص أدوات البحث قام الباحث بأعداد مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي المكون من (37) فقرة وقد تم التحقق من الصدق الظاهري والقوة التميزية ووجد أن قيمتها تراوحت بين (2.41–10.77) وجميعها دالة والصدق البنائي من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون وقد تراوحت قيمته بين(0.36–0.86) كما استخرج الباحث ثبات المقياس باستخدام معادلة الفا – كرونباخ إذ بلغ (0،88) كما أعد الباحث مقياس الاتجاه نحو التخصص حيث بلغ عدد فقراته (30) فقرة وتم التأكد من الصدق الظاهري والقوة التمييزية باستخدام الاختبار التائي وجد أن القيمة التائية المحسوبة تتراوح بين(2.25 –10.81) والصدق البنائي وقد تراوحت قيمته بين(0.325–0.647) كما استخرج الباحث ثبات المقياس باستعمال معامل ألفا– كرونباخ و بلغ معامل الثبات (0,90) وبعد انتهاء التجربة تمت معالجة البيانات الإحصائية وأظهرت نتائج إن مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية يمتلكون كفايات الاقتصاد المعرفي وعدم وجود تأثير لمتغير الجنس وإن طلبة الصف الثالث المهني يمتلكون اتجاه نحو التخصص وعدم وجود تأثير لمتغير الجنس في الاتجاه نحو التخصص ووجود علاقة ارتباطية دالة بين كفايات الاقتصاد المعرفي والاتجاه نحو التخصص لطلبتهم. وفي ضوء نتائج البحث أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات والمقترحات

الكلمات المفتاحية : الكفايات ، الاقتصاد المعرفي ، الاعداديات المهنية ، الاتجاه نحو التخصص

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Abstract:
The researcher adopted the descriptive research method and limited the research to vocational secondary schools and qualified vocational secondary school teachers, male and female, whose service does not exceed (5 years) and to the staff and their students in the third vocational grade and for all industrial, commercial and applied arts specializations during the first semester of the academic year 2024-2025. With regard to the research tools, the researcher prepared a competency scale The knowledge economy consists of (37) paragraphs. The apparent validity and discriminatory power were verified and it was found that their values ranged between (2.41-10.77) and all of them are significant. The construct validity was achieved through the use of Pearson's correlation coefficient and its value ranged between (0.36-0.86). The researcher also extracted the stability of the scale using the alpha-Cronbach equation, which reached (0.88). The researcher also prepared a scale of attitudes towards specialization, where the number of its paragraphs reached (30) - Cronbach's value reached (0.88) and the researcher prepared a scale of attitude towards specialization, where the number of its paragraphs reached (30) paragraphs, and the apparent validity and discriminatory power were confirmed using the t-test. It was found that the calculated t-value ranged between (2.25 -10.81) and the construct validity ranged between (0.325-0.647). The researcher also extracted the stability of the scale using the alpha-Cronbach coefficient, and the stability coefficient reached (0.90). After that, The experiment was concluded. The statistical data were processed and the results showed that male and female vocational secondary school teachers possessed knowledge economy competencies and that there was no effect of the gender variable. Third-year vocational students possessed an attitude towards specialization and that there was no effect of the gender variable on the attitude towards specialization. There was a significant correlation between knowledge economy competencies and the attitude towards specialization of their students. In light of the research results The researcher recommended a set of recommendations and suggestions

Keywords: Competencies, Knowledge Economy, Vocational Secondary Schools, Attitudes Toward Specialization

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الأول (التعريف بالبحث)

أولاً / مشكلة البحث:-

تطورات المعرفة والتكنولوجيا المتسارعة في كافة مجالات الحياة المختلفة اصبحت القوة المحركة للاقتصاد في انحاء العالم فالمعرفة ليست مفهوم جديد وانما الجديد حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية الذي يفرض على التربية مسؤوليات عديدة لتغيير اهدافها كونها المسؤولة عن اعداد الطلبة للوصول للمعرفة جديدة متطورة تخدم المجالات كافة والتعامل معها في ظل ثورة الاختراعات والمستحدثات المتطورة ليكونون فاعلين في عالم الاقتصاد المعرفي واستناداً لذلك يتطلب ذلك مدرسين يتمتعون بالمقدرة على الادراك الواعي والثقافة لمفهوم الاقتصاد المعرفي وممارسة كفاياته الحديثة فضلاً على القدرة على الانجاز التي تواءم عصر الادارة المعرفية و بما ان التربية مكان تلقي المعرفة و نموها ، و تحليلها والمدخل الفعال في اعداد الانسان فإن التحول نحو عصر اقتصاد المعرفة يجب ان ينطلق من اصلاح النظام التربوي و التعليمي بشكل عام لان التعليم في هذا العصر يعد مفتاح المرور للدخول فيه و استثمار المعرفة و تطوير المجتمعات نحوها و تنمية حقيقة رأس المال الفكري المعرفي لذا نجد ان الاتجاه نحو التخصص المحدد يعد شرطا اساسيا في عملية التعلم الجيد لانهم ابرز عناصر المنظومة التعليمية لنهوض بهذه المهمة بنجاح اذ يتطلب منهم ان يكون الاتجاه وسيطا بين المعرفة والطلبة ومساعدا لهم على امتلاك المعلومات وتوظيفها وسرعة التكيف في مواجهة التحديات في ظل هذا الانفجار المعرفي ومن هنا ثم تتضح مشكلة البحث في غياب مفهوم الاقتصاد المعرفي بين اغلب المدرسين بصورة عامة والمدارس المهنية بصورة خاصة وانعكاساته نحو اتجاهات نحو التخصص المحدد كدافع انجاز للطلبة بحسب ما ثبته دراسات سابقة مثل (العتابي ،2018) ، (هلال ،2018) ان المدرسين ليس لديهم اطلاع على مفهوم الاقتصاد المعرفي وكفاياته ولم يوضفوها في تدريسهم وبناء على ما سبق تتضح اهمية امتلاك المدرس المهني لكفايات الاقتصاد المعرفي اللازمة لأداء مهنته على اكمل وجه وحسب علم الباحث فانه لا توجد دراسة في العراق تناولت كفايات الاقتصاد المعرفي , وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين :-

- هل يتوافر لدى مدرسي الاعداديات المهنية كفايات الاقتصاد المعرفي ؟
- ما علاقة كفايات الاقتصاد المعرفي مدرسي الاعداديات المهنية بالاتجاه نحو التخصص لطلبتهم؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً /أهمية البحث:- يمكن ان نلخص أهمية البحث بالاتي:-

الاهمية النظرية : وتتجلى الاهمية بميلي

1- اننا نعيش في عصر اطلق عليه بعضهم عصر التقدم العلمي والتكنولوجي و اطلق عليه بعضهم الاخر بعصر الفضاء لما ما يتمتع به من مميزات التغيير السريع والتقدم العلمي و التكنولوجي و استثمار المعرفة في كل مجالات الحياة المختلفة لهذا يطلق عليه عصر اقتصاد المعرفة من خلال استخدام الوسائل و الاساليب التقنية و التكنولوجية الحديثة لهذا ان من اهم الادوار الجديدة التي فرضها مجتمع الاقتصاد المعرفي على مؤسسات التعليم تتمثل في توظيف التكنولوجيا المكثف و التحول من استهلاك المعرفة الى انتاجها (القيسي ، 2011 ، 28)

2- يرى الباحثين ان من الاهداف الرئيسة لتدريس تكوين الاتجاهات وتنميتها لدى المتعلمين ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاعر الفرد وتتصف الاتجاهات بخصائص عدة يمكن من خلالها تحديد نوع الاتجاه لدى المتعلمين وتشخيصه من خلال معرفة مكونات الاتجاه الأساسية وهي (المعرفية والوجدانية والسلوكية) ومن هنا تأتي ضرورة العناية للطالب بالاتجاه نحو التخصص بصورة متكاملة

(الشمري ,2011: 42).

الاهمية التطبيقية : برزت الحاجة للبحث بالجوانب الاتية :-

1- يمكن الكشف عن كفايات الاقتصاد المعرفي الاساسية التي ينبغي ان تتوافر لدى مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية .

2- تتمثل اهمية البحث من خلال الاداتان اللتان اعدهما الباحث لقياس كفايات الاقتصاد المعرفي لمدرسي المدارس المهنية ولقياس الاتجاه نحو التخصص لطلبتهم.

3- تزويد مدرسي الاعداديات المهنية بأهم كفايات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي على المدرسين امتلاكها املا في تحسين العملية التعليمية .

4- يمكن تحديد اهمية الكفايات للاقتصاد المعرفي للمدرس ومدى تأثيرها باتجاه الطلبة نحو المادة .

5- قد تساهم نتائج البحث صانعي القرار في وزارة التربية من خلال ما يقدمه البحث من نتائج وتوصيات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6- تعد الدراسة الحالية اضافة نوعية للمكتبة التربوية اذ يمكن الافادة من منهج الدراسة ونتائجها لطلبة الدراسات العليا والمشرفين وذوي الاختصاص.

7- تعد هذه الدراسة الاولى على حد علم الباحث تناولت هذا المتغير في العراق في مجال اختصاصه.

ثالثا/ تساؤلات البحث :

1- هل يمتلك مدرسو الاعداديات المهنية كفايات الاقتصاد المعرفي.

2- هل يمتلك الطلبة في الصف الثالث المهني اتجاه نحو التخصص .

3- هل يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط درجات المدرسين و متوسط درجات المدرسات في مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي.

4- هل يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط درجات الطلاب و متوسط درجات الطالبات في مقياس الاتجاه نحو التخصص .

5- هل يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط درجات الطلاب الذين درسوا من قبل المدرسين و متوسط درجات الطالبات اللاتي درسن من قبل المدرسات في مقياس الاتجاه نحو التخصص .

6- هل توجد علاقة ارتباطية بين كفايات الاقتصاد المعرفي للمدرسين ومدرسات الاعداديات المهنية والاتجاه نحو التخصص لطلبتهم .

رابعا : حدود البحث : يقتصر البحث على :

1 – الحدود المكانية: المدارس الاعدادية المهنية التابعة للمديرية العامة لتربية التعليم المهني في الرصافة الاول والثاني والثالث .

2 – الحدود الزمانية:- الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2024 – 2025

3 – الحدود البشرية: مدرسي ومدرسات الاعدادية المهنية المؤهلين تربوياً والتي لا تتجاوز خدمتهم عن (5 سنوات) وعلى الملاك و طلبتهم في الصف الثالث المهني ولكافة الاختصاصات .

خامسا/تحديد المصطلحات:-

1- الكفاية عرفها كل من:

1-(النجار، 1997)"عبارات سلوكية لمجموعة من الصفات والخصائص والمعلومات والمهارات التي يجب على المدرس أن يمتلكها ويمارسها في المواقف التعليمية ويمكن تحقيقها أو قياسها من خلال برامج تعليمية فردية أو جماعية موجهة ". (النجار،1997: 5)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7-(الأحمد ، 2005):" مجموعة مهارات مركبة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي يحتاجها المدرس للقيام بعمله بأقل كلفة وجهد ووقت " . (الأحمد،2005: 242)

ويعرف الباحث الكفاية اجرائياً : مجموعة المهارات والسلوكيات والمعارف والمعلومات التي يقدمها مدرس الاعداديات المهنية من خلال تخطيطه وتقديمه للدرس واستخدامه للوسائل التعليمية وأساليب التقويم المناسبة في الموقف.

2- الاقتصاد المعرفي عرفه كل من

- (الهاشمي و وفائزة ، 2010) : نظام تعليمي متكامل قائم على مجموعة من الوسائل التعليمية واساسيات البحث العلمي من خلال استخدام المعرفة العلمية المكتسبة لغرض الاستفادة من قدرات الافراد بوصفها الثروة الاقتصادية الفاعلة. (الهاشمي وفائزة ، 2010 ، 27)

- (الشيخ ،2018) بأنّه : نوع من الاقتصاد القائم على عنصر المعرفة لتوظيف وسائل البحث العلمي لاستيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية توجهه نحو مهنية بعينها في اثناء حصوله على المعرفة (الشيخ ، 2018 ، 45)

ويعرف الباحث الاقتصاد المعرفي اجرائياً : مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات والخبرات والقيم التي القائمة على الاستثمار في رأس المال الفكري لتطوير منظومة التعليم واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والمساعدة في انتاج ونشر و استخدام المعرفة كمهارات لتلبية احتياجات سوق العمل.

ويعرف الباحث كفايات الاقتصاد المعرفي إجرائيا:- بأنها مستوى ما يمتلكه مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية وفقا الكفايات الاربعة وهي الكفايات الشخصية والاكاديمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والقيادة والتقويم المحددة في البحث على اختلاف مستوياتهم والجنس .

ثالثاً : الاتجاه : عرفه كل من

- **(Eagly & Chicken, 1998)** أنه: " استعداد الفرد لاتخاذ موقف معين نحو موضوع ما يظهر في التقييم بدرجة متفاوتة من التفضيل أو عدمه ويتسم عادة بالثبات النسبي ويعتمد على الخبرات السابقة (Eagly & Chicken, 1998, p3).

- **(سللمان,2012) بأنه** "شعور الطالب الايجابي أو السلبي نحو شيء ما يتكون بناء على ما يوجد لدى الفرد من الخبرات المتعلقة باستجابة من حيث قبول الموقف او رفضه. "

(سلمان ,103:2012)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعرف الباحث الاتجاه اجرائياً بأنه : مجموع الاستجابات الايجابية أو السلبية بالرفض او القبول التي يبديها طلبة الاعداديات المهنية الصناعية والتجارية والتي تتمثل بالدرجة التي يحصل عليها طلبة عينة البحث في مقياس الاتجاه نحو التخصص المعد في هذا البحث.

الفصل الثاني (خلفية النظرية والدراسات السابقة)

المحور الأول :- الخلفية النظرية

اولاً : الاقتصاد المعرفي

فرع حديث من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الاخيرة ويقوم على اساس فهم أكثر عمقاً ويعد عالم الاقتصاد الاميركي (Druker Peter) أول من استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة وبهذا أصبحت المعرفة و المعلومات و استثمارها المحرك الاساس للإنتاج و النمو المعرفي ، كما اصبح مبدأ التركيز على استخدام المعلومات و التكنولوجيا من العوامل الاساسية في الاقتصاد المعاصر ومع هذا الازدياد في استخدام المعرفة و المعلومات و الوسائل التكنولوجية الحديثة بدأنا نسمع ثمة اقتصاد جديد يتطور يوميا مع زيادة الاستخدام في المعرفة و المعلومات و استخدام الانترنت و البرامج المحوسبة الاخرى الذي يعتمد على بناء معارف اكاديمية عميقة لدى الفرد . (الهوش ، 2013 ، 26)

كما يمكن ان ينظر اليه بانه الاقتصاد القائم بصوره اساسية على عنصر المعرفة مستخدما جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتطوير و تنمية منظومة التعليم و التدريب و البحث و التطوير في بيئة تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و تدعم انتاج وتوظيف و ابتكار و تسويق المعرفة. (الوائلي ، 2016، 22 -23)

استخدمت مفاهيم مختلفة للتعبير عن اقتصاد المعرفة استطاع الباحث ان يجمع منها الاقتصاد المعرفي والاقتصاد المبني على المعرفة واقتصاد المعلومات والاقتصاد العقلي والاقتصاد ما بعد الصناعي والاقتصاد الافتراضي وكل هذه التسميات انما تشير الى اقتصاد المعرفة و هي في الغالب تستخدم بطريقة متبادلة (عليان ، 2012 ، 99)

ويرى الباحث ان اقتصاد المعرفة الاقتصاد المحرك الاساس الذي بهدف الى تحسين مجالات الحياة كافة من خلال الافادة من خدمة معلوماتية ثرية و استثمار العقل البشري بصفته راس المال .

أهمية الاقتصاد المعرفي : إنّ الاهمية تبرز من دوره الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة بما يأتي :

1- ان المعرفة العلمية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعد الاساس المهم لتوليد الثروة و زيادتها .

2- يساعد على نشر المعرفة و توظيفها و انتاجها على المدى البعيد ليحقق النتائج التعليمية المرغوبة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- مشاركته لأحداث التجديد و التطوير للنشاطات الاقتصادية لغرض التحفيز على التوسع في الاستثمار المعرفة العلمية بما يضمن توسعها و نموها وتحقيق الاستمرارية .

4- الاسهام في تحسين الاداء و رفع الانتاجية المعرفية باستخدام الوسائل و الاساليب التقنية و التكنولوجية الحديثة والمتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة .

5- المشاركة في توفير فرص عمل التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة لأنه يؤثر في درجة النمو و طبيعة الانتاج و اتجاهات التوظيف المطلوبة و المهارات التي يجب توفرها (القيسي 2011، 28)

وعلى هذا الاساس يقدم الاقتصاد المعرفي فوائد منها يعمل تغييراً للوظائف و الافكار و يستحدث وظائف او افكار جديدة من خلال استخدام المعرفة ويحقق تبادل المعلومات و المفاهيم و الافكار بين الافراد الكترونيا باستخدام الانترنت و البرامج الحاسوبية الاخرى فضلا على انه له اثر في تحديد النمو و الانتاج و التوظيف و المهارات تحقيق مخرجات و نواتج تعليمية مرغوبة و جوهرية (ناصر ، 2007، 34)

كفايات الاقتصاد المعرفي

1- **الكفايات الشخصية** : وتتمثل بعدة جوانب في المدرس منها ان يتصف بالثقة بالنفس والتفاؤل والابتسامة اثناء الدرس وتقبل وجهات نظر الاخرين والتعامل معهم باحترام واتقان مهارات قيادة الصف فضلا على ان يعبر عن الافكار بلغة سليمة وواضحة من خلال الحوار والنقاش واكساب الطلبة روح الابتكار والابداع واتاحة المجال لهم للممارسة التعلم الذاتي والالتزام بالوقت المحدد اثناء تنفيذ الانشطة الصفية لينمي روح المبادرة والاستقلالية في التفكير والالتزام ببث روح المواطنة من خلال التواصل مع المجتمع المحلي .

2- **الكفايات الاكاديمية** : من خلال متابعة المدرس كل جديد في مجال تخصصه والمشاركة في الدورات والندوات المتعلقة بالتطور العلمي والتكنولوجي واثارة دافعية الطلبة بوسائل مختلفة فضلا عن اختبار الانشطة والوسائل التعليمية المحققة للأهداف و التخطيط لاستغلال مصادر البيئة المحلية (المادية والبشرية) لتصميم وسائل تعليمية لازمة لتدريس وتحديد مجالات الاهداف (معرفي –نفسي حركي – وجداني) ومعالجة المواقف الطارئة في الصف بأسلوب تربوي.

3- **كفايات تكنولوجيا المعلومات** : وتتمثل بمجالات متنوعة وهي ان يتقن المدرس استخدام الحاسوب والاجهزة الملحقة به ويحسن استخدام برامج وخدمات الانترنيت من خلال التشجيع على استخدام شبكة الانترنيت في البحوث والتقارير العلمية وتوظيف الادوات التكنولوجية لينمي مهارة الاتصال والتواصل بين الطلبة ويشجع على استخدام انشطة تقوم على تكنولوجيا المعلومات لتثير التفكير لتراعي الفروق الفردية للطلبة يسعى الى مواكبة كل ما هو جديد في التكنولوجيا استخدام الاختبارات الالكترونية في تقييم الطلبة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4- **كفايات الاختبارات والتقويم :** ويمكن ذلك من خلال ان يقوم المدرس بالتحلي بالأمانة عند اصدار الحكم لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة والحرص على شمولية التقويم لمختلف مجالات التعلم لتحديد مستوى الصعوبة للفقرات الاختبار ومراعاة الفروق الفردية واستخدام اساليب التقويم المتنوعة وذلك لمتابعة تقدم الطلبة وان يشارك الطلبة في التقويم الذاتي والمستمر لأدائهم فضلا على ان يزود ادارة المدرسة واولياء الامور والطلبة بتقارير دقيقة جدا لنتائج التي توصل اليها وتقدير درجة الاهداف التعليمية المرجو تحققها لتحليل النتائج وتوظيفها بوضع خطط علاجية لتحسين اداء الطلبة

(عفونة ، 2011: 22-35)

ثانياً : الاتجاه نحو التخصص : تحتل الاتجاهات مكانة بارزة في التربية والتعليم وتعد من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية حيث لها أهمية خاصة لأنها تلعب دورا كبيرا في توجيه السلوك الاجتماعي للفرد (الشمري, 2011: 155) .

خصائص الاتجاه وشروط تكوينها : هناك عدد من الخصائص الرئيسة لمفهوم الاتجاه التي تميزه عن غيره من المتغيرات ومن ابرزها أن الاتجاه له صفة الثبات النسبي ولكن يمكن تعديلها تحت ظروف معينة لكونه مكتسب يتعلمه من البيئة التي يعيش فيها الفرد أي انه يكتسبه خلال حياته و يتكون من ثلاث خصائص معرفية , انفعالية ,سلوكية لهذا لا يلاحظ مباشرة وإنما يستدل عليه من خلال ما يبدو على الفرد من أفعال خاضعة للملاحظة والقياس ويتعدد ويختلف حسب المثيرات المحيطة به . (الزغلول وشاكر ,188:2007-189)

هناك شروط لتكوين الاتجاهات منها تكامل الخبرة من خلال اتجاه موجب او سلبي نحو شيء معين وتكرار الخبرة لتكوين الاتجاه بالإضافة الى الخبرة الجادة التي تؤثر تأثيراً كبيراً بالفرد كما ان انتقال الخبرة عن طريق التقليد أو التلقين أو الترغيب أو القدوة كما يمكن للاتجاه ان يكون من خلال عمليات المحاكاة والتقليد ويقوم بهذه المهمة المؤسسات التربوية المختلفة كما ويرى البعض ان الفرد يكتسب الاتجاهات من خلال إشباع الدوافع الأولية ,الخبرات الانفعالية المختلفة. طريق ارتباط استجابة الفرد بأمر يجلب رضى الآخرين. (منسي, 2000 :٢١٣)

طرائق قياس الاتجاه

هناك أسلوبان لقياس الاتجاه, الأول الأسلوب اللفظي ويتحدد فيه اتجاه الفرد من خلال استجاباته على مجموعة من العبارات التي تتصل بموضوع الاتجاه, والثاني الأسلوب العملي ويعتمد على مشاهدات السلوك الواقعي للفرد في حياته اليومية أو في مواقف معينة, والأسلوب اللفظي هو الشائع في قياس الاتجاهات لسهولة إعدادها (ابو عاوزه ,416:2012)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لهذا اعتمد الباحث مقياس ليكرت الثلاثي ويعد هذا النوع من أكثر المقاييس شيوعا في قياس الاتجاهات لما يتميز به من دقة وسهولة في التطبيق والتصحيح, فضلا عن أنها شاملة ودقيقة .

المحور الثاني : دراسات سابقة : لم يعثر الباحث على دراسة تناولت مستوى كفايات الاقتصاد المعرفي وعلاقته بالاتجاه نحو التخصص على حد علم الباحث بالرغم من وجود العديد من الدراسات التجريبية وتحليل المحتوى وفق مهارات الاقتصاد المعرفي

1- **دراسة (العتابي ،2018)** اجريت هذه الدراسة في العراق اعتمد الباحث تصميماً تجريبياً ذا ضبط جزئي ويتحدد البحث بمدرسي الصف الثاني في المدارس المتوسطة وحرص الباحث قبل الشروع بالتجربة على تكافؤ مدرسي مجموعتي البحث في متغيرات كفايات الاقتصاد المعرفي ،والمؤهل العلمي ،والدورات التي خضعوا لها ،وسنوات الخدمة اما طلبة مجموعتي البحث في المتغيرات عديدة منها الذكاء ،والعمر الزمني أما أداة البحث فكانت اختبارات بعدية ببطاقة الملاحظة لقياس كفايات الاقتصاد المعرفي لمدرسي الاحياء للصف الثاني المتوسط واختبار التفكير عالي الرتبة لطلبة الصف الثاني المتوسط، أعتمد الباحث اختبار (T ـ Test) لعينتين مستقلتين في معالجة البيانات إحصائياً، فأظهرت النتيجة تفوق مدرسي علم الاحياء المجموعة التجريبيّة الذين خضعوا للبرنامج التدريبي على مدرسي علم الاحياء في المجموعة الضابطة الذين لم يخضعوا للبرنامج التدريبي في كفايات الاقتصاد المعرفي لديهم ،وتفوق طلبة مدرسي المجموعة التجريبية على طلبة مدرسي المجموعة الضابطة في التفكير عالي الرتبة ، وفي ضوء نتائج البحث وضع الباحث العديد من التوصيات والمقترحات .

1- **دراسة (هلال ،2018)** اجريت هذه الدراسة في العراق اعتمد الباحث تصميماً تجريبياً شبه محكم ويتحدد البحث بمدرسي الصف الثاني في المدارس المتوسطة وحرص الباحث قبل الشروع بالتجربة على تكافؤ مدرسي مجموعتي البحث في متغيرات اختبار المعلومات السابقة ،وسنوات الخدمة ،والشهادة اما طلبة مجموعتي البحث في متغير الذكاء أما أداة البحث فكانت اختبارات بعدية بطاقة ملاحظة الممارسات التدريسية على وفق الاقتصاد المعرفي واختبار التفكير المنتج لطلبة الصف الثاني المتوسط، أعتمد الباحث اختبار (T ـ Test) لعينتين مستقلتين أظهرت النتيجة تفوق مدرسي الكيمياء وطلبة المجموعة التجريبيّة الذين خضعوا للبرنامج التدريبي وفق الاقتصاد المعرفي في ممارساتهم التدريبية ، وفي ضوء نتيجة البحث وضع الباحث العديد من التوصيات والمقترحات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثالث (منهجية البحث وإجراءاته)

اولاً : منهجية البحث: استخدم الباحث منهج البحث الوصفي لملائمة هدف بحثه ومشكلته، إذ قام الباحث بجمع المعلومات من الادبيات النظري المتعلقة بموضوع البحث ولأنه يشكل "احد محاور التحليل والتفسير العلمي الموضوعي ليمثل وصفاً دقيقاً من طريق جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة " (الداودي،278:2018)

ثانياً إجراءات البحث:

أولاً: تحديد مجتمع البحث و عينته :مجتمع المدرسين يتكون مجتمع البحث بالنسبة للمدرسين من جميع مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية في محافظة بغداد / المديرية العامة للتعليم المهني الرصافة (1 ،2 ،3) على الملاك فقط والحاصلين على شهادة البكالوريوس بتخصص صناعي وتجاري والفنون التطبيقية البالغ عددهم (324) مدرسة ومدرس منهم (185) مدرسة و(139) مدرس اما مجتمع الطلبة يتكون مجتمع البحث بالنسبة للطلبة من جميع طلبة الصف الثالث المهني في محافظة بغداد / المديرية العامة للتعليم المهني الرصافة (1 ،2 ،3). **اما عينة البحث** :عينة المدرسين: قام الباحث باختيار مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية ممن يقومون بتدريس الصف الثالث المهني ، والبالغ عددهم(90) مدرس ومدرسة بواقع (30 مدرس ومدرسة تخصص صناعي) و (30 مدرس ومدرسة تخصص تجاري) (30 مدرسة تخصص الفنون التطبيقية) اي نسبة(20%) من مجتمع البحث اما عينة الطلبة: بلغت هذه العينة (150) طالب وطالبة بواقع (50 طالب وطالبة من التخصص الصناعي) و (50 طالب وطالبة من التخصص التجاري) و (50 طالب وطالبة من التخصص الفنون التطبيقية) تم اختيارهم بنسبة 5%من مجتمع البحث

ثانياً: أدوات البحث :

- **مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي:** تم اعداد المقياس وفقاً للخطوات الآتية

1- تحديد الهدف من المقياس: يهدف المقياس إلى قياس مستوى كفايات الاقتصاد المعرفي لمدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية .

2-تحديد كفايات الاقتصاد المعرفي: من أجل تحديد مجالات مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي قام الباحث بالاطلاع على بعض الدراسات المحلية والمواقع الالكترونية و شبكة المعلومات في مواضيع مقاييس كفايات الاقتصاد المعرفي فضلا عن اللقاءات العديد من اهل التخصص الذين لهم نتاج حول موضوع الدراسة ومحاورتهم بغرض وضع تصور تمهيدي للأداة , والاستفادة من آرائهم استنادا لذلك تم تحديد كفايات الاقتصاد المعرفي جدول (1)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (1) كفايات الاقتصاد المعرفي

ت	الكفايات	ماذا تشمل	عدد الفقرات
1	الكفايات الشخصية	السمات الشخصية وطبيعة المدرس المهني	10 فقرات
2	الكفايات الاكاديمية	لمعارف والمفاهيم والمهارات التي توجه سلوك التدريس	10 فقرات
3	كفايات تكنولوجيا المعلومات	عمليات تكوين المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها وتبادلها بالوسائل التقنية	10 فقرات
4	كفايات الاختبارات التقويم	ما يتعلق بوضع الاسئلة وتحليل البيانات ورصد نقاط القوة والضعف في سلوك الطلبة وادائهم في اكتساب المعارف والمهارات	10فقرات

3-كتابة فقرات المقياس :- أعتمد الباحث على مجموعة من القواعد والإرشادات التي تتعلق بكتابة فقرات المقياس ومنها إن تكتب الفقرات بلغة واضحة بسيطة غير معقدة و تجنب استخدام الكلمات الشمولية والتعميمات مثل (دائما ,أبداً ,مطلقا) وأن تكون الفقرة قصيرة ومختصرة فضلاً عن اختيار فقرة تغطي جوانب الموضوع كافة وتم الاخذ بكافة القواعد اثناء صياغة الفقرات بنسبة 100 % .

4- تصحيح المقياس : بما ان المقياس يمثل جوانب ايجابية واخرى سلبية لهذا تكون الإجابة على كل فقرة من ثلاث بدائل (أوافق ،متردد، لا أوافق) للفقرات الإيجابية (3، 2 ،1) بينما أُعطيت الفقرات الاتجاهات السلبية وبالشكل الآتي (1، 2، 3)

5- صدق المقياس:- للتأكد من صدق مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي اعتمد الباحث على الصدق الظاهري من خلال عرض المقياس على مجموعه من المحكمين في مجال العلوم التربوية والنفسية وفي ضوء آرائهم تم تعديل بعض الفقرات وحذف البعض الاخر، وبذلك أصبح عدد فقرات المقياس بصيغته النهائية (37) فقرة.

6-التطبيق الاستطلاعي الأول لمقياس: لغرض التعرف على وضوح فقرات مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي وتعليمات الإجابة وتقدير الوقت المستغرق في الإجابة عن المقياس تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية تكونت من (15) مدرسين من الاعداديات المهنية ولكافة الفروع وعلى هذا الاساس تبين ان الوقت المطلوب للإجابة بين (45-55) دقيقة وان تعليمات الاجابة واضحة وبناءً على ذلك فقد حدد وقت الإجابة عن فقرات مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي كحد أعلى (50) دقيقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- **التطبيق الاستطلاعي الثاني للمقياس** : لغرض التعرف القوة التميزية وصدق البناء لفقرات مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية ثانية مكونة من (60) مدرس ومدرسة من الاعداديات المهنية

- **القوة التمييزية** : يقصد بقوة تمييز الفقرة . قدرتها على التمييز بين الإفراد ذوي المستويات العليا والافراد ذوي المستويات الدنيا بخصوص السمة المراد قياسها (ملحم ، 2009: 226)

ولغرض ايجاد القوة التمييزية لفقرات مقياس الاقتصاد المعرفي رتبت الاستمارات على وفق الدرجة الكلية لكل مدرس ومدرس في الاعداديات المهنية تنازلياً حسبما أشارت إلى ذلك الأدبيات اذ اختيرت أعلى (50%) من الدرجات لتكون المجموعة العليا ، وأدنى (50%) من الدرجات لتمثل المجموعة الدنيا . لذلك تم استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لفقرات المقياس البالغ عددها (37) فقرة ووجد أن قيمتها تراوحت بين (2.41-10.77) وجميعها دالة لكون كانت القيمة التائية المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية البالغة (2.00) عند مستوى دلالة (0.05) جدول (2)

جدول (2) لقوة التمييزية لفقرات مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي

رقم الفقرة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		قيمة (t) المحسوبة
	س̄	ع	س̄	ع	
1	1.1	0.31	1.8	0.41	7.54
2	1	صفر	1.4	0.5	4.4
3	1.1	0.31	1.5	0.68	2.93
4	1.2	0.41	1.8	0.61	4.48
5	1.3	0.65	1.7	0.47	2.74
6	1	صفر	1.3	0.47	3.53
7	1	صفر	1.3	047	3.53
8	1.2	0.41	1.8	0.61	4.48
9	1.1	0.31	1.4	0.5	2.81
10	1.2	0.41	2.4	0.50	10.22
11	1.3	0.65	2	0.64	4.19
12	1.3	0.47	2.2	0.76	5.52
13	1.5	0.51	2.4	0.50	6.92
14	1.2	0.41	2.4	0.50	10.22
15	1.3	0.47	2.3	0.65	6.84

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

16	1	صفر	2	0.79	6.95
17	1	صفر	1.6	0.50	6.6
18	1	صفر	1.6	0.50	6.6
19	1	صفر	1.8	0.41	10.77
20	1.1	0.31	1.8	0.41	7.54
21	1	صفر	1.7	0.47	8.23
22	1	صفر	1.7	0.65	5.89
23	1.2	0.41	1.8	0.61	4.48
24	1	صفر	1.6	0.67	4.87
25	1.2	0.41	1.8	0.76	3.81
26	1.3	0.47	1.8	0.76	3.10
27	1.4	0.50	1.7	0.47	2.41
28	1.1	0.31	1.7	0.65	4.57
29	1.2	0.41	1.8	0.61	4.48
30	1.1	0.31	1.9	0.71	5.66
31	1.1	0.31	1.5	0.51	3.69
32	1.1	0.31	1.5	0.68	2.93
33	1	صفر	1.4	0.50	4.40
34	1	صفر	1.6	0.50	6.60
35	1	صفر	1.4	0.50	4.40
36	1	صفر	1.4	0.67	3.25
37	1	صفر	1.4	0.67	3.25

صدق البناء : تم إيجاد العلاقة بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس كما في جدول (3)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (3) معامل الارتباط بيرسون ومستوى الدلالة الإحصائية بين كل فقرة وعلاقتها بالدرجة الكلية لمقياس

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.62	20	0.53
2	0.37	21	0.52
3	0.64	22	0.48
4	0.48	23	0.65
5	0.53	24	0.61
6	0.58	25	0.56
7	0.69	26	0.36
8	0.79	27	0.36
9	0.86	28	0.44
10	0.77	29	0.64
11	0.66	30	0.61
12	0.61	31	0.60
13	0.67	32	0.59
14	0.84	33	0.61
15	0.75	34	0.67
16	0.74	35	0.58
17	0.67	36	0.64
18	0.58	37	0.67
19	0.57		

كما تم ايجاد معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المقياس كما في جدول (4)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة وعلاقتها بدرجة المقياس الذي تنتمي إليه المقياس

رقم الفقرة	قيمة R المحسوبة	رقم الفقرة	قيمة R المحسوبة	رقم الفقرة	قيمة R المحسوبة	رقم الفقرة	قيمة R المحسوبة
الكفايات الشخصية		الكفايات الاكاديمية ا		كفايات تكنولوجيا المعلومات		كفايات الاختبارات التقويم	
1	0.83	8	0.81	21	0.52	32	0.82
2	0.69	9	0.88	22	0.67	33	0.85
3	0.59	10	0.81	23	0.69	34	0.88
4	0.64	11	0.74	24	0.75	35	0.82
5	0.65	12	0.65	25	0.84	36	0.84
6	0.80	13	0.75	26	0.64	37	0.88
7	0.78	14	0.90	27	0.63		
		15	0.79	28	0.67		
		16	0.75	29	0.67		
		17	0.73	30	0.50		
		18	0.63	31	0.42		

6- ثبات المقياس :- اعتمد الباحث لحساب ثبات المقياس استخدام معادلة الفا – كرونباخ إذ بلغ (0،88) , و هذا يدل على إنَّ المقياس يحظى بدرجة عالية من الثبات حيث إنَّ المقاييس الجيدة يبلغ معامل ثباتها (0،67) فما فوق. (النبهان , 2004 : 240)

ثانياً :- مقياس الاتجاه نحو التخصص :_ إتبع الباحث الخطوات الآتية:

- **تحديد الهدف من مقياس الاتجاه** *:* قياس اتجاه طلبة الصف الثالث المهني نحو التخصص .
- **الاطلاع على الدراسات والادبيات التي استخدمت مقاييس للاتجاه .**
- **صياغة فقرات مقياس الاتجاه** : إعداد الباحث الفقرات وفق طريقة(ليكرت) ذات الثلاث بدائل وهي (موافق، غير متأكد، اعارض)
- **إعداد تعليمات فقرات المقياس وتصحيحه:**- تم وضع تعليمات خاصة لطلبة الصف الثالث المهني لكيفية استعمال ورقة الإجابة الخاصة به قراءة فقرات المقياس بعناية ودقة ووضع علامة (√)أما فيما يخص تصحيح فقرات المقياس قام الباحث حددت الدرجات للفقرات الايجابية بـ(3، 2، 1) تنازلياً على التوالي وللفقرات السلبية (1، 2، 3) تصاعدياً,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **صدق مقياس الاتجاه نحو التخصص** : يعد الصدق من أهم خصائص المقياس التربوية والنفسية والمقياس الصادق يقيس ما وضع أصلا لقياسه وليس شيئاً أخر (البادي، 2015 : 140).

للتحقق من صدق المقياس اعتمد الباحث الصدق الظاهري فحصلت كل فقرة من فقرات المقياس على نسبة أتفاق لا تقل عن 85% .

-**تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية الأولى:**- تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (15) طالب وطالبة من طلبة الصف الثالث المهني بواقع (5 طلاب من التخصص الصناعي) و (5 طلاب من التخصص التجاري) و (5 طلاب من التخصص الفنون التطبيقية) لغرض التأكد من وضوح تعليمات المقياس فضلاً لتعيين الوقت اللازم للإجابة تم استخراج متوسط الزمن (45دقيقة) ولم يلاحظ الباحث أي استفسار عن المقياس.

تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية الثانية:- قام الباحث بتطبيق مقياس الاتجاه نحو التخصص على عينة استطلاعية ثانية مكونة من (120) طالب طالبة من طلبة و الصف الثالث المهني بواقع (40 طالب وطالب من التخصص الصناعي) و (40 طالب وطالب من التخصص التجاري) و (40 طالب وطالب من التخصص الفنون التطبيقية) تم ذلك بإشراف الباحث نفسه وكان الغرض من ذلك استخراج

القوة التمييزية:- تم حساب الدرجة الكلية لكل طالب وطالبة ورُتبت تنازلياً وتم اختيار نسبة 27% من المجموعتين العليا والدنيا لتمثيل المجموعتين المتطرفتين (علام،2009: 349) كما في جدول (5)

جدول (5) الاختبار التائي بين المجموعتين العليا والدنيا لبيان تمييز فقرات المقياس

رقم الفقرة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		قيمة (t) المحسوبة	قوة الفقرة التمييزية
	س-	ع	س-	ع		
1	2.60	0.72	1.41	0.54	8.55	مميزة
2	1.90	0.86	3	صفر	7.23	مميزة
3	2.09	0.82	2.88	0.42	4.81	مميزة
4	2.16	0.77	2.97	0.18	5.84	مميزة
5	2	0.76	2.75	0.44	4.82	مميزة
6	1.84	0.81	3	صفر	8.09	مميزة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7	2.31	0.82	3	صفر	4.74	مميزة
8	2.19	0.74	3	صفر	6.23	مميزة
9	1.66	0.70	2.34	0.83	3.59	مميزة
10	1.84	0.81	2.88	0.34	6.67	مميزة
11	1.91	0.86	2.91	0.30	6.25	مميزة
12	1.81	0.78	2.75	0.44	5.92	مميزة
13	2.19	0.78	2.94	0.25	5.19	مميزة
14	1.56	0.72	2.72	0.58	7.09	مميزة
15	1.72	0.81	2.72	0.52	5.85	مميزة
16	1.88	0.91	2.81	0.47	5.19	مميزة
17	2.34	0.83	2.97	0.18	4.18	مميزة
18	1.75	0.80	2.97	0.18	8.38	مميزة
19	2.33	0.69	2.97	0.18	5.19	مميزة
20	1.94	0.84	2.75	0.57	4.53	مميزة
21	2.38	0.75	2.75	0.57	2.25	مميزة
22	2.13	0.83	3	صفر	5.94	مميزة
23	1.91	0.89	2.91	0.39	5.81	مميزة
24	2.22	0.83	3	صفر	5.31	مميزة
25	2.62	0.75	1.27	0.59	9.21	مميزة
26	2.51	0.79	1.60	0.76	5.19	مميزة
27	2.51	0.76	1.18	0.87	7.44	مميزة
28	2.76	0.57	1.06	0.85	10.81	مميزة
29	2.67	0.75	1.11	0.73	9.77	مميزة
30	2.41	0.82	1.23	0.57	7.76	مميزة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

صدق البناء_:- لغرض إيجاد العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس كما في جدول (6)

جدول (6)معامل الارتباط بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.53	11	0.55	21	0.63
2	0.53	12	0.51	22	0.58
3	0.57	13	0.50	23	058
4	0.37	14	0.53	24	0.44
5	0.63	15	0.45	25	0.48
6	0.54	16	0.43	26	0.40
7	0.56	17	0.64	27	0.54
8	0.38	18	0.41	28	0.64
9	0.55	19	0.47	29	0.62
10	0.57	20	0.32	39	0.48

6- **ثبات مقياس الاتجاه نحو التخصص:** للتحقق من ثبات المقياس اتبع الباحث طريقة الاتساق الداخلي للمقياس باستعمال معامل ألفا- كرونباخ و بلغ معامل الثبات (0,90) وهذا يدل على انه مؤشر إحصائي جيد للمقياس ويتمتع بدرجة مقبولة وجيدة من الثبات (الزاملي ، 2009 : 237)

وبعد الانتهاء من الإجراءات أصبح المقياس جاهزا للتطبيق وبصيغته النهائية

رابعا: الوسائل الإحصائية : استعمل الباحث الحقيبة الإحصائية spss للتوصل الى نتائج بحث

الفصل الرابع عرض النتائج وتفسيرها

أولاً :- عرض النتائج

1- هل يمتلك مدرسو الاعداديات المهنية كفايات الاقتصاد المعرفي.؟ تم اعتماد على الاختبار التائي لعينة جدول (7).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (7) المعالجات الاحصائية لدرجات مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي

عدد المدرسين والمدرسات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة (0.05)
90	42.7	3،8	32،5	14.02	1.96	64	دالة

يتبين من الجدول ان قيمة (ت) المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (89) عند مستوى (0.05) , مما يدل على ان ي مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية يمتلكون كفايات الاقتصاد المعرفي

2- هل يمتلك الطلبة في الصف الثالث المهني اتجاه نحو التخصص ؟ تم اعتماد على الاختبار التائي لعينة واحدة كما في جدول (8)

جدول رقم (8) المعالجات الاحصائية لدرجات مقياس الاتجاه نحو التخصص

عدد الطلبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة (0.05)
120	**62،5**	**4،69**	**49**	**28،8**	**1.96**	**119**	**دالة**

يتبين من الجدول ان قيمة (ت) المحسوبة وهي اكبر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (119) عند مستوى (0.05) , مما يدل على ان الطلبة يمتلكون اتجاه نحو التخصص.

2- هل يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط درجات المدرسين و متوسط درجات المدرسات في مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي ؟ تم اعتماد الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وفقا للجنس كما في جدول (9) .

جدول (9) المعالجات الاحصائية لدرجات مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي وفقاً الجنس

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	ت الجدولية	الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة 0.05
المدرسين	45	42،9	4،07	63	0،25	1.96	غير دالة
المدرسات	45	42،5	3،64				

يتبين من الجدول ان قيمة (ت) المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (88) عند مستوى (0.05) , مما يدل على ان لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط درجات المدرسين ودرجات المدرسات في مقياس كفايات الاقتصاد المعرفي .

3- **هل يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط درجات الطلاب و متوسط درجات الطالبات في مقياس الاتجاه نحو التخصص ؟** تم اعتماد الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وفقا للجنس كما في جدول (10) .

جدول (10)القيمة التائية لدرجات الطلاب و الطالبات في مقياس الاتجاه نحو التخصص

مجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	ت الجدولية	الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة 0.05
الذكور	60	63،62	73،4	118	0،270	96،1	غير دالة
الاناث	60	37،62	64،4				

يتبين من الجدول ان قيمة (ت) المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (118) عند مستوى (0.05) , مما يدل على ان لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط درجات الطلاب ودرجات الطالبات في مقياس الاتجاه نحو التخصص .

4- **هل يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط درجات الطلاب الذين درسوا من قبل المدرسين و متوسط درجات الطالبات اللاتي درسن من قبل المدرسات في مقياس الاتجاه نحو التخصص ؟** تم اعتماد الاختبار التائي لعينتين مستقلتين كما في جدول رقم (11) .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (11) القيمة التائية لدرجات طلبات المدرسات والمدرسين في مقياس الاتجاه نحو التخصص

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحري ة	ت المحسوبة	ت الجدولية	الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة 0.05
طلبة المدرسين	60	60،78	3،84	118	0،275	1.96	غير دالة
طلبة المدرسات	60	61،53	4،11				

يتبين من الجدول ان قيمة (ت) المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (118) عند مستوى (0.05) , مما يدل على ان لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط درجات الطلبة في مقياس الاتجاه نحو التخصص.

6- هل توجد علاقة ارتباطية بين كفايات الاقتصاد المعرفي للمدرسين ومدرسات الاعداديات المهنية والاتجاه نحو التخصص لطلبتهم . تم اعتماد معامل ارتباط بيرسون كما في جدول (12) .

جدول (6) معامل ارتباط بيرسون بين كفايات الاقتصاد المعرفي و الاتجاه نحو التخصص دافعية الانجاز لطلبتهم

المتغير	كفايات الاقتصاد المعرفي
الاتجاه نحو التخصص	**0.271**

يتبين من الجدول ان قيمة معامل ارتباط بيرسون بلغ (0.271) وعند تحويلها الى القيمة التائية وجد انها تســاوي (3،65) وبدرجة حرية (88) عند مســتوى (0.05) اعلى من القيمة الجدولية (1.96) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية دالة موجبة بين كفايات الاقتصاد المعرفي للمدرسين والمدرسات و الاتجاه نحو التخصص دافعية الانجاز لطلبتهم

ثانياً :- مناقشه النتائج:

1- **كفايات الاقتصاد المعرفي** : أظهرت النتائج بان مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية يمتلكون كفايات الاقتصاد المعرفي ويعزو الباحث ذلك إلى أسباب عديدة منها :

1-**الكفايات الشخصية** : حيث يرى الباحث ان مدرس الاعداديات المهنية يتصف بالثقة بالنفس والتفاؤل والابتسامة اثناء الدرس وتقبل وجهات نظرا للآخرين والتعامل معهم باحترام واتقان مهارات قيادة الصف ويعبر عن الافكار بلغة سليمة وواضحة من خلال الحوار والنقاش واكساب الطلبة روح الابتكار والابداع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2-الكفايات الاكاديمية : يمكن ان يتصف بها المدرس في الاعداديات المهنية لكونه متابعة كل جديد في مجال تخصصه ويشارك في الدورات والندوات المتعلقة بالتطور العلمي والتكنولوجي واثارة دافعية الطلبة بوسائل مختلفة واختبار الانشطة والوسائل التعليمية المحققة للأهداف .

3-كفايات تكنولوجيا المعلومات : من خلال اتقان استخدام الحاسوب والاجهزة الملحقة به وبرامج وخدمات الانترنيت ويشجع استخدام شبكة الانترنيت في البحوث والتقارير العلمية وينمي مهارة الاتصال والتواصل بين الطلبة كما ويشجع على استخدام انشطة تقوم على تكنولوجيا المعلومات تثير التفكير.

5- **كفايات الاختبارات والتقويم:** من خلال التحلي بالأمانة عند اصدار الحكم لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة والحرص على شمولية التقويم لمختلف مجالات التعلم واستخدام اساليب التقويم المتنوعة اعداد الاختبارات الالكترونية بأوزان نسبية تراعي كفايات الاقتصاد المعرفي.

ثانيا :محور الاتجاه نحو التخصص :أظهرت النتائج أن الطلبة في الصف الثالث المهني يمتلكون اتجاه نحو التخصص ويرجع الباحث ذلك إلى أسباب عديدة منها

1- كثرة تأكيد ادارات المدارس المهنية على طلبتهم بضرورة ان يكون لديهم اتجاه نحو التخصص لكونهم قادة المستقبل وسوق العمل .

2- تحفيز الاتجاه لدى الطلبة من قبل المدارس المهنية وهذا يوثر بشكل ايجابي في اتجاه الطلبة نحو التخصص .

3- ان المدرس له الدور الأبرز في تحفيز الاتجاه نحو التخصص من خلال العلاقات الايجابية بين مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية وطلبتهم مما يكسبهم احترام وتقدير الطلبة الذي يحفز دافعية الطلبة نحو التخصص

ثالثاُ :- الاستنتاجات : في ضوء نتائج البحث و تفسيرها يستنتج الباحث ما يأتي :

1- إن مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية يمتلكون كفايات الاقتصاد المعرفي.

2- إن طلبة الصف الثالث المهني يمتلكون اتجاه نحو التخصص .

3-عدم وجود تأثير لمتغير الجنس في كفايات الاقتصاد المعرفي لمدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية .

4-عدم وجود تأثير لمتغير الجنس في الاتجاه نحو التخصص للطلبة في الصف الثالث المهني .

5-وجود علاقة ارتباطية دالة بين كفايات الاقتصاد المعرفي لمدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية والاتجاه نحو التخصص لطلبتهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً:- التوصيات: توصل الباحث الى بالتوصيات الآتية :

1- من الضروري الاهتمام بهم عن طريق إقامة برامج تدريبية ودورات وورش تعليمية لتعريفهم بمفهوم الاقتصاد المعرفي وكفاياته لتحسين سلوكياتهم التدريسية .

2- ضرورة تضمين مفهوم الاقتصاد المعرفي وكفاياته بصورة واضحة في المحاضرات المنهجية للمرحلة الجامعية مما يتيح للمدرس التعرف عليها .

3- إعادة النظر بمحتوى المواد الدراسية المهنية بشكل يكفل تضمين جميع مهارات الاقتصاد المعرفي.

4- اعداد دليل لمدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية لتدريس تكون متضمنة لجميع كفايات الاقتصاد المعرفي .

5- الإفادة من مقياس الاتجاه نحو التخصص في بداية السنة الدراسية ونهايتها لمعرفة مدى تأثير التخصص على رفع الاتجاه .

6- تفعيل معايير معتمدة من قبل وزارة التربية ومديرية التعليم المهني للقبول ضمن التخصصات المطلوبة .

خامساً :- المقترحات: استكمالاً لهذا البحث يقترح الباحث إجراء دراسة مماثلة للبحث

1- لمدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية وعلاقته بالتفكير المستقبلي لطلبتهم

2- تتناول علاقة مستوى مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية والدافعية الاكاديمية الذاتية لطلبتهم

3- بيان الفرق بمستوى كفايات الاقتصاد المعرفي حسب سنوات الخدمة والمؤهل العلمي .

4- التعرف على اثر تخصص الطلبة (الصناعي والتجاري والزراعي) مع طرائق تدريسية حديثة لمعرفة فاعليتها على وفق متغير الجنس.

5- اسباب ضعف مستوى المام مدرسي ومدرسات الاعداديات المهنية بالكفايات التعليمية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

المصادر العربية :

1- ابو عاذرة ، سناء محمد ،(2012) : الاتجاهات الحديثة في التدريس ، ط 1 ، دار الثقافة ، عمان.

2- الأحمد, خالد طه(2005): **تكوين المعلمين من الإعداد إلى التدريب**، ، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية المتحدة

3- البادي ، عدنان (2015): **القياس والتقويم للهيئة التدريسية** ، دار المسيرة ، عمان.

4- الداودي عزيز زار (2018) : " **مناهج البحث التربوي** "_دار المسيرة ، عمان

5- الزاملي ، علي عبد جاسم و اخرون ، (2009) : **مفاهيم وتطبيقات في التقويم والقياس التربوي** , ط 1 ، مكتبة الفلاح ، عمان

6- الزغلول, عماد عبد الرحيم وشاكر عقله المحاميد (2007) :"**سيكولوجية التدريس الصفي** " ,ط1 ,دار المسيرة, عمان.

7- سلمان ،جمال داود،(2012): **الاتجاهات التربوية** ، ط1 ، ، دار اليازوري العلمية ، الاردن

8- الشمري , ماجد (2011) **الاتجاه نحو مهنة التدريس** ، ط1،دار المناهج ،عمان

9- الشيخ ،خالد ياسين،(2016):**الاقتصاد المعرفي** ، دار المسيرة، عمان

10- العتابي ،جعفر خماط ،(2018):بناء برنامج تدريبي وفقا لنظرية الذكاء الناجح لمدرسي علم الاحياء واثره في كفايات الاقتصاد المعرفي لديهم والتفكير عالي الرتبة لطلبتهم،**(.اطروحة دكتوراه)** جامعة بغداد /كلية التربية ابن الهيثم غير منشورة

11- عفونة ،بسام عبد الهادي،(2011):**التعليم المبني على اقتصاد المعرفة** ،ط1، دار البداية ، عمان

12- علام، صلاح الدين محمود (2009) : **القياس والتقويم** ، دار المسيرة، عمان.

13- عليان ، شاهر ربحي مصطفى (2012) : **ادارة المعرفة** ، ط 2 ، دار صفاء و الطباعة ، عمان.

14- غانم ،بسام عمر (2017): **التربية العملية بين النظرية والتطبيق** ،ط1، مكتبة المجتمع العربي ،عمان

15- القيسي ، محمد بن علي بن أحمد ، (2011) : ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية ، **رسالة ماجستير منشورة ، كلية التربية** ، جامعة مؤتة ، المملكة العربية السعودية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

16- ملحم ، سامي محمد (2009) : " **القياس والتقويم في التربية** " ، ط 4 ، دار المسيرة ، عمان.

17- منسي , محمود (2000) :"**مناهج البحث التربوي** " , ط1 , دار المعرفة الجامعية ,القاهرة.

18- ناصر الدين ، فهمي ، (2007) : **اقتصاد المعرفة** ، ط 1، دار الصفاء ، عمان .

19- النجار، حسن عبد الله محمد(1997):"مدى توفر الكفايات التقنية التعليمية لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي في الأردن وممارستهم لها من وجهة نظر المعلمين أنفسهم"**(رسالة ماجستير غير منشورة)**،جامعة اليرموك ،اربد، الأردن.

20- النبهان ، موسى ،(2004).:**أساسيات القياس في العلوم السلوكية** ،ط1 ، دار صفاء ، عمان.

21- الهاشمي عبد الرحمن وفائزة العزاوي(2010): **المنهج والاقتصاد المعرفي**،ط2 دار صفاء ، عمان.

22- هلال ،مازن قاسم،(2018): برنامج تدريبي لمدرسي الكيمياء على وفق الاقتصاد المعرفي واثره في ممارساتهم التدريسية والتفكير المنتج لطلبتهم،**(اطروحة دكتوراه غير منشورة)**،جامعة بغداد /كلية التربية /ابن الهيثم

23- الهوش ، ابو بكر محمود ، (2013) : مقدمة في اقتصاديات والمعرفة ، دار المريخ ، الرياض ،

24- الوائلي ، نادية صالح مهدي ، (2016) : **الاقتصاد المعرفي** ، ط 1، دار الصادق الثقافية.

المصادر الاجنبية

1-Eagly & Chaiken, A (1998) : Attitudes structure and Function. The Handbook of Social Psychology, 4th, ed, New York, McGraw-Hill

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قراءة في توظيف الهندسة المجتمعية في السياسية الخارجية

A reading on the use of social engineering in foreign policy

م.م أمير محسن عبيد الصراف **Asst.Lec Ameer Mohsin Obaid Alsarraf**

الباحث **researcher**

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات **University of Kufa – College Education for girls**

موبايل : 07804352534

بريد الالكتروني : Ameem.alsarraf@uokufa.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

يعد استخدام الهندسة الاجتماعية في السياسة الخارجية أحد أبرز التحولات في أساليب ممارسة النفوذ الدولي فلم تعد الدول تعتمد فقط على الوسائل العسكرية أو الاقتصادية التقليدية بل تتجه بشكل متزايد إلى استغلال أدوات النفوذ ضمن البنى الاجتماعية والثقافية والإعلامية والرقمية للدول المستهدفة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ويعتمد هذا التوجه على توظيف القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والتأثير الإعلامي والفضاء الرقمي بدعم من جهات فاعلة غير سياسية لإعادة تشكيل التوجهات المجتمعية وإحداث تغييرات تدريجية في البيئة السياسية بما يتماشى مع المصالح الخارجية للدول .

يبحث هذا البحث حول مفهوم الهندسة الاجتماعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية وذلك من خلال توضيح أسسها النظرية وآليات تطبيقها وتحليل دوافع الدول لاستخدامها في إدارة المنافسة الدولية والصراعات المعاصرة واستعراض أبرز الأدوات المتاحة في هذا المجال وتقييم آثارها على استقلالية الدولة والاستقرار السياسي والأمن المجتمعي في ضوء تزايد المنافسة الجيوسياسية وتنامي نفوذ التكنولوجيا الرقمية وشبكات الاتصالات العالمية .

ان لتوظيف الهندسة المجتمعية يعد أحد أبرز التحولات في أساليب ممارسة النفوذ الدولي وأن الهندسة الاجتماعية أصبحت إحدى الأدوات غير التقليدية الفعالة والمؤثرة في العلاقات الدولية إذ تتيح تحقيق أهداف السياسة الخارجية بتكلفة أقل مقارنة بالأدوات التقليدية مع ذلك يثير تبنيها قضايا قانونية وأخلاقية تتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية لذا من الضروري وضع أطر قانونية ومؤسسية تنظم هذه الأنشطة وتحد من آثارها السلبية على النظام الدولي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

The use of social engineering in foreign policy is one of the most prominent shifts in the methods of exercising international influence. States no longer rely solely on traditional military or economic means, but are increasingly turning to exploiting influence tools within the social, cultural, media, and digital structures of targeted countries to achieve their strategic objectives. This trend relies on employing soft power, public diplomacy, media influence, and the digital sphere, with the support of non-governmental actors, to reshape societal trends and bring about gradual changes in the political environment in line with the states' foreign interests. This research examines the concept of social engineering as a tool of foreign policy by clarifying its theoretical foundations and mechanisms of application, analyzing the motivations of states to use it in managing international competition and contemporary conflicts, reviewing the most prominent tools available in this field, and assessing their implications for state sovereignty, political stability, and societal security in light of increasing geopolitical competition and the growing influence of digital technology and global communication networks.

The research concludes that social engineering has become one of the effective non-traditional tools influencing international relations because it provides the ability to achieve foreign policy objectives at a lower cost compared to hard tools. However, its adoption raises legal and ethical issues related to the principle of non-interference in the internal affairs of states, as well as respect for national sovereignty. Therefore, it is necessary to develop legal and institutional frameworks that can regulate these activities and reduce their negative effects on the international system.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

شهدت البيئة الدولية في العقود الأخيرة تغيرات جذرية في طبيعة أدوات السياسة الخارجية إفلم يعد تحقيق المصالح الوطنية مقتصراً على القوة العسكرية أو الضغوط الاقتصادية بل ظهرت اساليب اكثر مرونة وتأثير اعظم تستهدف الهياكل الاجتماعية والثقافية والإدراكية داخل الدول وفي هذا السياق تبلورت فكرة الهندسة المجتمعية كإحدى الاستراتيجيات التي توظفها الدول والقوى الدولية للتأثير في اتجاهات الرأي العام وإعادة صياغة المشاهد السياسية والاجتماعية بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية مستفيدةً من التطور التكنولوجي والثورة الرقمية ووسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي وشبكات الفاعلين غير الحكوميين .

وتكتسب دراسة توظيف الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية في سياق تصاعد المنافسات الدولية متزايدة وتغير اشكال الصراعات فقد أصبحت الادوات التي تؤثر بشكل غير المباشر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة النفوذ وتحقيق نتائج سياسية دون الحاجة إلى مواجهات عسكرية مباشرة وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لمفهوم الهندسة المجتمعية واستكشاف طرق وآليات توظيفها في السياسة الخارجية فضلاً عن تقييم تأثيراتها على سيادة الدول واستقرارها السياسي والأمني في ضوء التغيرات الراهنة التي يشهدها النظام الدولي .

أهمية البحث :

تقوم أهمية البحث على مفهوم الهندسة المجتمعية وتوضيح دورها في السياق الحديث لأدوات السياسية الخارجية وتستعرض الاليات استخدامها لتحقيق اهداف استراتيجية للدول وكما انها تفسر كيف تساهم في إدارة النزاعات والتنافس على المستوى الدولي وتساهم في كيفية تؤثر وسائل الإعلام والمجتمع والأدوات الرقمية على استقرار الدول والقرارات السياسية مما يقوي من مهارات صانعي القرار في مواجهة التحديات المعاصرة يقدم هذا الاطار اعلمي لاستكشاف مسارات توظيف الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة التنافس الجيوسياسي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل توظيف الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية بوصفها واحدة من الوسائل المؤثرة على الساحة الدولية من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان الإطار المفاهيمي للهندسة المجتمعية وعلاقتها بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.
2. دراسة وتحليل الطرق والاساليب التي تعتمدها الدول في توظيف الهندسة المجتمعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية .
3. تفسير الاسباب والدوافع وراء اللجوء الى الهندسة المجتمعية في إدارة التنافس والصراعات الدولية في ظل التحولات الجيوسياسية المعاصرة .
4. تقييم الآثار السياسية والأمنية والقانونية المترتبة على توظيف الهندسة المجتمعية في العلاقات الدولية، وانعكاساتها على سيادة الدول ودرجة استقرارها .
5. استشراف المسارات المستقبلية لتطبيق الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية بالاعتماد على التقدم التكنولوجي وزيادة الوسائل المؤثرة الرقمية .

الإشكالية البحث :

تتمثل الإشكالية الرئيسة في تساؤل التالي :

ما هو الدور الذي تلعبه الهندسة المجتمعية كأداة فعالة في السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول وماهي الاساليب التي تعتمدها في هذا السياق وما أبرز التأثيرات لها على سيادة الدول واستقرارها في ظل التغيرات الجيوسياسية المعاصرة ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالهندسة المجتمعية وما الأسس النظرية التي تستند إليها في العلاقات الدولية ؟
2. ما أهم أدوات وآليات توظيف الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية ؟
3. ما دوافع الدول لاستخدام الهندسة المجتمعية في إدارة التنافس والصراعات الدولية ؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. ما الآثار السياسية والأمنية والقانونية المترتبة على توظيف الهندسة المجتمعية في البيئة الدولية ؟

الفرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث مفادها أن توظيف الهندسة المجتمعية أصبح أحد الأدوات الاستراتيجية الفعالة في السياسة الخارجية للدول حيث تساعد في تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية من خلال التأثير علي الهياكل الاجتماعية والإدراكية للدول المستهدفة وهذا يساهم في تقليل الاعتماد على أدوات القوة الصلبة ومع ذلك تبقى هذه الأداة مرهونة بقدرات الدولة التي تطبقها وطبيعة البيئة الداخلية للدولة المستهدفة ومدى قدرتها على بناء مناعتها المؤسسية والاجتماعية لمواجهة التأثيرات الخارجية .

المنهجية البحث :

اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيسي بهدف دراسة مفهوم الهندسة المجتمعية وتوضيح كيفية توظيفها في السياسة الخارجية بالإضافة الى توضيح جوانبها وأبعادها وأهدافها وتأثيراتها في سياقات الدولية كما ان دراسة الحالة لتقديم تطبيق توظيف الهندسة المجتمعية في بعض الممارسات الدولية المعاصرة فضلاً عن المنهج الاستقرائي في استقراء الأدبيات العلمية والوثائق والتقارير ذات الصلة مما ادى الى نتائج علمية تفسر دور الهندسة المجتمعية كأداة فاعلة في تشكيل السياسة الخارجية للدول .

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي والنظري للهندسة المجتمعية في السياسية الخارجية

يعتبر الإطار النظري والمفاهيمي مدخلاً أساسياً لتفسير طبيعة الهندسة المجتمعية وتوظيفها في السياسة الخارجية حيث تساهم في تحديد المفاهيم الاساسية وبيان أبعادها بالإضافة الى ربطها بالأنماط النظرية التي تفسر سلوك الدول ضمن البيئة الدولية ومع تطور العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد على اساليب التأثير غير التقليدية لم يعد النفوذ الخارجي مقتصراً على استخدام القوة العسكرية أو الضغط الاقتصادية بل اصبح يمتد ليشمل التأثير على القيم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والاتجاهات والهياكل الاجتماعية للدول المستهدفة من خلال وسائل إعلامية ورقمية وثقافية ومؤسسية متنوعة. (ميلود، 2026)

وبناء على هذا المنطلق يسعى هذا الإطار إلى تفسير الفكرة الاساسية للهندسة المجتمعية وبيان خصائصها وأدواتها كما يسعى الى دراسة اسسها النظرية من خلال مراجعات ادبيات العلاقات الدولية بالإضافة الى ذلك يسعى الى تفسير الاسباب التي تدفع الدول الى اعتماد هذا النوع من استراتيجيات السياسة الخارجية وفهم تأثيرها على كيفية إدارة المنافسات والصراعات ضمن البيئة الدولية المعاصر. (علي، 2022)

المطلب الأول

التأصيل المفاهيمي للهندسة المجتمعية

يمثل التأصيل المفاهيمي للهندسة المجتمعية عنصراً حيوي لفهم طبيعة هذا المفهوم وحدود معرفته وتطبيقاته في ميادين العلوم السياسية والعلاقات الدولية ولا سيما مع ازدياد الاعتماد على الادوات غير التقليدية للتأثير على المجتمعات اذ لا تقتصر الهندسة المجتمعية على إحداث تغييرات اجتماعية غير مخطط لها بل تقوم على مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف الى توجيه سلوك المجتمع وإعادة بناء القيم والاتجاهات والأنماط الثقافية لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو أمنية محددة . (Dorronsoro, 2015)

تزداد أهمية هذا المفهوم في الدراسات المعاصرة بسبب التوسع في استخدام وسائل الاعلام والتقنيات الرقمية والعلاقات العامة والقوة الناعمة بوصفها أدوات للتأثير على الاوضاع الداخلية للدول فإن تطوير مفهوم الهندسة المجتمعية يساعد في توضيح مدلولاتها والتفريق بينه وبين المفاهيم الاخرى المتقاربة وبيان موقعها ضمن الأدبيات الحديثة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية مما يؤسس لقاعدة علمية لدراسة الطرق التي يتم بها توظيفها وتأثيراتها في السياق الدولي المعاصر . (الرحمن، 1997)

أولاً : مفهوم الهندسة المجتمعية ونشأتها الفكرية .

تعتبر الهندسة المجتمعية مفهوم حديثاً نسبيًا في ميادين العلوم الاجتماعية والسياسية حيث يعد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات والتدخلات المقصودة التي تعتمدها الدولة أو القوى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسية والمؤسسات الاجتماعية بغرض إعادة الهياكل الاجتماعية والقيم والاتجاهات والسلوك الجماعي بما يتوافق مع أهداف سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية معينة الهندسة المجتمعية لا تقتصر فقط على وسائل الإكراه أو التشريع بل تشمل ايضاً التعليم والإعلام والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الجماهيري بوصفها وسائل لإحداث التغيير الاجتماعي المنظم . (Amin, 2021)

وفي ضوء ذلك ينظر إلى الهندسة المجتمعية بمثابة إدارة واعية للتغيير الاجتماعي حيث يعتمد على توظيف المعرفة العلمية لفهم التركيب المجتمعية وتأثيرها على أنماط سلوكه وذلك بغرض تحقيق أهداف الدولة أو النخب الحاكمة أو حتى الاطراف الدوليين انطلاقاً من هذا الفهم تتداخل الهندسة المجتمعية مع المفاهيم مثل بناء الدولة الهوية الوطنية ووضع السياسيات العامة بالإضافة الى الادارة الفعالة للتحولات الاجتماعية كما ان لها ارتباطات واضحة في العصر الحديث بأدوات القوة الناعمة والحرب الإدراكية وحرب المعلوماتية .
(سليم، 1998)

ويعرف الفيلسوف النمساوي كارل بوبر مفهوم الهندسة المجتمعية على انها جهود تهدف الى استغلال المعرفة الاجتماعية بشكل منطقي من اجل تحقيق تغيرات مؤسسية واجتماعية هادفة ويميز بوبر بين نوعين من الهندسة المجتمعية النوع الاول هو الهندسة المجتمعية الجزئية التي تركز على الإصلاح التدريجي واختبار النتائج والنوع الثاني الهندسة المجتمعية الشمولية التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمع بصورة جذرية وقد عبر بوبر عن انتقاداته الشديدة لهذا النمط مشيراً الى المخاطر المحتملة التي قد تؤدي الى ظهور انظمة سلطوية . (Popper, 1945)

ولقد ساهم عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز رغم عدم استخدام المصطلح بشكل مباشر في تعزيز مفهوم رؤية المجتمع كنسق اجتماعي يمكن ادارته وتكيفه من خلال تحليله فقد فتح بارسونز المجال لفكرة إمكانية توجيه البنية الاجتماعية اعتماداً على المؤسسات والسياسات العامة من اجل تحقيق استقرار والتكامل الاجتماعي . (parsone, 1902)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي الاطار السياسي المعاصر يرى صامويل هنتنغتون أن فعالية الدولة في التعامل مع التغيرات الاجتماعية والسياسية يتطلب بناء مؤسسات قوية متينة قادرة على استيعاب التحولات الاجتماعية وهذا الطرح توجه فلسفة الهندسة المجتمعية كوسيلة للتحكم في عمليات التغيير المنظم وتفادي الفوضى في الساحة السياسية . (Huntington, 1968)

وفي سياق العلاقات الدولية، لم يقدم جوزيف ناي تعريفاً مباشراً لمفهوم الهندسة المجتمعية لكن رؤيته لمفهومه للقوة الناعمة يوضح كيفيه تأثير للدول على تفضيلات المجتمعات الأخرى من خلال الثقافة والقيم والمؤسسات وهذا يمثل أحد تطبيقات البارزة للهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية المعاصرة كما تشير الابحاث الحديثة حول الحروب الهجينة والمعرفة الى أن التأثير على الإدراك الجماعي والهوية والرأي العام أصبح محوراً أساسياً في استراتيجيات النفوذ على الساحة الدولية . (السلام، 2020)

النشأة الفكرية للهندسة المجتمعية :

تنحدر الجذور الفكرية للهندسة المجتمعية من الفلسفة السياسية الكلاسيكية وتحديداً من تصورات أفلاطون في كتاب الجمهورية حيث رسم صورة لمجتمع مثالي تترتب فيه العلاقات الاجتماعية وفقاً لرؤية عقلانية ومنطقية تتبعها طبقة من الحكماء ومن وجهه اخرى قدم ارسطو مساهمة مهمة في تعزيز فكرة إمكانية تنظيم المجتمع بواسطة القوانين والبناء المؤسسات التي تهدف لتحقق الصالح العام . (بلقزيز، 2004)

وخلال عصر النهضة نشأت فكرة جديدة على يد مكيافيللي الذي اشار الى اهمية السلطة في إعادة تشكيل المجتمع وتعزيز استقرار الدولة بينما خلال عصر التنوير لوحظ توسع في الفهم بان العقل والعلم يكمن ان يساهما في تحسين المجتمعات وهو ما انعكس في كتابات جان جاك روسو ومونتسكيو واخرون .

وخلال القرن التاسع عشر ساهمت الثورة الصناعية وظهور علم الاجتماع بفضل أوغست كونت وإميل دوركايم في ترسيخ القناعة بان المجتمع يعمل وفق لقوانين يمكن تحليلها بشكل علمي مما أرسى الاسس النظرية للهندسة المجتمعية الحديثة. (James, 1998)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما في القرن العشرين فقد اكتسب المفهوم بعدًا أكثر وضوحًا بفضل مؤلفات كتابات كارل بوبر اجرى تمييز بين الإصلاح التدريجي والإصلاح الشامل وبعد ذلك طور هذا المفهوم مع بروز الدولة الحديثة وزيادة السياسات العامة وكذلك مع وظهور نظريات الاتصال والإعلام جاءت الثورة الرقمية لتضيف تقنيات جديدة قادرة على التأثير في الرأي العام وسلوكيات المجتمعية مثل منصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة ونتيجة لذلك اصبحت الهندسة المجتمعية اداة اساسية في إدارة المجتمعات داخليًا كما تم استخدامها كوسيلة في السياسات الخارجية والمنافسات الجيوسياسية بين الدول . (بوبر، 1998)

وفي سياق العلاقات الدولية توسع مفهوم الهندسة المجتمعية ليشمل مساعي القوى العظمى والمنظمات الدولية في إعادة صياغة الاوضاع الاجتماعية والسياسية من خلال الدول الأخرى عبر مبادرات الإصلاح السياسي والتنمية وبناء المؤسسات والدبلوماسية العامة والإعلام والقوة الناعمة وقد اسهم هذا في جعل الهندسة المجتمعية احد الاساليب غير العسكرية للتأثير في البيئة الداخلية للدول وتحقيق المصالح الاستراتيجية . (Akeiber, 2025)

اهم خصائص الهندسة المجتمعية

تتميز الهندسة المجتمعية بعدة خصائص تعكس جوهرها كعملية استراتيجية تهدف الى إعادة تنظيم الهياكل الاجتماعية والمبادئ والقيم والاتجاهات والسلوكيات لتلبية اغراض سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية. وتتمثل أبرز هذه الخصائص فيما يأتي:

1. التخطيط الاستراتيجي : تعتمد الهندسة المجتمعية الى رؤية استراتيجية شاملة طويلة الامد حيث تحدد أهدافها من خلال استراتيجيات وسياسيات مدروسة تعتمد على دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي وتوظف أدوات الدولة أو الجهات الفاعلة المؤثرة للوصول الى نتائج معينة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. الهدف والغاية المحددة : تعتبر الهندسة المجتمعية بأنها عملية مدروسة وليست عشوائية حيث تسعى لتحقيق تحول منظم في أنماط التفكير أو السلوك أو الهياكل الاجتماعية بما يتماشى مع أهداف الجهة القائمة عليها.

3. الشمولية والتكامل : لا تتحدد الهندسة المجتمعية في مجال واحد فقط بل تمتد لتشمل مجالات متعددة مثل التعليم والإعلام والثقافة والاقتصاد والتشريعات والتكنولوجيا، مما يضمن تفاعل أدوات التأثير وتحقيق تغيرات مستدامة .

4. والاستمرارية والمرونة : عادة ما يتم تنفيذ الهندسة المجتمعية بشكل تدريجي من خلال مراحل متسلسلة بهدف تقليل لتقليل مقاومة التغيير وزيادة فرص تقبل التحولات الاجتماعية والسياسية ، وتبرز قدرتها على تعديل استراتيجيتها وادواتها لتواكب المتغيرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية مما يضمن استمرار فعاليتها في بيئات متغيرة باستمرار . (Popper, 1945)

5. توظيف أدوات التأثير غير المباشر : تعتمد بشكل اساسي على استثمار أدوات القوة الناعمة مثل الإعلام والتعليم والدبلوماسية العامة والثقافة والمنصات الرقمية بالإضافة الى السياسات العامة بهدف التأثير في التوجهات والرأي العام دون اللجوء إلى الإكراه المباشر.

6. العلاقة بالسلطة والمنظمات : عادة ما تكون الهندسة المجتمعية مرتبطة بالدولة ومؤسساتها ولكن يمكن ان تمارس أيضًا من قبل منظمات الدولية ووسائل الإعلام والشركات الكبرى، ومنظمات المجتمع المدني حيث تعتبر جميعها جهات ذات قدرة على التأثير في السياق الاجتماعية.

7. قابلية القياس والتقويم : تعتمد على معايير لقياس مدى تحقيق أهدافها مثل التغيرات الاتجاهات العامة ودرجة الالتزام بالسياسات والتحولات في السلوك الاجتماعي مما يتيح امكانية تعديل السياسات عند وجود الحاجة لذلك . (مراد، 2019)

المبحث المطلب الثاني

المرتكزات النظرية لتوظيف الهندسة المجتمعية في السياسية الخارجية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعتمد توظيف الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية على مجموعة من المرتكزات النظرية الاساسية التي توضح الكيفية التي تستفيد بها الدول من الاساليب غير العسكرية لأحداث تأثير في المجتمعات الخارجية مما يخدم اهدافها الاستراتيجية ويقوي موقعها في الساحة الدولية وتتمثل أهم هذه المرتكزات فيما يأتي :

أولا : نظرية القوة الناعمة

تعتبر نظرية القوة الناعمة التي وضعها جوزيف ناي من أهم الأسس الرئيسية في دراسة الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية إذ تستند هذا النظرية الى فكرة أن الدول يمكنها التأثير على سلوكيات الدول الاخرى والمجتمعات من خلال الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والسياسات الخارجية الموثوقة بدلاً من استخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية وفي هذا الاطار تستخدم الهندسة المجتمعية مجموعة من الادوات كالتعليم والإعلام والدبلوماسية العامة والمنظمات غير الحكومية لإعادة تشكيل القيم الاتجاهات بطريقة تدعم أهداف السياسة الخارجية . (Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, 2004)

ثانيا : النظرية البنائية

تعتبر النظرية البنائية أن الهوية والمفاهيم والمعايير الاجتماعية هي العناصر الاساسية التي تؤثر على سلوك الفواعل الدولية وفي هذا السياق توظف الهندسة المجتمعية كوسيلة لإعادة صياغة الكيفية التي تدرك بها المجتمعات المستهدفة هويتها وقيمتها مما يسهم في تحول أنماط التفاعل السياسي وإعادة تعريف المصالح لتتوافق مع أهداف الدولة الكبرى . (دريسي، 2021)

ثالثاً : نظرية الهيمنة الثقافية : ان الحفاظ على الهيمنة لا يتطلب القوة فقط بل يتطلب ايضاً خلق توافق اجتماعي وثقافي حول المفاهيم والقيم التي تروج لها الطبقات الحاكمة بناء على ذلك تعتبر الهندسة الاجتماعية اداة تستخدمها الدول لتعميم انظمتها الفكرية والثقافية من خلال

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قنوات الاعلام والتعليم والمؤسسات الثقافية مما يعزز تأثيرها في المجتمعات الأخرى . (خليل، 2020)

رابعاً : نظرية التغيير الاجتماعي : تقدم هذه النظرية فرضية تتمثل في امكانية توجيه التحولات الاجتماعية عبر سياسات وإجراءات مدروسة تعتمد على اسس علمية في مجال السياسة الخارجية يتم تطبيق هذه الفكرة من خلال برامج تدعم الاصلاحات وتطوير المؤسسات، والتنمية، وتعزيز المجتمع المدني باعتبارها ادوات لإحداث تغييرات سياسية واجتماعية تدريجية في الدول المستهدفة. (هانيجان، 2020)

خامساً : نظرية بناء الدولة وبناء الأمة : توضح هذه النظرية توظيف الهندسة المجتمعية في البيئات التي تشهد نزاعات أو مراحل انتقالية ففي هذا الظروف تسعى القوى الدولية الى إعادة بناء المؤسسات السياسية والإدارية وتعزيز الهوية الوطنية بالإضافة الى إعادة تنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع بهدف تحقيق الاستقرار وتلبية المصالح الاستراتيجية للدول المتدخلة. (شكدام، 2018)

سادساً : نظرية الاتصال والإقناع الاستراتيجي : تعتمد هذه النظرية على الاعتقاد بان المعلومات والخطاب الإعلامي يلعبان دوراً حيوياً في تشكيل الإدراك العام وصناعة الرأي العام لذلك تعتمد الهندسة المجتمعية على وسائل الاعلام الرقمية والتقليدية الى جانب والدبلوماسية العامة ومنصات التواصل الاجتماعي بهدف توجيه الآراء الاجتماعية والتأثير على مواقف الجماهير بشأن القضايا الدولية . (رزيوق، 2025)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني

اليات توظيف الهندسة المجتمعية في السياسية الخارجية وانعكاساتها

ادت التطورات الطبيعة في التفاعلات الدولية إلى توسع نطاق الادوات التي توظفها الدول في سياساتها الخارجية اذ لم يعد تحقيق المصالح الوطنية مقتصراً فقط على الوسائل الدبلوماسية أو الاقتصاد أو القوة العسكرية بل اصبح يشمل ايضاً التأثير على السياقات الاجتماعية والثقافية ووجهات النظر في الدول المستهدفة. وفي هذا الاطار ظهرت الهندسة المجتمعية كنمط من أنماط التأثير المنظم الذي يسعى توجيه الى التغيرات في القيم والاتجاهات والهويات بالإضافة الى أنماط السلوك الاجتماعي والسياسي من خلال الاستفادة من التطورات المتسارع في تقنيات الاتصال والمعلومات بالإضافة الى تعزيز دور الفاعلين غير الحكوميين . (مراد، 2019)

تقوم عملية توظيف الهندسة المجتمعية في اطار السياسة الخارجية بعدة اشكال تبدأ من الدبلوماسية العامة وما يرتبط بها من تبادل ثقافي وتعليمي واعلامي دولي وتستمر عبر برامج التنمية والمساعدات وبناء المؤسسات وتعزيز المجتمع المدني كما تشمل استخدام الفضاء الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي للنفاذ الى الرأي العام وتشكيل التصورات المتعلقة بالدولة الفاعلة وسياساتها وتتباين هذا الاساليب من حيث طبيعتها و مدى مباشرتها فبعضها يعتمد على الجذب والإقناع وبناء الثقة بينما يتخذ بعضها الآخر طابعًا أكثر تدخلاً حين يهدف الى إعادة تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية للدولة المستهدفة بما يتوافق مع مصالح القوى الخارجية . (سليم، 1998)

وتكتسب هذه الآليات أهميتها من قدرتها على تحويل المجتمع إلى مجال للتنافس الدولي إذ أصبح التأثير في الوعي الجماعي والهوية والخطاب العام جزءًا من إدارة الصراعات وبسط والنفوذ ويكمن القول تمثل الهندسة المجتمعية مجال السياسة الخارجية وسيلة معقدة تضم الجوانب السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والتكنولوجية وتظهر هذا الظاهرة تحولا ملحوظاً في مفهوم القوة داخل النظام الدولي المعاصر إذ لم تعد الهيمنة على الاراضي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجغرافية فقط كافية لتامين النفوذ بل اصبح تأثير الافكار والمفاهيم والهويات والسلوكيات جزءاً اساسياً من عناصر القوة العالمية لذلك فان دراسة طرق استغلال هذا العوامل وقياس تأثيراتها يعد مدخلاً حيوياً لفهم انماط المنافسة والنفوذ في السياق الدولي المعاصر . (بلقزيز، 2004)

المطلب الأول

أدوات واليات توظيف الهندسة المجتمعية

تتميز الهندسة المجتمعية بتنوع أدواتها وآلياتها إذ لا تعتمد على وسيلة واحدة فقط لإحداث التغيير بل تستند الى استخدام مجموعة شاملة متكاملة من الأدوات السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والتكنولوجية للتأثير في التركيبة الاجتماعية ووعي للمجتمعات المستهدفة في اطار السياسة الخارجية تكتسب هذه الأدوات أهمية خاصة اذ تمكن الدول من الانتقال من التأثير المباشر على الحكومات إلى التأثير على المجتمعات والرأي العام والنخب والقيم مما يعزز قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بطرق غير عسكرية وكلاتي : (سليم، 1998)

1. الإعلام والاتصال الاستراتيجي

يعتبر الإعلام والاتصال الاستراتيجي من ابرز الاليات المستخدمة في الهندسة المجتمعية وذلك لما يمتلكه من قدرة على تشكيل الإدراك العام وتحديد طبيعة القضايا التي تستقطب انتباههم بالإضافة الى ذلك تلعب دوراً محورياً في تأطير الأحداث وتوجيه الحوار العام تلجأ الدول الى وسائل الإعلام التقليدية والدولية إلى جانب المنصات الرقمية لبناء سرديات سياسية وثقافية تتماشى مع أهدافها الداخلية والخارجية . (مراد، 2019)

تظهر طريقة التأثير في هذا الحلاة من خلال اختيار المعلومات بعناية وابراز موضوعات محددة واعادة صياغته الأحداث وتكرار الرسائل وبناء سرديات سياسية واجتماعية تستطيع تشكيل أراء الجمهور وبالتالي لا يقتصر دور الإعلام فقط على توصيل المعلومات، بل يمكن أن يتحول الى وسيلة للتحكم في الإدراك وصياغة اتجاهات الرأي العام . (رزيوق، 2025)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. الدبلوماسية العامة

تعتبر الدبلوماسية العامة واحدة من الادوات الاساسية في السياسة الخارجية المعاصرة حيث متزايدات أهميتها نتيجة التغيرات في طبيعة القوى الدولية وارتفاع تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام والاتصال الرقمي في تشكيل انطباعات الشعوب حول الدول وسياساتها وتختلف الدبلوماسية العامة عن الدبلوماسية التقليدية بأنها لا تقتصر على الاتصال الرسمي بين الحكومات بل تهدف بصورة مباشرة إلى التواصل مع الشعوب والجماعات والمؤسسات غير الحكومية في الدول الأخرى للتأثير على افكارهم ووجهات نظرهم وكذلك لخلق صورة ايجابية عن الدولة وسياستها . (Melissen, The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, 2005)

وتعتمد هذه الآلية بشكل أساسية على الإقناع والجاذبية وبناء الثقة مما يتداخل ما مع مفهوم القوة الناعمة الذي طرحة جوزيف ناي يعتقد ناي ان الدول يمكنها بلوغ أهدافها من خلال تحفيز الآخرين على تفضيل النتائج المرغوبة بدلاً من فرضها عليهم لذا تبرز الدبلوماسية العامة كأداة ضرورية لتعزيز صورة الدولة وشرعية سياساتها الخارجية . (Nye, The Future of Power, 2011)

ويعرف جوزيف ناي الدبلوماسية العامة كأداة تستخدمها الدول لتعزيز قوتها الناعمة وذلك من خلا لاستغلال التواصل الثقافة والقيم والسياسات الخارجية الجاذبة للتأثير على الآخرين وتحقيق الاهداف المرجوة عبر الجذب والإقناع بدلًا من استخدام القوة وفي السياق ذاته يعرّف نيكولاس كول الدبلوماسية العامة على انها الجهود التي يبذلها كيان دولي للتأثير في الرأي العام أو النخب في مجتمع آخر بهدف تغيير مواقفهم تجاه ذلك الكيان أو تجاه قضية محددة وتعزيز العلاقات بين المجتمعات والدول . (Nye, Soft Power The Means to Success in World Politics, 2004)

3. الثقافة والتبادل الحضاري

تمثل الثقافة وسيلة دائمة للنفوذ الاجتماعي حيث تستطيع الدولة توظيف لغتها والفنون والادب والموروثات والقيم الثقافية لتعزيز حضورها في المجتمعات الأخرى ويتم ذلك عبر المراكز الثقافية والمعارض والمهرجانات والبرامج الفنية والتبادل الثقافي للأفكار.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتشير الثقافة في معناها الواسع بأنها مجموعة تتكون من القيم والمعتقدات والمعارف واللغة والعادات والرموز والممارسات التي يكتسبها أفراد المجتمع ويتناقلونها عبر الاجيال مما يمنح الجماعة خصوصيتها وهويتها وقد عرّف إدوارد تايلور الثقافة بأنها " ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأخلاق والقانون والعادات، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع " (العروي، 2009)

أما التبادل الحضاري فيشير بأنها العملية التي يحدث فيها التفاعل بين الثقافات والحضارات حيث يتم نقل الأفكار والمعارف والقيم والتقنيات والفنون والخبرات والتجارب سواء بشكل مباشر او غير مباشر وتساهم هذا العمليات في تعزيز الخبرة الإنسانية وأثرائها .

ويكتسب التبادل الحضاري مكانه بارزة ضمن إطار العلاقات الدولية المعاصرة حيث باتت الثقافة اداة فعالة للتواصل والتأثير تستخدمها الدول والمجتمعات إلى جانب الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية وقد ارتبط ذلك بمفهوم القوة الناعمة وتكمن أهمية هذه الآلية في أنها لا تستهدف تغيير المواقف السياسية بشكل مباشرة بل تسعى إلى انشاء بيئة ثقافية أكثر تقبلًا للدولة وقيمها وسياساتها مما يؤدي الى تأثيرات تتسم بالتراكم والاستدامة . (Cull, 2019)

4. التعليم والتبادل الأكاديمي

يعتبر التعليم والتبادل الأكاديمي من الادوات الاكثر تأثيرا في الهندسة المجتمعية امتدادًا زمنيًا وذلك بسبب اهميتهما في تشكيل النخب وبناء المعرفة و والتصورات وتشمل هذه الأدوات برامج المنح الدراسية وبرامج التبادل الجامعي والبعثات التعليمية والمؤتمرات ومراكز الدراسات والبحوث تساعد هذا الاليات في اقامة روابط معرفية واجتماعية تتجاوز الحدود كما تعزز التفاعل بين النخب الأكاديمية والسياسية مما قد يسهم في تحقيق فهم أكثر إيجابية للدولة الفاعلة وسياساتها ومجتمعها .

5. المساعدات الاقتصادية والتنموية

تعتبر المساعدات الاقتصادية والبرامج الإنسانية وعمليات التنمية وسائل فعالة للتأثير واقامة علاقات مع الامم والمجتمعات ولا تقتصر أهميتها على الجوانب الاقتصادية فقط بل يشمل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ايضاً تعزيز الثقة والنفوذ السياسي واستدامة العلاقات . (Melissen, The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations, 2005)

تتعلق هذا البرامج غالباً بمبادرات تطوير القدرات وأصلاح الاجهزة الحكومية وتعزيز المؤسسات مما يجعلها جزءًا من المساعي لبناء الدولة وتحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع ومع ذلك فأن نجاحها يتوقف على نوعيه الاهداف ومدى توافقها مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المستفيد بالإضافة الى مدى استقلاليتها عن الاجندات السياسية للدول المانحة . (Fukuyama, 2004)

6. التكنولوجيا والفضاء الرقمي

اسفر التحول الرقمي عن نشوء مجال جديد في الهندسة المجتمعية يعرف بالفضاء المعلوماتي والرقمي لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية وأدوات تحليل البيانات تمتلك القدرة على الوصول المباشر إلى قطاعات واسعة من الجمهور والتفاعل معها بشكل مباشر وتتكون أليات هذا المجال من التواصل المباشر وتوجيه محتوى محدد الى جماعات بعينها وإدارة الحملات الرقمية وصناعة السرديات بالإضافة الى تحليل اتجاهات الرأي العام مما يساهم في تعزيز قدرة الفاعلين الدوليين على التأثير في الإدراك الجمعي لكنه في الوقت ذاته أوجد مخاطر مرتبطة بالتضليل المعلوماتي والتلاعب الرقمي والاستقطاب المجتمعي . (James, 1998)

7. التأثير في الهوية والقيم والسرديات

تمثل الهوية والقيم والسرديات الاجتماعية عمق الجوانب المتعلقة بالهندسة المجتمعية حيث يتجاوز التأثير مجرد تغيير اراء سياسية معينة في بعض الاحيان يكون الهدف من ذلك هو تعديل الطريقة التي يدرك بها المجتمع نفسة والأخرين وتنسجم هذه الآلية مع منظور النظرية البنائية في العلاقات الدولية التي توكد أن الهوية والأفكار والمعايير الاجتماعية تلعب دوراً في تشكيل المصالح والسلوك السياسي للدول والمجتمعات لذا يمكن ان تؤدي التحكم في السرديات والقيم الى اعادة تعريف مفهوم "المصلحة" أو "التهديد" أو "الآخر" داخل المجتمع المستهدف . (Wendt, 1999)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8. بناء المؤسسات وإعادة تشكيل البيئة السياسية

تستخدم بعض البرامج المتعلقة بأنشاء المؤسسات والإصلاح الإداري والسياسي كوسائل لإعادة تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية للدول المستهدفة وتتضمن إصلاح المؤسسات وتطوير الإدارة العامة وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات وعلى الرغم من ان هذا البرامج قد تؤدي الى نتائج إيجابية عندما تستجيب لحاجات المجتمع وتسهم في بناء مؤسسات أكثر كفاءة إلا أنها يمكن أن تتحول إلى أداة نفوذ خارجي إذا فُرضت نماذج مؤسسية لا تتناسب مع الخصوصية السياسية والاجتماعية للدولة المستهدفة . (Melissen, The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, 2005)

9 . الاتصال بالنخب وصناعة التأثير

تعد النخب في مجالات السياسة والفكر ووسائل الاعلام والاكاديمي من الفئات الاكثر اهمية في عمليات الهندسة المجتمعية حيث تلعب دوراً حيوياً في صياغة الافكار وتحديد اتجاهات النقاش العام ولذلك يمكن توظيف المؤتمرات وبرامج الزمالة ومراكز البحوث والحوارات السياسية والثقافية في بناء قنوات اتصال طويلة الأمد مع هذه النخب وتقوم هذه الاستراتيجية على الفرضية القائلة ان التأثير في الفاعلين الأكثر قدرة على إنتاج الأفكار ونشرها يمكن ان يؤدي وبصورة غير مباشرة إلى انتقال التأثير من النخب إلى المجال العام . (Nye, The Future of Power, 2011)

حيث يمكن القول أن توظيف الهندسة المجتمعية لا ترتكز على أداة واحدة أو تأثير مباشر وإنما يعتمد على تفاعل مجموعة متنوعة من الأدوات التي تعمل على مستويات مختلفة حيث يلعب الاعلام والدبلوماسية العامة دوراً في تشكيل الإدراك والرأي العام بينما يسهم التعليم والثقافة في تشكيل القيم والاتجاهات بعيدة المدى وتؤثر المساعدات وبناء المؤسسات في البنية الاقتصادية والسياسية، في حين ان الفضاء الرقمي يمنح امكانيات أكبر على التواصل السريع والاستهداف والانتشار .

وعليه يمكن اعتبار الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية كنظام شامل يهدف الى ادارة التأثير الخارجي حيث يتدرج هذا التأثير من التأثير على المعلومات والادراك إلى التأثير في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القيم والهويات والسلوكيات وصولًا إلى التأثير في بعض مكونات البيئة السياسية والاجتماعية للدولة المستهدفة وتظل فعالية هذه الأدوات مرتبطة بمدى المصداقية والقبول الاجتماعي والانسجام الثقافي واستمرارية السياسات وعدم تحول التأثير إلى نوع التدخل القسري . (Cull, 2019)

المطلب الثاني

تطبيقات الهندسة المجتمعية واثارها في العلاقات الدولية (الصين أنموذجاً)

تمثل الصين نموذجاً بارزاً لتوظيف الهندسة المجتمعية كوسيلة للتعامل مع التغيرات الاجتماعية والثقافية وتعزيز الاستقرار الوطني بالإضافة الى توظيف بعض تقنياتها في خدمة أهداف السياسة الخارجية ولا تقتصر الهندسة المجتمعية في الصين على التدخل المباشر في البنية الاجتماعية بل يشمل تقوم إعادة صياغة السلوكيات والمواقف والقيم عبر مجموعة من السياسات التعليمية والثقافية والإعلامية والرقمية والتنموية بما ينسجم مع أولويات الدولة والحزب الشيوعي الصيني . (إدريس، 2018)

وفي ضوء ذلك تعد الصين واحدة من النماذج البارزة في توظيف الهندسة المجتمعية ضمن أدوات سياستها الخارجية إذ لم يعد التأثير على المجتمعات الدولية محصوراً فقط في الاساليب الدبلوماسية والاقتصادية التقليدية بل اتجهت بكين إلى استخدام مجموعة متنوعة من الادوات التي تهدف الى تعديل اراء المجتمعات والنخب وتشكيل التصورات حول الصين ومصالحها يتماشى هذا الاتجاه مع استراتيجية شاملة تمزج بين القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والتبادل الثقافي والاقتصادي . (كيسنجر، 2012)

ويمكن القول ان هذا التوظيف يقوم ضمن مجالات متعددة وكلاتي :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. المجال الثقافي والتعليمي

يتم تطويره من خلال إنشاء معاهد كونفوشيوس وتوسيع برامج المنح الدراسية وتبادل المعرفة الاكاديمية الأكاديمي وتنظيم الانشطة الثقافية و فضلاً عن تعزيز استخدام نشر اللغة الصينية وتهدف هذه الأدوات إلى دوره التعليمي والثقافي المباشر إلى تعزيز فهم أكثر إيجابية للصين وتقوية الروابط مع المجتمعات العالمية وعلى وجه الخصوص فئات الشباب والطلبة والنخب الأكاديمية والثقافية ومن منظور القوة الناعمة تعتبر هذا الجهود وسيلة لزيادة جاذبية الدولة والتأثير في توجهات الاخرين دون الاعتماد فقط على اساليب الإكراه . (Hartig, 2016)

2. الإعلام والدبلوماسية الرقمية

يمثلان مجالات تزداد اهميتها في تشكيل الادراك الدولي وقد سعت الهيئات الاعلامية الصينية الى تعزيز وجودها في الساحة الدولية من خلال انتاج محتوى بلغات متعددة واستغلال المنصات الرقمية للتعريف بالمواقف والسياسات الصينية وكذلك التأثير على مجرى النقاشات المرتبطة بالصين يهدف هذا الاتجاه إلى المشاركة في تشكيل الصورة الذهنية للصين وإعادة صياغة سرديتها بشأن قضايا التنمية والنظام الدولي والعلاقات بين الدول وهذا الامر يربط بين الهندسة المجتمعية بمفهوم القوة الخطابية وصناعة السرديات في السياسة الدولية . (Brady, 2008)

3. مبادرة الحزام والطريق

تبرز هذا المبادرة كونها ذات اهمية بالغة كوسيلة للتأثير المجتمعي غير المباشر بالإضافة الى كونها ذات ابعاد اقتصادية واستراتيجية فهي تتيح للصين فرصة لتعزيز تواصلها مع المجتمعات والدول والشركاء من خلال المشاريع البنية التحتية والاستثمار والتعاون في مجالات التعليمية والثقافية من خلال التبادل الشعبي ومع مرور الوقت تتبلور شبكات من المصالح والاعتماد المتبادل التي يمكن أن تسهم في تعزيز القبول بالصين وتوسيع قدرتها على التأثير على الاوضاع السياسية والاجتماعية في الدول المشاركة .

4. التنمية والتعاون الاقتصادي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعتبران من الادوات ذات للتأثير الخارجي حيث تظهر الصين كمثال يحتذى به في التنمية الاقتصادية مع احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ويمنح هذا الخطاب الصين الفرصة للتواصل مع البلدان النامية وعلى وجه الخصوص في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع تقديم تجربتها في التنمية كمصدر للمشاركة والتعلم والتعاون وبالتالي فإن التأثير الصيني الذي يمارسه لا يهدف الى تغيير البنى الاجتماعية بصورة مباشرة بالضرورة بل يسعى إلى إعادة تشكيل بعض التصورات والقيم والتفضيلات تجاه الصين ونموذجها في التنمية . (ناي، 2007)

حيث يمكن تصنيف آليات الهندسة المجتمعية الصينية في السياسة الخارجية في أربعة مسارات رئيسية :

1. التأثير الثقافي : نشر اللغة والثقافة الصينية وتعزيز التفاعل الحضاري .
2. التأثير التعليمي والمعرفي : المنح الدراسية والتبادل الأكاديمي وبناء العلاقات مع الجامعات ومراكز الفكر .
3. التأثير الإعلامي والرقمي: بناء السرديات والتأثير في الصورة الذهنية للصين والرأي العام الخارجي
4. التأثير الاقتصادي والتنموي: توظيف التجارة والاستثمار ومشروعات التنمية وفي مقدمتها الحزام والطريق، لبناء شبكات طويلة الأمد من المصالح والتفاعل .

وعليه يجب الا يفهم مفهوم الهندسة المجتمعية في السياسة الخارجية الصينية على انه مجرد دعاية أو تأثير اعلامي بل ينبغي رؤيتها كعملية متعددة الأبعاد تهدف إلى تهيئة البيئات الاجتماعية والثقافية والمعرفية والاقتصادية في الخارج لتعزيز المصالح الصينية وزيادة قدرتها على التأثير والإقناع وتكمن خصوصية النموذج الصيني بتكامله بين الأدوات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية ضمن استراتيجية شاملة للقوة الوطنية مع التركيز على تعزيز مكانة الصين الدولية وإعادة تشكيل صورتها ودورها في النظام الدولي . (كيسنجر، 2012)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات

1. تمثل الهندسة المجتمعية أداة متقدمة للتأثير في السياسة الخارجية إذ توسع نطاق القوة من المجالين العسكري والاقتصادي إلى التأثير في الأفكار والقيم والاتجاهات والإدراك الجمعي .

2. توظف الصين الهندسة المجتمعية ضمن استراتيجية طويلة الأمد من خلال تكامل الاساليب الثقافية والتعليمية والإعلامية والاقتصادية والرقمية بما يعزز حضورها ونفوذها الدولي.

3. تشكل القوة الناعمة مرتكزًا أساسيًا في النموذج الصيني ولا سيما عبر الدبلوماسية العامة ونشر الثقافة واللغة والتبادل الأكاديمي والثقافي بهدف تعزيز الجاذبية وبناء صورة إيجابية للصين .

4. تسهم المبادرات الاقتصادية والتنموية في دعم النفوذ المجتمعي الصيني إذ توفر المشروعات الاقتصادية وفي مقدمتها مبادرة الحزام والطريق إطارًا للتفاعل المؤسسي والثقافي والتنموي إلى جانب أهدافها الاقتصادية.

5. تظل الهندسة المجتمعية أداة مزدوجة النتائج إذ يمكن أن تساهم في تعزيز التبادل الحضاري والتنمية والتفاهم الدولي لكنها قد تثير في المقابل مخاوف تتعلق بالتأثير في الهوية والاستقلال الثقافي والتدخل في المجال الداخلي للدول الأمر الذي يجعل تقييمها مرتبطًا بطبيعة الأدوات والأهداف والسياق الذي توظف فيه.

6. تسهم الهندسة المجتمعية في تعزيز المصالح الاستراتيجية الصينية بصورة غير مباشرة من خلال بناء بيئة دولية أكثر تقبلًا للمصالح والمواقف وتقليل الصور النمطية السلبية وتعزيز العلاقات الشعبية والمؤسسية إلى جانب العلاقات الدولية .

7. تتوقف فاعلية الهندسة المجتمعية على المصداقية والقبول فنجاح أدوات التأثير لا يرتبط بحجم الموارد المستخدمة فقط بل بمدى انسجام الخطاب الخارجي مع الممارسة ومدى استجابة الدول المستهدفة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8. أصبح الفضاء الرقمي مجالًا رئيسيًا للتأثير من خلال الإعلام الدولي والاتصال الاستراتيجي والمنصات الرقمية بما يتيح التأثير في السرديات والصورة الذهنية لدى المنظومة الدولية .

الخاتمة

لقد اصبحت الهندسة المجتمعية وسيلة فعالة في السياسة الخارجية المعاصرة نتيجة التغير في طبيعة القوة الدولية وتزايد أهمية الأبعاد الثقافية والإدراكية والاجتماعية في تحقيق النفوذ ولم يعد التأثير الخارجي مقتصرًا على الوسائل العسكرية والاقتصادية بل أصبح يتضمن ايضاً تشكيل المعتقدات والافكار والقيم والسرديات داخل المجتمعات المستهدفة وقد أظهرت الصين أنموذجًا بارزاً من خلال استخدامها الكامل لتوظيف للدبلوماسية العامة والتبادل الثقافي والتعليمي والإعلام والاتصال الرقمي والتعاون الاقتصادي والتنموي وهذا الامر يسهم في تعزيز مكانتها الدولية ويدعم مصالحها الاستراتيجية حيث تتميز الاستراتيجية الصينية بأنها تراكمية وطويلة الأمد إذ تسعى إلى بناء علاقات وشبكات تأثير تتجاوز الأطر الحكومية إلى المجتمعات والنخب والمؤسسات .

وبناء على ذلك يعد توظيف الهندسة المجتمعية يمثل تحولًا في أدوات ممارسة السياسة الخارجية من القوة المباشرة إلى التأثير غير المباشر ومن إدارة العلاقات بين الدول إلى التأثير على السياقات الاجتماعية والإدراكية ومع ذلك فان نجاح هذا التوظيف يعتمد على المصداقية والقبول بالإضافة الى احترام الخصوصيات الوطنية والثقافية بما يجعل الهندسة المجتمعية أداة ذات فرص استراتيجية وتحديات سياسية وأخلاقية في آنٍ واحد .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع باللغة العربية

1. امنة محمد علي. (25 12, 2022). السياسية الخارجية العراقية تجاة الاتحاد الاوربي وافاقها المستقبلية . *مجلة دراسات دولية* ، صفحة 21.

2. إميلي هانيجان. (27 12, 2020). *نظريات التغيير الاجتماعي*. تم الاسترداد من WGU: https://www-wgu-edu.translate.goog/blog/social-change-why-it-matters2305.html?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar_&_x_tr_hl=ar_&_x_tr_pto=tc_

3. جوزيف ناي. (2007). *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*. الرياض : العبيكان .

4. حنان دريسي. (27 12, 2021). النظرية البنائية في العلاقات الدولية . *مدارات سياسية* ، صفحة 19.

5. شريفة رزيوق. (1 9, 2025). الاتصال الاستراتيجي نهج كامل للمنظمات . *الحكمة للدراسات الفلسفية* ، صفحة 25.

6. عبد الإله بلقزيز. (2004). *الدولة والمجتمع* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. عبد الله العروي. (2009). *مفهوم الثقافة* . الدرا البيضاء : المركز الثقافي العربي .

8. عبد الله محمد عبد الرحمن. (1997). *علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا* . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية .

9. علي عباس مراد. (20 2, 2019). الدواعي والتطبيقات الحديثة والمعاصرة للهندسة الاجتماعية والسياسية في الغرب. *مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد*، صفحة 24.

10. كاثرين شكدام. (6 1, 2018). بناء الامة وسياسية بناء الدولة . *مركز البيان للدراست والتخطيط*، صفحة 19.

11. كارل بوبر. (1998). *المجتمع المفتوح وأعداؤه*. لبنان: دار التنوير .

12. محمد السعيد إدريس. (7 12, 2018). الصين وصعود القوة العالمية. *مجلة السياسة الدولية*، صفحة 24.

13. محمد السيد سليم. (1998). *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: النهضة المصرية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

14. محمد عبد السلام. (2020). *القوة الناعمة في العلاقات الدولية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

15. مروة خليل. (2020). *مفهوم الهيمنة الثقافية في العلاقات الدولية* . الاسكندرية : جامعة الاسكندرية .

16. هنري كيسنجر. (2012). *الصين بين الماضي والحاضر والمستقبل*. بيروت: دار الكتاب العربي.

17. وضاحي ميلود. (1 6, 2026). دور المؤسسات الثقافية في الهندسة المجتمعية والرهانات الجديدة للأمن القومي التحول من الفاعل العادي إلى الفاعل السيادي. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* ، صفحة 24.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع باللغة الأجنبية

1. Akeiber, H. J. (2025, 4 11). The Evolution of Social Engineering Attacks: A Cybersecurity. *Al-Rafidain Journal of Engineering Sciences*, p. 23.
2. Amin, H. Y. (2021, 6 12). Social Engineering: Transnational Broadcasting and. *Global Media Journal*, p. 19.
3. Brady, A.-M. (2008). *Marketing Dictatorship Propaganda and Thought Work in Contemporary China.* Lanham: Rowman & Littlefield.
4. Cull, N. (2019). *Public Diplomacy Foundations for Global Engagement in the Digital Age.* UK: Cambridge Polity Press.
5. Dorronsoro, G. (2015, 12 26). The EU and Turkey: Between Geopolitics and Social. *Institute of Political Studies, Rennes,*, p. 34.
6. Fukuyama, F. (2004). *State-Building: Governance and World Order in the 21st Centery.* UK: Cornell University Press.
7. Hartig, F. (2016). *Chinese Public Diplomacy The Rise of the Confucius Institute.* LONDON: Routledge.
8. Huntington, S. (1968). *Political Order in Changing Societies.* Yale University.
9. James, s. (1998). *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed.* UK: Yale University Press.
10. Melissen, J. (2005). *The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations.* UK: Palgrave Macmillan.
11. Nye, J. (2004). *Soft Power The Means to Success in World Politics.* UK: PublicAffairs.
12. Nye, J. (2011). *The Future of Power.* PublicAffairs.
13. parsone, T. (1902). *the social system* . UK: Routiedge.
14. Popper, K. R. (1945). *The Open Society and Its Enemies.* UK: Routledge.
15. Wendt, A. (1999). *Social Theory of International Politics.* UK: Cambridge University Press.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اثر نموذج هاكرينان Hakkarainen في تحصيل طلاب الرابع العلمي بمادة الرياضيات وتفكيرهم المرن

م. جهاد ناصر حفاتي

مكان العمل(مدرس ضمن ملاك وزارة التربية)

الاختصاص الدقيق(طرائق تدريس الرياضيات)

موبايل07723232455

ايميلJehad Nasser @ gmail . com

الكلمات المفتاحية: نموذج هاكرينان Hakkarainen ، الصف الرابع العلمي, التفكير المرن، الرياضيات.

The Effect of the Hakkarainen Model on the Mathematics Achievement and Flexible Thinking of Fourth-Year Scientific Stream Students

Lecturer: Jehad Nasser Hafati
Affiliation: Teacher, Ministry of Education
Specialization: Mathematics Teaching Methods
Mobile: 07723232455
Email: Jehad Nasser@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

هدف البحث الحالي إلى الكشف عن اثر نموذج هاكرينان Hakkarainen في تحصيل طلاب الر ابع العلمي بمادة الرياضيات وتفكيرهم المرن وللتحقق من هذا الهدف تم صياغة فرضيتان صفريتان, طبّقت التجربة على عينة بلغ عدد طلابها (74) طالبًا من طلاب الرابع العلمي في اعدادية المصطفى للبنين التابعة لمديرية تربية بغداد/ الرصافة الثالثة، حيث وزعت العينة إلى مجموعتين تجريبية تضمنت (38) طالبًا، وضابطة تضمنت (36) طالبًا. أعد الباحث اختبارًا تحصيليًا مكونًا من (30) فقرة، واختبارًا للذكاء المتبلور تكون من (15) فقرة مقالية، تم التحقق من الخصائص السايكومترية لكلا الاختبارين وثباتهما وصدقهما, وباستخدام التحليلات الإحصائية المناسبة بينت النتائج تفوقًا واضحًا لإداء طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا باسنخدام نموذج هاكرينان Hakkarainen في كل من الاختبار التحصيلي واختبار التفكير المرن، مقارنة بإداء طلاب المجموعة الضابطة الذين درسوا بالطريقة المعتادة, وبناء على هذه النتائج تم صياغة مجموعة من التوصيات والاستنتاجات.

Abstract:

The current study aimed to investigate the effect of the Hakkarainen model on the mathematics achievement and flexible thinking of fourth-year scientific stream students. To address this objective, two null hypotheses were formulated. The experiment was conducted on a sample of 74 fourth-year scientific stream students at Al-Mustafa Preparatory School for Boys, affiliated with the Baghdad/Al-Rusafa III Education Directorate; the sample was divided into an experimental group (38 students) and a control group (36 students). The researcher developed an achievement test consisting of 30 items and a crystallized intelligence test comprising 15 essay-type items, verifying the psychometric properties, reliability, and validity of both tests. Using.. The finalized instrument consisted of 15 essay-type items; the psychometric properties—specifically reliability and validity—of both tests were verified. Appropriate statistical analyses revealed that students in the experimental group, who were taught using the Hakkarainen model, clearly outperformed the control group (taught via the conventional method) on both the achievement test and the flexible thinking test. Based on

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة البحث:

يعاني تعليم الرياضيات في الوقت الحالي ازمة بنيوية تمثلت في انعدام الإحساس بالمعنى والقيمة لدى المتعلمين، إذ لا يلمسون جذورًا وظيفية تبرر تعلمهم لها والاكثر خطورة ان المدرسين بطرائقهم التقليدية واساليبهم التلقينية السائدة يعززون هذه القناعة السلبية، فيترسخ في أذهان الطلاب ان الرياضيات مادة جافة وجامدة عصية على الفهم, ومن خلال خبرة الباحث الممتدة لأكثر من (22)عاما في الحقل التربوي، واستماعه لاراء مدرسي الرياضيات ومشرفيها نبعت مشكلة البحث، اذ تبين له ان الطلاب يعانون من تدن ملحوظ في التحصيل الدراسي لطلاب الرابع العلمي انعكس سلبًا على مستواهم العلمي العام.

كما ان اغلب الحلول الرياضية للطلاب تتسم بالطابع الاجرائي, اذ يقتصر أداؤهم على حفظ خطوات حل المسائل وتطبيقها بشكل آلي دون النظر اليها من وجهات نظر مختلفة وعدم طرح اكبر عدد ممكن من الافكار المتنوعة او امتلاك القدرة على معالجة المشكلات التي تتطلب التفكير بمفهومه العام والتفكير المرن بمفهومه الخاص, ويعزى ذلك إلى اعتماد الغالبية العظمى من الطلاب على استراتيجية واحدة في الحل، بدلاً من توظيف طرائق متعددة، مما قد يؤدي إلى تدني مستوى امتلاكهم لمهارات التفكير المرن.

ولبيان صحة ما تقدم تم تقديم استبانة لعدد من مدرسي رياضيات الرابع العلمي التابعين لمديرية تربية بغداد الرصافة/3, وقد أظهرت نتائج الاستبانة بعد تحليل الإجابة عن السؤال الآتي: (هل تلاحظ ضعفاً لدى طلاب الرابع العلمي في التفكير المرن؟) أن 89% أكدوا وجود ضعفاً في التفكير المرن, كما أظهرت النتائج بعد تحليل الإجابة عن السؤال الثاني: (هل تستخدم نماذج تدريس حديثة في تدريس الرياضيات للصف الرابع العلمي؟) أن 90% أكدوا أنهم لا يستخدمون نماذج تدريس حديثة عند تدريسهم رياضيات الرابع العلمي.

بناء على ما تقدم أراد الباحث أن يكشف أثر نموذج هاكرينان والذي يعد من نماذج التدريس الحديثة في تحصيل طلاب الصف الرابع العلمي بمادة الرياضيات وهل تعالج مشكلة الضعف في التفكير المرن

ولتحديد مشكلة البحث تم صياغة التساؤل الآتي:

(ما أثر استخدام نموذج هاكرينان في تحصيل طلاب الرابع العلمي بمادة الرياضيات وتفكيرهم المرن ؟)

اهمية البحث:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاهمية النظرية:

- قد يستفاد من البحث الحالي في توظيف انموذج تدريسي حديث يتمثل بأنموذج هاكرينان في رفع المستوى التحصيلي لطلاب الرابع العلمي ورفع مستوى تفكيرهم المرن.
- قد يوفر النموذج هاكرينان بيئة تعلمية نشطه وفرصاً لعمل الطلاب فيما بينهم بمجموعات تعاونيه مما يؤدي الى اكتساب خبرات تعلميه.
- قد يستفاد الباحثين من البحث الحالي باعتماده كاطار نظري عن انموذج هاكرينان والتفكير المرن.

الاهمية التطبيقية:

- من الممكن الاستفادة من البحث الحالي من قبل مراكز الاعداد والتدريب في اعداد وتدريب المدرسين على كيفيه استخدام نموذج هاكرينان في التدريس استنادا الى الاثر الواضح في رفع مستوى التحصيل والتفكير المرن لدى طلاب الرابع العلمي.
- قد يستفاد من البحث الحالي في توظيف مهارات التفكير المرن عند تأليف مناهج الرياضيات للصف الرابع العلمي.

هدفا البحث : (يهدف البحث الحالي الكشف عن اثر نموذج هاكرينان في):

- تحصيل طلاب الصف الرابع العلمي بماده الرياضيات .
- التفكير المرن لطلاب الصف الرابع العلمي.

فرضيتا البحث : للتحقق من هدفي البحث تم وضع الفرضتان الصفريتان الاتيان:

- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية التي ستدرس على وفق نموذج هاكرينان ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة التي سيتم تدريسها على وفق الطريقة المعتادة في فقرات الاختبار التحصيلي.

$\overline{x_2} = : \overline{x_1}$ H_o

$\overline{x_2} \neq \overline{x_1}$: H_1

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- لا يوجد ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية التي سيتم تدريسها على وفق انموذج هاكرينان ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة التي سيتم تدريسها على وفق الطريقة المعتادة في فقرات اختبار مهارات التفكير المرن.

$\overline{x_2} = : \overline{x_1}$ H_o

$\overline{x_2} \neq \overline{x_1}$: H_1

حدود البحث:

- طلاب الرابع العلمي في المدارس الاعدادية والثانوية التابعة الى مديرية تربيه بغداد الرصافة الثالثة.
- الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2025 – 2026
- مادة الفصل الدراسي الثاني من كتاب الرياضيات للصف الرابع العلمي للفصول
- مهارات التفكير المرن(المهارة التكيفية– المهارة التلقائية– مهارة اعادة التعريف)

تحديد المصطلحات:

انموذج هاكرينان Hakkarainen؛

عرفه(Hakkarainen, 2003) نموذج تعليمي هدفه مساعده الطالب على اكتشاف المعلومات وتحليلها وتنظيمها وتفسيرها والاستقصاء والاستفسار وطرح الاسئلة وحل المشكلات بتعاون الطلبة فيما بينهم. (Hakkarainen, 2003: 202)

عرفه (Kozma, 2003,) نموذج يركز على دراسة محتوى المعرفة التي يتم تقديمها للمتعلم بشكل مفصل ودقيق بحيث ان المتعلم يتخطى مرحلة الحفظ والفهم ليصل في النهاية الى تحليل محتوى المعرفة, وتفسيره بالاعتماد على مهارات التفكير المختلفة اثناء دراسة المحتوى المعرفي ومعرفة ما يتضمنه من معلومات وابداء الراي ثم تقييمها. (Kozma, 2003: 6,)

عرفه (ابراهيم,2016) بانه انموذج تعليمي يهتم بعدد من العمليات التي تمثل (التخطيط لدراسة المعرفة وتحديد الهدف– منها وبناء الفهم عند الطلبة– وطرح الاسئلة واعدادها,–وتوليد الاسئلة الفرعية– والبحث العميق والواسع عن المعرفة– والخبرة الموزعة). (ابراهيم,2016: 41)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم تبني تعريف هاكرينان (Hakkarainen, 2003) تعريفا نظرياُ لملائمته البحث الحالي.

تم تعريفه اجرائياُ بانه: مجموعة الخطوات المتضمنة (التخطيط المنظم لاكتساب المعلومات, البحث عن المعلومات, تحديد المعلومات والمفاهيم الرئيسية, إعداد الأسئلة وطرحها, توليد الأسئلة الفرعية, توزيع الأدوار والخبرات على الطلبة) التي يدرس بها طلاب المجموعة التجريبية.

التحصيل :

عرفه (ابو زينة, 1998) على انه (" مقدار ما يحصل عليه الطلبة من معلومات ومعارف و مهارات بمادة معينة ويعبر عن هذا بالاختبارات المعدة ") (ابو زينة, 1998: 81)

وقد تم تبني تعريف (ابو زينة, 1998) تعريفاُ نظرياُ للتحصيل.

كما تم تعريف التحصيل اجرائياُ مقدار ما تم الحصول عليه من معلومات ومعرفة لطلاب عينة البحث عند تدريسهم موضوعات الفصول الدراسية (المتجهات–الهندسة الاحداثية–الاحصاء) من كتاب الرياضيات للصف الر ابع العلمي مقاسة بالدرجات التي يتم الحصول عليها في الاختبار التحصيلي.

التفكير المرن:

عرفه(Guilford ,1967) بانه القدرة على توليد الافكار اثناء تعديل مسار التفكير او تصحيح المعلومات, اي النظر الى الامور والمواقف من زوايا متعددة ومختلفة للتعامل مع تلك الامور والمواقف باستخدام استراتيجيات متنوعة، ومن ثم الانتقال بسهولة بين زوايا التفكير المختلفة وهذا يتناقض مع النمط الجامد الذي يظل باتجاه فكري واحد, ويمثل التفكير المرن احد اهم انماط التفكير الابداعي. (Guilford 1967: 37)

عرفه (العتوم, 2020) بانه (القدرة على خلق افكار غير متوقعة وتقديم مجموعة من الحلول والقدرة على التغيير اي توليد افكار مختلفة عن موقف او مشكلة معينة والانتقال من نوع معين من التفكير الى نوع اخر عند التعرض لمثير يتحدى تفكير الفرد).(العتوم, 2020 : 227)

وقد تم تبني التعريف النظري(Guilford ,1967) لملائمته البحث الحالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم تعريف التفكير المرن اجرائياً على انه(القدرة التي يمتلكها طلاب الصف الرابع العلمي في النظر من زوايا وطرائق متنوعة الى المشكلات او المواقف الصعبة التي تواجههم واعطاء حلول مختلفة ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطالب من اجابته على اختبار مهارات التفكير المرن.

النظرية ما بعد البنائية:

تعد نظرية ما بعد البنائية أحد الاتجاهات الحديثة التي ظهرت لتقديم أساليب مبتكرة في العملية التعليمية والتربوية. تقوم فلسفة هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المعرفة تبنى في ذهن الطلبة من خلال تفعيل مجموعة من العمليات العقلية والفكرية، والتي تنظم بشكل متسلسل ومترابط بهدف تحقيق التكامل المعرفي المنشود, وتؤكد ان المعلومات المتوفرة في المصادر التعليمية المختلفة تمثل مواد اولية وبسيطة لا يمكن الاستفادة منها بصورة فعالة الا بعد معالجتها وتنظيمها وتوظيفها في سياقات تعليمية هادفة، مما يتيح للمتعلم بناء معرفته بنفسه وفق اسس علمية ومنهجية سليمة.(Deleuze, 2004: 169)

نشأت النظرية ما بعد البنائية:

نشأت النظرية ما بعد البنائية على يد (جوردنGiorden) الذي قام مع فريقه البحثي في سويسرا بتطوير اول نماذجها، وهو نموذج التعلم التفارقي عام 1999, يهدف هذا النموذج الى تمكين الطلبة من التعلم الذاتي من خلال ربط المعلومات الجديدة بما لديهم من معرفة سابقة، مما يساعدهم على اكتسابها واستيعابها بشكل أفضل. ويعتمد هذا النهج على ممارسة الطلبة للانشطة الذهنية والفكرية ومختلف أنواعها.(Giorden, 1999: 112)

بعد ذلك، تطورت نظرية ما بعد البنائية بشكل أكبر على يد (هاكرينانHakkarainen) الذي قدم مع فريقه البحثي في جامعة هولنسكي بفنلندا عام 2003 النموذج الثاني لهذه النظرية، وهو نموذج هاكرينال أو نموذج الاستقصاء التقدمي, يهدف هذا النموذج إلى مساعدة الطلبة على استكشاف المعلومات واستقصائها، فضلا عن تنظيمها وتحليلها وتفسيرها، مع تشجيعهم على طرح الأسئلة حولها.(مروان السمان,19:2019)

النماذج المنبثقة من النظرية ما بعد البنائية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تنبثق من النظرية ما بعد البنائية نماذج تعليمية تركز على تمكين الطلاب من بناء المعرفة والوصول إليها عبر استراتيجيات بحثية متعمقة، تقوم على التنقل الحر بين مختلف المصادر المعرفية, وتعتمد هذه النماذج على مجموعة من الممارسات الفكرية المتكاملة، كالتحليل النقدي، والتأمل المنهجي، والاستقصاء المعرفي المنظم، والتنقيب العلمي الهادف, وتسعى إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعرفة، وتثبيتها، ثم توظيفها بفاعلية في سياقات تعليمية جديدة ومتنوعة, ويتحقق ذلك من خلال التركيز على البحث الموسع والمتشعب عبر استقصاء معلومات محددة من مصادر متعددة ومتنوعة, بتوليد الأسئلة الفرعية التي تستهدف استكشاف المعرفة الجديدة وغير المألوفة، والعمل على حل الغموض المعرفي.(رجب، 2016: 18)

ونقلاً عن (عطيفي واخرون, 2021) فقد اشار (Brger, 2009) الى ان نماذج النظرية ما بعد البنائية تتمثل بالنماذج الاتية:

- انموذج التعلم التفارغي.
- انموذج هاكرينان او انموذج الاستقصاء التقدمي.
- انموذج الابحار والتوسع بالمعرفة.
- انموذج البحث العميق لاكتساب المعرفة.

(عطيفي واخرون, 2021: 288)

انموذج هاكرينان Hakkarainen:

يمثل هذا النموذج النوع الثاني ضمن نماذج نظرية ما بعد البنائية، وقد اقترحه الباحث كاي هاكارايننان وفريقه البحثي من جامعة هلسنكي اكبر جامعات فنلندا عام 2003, ويعرف هذا النموذج ايضا باسم نموذج الاستقصاء التقدمي, ويهدف هذا النموذج إلى تمكين الطلاب من اكتشاف المعلومات واستقصائها وتنظيمها وتحليلها وتفسيرها، اضافة إلى تحفيزهم على طرح الأسئلة حولها، مما يعمل على بناء فهم عميق قائم على التفكير الناقد والاستقصاء الذاتي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خطوات انموذج هاكرينان Hakkarainen

- **التخطيط المنظم لاكتساب المعلومات:** ان عملية اكتساب المعلومات تستند إلى التخطيط المتعلم المنظم الذي ينتج عنه هدف محدد، فيكون التخطيط للبحث عن معلومة معينة او معنى معين.
- **البحث عن المعلومات:** يحدد المعلم المعلومات التي سوف يبحث عنها الطلبة في مصادر المعرفة الالكترونية او المطبوعة.
- **تحديد المعلومات والمفاهيم الرئيسية:** يتم تحديد المعلومات والمفاهيم الرئيسية وفهم المعنى العام لها وما يتبعها من أغراض، وبناء الطلبة للمعرفة الجديدة.
- **إعداد الأسئلة وطرحها:** يقوم المعلم بإعداد مجموعة من الأسئلة عن المعلومات والمفاهيم المقدمة للطلبة ثم يطرحها عليهم، ولتأكيد فهم الأفكار والمعاني يتم تدريب الطلبة على طرح الأسئلة وإثارة دافعيتهم للبحث عن إجابات للأسئلة التي تم طرحها.
- **توليد الأسئلة الفرعية:** تدريب الطلبة على تحويل الأسئلة الرئيسية إلى أسئلة فرعية أكثر تحديدا التي سبق إعدادها وطرحها عليهم من قبل المعلم، الامر الذي يساعدهم في البحث واستخلاص المعلومات للوصول إلى إجابات لتلك الاسئلة.
- **توزيع الأدوار والخبرات على الطلبة:** في هذه الخطوة يتم تقييم العمل من قبل المعلم بعد تكليف كل طالب بمهمة معينة, ثم تكون جلسة جماعية للمناقشة والحوار والتعديل.

(Hakkarainen, 2003: 204)(عطيفي واخرون, 2021: 231)(الطائي, 2023: 21)

التفكير المرن:

تعد استراتيجيات التفكير وأساليبه المتعددة اشكالا يراها الطالب مناسبة لطريقة تفكيره ومتوافقة مع قناعته العقلية وما يمتلكه من قدرات ذاتية, وتوضح هذه الاشكاليات ان التفكير لا يرتبط بمستوى الذكاء بحد ذاته بل ينظر إليه بوصفه الطريق إلى توظيف الذكاء, إذ يظهر أثره في التعامل مع المعلومات والخبرات التي تم اكتسابها كما يتجلى ذلك في جانب الاستبصار، أي القدرة على التفاعل مع الأشياء الجديدة سواء كانت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فكرية أم مادية من خلال نشاط يتسم بالمرونة في حل المشكلات. ويفترض امتلاك القدرة على توظيف القدرات مع التأكيد على أهمية اختيار المحيط الذي يمكن الطالب من النجاح مع إمكانية إعادة تشكيله عند الحاجة. وفي هذا السياق تعد الثقافة العامل الأساسي للنجاح والتكيف. (حمد، 36:2008)

يمثل التفكير المرن امكانية الفرد على رؤية الاشياء من زوايا ومناطق مختلفة والانتقال من حالة ذهنية إلى أخرى ومن مسار إلى مسار آخر تبعاً لمتطلبات الموقف أو المشكلة, ويعد هذا النوع من التفكير من المكونات الأساسية للابداع ومن أبرز مهارات التفكير الضرورية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات الاجتماعية ولحل المشكلات، ولا سيما في عالم شديد التغير بصورة ملفتة كما ترتبط الحاجة إليه بضرورة امتلاك مهارات الاتصالات والتفاوض بوصفها وسيلة لحل النزاعات. (نوفل وسعيفان، 2011: 95).

خطوات التفكير المرن: للتفكير المرن خطوات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

- **التساؤل:** أي أن يوجه الطالب إلى نفسه السؤال التالي (هل لديه القدرة على النظر إلى الأمور من منظور مختلف ورؤية الأشياء والمواقف من زوايا متعددة ومحاولة إيجاد حلول بطرائق متنوعة)
- **الاعتراف:** ويقصد به الانتباه إلى أن التفكير غير المرن قد يكون نتيجة تأثير آراء الآخرين أو الميل إلى وجهات نظر خاصة لدى شخص ما.
- **الوضوح:** اي ان يمتلك الطالب بصيرة تجعله اكثر دقة في فهم الأمور والمواقف والتحديات والصعوبات التي يتعرض لها.
- **الإستماع:** تتضمن وجهات نظر الآخرين أفكارا وأساليباً وطرائق قد تسهم في الوصول إلى حلول للمشكلات التي تواجهه.
- **الخيال:** تمثل الحلول الفكرية خيالًا خصباً يحتاج إلى استثماره لتمكين التفكير من مزيد من المرونة بدرجة تسمح بالتوافق والتعايش.

(البصري، 2021: 392)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النظريات التي تناولت التفكير المرن:

هنالك مجموعة من النظريات تناولت التفكير المرن تمثلت في النظريات الاتية:

- نظرية وليم جيمز 1942.
- نظرية كون وتومبسون 1951.
- نظرية جيلفورد 1967.
- نظرية بياجيه 1969.
- نظرية وتكن.
- نظرية ستيرنبرك1988.
- نظرية تورانس1992.
- نظرية كوستا وكالبك 2000.

(الجلاد, 36:2014)

بعد البحث في الادبيات والنظريات والدراسات التي تطرقت الى التفكير المرن تبين ان نظرية كيلفورد (Guilford, 1967)هي من اوضح النظريات التي اكدت ان المرونة تمثل احدى مكونات التفكير الابداعي وبذلك سيتم الاعتماد عليها وتبنيها(لتحديد مهارات التفكير المرن).

نظرية كيلفورد (Guilford, 1967):

تعد نظرية كيلفورد من ابرز النظريات التي اهتمت بالابداع, فقد بينت ان الابداع هو ثمرة الفكر ونتاج العقل اضافة الى انه عمل واعي بحقيقة العقل الناضج كما امتلك زمام نفسه, وتحققه إرادة متمثلة بالناقد البصير مضاءة في نور الفكر ان هذه العظمة تكون منحصرة بشكل عام بالفكر الإبداعي، والمرونة من هذا الفكر بشكل خاص، وقد صنف مكونات التفكير الإبداعي الى ثلاث مكونات بالترتيب الاتي:

- **مكونات منطقة القدرات العقلية:**(وتتضمن الإحساس بالمشكلات، إلى جانب إعادة التنظيم والتجديد.)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **مكونات منطقة القدرات الإنتاجية:**(وتشمل الطلاقة, والأصالة, والمرونة) حيث تُعد المرونة أحد المكونات الرئيسية للتفكير المرن.
- **مكونات منطقة القدرات التقييمية:**(وتشمل عامل التقويم وفروعه المتعددة).

(المشرفي، 2003: 57).

نظرية كيلفورد (Guilford) ومكونات التفكير الأساسية:

تعد نظرية كيلفورد (Guilford) من النظريات الرائدة في مجال تحليل عمليات التفكير، حيث أوضحت المكونات الأساسية له كالاتي:

- **الطلاقة:** تقوم الطلاقة بدور مهم ومرتبط في صور التفكير الإنساني فهي تشمل الاشكال الصورية وتكون متصلة بالفنون التشكيلية وبطلاقة الاشكال السمعية, إضافة الى ذلك اتصالها بالموسيقى وطلاقة الرموز واتصالها بالشعر والادب، وطلاقة الأفكار والمعاني لها رابطة وثيقة في الابداع العلمي والادبي والاعمال والمهن، والدعاية والبيع والتدريس والخطابة, فهي تمثل قدرة الفرد على توليد عدد كبير من البدائل، أو المترادفات، أو الأفكار، أو المشكلات، أو الاستخدامات استجابةً لمثير محدد، وتتميز بالسرعة والسهولة في عملية التوليد. وتقوم الطلاقة في جوهرها على عملية التذكر والاستدعاء الاختياري للمعلومات والخبرات والمفاهيم التي سبق تعلمها.

(جروان, 1999: 83)

- **المرونة:** تعد المرونة أحد المفاهيم المحورية في دراسة العمليات المعرفية اذ تشير الى قدرة الفرد على تعديل حالته العقلية استجابة لتغير الموقف، وهو ما يمثل نقيضاً للتصلب العقلي الذي يدفع الفرد إلى التمسك بأنماط فكرية ثابتة عند مواجهة مواقف متنوعة كما يقصد بالمرونة تنمية عدد فئات النتاج الفكري، ذلك أن الفئة تمثل مجموعة من الأشياء تشترك في خاصية واحدة، وكلما ازدادت قدرة الفرد على تنويع هذه الفئات ازدادت مرونته الفكرية, وعليه فإن المرونة تمثل الجانب النوعي من التفكير، إذ تقوم على تنوع الاستجابات المختلفة بغية تجاوز الأنماط الذهنية المحددة سابقاً, كما تعني قدرة الطالب على تجاوز اي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عائق عقلي قد يعترض مسار تفكيره اثناء معالجة مشكلة ما فكثيراً ما يجد الطلبة أنفسهم في مواجهة قوانين ومواقف تلاءم أسلوب معين لحل المشكلات ويقتضي الخروج من هذا المأزق امتلاك مرونة فكرية تمكنهم من التفكير في بدائل متعددة.

(الغامدي, 32:2009)

أشار كيلفورد (Guilford) إلى وجود ثلاثة أنماط للمرونة وهي كالاتي:

- **المرونة التلقائية:** ترتبط بمجال الإدراك الحسي، حيث تتجلى في قدرة الطالب على إنتاج أكبر عدد ممكن من الاستجابات السريعة تجاه مثير معين على أن لا تنتمي هذه الاستجابات إلى فئة أو نسق واحد، بل تتوزع على أطر وأشكال، ويعني الإبداع القدرة على التأطير والتشكيل ضمن سياقات متعددة.

(الجلاد, 39:2014)

- **المرونة التكيفية:** تعنى قدرة الطالب على تغيير استراتيجيته وكسر الأنماط السائدة، وذلك من خلال تطوير سلوكه واستجاباته وتعديلهما بهدف الوصول إلى مواءمة فعالة مع المثير المحدد. فإذا افتقر الطالب إلى هذا النمط من السلوك فإنه يعجز عن حل المشكلة او مواجهة الموقف كما ينبغي. وقد أُطلِق عليها بالمرونة التكيفية لأنها تستدعي تجاوزاً مقصوداً للسلوك المعتاد بما يتوافق مع الحل الأمثل.

(عثمان, 1978: 235)

- **مرونة إعادة التعريف:** أو التخلي عن المفهوم السابق أو العلاقة القديمة بهدف معالجة مشكلة جديدة.

(جروان,1999: 84)

- **الاصالة:** تمثل قدرة الفرد على انتاج أفكار تتسم بالجدة والتفرد، وتعد عنصراً أساسياً في التفكير الإبداعي وتقوم على درجة الجدة والندرة في الاستجابة اضافة الى مدى صحتها وارتباطها بالموضوع, وتتميز هذه القدرة بالنفاذ الى ما وراء الأفكار المباشرة والمألوفة للوصول إلى التميز والتفرد في الطرح وكلما انخفضت درجة شيوع الفكرة ارتفعت درجة أصالتها, وتعد الأصالة قدرة مرادفة للإبداع تظهر في سلوك الفرد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حين يبتكر إنتاجاً جديداً في فعله ومن الجدير بالذكر أنه لكي يحسب الإنتاج اصيلاً ينبغي ان يكون ملائماً للهدف او الوظيفة التي سيؤديها العمل المبتكر.

(ابو جادو, نوفل,2007: 164)

مهارات التفكير المرن:

- **مهارة المرونة التكيفية:** هي قدرة المتعلم على تشكيل معرفته بأساليب متعددة ومتباينة مما يعينه على التأقلم والتكيف مع متطلبات ومقتضيات الموقف التعليمي المتغيرة, كما تمثل امكانية انتقاله بين الأفكار المختلفة وتتجلى أيضًا في نظرته إلى المشكلة الواحدة من زوايا متباينة، وقدرته على موائمة نفسه مع المواقف التي تستوجب منه العمل على إيجاد حلول مناسبة لمشكلة ما.

(الهزيل, 8:2015)

- **مهارة المرونة التلقائية:** هي قدرة المتعلم على توليد اكبر عدد من الأفكار المتنوعة والمرتبطة بالمشكلة او الموقف المثير، اذ يميل الطالب في ظلها إلى المبادرة الذاتية وليس مجرد الاستجابة للمثيرات, كما تعرف بانها انتاج اوسع نطاق ممكن من الاتجاهات الفكرية المختلفة المرتبطة بموقف او مشكلة محددة. وترتكز هذه المرونة على تعدد الحلول المطروحة للمشكلة، اي ارتباطها بقدرة الفرد على إيجاد أقصى عدد ممكن من الحلول البديلة

(الخليلي، 14:2005)(نعام,2016 : 18)

- **مهارة إعادة التعريف:** تخلي الفرد عن مفهوم سابق او علاقة قديمة بغرض معالجة مشكلة جديدة, وترتبط هذه المهارة بمدى قدرة الطالب على ترك الأساليب المألوفة والبحث عن طرائق مبتكرة بديلة.

(سحيمات، 2010: 90)

وقد تم تبني هذه المهارات الثلاث من قبل الباحث في بناء فقرات اختبار التفكير المرن.

دراسات سابقة: دراسات تناولت (انموذج هاكرينان Hakkarainen):

- **(دراسه الطائي, 2023):** هدفت دراسه الطائي الى التعرف على فاعلية (انموذج هاكرينان Hakkarainen)في تحصيل وتنميه التفكير الايجابي لدى طلاب المرحلة الاعدادية بمادة الفيزياء بماده

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفيزياء, تألفت عينه الدراسة من 60 طالبا وكان بلد الدراسة العراق, وكانت اداه الدراسة الاختبار التحصيلي ومقياس التفكير الايجابي, اظهرت النتائج تفوق المجموعة التجريبية التي درست باستخدام نموذج (انموذج هاكرينان Hakkarainen) على طلاب المجموعة الضابطة التي درست باستخدام الطريقة الاعتيادية في اختبار التحصيل ومقياس التفكير الايجابي.

المحور الثاني: (دراسات تناولت التفكير المرن):

- **(دراسة Tall & McGowan, 2001):** هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين القدرة على التفكير المرن ومدى استقرار استجابات الطلبة واتساقها, تكونت عينه الدراسة من 62 طالباً وطالبة, وكان بلد الدراسة الولايات المتحدة الامريكية, كانت اداه الدراسة اختبار التفكير المرن, اظهرت النتائج ان الطلبة ذو الاستجابات المستقرة والمتسقة هم اكثر استقرارا واتساقا من الطلبة ذوي المستويات الواطئة باختبار التفكير المرن بماده الجبر.
- **(دراسة نعام, 2016):** هدفت الدراسة الى قياس التفكير المرن في حل المشكلات الرياضية لدى تلاميذ الرابع متوسط ,بمدينة ورقلة في بلد الجزائر, تكونت عينه الدراسه من 430 طالب وطالبه من طلاب الصف الرابع المتوسط, اظهرت النتائج ان الاختبار يتمتع بخصائص سايكومترية وصالحا لقياس التفكير المرن لدى تلاميذ الرابع المتوسط.
- **(دراسة الزهيري,2022):** هدفت الدراسة الى التعرف على اثر برنامج تعليمي وفقا لاستراتيجية KUD في التحصيل والتفكير المرن لدى طلاب الرابع الادبي بماده الرياضيات, تكونت عينه البحث من 65 طالبا, وكان بلد الدراسة العراق, كما كانت اداه البحث هي اختبار التحصيل واختبار التفكير المرن, اظهرت النتائج تفوق طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا على وفق استراتيجية KUD في الاختبار التحصيلي واختبار التفكير المرن على طلاب المجموعة الضابطة الذين درسوا على وفق الطريقة المعتادة.

جوانب الافادة من الدراسات السابقة.

- المساعده في صياغه مشكله البحث.
- تنظيم وتحديد الاطار النظري للبحث.
- صياغه واعداد فقرات الاختبار التحصيلي وفقرات اختبار التفكير المرن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تحديد واختيار الوسائل الاحصائيه المناسبه للبحث.
- تحديد واختيار التصميم التجريبي المناسب للبحث الحالي.

اجراءات البحث:

تم استخدام التصميم شبه التجريب تصميم المجموعتين المتكافئتين ذات الضبط الجزئي ذات الاختبار هل بعدي للتحقق من فرضيه البحث الحالي.

جدول رقم(1)

تصميم شبه تجريبي

المجموعة	متغيرات التكافؤ	المتغير المستقل	المتغير التابع	اداتا البحث
التجريبية	التحصيل السابق, العمر الزمني, المعرفة السابقة الذكاء	انموذج هاكرينان Hakkarainen	التحصيل التفكير المرن	الاختبار التحصيلي اختبار التفكير المرن
الضابطة		الطريقة الاعتيادية		

مجتمع البحث وعينته:

تم تحديد مجتمع البحث الحالي والمتمثل بطلاب الصف الرابع العلمي للمدارس الاعدادية والثانوية التابعة الى مديرية تربية بغداد الرصافة الثالثة للعام الدراسي 2026/2025 , تم اختيار عينه البحث بصوره قصديه ووقع الاختيار العشوائي لشعبه(ب) بواقع (38)طالباُ بعد استبعاد الطلاب الراسبين والتي مثلت المجموعة التجريبية التي سيتم تدريس طلابها على وفق خطوات انموذج هاكرينان Hakkarainen , كما تم اختيار شعبة (د) بواقع (36) طالباً بعد استبعاد الطلاب الراسبين والتي مثلت المجموعة الضابطة التي سيتم تدريس طلابها على وفق الطريقة المعتادة.

اجراءات الضبط:

اجري التكافؤ لمجموعتي البحث التجريبية والضابطة بالمتغيرات المعرفة السابقة, والعمر الزمني محسوباُ بالاشهر , ودرجات نصف السنة لتمثل التحصيل السابق, وقد تم الحصول على الغمر الزمني ودرجات التحصيل السابق من سجلات المدرسة, وتم فحص اجابات الطلاب بعد اخضاعهم للاختبار بينت النتائج

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ان المجموعتين التجريبية والضابطة متكافئتين بمتغيرات التكافؤ باستعمال الاختبار t-test التائي لعينتين مستقلتين , اذ ان قيمة (t) المحسوبة اقل من القيمة كما في الجدول (2).

جدول رقم(2)

متغيرات التكافؤ للمجموعتين التجريبية والضابطة

المتغير	المجموعة	الشعبة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	التباين	درجة الحرية	قيمة t- test المحسوبة	قيمة t- test الجدولية	مستوى الدلالة الحصائية
المعرفة السابقة	التجريبية	ب	38	13.201	2.163	4.679	72	0.853	1.995	(0.05)
	الضابطة	د	36	12.785	2.022	4.088				
التحصيل السابق	التجريبية	ب	38	69.421	5.472	29.943		0.688		
	الضابطة	د	36	68.533	5.631	31.708				
العمر الزمني بالاشهر	التجريبية	ب	38	198.254	3.433	11.785		0.484		
	الضابطة	د	36	197.863	3.516	12.362				

كما تم مكافئة المجموعتين بمتغير الذكاء باستعمال اختبار رافن للذكاء, وبعد اخضاع الطلاب للاختبار وفحص الاجابات واخذ الدرجات المئينية لمجموعتي البحث وجدولة الدرجات الى مراتب بلغت قيمة(chi-square) المحسوبة **(2.134)** وبذلك تكون اقل من القيمة الجدولية والتي بلغت(5.99) تبين ان الفرق في متغير الذكاءعند درجة حرية (2) غير دال احصائياً وبذلك تعد المجموعتين متكافئتين بمتغير الذكاء كما في الجدول(3).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم(3)

x^2 لذكاء مجموعتي البحث

مستلزمات البحث:

المجموعة	الشعبة	مستوى الذكاء			المجموع	قيمة x^2		الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية(2)
		+ دون المتوسط	متوسط	جيد		المحسوبة	الجدولية	
التجريبية	ب	5	27	6	38	2.134	5.99	غير دالة
الضابطة	د	4	25	7	36			
المجموع		9	52	13	74			

تم تحديد المادة العلمية التي سيتم تدريسها لمجموعتي البحث, وقد تضمنت الفصول (الفصل الخامس/المتجهات, الفصل السادس/الهندسة الاحداثية, الفصل السابع/الاحصاء)) من كتاب الرياضيات للصف الرابع العلمي, كما تم اعتماد تصنيف بلوم في المجال المعرفي تصنيفاً للاهداف السلوكية, اذ تم عرض الاهداف على مجموعة من الخبراء في المجال التربوي, وتم التعديل عليها وحذف بعضها اعتماداً على اراء التربويين, وقد جاءت بصورتها النهائية وتضمنت() هدفاً, كما تم اعداد الخطط التدريسية وعرضها على مجموعة من المتخصصين في مجال التربية وتم التعديل عليها اعتماداً على اراءهم واكتملت بشكلها النهائي وقد بلغ عددها() خطةً وكانت حصة كل مجموعة() خطة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اداتا البحث:

1- الاختبار التحصيلي:

- تمثل الغرض من الاختبار التحصيلي قياس تحصيل طلاب الصف الرابع العلمي لمجموعتي البحث التجريبية والضابطة عينة البحث في الموضوعات(الفصل الخامس/المتجهات, الفصل السادس/الهندسة الاحداثية, الفصل السابع/الاحصاء) من رياضيات الرابع العلمي المقرر من قبل وزارة التربية العراقية للعام الدراسي 2025-2026.
- تم اعتماد تصنيف بلوم ذي المستويات الست (تذكر, فهم, تطبيق, تحليل, تركيب, تقويم) لصياغة الاهداف السلوكية, والتي بلغ عددها(146) هدفاً.
- تم اعداد جدول المواصفات اعتماداً على محتوى المادة الدراسية للموضوعات (الفصل الخامس/المتجهات, الفصل السادس/الهندسة الاحداثية, الفصل السابع/الاحصاء) واعتماداً على تصنيف بلوم للاهداف السلوكية لكتاب الرياضيات للصف الرابع العلمي, اذ تم ايجاد (زمن تدريس الفصل محسوب بالدقيقة, وعدد حصص الفصل, الزمن الكلي للتدريس ثم تم ايجاد وزن المحتوى لكل فصل, بعد ذلك حساب اوزان الاهداف لكل مستوى) وبالاستناد الى جدول المواصفات حددت عدد فقرات الاختبار التحصيلي وتكون من(30) فقرة كما تم تحديد عدد فقرات كل مستوى توزعت الى(11) فقرة لمستوى التذكر و(9)فقرة لمستوى الفهم و(7) فقرة لمستوى التطبيق و(3)فقرة لمستوى التحليل.
- تكون الاختبار التحصيلي من (30) فقرة، تضمنت (3) فقرات مقالية, و(27) فقرة موضوعية من نوع الاختيار من متعدد ذات الاربعة بدائل، يكون كل منها بديلاً واحداً صائباً, وقد تم إعداد تعليمات الاجابة ومفتاح التصحيح، كما تم عرضها على مجموعة من الخبراء والمختصين في المجال التربوي. بلغت الدرجة الكلية للإجابة عن الاختبار (60) درجة، وبواقع درجة واحدة للإجابة الصحيحة عن الفقرة الموضوعية، وبذلك تكون الدرجة الكلية للفقرات الموضوعية (27) درجة. أما الفقرات المقالية فتكون الدرجة الكلية للإجابة عليها (33) درجة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- لمعرفة الزمن اللازم لاجابات الطلاب على الاختبار, والتاكد من مدى ملائمة فقرات الاختبار وتعليمات الاجابة ووضوحها, تم تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية تكونت من () طالباً خارج عينة البحث.
- لتحليل فقرات الاختبار احصائياُ طبق الاختبار على عينة استطلاعيه تضمنت 106 طالب, تمت معرفه الخصائص السايكومترية المناسبة باستعمال الوسائل الاحصائية المناسبة, فقد تراوحت معاملات الصعوبة للفقرات(0.23-0.67) ومن خلال تطبيق معادلة فعالية البدائل الخاطئة تم التأكد من فعالية جميع البدائل الخاطئة, كما تم ايجاد ثبات الاختبار باستخدام فقد بلغ الثبات(0.84) وبذلك يتم قبول جميع الفقرات للاختبار.

2-اختبار التفكير المرن:

- تم صياغة فقرات اختبار مهارات التفكير المرن وقد تكون من (15) فقرة مقالية توزعت الفقرات بالتساوي على مهارات التفكير المرن الثلاثة تضمنت مهارة المرونة التكيفية (5) فقرات وكانت حصة مهارة المرونة التلقائية (5) فقرات ومهارة اعادة التعريف (5) فقرات ولكل فقرة اربعة درجات وقد بلغت الدرجة الكلية للاجابة على الاختبار (60) درجة وتمثل اعلى درجة يمكن للطالب من المجموعتين التجريبية او الضابطة الحصول عليها واقل درجة (صفر) يمكن الحصول عليها وقد تم وضع تعليمات الاجابة ومفتاح التصحيح وقد تم عرض الاختبار على مجموعة من المختصين والخبراء التربويين.
- لبيان وضوح فقرات الاختبار وتعليمات الاجابة ومدى ملائمتها ولمعرفة الزمن اللازم للإجابة طبق الاختبار على عينة استطلاعية تكونت من (39)طالب خارج عينة البحث.
- لتحليل فقرات الاختبار تم تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية ثانية تالفت من(104) طالب خارج عينة البحث وباستعمال الوسائل الاحصائية التي تناسب كل حالة تم التعرف على الخصائص السيكومترية المناسبة فقد تراوح معامل صعوبة فقرات الاختبار بين (0.22 - 0.63) اما معامل التمييز فقد تراوحت قيمته بين (0.23-0.61) اما معامل الثبات لاختبار فقرات التفكير المرن بلغ(0.86) باستخدام معادلة الفا كونباخ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تم التحقق من الصدق الظاهري لفقرات اختبار مهارات التفكير المرن بعرضه ومفتاح التصحيح وتعليمات الاجابة على مجموعة من المختصين التربويين.
- باستعمال معامل ارتباط بيرسون تم ايجاد معامل ارتباط درجة كل فقرة بدرجة المجال التابعة له فقد تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.23–0.68) وتعد جميعها فعالة, كما تم ايجاد معامل ارتباط درجة كل مجال بالدرجة الكلية للاختبار ككل فقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين(0.673–0.845) وتعد جميعها فعالة وجدول– 4– يبين ذلك.
- تم التحقق من صدق البناء لفقرات اختبار مهارات التفكير المرن تم استعمال معامل ارتباط بيرسن لايجاد معامل ارتباط درجة الفقرة بدرجة المهارة التابعة لها اذ تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (- 0.79 0.35) وتعد جميع الفقرات دالة احصائياً, كما تم ايجاد معامل ارتباط درجة المهارة بالدرجة الكلية للاختبار وقد تراوحت القيم بين(0.66– 0.87) وبذلك تعد جميع فقرات الاختبار دال احصائياً.

جدول رقم(4)

قيم معامل ارتباط درجة كل مهارة بالدرجة الكلية للاختبار

المهارة	المرونة التكيفية	المرونة التلقائية	اعادة التعريف
قيمة معامل الارتباط	0.79	0.66	0.87

تطبيق التجربة:

طبقت التجربة في بداية الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2025/ 2026، وقد تم مكافأة المجموعتين التجريبية والضابطة بالمتغيرات (اختبار المعرفة السابقة– واختبار رافن للذكاء)، وقد تم تدريس المجموعتين وكانت حصة كل مجموعة اربعة حصص لكل أسبوع، وبعد الانتهاء من التدريس لمجموعتي البحث طبق اختبار التحصيل واختبار التفكير المرن على المجموعتين التجريبية والضابطة في نفس الوقت.

الوسائل الإحصائية: تم استعمال الوسائل الاحصائية المناسبة للبحث الحالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نتائج البحث:

يتم عرض وتفسير وتحليل نتائج البحث والاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها وكالاتي:

- للتحقق من الفرضية الصفرية الاتية(لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا على وفق نموذج هاكرينان ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة الذين درسوا على وفق الطريقة المعتادة في فقرات الاختبار التحصيلي), بعد اخضاع مجموعتي البحث للاختبار التحصيلي ولبيان دلالة الفرق بين متوسطي المجموعتين طبق اختبار t-test للعينتين المستقلتين فقد بلغت القيمة المحسوبة(3.672) بدرجة حرية(72) عند مستوى الدلالة (0.05) وهي اعلى من القيمة الجدولية (1.995) والجدول رقم(5) يبين ذلك, الامر الذي يشير الى تفوق اداء طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا على وفق انموذج هاكرينان على اداء المجموعة الضابطة الذين درسوا على وفق الطريقة المعتادة وبذلك تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

جدول(5)

نتائج اختبار t-test للمجموعتين التجريبية والضابطة لاختبار التحصيل

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	قيمةt-test		درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
					الجدولية	المحسوبة			
التجريبية	38	37.150	6.244	38.988	1.995	3.672	72	0.05	دالة احصائياً
الضابطة	36	.30.632	5,937	35.248					

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حجم الاثر:

لمعرفة حجم اثر المتغير المستقل انموذج هاكرينان على المتغير التابع التحصيل يظهر جدول رقم (6) ما توصلت اليه النتائج

جدول رقم (6)

حجم اثر المتغير المستقل انموذج هاكرينان على المتغير التابع التحصيل

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة η2	قيمة d	حجم الاثر
انموذج هاكرينان	التحصيل	0.160	0.873	كبير

يبين جدول(6) ان قيمةd بلغت(0.873), وبلغت قيمةη2 **(o.160)** وهذا يعني ان حجم اثر المتغير المستقل انموذج هاكرينان على المتغير التابع التحصيل في المجموعة التجريبية كبير.

- للتحقق من الفرضية الصفرية الاتية(لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا على وفق انموذج هاكرينان ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة الذين درسوا على وفق الطريقة المعتادة في فقرات اختبار مهارات التفكير المرن), بعد اخضاع مجموعتي البحث لاختبار التفكير المرن ولبيان دلالة الفرق بين متوسطي المجموعتين طبق اختبار t-test للعينتين المستقلتين فقد بلغت القيمة المحسوبة(3.106) بدرجة حرية(72) عند مستوى الدلالة (0.05) وهي اعلى من القيمة الجدولية (1.995) والجدول رقم(7) يبين ذلك, الامر الذي يشير الى تفوق اداء طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا على وفق انموذج هاكرينان على اداء المجموعة الضابطة الذين درسوا على وفق الطريقة المعتادة وبذلك تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول(7)

نتائج اختبار t-test للمجموعتين التجريبية والضابطة لاختبار التفكير المرن

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	قيمةt-test		درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
					الجدولية	المحسوبة			
التجريبية	38	39.894	8.214	67.470	1.995	3.106	72	0.05	دالة احصائياً
الضابطة	36	.30.105	6.966	48.525					

<u>حجم الاثر:</u>

لمعرفة حجم اثر المتغير المستقل انموذج هاكرينان على المتغير التابع التفكير المرن يظهر جدول رقم (8) ما توصلت اليه النتائج

جدول رقم (8)

حجم اثر المتغير المستقل انموذج هاكرينان على المتغير التابع التفكير المرن

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة η2	قيمة d	حجم الاثر
انموذج هاكرينان	**التفكير المرن**	**0.120**	**0.681**	**متوسط**

يبين الجدول ان قيمةd بلغت(0.681), وبلغت قيمةη2 **(0.120)** وهذا يعني ان حجم اثر المتغير المستقل انموذج هاكرينان على المتغير التابع التفكير المرن في المجموعة التجريبية متوسط.

<u>تفسير النتائج:</u>

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ساعد انموذج هاكرينان على توفير بيئة تعليمية تعلمية تعاونية قائمة على البحث والاستقصاء والاستفسار وتحليل المعلومات وتنوع مصادر التعلم لحل المشكلات, بخطوات منظمة واضحة من التخطيط لاكتساب المعرفة– والبحث عن المعلومات وفهمها– واعداد الاسئلة– وتوليد الاسئلة الفرعية, الامر الذي كان له الاثر الواضح في رفع مستوى تحصيل طلاب المجموعة التجريبية, وتفوقهم على اداء طلاب المجموعة الضابطة الذين درسوا بالطريقة المعتادة في نتائج الاختبار التحصيلي.

ساهم انموذج هاكرينان من مساعده الطلاب على تعلم كيف يمكنهم الحصول على المعرفة, والعمل على بناءها بطرق متنوعه ومختلفة, مما ساعد الطلاب على التكيف مع المشكلات والمواقف التي تواجههم, وسهوله التعامل معها وطرح اكثر من حل لها, وعدم التردد وسرعه المبادرة وابداء المرونة في التخلي عن الطرائق المألوفة, والبحث وتجريب طرائق جديده ومتنوعه لحل المواقف التي تواجههم عن طريق ما قدمه انموذج هاكرينان من مساعده الطلاب على اكتشاف المعلومات وتحليلها, وتنظيمها وتفسيرها والاستقصاء والاستفسار, والعمل بشكل مجموعات تعاونيه والبحث عن مصادر المعرفة المطبوعة والالكترونية, وتدريب الطلاب على طرح الاسئلة, واستثاره دافعيتهم للبحث عن الاجابات لتلك الاسئلة, وتوزيع الادوار على الطلاب وتحديد مهامهم والتشجيع على المرونة في الحوار والمناقشة والتعديل, كما ساهم في تعميق الفهم للطلاب في بيئة مليئة بالاثارة والتشويق والمتعة, الامر الذي كان له الاثر الايجابي في رفع مستوى تفكيرهم المرن, وجاءت نتائج البحث الحالي متفقة مع ما يدعوا اليه المنظور الحديث للتربية من التأكيد على دور المتعلم بانه حجر الاساس ومحور العملية التعليمية وان يكون متعلما نشطا وفعالا, اذ جاءت نتائج البحث الحالي متفقه مع نتائج الدراسات السابقة بتفوق نموذج هاكرينان على الطريقة المعتادة ومن هذه الدراسات (دراسة الطائي, 2023)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات:

- ان التدريس باستخدام انموذج هاكرينان تبين ان له الاثر الواضح والايجابي في تحصيل طلاب الرابع العلمي بمادة الرياضيات بالمقارنة بالطريقة المعتادة.
- ان التدريس باستخدام انموذج هاكرينان تبين ان له الاثر الواضح والايجابي في التفكير المرن طلاب الرابع العلمي بمادة الرياضيات بالمقارنة بالطريقة المعتادة.

التوصيات:

اعتماداً على نتائج البحث الحالي تم التوصل الى التوصيات الاتية:

- التركيز على استخدام نماذج تدريس حديثة منها انموذج هاكرينان عند تدريس طلاب الرابع العلمي مادة الرياضيات.
- تدريب مدرسي رياضيات الرابع العلمي على استخدام انموذج هاكرينان لما له الاثر الواضح من رفع مستوى التحصيل والتفكير المرن لطلاب الرابع العلمي.
- اعداد دليل المدرس وتضمينه لخطوات انموذج هاكرينان ومهارات التفكير المرن.

المقترحات:

استكمالاً للبحث الحالي تم اقتراح المقترحات الاتية:

- الكشف عن اثر انموذج هاكرينان في متغيرات غير التفكير المرن مثال ذلك(التفكير المركب, التفكير الجانبي, الذكاء المتبلور....) ولمراحل دراسية تختلف عن المرحلة الحالية.
- اجراء دراسة وصفية تستهدف عينة اخرى كان تكون طلبة المرحلة الجامعية وتتضمن مهارات التفكير المرن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر:

- ابو جادو ونوفل وصالح محمد علي ومحمد بكر (2007) : " **تعليم التفكير (النظرية والتطبيق)** "، ط1، مكتبة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- أبو زيد , أحمد (1995) : " **المدخل الى البنائية** " , المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية , القاهرة
- أبو زينة ، فريد كامل(1998): " **اساسيات القياس والتقويم في التربية** "، ط3، مطبعة الفلاح، الكويت.
- جروان، فتحي عبد الرحمن (1999): " **الموهبة والتفوق والابداع** "، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات.
- الجلاد، علا احمد محمد (2014): " **التفكير المرن وعلاقته بالدافع المعرفي لدى طلبة الجامعة**" ، **رسالة ماجستير(غير منشورة)**، كلية الادآب ، جامعة بغداد.
- حمد، مثنى فلحي(2008): التفكير الشمولي وعلاقته بتوليد الأفكار لدى طلبة الجامعة، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**، جامعة بغداد، كلية الآداب .
- الرافعي، يحيى بن عبد الله(2010): " **نظرية بياجه في النمو المعرفي** "، جامعة ام القرى، القاهرة، مصر.
- الزهراني، منى هاشم محسن(2023): " استراتيجية التفكير المرن وأثرها على مهارات العقل لدى تلاميذ الروضة، جامعة الملك خالد" ، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، المجلد (38)، العدد الأول.
- الزهيري، حيدر عبد الكريم محسن(2022): " أثر برنامج تعليمي على وفق استراتيجية KUD في التحصيل والتفكير المرن لدى طلاب الرابع الادبي في مادة الرياضيات "، **مجلة الدراسات التربوية والعلمية** ، المجلد الأول، العدد التاسع عشر.
- زيتون، عايش محمود (2007): " **النظرية البنائية واستراتيجيات تدريس العلوم** "، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- سحيمات، ختام عبد الرحمن(2010): " **التفكير المفاهيم والانماط** "، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن .
- الطائي ، زاهر اكرم عبد العباس (2023): " فاعلية انموذج Hakkarainen في تحصيل مادة الفيزياء والتفكير الايجابي لدى طلاب الصف الرابع العلمي "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة القادسية .
- عبد العزيز، سعيد (2009): " **تعليم التفكير ومهاراته تدريبات وتطبيقات علمية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- العدوان, زيد سلمان, واحمد عيسى داود (2016) : " **النظرية البنائية الاجتماعية وتطبيقاتها في التدريس** " , ط1 , مركز ديبونو لتعليم التفكير , الامارات العربية.
- علي، عمر كاظم(2022): "التفكير المرن وعلاقته بحب الاستطلاع لدى طلبة الجامعة"، **مجلة الجامعة العراقية**، المجلد(2)، العدد (55).
- عبيد, علي احمد عبد (2025) : فاعلية انموذج Hakkarainen في تحصيل وتنمية التفكير المنطقي بمادة طرائق التدريس لدى طلبة معهد الفنون الجميلة, كلية التربية الاساسية ,الجامعة المستنصرية . **رسالة ماجستير غير منشورة**
- الغامدي، فريد بن علي(2009): " مدى ممارسة معلم التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية لمهارات تنمية التفكير الابتكاري "، **مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والنفسية**، المجلد (1)، العدد (1)، الرياض.
- المشرفي، انشراح إبراهيم(2003): " فاعلية برنامج مقترح لتنمية كفايات تعليم التفكير الإبداعي لدى الطالبات المعلمات بكلية رياض الأطفال "، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية.
- نعام، فوزية(2016):" بناء اختبار لقياس التفكير المرن في حل المشكلات الرياضية "،**(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- نوفل، محمد بكر، ومحمد قاسم سعيفان (2011): "**دمج مهارات التفكير في المحتوى الدراسي**" ، دار المسيرة للنشر، عمان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الهزيل، عيسى سلطان سلامة(2015): " المرونة المعرفية لدى طلبة المرحلة الثانوية في بئر السبع وعلاقتها بالتنظيم الذاتي" ، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية.
- ياسين ، واثق عبد الكريم وزينب حمزة راجي(2012): " **المدخل البنائي نماذج واستراتيجيات في تدريس المفاهيم العلمية** "، ط1، مكتبة نور الحسن للطباعة، بغداد.
- Hakkarainen, K .(2003) "Emergence of progressive inquiry culture incomputer-supported collaborative learning ".
- Guilford,J.P(1967): **The Nature of HumanIntelligence**, New York Mc Grew-Hill.
- Guilford,J.P(1967): The Nature of HumanIntelligence, New York Mc Grew-Hill.
- Tall , D & McGowan , M (2001) : **Flexible thinking Consistency and Stability of Response** , Astudy of Divergence/paiatine ,illionis, usa.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

مستوى توافر مهارات التدريس الرقمية لدى مدرسي الرياضيات ومعوقات تطبيقها

م.م غفران جاسم عباس

مديرية تربية الرصافة الثالثة في بغداد

Ghofranjassem1@gmail.com

The Level of Availability of Digital Teaching Skills among Mathematics Teachers and the Obstacles to Their Implementation

Assistant Lecturer Ghofran Jassim Abbas
Third Al-Rusafa Directorate of Education, Baghdad, Iraq
Ghofranjassem1@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص البحث

الغرض من هذا البحث هو استكشاف مدى توافر مهارات التعليم الرقمي بين معلمي الرياضيات واكتشاف العقبات الرئيسية في استخدام هذه المهارات ولتحقيق هدفي البحث، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي، وقامت ببناء استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، تكونت في صورتها النهائية من محورين: الأول لقياس مهارات التدريس الرقمية موزعة على أربعة مجالات بواقع (30) فقرة، والثاني لقياس معوقات الاستخدام بواقع (10) فقرات.

وبعد التأكد من المؤشرات السيكومترية للصدق والثبات وصلاحية الأدوات للتطبيق، طُبقت الاستبانة على عينة عشوائية بلغت (93) مدرساً ومدرسة من مدرسي الرياضيات في المدارس التابعة للمديرية العامة لتربية الرصافة الثالثة، بحكم عمل الباحثة مدربةً في قسم الإعداد والتدريب في المديرية ذاتها. وأظهرت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) أن مستوى توافر مهارات التدريس الرقمية لدى مدرسي الرياضيات كان ضعيفاً ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب كما اظهرت النتائج ارتفاع مؤشر المعوقات لدى اغلب المدرسين وصعوبة تطبيق التدريس الرقمي في ضل هذه المعوقات .

الكلمات المفتاحية :مهارات التدريس الرقمية، الرياضيات، معوقات التطبيق

Abstract:
The study aims to find out the availability of the digital teaching skills among mathematics teachers and bring to light the major hurdles in the use of digital skills. To meet the research objectives, descriptive approach uses and framing of questionnaire through five point likert scale used by researcher. In its final version, the questionnaire had two axes. The first measured digital teaching skills which distributed over four axes with (30) items. Simultaneously, the other examined the hindering factors to the usage with (10) items.
After verifying the psychometric indicators of validity, reliability, and suitability for application of the tools, the questionnaire was applied to a random sample of (93) male and female mathematics teachers in schools affiliated with the General Directorate of Education of Rusafa III. Because the researcher is a trainer in the Preparation and Training Department of the Directorate itself.
Based on the statistical processing of the data using the Statistical Package for the Social Science (SPSS) , the level of digital teaching skills that mathematics teachers have is weak and does not reach the required level. According to the results, it was observed that teachers reported high levels of obstacles making it difficult to.
carrying out digital teaching with limited means/limits.
Would you like me to help you **format this abstract** according to a specific journal's guidelines, or **translate additional sections** of the research?
Keywords: Digital Teaching Skills, Mathematics, Implementation Obstacles.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة البحث

في الوقت الحاضر فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا أدى إلى حدوث بعض التغييرات الملحوظة في بيئات التعليم الحديثة مما أدى إلى ظهور أدوار جديدة للمعلم والمتعلم (الشمري،2022:123). وبهذا الشكل تطور تدريس الرياضيات من مجرد تذكر القواعد والمعادلات المجردة إلى عملية تفاعلية تقوم على استخدام البيئات الرقمية والبرامج الهندسية التفاعلية وتطبيقات الواقع المعزز من أجل تعزيز التفكير الرياضي ومساعدة على التغلب على الخوف والعقبات المرتبطة به (الحربي،2021:45). تشير الأبحاث التعليمية إلى أن التكامل المناسب للتكنولوجيا في تدريس الرياضيات يؤدي إلى تحسن الأداء الأكاديمي للطلاب وتحسين طلاقتهم التمثيلية.

ولكن على الرغم من الأهمية القصوى لهذا الموضوع هناك فجوات كبيرة بين الأغراض النظرية للتعليم الرقمي وممارسة دروس الرياضيات وهناك العديد من الحواجز التي تعيق الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا من قبل المعلمين (الغامدي،2021:67). وهذه الحواجز قد تكون من النوع المادي مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية وتوافر الأجهزة والبرامج أو من النوع البشري والمهني مثل غياب برامج التطوير المهني للمعلمين في هذا المجال (الحارثي،2020:57).

وهنا تكمن التحديات في معالجة السؤال الأساسي: "إلى أي مدى توجد مهارات التدريس الرقمي بين معلمي الرياضيات وما هي العقبات الرئيسية التي تمنعهم من استخدامها في تعليمهم" الهدف من طرح مثل هذا السؤال هو الحصول على تشخيص دقيق سوف يوجه في إيجاد الحلول.

أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث الحالي في شقين أساسيين :**الأهمية النظرية (العلمية)** و**الأهمية التطبيقية (العملية)**، وذلك على النحو الاتي:

أولاً: الأهمية النظرية (العلمية)

- **إثراء المكتبة التربوية :**يُسهم هذا البحث في رفد الأدبيات التربوية العربية بأطر مفاهيمية حديثة حول الكفايات الرقمية المستهدفة لمعلمي الرياضيات، وهو مجال ما زال يشهد ندرة نسبية مقارنة بالتخصصات العلمية (الشمري، 2022، : 84)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **تأصيل التكامل المعرفي والتكنولوجي :**يقدم البحث إطاراً تحليلياً يربط بين نواتج التعلم في الرياضيات وبين نماذج الدمج التقني الحديثة مثل إطار المعرفة التربوية والتكنولوجية للمحتوى(TPACK) ، مما يعزز التأصيل النظرية لتشبيك التكنولوجيا بالعلوم الإنسانية (العتيبي والسيد، 122:2023).

- **توفير أداة قياس عملية :**يزود البحث الباحثين والتربويين بأداة بحثية (استبانة) محكّمة ومقننة لقياس مهارات التدريس الرقمية والمعوقات، يمكن إعادة توظيفها أو تطويرها في دراسات بيئية ومشابهة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية (العملية)

- **توجيه صناع القرار والقيادات التربوية :**يوفر البحث بيانات ميدانية ومؤشرات واقعية لمسؤولي وزارة التربية والتعليم حول واقع الكفايات الرقمية للمعلمين، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على شواهد لتحديث المناهج والبنى التحتية (الغامدي،117:2021)

- **تطوير برامج التنمية المهنية :**تُفيد نتائج الدراسة في تصميم وبرمجة دورات تدريبية نوعية تركز على الاحتياجات الفعلية لمعلمي الرياضيات، وتتجاوز التدريب التقني العام إلى التدريب التخصصي الموجه (الحارثي،2020 :66).

- **تجاوز عقبات التطبيق الميداني :**يُسهم الكشف عن المعوقات (المادية، البشرية، والإدارية) في وضع خطط تنفيذية واستراتيجيات علاجية لتذليل الصعوبات التي تواجه الكوادر التعليمية في غرف الصف (Ertmer, 2012: 212)

هدفا البحث

1-التعرف على مستوى توافر مهارات التدريس الرقمية لدى مدرسي الرياضيات.

2-الكشف عن أبرز المعوقات التي تحول دون استعمال مدرسي الرياضيات لمهارات التدريس الرقمية.

حدود الدراسة

1-الحدود البشرية: مدرسات ومدرسو الرياضيات في محافظة بغداد /تربية الرصافة الثالثة

2-الحدود الزمانية: الفصل الأول من العام الدراسي 2025-2026

3-الحدود المكانية: المدارس الثانوية والمتوسطة التابعة لمديرية تربية الرصافة الثالثة في بغداد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعريف المصطلحات

1- مهارات التدريس الرقمية(Digital Teaching Skills)

- **التعريف الاصطلاحي :**منظومة المعارف والقدرات والاتجاهات التقنية التي تمكّن معلم الرياضيات من دمج البرمجيات والوسائط الرقمية (مثل أدوات الهندسة التفاعلية، منصات التعلم، والبيئات الافتراضية) في التخطيط والتنفيذ والتقويم لتعزيز استيعاب المفاهيم الرياضية.(Al-Harbi, 2021: 57)

- **التعريف الإجرائي :**الدرجة الكلية التي يحصل عليها مدرسو الرياضيات في أداة الدراسة (الاستبانة)، والتي تعكس مدى ممارستهم وقدرتهم على توظيف التطبيقات والبرامج الرقمية أثناء تدريس الرياضيات.

2- تدريس الرياضيات(Mathematics Teaching)

- **التعريف الاصطلاحي:** "نشاط تفاعلي هادف يتم بين المعلم والمتعلم، يسعى إلى تنمية البنية المعرفية الرياضية لدى الطالب، وتشمل النظريات والمفاهيم والمهارات الخوارزمية، مع التركيز على استراتيجيات حل المشكلات والتفكير المنطقي." (فريد كامل أبو زينة , 97:2010)

- **التعريف الإجرائي :**الأنشطة والممارسات التعليمية التي يؤديها معلم الرياضيات داخل الصف الدراسي أو عبر البيئات الرقمية لتحقيق الأهداف السلوكية لمقررات الرياضيات المقررة.

3- معوقات التطبيق(Implementation Barriers)

- **التعريف الاصطلاحي :**كافة العقبات والعوامل الظرفية (الفنية، الإدارية، المادية، أو الشخصية) التي تحول دون الاستخدام الفعال والتكامل السلس للتكنولوجيا الرقمية في عملية التدريس ,.Ertmer et al) 2012: 171)

- **التعريف الإجرائي :**استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور المخصص للمعوقات في الاستبانة، وتصنَّف عادة إلى معوقات مادية (ضعف البنية التحتية والبرمجيات) وبشرية (ضعف التدريب والاتجاهات)

الفصل الثاني: الخلفية النظرية والدراسات السابقة

أولا: الخلفية النظرية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تستند هذه الدراسة إلى أرضية صلبة من الأدبيات والنموذجات التربوية التي تتناول التحول الرقمي في التعليم، وتحديداً في مجال تدريس الرياضيات الذي يتطلب طبيعة خاصة تعتمد على التجريد والتفكير البصري والمنطقي.

أولاً: مفهوم وأبعاد مهارات التدريس الرقمية في الرياضيات

لم يعد مفهوم التدريس الرقمي مقتصراً على مجرد عرض المحتوى الرياضي عبر الشاشات أو استخدا الحاسوب بشكل هامشي، بل أصبح يمثل منظومة متكاملة من الكفايات والمهارات والاتجاهات التي تمكّن المعلم من التخطيط والتنفيذ والتقويم باستخدام الأدوات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة (Al-Harbi, 2021:55). وتتشكل مهارات التدريس الرقمية لدى معلم الرياضيات عبر ثلاثة أبعاد رئيسة:

1- **مهارات التخطيط الرقمي للدرس** :وتشمل القدرة على اختيار الأنشطة التفاعلية والبرمجيات المناسبة لطبيعة المفهوم الرياضي، وتصميم بيئات تعلم افتراضية أو مدمجة تحفز تفكير الطلبة (الشمري، 2022 : 55)

2- **مهارات التنفيذ الرقمي للدرس** :وتتضمن استخدام برمجيات الهندسة والبيانات التفاعلية) مثل GeoGebra وDesmos)، وتوظيف المحاكاة الرقمية لتجسيد المفاهيم المجردة كالاقترانات والتمثيلات البيانية، مع إدارة النقاش الرياضي عبر المنصات الرقمية (الشمري، 2022 : 55)

3- مهارات التقويم الرقمي :وتتمثل في إعداد الاختبارات والأنشطة التقييمية الإلكترونية التفاعلية، وتوظيف أدوات التغذية الراجعة الفورية، وتحليل بيانات أداء الطلبة لمعالجة الصعوبات النمائية في الرياضيات (الغامدي، 2021 : 43)

4- ثانياً: النماذج النظرية المفسرة لدمج التكنولوجيا(TPACK)

يُعد أطر المعرفة التربوية للمحتوى (TPACK) الذي طوره ميسرا وكوهلر (Mishra & Koehler, 2006:141) الأنموذج النظرية المرجعي لتفسير بناء مهارات التدريس الرقمية لدى معلمي الرياضيات؛ إذ يرى هذا النموذج أن التوظيف الناجح للتكنولوجيا لا يتحقق عبر معرفة تقنية مجردة، بل من خلال التقاء ثلاث مكونات معرفية رئيسة:

- **معرفة المحتوى :(Content Knowledge - CK)** وتتمثل في البنية المعرفية العميقة للرياضيات مفاهيماً ومهاراتٍ وحل مشكلات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المعرفة التربوية :(Pedagogical Knowledge - PK)** وتتصل باستراتيجيات التدريس العامة وإدارة الصف والتقويم.
- **المعرفة التكنولوجية :(Technological Knowledge - TK)** وتتضمن استيعاب الأجهزة والبرامج والأدوات الرقمية.

ويفترض هذا الأنموذج أن مهارة معلم الرياضيات تتجلى في منطقة التداخل(TPACK) ، حيث يتكامل المحتوى الرياضي مع الاستراتيجية التربوية والأداة الرقمية المناسبة (العتيبي والسيد، 95:2023).

ثالثاً: دور التكنولوجيا الرقمية في تعليم الرياضيات وتعلُّمها

تكتسب المهارات الرقمية أهمية خاصة لدى معلم الرياضيات نظرًا لطبيعة الرياضيات المجردة التي تشكل صعوبة لدى قطاع واسع من المتعلمين، مما يتسبب أحياناً فيما يُعرف بـ "قلق الرياضيات Mathematics) " Anxiety).وتؤكد وثيقة المجلس الوطني لمعلمي الرياضيات (NCTM, 2014) أن التكنولوجيا تُعد عنصراً جوهرياً في تعليم الرياضيات الحديث إذ تمكّن الطلبة من الانتقال من التمثيل المجرد إلى التمثيل البصري والحركي (الطلاقة التمثيلية)، وتمنحهم الفرصة لاستكشاف التعميمات وتخمين النظريات وتطبيق حل المشكلات في أطر واقعية (الشمري، 2022, : 64)

رابعاً: معوقات تطبيق مهارات التدريس الرقمية في الرياضيات

على الرغم من المكاسب التربوية المؤكدة للتمكين الرقمي، يواجه الميدان التعليمي سلسلة من التحديات والمصفوفات المعيقة التي تحد من التوظيف الفعال للتقنية في غرف صفوف الرياضيات. وتقسّم الأدبيات التربوية هذه المعوقات إلى مستويين رئيسين:(Ertmer et al., 2012,: 46)

1- **معوقات الدرجة الأولى (المعوقات الخارجية/المادية):**

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية في المدارس (قلة أجهزة الحاسوب، ضعف الاتصال بالإنترنت، ونقص المختبرات الرقمية).
- غياب البرمجيات التفاعلية المتخصصة في الرياضيات وتراخيصها، وقلة الدعم الفني والصيانة الفورية للتقنيات(الحارثي، 85:2020)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- **معوقات الدرجة الثانية (المعوقات الداخلية/البشرية والنفسية):**

- ضعف برامج التنمية المهنية والتدريب التخصصي أثناء الخدمة الموجه لمعلمي الرياضيات حول كيفية دمج التقنية بالمحتوى.
- ضيق وقت الحصة الدراسية وكثافة المناهج المقررة، مما يدفع المعلم للاكتفاء بالأساليب التقليدية.
- القلق التكنولوجي والاتجاهات السلبية أو مقاومة التغيير لدى بعض المعلمين نتيجة ضعف إحساسهم بالكفاية الذاتية الرقمية (الحارثي، 2020: 134)

ثانيا: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة(Literature Review)

يستعرض هذا القسم أهم الدراسات الأدبية السابقة التي تناولت مهارات التدريس الرقمية والمعوقات التي تواجه المعلمين بوجه عام ومعلمي الرياضيات بوجه خاص، وتم تقسيمها إلى محورين:

أولاً: الدراسات العربية

- **دراسة الغامدي :(2021)** هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى الكفايات الرقمية لدى معلمي الرياضيات والتحديات التي تواجههم في ظل التعليم الإلكتروني. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (140) معلماً ومعلمة. أظهرت النتائج أن مستوى الكفايات الرقمية جاء بدرجة **متوسطة**، بينما تصدرت المعوقات المادية والتكلفة وتجهيزات المدارس قائمة التحديات ذات الأثر الأكبر على التوظيف الرقمي.

- **دراسة الشمري :(2022)** تم إجراء البحث من أجل تحديد متطلبات التحول الرقمي ومهاراته الرقمية لمعلمي العلوم والرياضيات استخدم هذا العمل البحثي منهجية وصفية وكان لديه مجموعة عينة من (185) معلما وقد تبين أن هناك ممارسة متوسطة لمهاراتهم الرقمية حيث كانت الميزة الرئيسية مع المعلمين الذين تم تدريبهم بشكل خاص في التقنيات التفاعلية بالإضافة إلى ذلك كانت هناك بعض التحديات التي تم إكتشافها فيما يتعلق بضيق وقت الحصة وكثافة المنهج ..

- **دراسة العتيبي والسيد :(2023)** تُركز هذه الدراسة البحثية على تقييم تأثير إدخال البرمجيات التفاعلية مثل (جيوجبرا) على تنمية مهارات الرياضيات والمواقف تجاه الرياضيات لدى طلاب المدارس الثانوية و جاهزية المعلمين لاستخدام هذه البرمجيات هي جزء من التحليل الذي تم إجراؤه في إطار هذه

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسة ولتحقيق النتائج المرجوة استخدم الباحثون نهجاً شبه تجريبي ووصفياً تجاه عينة الدراسة وقد تبين أن امتلاك المعلمين لمهارات التدريس الرقمية يرتبط بشكل مباشر بتحفيز الطلاب.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- **دراسة الباحث حربي :(Al-Harbi, 2021)** تقصّت هذه الدراسة مستوى الكفايات الرقمية لدى معلمي مجالات STEM (ومن بينها الرياضيات) في المرحلة الثانوية. استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي عبر استبانة إلكترونية وُزعت على (210) معلمين. كشفت النتائج عن امتلاك المعلمين لمهارات رقمية **أساسية** (كإدارة الصفوف الافتراضية والتواصل)، في حين ظهر ضعف واضح في مهارات التقويم الرقمي المتقدم وتوظيف بيئات المحاكاة التفاعلية، وأرجعت الدراسة ذلك إلى قلة التدريب المتخصص أثناء الخدمة.

- **دراسة إرتمير وآخرين :(Ertmer et al., 2012)** تناولت هذه الدراسة المرجعية العلاقة بين معتقدات المعلمين وتكامل التكنولوجيا في الفصل الدراسي، مع التركيز على المعوقات. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (المقابلات والملاحظات الصفية). وخلصت الدراسة إلى تصنيف المعوقات إلى **معوقات الدرجة الأولى (خارجية/مادية)** مثل نقص الأجهزة والإنترنت والدعم الفني، و**معوقات الدرجة الثانية (داخلية/بشرية)** وتتمثل في قناعات المعلم، والاتجاهات السلبية، والقلق التكنولوجي، مؤكدة أن المعوقات الداخلية هي الأكثر تأثيراً في استمرارية التوظيف الرقمي.

- **دراسة تشاو وآخرين :(Zhao et al., 2002)** هدفت الدراسة إلى تقصي شروط نجاح الابتكارات التكنولوجية داخل الفصول الدراسية. استخدم الباحثون منهج دراسة الحالة المتعددة لعدد من معلمي المواد المختلفة من ضمنها الرياضيات. أظهرت النتائج أن نجاح الاندماج الرقمي يعتمد على توفر ثلاثة عوامل أساسية: كفاية المعلم التقنية، وملاءمة التكنولوجيا لثقافة المدرسة، وتوفر الدعم الفني المؤسسي المستمر.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

- **أوجه الشبه :**تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة(مثل: الغامدي، 2021؛ Al-Harbi, 2021) في تناولها لمتغير مهارات التدريس الرقمية والمعوقات، وفي اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **أوجه الاختلاف :**تختلف الدراسة الحالية في تركيزها المباشر على **معلمي الرياضيات** تحديداً، والربط بين المهارات الرقمية وطبيعة المحتوى الرياضي التجريدي والتمثيل التفاعلي، في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على معلمي تخصصات أخرى أو المعلمين بوجه عام.

- **ما تميزت به الدراسة الحالية (الفجوة البحثية) :**تُسهم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بتقييم المهارات الرقمية لدى معلمي الرياضيات في البيئة التعليمية المحلية الحديثة، وتقديم قائمة معوقات محدثة تشمل التحديات التقنية والنفسية والتنظيمية لمساعدة صناع القرار في وضع استراتيجيات تطويرية ملموسة.

الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته

اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي "أسلوب من أساليب التحليل والتفسير التلقائي المنظم للوصول إلى أغراض محددة لظاهرة أو مشكلة محددة، من خلال جمع البيانات والمعلومات الميدانية عن الظاهرة محل الدراسة، وتصنيفها وتحليلها لتفسيرها والوصول إلى تعميمات بشأنها." (محمد عبيدات وآخرون 2002 :43)

للكشف عن مستوى توافر مهارات التدريس الرقمية لدى مدرسي الرياضيات في محافظة بغداد والكشف عن أبرز المعوقات التي تحول دون استعمال مدرسي الرياضيات لمهارات التدريس الرقمية كون المنهج يهتم بوصف الظواهر والبيانات وتنظيمها وتبويبها وتمثيلها بيانيا بهدف وصف المجتمع موضوع الدراسة وصفا دقيقا

مجتمع البحث وعينته

تكون مجتمع البحث من كل مدرسة ومدرس اختصاص الرياضيات في المدارس المتوسطة والثانوية التابعة لمديرية تربية بغداد /الرصافة الثالثة للعام الدراسي 2025 –2026 وقد تم توزيع الاستبانات على عينة البحث المتكونة من(87) مدرسة ومدرس.

أداة البحث:

استعملت الباحثة الاستبانة أداة للبحث وفق مقياس ليكرت الخماسي **(Likert, 1932)** واللذيُ يمثّل مقياساً لتجميع الاتجاهات النفسية من خلال عرض فقرات مقالية تعبّر عن مواقف معينة، حيث يُطلب من المستجيب تحديد مدى موافقته أو عدم موافقته عبر تدرج رقمي مسبق (عادة من 1 إلى 5)، مما يسمح

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بتحويل البيانات الكيفية إلى كميات قابلة للتحليل الإحصائي. للوقوف على مستوى توافر مهارات التدريس الرقمية لدى مدرسي ومدرسات الرياضيات في محافظة بغداد وللوقوف على ابرز المعوقات التي تحول دون استعمال مدرسي الرياضيات لمهارات التدريس الرقمية من وجهة نظرهم وقد تم اعداد استبانة مكونة من (30) مهارة تدريس رقمية يعتمد عليها في أداء مدرسي الرياضيات و(10) معيقات التدريس الرقمي موزعة على خمس مجالات أساسية هي :

المجال الأول: مهارة التخطيط وشملت (10) مهارات فرعية

المجال الثاني: مهارة تنفيذ الدرس وشملت (8) مهارات فرعية

المجال الثالث: مهارة وشملت (6) مهارات فرعية

المجال الرابع: مهارة إدارة الموقف الصفي وشملت (6) مهارات فرعية

المجال الخامس: معيقات تطبيق التدريس الرقمي وشمل (10) مهارات فرعية وتم اعتماد مقياس ليكرث الخماسي للإجابة عنها.

صدق الاداة

*الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على عشرة من المختصين في مناهج وطرائق تدريس الرياضيات حصرا وطلب إليهم ابداء آرائهم حول ارتباط عبارات الاستبانة بموضوعها وأهدافها ومدى وضوح العبارات واقتراء التعديلات الممكنة وقد تمثلت آرائهم بإعادة صياغة بعض العبارات.

*التطبيق الاستطلاعي: تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة عددها (45) مدرس ومدرسة من الاختصاصات المختلفة في مديرية تربية الرصافة الثالثة بهدف استعمال استجاباتهم في حساب الصدق البنائي للاستبانة والتأكد من ثباتها وذلك كما يلي:

*الصدق البنائي للاستبانة: تم حساب الاتساق الداخلي وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمجالها ,وبين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة (مجيد, 44:2010) وجدول (1) يبين النتائج

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول(1) معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمجالها

العبارة	ارتباط عبارات المجال الأول		ارتباط عبارات المجال الثاني		ارتباط عبارات المجال الثالث		ارتباط عبارات المجال الرابع		ارتباط عبارات المجال الخامس	
	بالمجال	بالكلية	بالمجال	بالكلية	بالمجال	بالكلية	بالمجال	بالكلية	بالمجال	بالكلية
1	0.87	0.76	0.86	0.88	0.69	0.78	0.85	0.88	0.91	0.84
2	0.79	0.78	0.76	0.89	0.73	0.78	0.89	0.91	0.75	0.76
3	0.80	0.92	0.81	0.83	0.71	0.90	0.74	0.96	0.83	0.95
4	0.79	0.75	0.95	0.79	0.85	0.88	0.88	0.89	0.85	0.89
5	0.81	0.84	0.70	0.82	0.70	0.76	0.77	0.71	0.92	0.79
6	0.78	0.91	0.84	0.89	0.91	0.77	0.72	0.90	0.81	0.78
7	0.71	0.86	0.80	0.90	0.83	0.93	0.93	0.89	0.87	0.96
8	0.90	0.88	0.74	0.82	0.70	0.81	0.96	0.93	0.80	0.88
9	0.71	0.73	0.81	0.79	0.82	0.71	0.89	0.79	0.74	0.78
10	0.89	0.79	0.88	0.72	0.79	0.93	0.87	0.79	0.85	0.96

تبين من الجدول وجود ارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين قيم معاملات الارتباط للعبارات جميعها وهذا يبين صدق الاتساق الداخلي مما يثبت ان الاستبانة تتمتع بالصدق البنائي ويمكن استخدامها وتطبيقها على البحث الحالي

*ثبات الأداة: تم حساب معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة باستخدام معادلة الفا كرونباخ والنتائج كما يضهرها الجدول (2)

جدول (2) معاملات الثبات الفا كرو نباخ

ت	المجال	عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
1	التخطيط للدرس	10	0.88
2	تنفيذ الدرس	8	0.84
3	تقوم تقدم الطالبة	6	0.89
4	إدارة الموقف الصفي	6	0.82
5	معوقات تطبيق التدريس الرقمي	10	0.83
	الاستبانة الكلية	30	0.87

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جميع معاملات الثبات لها دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) ويلاحظ من الجدول ارتفاع معامل الثبات حيث بلغ (0.87) كما تراوحت قيم معامل الثبات لمجالات الاستبانة بين (0.89) و(0.82) وهي قيم مقبولة لأغراض تطبيق الاستبانة للبحث الحالي

*المعادلة الإحصائية

تم استعمال برنامج (spas)_احصائيا في استخراج نتائج الاستبانة الموزعة على عينة البحث حيث تم استخراج الأوساط المرجحة لكل فقرة من فقرات اداة البحث وكل مجال من مجالاتها والأداة ككل.

عرض النتائج وتفسيرها

لتحقيق هدف البحث تم المقارنة بين الأوساط الحسابية للمهارات التدريسية الرقمية التي تضمنتها أداة البحث واستخراج درجة التوافر وترتيبها تنازليا من الأكثر توافر الى الأقل جدول رقم (3)

جدول (3) المتوسطات الحسابية ودرجة توافر المهارات التدريسية الرقمية مرتبة تنازليا للاستبانة ككل

مهارة التدريس الرقمية	الوسط الحسابي	درجة التوافر	الترتيب
التخطيط للدرس	2.87	متوسطة	1
تنفيذ الدرس	2.41	ضعيفة	2
إدارة الموقف الصفي	2.37	ضعيفة	3
تقوم تقدم الطلبة	2.22	ضعيفة	4
المتوسط الحسابي للمهارات	2.47	ضعيفة	
معوقات تطبيق التدريس الرقمي	4.33	كبيرة	

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وصف واستقراء النتائج

- **التفاوت في المهارات الرقمية :**جاءت مهارة »**التخطيط للدرس** «في المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (2.87) وبدرجة توافر **متوسطة**، وهي المهارة الوحيدة التي حققت هذا المستوى.

- **تدني مستوى تنفيذ المهارات :**احتلت المهارات المتعلقة بالتطبيق الميداني والتقويم مراتب متأخرة بدرجة توافر **ضعيفة**؛ حيث جاءت مهارة **تنفيذ الدرس** في المرتبة الثانية (2.41)، تليها **إدارة الموقف الصفي** في المرتبة الثالثة (2.37)، بينما حلت مهارة **تقويم تقدم الطلبة** في المرتبة الأخيرة(2.22) .

- **المستوى العام للمهارات :**بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع مهارات التدريس الرقمي (2.47)، مما يعكس درجة توافر **ضعيفة** بشكل عام لدى أفراد العينة.

- **تأثير المعوقات :**أظهرت النتائج أن **معوقات تطبيق التدريس الرقمي** جاءت بوسط حسابي مرتفع بلغ (4.33) وبدرجة **كبيرة**، وهو ما يفسر الانخفاض الملحوظ في درجة توافر معظم مهارات التدريس الرقمي والتطبيق العملي لها.

ومن جملة الأسباب التي أدت الى هذه النسب المنخفضة والتي لا تلبي مستوى الطموح هو انعدام توافر الأجهزة الرقمية والتقنية الحديثة في المؤسسات التعليمية وان وجدت فلا يوجد من يحسن استعمالها بصورة صحيحة وبتمكن عالي كما ان غالبية المؤسسات التعليمية لا تتوافر بيه منظومة الانترنيت كما ان هناك بعض التعليمات التي تحضر على المدرس استخدام الأجهزة الرقمية والحاسوبية داخل الصفوف من قبل المدرسين والطلبة لذلك فان هذه الأسباب لا تنمي دافعية المدرسين على التطوير من مهاراتهم في التعليم والتدريس الالكتروني والرقمي وتضيق دائرة الطموح لديهم ومستوى دافعيتهم نحو التميز والابداع

***نتائج المهارات الفرعية الخاصة بالمجال الأول**

لقد تم حساب الأوساط المتوقعة للمهارات التدريسية الرقمية الفرعية التي يحتويها المجال الأول وتم استخراج درجة توافرها جدول (4)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (4) المتوسطات المتوقعة ودرجة توافر المهارات التدريسية الرقمية للمجال الاول

المهارة الفرعية لتخطيط الدرس	الوسط الحسابي	درجة التوافر	الترتيب
استخدام محرك البحث لتطوير القدرات ومواكبة التطور في التخصص	3.33	متوسطة	1
استعمال الأدوات الإلكترونية لاختيار طرق التدريس المناسبة	3.12	متوسطة	2
تزويد الطلبة بملخصات رقمية عن موضوع الدرس	2.43	ضعيفة	3
صياغة وإعداد أهداف سلوكية بطرق رقمية إلكترونية	2.91	متوسطة	4
عرض أهداف الدرس باستخدام الشاشة الإلكترونية	2.86	متوسطة	5
توظيف الأدوات الرقمية لاختيار استراتيجية التقويم المناسبة	2.62	ضعيفة	6
تحضير المحاضرة إلكترونيًا قبل موعدها بوقت	2.51	ضعيفة	7
عرض الأسئلة إلكترونيًا على الشاشة الرقمية	2.42	ضعيفة	8
تفعيل التعليم الإلكتروني للمتعلمين على شاشات رقمية	2.35	ضعيفة	9
توظيف الأدوات الإلكترونية لتمثيل الخرائط الذهنية	2.33	ضعيفة	10
المتوسط الحسابي العام للمهارات الفرعية	2.44	متوسطة	—

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وصف واستقراء النتائج

- **أعلى المهارات توافرًا :**جاءت مهارة **استخدام محرك البحث على الشبكة الإلكترونية لتطوير القدرات والتخصص** في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.33) وبدرجة **متوسطة**، تلتها مهارة **استعمال الأدوات الإلكترونية لاختيار طرق التدريس المناسبة** بالمرتبة الثانية بوسط حسابي (3.12) وبدرجة **متوسطة** أيضًا، مما يعكس اعتمادًا ملموسًا على البحث والتخطيط النظري عبر الإنترنت.

- **أدنى المهارات توافرًا :**حلت مهارة »**توظيف الأدوات الإلكترونية لتمثيل الخرائط الذهنية** في المرتبة الأخيرة (المرتبة 10) بوسط حسابي بلغ (2.33) وبدرجة **ضعيفة**، وقبلها مهارة **تفعيل التعليم الإلكتروني للمتعلمين على شاشات رقمية** في المرتبة التاسعة بوسط حسابي (2.35) وبدرجة **ضعيفة**، مما يدل على نقص الممارسة في استخدام التكنولوجيا البصرية والتفاعلية أثناء التخطيط.

- **المستوى العام لمهارات التخطيط :**بلغ **المتوسط الحسابي الإجمالي** لمهارات تخطيط الدرس (2.87)، وهو ما يشير إلى أن درجة توافر مهارات التخطيط للدرس الرقمي ككل جاءت بدرجة **متوسطة وهذا** يدل على ان نسبة المدرسين اللذين يستخدمون المهارات الإلكترونية والرقمية في عملية التخطيط للدرس هي نسبة متوسطة لا تتناسب ومستوى الطموح.

*نتائج المهارات الفرعية الخاصة بالمجال الثاني

لقد تم حساب الأوساط المتوقعة للمهارات التدريسية الالكترونية الرقمية التي يتضمنها المجال الثاني واستخراج درجة التوافر وترتيبها تنازليا من الأكثر توفرا الى الأقل توافر جدول (5)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (5) المتوسطات المتوقعة ودرجة توافر المهارات التدريسية الرقمية مرتبة تنازليا للمجال الثاني

المهارة الفرعية لتنفيذ الدرس	الوسط الحسابي	درجة التوافر	الترتيب
اوظف أدوات رقمية لغرض عرض الدرس	2.10	ضعيفة	7
استخدم العروض التقدمية الالكترونية والرقمية ومصادر تعليمية ملائمة لتنفيذ الدرس	3.23	ضعيفة	8
اجيد استعمال الفصول الافتراضية في التدريس	2.00	ضعيفة	4
أستطيع تنمية مهارات تقنية للطلبة م خلال تكليفهم بالواجبات والاجابة عليها باستعمال الوسائط الرقمية الذكية	2.62	متوسطة	2
أوجه الطلاب للحصول عن المعلومة من مصادر رقمية متعددة	2.56	ضعيفة	5
أتشجع الطلاب على استعمال التكنلوجيا في القيام بالأنشطة المتعددة	2.61	ضعيفة	3
أستخدم وسائط تعليمية رقمية متنوعة في اثناء تنفيذ وعرض الدرس	2.00	ضعيفة	1
عرض الأسئلة إلكترونيًا على الشاشة الرقمية	2.42	ضعيفة	7
المتوسط الحسابي للأوساط المتوقعة	2.45	ضعيفة	

يتضح من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي للأوساط المرجحة لهذا المهرة هو (2.45) وبدرجة توافر ضعيفة مما يدل على ان نسبة المدرسين اللذين يستعملون المهارات الرقمية في عملية تنفيذ الدرس هي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نسبة ضعيفة وان اكثر مدرسي الرياضيات لا يستفيدون من المهارات الرقمية والالكترونية والتقنيات الرقمية الذكية في التدريس

*نتائج المهارة الفرعية الخاصة بالمجال الثالث

تم حساب الأوساط المتوقعة للمهارات التدريسية الرقمية الفرعية التي يتضمنها المجال الثالث واستخراج درجة توافرها وترتيبها تنازليا من الأكثر توافر الى الأقل جدول(6)

جدول (6) المتوسطات المتوقعة ودرجة توافر المهارات التدريسية الرقمية مرتبة تنازليا للمجال الثالث

المهارة الفرعية لتقويم تقدم الطلبة	الوسط الحسابي	درجة التوافر	الترتيب الإحصائي
أنشئ سجلاً رقمياً لمتابعة تقييم الطلاب	2.20	ضعيفة	1
أخصص جزءاً من الدرجات للأنشطة والمشاركات الإلكترونية	2.00	ضعيفة	2
أعمل على بناء بنك أسئلة رقمي إلكتروني للمادة والمقرر الدراسي	2.11	ضعيفة	3
أصمم الاختبارات التقويمية إلكترونياً	1.78	ضعيفة	4
أستعمل أدوات قياس رقمية ذات مصداقية وثبات لمعرفة مستوى الطلبة	1.33	ضعيفة	5
أستخدم أساليب تقويم رقمية إلكترونية متنوعة لتقويم الطلبة	1.12	ضعيفة	6
المتوسط الحسابي الكلي لمهارة التقويم	**1.76**	**ضعيفة**	—

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تم ترتيب الفقرات تنازلياً وفقاً لقيمة الوسط الحسابي الفعلية، حيث تصدرت فقرة **إنشاء سجل رقمي لمتابعة تقييم الطلاب** القائمة بوسط حسابي قدره (2.20)، تلتها فقرة «**بناء بنك أسئلة رقمي** «بوسط (2.11)، ثم **تخصيص جزء من الدرجات للأنشطة الإلكترونية** بوسط.(2.00)

أدنى المهارات توافراً :سجلت المهارات المتعلقة بأدوات ووسائل القياس الرقمية المباشرة أدنى المستويات؛ إذ حلت فقرة «**استخدام أساليب تقويم رقمية متنوعة** في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي متدنٍ جداً (1.12)، وقبلها فقرة «**استعمال أدوات قياس رقمية ذات مصداقية وثبات** بوسط.(1.33)

المستوى الإجمالي لمهارة التقويم :يبلغ **المتوسط الحسابي الكلي** لمهارات تقويم تقدم الطلبة **(1.76)**، وهو ما يضع هذه المهارة ككل بدرجة توافر **ضعيفة** (وهي أدنى المهارات الرقمية المترتبة مقارنة بمهارات التخطيط والتنفيذ)، مما يكشف عن حاجة ماسة لتطوير قدرات المعلمين في مجال القياس والتقويم الإلكتروني وبناء الاختبارات الرقمية.

*نتائج المهارات الفرعية الخاصة بالمجال الرابع

تم حساب الأوساط المتوقعة للمهارات التدريسية الرقمية التي تضمنها المجال الرابع واستخراج درجة التوافر وترتيبها تنازليا من الأكثر توافر الى الأدنى جدول (7)

جدول (7) المتوسطات المتوقعة ودرجة توافر المهارات التدريسية الرقمية مرتبة تنازليا للمجال الرابع

المهارة الفرعية لإدارة الموقف الصفي	الوسط الحسابي	درجة التوافر	الترتيب الإحصائي
أفعل فرصة التواصل عبر منصات التواصل رقمياً (تلغرام أو واتساب)	2.77	متوسطة	1
أبحث في مواقع الإنترنت الموثوقة للتغلب على بعض التحديات التي توجهني في الدرس	2.68	متوسطة	2
أحضر دورات تدريبية عبر الإنترنت لتطوير مهاراتي الإلكترونية المهنية	2.60	متوسطة	3

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المهارة الفرعية لإدارة الموقف الصفي	الوسط الحسابي	درجة التوافر	الترتيب الإحصائي
أقوم بتقسيم الطلبة إلى مجموعات إلكترونياً	2.24	ضعيفة	4
أوظف الأدوات الرقمية لمشاركة الزملاء والطلبة للمحتوى التعليمي	2.20	ضعيفة	5
أحرص على عرض أسماء الطلاب إلكترونياً	1.94	ضعيفة	6
المتوسط الحسابي الكلي للمهارة	**2.41**	**ضعيفة**	—

استقراء ودلالات النتائج

- **انقسام المهارات إلى مستويين متمايزين :**تنقسم مهارات إدارة الموقف الصفي إلى فئتين واضحين؛ الأولى تضم المهارات المرتبطة بالتواصل والتطوير الذاتي خارج إطار الصف المباشر (المراتب 1–3) والتي جاءت بدرجة توافر **متوسطة** (أوساط تراوحت بين 2.60 و2.77)، بينما تتراجع المهارات التطبيقية المباشرة داخل القاعة الدراسية (المراتب 4–6) إلى درجة توافر اوساط **ضعيفة** بين(1.94 و2.24)

- **الاعتماد على تطبيقات التواصل الاجتماعي المألوفة :**تصدرت مهارة **تفعيل التواصل عبر تلغرام أو واتساب** المهارات بوسط حسابي **(2.77)** مما يدل على ميل المعلمين لاستخدام التطبيقات اليومية الشائعة لسهولة استخدامها وتوافرها لدى الطلبة، بدلاً من المنصات التعليمية المخصصة والمعقدة.

- **التوجه نحو حل المشكلات والتطوير الذاتي :**وفقاً للنتائج كان هناك دافع شخصي لدى المشاركين في الاستبيان للحصول على المعرفة حول كيفية تطوير أنفسهم مهنيا وحل المشاكل التعليمية من خلال الحصول على درجة 2.68 في مهارات البحث على الإنترنت لحل المشاكل ودرجة 2.60 للمشاركة في الدورات عبر الإنترنت.

- **ضعف الممارسات الإجرائية الرقمية داخل الصف :**أداء الأداء التفاعلي داخل الفصل الدراسي كان ضعيفاً بسبب انخفاض مستوى الكفاءة في تقسيم الطلاب إلكترونياً إلى 2.24، الكفاءة في مشاركة المحتوى الرقمي إلى 2.20 وعرض أسماء الطلاب إلكترونياً إلى 1.94.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المستوى الإجمالي لمهارة إدارة الموقف الصفي :**يعكس **المتوسط الحسابي الكلي (2.41)** بدرجة توافر **ضعيفة** أن الكفايات الرقمية المتعلقة بإدارة الموقف الصفي ما زالت دون المستوى المأمول، وأن هناك حاجة ماسة للتدريب على استراتيجيات التفاعل والتنظيم الرقمي المباشر داخل القاعة الدراسية.

*نتائج المهارات الفرعية الخاصة بمعوقات استعمال مهارات التدريس الرقمية

تم حساب الأوساط المتوقعة للمهارات التدريسية الرقمية الفرعية الخاصة بمعوقات استعمال المهارات التدريسية الرقمية تضمنها استخراج درجة التوافر وترتيبها تنازليا من الأكثر توافر الى الأقل جدول (8)

جدول (8) المتوسطات المتوقعة ودرجة توافر المهارات التدريسية الرقمية مرتبة تنازليا لمعوقات استعمال المهارات التدريسية الرقمية

الرقم	المعوقات التي تعيق استخدام المهارات التعليمية الرقمية	الوسط الحسابي	درجة الأهمية / التوافر	الترتيب الإحصائي
1	عدم توفر شبكة إنترنت مجانية داخل المدرسة	**4.87**	كبيرة	1
2	وجود قيود ومحظورات تمنع إحضار واستعمال الأجهزة الذكية من قبل الطلبة داخل المدرسة	**4.68**	كبيرة	2
3	عدم توفر أجهزة عرض ذكية في أغلب المدارس	**4.55**	كبيرةً	3
4	عدم قدرة المدرس على معرفة إدارة البرامج الرقمية	**4.55**	كبيرة	4
5	ضعف التدريب المهني على استعمال الوسائل والتقنيات الرقمية المتطورة	**4.45**	كبيرة	5

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرقم	المعوقات التي تعيق استخدام المهارات التعليمية الرقمية	الوسط الحسابي	درجة الأهمية / التوافر	الترتيب الإحصائي
6	ضعف قدرة أغلب المدرسين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة	**4.42**	كبيرة	6
7	غياب التوجه الحقيقي من قبل القائمين على التعليم للإجراءات الرقمية	**4.36**	كبيرة	7
8	عدم التمكن من ربط البرامج الرقمية بمحتوى المادة	**4.18**	كبيرة	8
9	عدم قدرة المدرس على شراء جهاز عرض ذكي على حسابه الخاص	**4.17**	كبيرة	9
10	عدم امتلاك جميع الطلبة لأجهزة محمولة ذكية	**3.33**	متوسطة	10
—	**المتوسط الحسابي الكلي للمعوقات**	**4.36**	**كبيرة**	—

استقراء النتائج:

1- هيمنة العوائق البنيوية واللوجستية (المراتب 1 – 3)

- **غلاء وتجهيز البيئة المدرسية :**أكبر عائق أمام التحول الرقمي في المدارس هو "عدم توافر الإنترنت المجاني" يأتي أولاً(4.87) يليه "عدم توافر شاشات العرض الذكية" يأتي ثانياً(4.55).وهذا واضح من حقيقة أن البنية التحتية للمدارس هي أول وأهم عائق أمام أي نوع من التحول الرقمي ولايمكن إشعال نار محو الأمية الرقمية بدونها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **السياسات والأنظمة القائمة :**حاجز"الذي يحتوي على قيود وتحذيرات تحظر استخدام الأجهزة الذكية" يأتي في المرتبة الثانية (4.68) وهو يكشف عن الفرق بين اتجاه التعلم الإلكتروني والسياسات التعليمية.

2- التحديات الفنية والكفايات الرقمية للمعلم (المراتب 4 – 6)

- **الفجوة المهارية والتطوير المهني :**قضايا مثل "نقص المعرفة في إدارة البرامج الرقمية" تم تسليط الضوء عليها بالفعل لأنها حصلت على 4.55 بينما حصلتالتدريب المهني الضعيف على 4.45 وإدارة التكنولوجيا الضعيفة حصلت على 4.42 .

- **الدلالة :**يمكننا أن نرى من هذا أن المشكلة ليست فقط فى توافر المرافق ولكن هناك أيضا حاجة ماسة للتدريب على استخدام هذه المرافق لتعزيز الكفاءة التكنولوجية للمعلمين..

3- البعد التربوي والدعم المؤسسي (المراتب 7 – 9)

- **التكامل البيداغوجي والتمويل :**أظهرت النتائج أن هناك صعوبة لدى المدرسين في *"ربط البرامج الرقمية بمحتوى المادة "*بوسط(**4.18**) ، إلى جانب *"غياب التوجه الحقيقي من القائمين على التعليم "*بوسط (**4.36**)وتحمل المدرس لأعباء مادية فردية بوسط.(**4.17**)

- **الدلالة :**يشير ذلك إلى ضعف استراتيجيات التوطين الرقمي في المناهج، وحاجة المدرسين إلى أدلة إرشادية ونموذج تدريسي يدمج التكنولوجيا بالمعرفة الموضوعية والتربوية) مثل إطار .(TPACK)

4- توفر الأجهزة الشخصية لدى الطلبة (المرتبة 10)

- **الجاهزية لدى المتعلمين :**جاء عائق *"عدم امتلاك جميع الطلبة لأجهزة محمولة ذكية "*في المرتبة الأخيرة بوسط (**3.33**) وبدرجة تقدير **متوسطة**.

- **لدلالة :**يُستقرأ من ذلك أن توفر الأجهزة الشخصية لدى الطلبة يُعد العائق الأقل تأثيراً مقارنة بتجهيزات المدرسة وكفايات المدرس، مما يعني أن البيئة المدرسية نفسها هي البؤرة الرئيسية التي تحتاج إلى التطوير والتمكين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الرابع

الاستنتاجات التوصيات ,المقترحات

الاستنتاجات: في ضوء نتائج البحث تستنتج الباحثة مايلي

1- من النتائج هناك نقص في قدرة معلمي الرياضيات على استخدام التكنولوجيا في التدريس وهذه مستويات منخفضة جدا ولا تلبي التوقعات أو المستوى المرغوب.

2.هناك العديد من العقبات لمعلمي الرياضيات والتي تعيق مشاركتهم في التطوير المهني واستخدام التكنولوجيا الحديثة في بيئة التعليم.

3.هناك العديد من العقبات لمعلمي الرياضيات والتي تعيقهم من استخدام مهاراتهم في التدريس الرقميً.

التوصيات: في ضوء النتائج للبحث توصي الباحثة بما يلي :

1. التواصل مع أصحاب المصلحة من أجل تحسين جودة جلسات التدريب سيساعد في تحسين مهارات المعلمين ويساعدهم على التكيف مع التغيير في التكنولوجيا.

2. تحديث التكنولوجيا والأدوات التعليمية سيتم إعطاؤه الأولوية جنباً إلى جنب مع توفير الشاشات الذكية في المدارس وإشراك إدارات الإعلام التعليمي في المديريات التعليمية من أجل خلق بيئة رقمية.

3.يجب على المعلمين استخدام التطبيقات والبرمجيات الرقمية في بيئة التعليم واستخدام تكنولوجيا الحاسوب في عملية التدريس.

المقترحات: في ضوء نتائج البحث تقترح الباحثة مايلي :

1- إجراء أبحاث أو دراسات في مجتمعات مهنية مختلفة وكذلك في مستويات تعليمية متنوعة لمعرفة مستويات الإلمام بالمهارات الرقمية لدى الأفراد.

2.إجراء أبحاث أو دراسات تتعلق بالإلمام بالمهارات الرقمية داخل القطاع التعليمي والعلاقة بين الإلمام بالمهارات الرقمية والمتغيرات الحديثة مثل اتجاه تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

3.إجراء دراسة مشابهة لهذه الدراسة من أجل معرفة رأي وموقف الطلاب والمشرفين التربويين حول التعليم الرقمي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

- أبو زينة، فريد كامل. (2010). مناهج تدريس الرياضيات للصفوف الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الحارثي، إبراهيم بن أحمد. (2020). معوقات استخدام المستحدثات التكنولوجية في تدريس الرياضيات من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 9(4)، 112–128.
- الشمري، فهد بن عائد. (2022). متطلبات التحول الرقمي في التعليم ودرجة ممارسة معلمي العلوم والرياضيات للمهارات الرقمية. مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، 46(1)، 215–245.
- العتيبي، منيرة بن معجب، والسيد، أسامة بن محمد. (2023). أثر توظيف البرمجيات التفاعلية في تنمية المهارات الرياضية والاتجاه نحو المادة لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة تربويات الرياضيات، 26(2)، 88–115.
- عبيدات، محمد، وأبو نصار، محمد، ومبيضين، عقلة. (2002). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه (ط. 2). دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الغامدي، سعيد بن علي. (2021). مستوى الكفايات الرقمية لدى معلمي الرياضيات في ظل التعليم الإلكتروني والتحديات التي تواجههم. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 7(3)، 45–67.
- Al-Harbi, S. (2021). Digital teaching competencies in STEM education. *Journal of Educational Technology*, 15(2), 45–62.
- Ertmer, P. A., Ottenbreit-Leftwich, A. T., Sadik, O., Sendurur, E., & Sendurur, P. (2012). Teacher beliefs and technology integration practices: A critical relationship. *Computers & Education*, 59(2), 423–435. https://doi.org/10.1016/j.compedu.2012.02.001
- **Likert, R. (1932).** A technique for the measurement of attitudes. *Archives of Psychology*, 22(140), 1-5
- Mishra, P., & Koehler, M. J. (2006). Technological pedagogical content knowledge: A framework for teacher knowledge. *Teachers College Record*, 108(6), 1017–1054. https://doi.org/10.1111/j.1467-9620.2006.00684.x
- National Council of Teachers of Mathematics. (2014). *Principles to actions: Ensuring mathematical success for all*. Author.
- Zhao, Y., Pugh, K., Sheldon, S., & Byers, J. L. (2002). Conditions for classroom technology innovations. *Teachers College Record*, 104(3), 482–515. https://doi.org/10.1111/1467-9620.00170

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقال مراجعة علمية

(فلسفة التسامح والعيش المشترك في التراث الإسلامي المبادئ والتطبيقات)

م.د.زينب سمير علي

تربية الرصافة الثالثة

Zainabsameer513@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

يمثل التسامح والعيش المشترك أحد الموضوعات المهمة في الفكر الإسلامي؛ لارتباطهما بتنظيم العلاقات الإنسانية وتحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع. وقد عالجت الشريعة الإسلامية هذه القيم ضمن منظومة متكاملة من الأحكام والمبادئ التي تقوم على العدل والإحسان وحفظ الحقوق والوفاء بالعهود، ولم تجعل الاختلاف في الدين أو الانتماء سببًا كافيًا لإهدار الحقوق أو ممارسة الظلم. ومن ثم فإن دراسة التسامح في التراث الإسلامي ينبغي أن تنطلق من الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية التي نظمت علاقة المسلمين بغيرهم، لا من التصورات المجردة التي تفصل المفهوم عن سياقه التشريعي.

وتنبع مشكلة المقال من الحاجة إلى بيان الأسس الفقهية التي يقوم عليها التسامح والعيش المشترك، والكشف عن كيفية انتقال هذه المبادئ من مستوى النصوص الشرعية إلى مستوى الأحكام والتطبيقات. وعليه يسعى المقال إلى الإجابة عن سؤال رئيس يتمثل في: ما الأسس الفقهية للتسامح والعيش المشترك في التراث الإسلامي، وما أبرز تطبيقاتهما؟ ويتفرع عن ذلك بيان مفهوم التسامح والعيش المشترك، وتحديد أهم المبادئ الشرعية الحاكمة لهما، ثم تحليل بعض التطبيقات الفقهية والتاريخية الدالة عليهما.

منهجية المقال: اعتمد المقال المنهج الاستقرائي التحليلي؛ إذ يقوم الجانب الاستقرائي على تتبع النصوص الشرعية وبعض الأحكام الواردة في المصادر الفقهية المتعلقة بالتعامل مع غير المسلمين والعهود والأمان والمعاملات، بينما يقوم الجانب التحليلي على تفسير دلالات هذه النصوص والأحكام وربطها بمفهومي التسامح والعيش المشترك. كما يستفيد المقال بصورة محدودة من المنهج التاريخي عند تناول بعض النماذج التطبيقية الواردة في السيرة والتراث الإسلامي، مع مراعاة التمييز بين النص الشرعي والتطبيق التاريخي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: الأسس الفقهية للتسامح والعيش المشترك

المطلب الأول: مفهوم التسامح والعيش المشترك

يدل التسامح في اللغة على معاني السهولة واللين والجود، ويقال: سمح له في الأمر إذا سهّل عليه وأذن له فيه، ومن هذا المعنى ارتبطت السماحة باليسر وحسن المعاملة. أما في المجال الشرعي، فإن مفهوم التسامح يتصل بالعفو والصفح والإحسان والرفق، مع بقاء الحقوق والأحكام الشرعية محفوظة. ولذلك لا يعني التسامح في التصور الإسلامي إسقاط الحقوق أو تعطيل الأحكام، وإنما يدل على التعامل مع الآخرين باليسر والعدل والإحسان في المواضع التي يشرع فيها ذلك[1] .

أما العيش المشترك فيقصد به اجتماع جماعات وأفراد مختلفين في إطار اجتماعي واحد، وتنظيم علاقاتهم بما يضمن الأمن والحقوق والواجبات. ويظهر هذا المفهوم في التراث الإسلامي من خلال الأحكام المتعلقة بالعهود والأمان والصلح والمعاملات والجوار، وهي أحكام تكشف عن أن الاختلاف بين الناس لا يمنع من إقامة علاقات منظمة تقوم على الحقوق والالتزامات. ويؤكد القرآن الكريم هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: 8]، حيث يجمع النص بين البر والقسط في التعامل مع من لا يمارس العدوان[2] .

وبناءً على ذلك يمكن القول إن التسامح والعيش المشترك في المنظور الفقهي لا يعنيان إزالة الاختلاف أو توحيد المعتقدات، وإنما يعنيان تنظيم الاختلاف وفق قواعد العدل وحفظ الحقوق. وهذه النقطة مهمة في الدراسة الفقهية؛ لأن التسامح مفهوم منضبط بالشرع وليس مفهومًا مطلقًا يقتضي التنازل عن الأحكام أو

[1] ()محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (711هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ، ج2، ص489-490.

[2] ()محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ، ج18، ص59-60.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الثوابت. ومن هنا يرتبط التسامح الفقهي بمقاصد الشريعة في حفظ النظام الاجتماعي ومنع الظلم وتحقيق المصالح[1] .

المطلب الثاني: المبادئ الشرعية والفقهية الحاكمة للتسامح والعيش المشترك

يأتي العدل في مقدمة المبادئ التي تحكم علاقة الإنسان بغيره، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]. وتكشف الآية عن استقلال قيمة العدل عن وجود المحبة أو الاتفاق؛ فالاختلاف والخصومة لا يبرران الخروج عن مقتضى العدل. ولذلك يمثل العدل الأساس الحقيقي للتسامح، لأن التسامح الذي لا تحكمه العدالة قد يتحول إلى تنازل عن الحقوق أو إلى وسيلة لإخفاء الظلم[2] .

ويرتبط بالعدل مبدأ حفظ الحقوق، وهو من المقاصد الأساسية التي اعتنى بها الفقه الإسلامي. فقد جعل علماء المقاصد حفظ الضروريات من أهم مقاصد التشريع، ومن بينها حفظ النفس والمال والدين والعقل والنسل. ويترتب على ذلك حماية الإنسان من الاعتداء على نفسه وماله وعرضه، وتنظيم المعاملات بما يمنع الظلم والنزاع. ومن الناحية الفقهية، فإن حفظ الحقوق يمثل قاعدة عملية لإمكان التعايش؛ إذ لا يمكن أن يتحقق العيش المشترك في ظل الاعتداء على الأنفس أو الأموال أو إهدار الحقوق[3] .

ومن المبادئ المهمة كذلك الوفاء بالعقود والعهود، فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]. ويأخذ هذا المبدأ أهمية خاصة في العلاقات التي تقوم بين الجماعات المختلفة؛ لأن العهد ينشئ التزامًا متبادلًا، ويمنع الغدر ونقض الاتفاق. وقد بحث الفقهاء مسائل الأمان والعهد والصلح، وربطوا

[1] ()أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ)، الموافقات، القاهرة، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ، ج2، ص8–10.

[2] () محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ، ج8، ص487–489.

[3] ()محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، عمّان، دار النفائس، ط2، 1421هـ، ص390–392.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بينها وبين حماية من دخل في عهد المسلمين وأمانهم. ومن ثم فإن الوفاء بالعهد يمثل أساسًا فقهيًا لاستقرار العلاقات وتحقيق الأمن[1] .

ويظهر مبدأ آخر في البر والقسط مع غير المسلمين، إذ لم يجعل القرآن الكريم الاختلاف الديني مانعًا من البر والإحسان إلى من لا يقاتل المسلمين، قال تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: 8]. ويؤسس هذا النص لإمكان وجود علاقات اجتماعية وإنسانية قائمة على الإحسان والعدل، مع بقاء الخصوصية العقدية لكل طرف. ولذلك فإن البر والقسط يمثلان بعدًا عمليًا للتسامح، بينما يمثل العدل والوفاء بالعهود الإطار الذي يضبط هذه العلاقة[2] .

المبحث الثاني: التطبيقات الفقهية للتسامح والعيش المشترك

المطلب الأول: التعامل مع غير المسلمين وحفظ حقوقهم

تناول الفقه الإسلامي التعامل مع غير المسلمين في مجالات متعددة، ولم يحصره في العلاقات السياسية أو العسكرية، بل شمل المعاملات المالية والاجتماعية. وقد ثبت في السنة تعامل النبي ﷺ مع غير المسلمين في البيع والشراء والمعاملات، وهو ما يدل على أن الاختلاف الديني لا يمنع أصل التعامل المالي المشروع. وقد وضع الفقهاء ضوابط لهذه المعاملات بحيث تكون خالية من المحظورات الشرعية، وبما يحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة[3] .

كما امتدت مظاهر التعامل إلى الجانب الاجتماعي، ومن ذلك حسن الجوار والإحسان في المعاملة. وقد عُرف عن النبي ﷺ التعامل بالحسنى مع المخالفين، وهو ما ينسجم مع عموم الأمر بالقول الحسن والإحسان إلى الناس. ومن منظور فقهي، فإن هذه الصور الاجتماعية تكشف عن مساحة واسعة من

---

[1]() محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي (483هـ)، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1414هـ، ج10، ص79–82.

[2]() القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج18، ص59–61.

[3]() محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (256هـ)، صحيح البخاري، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ج3، ص85.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعامل الإنساني الذي لا يمنعه اختلاف الدين، ما دام منضبطًا بالأحكام الشرعية ولا يتضمن إقرارًا بما يخالف أصول الدين[1] .

ومن أبرز النصوص التي تؤكد حماية حقوق غير المسلمين قول النبي ﷺ: «من قتل معاهدًا لم يرح رائحة الجنة». ويكشف الحديث عن شدة تحريم الاعتداء على من ثبت له عهد وأمان، لأن الاعتداء عليه يتضمن نقضًا للعهد وإفسادًا للأمن. وقد اعتنى الفقهاء بهذه النصوص عند بيان أحكام المعاهدين والمستأمنين، مما يدل على أن حماية النفس من الاعتداء كانت مرتبطة بالالتزام الشرعي بالعهد والأمان[2] .

ومن جهة أخرى، قرر الفقهاء أحكامًا تتعلق بحماية أموال غير المسلمين وأنفسهم بحسب نوع العلاقة الشرعية القائمة بينهم وبين الدولة الإسلامية، كالذمة والعهد والأمان. وقد اختلفت بعض التفصيلات باختلاف المذاهب والظروف التاريخية، إلا أن تنظيم هذه المسائل في كتب الفقه يكشف عن اهتمام التشريع بضبط العلاقة ومنع الاعتداء وإقرار الحقوق التي يترتب عليها العقد أو العهد[3] .

شهد العصر الأموي مواقف اتسمت بالتشدد تجاه غير المسلمين، وخصوصًا في بعض الفترات التي غلبت فيها الاعتبارات المالية والسياسية على مبدأ المساواة في المعاملة. ومن أبرز الأمثلة ما ارتبط بفرض الجزية على من أسلم من الموالي في بعض الولايات الأموية؛ إذ استمر بعض الولاة في مطالبتهم بالجزية رغم دخولهم الإسلام، الأمر الذي عُدَّ انتقاصًا من أحد الآثار المالية المترتبة على اعتناق الإسلام. وقد أثارت هذه السياسة اعتراضات واسعة، ولا سيما في خراسان والعراق، حتى جاء عمر بن عبد العزيز فأصدر توجيهات بإيقاف هذه الممارسات وردّ المظالم، مؤكدًا أن الجزية إنما تكون على من بقي على دينه. كما شهدت بعض مناطق الدولة إجراءات أدت إلى التضييق على الكنائس أو مصادرة بعضها في سياقات

[1] ()يحيى بن شرف النووي (676هـ)، رياض الصالحين، بيروت، دار ابن كثير، ط3، 1428هـ، ص238–240.

[2] ()البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص99.

[3] () السرخسي، المبسوط، ج10، ص94–96.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سياسية أو عمرانية محددة، مما يدل على أن وضع غير المسلمين لم يكن واحدًا طوال العصر الأموي، بل تأثر بسياسة الخليفة والوالي والظروف السياسية والمالية[1] .

أما في العصر العباسي، فقد ظهرت مواقف أكثر وضوحًا في التضييق على غير المسلمين وسلب بعض مظاهر المساواة المدنية، ولا سيما في عهد الخليفة المتوكل على الله؛ إذ اتخذ سنة 235هـ مجموعة من الإجراءات بحق أهل الذمة، تضمنت إلزامهم بتمييز لباسهم عن لباس المسلمين، ومنعهم من بعض مظاهر المشاركة في الحياة العامة، كما أمر بهدم بعض الكنائس والبيع التي قيل إنها أُحدثت بعد العهد، وأعيد العمل ببعض القيود التي كانت قد خففت في فترات سابقة. وقد ترتب على هذه السياسة تقييد بعض الحريات الاجتماعية والدينية لغير المسلمين، وإن كانت هذه الإجراءات قد ارتبطت بمرحلة سياسية معينة ولم تستمر بالصورة نفسها لدى جميع الخلفاء العباسيين. ويكشف ذلك عن تفاوت واضح في سياسة الدولة العباسية تجاه أهل الذمة بين فترات اتسمت بالتسامح النسبي وأخرى اتسمت بالتشدد والتقييد[2] .

المطلب الثاني: النماذج التطبيقية في التراث الإسلامي

تعد صحيفة المدينة من النماذج المبكرة لتنظيم العلاقات بين الجماعات المختلفة في مجتمع المدينة، إذ تضمنت بنودًا تنظم العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتحدد بعض الحقوق والالتزامات والمسؤوليات المشتركة. وتكتسب الصحيفة أهميتها من كونها تمثل وثيقة لتنظيم مجتمع متعدد الجماعات في إطار سياسي واجتماعي واحد، وهو ما يجعلها مادة مهمة لدراسة مفهوم العيش المشترك من الناحية التاريخية[3] .

ومن النماذج التطبيقية المهمة صلح الحديبية، الذي أظهر أهمية الوفاء بالاتفاقيات وتقديم السلم عندما تتحقق فيه المصلحة الشرعية. فقد التزم النبي ﷺ بما تم الاتفاق عليه، على الرغم من أن بعض شروط الصلح بدت في ظاهرها شاقة على المسلمين. وتكشف هذه الواقعة عن أهمية الالتزام بالعهد، وعن إمكان

---

[1]() أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، (ت 279هـ)، فتوح البلدان، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، 1988م، ص 445.

[2]() أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، (ت بعد 292هـ)، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1992م، ج2، ص 484.

[3]() محمد بن إسحاق بن يسار، أبو عبد الله (151هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، ج2، ص119-123.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استخدام الصلح وسيلة لتحقيق الأمن وتقليل أسباب الصراع، وهو ما يتفق مع المقاصد العامة في حفظ المصالح ودفع المفاسد[1] .

ومن النماذج التي تذكر في هذا السياق العهدة العمرية المتعلقة بأهل بيت المقدس، والتي وردت في المصادر التاريخية بصيغ وروايات متعددة. وتظهر أهمية هذه الروايات في بيان كيفية تنظيم علاقة المسلمين بالسكان بعد الفتح، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن وحماية الأنفس والأموال ودور العبادة. غير أن المنهج العلمي يقتضي عدم التسوية بين جميع روايات العهدة من حيث الثبوت، بل ينبغي دراسة أسانيدها وصيغها قبل اعتماد تفاصيلها في بناء الأحكام أو النتائج[2] .

وردت عن النبي ﷺ نماذج واضحة في التعامل مع غير المسلمين وحفظ حقوقهم، ومن أبرزها ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»[3] . ويُظهر هذا الحديث عناية الإسلام البالغة بحماية حياة غير المسلم الذي دخل في عهد وأمان المسلمين، إذ جعل النبي ﷺ الاعتداء على المعاهد جريمة بالغة الخطورة، ورتب عليها وعيدًا شديدًا. ويؤكد ذلك أن حفظ النفس وعدم الاعتداء على من يعيش في حماية الدولة الإسلامية أو في عهدها ليس مجرد التزام أخلاقي، بل هو حق مصون تترتب على انتهاكه عقوبة دينية شديدة.

ومن النماذج التطبيقية أيضًا ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»[4] . ويؤكد هذا التوجيه النبوي أن العهد الممنوح لغير المسلم يترتب عليه التزام واضح بحمايته وصيانة دمه، وأن اختلاف الدين لا يبيح الاعتداء على النفس أو إهدار حقها في الحماية. ومن ثم يمثل الحديث أصلًا مهمًا في بناء التصور

---

[1] ()أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1379هـ، ج5، ص335–347.

[2] () البلاذري، فتوح البلدان، ص144–145.

[3] ()البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص 1155، حديث رقم (3166).

[4] () سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، أبو داود، (ت 275هـ)، سنن أبي داود، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2009م، ج4، ص 170، حديث رقم (2760).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإسلامي للعلاقة مع غير المسلمين، قائمًا على احترام العهود والمواثيق وحفظ الحقوق الإنسانية الأساسية، وفي مقدمتها حق الحياة والأمن.

وتكشف هذه التطبيقات مجتمعة عن أن التسامح والعيش المشترك في التراث الإسلامي ارتبطا بمبادئ عملية، أهمها العدل، والوفاء بالعهد، وحماية الحقوق، وتنظيم العلاقات. كما يتضح أن الفقه الإسلامي لم يتعامل مع العلاقة مع غير المسلمين باعتبارها علاقة عشوائية، وإنما وضع لها أبوابًا وأحكامًا تفصيلية تتعلق بالعهد والأمان والمعاملات والصلح. ومن ثم فإن دراسة هذه الأحكام تساعد على فهم التسامح بوصفه ممارسة فقهية واجتماعية منظمة، لا مجرد قيمة أخلاقية مجردة[1] .

الخاتمة

خلص البحث إلى أن التسامح والعيش المشترك في الفقه الإسلامي يقومان على مجموعة من المبادئ الشرعية المتكاملة، يأتي في مقدمتها العدل، وحفظ الحقوق، والبر والإحسان، والوفاء بالعقود والعهود. كما تبين أن الاختلاف الديني لا يمثل في ذاته مبررًا للظلم أو الاعتداء، وأن الشريعة نظمت العلاقة مع غير المسلمين من خلال أحكام متعددة شملت المعاملات والعهود والأمان والصلح.

كما أظهرت التطبيقات الواردة في السيرة والتراث الإسلامي أن مبادئ التسامح لم تكن منفصلة عن الواقع، بل ظهرت في تنظيم العلاقات والعهود والمعاملات وحماية الحقوق. ويؤكد ذلك أهمية قراءة التراث الفقهي قراءة تحليلية تراعي السياق التاريخي، وتفرق بين النصوص الشرعية والاجتهادات الفقهية والتطبيقات التاريخية.

[1]()الشاطبي، الموافقات، ج2، ص8–10.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

1. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ)، الموافقات، القاهرة، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ، ج2.
2. أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، (ت بعد 292هـ)، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1992م، ج2.
3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1379هـ، ج5.
4. أحمد بن يحيى بن جابر، البلاذري (279هـ)، فتوح البلدان، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1988م.
5. سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، أبو داود، (ت 275هـ)، سنن أبي داود، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2009م، ج4، ص 170، حديث رقم (2760).
6. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، عمّان، دار النفائس، ط2، 1421هـ.
7. محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ، ج18.
8. محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي (483هـ)، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1414هـ، ج10.
9. محمد بن إسحاق بن يسار، أبو عبد الله (151هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، ج2.
10. محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (256هـ)، صحيح البخاري، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ج3.
11. محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ، ج8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (711هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ، ج2.

13. يحيى بن شرف النووي (676هـ)، رياض الصالحين، بيروت، دار ابن كثير، ط3، 1428هـ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

موقف المستشرقين من الخلاف النحوي العربي

م.م. هدى حميد كاظم

الجامعة العراقية/ كلية الآداب

huda.h.kadhem@aliraqia.edu.iq

رقم الهاتف: 07806615378

The Stance of Orientalists on Arabic Grammatical Disputes

Huda Hameed Kadhem
Aliraqia Univesity / College of Arts
huda.h.kadhem@aliraqia.edu.iq
Phone number: 07806615378

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

تناول هذا البحثُ جذورَ الخلاف النحوي، وبدايات التأليف فيه؛ مُذ كان آراءً حول بعض المسائل النحوية التي وُجدت مُضمّنةً في كتب النحويين الأوائل، حتى استقلَّ التأليفُ فيه في القرن الرابع الهجري وما بعده.

ثم عرضتُ لبعضِ آراء المحدثين في وجود مدارس نحوية مختلفة المنهج والأصول وطبيعة التعامل مع المادة اللغوية العربية، وكان للمستشرقين نصيبٌ من هذه الآراء، وهم أيضًا تباينت آراؤهم ولم يتفقوا على رؤيةٍ واحدة، بحسب منطلقاتهم الفكرية ومناهجهم في دراسة النحو العربي، وبعدها ذكرتُ آراء المستشرقين في مسائل نحوية اختلف النحويون العرب فيها قديمًا، موطِئةً للقواعد العربية القديمة في هذه المسائل واختلاف العلماء فيها قبل التطرق لآراء المستشرقين وتعليقاتهم عليها. ومن ثمَّ توصلتُ إلى نتائج ختمتُ بها البحث.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، المستشرقون، القياس والسماع، الاشتقاق.

Abstract

This research explores the origins of the grammatical disagreements and the beginnings of its development. It examines the early grammatical debates found in the works of early grammarians, and traces the development of its independent authorship in the fourth century of the Hijri calendar and beyond.

Subsequently, I presented some views of modern linguists regarding different grammatical schools, their methodologies, and approaches to Arabic language. The Orientalists also contributed to these discussions, and their views were also diverse and did not converge on a single perspective, based on their intellectual backgrounds and methods of studying Arabic grammar. Then, I discussed the views of Orientalists on specific grammatical issues that were debated among Arabic grammarians in the past, which served as a prelude to the established Arabic grammatical rules in these areas and the differing opinions of scholars on these matters before presenting the views of the Orientalists and their commentary on them. Finally, I concluded the research with my findings.

Keywords: Grammatical disagreement, Orientalists, measurement and hearing, derivation.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

أما بعدُ، فلا يخلو علم من العلوم ولا دراسة من الدراسات من المسائل الخلافية في قوانينه وقواعده وأحكامه؛ والخلاف طبيعة العلوم وطبيعة دراساتها .أما علوم اللغة العربية، ومنها النحو فقد حفل بمسائل خلافية في أبوابه، سواء كانت هذه المسائل أساسية في تلك الأبواب أم فرعية، فلا يكاد باب من أبواب النحو خاليا من الخلاف؛ فهو وجد في الفكر النحوي والأصول والقواعد والأسس التي انطلق منها النحويون في الدرس النحوي العربي، فهو لم يكن مجرد جدل ورد حجة بأخرى .

ولن نُطيلَ الكلامَ عن الخلاف النحوي؛ لأن الدراسات التي عنيت به استوفت ذلك بشكل مفصل ودقيق؛ وإنّما سنكتفي في الصفحات التالية باختصار الحديث عن بداياتِه، وطبيعتِهِ، وذكر أهمّ الأسبابِ التي أدت إلى نشوئهِ بين علماء العربية.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنّ هذه الدراسات منها ما كان عربيًّا، ومنها ما كان غير عربي متمثلاً بجهود المستشرقين الذين درسوا التراث العربي وما يتعلق به، فكان للنحو العربي والخلاف فيه نصيب من هذه الجهود؛ فقد درس بعضهم الخلاف النحوي العربي، وبحثوا في أسباب نشوئه وتأريخه، وكانت لهم في ذلك آراء مختلفة سيوضح بعضها في الصفحات التالية، فضلا عن بيان آرائهم في ثلاث مسائل خلافية ستكون جزءًا من هذا البحث تاليا لنظرة المستشرقين للخلاف النحوي وآرائهم فيه .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول

الخلاف النحوي وبداية التأليف فيه

بدأ الخلافُ النحويّ مبكّرًا في مراحل الدرس النحوي المتقدّمة، حتى قبل تأليف سيبويه لكتابه. والنظرُ في كتب مجالس العلماء والطبقات دليلٌ على وجود خلافاتٍ تتعلّقُ بالعربية ولهجاتِها بين النحويين المتقدّمين.

أمّا طبيعةُ الخلاف النحويّ هذا، فيبدو من كتابي (الإنصاف) للأنباريّ، وكتاب (التبيين على مذاهب النحويين) للعكبريّ، أنّ الخلاف لم يكن في أصول النحو؛ لأنّهم أصدروا قواعدهم من أصولٍ واحدة ونظريّةٍ واحدة وهي (نظرية العامل)، في حين كان الخلافُ في مسائل النحو الفرعية. إذا ما عرفنا أنّ كلًّا من مؤسّسي مدرستي البصرةِ والكوفةِ قد تتلمذوا على يد شيخهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (رحمه الله). [1]

لكن، هنالك من يرى أنّ الخلاف النحويّ كان في الأصول النحوية [2] (وخصوصًا في السماع والقياس)؛ حيثُ كان البصريون أكثرَ تشدّدًا في الرواية، فما أخذوا اللغةَ إلّا عن العرب الفصحاء الذين سكنوا البوادي في نجد وفي الحجاز وفي تهامة. في حين تساهلَ الكوفيون في ذلك، فقد أخذوا عن سكان الحواضر، وعن القبائل التي لم يأخذ البصريون عنهم. وفي هذا يظهر العامل المكاني كوجهٍ للخلاف النحوي بينهما ، فضلا عن تحديد القبائل التي تُؤخذ عنها اللغة.

والخلاف في الأصول لم يكن في الروايةِ فقط؛ فقد كان في القياسِ والسماعِ أيضًا، حيثُ كان البصريون أهلَ قياسٍ، وبنوا قياسهم هذا على الكثيرِ الشائعِ من الكلام العربي، في حين كان الكوفيون أهلَ سماعٍ حيثُ بنوا قواعدهم حتى على القليلِ والشاذّ والنادرِ.

ونتجَ عن ذلك أنْ كان التعليل عند البصريين مصطنعًا، قائمًا على العقل والمنطق في تفسير الظواهر اللغوية، وهم بهذا قد ابتعدوا عن طبيعة اللغة فلجأوا في كثيرٍ من الأحيان إلى التأويل والتقدير، على العكس من الكوفيين الذين ابتعدوا عن أساليب الفلاسفة المصطنعة؛ فتعاملوا مع النصوص على ظاهرها في التفسير، ولم يلجؤوا إلى التأويل أو التقدير.

([1]) ينظر: : الخطيب، محمد عبد الفتاح ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، **مصر**، 2006 ، 131/1.

([2]) ينظر: المصدر نفسه 106/1 وما بعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفيما يتعلّقُ بتاريخ الخلاف النحوي، فقد بيّنا أنّه كان موجودًا حتى قبل المدرستين، ونؤكدُ على أنّ الخلاف كان في بعض المسائل النحوية لا بالأصول ولا بالنظرية.

إلّا أنّ تلك الخلافاتِ لا تتعدّى عن كونها رواياتٍ موجودة في كتب النحويين الأوائل، أي أنّ التأليف في الخلاف النحوي لم يكن مستقّلا حتى ظهور الكتب الآتية:

- اختلاف النحويين، لأبي العباس ثعلب (ت 291 هـ).
- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ).
- الخلاف بين النحويين، للرّمّاني (ت 384هـ).

ولم تُطبع هذه الكتب، أو لم تحقق لأسبابٍ مختلفة.

وأبرز الكتب التي أُلّفت في الخلاف النحوي وهي موجودةٌ بين أيدينا، نذكر:

- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (ت 577هـ).
- التبيين على مذاهب النحويين للعكبري (ت 616هـ).
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري أيضًا.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لابن أبي بكر الزبيدي (ت 802هـ).

ولا بُدَّ لنا من ذكر أبرز الأسباب المؤدّية إلى نشوء الخلاف النحوي، ومنها: [1]

- امتياز المادة اللغوية العربية بالمرونةِ والسعة في الألفاظ؛ حيثُ توسّع العربُ في استعمال المفردات بتراكيبَ مختلفةٍ ومعانٍ متعددةٍ بين قبيلةٍ وأخرى.

([1]) ينظر: الوليدي، منصور صالح محمد علي الخلاف النحوي في المنصوبات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 1 2006، 11-13، وإبراهيم بن حسين بن علي صنبع، الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية ،2006، 4 وما بعدها، و فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، 22 وما بعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الاختلاف المنهجي لدى العلماء في جمع المادة اللغوية، و وضع القواعد و تطبيقها على وفق هذه المادة، فقد كان لكل منهم أسلوبٌ خاص في المنهج، و وضُحَ ذلك جليًّا من خلال استعمالهم لأصول النحو.
- كذلك اختلف العلماء في قضيةِ الاحتجاج والعامل الزمني؛ فقد حاولوا حصر المادة اللغوية المُحتَجّ بها في حقبةٍ زمنيّةٍ معيّنةٍ.
- الاختلاف والتباين في سعة اطّلاعِ العلماء أنفسِهِم؛ حيث اختلفت مرويّاتهم وقدراتهم على التحليل اللغوي وفهمِ المقاصدِ في الكلام العربي.

نظرة المستشرقين في الخلاف النحوي العربي

اعتنى المستشرقون بالخلاف النحوي العربي كجزء مهم من النحو العربي؛ وظهرت عنايتهم بهذا الخلاف منذ طبع كتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ) على يد المستشرق الألماني جوتلد فايل سنة(1913م) حيث قدّم له بمقدمة طويلة وضّح فيها رؤيته لمسائل الخلاف واشتمل تقديمه هذا على الحديث عن مدرستي البصرة و الكوفة وعن أشهرِ نحوييهما، وعن منهجهما في النحو واللغة والموازنة بين المنهجين، وتطوّر المدرستين. [1]

وتلا فايل عددٌ من المهتمين بالقضية خاصةً في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيثُ شغلت هذه القضية الفرنسي فلايش، والهولندي فرستيج، والإنجليزي كارتر، وكذلك طلمون، وماتسوخ، وتروبو، وأوينز، وديفينيه، وغيرهم. [2]

ونتج عن هذا الاهتمام أنْ تباينت آراؤهم ومواقفهم من الخلاف النحوي الذي نشأ بين مدرستي البصرة والكوفة؛ فمنهم من أنكر وجود مدارس نحوية في التراث العربي، وأثبت أنَّ الخلاف جاء متأخرًا، وأنَّ هذه المسائل مصطنعة .

([1]) ينظر: مقدمة التحقيق لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف 51.

([2]) ينظر: عبد المنعم السيد أحمد، المستشرقون والتراث النحوي العربي، ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الأردن 2016، ص 233.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما الفريق المؤكد لوجود مدرستين في التراث النحوي العربي، فهو يؤكد على أنّ هنالك مدرستين كلا منهما لها مشاربُها العلمية المختلفة، وأنّ الخلافاتِ المسجلةَ في كتب النحو ما هي إلا دليلٌ على اختلاف منهج كلّ مدرسة منهما. [1]

فمن الذين أنكروا الخلاف النحوي وأنكروا وجود مدرستين نحويتين، نجد المستشرق ماتسوخ؛ إذ يشير إلى أن الخلاف بين المدرستين ليس حادًّا كما تصور ذلك الروايات، وكذلك زعم أن الخلاف كان من عمل مدرسة بغداد التي تسمى بالمدرسة المندمجة، حيث إنها لم تكن مدرسة بالمعنى المفهوم، أو لم تكن مدرسة تكونت من ذاتها .ومراحل الخلاف عند ماتسوخ تأتي كالتالي، في أول الأمر تحدّثَ العلماءُ عنها دون تحيز، ثم أصبح فيما بعد يميل الواحد منهم إلى هذا الجانب أو ذاك، إلا أن الغالبية كانت تؤيد البصريين .

كما يشير إلى أنّ مسائل الخلاف قد جمعها النحويون في القرن الرابع الهجري، وهم علماء مدرسة بغداد أو ما يسميه بالمدرسة المندمجة، فقد جمعوا المسائل الخلافية من المؤلفات التي نسبت لمن سموهم زعماء المدرستين، ووضعوا كل رأي مقابل الآخر .ويتخلص رأي ماتسوخ في الخلاف أن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ظهرت في المجموعات الأدبية لعلماء بغداد، ولكي يكمل ماتسوخ هدم فكرة الخلاف بين المدرستين قدّم نقدًا لكتاب الأنباري المحتوي على مسائل الخلاف. [2]

ومن المستشرقين الرافضين لوجود مدارس نحوية في التراث العربي المستشرق أوينز، إذ يشير إلى أن تحليل فايل ورفضه وجود مدارس نحوية في التراث النحوي تحليل جاد على ملحوظ، ويشير أيضا إلى أن النحاة بعد سيبويه والفراء كانوا أحرارًا نسبيًا في خلط الأفكار والمصطلحات والإتيان بها من مصادر مختلفة . ويرى أوينز أن صورًا صحيحة من خلال الأمثلة التي اختارها من كتب عديدة تعزز نتائج فايل التي ترى أن أجيال النحاة بعد المبرد وثعلب هم الذين بدأوا ابتداع مدرستي البصرة والكوفة، ويرى أن اختلاف الأفكار والمصطلحات بسبب تداولها كان جزءًا من خلال مجتمع النحاة، لم يكن بسبب كونه خلفية مستقلة كونهم

([1]) ينظر: المصدر نفسه 234.

([2]) ينظر في تفصيل هذا النقد: المصدر نفسه 248.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بصريين أو كوفيين .ويعتقد أوينز أن ما يسمى بمدرسة الكوفة ومدرسة البصرة كوجود لغوي كان في زمن ابن السراج أصول النحو

وأيضا ينكر بواز وجيوم وكولوغلي في كتابهم (1990) وجود مدارس نحوية في التراث النحوي العربي ذاكرين أن موضوع التعارض بين المدرستين كان مخترعا لا أصل له، وأنه كان نوعا من المنافسة بين المبرد زعيم البصريين ونظيره الكوفي ثعلب عندما قطنا في بغداد، ويؤكدون على أن من الضروري الانتباه إلى أنّ مواد الخلاف يمكن قبولها على أنها تتعلق بخلاف تاريخي في الحقيقة. [1]

وممن أنكر وجود أكثر من مدرسة نحوية من المستشرقين نجد المستشرق: جو تولد فايل الذي كان يشكك في قيام مدرسة كوفية، حيث قال في مقدمة الإنصاف :"إنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة" [2] واستدل على هذا بأن خلافات نحاتها ولا سيما: الكسائي، والفراء، مع الخليل، وسيبويه؛ إنما هي امتدادٌ لما سمعاه من أستاذهما يونس بن حبيب (وهو من نحويي البصرةِ الأوائل) الذي نصَّ القدماء على أنّ له في النحو قياسًا خاصًّا به، ومذاهبَ ينفرد بها. واستدل بالخلافات التي كانت تكثر بين الكسائي وتلميذه الفراء مؤيدًا أدلته السابقة على عدم وجود مدرسة كوفية.

أوردت هذا الرأي لفايل الدكتورة خديجة الحديثة ؛ حيث لم تعتد بالأدلة التي قدّمها على إنكار وجود مدرسة كوفية، وردّت رأيه هذا بأدلة أثبتت فيها وجود مدرسة كوفية. [3]

وأيضا نجد رأي فايل في بحث آخر في نفيه وجود مدرسة كوفية حيثُ أكّد –ولعدمِ وجودِ أدلّةٍ على وجود مدرسة الكوفة بما تحمله كلمة المدرسة من معنًى– على ضرورةِ صرفِ النظر عن فكرةِ الندية بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ؛ فهو يرى انّ أبا البركات الأنباري لم ينشر الفكر الكوفي؛ لأنّه لم يوافقهم الرأيَ إلّا في أربع مسائل من مسائل كتابهِ. وبهذا فإنّ (فايل) يرجّحُ بأنّ الكوفة هي التي كانت تتجّهُ إلى البصرة بحثًا

([1]) ينظر: المصدر نفسه 251.

([2]) مقدمة التحقيق لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف 53.

([3]) ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي, ، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3 2001م، 14–15.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عن الأجوبة في بعض المسائل. وعليه، لم تكن المدرستان على المستوى (بحسبِ رأيهِ)؛ لذا فإنه من غير الممكن أن تكون الكوفة ندًّا للبصرة. [1]

ونجد فريقا ثانيًا من المستشرقين مؤكدين وجود مدارس نحوية في التراث النحوي العربي، ولكل منهم وجهة نظره .فمنهم نجد في القرن التاسع عشر؛ المستشرق غولد تسيهر المؤيد لوجود خلاف نحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة، وأرجع فيه الخلاف إلى أسباب سأوضح بعضها في الجزء الثاني من هذا البحث .

ويقرر المستشرق بلاشير أن الخلاف بين المدرستين لا يرجع إلى فترة تأسيسهما؛ وإنما إلى نهاية القرن الثالث الهجري، كما أنه يرى أنه نتيجة للعداوات الشخصية بين قطبي المدرستين في هذه الفترة المبرد البصري وثعلب الكوفي، كما يشير إلى أنه لم يكن هناك حاجز يفصل المدرستين، وأن عددًا من علماء الكوفة قد تعلم على أيدي أساتذة في البصرة في القرن الثاني الهجري والإقرار بوجود مدرستين نجده كذلك عند المستشرق الفرنسي جيرار تروبو، الذي يرى أن التقاء منهجي الكوفة والبصرة كان في بغداد، وخرج بنتيجتين مهمتين في تطور الدراسات النحوية، الأولى: اختلاط المنهجين من خلال عدد من النحاة في القرن العاشر الميلادي كما أن مصطلحات كثيرة اختلطت ما بين كوفية وبصرية عند نحاة هذه الفترة .النتيجة الثانية :نشأة الخلاف وتطوره بين فريق المنهجين هذا الخلاف ظهر بخاصة في كتب من نوع جديد يُقسم فيه النحاة من حيث منهجهم إلى كوفي ومنهم ثعلب، ومنهج بصريّ.

يُلاحَظ هنا أن تروبو يقرر وجود منهجين مختلفين، كما يُلاحَظ أنّه يقرر أنّ الخلاف لم يظهر بين المدرستين بصورة عنيفة إلا مؤخرًا. [2]

ومن المستشرقين المهمين في مضمار تاريخ النحو العربي (كيس فرستيج) وكذلك (رافي طلمون)، وقد عنيا بقضية المدارس النحوية في النحو العربي في عدد من أبحاثهما ، ولكل منهما رؤيته الخاصة .فتظهر رؤية

([1]) ينظر: موقف المستشرقين من اللغة العربية: غولدتسيهر إنموذجا، دراسة نقدية، صليحة يعقوب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت 2015، ص 21.

([2]) ينظر: المستشرقون والتراث النحوي العربي، مصدر سابق248.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فرستيج في كتابه (1977) في الفصل الخامس منه الذي خصصه لدراسة المدرستين النحويتين (الكوفة والبصرة) يلخص موقف المعارضين لوجود الخلاف بين المدرستين في نقطتين هما :

- أنّ هذه الاختلافات بين المدرستين صنعت من قبل النحاة المتأخرين .
- الاختلافات موجودة داخل كل مدرسة منهما، مثلاً بين الفراء وثعلب.

لكن فرستيج يرى أنّ مصطلحات الكوفيين خاصة بهم وتطورت من كتابات الكوفيين أنفسهم، أما مشكلة اختلاف المصطلحات بين المدرستين، فإنّ هذه المصطلحات لها خلفية تاريخية وقواعدية مختلفة، وليس هذا دليلًا على وجود مدرستين متميزتين، لكنه يشير إلى وجود عدد من الاحتكاكات متمثلة في المناظرات بين المدرستين وهي مسجلة، وأنها كانت نشطة، وواحدة منها كانت بين سيبويه والكسائي .كما يشير إلى أنه بالرغم من الاختلافات الناتجة عن الآراء كانت كثيرة ومتعلقة بنقاط تفصيلية ثانوية إلا أن حقيقة أن المناهج الخاصة كانت غير مختلف حولها، وأنّ الاختلاف الموجود بين البصريين الكوفيين كان مركزًا في اعترافهم بصيغ مختلفة من الاستعمال اللغوي .وفي النهاية يقرر أنه بدون محاولة للتقليل من الاختلافات بين المدرستين نشدد على أنّ الخلاف الأساسي بينهما كان في جوهر اللغة والنحو، وأيضًا في الآراء المتعلقة بتفصيلات في النحو . (1)

ونجد مستشرقا آخر من المؤيدين لوجود مدرستين نحويتين وهو المستشرق طلمون فمن خلال دراساته لكتب النحاة الأوائل من المدرستين مثل (كتاب سيبويه) وكتاب (معاني القرآن للفراء)، و تصوره لقضية الخلاف بين المدرستين الذي يمكن تلخيصه بالآتي. (2)

- مدرسة الكوفة مدرسة مستمدة من تعاليم مدرسة عراقية قديمة .
- رائدُ مدرسة الكوفة الفراء متأثر جدًا بالمفاهيم الأرسطية .
- كتاب سيبويه الأساسي في النحو البصري لم تفلح أية محاولة من محاولات الباحثين في الربط بين مفاهيمه والمفاهيم الهيلينية .

---

(1)) ينظر: المصدر نفسه، 256-257.

(2)) ينظر: المصدر نفسه، 270.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- من خلال بحثه للخلاف بين المدرستين في المسألة الزنبورية يقرر أنّ الفراء أوجد نظرية مختلفة عن نظرية سيبويه والبصريين .

أمّا قولُه إنّ مدرسة الكوفة مستمّدةٌ من تعاليم مدرسة عراقية قديمة، فما الذي يُفيدُهُ هذا الرأي وهو بصدد مقارنةٍ بينها وبين مدرسة البصرة، فلو كانت مستمدة من مدرسة عراقية قديمةٍ فما اسمُ هذه المدرسة؟ وما منهجها؟ وبمَ اختصّت؟ فضلًا عن ذلك فإننا نعلم أنّ المدرسة النحوية التي سبقت مدرسة الكوفة هي مدرسة البصرة، وبهذا ينتقضُ قولُه في وجود خلاف بينهما لأنّها مستمّدةٌ منها (كما قال).

ولا نعرفُ ما علاقةُ الفرّاء بالمفاهيم الأرسطية، أو كيف تأثّر بها وبنى نحوَ الكوفةِ عليها.

وكلُّنا يعلمُ أنّ المسألة الزنبورية حدثت بين سيبويه والكسائي وليس بين سيبويه والفرّاء، فما الذي جعله يذكر الفرّاء، فإنْ كان قصدُه أنّ الفرّاء تبنّى رأي الكسائي وأوجد نظرية مختلفة عن نظرية سيبويه، فيمكننا أنْ ننسب النظرية إلى الكسائي؛ لأنه هو من أوجدها أولًا، ومع ذلك فلا يُمكن الاستناد إل مسألةٍ واحدة للتمييز بين المدرستين (بحسبِ قولِه).

وأخيرًا نجد المستشرق ديفينيه في بحثه 1990 من الذين أيدوا وجود مدرستين نحويتين؛ فيقرر ومن خلال المقارنة بين الفراء وسيبويه أنّ المناهج عند الاثنين مختلفة، كما أن الفراء اعتمد على التحليل الدلالي للبنى النحوية، وأنّ أفكار المدرسة الكوفية وصلت عند النحاة العرب المتأخرين غير صحيحة، ودليلُهُ مسألة (حتى) كما وردت في كتاب الإنصاف، ففيها الآراء الكوفية مسجلة كنموذج مشوّه. [1]

([1]) ينظر: المصدر نفسه 271.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني

بعض المسائل الخلافية ورأي المستشرقين فيها

أولا :أصل الاشتقاق

اختلف العلماء في أصل الاشتقاق قديمًا، والسبب الأول للاختلاف والخوض في هذه المسألة ديني قبل أن يكون لغويا، فقد قرَّ في أذهانهم أن لكل خالق مخلوقا، ولكل أثر مؤثرًا، وما بني على ذلك من مسألة الأصل والفرع، فبحثوا الاشتقاق من هذا المنطلق وهذه المسألة مرتبطة ارتباطا مباشرًا بأصل وضع اللغة .كما سيتبين عند عرض الآراء فالمسألة أعمق من ظن بعض الباحثين أن الخلاف شكلي وأهم الآراء التي قيلت فيها، هي: [1]

1- المصدر أصل والفعل فرع عليه، وهو مذهب البصريين، واستدلوا على مذهبهم بأدلة ، أغلبها عقلية متأثرة بالمنهج الكلامي والفلسفي، إلا أن البصريين يعترفون باشتقاق المصدر من الأفعال غير الثلاثية فلم يبق لهم إلا الأفعالُ الثلاثية. فالفعلُ (وَجَدَ) مصدرُهُ للمطلوب (وجود) وللضالة ونحوها: (وجدان) وللغضب: (موجدة ووجدان أيضا)، وللحزن: (وَجْد) ، وفي الغنى (وجد) ،و(جدة)، ولأخذ الحديث واللغة من الكتب (الوجادة)؛ فمن أي هذه المصادر السبعة اشتقَّ للفعل وَجَدَ؟، وكيف يكون مشتركا وهو فرعٌ عند البصريين؟ و زعم المستشرق (ولفنسون)، بأنه قد تسرَّب الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقيدتهم الآرية، وأصلُ الاشتقاق عندهم أن يكون من مصدر اسمي؛ فالاشتقاق واحدٌ في كل اللغات من ناحية الأصل والفرع، وكل اللغات تحتوي على أسماء وأفعال، ولكن الخلافَ في أيهما الأصل.

([1]) ينظر: الأنباري، أبو البركات،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1 2003، 190/1، و الدكتور حيدر عبد الرسول حسين ، اختلاف العلماء في أصل الاشتقاق، ، محاضرات منشورة على الموقع الإلكتروني http://www.almaktabah.net/vb/images/smilies/frown.gif

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2-الفعل أصل والمصدر فرع عليه ، وهو مذهب الكوفيين ، و أما من أيدهم من المستشرقين، نجد ولفنسون الذي يقول في معرض حديثه عن خصائص اللغات السامية :"الأصلُ فعلٌ يُضاف إلى أوّله أو آخره حرفٌ أو أكثر فتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة ".

3-المصدر أصل الفعل والفعل أصل الوصف، وهو يتفرّع عن رأي البصريين، ونسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي، قال: " الأسماء هي الأوّل للأفعال لأنّها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر " [1]

4- أنَّ كلَّ واحدٍ من المصدر والفعل أصلٌ بنفسِهِ، وليس أحدُهما مشتقًّا من الآخر، وهو رأي محمد بن طلحة الأشبيلي (ت 477هـ).

5- أنَّ الصفاتِ مشتقةٌ من الفعل . [2]

6-اسم المصدر، وهو رأيُ بعض الأصوليين، فهم يُفرقون بين المصدر واسم المصدر، فالأول عندهم اللفظ الدال على الحدث بشرط انتسابه إلى فاعل أو مفعول، لأنَّ المصدر كالفعل يطلب فاعلا ومفعولاً، والثاني اللفظ المجرَّد عن الانتساب أي اسمًا للحدث المجرَّد ، وهم لا يُفرّقون بينهما من ناحية اللفظ، بل من ناحية اللحاظ، وبهذا يستدلون على أصالة اسم المصدر، وأدلتهم تشبه أدلة البصريين ببساطة المصدر وتركيب الفعل .

7-الجذر اللغوي (المادة اللغوية)، وهو رأيُ بعضِ الأصوليين، الذين يرون أنَّ المادة اللغوية المجردة هي الأصل وهي غير متحصلة من اللفظ والمعنى، ولا يمكن التلفظ بها ولا إدراك معناها إلا بواسطة سبكها بإحدى الصيغ. وبتعبير المحدثين المادة المتكونة من الصوامت فقط، وأول من قال: به محمد شريف الحائري (ت1245 هـ) ووافق رأيهم من المستشرقين برجستراسر، وهنري فليش، إذ يقول :" أمّا النظامُ العربي فهو يستخدِمُ جذرًا لا جزءًا ثابتًا، والجذرُ مكون من (صوامت فحسب) تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر

([1]) الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي،ط1، (د.ت).43/1.

([2]) – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) الكتاب، حقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 ، 1988.

.33/1

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحديدا، ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بوساطة المصوتات التي توضع في داخل الأصل. فالمصوّتات إذن هي التي تعطي(صيغة) الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة، أي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبر عنها الجذر " [1]

لكن، ما الذي يقصدُهُ بعضُ الأصوليين ، ومن وافقهم من المحدثين، والمستشرقين، بالصوائت؟ إذا كانوا يقصدون أحرفَ العلة فإنّ الواو والياء يُعدّان من الصوامت في كلماتٍ عديدة في اللغة العربية (وتحديدًا في المادة اللغوية)، مثل: وجل، و وعد، و وجفَ، وكذلك: يبس، و يتم، ويقظ. وغيرها.

ثانيا :القياس والسماع

ذكرنا في المبحث الأول أنّ البصريين لجأوا في التنظير للغة إلى منطق العلل العقلية الفلسفية، في حين حكم الكوفيون منطق اللغة، فاعتمدوا على السماع والأثر، وهما بتضاربهما يمثلان فلسفتين متباينتين في الخطاب بينهما، وكان من مظاهر ذلك التباين:

– أنّ تشدّد البصريون في الرواية عن العرب، فلم نجدهم قد أخذوا إلّا عن الفصحاء من العرب الذين سكنوا البوادي. في حين نجد أنّ الكوفيين قد تساهلوا في ذلك؛ حيثُ أخذوا حتى عن سكان الحواضر، وعن قبائل لم يأخذِ البصريون بلغاتها .

-كان البصريون أهلَ قياسٍ، وقد بنوا قياسَهم على الكثير من كلام العرب. وكان الكوفيون أهلَ سماع وقد ترتب على الأمرين السابقين:

1-كثرة الشاذ والقليل والنادر في كلام البصريين، وكذلك كثُرتِ الضرورات، وغلب على منهجهم التأويل والتقدير في مواضع كثيرةٍ؛ وذلك لأنّهم أخضعوا الكلام العربي لقواعدِهِم وليس العكس، خلافًا للكوفيين الذين قل عندهم ذلك؛ بقبولهم جميع ما ورد عن العرب، شعرا ونثرا .

([1]) هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق وتقديم: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ص 74–75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- توسّعُ الكوفيين في القراءات القرآنية؛ فعملوا بها، وأخذوا حتى بالشاذ منها، وعقدوا عليها كثيرًا من أصولهم وأحكامهم، خلافا للبصريين. [1]

لكن، من ينظر إلى كتاب الفرّاء (معاني القرآن) يجدْ خلافَ هذا الكلام؛ إذ كانَ أكثرَ حدّةً في التعامل مع القراءات القرآنية وخاصةً الشاذّة منها، وخيرُ دليلٍ على كلامنا: وصفُه لقراءةِ حمزة عند جرّه كلمة (الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور قبلها بالقُبحِ، وليس هذا المثال الوحيد، فهنالك أمثلةٌ كثيرة تؤيدُ ما تراه الباحثة.

ولم يكن الخلاف في القياس والسماع بين البصريين والكوفيين بعيدا عن اهتمام المستشرقين فنجد منهم من رأى أنّ هذا الخلاف هو سبب الخصام بين نحاة المدرستين، وهو المستشرق جولد تسيهر المعروف بمواقفه الضدية من التراث اللغوي العربي، إذ يقول منطلقا من كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري : "أود أن أسلط الضوء على مصدر يُعدُّ في حدّ ذاتِه مثالاً على غزارة النزعة النظرية للمدرستين، وهذا المصدر هو كتاب ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)، وقد شرح ذلك بعدها بقوله: إنّ المدرستين المذكورتين آنفًا معروفتان باعتماد كل منهما معايير ثابتة في التمييز بين القياس والشذوذ في حقل دراسة القواعد" [2]

في حين نجد مستشرقًا آخر يقلّلُ من حدة هذه النزعة بين المدرستين بسبب اختلاف منهج القياس بينهما، وهو المستشرق ماتسوخ الذي زعم أنّ النحوي البصري كان ملتزما المنطق والعقل في تعليلاته، في حالة تسمح له أن يؤسس رأيه في كل مكان طبقًا للعقل، وهكذا ظهرت قاعدة القياس البصري من الدعوى المؤسَّسة على العقل والمنطق في شرح ما نطق به العربيُّ .

أمّا عن التقدير فيرى ماتسوخ أنّه دفاع النحوي عن القياس، والنحويُّ فيه ليس مختارًا؛ بل هذا الدفاع تابع لمعرفة بمنهج القياس المعقد .

([1]) ينظر :ضوابط الفكر النحوي، مصدر سابق 1/ 107-106

([2]) نقلا من: موقف المستشرقين من اللغة العربية، مصدر سابق 21.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذا هو تصور ماتسوخ لمنهج البصريين، أما منهج الكوفيين من وجهة نظره فهو على خلاف المنهج البصري؛ ذلك أنّ الكوفيين اعتبروا الرواية بصورها المتعددة أولَ وأهمَّ منهجٍ للقواعد النحوية، وهم أيضا يحاولون التنسيق بين اللغة وبين القياس؛ لأنّ النحو برمته عبارة عن قياس وقواعد .

ورغم أنّ الكوفيين من وجهة نظره قدموا تحليلا للغة العربية بواسطة جلاء المعنى الطبيعي للكلمات، ومن هنا فهم متفوقون في شرح الظواهر النحوية، هذا الشرح يؤدي إلى الحرية الطبيعية في تقعيد قواعد النحو، إلا أنّه يخلص إلى القول بأنّ البصريين بمنهجهم الذي يكون فيه التعليل من داخل الكلمة نفسها هم متفوقون على الكوفيين؛ لأنّ هؤلاء الكوفيين في منهجهم العلمي غير علميين؛ ولأنّهم أيضا ينطلقون من المعنى التقريبي للكلمة، ثم يقول إنّ الكوفيين من المحتمل أنّهم كانوا أقلَّ تمحيصًا عند قبول الرواية، ورغم هذا فإن ماتسوخ يقول بالرغم من هذا فإنّ حكمنا في هذا الجانب يكون في معظم الأحيان في جانب الكوفيين. [1]

وبالنظر إلى الرأيين السابقين يتضح أنّ المستشرق جولد تسيهر قدم رأيه في مسألة اختلاف منهج القياس بين المدرستين بشكل غير موضوعي أي دون دراسة عميقة، والذي أدى به إلى عدم تقديم أدلة تعزز رأيه فكان رأيه سطحيًّا كما نظرته إلى ظاهر هذه المسألة وغيرها من المسائل.

ويُمكن توضيحُ ذلك في نقطتين:

الأولى: ذلك أنّه استند في كلامِهِ هذا على مسائلَ أُحصيتْ في كتابٍ واحد، وعلى الرغم من كثرةِ هذه المسائل إلّا أنّها لم ترقَ إلى مستوى نزعةِ النظرية وغزارتها – كما قال– بين المدرستين، وكما ذكرنا في المبحث الأول فإنّ الاختلاف بينهما لم يكن في النظرية وإنّما كان في المنهج المُتّبع في إخضاع النص العربي إلى القواعد أو الانطلاق من النص إلى القواعد.

الثانية: ذكر أنّ معايير المدرستين كانت ثابتةً في التمييز بين القياس، والشذوذ في دراسة القواعد، في حين أنّ التمييز لا يكون بين القياس والشذوذ؛ ذلك لأنّ القياس أصلٌ مستقلٌّ من أصول النحو، أمّا الشذوذ فهو

(1) ينظر: المستشرقون والتراث النحوي العربي، مصدر سابق 240–243.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من السماع؛ لأنّه يعتمد على المادة اللغوية التي سُمعت وجُمعت عن العرب، أي: إنّ الشذوذ يُذكر مع الكثيرِ، والغالب، والنادر، والقليل،.....

أمّا المستشرق ماتسوخ، فإنّ الآراء التي قدمها تنمّي عن نظرة فاحصة وعميقة استند فيها إلى الأدلة التي جعلته يتعامل مع المسألة بشكل موضوعي واصفًا الاختلاف بين المدرستين في منهج القياس بالأمر الطبيعي ، حيث لم يقف الاختلاف عند هذا الحد بل امتد ليشمل مسائل نحوية أخرى منها التعليل، أو الشرح العقلي للقياس، وغيرها .

ثالثا :تقسيم الجملة العربية

حدّد العديدُ من النحويين العرب الجملة العربية، وفرقوا بينها وبين الكلام، ومنهم ابن مالك (ت 672هـ) الذي عرّف الكلام بقوله: " والكلامُ ما تضمّن من الكلمِ إسنادًا مُفيدًا مقصورًا لذاتِهِ" [1] فهو بهذا يذهبُ مذهبَ سيبويه بأنّ ما لم يُفد ليس بكلام، مفرداً كان أو مركبًا دون إسناد، أو مركبًا بإسنادٍ مقصودٍ لغيرهِ، أو مركبًا بإسنادٍ مقصودٍ لا لغيرهِ لكنه مما لا يجهله أحد، نحو: النارُ حارةٌ.

كذلك ذهبَ معظمُ النحويين مذهب سيبويه وابن مالك، ويُفهمُ مذهبهم من خلال شرحهم لمفهوم الكلام، منهم الرضي [2] ، والإشبيلي. [3]

ومنهم ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حيث يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه .والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيدٌ)، والمبتدأ والخبر كـ (زيدٌ قائم) ، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو (ضُرِبَ اللصُّ) و(أ قائم الزيدانِ؟) " [4]

([1]) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1 1990، 5/1.

([2]) ينظر: شرح الكافية 31/1.

([3]) ينظر: البسيط ، شرح جمل الزجاجي 4.

([4]) الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع، القاهرة، مصر 2009 ، ج2 ، ص37 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يرى ابن هشام أنّ الجملة والكلام ليسا مترادفين، في حين يذهب برجستراسر مذهبًا آخر ويرى أنّ أكثر الكلام جملٌ، وأنّ معيار التقسيم هو الإسناد؛ فإذا كان المسند والمسند إليه اسمين أو بمنزلة الاسم فتعُّ الجملة اسميةً. وإذا كان المسند فعلًا أو ما هو بمنزلتهِ فتعدُّ الجملة فعليةً. [1]

وقد قسم النحويون الأوائل (ولا سيما البصريون) الجملة على قسمين اثنين هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بحسب صدرها، فلم يراعوا في تقسيمهم الجملة إلى اسمية وفعلية إلا مرتبة المسند إليه وموقعه فأهملوا نوع المسند فيما إذا كان فعلا أو اسمًا، وكان لبعض العلماء العرب تقسيمات أخرى، فقد أضاف الزمخشري الجملتين الشرطية والظرفية، [2] ووافقَ ابنُ هشام الزمخشريَّ في الجملة الظرفية .

وكان للنحاة الكوفيين، وبعضِ البصريين محاولةٌ أخرى في فهم الجملة، إذ رأوا أنّ الفعلَ هو أقوى العوامل ؛ فهو يعمل متقدمًا ويعملُ متأخرًا؛ لذلك فإنّ الجملتينِ (قامَ زيدٌ، وزيدٌ قامَ) جملتانِ فعليتان عندهم .لكنّنا نجد المحدثين قد رفضوا هذا التقسيم للجملة العربية، أو أنّهم نقدوه؛ لأنّه بنظرهم قائمٌ على اعتبارات شكلية .

ونجد من المستشرقين برجستراسر قد تصدى لتقسيم الجملة العربية، فهو فضلًا عن رأيهِ سابق الذكر في تقسيم الجملة وفق معيار الإسناد، نجده ينوع في معايير تقسيم الجملة العربية. [3]

فتارة يراعي الشكل مقسما الجملة البسيطة إلى اسمية وفعلية، أو يراعي العمل، أو أداة الربط، وتارة يراعي المعنى أو الوظيفة، ويظهر ذلك في حديثه عن شبه الجملة .وقد يمزج بين المعايير الشكلية والدلالية في توصيفه الجملة الواحدة كما هو الحال في الجملة الحالية .

([1]) ينظر: صبرينة علماس وفريزة خابر، جهود المستشرق الألماني برجستر اسر اللغوية ودورها في إثراء الدرس اللغوي العربي، رسالة ماجستير ، الجزائر،2019-2018 ، 191.

([2]) ينظر: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب، بيروت،(د.ط) (د.ت).19/1، و الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ)، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، 13، ومغني اللبيب 421/420.

([3]) ينظر : الزويلي، عبد الحسن عباس، البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان العربية أنموذجا ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة 2010 ص 163 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أمّا المستشرق هنري فليش فقد عقد في كتابه (العربية الفصحى) بابًا ثالثًا خصصه للمستوى التركيبي في اللغة العربية حيث قسم فيه الجملة العربية تقسيما تفرد به من حيث المنهج الذي اتبعه في التقسيم؛ فهو يذهب إلى أنّ التركيب هو مجال الوظائف، وهذه الوظائف تتطلب لمعرفتها محددًا شكليًّا، أي علامة، وتقدّمُ الحالاتُ الإعرابيةُ هذه العلامة.

- فالرفعُ: هو المحدّدُ الشكلي لأركان الجملة المسند والمسند إليه .

– والجرُّ: هو المحدّدُ الشكلي للوظائف ذات التعلق بالاسم، وهو المضاف إليه والمجرور .

– والنصبُ يقدم المحددات الشكلية للوظائف ذات العلاقة بالفعل والاسم على حد سواء .

– ويضعُ علامةً أخرى وهي الاستفهام، ويعده صيغةً خاصة من النداء - يقع خارج الجملة - وهو يمثل في العربية تطورًا خاصًّا .

فمن هذه العلاقات ينطلق في تقسيماتِه، مستعملًا عدة مصطلحات؛ فمثلاً يستعمل مرة عبارة ومرة جملة .

يسمي المنصوب مكمل الفعل، ومن خلال هذه المصطلحات نلحظ تشابها بينه وبين العرب القدماء؛ من ذلك مثلا ، مصطلح) مكمل) (الفعل (الذي أطلقه على المنصوب، وهو يشبه إلى حد ما - المصطلح الذي أطلقه العرب على المنصوبات وهو الفضلات وغير ذلك

ويمكن توضيح تقسيمات فليش الرئيسة للجملة العربية في المخطط الآتي، وهناك تقسيمات أخرى تفرعت بشكل متشعب عن هذه الأقسام.

	البسيطة	اسمية (بحسب الإسناد)
		فعلية (بحسب الإسناد
		المنصوبات (مكمل الفعل)
		الوصف بالمشتق
		النداء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجملة العربية	المركّبة	العبارة الموصولة
		العبارة التكميلية (بحسب طبيعة الفعل) إرادة، علم، الحذف
		العبارة الأخيرة (بعد لام التعليل، و لأنَّ، وكي .....)
		العبارة السببية (لأنّ، إذ السببية)
		العبارة المقارنة (الكاف، و كما، و كأنّ)
		العبارة الظرفية الزمانية (إذ، إذا، قبل، بعد، التعبير عن الزمان بالإضافة)
		العبارة الموضعية (حيث مقترنةً بحركةٍ ماديةٍ أو بدونها)
	المزدوجة	الشرطيات (الواقعية، الاحتمالية، المتعذّرة)
		فاء السببية (بين جملتين مرتبطتين منطقيًّا)
		التعاقب مع (حتى، حتى أنْ)

مخطط تقسيم الجملة عند المستشرق فليش

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النتائج

بعد هذه الدراسة المبسطة في نظرة المستشرقين في الخلاف النحوي العربي، ظهرت بعض النتائج يمكن تلخيصها بالآتي :

- استنتجنا من خلال البحث أنّ الخلاف النحوي – وإنْ كانت له جذور قبل وضع القواعد والنظريات– إلّا أنّه لم يكن بين البصريين والكوفيين في النظرية والأصول النحوية إنما كان في الطريقة والمنهج في التعامل مع المادة اللغوية حين إخضاعها للقواعد، وإيقاع الأصول النحوية عليها.
- مثلما اختلف العرب قديمًا وحديثا في حقيقة وجود مدارس نحوية أدت إلى وجود خلاف نحوي كذلك اختلف المستشرقون وكانت آراؤهم متباينة كلّ حسب منهج دراسته وهدفه من الدراسة كما هو الحال مع المستشرق جولد تسهير الذي استغل وجود الخلاف ليسبغ الدرس النحوي العربي وينعته بما لا يليق به .
- وجدنا بعض المستشرقين قد تعامل مع الخلاف النحوي بطريقة موضوعية مستندًا إلى الأدلة المنطقية طارحًا رأيَه بشكل إيجابي بغض النظر عن تأييده لمسألة ما أو رفضها. في حين نجد بعض الآراء سطحية لم يتعمّق أصحابها في تفسير المسائل حيثُ نجدهم قد خلطوا بين أصول النحو الرئيسة والفرعية ولم يتعاملوا معها بطريةٍ أكثرَ دقّةٍ.
- خلط بعض المستشرقين في استعمال المصطلحات كما وجدنا ذلك عند فليش في خلطه بين مصطلحي(جملة وعبارة) بدليل استعماله لهذا المصطلح مرة ولمصطلح آخر لنفس المعنى .
- وجدنا أنّ الخلاف في أصل الاشتقاق لم عند البصريين والكوفيين فحسب بل وجدنا آراءً مختلفة للأصوليين، وقد رأى بعضهم أن أصل الاشتقاق هو اسم المصدر، ورأى بعضُهم الآخر أنّ الأصل في الاشتقاق هو المادة اللغوية، أي الجذر اللغوي المتكون من الصوامت.
- جمع فليش وكذلك برجستراسر في تقسيمهما للجملة أكثر من منهج أو معيار، يمكن القول فيه أنهم أخذوا بالتقسيمات العربية المتنوعة للجملة حسب مجال الدارس العربي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

أولا: الكتب

1- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيد ،ود. نحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1 1990.

2- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180ه) الكتاب، حقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 ، 1988.

3- الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (ت 686ه)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

4- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1 2003.

5- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع، القاهرة، مصر 2009 .

6- الحديثي، خديجة المدارس النحوية ، دار الأمل، إربد، الأردن, ط،3 2001م.

7- الخطيب، محمد عبد الفتاح ،ضوابط الفكر النحوي ، دار البصائر، القاهرة، مصر 2006.

8- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538ه)، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.

9- عبد المنعم السيد أحمد، المستشرقون والتراث النحوي العربي، ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان ، الأردن، ط1، 2016.

10- الفارسي، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي،ط1، (د.ت).

11- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب، بيروت،(د.ط) (د.ت).

12- هنري فليش،العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي ، تعريب وتحقيق وتقديم: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13- الوليدي، منصور صالح محمد علي، الخلاف النحوي في المنصوبات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 1 2006.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- إبراهيم بن حسين بن علي صنبع، الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية، ، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ،2006.

2- الأشبيلي، ابن أبي الربيع، البسيط شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1402هـ.

3- الزويلي، عبد الحسن عباس، البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان العربية أنموذجا، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق،2010 .

4- صبرينة علماس وفريزة خابر، جهود المستشرق الألماني برجستر اسر اللغوية ودورها في إثراء الدرس اللغوي العربي، رسالة ماجستير ، الجزائر 2019-2018 .

5- فاطمة محمد طاهر حامد، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.

ثالثا: الأبحاث

1- صليحة يعقوب، موقف المستشرقين من اللغة العربية: غولدتسيهر إنموذجا، دراسة نقدية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت 2015.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- الدكتور حيدر عبد الرسول حسين، اختلاف العلماء في أصل الاشتقاق، محاضرات منشورة على الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة

2026/5/14 http://www.almaktabah.net/vb/images/smilies/frown.gif

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(مقال مراجعة علمية)

بين آية الأحزاب وآية النور: نسخ وتعطيل أم إجمال وتفصيل؟

م. د. منتهى خضير صباح

وزارة التربية /مديرية تربية الرصافة الثالثة.

montahaarb12@gmail.com

رقم الهاتف: 07711051621

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص:

يبحث هذا المقال منهج التفسير الموضوعي بوصفه منهجًا علميًّا يجمع الآيات المتعلقة بموضوع واحد ويدرسها دراسة متكاملة للخروج برؤية قرآنية شاملة، ثم يطبّقه على آيتي الحجاب: الأحزاب (59) والنور (31). ويسعى إلى الإجابة عن سؤالين: هل بين الآيتين نسخ أم تكامل؟ وهل ينتهي حكم الحجاب بانتهاء علّته المذكورة في آية الأحزاب؟ اعتمد المقال على التحليل اللغوي والنحوي لقوله تعالى ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾، فبيّن أنّ تعدية الفعل بـ(على) تفيد الاستعلاء الحسّي والإرخاء من أعلى الرأس، وأنّ (مِنْ) تفيد التبعيض، فيدلّ ذلك على تغطية الرأس مع استثناء الجهة الأمامية لحاجة النظر. وعضّد ذلك بأقوال المفسرين واللغويين كالزمخشري والآلوسي وابن عاشور، وبالمأثور عن ابن عباس وعَبيدة السلماني، وبرواية امتثال نساء الأنصار. وانتهى إلى أنّ آية النور، وقد نزلت بعد آية الأحزاب، فصّلت ما أُجمل فيها، فالآيتان متكاملتان ولا نسخ بينهما. وأنّ علّة الحكم ثابتة إلى يوم القيامة، بدلالة بناء الفعلين (يُعْرَفْنَ) و(يُؤْذَيْنَ) للمجهول لتعميم الزمان والمكان، وحذف المفعول الثاني لوضوحه، وصيغة التفضيل (أدنى) الدالة على يسر الحكم. كما لاحظ أنّ الخطاب موجّه من مقام الربوبية إلى مقام النبوة، وهو أسلوب قرآني يدلّ على عظم الأمر.

الكلمات المفتاحية: الحجاب – الجلباب – سورة الأحزاب – سورة النور – التفسير الموضوعي – الإجمال والتفصيل – النسخ – الدلالة اللغوية – الإسدال والإرخاء.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This article examines the methodology of thematic exegesis—a scholarly approach that gathers verses pertaining to a single topic and studies them holistically to derive a comprehensive Quranic perspective—and applies it to the two verses concerning hijab (modest dress): Al-Ahzab (59) and An-Nur (31). It seeks to answer two questions: Is there abrogation or complementarity between the two verses? And does the ruling on hijab cease to apply once the underlying reason (illah) mentioned in the Al-Ahzab verse is no longer present? The article employs linguistic and grammatical analysis of the phrase yudnina ‘alayhinna min jalabibihinna ("they should draw their outer garments over themselves"). It demonstrates that the use of the preposition ala (over/upon") implies physical coverage from above—specifically, lowering the garment from the top of the head—while the particle min (from/of) signifies partiality (tabid), indicating coverage of the head while leaving the face exposed to allow for vision. This interpretation is supported by the views of exegetes and linguists such as Al-Zamakhshari, Al-Alusi, and Ibn ‘Ashur; by traditions attributed to Ibn ‘Abbas and ‘Abidah al-Salmani; and by accounts of how the women of the Ansar complied with the command. The study concludes that the verse in An-Nur, revealed after the verse in Al-Ahzab, elaborates on the general principles established in the earlier verse; thus, the two verses are complementary rather than abrogating one another. Furthermore, the underlying reason for the ruling remains valid until the Day of Judgment, as evidenced by the use of the passive voice for the verbs yu‘rafna ("they are recognized") and yu’dhayna ("they are harmed")—implying applicability across all times and places—the omission of the second object due to its obviousness, and the use of the comparative form adna (closer/more appropriate), which suggests the ruling’s ease of observance. Finally, the article notes that the address is directed from the Divine (Lordship) to the Prophetic station, a Quranic stylistic device that underscores the gravity and importance of the matter.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولًا: مفهوم التفسير الموضوعي وأهميته.

يُعَدّ التفسير الموضوعي من أرقى مناهج تفسير القرآن الكريم؛ لأنه يتتبّع الألفاظ بحسب مواضعها في السياق القرآني، ويقدّم حلولًا لمشكلات الواقع المعاصر مستمدّة من هدي القرآن، ويُيسّر فهم النظريات الإسلامية الكبرى في العقيدة والأخلاق والمعاملات.

وهو منهج علمي يقوم على جمع الآيات المتفرقة التي تعالج موضوعًا واحدًا أو مصطلحًا قرآنيًّا واحدًا، ودراستها دراسةً متكاملة لبيان مراد الله تعالى منها، والخروج بنظرية أو تصوّر قرآني متكامل حولها. وبعبارة أخرى، هو إفراد الآيات التي تشترك في موضوع واحد وهدف واحد بالبحث والتفصيل بعد ضمّ بعضها إلى بعض، مهما تنوّعت ألفاظها وتعدّدت مواطنها. فهو تناول لجانب واحد من جوانب القرآن الكريم بالبحث والدراسة، بحسب الأبواب والموضوعات[1].

ويُظهر هذا المنهج حيويّة القرآن الكريم وواقعيّته، وصلاحه لكل زمان ومكان؛ إذ لا ينظر الباحثون إلى موضوعاته بوصفها قضايا قديمة نزلت قبل خمسة عشر قرنًا، وإنما يعرضونها عرضًا علميًّا واقعيًّا يناقش قضايا حيّة ومشكلات معاصرة[2]. فهو بيان للمفاهيم المرتبطة بموضوع معيّن في آيات القرآن ومناقشتها للوصول إلى الرؤية القرآنية فيه[3]. وفي هذا المنهج يبحث المفسّر عن الآيات المتعلقة بموضوع محدّد ويجمعها، ثم يناقشها ويحلّلها ليخرج منها برؤية قرآنية متكاملة.

ثانيًا: توظيف المنهج في آيتي الحجاب

يمكننا توظيف التفسير الموضوعي في توجيه آيتي الحجاب. فقد وردت آية الحجاب في سورة الأحزاب (الآية 59) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾. ووردت في سورة النور (الآية 31) في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ...﴾.

---

[1] . ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن: 2/ 80- 85.

[2] ينظر: مباحث في التفسير الموضوعي:24.

[3] ينظر: المدرسة القرآنية: 20-25.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهنا سؤالان:

1. هل تختلف صورتا الحجاب في الآيتين اختلافًا يُفهم منه وقوع النسخ بينهما، أم أنّ إحداهما تُكمّل الأخرى فيبقى الحكم قائمًا بلا نسخ؟

2. هل يدلّ التعليل في سورة الأحزاب بقوله: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ على انتهاء الحكم بانتهاء هذه العلّة، أم أنّ التعليل باقٍ إلى يوم القيامة وثابت في كل عصر؟

ثالثًا: الدلالة اللغوية لقوله تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾.

تعدية الفعل المزيد(أَدْنِي) بحرف الجر (على) تجعله دالًّا على معنى الإسدال والإرخاء. يقول الزمخشري: "ومعنى يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ: يُرخينها عليهنّ"[1]. وأشار الآلوسي إلى دلالة التعبير بالإدناء فقال: "الإدناء: التقريب، يُقال: أدناني، أي قرّبني. وضُمِّن معنى الإرخاء أو السدل؛ ولذا عُدِّي بـ(على)، على ما يظهر لي، ولعلّ نكتة التضمين الإشارة إلى أنّ المطلوب تسترّ يتأتّى معه رؤية الطريق إذا مشين، فتأمّل"[2].

واستشهد بعضهم على ذلك بما جرى عليه استعمال العرب؛ إذ يقولون إذا انحسر الثوب عن وجه المرأة: "أَدْنِي ثوبَكِ على وجهكِ"[3]. وليس المعنى تقريب الجلباب من الجسد، وهو المعنى الذي كان سيحصل لو عُدِّي الفعل بحرف الجر «من». فـ(على) تدلّ على الاستعلاء، ولا يتحقق إلا بفوقيّة حسيّة مباشرة للمجرور؛ ومثاله وضع الجلباب فوق الرأس (استعلاء حسّي)[4]، بخلاف وضعه على الكتف، فقد يخرج إلى معنى القرب أو المصاحبة. وقد استقصى ابن هشام معاني (على) في مصنّفاته النحوية، وجعل الاستعلاء بقسميه، الحسّي والمعنوي، أصل معانيها وأبرزها[5].

وعليه، فإنّ تعدية فعل الإدناء بـ(على) في قوله تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ تُوجب مفهوم (الفوقية والاستعلاء الحسّي) الذي ينطلق من أعلى الرأس منحدرًا إلى الأسفل.

---

[1] الكشاف: 560/3.

[2] روح المعاني: 264/11.

[3] الكشاف: 560/3.

[4] ينظر: معاني النحو: 3/ 41-43.

[5] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1/ 190

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد تآزر هذا الاستعلاء مع دخول حرف الجر (مِنْ)، الدالّ على التبعيض، على مفعول الفعل (جلابيبهن)، فأفاد النصّ لغويًّا اقتطاع جزء من الثوب وإرخاءه فوق الرأس لتحقيق تغطية شاملة للرأس، مستثنيًا تلقائيًّا، بحكم حاجة النظر وقرينة التبعيض، الجهةَ الأمامية (موضع الرؤية)[1].

رابعًا: الاستشهاد بأئمة اللغة والبيان.

أخرج الطبري في (جامع البيان) بإسناده عن ابن عباس في تفسير الآية: "أمرَ اللهُ نساءَ المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجةٍ أن يُغطّين وجوههنّ من فوق رؤوسهنّ بالجلابيب، ويُبدين عينًا واحدة. ونُقل عن عَبيدة السلماني حين سُئل عن الإدناء أنَّه (غطّى وجهه ورأسه، وأبرز عينه اليسرى)"[2]، وهذا عين الاستثناء للجهة الأمامية لأجل الحركة والنظر.

ذكر الزمخشري في (الكشاف) أنّ معنى (مِنْ)هنا التبعيض، فقال في إدناء الجلباب: "معناه: يُرخين عليهنّ بعضَ جلابيبهنّ، ويُفضِلن منها ما يُغطّين به وجوههنّ ورؤوسهنّ"[3].

وأكّد ابن عاشور في (التحرير والتنوير) هذا التلازم البلاغي، فجعل الإدناء متعدّيًا بـ(على) ليفيد الإرخاء من الأعلى، وصرّح بأنّ الإدناء (كنايةٌ عن اللبس والوضع)[4]. ودخول حرف التبعيض (مِنْ) على الجلباب في حال الإدناء على الرأس يفيد تغطية الجلباب للرأس كلّه إلا منطقة واحدة، هي الجهة الأمامية المقابلة للناس، حيث تكون مواجهتهم ومحادثتهم. وهو ما يُعرف اليوم بالعباءة.

خامسًا: حقيقة الجلباب وهيئته.

يُعرَّف الجلباب في كتب اللغة والتفسير بأنَّه ثوب يُلبس فوق الثياب، وقد اختلفت عبارات العلماء في تحديد هيئته وحدوده. فذكر الزمخشري أنه ثوب واسع، أوسع من الخمار ودون الرداء، تلويه المرأة على رأسها ويبقى منه ما ترسله على صدرها[5]. وذكر ابن منظور أنه ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء، تغطّي

---

[1] ينظر: الكشاف:3/ 560، وتفسير روح المعاني:11/ 264.

[2] جامع البيان: 20/ 324.

[3] الكشاف:3/ 560.

[4] ينظر: التحرير والتنوير: 22/ 107.

[5] الكشاف:3/559.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

به المرأة رأسها وصدرها[1]. وقيل: هو الملحفة[2]. ووصفه الطبري بأنه القناع الذي يكون فوق الخمار، والرداء الذي يكون فوق الثياب[3].

وبناءً على هذه الأقوال، يمكن القول إنّ الجلباب لباس خارجي واسع يُرتدى فوق الثياب، ويزيد في سعته على الخمار، ويقصر عن الرداء أو الملحفة في بعض أقوال أهل اللغة. وتختلف هيئته بحسب ما ورد في تفسيره؛ فمنه ما يُلقى على الرأس وينسدل بعضه على الصدر والكتفين، ومنه ما وُصف بأنه يستر البدن من أعلاه إلى أسفله. ويؤيد ذلك ما ذكره ابن عاشور في (التحرير والتنوير) من أنّ الجلباب ثوب أصغر من الرداء وأكبر من الخمار والقناع، تضعه المرأة على رأسها، وينسدل على جانبيها وكتفيها وظهرها[4].

سادسًا: امتثال نساء الأنصار وتكامل الآيتين.

تكشف بعض الروايات الواردة في تفسير قوله تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59] عن صورة من صور امتثال نساء الأنصار للأمر القرآني. فقد رُوي عن أم سلمة رضي الله عنها أنه لمّا نزلت آية الأحزاب "خرج نساء الأنصار كأنّ على رؤوسهنّ الغِربان من الأكسية"[5]، أي أنّ عليهنّ أكسية سوداء يلبسنها[6].

وقد تناول الشوكاني هذه الرواية في (فتح القدير)، ونبّه إلى أنّ تشبيه رؤوس النساء بالغربان إنما يُراد به سواد الأكسية التي لبسنها، لا وصف آخر لهيئتهن؛ إذ قال: "إنّ المراد تشبيه الأكسية السود بالغربان"[7]. وتفيد هذه الرواية، من الناحية الوصفية، أنّ الجلباب أو الكسوة التي اتخذتها نساء الأنصار عند خروجهن بعد نزول الآية كانت ساترة، وأنّ سواد الأكسية كان سبب تشبيه هيئتهن بالغربان. ومن ثمّ يمكن الإفادة من

[1] لسان العرب: 1/ 273.
[2] ينظر: جوامع الجامع: 80/3.
[3] ينظر: جامع البيان: 19/ 216.
[4] ينظر: التحرير والتنوير: 107/22.
[5] سنن أبي داود:4101.
[6] ينظر: الدر المنثور: 6/ 659.
[7] فتح القدير:4/ 252.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرواية في بيان الهيئة المنقولة عن نساء الأنصار في الامتثال للآية، مع التمييز بين دلالتها التاريخية وما يُستنبط منها من أحكام فقهية.

غير أنّ بعض النسوة لم يغطّين نحورهن وصدورهن بعد ارتداء الجلباب الذي لا ينسدل على الجهة الأمامية، فنزلت آية النور بعد آية الأحزاب. ويؤيد ذلك أنّ حادثة الأحزاب وقعت في السنة الخامسة للهجرة، في حين نزلت سورة النور في السنة السادسة[1]، لتأمر بضرب الخُمُر (وهي أغطية الرأس القصيرة) على الجيوب (أي الصدور). وبذلك فصّلت آية النور ما أُجمل في آية الأحزاب، فتكاملت الآيتان ولم ينسخ بعضهما بعضًا.

سابعًا: ثبات علّة الحكم.

أما حكم الحجاب الوارد في آية الأحزاب فلا يمكن أن ينتهي بانتهاء علّته: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾؛ لأنّ هذه العلة ثابتة لا يمكن التحرّر منها في عصر من العصور ولا في مجتمع من المجتمعات. فقد ورد الفعل (يُعْرَفْنَ) بصيغة المبني للمجهول، وكذلك الفعل (يُؤْذَيْنَ)، مع أنّ الآية نزلت في الصحابة حين تعرّض بعض شبابهم للمسلمات بالأذى، بالكلمة البذيئة أو النظرة السيئة أو التصرف المخلّ بالأدب[2]. وإذا كانت هذه الأفعال قد صدرت من شباب الصحابة ورسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) بينهم، فصدورها من مجتمعات أخرى أولى. ولذلك جاء التعليل بتغييب الفاعلين؛ لأنّ مرضى القلوب لا يخلو منهم زمان ولا مكان، ولا دين ولا طائفة.

وفي الاستغناء عن ذكر المفعول الثاني للفعل (يُعْرَفْنَ) دليل على وضوحه في الأذهان، والمراد: يُعرفن بأنهنّ حرائر لا إماء[3]. والحرّة رمز للعفة والصلاح والحياء، وهذه الخصال في المرأة تاج الإيمان. والمسلمات مأمورات بالعفاف أمرًا أبديًّا إلى يوم القيامة، ولذا يبقى حكم الحجاب بإدناء الجلباب عليهنّ لبقاء علّته.

[1] ينظر: تفسير المراغي:79/18 ، وتفسير ابن كثير:279/3.

[2] ينظر الدر المنثور :6/ 661.

[3] ينظر: جامع البيان: 20/ 325.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثامنًا: لطائف بلاغية.

لم يرد هذا التعليل في آية النور اكتفاءً بآية الأحزاب؛ لوحدة الموضوع في الآيتين. كما أنّ استعمال صيغة التفضيل (أدنى) تنبيه على أنّه لا مشقّة في هيئة الحجاب المذكورة، بل هي أقلّ ما يمكن أن تفعله المرأة العفيفة من المؤمنات.

ونلحظ في موضعي الأحزاب والنور أنّ الأمر بالحجاب جاء بطريق الخطاب من مقام الربوبية إلى مقام النبوة، وهو أسلوب يستعمله التعبير القرآني إذا كان الأمر في غاية الأهمية، تنبيهًا على أنّ الحجاب تكليف إلهي بهيئة مخصوصة حدّدتها السورتان معًا. فلا مراجعة فيه مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا تملّص منه بعذر أو تسويف.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م

2. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي. تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ/1999م.

3. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ

4. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر، ط6، 1985م.

5. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا– بيروت: المكتبة العصرية .

6. الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تحقيق: علي عبد الباري عطية. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ.

7. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ.

8. الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، القاهرة: مطبعة عيسى البابي.

9. الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير. دمشق–بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط1، 1414هـ.

10. الصدر، محمد باقر، المدرسة القرآنية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية الشهيد الصدر، دار التعارف.

11. الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل آي القرآن. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ/2001م.

12. الطبرسي، الفضل بن الحسن. جوامع الجامع. تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1418هـ.

13. مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دمشق: دار القلم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

أ .م.د نوره زايد عاتي **م.م حنين حارث احمد جبر**

قسم الجغرافيا , كلية الاداب , الجامعة العراقية , محافظة بغداد , العراق

Spatial Analysis of the Relationship Between Urban Expansion and the Decline of Horticultural Agricultural Land in Karbala Governorate Using Geographic Information Systems (GIS) for the Period 2015–2025

Asst. Prof. Dr. Noura Zayed Ati **Asst. inst. Haneen Harith Ahmed Jabr**

Department of Geography, College of Arts, Al-Iraqia University, Baghdad Governorate, Iraq

noora.al-jizaniyah@aliraqia.edu.iq haneen.h.ahmed@aliraqia.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل ديناميكية العلاقة بين التوسع العمراني وتراجع المساحات المزروعة باشجار البساتين والنخيل في محافظة كربلاء للمدة (2015–2025)، من خلال اعتماد مقاربة مورفو–بيئية تعتمد على المرئيات الفض (LULC)وبيانات الإنتاج الزراعي الصادرة عن مديرية زراعة كربلاء وتهدف الدراسة إلى تحليل التغيرات الزمانية والمكانية في الغطاء النباتي واستخدامات الأرض ، وقياس مؤشرات تفتت الملكية الزراعية، وتفسير اشكال التوسع العمراني المقتطع للغطاء الزراعي

وقد أظهرت النتائج حدوث تحول هيكلي واضح تجسد في ظاهرة الإحلال الزراعي المكاني غير المتكافئ إذ تراجعت بساتين النخيل والبستنة التاريخية في النطاقين الشرقي والمركزي (شعب المركز، والهندية , والحسينية) نتيجة التجريف وضغط التوسع العمراني، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأراضي المبنية من 15.226كم^2 وبما نسبته(28.62%)عام 2015 إلى 238.189كم^2 بنسبة (42.00%) عام 2025، وانخفاض معدل الحيازة الزراعية في شعبة المركز بنسبة 20.96% في المقابل، شهد النطاق الغربي الصحراوي (عين التمر) توسعاً استثمارياً واسعاً بالاعتماد على المياه الجوفية وتقنيات الري الحديثة، الأمر الذي أسفر عن زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل من 13.65% إلى 53.51.% ،وخلصت الدراسة إلى أن هذا التوسع الصحراوي التعويضي لم يحقق توازناً نوعياً أو بيئياً يعوض خسارة البساتين التاريخية، وذلك بسبب محدودية النمو النسبي لأشجار النخيل (+0.16%) وأوصت بضرورة وضع ضوابط تخطيطية لحماية البساتين التقليدية وتفعيل القوانين الرادعة لعمليات تجريف الأراضي الزراعية.

الكلمات المفتاحية :الغطاء الأرضي(LULC) ، التوسع العمراني، الإحلال الزراعي، تفتت الحيازات، الاستشعار عن بعد.

أ .م.د نوره عاتي
م.م حنين جبر

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

Abstract

This study investigates the dynamics of the relationship between urban expansion and the decline in areas cultivated with orchard trees and date palms in Karbala Governorate during the period 2015–2025. It adopts a morpho-environmental approach based on satellite imagery for Land Use/Land Cover (LULC) analysis and agricultural production data obtained from the Karbala Directorate of Agriculture. The study aims to analyze the temporal and spatial changes in vegetation cover and land use, measure indicators of agricultural land fragmentation, and interpret the patterns of urban expansion encroaching upon agricultural areas.

The results revealed a clear structural transformation manifested in a phenomenon of spatially uneven agricultural substitution. Historical date-palm orchards and horticultural areas in the eastern and central parts of the governorate, particularly the Central Division, Al-Hindiya, and Al-Hussainiya, experienced a significant decline due to land clearance and pressure from urban expansion. Consequently, the area of built-up land increased from 15.226 km², representing 28.62%, in 2015 to 238.189 km², representing 42.00%, in 2025. Meanwhile, the average agricultural landholding in the Central Division decreased by 20.96%.

In contrast, the western desert zone of Ain Al-Tamr witnessed extensive investment-driven expansion based on groundwater resources and modern irrigation technologies. This resulted in an increase in the area of land cultivated with crops from 13.65% to 53.51%. The study concludes that this compensatory desert expansion did not achieve a sufficient qualitative or environmental balance to compensate for the loss of historical orchards, owing to the limited relative increase in the area cultivated with date palms (+0.16%).

The study recommends establishing effective planning controls to protect traditional orchards and enforcing deterrent legislation against the clearing and conversion of agricultural land.

.Keywords: Land Use/Land Cover (LULC), urban expansion, agricultural replacement, land fragmentation, remote sensing.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

مقدمة

تحتل اشجار النخيل مكانة بارزة في الارث الحضاري والديني لشتى الشعوب اذ ورد ذكرها في الارث الحضاري للكتب السماوية، وتعد نخلة التمر رمز بيئيا وحيويا للمناطق الجافة نظر لخصائصها الفسيولوجية الفريدة التي تمنحها قدرة كبيرة على تحمل درجات الحرارة المرتفعة والجفاف [1]، وتكتسب زراعة النخيل في محافظة كربلاء أهمية مضاعفة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والبيئية مع الهوية الحضارية والدينية للمحافظة غير أن هذه البساتين التاريخية أصبحت تخضع لضغوط متزايدة ناتجة عن التحولات الهيكلية في استخدامات الأرض، وفي مقدمتها التوسع العمراني المتسارع وتفتت الحيازات الزراعية ، من هنا جاءت هه الدراسة في محاولة لدراسة العلاقة بين التوسع العمران ومقارنته بتراجع الغطاءات الأرضية الزراعية الامر الذي يترك اثره على الكفاءة الإنتاجية في المحافظة ذات الطابع الزراعي وذلك بالاعتماد على البيانات الرسمية من دوائر الزراعة أضاف الى الاعتماد على المرئيات الفضائية في حساب نسبة وكمية التغير للغطاءات الأرضية بين عامي 2026و2025.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تسارع معدلات النمو العمراني على حساب الأراضي الزراعية والاستخدامات الأخرى والذي يأخذ صور متعددة ، الامر الذي ينتج عنه اختلال في التوازن المكاني للإنتاج الزراعي الامر الي يشكل مألة جوهرية وهي ماهو اتجاه التغير الديناميكي والتغير المكاني والزماني في محافظة كربلاء وامهي المحددات البيئية والبشرية المؤثرة على الإنتاج الزراعي خلال مدة الدراسة .

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان التوسع العمراني بانواعه المختلفة السكني والصناعي والتجاري والخدمي في محافظة كربلاء ركز ضغطه المباشر على بساتين النخيل والبستنة القائمة في النطاق

[1] – الجبوري، حاتم جبار , نخلة التمر: تاريخها، زراعتها، إنتاجها ورعايتها في الوطن العربي .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ,2017 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشرقي والمركز , مما أدى الى انحسارها المباشر وتفتت حيازتها وان الاستصلاح الزراعي التعويضي القائم في النطاق الغربي (عين التمر) يرمز على المحاصيل الحقلية دون ان يحقق تكافوا نوعيا او بيئيا يعوض الخسارة البيئية للبساتين القديمة .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتقييم التغيرات المساحية والمكانية لبساتين النخيل واشجار البستنة في شعب كربلاء بين عامي 2015–2025 وتحديد اشكال ومساحات التوسع العمراني واتجاهاته المباشرة على حساب الأراضي الزراعية ، إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات مدعومة بخرائط توضح الامتداد والتوزيع الجغرافي له .

منهجية الدراسة وإجراءات العمل:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الاستشعاري المدمج بالتحليل الاحصائي المكاني , مرتكزه على البيانات التي توفرها الدوائر الرسمية لمديرية الزراعة في محافظة كربلاء على مستوى الشعب الزراعية وأيضا اعتماد المرئيات الفضائية والتي توفرها هيئة المسح الجيولوجي الامريكية ، اذ تم الاعتماد على المرئيات الفضائية التي يوفرها موقع

(https://livingatlas.arcgis.com/landcoverexplorer/#mapCenter)

ومن ثم تحميل المرئيات الفضائية بعد تحديد المدة الزمنية المطلوبة واستقطاع ومعالجة وتصنيف المرئية ، تم تحديد المدة الزمنية من (2015 -2025)وذلك لعدة اسباب منها توفر هذه المرئيات وصلاحيتها للاستخدام المباشر بعد اجراء المعالجات الطيفية عليها.

الحدود المكانية والزمانية للدارسة :

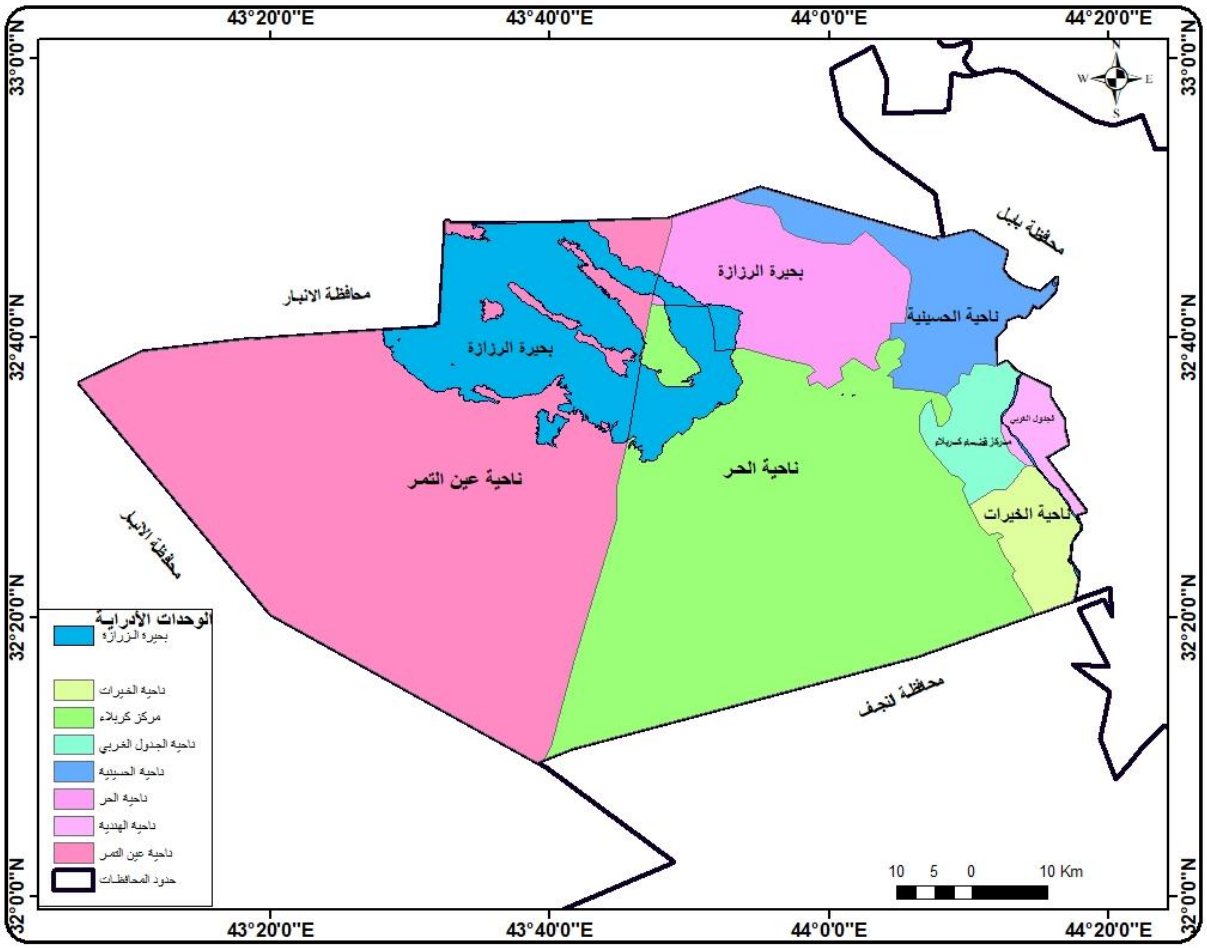
حدود المنطقة الدراسة الحدود الادارية لمحافظة كربلاء المقدسة تحدها من الشمال محافظة الانبار ومن الجنوب محافظة النجف ومن الشمال الشرقي قضاء المسيب التابع الى محافظة بابل اما شرقا فتحدها محافظة بابل والتي تحدها الحسينية والهندية وتحدها بحيرة الرزازة في الجزء الشمالي وبمساحة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

(5034كم2) وتبلغ مساحة المدينة منها (103)كم2 أي ما نسبته (2,046%) , وحددت الحدود الزمانية بعامي (2015–2025) ، يلاحظ خريطة (1) .

خريطة (1) الحدود الإدارية لمحافظة كربلاء لعام 2025



المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة خريطة الحدود الإدارية لمحافظة كربلاء بمقياس 1:25,000.

هيكلية الدراسة :

جاءت هيكلية الدراسة لتحقيق عدد من المطاليب وهي :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- المبحث الأول: تحليل واقع الغطاء الزراعي والنخيل في عام بين عامي 2015 وعام 2025 (توزيعها ومساحاتها).
- المبحث الثاني :تحليل واقع الغطاء الزراعي والنخيل في محافظة كربلاء .
- المبحث الثالث :كشف التغير(Change\ Detection) للغطاء النباتي في محافظة كربلاء .

المبحث الأول: التحليل المكاني للغطاء الزراعي وبساتين النخيل والتغير في الحيازات لعامي (2015–2025)

يُعد التحليل المكاني لأنماط استخدامات الأرض الزراعية من الدراسات الجوهرية في مجال التخطيط الزراعي، إذ يمكن من خلاله تقييم واقع الاستغلال الزراعي ومعرفة المحاصيل الأكثر انتشارًا في المناطق المختلفة فالأرض الزراعية كثيرًا ما تكون قيمتها مجهولة لدى المزارعين والمخططين وصانعي القرار، بينما هي الأساس لأي عملية إنتاجية. إن المجتمع الذي لا يخطط لإدارته الزراعية يفقد حاضره ومستقبله ، لأن الأرض هي المدخل الرئيس للتنمية الزراعية والاقتصادية. ومن ثم فإن التخطيط الدقيق لاستخدام الأرض الزراعية بعيدًا عن العشوائية أمر ضروري، إذ أن أي خطأ في هذا المجال سيكلف الكثير وسيدفع ثمنه الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

إن التباين المكاني في توزيع المحاصيل الزراعية لا يُعَدّ ظاهرة عشوائية، بل هو انعكاس لتفاعل معقد بين العوامل الطبيعية (المناخ، التربة، الموارد المائية) والعوامل البشرية والتقنية فالتحليل المكاني لا يقتصر على تسجيل أرقام الإنتاج وإنما يتجاوز ذلك إلى تفسير (أين) ولماذا يتركز إنتاج محصول معين في محافظة دون أخرى، وكيف يمكن توظيف الخصائص النسبية لكل منطقة جغرافية لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة، وبالاعتماد على البيانات الواردة من الشعب الزراعية في محافظة كربلاء تم تحديد مساحة البساتين الزراعية واعداد المزارعين في المحافظة ، يلاحظ جدول (1)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (1) التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة حسب الشعب الزراعية في محافظة كربلاء لعام 2015

ت	الشعبة الزراعية	مساحة البساتين	أعداد المزارعين
1	الحسينية	28132	3918
2	عون (ع)	26697	2690
3	المركز	10863	1793
4	الهندية	8840	1343
5	الجدول الغربي	23000	4020
6	الخيرات	12100	3000
7	الصحراوية	151	12
8	عين التمر	8000	1018
	المجموع	117783	17794

المصـــدر : وزارة زراعة محافظة كربلاء المقدســة ، بيانات الإنتاج الزراعي للاعوام 2015 (بيانات غير منشورة).

جدول (2) مساحة البساتين الزراعية واعداد المزارعين في محافظة كربلاء لعام 2025

ت	الشعبة الزراعية	مساحة البساتين	أعداد المزاعين
1	الحسينية	27825	3675
2	عون (ع)	26698	2746
3	المركز	5000	1043
4	الهندية	6750	1145
5	الجدول الغربي	23000	4035

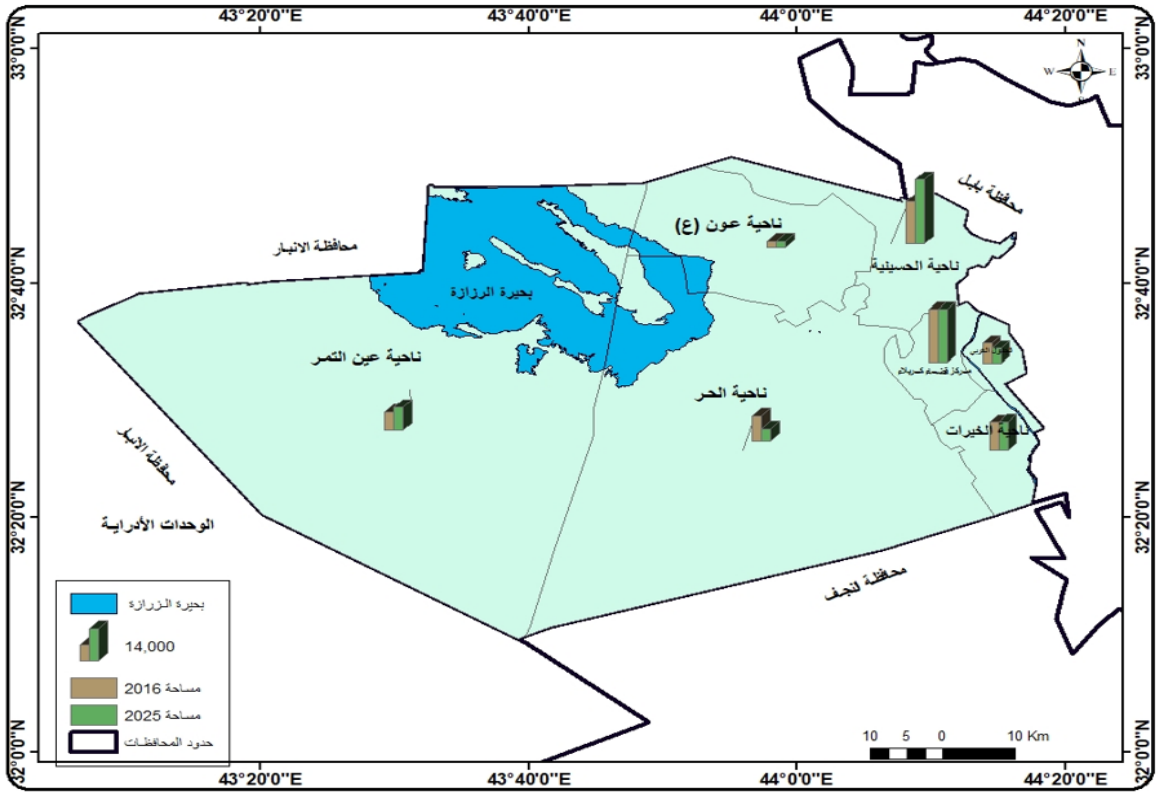
ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

6	الخيرات	12370	3000
7	الصحراوية	1151	114
8	الحر	5603	750
9	عين التمر	10000	1500
	المجموع	118397	18008

المصـــدر : وزارة زراعة محافظة كربلاء المقدســة ، بيانات الإنتاج الزراعي للاعوام 2025 (بيانات غير منشورة).

خريطة (2) البساتين الزراعية في محافظة كربلاء لعام 2015و 2025



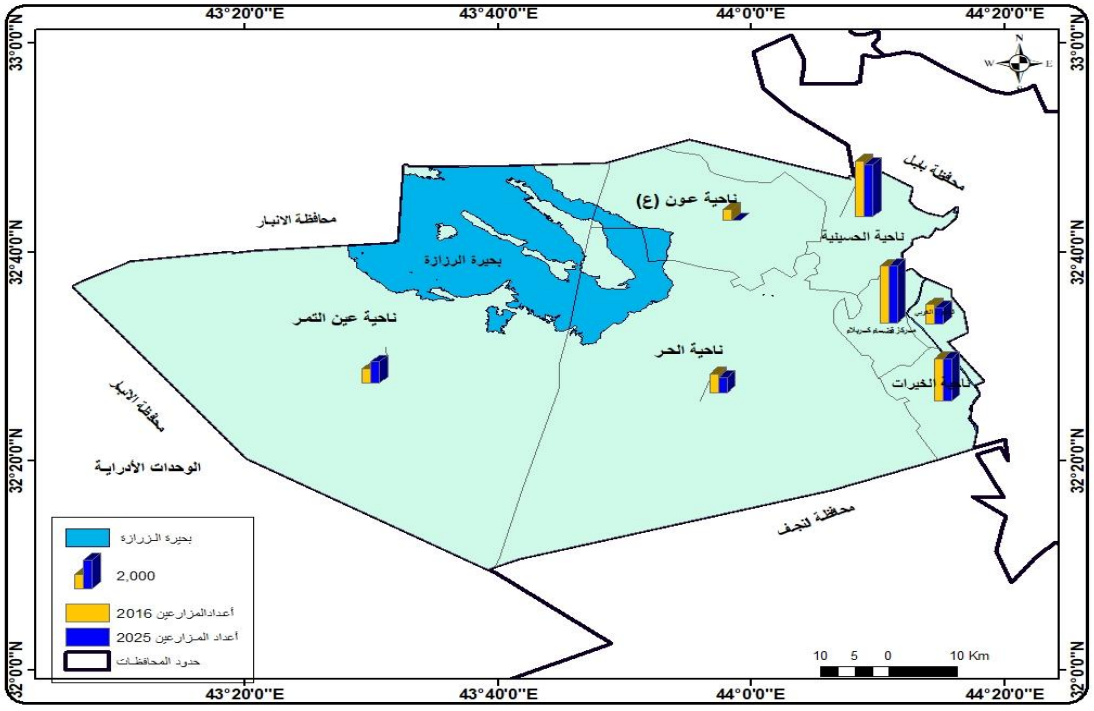
المصدر : بالاعتماد على جدول(1) باستخدام برنامج (Arc Gis 10.8) .

أ .م.د نوره عاتي
م.م حنين جبر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

خريطة (3) أعداد المزارعين في محافظة كربلاء لعام 2015و 2025



المصدر : بالاعتماد على جدول(2) باستخدام برنامج (Arc Gis 10.8) .

من خلال تحليل بيانات الجدول (1) و(2) نجد ان اعداد اشجار النخيل تزداد في الاتجاه شمال وشمال شرق المحافظة (حسب الشعب الزراعية) شعب الحسينية وعون والجدول الغربي أذ تستحوذ على ما نسبته 66% من اجمالي المساحة المزروعة في المحافظة لعام 2025 وهذا يعود الى قربها من المورد المائي والمتمثل بجدول الحسينية ونهر الفرات وتوفر التربة الرسوبية الخصبة ، فضلا عن ذلك نلاحظ ان التباين الزماني والمكاني للمساحات الزراعية واعداد البساتين بين عامي الدراسة قد شهد ظاهر ما تسمى بالإحلال الزراعي والتي تعني ان هناك مناطق انسحبت او تقهقرت فيها الاراضي الزراعية وهذا يعود الى ظاهرة التجريف الزراعي جراء الزحف على الاراضي الزراعية وتقيم الملكيات الزراعية وارتفاع اسعار الاراضي الزراعية القريبة من المركز فضلا عن ظاهرة التوسع في الاراضي الزراعية جراء اقامة مشاريع زراعية حديثة تعتمد على الاساليب الزراعية ومنها الرش بالتنقيط وتبدو اكثر وضوحا في الشعب الزراعية ومنها عين التمر.

أ .م.د نوره عاتي
م.م حنين جبر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولزيادة العمق التحليل للجداول (1) و(2) يمكن اضـــافة احدى المؤشـــرات التطبيقية وهو مؤشـــر معدل الملكية المزارع المساحة/ المزارع

جدول (3) مؤشر معدل ملكية المزارع (المساحة / المزارع) في محافظة كربلاء للأعوام 2015 و2025

ت	الشعبة الزراعية	معدل الملكية 2015 دونم/مزارع)(	معدل الملكية 2025 دونم/مزارع)(	مقدار التغير (دونم)	نسبة التغير (%)	التفسير والجودة المكانية للحيازة
1	الحسينية	7.18	7.57	+0.39	+5.43%	حيازات متوسطة – استقرار نسبي مع تحسن طفيف في حصة المزارع
2	عون (ع)	9.92	9.72	−0.20	−2.02%	حيازات شبه كبيرة – محافظة على النمط الزراعي التقليدي
3	المركز	6.06	4.79	−1.27	−20.96%	تفتت حاد في الحيازات جراء تجريف البساتين وتقسيمها سكنياً
4	الهندية	6.58	5.9	−0.68	−10.33%	حيازات صغيرة إلى متوسطة – تأثر ملحوظ بالنمو السكاني والضغط العمراني

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5	الجدول الغربي	5.72	5.7	−0.02	−0.35%	حيازات صغيرة ثابته – كثافة عالية للمزارعين واستقرار مساحي
6	الخيرات	4.03	4.12	+0.09	+2.23%	أصغر حيازات تقليدية – كثافة سكانية زراعية عالية جداً
7	الصحراوية	12.58	10.1	−2.48	−19.71%	حيازات واسعة كبرى – دخول مزارعين جدد في الاستثمار الصحراوي
8	الحر مستحدثة)(	—	7.47	—	—	حيازات متوسطة تم تجزئتها أو فصلها إدارياً في عام 2025
9	عين التمر	7.86	6.67	−1.19	−15.14%	حيازات متوسطة – نمو في أعداد المزارعين بنسبة تفوق التوسع المساحي
—	المجموع الكلي	6.62	6.57	−0.05	−0.76%	استقرار في معدل المحافظة العام رغم التغيرات الهيكلية الداخلية

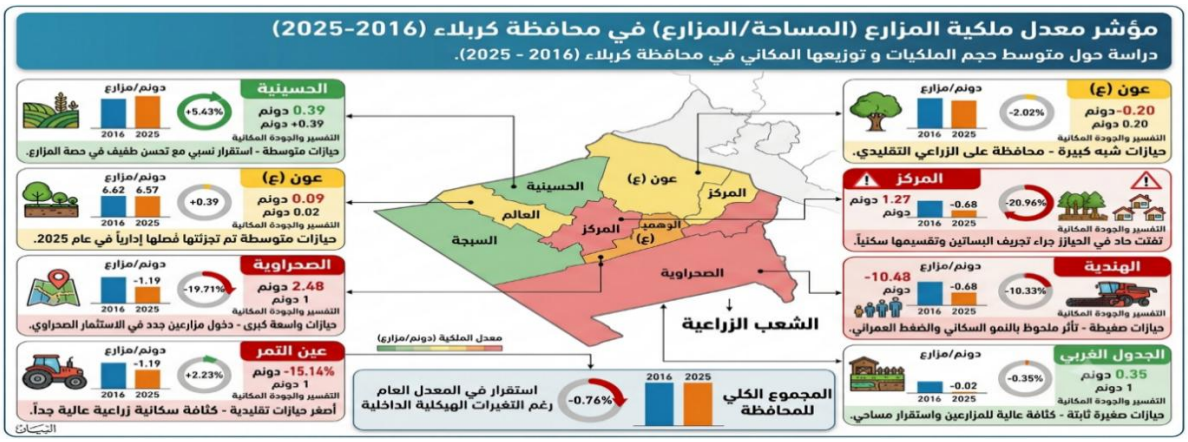
المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (1و2) .

من ملاحظة الجدول اعلاه نجد ان هناك تباين واضح بين الشعب الزراعية اذ برزت شعبة المركز بأعلى نسبة تفتت في الحيازة الزراعية اذ تراجعت بشكل بير م ن96% الى −20% وانخفضت حصة المزارع من 6,06% الى 4,79% وهذا يشير الى تفتت الحيازات الزراعية الى مساحات اصغر اما شعبة

أ .م.د نوره عاتي
م.م حنين جبر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الصحراوية وعين التمر فقد برزت بأعلى معدل الحيازة الزراعية اذ وصلت الى 10,10% و6,67% لكل منها على التوالي الامر الذي يعكس نمط الاستثمار الزراعي الحديث المعتمد على المساحات الواسعة والمكننة، يلاحظ مخطط (1)



المبحث الثاني : تحليل واقع الغطاء الأرضي وتحليل اتجاهات التغير للأراضي الزراعية في محافظة كربلاء للمدة2015 و2025

يُعد استخدام الأراضي وتغير المناخ أحد أهم المتغيرات التي تُحدد معظم تدابير تخطيط الموارد والتحكم فيها ، بالإضافة إلى تلوث العديد من الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة وجد العديد من الباحثيين أن العديد من سيناريوهات أنماط المناظر الطبيعية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف البيئية المتغيرة، مثل تغير المناخ، وتغير استخدام الأراضي، وإنشاء شبكات طرق جديدة، وغيرها، مسؤولة عن التوسع الحضري وبالتالي تغير الغطاءات الأرضية [1]، يلاحظ جدول(4) وخريطة(4) .

[1] - Singh, Sudhir Kumar, and Sk. Mustak. “Predicting Spatial and Decadal LULC Changes Through Cellular Automata Markov Chain Models Using Earth Observation Datasets and Geo-information.” Environmental Processes 2 (2015): 61–78, specifically p. 63

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (4) التغير في الغطاء الأرضي Land Use Land Cover في محافظة كربلاء للمدة (2015–2025)

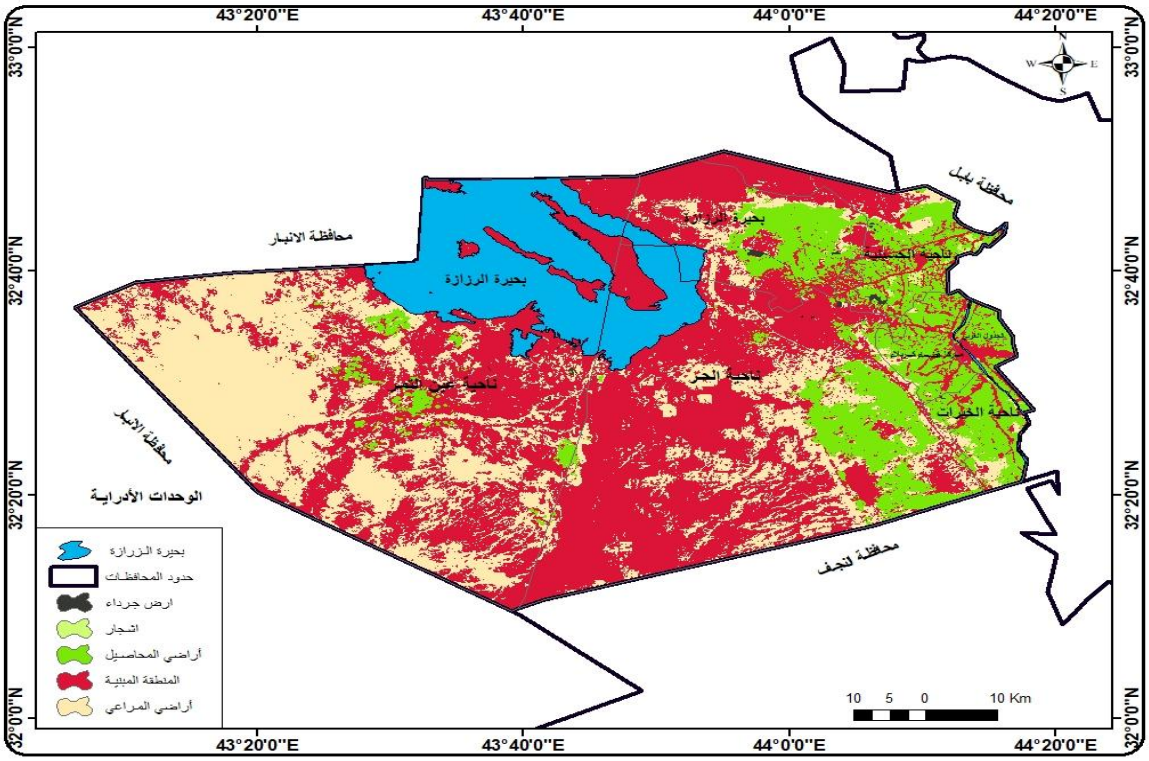
المدة	الصنف	المساحة /كم^2	النسبة%
2017–2015	ارض جرداء	2.296	4.314
	أشجار	0.114	0.214
	المحاصيل	7.261	13.645
	المراعي	28.315	53.212
	المنطقة المبنية	15.226	28.615
2025–2024	ارض جرداء	13.605	5.712
	أشجار	0.885	0.372
	المحاصيل	127.45	53.508
	المراعي	187.209	38.597
	المنطقة المبنية	238.189	42,00

المصدر : بالاعتماد على (https://livingatlas.arcgis.com/landcoverexplorer/#mapCenter)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

خريطة (4)التغير في الغطاء الأرضي Land Use Land Cover في محافظة كربلاء لعام (2015)



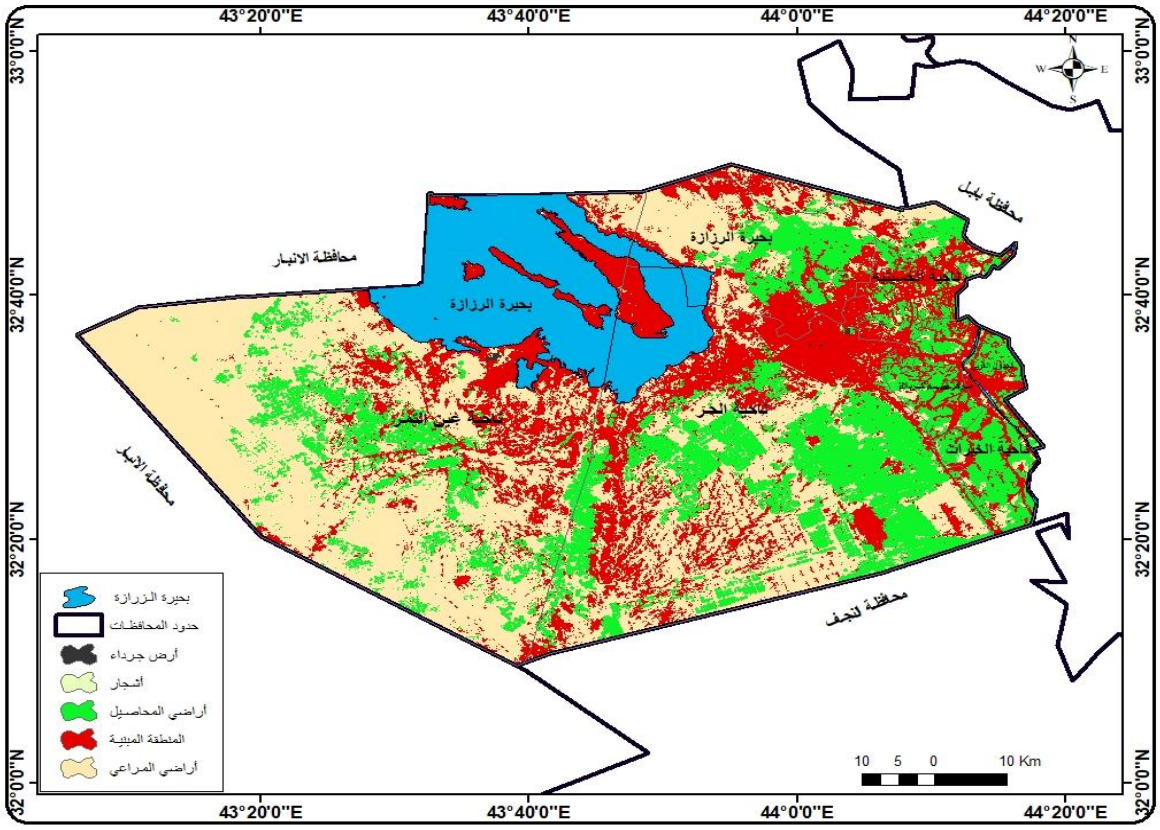
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على

https://livingatlas.arcgis.com/landcoverexplorer/#mapCenter ومخرجات برنامج Arc map10.8

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المكاني للعلاقة بين التوسع العمراني وتراجع الأراضي الزراعية للبستنة في محافظة كربلاء باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لعامي (2015–2025)

خريطة (5)التغير في الغطاء الأرضي Land Use Land Cover في محافظة كربلاء لعام (2025)



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على

https://livingatlas.arcgis.com/landcoverexplorer/#mapCenter ومخرجات برنامج Arc map10.8

من خلال تحليل نتائج الجدول (4) يمكن ان نلاحظ ان صنف اراضي المراعي شكلت النسبة الاكبر من اجمالي المساحة المصنفة في منطقة الدراسة والتي وصلت الى 53.21% والتي تلاها الاراضي المبنية وبنسبة 28.62% وأراضي المحاصيل بنيبه 13.65 % في حين سجل صنف الأشجار وبضمنها مزارع النحيل النسبة الاقل والتي وصلت الى 0.21% والاراضي الجرداء بنسبة 4.31% في حين ان تحليل واقع الفترة (2024–2025) نجد ان هناك هيمنة واضحة لصنف أراضي المحاصيل والتي ارتفعت حصيلتها النسبية لتشكل 53.51% من الغطاء الأرضي يليه صنف المناطق المبنية والعمران بنسبة

أ .م.د نوره عاتي
م.م حنين جبر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وصـلت الى 42.00% من المسـاحة الكلية المرصـودة بينما تراجعت اراضـي المراعي الى 38.60% وتسجل صنف الاشجار / النخيل ارتفاعا نسبيا طفيفا ليصل الى 0.37% .

المبحث الثالث :تحليل اتجاهات ومعدلات كشف التغير (Change\ Detection) ومناقشة الأسباب

يُشكل تدهور الأراضـي تهديدًا كبيرًا للأمن الغذائي، واسـتدامة سـبل العيش، وخدمات النظم الإيكولوجية، والحفاظ على التنوع البيولوجي. تُقدر المسـاحة الإجمالية للأراضـي الصـالحة للزراعة في العالم بنحو 7616 مليون فدان، أي ما يعادل 24% فقط من إجمالي مساحة سطح الأرض[1] ، يلاحظ جدول (5)

جدول (5) مقارنة النسب المئوية مؤشراً ديناميكياً لكشف اتجاهات التغير بين عامي 2015 و2025

صنف الغطاء الأرضي	النسبة المئوية 2015–2017(%)	النسبة المئوية 2024–2025(%)	التغير النسبي المطلق(%)	الاتجاه الجغرافي للتغير
الأرض الجرداء	4.31%	5.71%	+1.40%	توسع ونمو طفيف (تصحر)
الأشجار (النخيل)	0.21%	0.37%	+0.16%	استقرار ونمو طفيف غرباً
أراضي المحاصيل	13.65%	53.51%	+39.86%	نمو واستصلاح واسع النطاق
أراضي المراعي	53.21%	38.60%	−14.61%	تراجع وانحسار شديد
المنطقة المبنية	28.62%	42.00%	+13.38%	توسع عمراني متسارع

[1] - AbdelRahman, M. A. E. (2023). *An overview of land degradation, desertification and sustainable land management using GIS and remote sensing applications*. **Rendiconti Lincei. Scienze Fisiche e Naturali, 34**, 767–808.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصـــــدر : بالاعتماد على (4) و FAO (1996). Forest Resources Assessment 1990: Survey of Tropical Forest Cover and Study of Change Processes. FAO Forestry Paper No. 110, Rome.

من ملاحظة الجدول (5) نجد ان هناك قفزة هائلة في اراضـــي المحاصـــيل (+39.86%)والتي تفســـر بالتحول المكاني نحو الزراعة الصـحراوية الاسـتثمارية في الجانب الغربي من المحافظة والتي شـملت كل من عين التمر والجهة الغربية من ناحية الحر اذ تم ادخال تقنيات الرش الحديثة واسـتصـــلاح الاراضـــي الت كانت تصـنف اراضـي مراعي او اراض بور الامر الذي ادى الى تحول مساحات من المحافظة الى صنف المحاصيل .

ويلاحظ التوسع العمراني الحاد والذ وصلت نسبته الى ما يقارب (+13.38%) اذ ان ارتفاع وهيمنة المنطقة والت تلتهم مســـاحات واســـعة من الاراضـــي الزراعية في مركز قضـــاء كربلاء وناحية الحر والحسينية وهذا يعود الى تغير انماط استعمالات الاراضـي اضـافة الى التوسـع الافقي في المدينة وامتداد شبكات الطرق والمشاريع الخدمية والسكنية على حساب الاراض المجاورة .

وكذلك يمكن التوصـل الى حقيقة مفادها وهي محدودية نمو أشـجار النخيل والتب ولت نسـبة التغير فيها الى (+0.16%) ففي الوقت التى تتعرض فيه بساتين النخيل للتجريف والجفاف بسبب شحة مياه الانهار تقاباها زيادة في اعداد الاشـجار بسـبب المشـاريع الصـحراوية والاسـتثمارية غرب المحاف' مما يجعل النسبة الكلية المكتسبة طفيفة لا تعوض الخسارة النوعية للبساتين القديمة في المحافظة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى جملة من الحقائق التي يمكن ادراجها بالتالي :

1. من خلال دراسة التغير في الغطاء الأرضي في منطقة الدراسة لوحظ وجود ظاهرة الاحلال الزراعي المكاني اذ تراجعت البساتين التاريخية في الشعب الزراعية (الحسينية والمركز والحر) بالمقابل نشوء عدد من المساحات المزروعة في المحافظة والمتمثلة في الجانب الغربي والصحراوي في (عين التمر) بالاعتماد على المياه الجوفية .
2. ارتفعت مساحة ونسبة الأراضي المبنية بين عامي 2025وعام 2015 من 28,62% عام 2015 الى 42,00% عام 2025 الامر الذي يعكس الغط العمراني لالتهام مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في المحافظة .
3. لوحظ من خلال تطبيق مؤشر معدل الملكة الزراعية تفتت في الحيازات الأراضي القريبة من مركز المحافظة في حين حافظت المناطق الصحراوية على الحيازات الواسعة بالاعتماد على الاستثمار الزراعي الحديث .
4. اظهر تطبيق مؤشر الحيازة الزراعية تفتتا حادا في شعبة المركز بمعدل (20.96–%) حيث انخفض متوسط ملكية المزارع الى 4.79 دونم , مما دفع المزارعين لتغيير جنس الأرض وتحويلها لقطاعات سكنية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات :

بناءا على النتائج والمؤشرات المورفو– بيئية المنتهى اليها تضع الدراسة بعض التوصيات :

1– ينبغي تفعيل القوانين والقرارات الصارمة التي تحضر تغيير جنس الأراضي الزراعية وبساتين النخيل او تجريفها , وتغليظ العقوبات الجزائية والمالية على المخالفين .

2– إيقاف افراز وتفتيت الحيازات الزراعية للبساتين الى مساحات تقر بكونها غير ذات جدوى اقتصادية (اقل من 5 دونم).

3– ينبغي ادراج بساتين النخيل والبستنة ضمن مناطق المحميات البيئية والتراثية الحضرية لمنع أي مد عمراني في حرمها.

4– ضرورة تقديم حوافز ودعم مالي وفني لمزارعي البساتين التقليدية (توفير شبكات الري الحديثة والاسمدة) لتشجيعهم على استزراع النخيل والحفاظ على بساتينهم .

5– ظرورة استخدام التقنيات الاستشعارية ونظم المعلومات الجغرافية في دوائر الزراعة والبلدية لانشاء مرصد مكاني ذكي يرصد التجريف والتغير العشوائي في الأراضي الزراعية بصفة دورية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر :

1. الجبوري، حاتم جبار. (2017). نخلة التمر: تاريخها، زراعتها، إنتاجها ورعايتها في الوطن العربي. عمّان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

2. FAO. (1996). Forest Resources Assessment 1990: Survey of Tropical Forest Cover and Study of Change Processes. FAO Forestry Paper No. 110. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

3. Singh, Sudhir Kumar, and Sk. Mustak. "Predicting Spatial and Decadal LULC Changes Through Cellular Automata Markov Chain Models Using Earth Observation Datasets and Geo-information." Environmental Processes 2 (2015): 61–78, specifically p. 63.

4. AbdelRahman, M. A. E. (2023). An overview of land degradation, desertification and sustainable land management using GIS and remote sensing applications. Rendiconti Lincei. Scienze Fisiche e Naturali, 34, 767–808

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات وعلاقتها بالطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات بكلية التربية للعلوم الصرفة

م . د :- طه ياسين مصطفى

مديرية تربية واسط

taha.yaseen@ec.edu.iq

رقم الهاتف :- 07804816337

الكلمات المفتاحية :- الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات – الطموح الأكاديمي – المرحلة الثالثة

The level of self-efficacy in teaching mathematics and its relationship to academic ambition among third-year students in the Department of Mathematics at the College of Education for Pure Sciences

Dr. Taha Yaseen Mustafa

Wasit Education Directorate

Keywords: Self-Efficacy in Mathematics Teaching, Academic Ambition, Third-Year Students, Mathematics Teaching Methods .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص البحث

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات وعلاقتها بالطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات / كلية التربية للعلوم الصرفة, وقد تكون مجتمع البحث من جميع طلبة المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات بكلية التربية للعلوم الصرفة في جامعة واسط, وقد اختيرت عينة من طلاب وطالبات المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات للعام الدراسي (2025 – 2026) من مجتمع البحث وتكونت من (100) طالب وطالبة, أعد الباحث أداتي البحث وهما :- مقياس الكفاءة الذاتية وتكون من (3) أبعاد وبواقع (6) فقرات للبعد الواحد, بما مجموعه (18) فقرة, ومقياس الطموح الأكاديمي وتكون من (3) أبعاد وبواقع (6) فقرات للبعد الواحد, بمجموع (18) فقرة للمقياس ككل, وقد تم عرض المقياسين على عدد من محكمي ومتخصصي طرائق تدريس الرياضيات, استخدم الباحث عدداً من الوسائل الإحصائية المطلوبة للتوصل إلى نتائج البحث, بينت النتائج ارتفاعاً في مستوى الكفاءة الذاتية وارتفاع مستوى الطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات/ كلية التربية للعلوم الصرفة, وكذلك أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي' وعليه فقد خرج الباحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات .

Abstract

The current research aims to identify the level of self-efficacy in mathematics teaching and its relationship to academic ambition among third-year students in the Department of Mathematics at the College of Education for Pure Sciences. The research population consisted of all third-year students in the Department of Mathematics at the College of Education for Pure Sciences, Wasit University. A sample of 100 male and female third-year students from the Department of Mathematics was selected for the 2025–2026 academic year. The researcher developed two research instruments: a self-efficacy scale (comprising three dimensions with six items each, totaling 18 items) and an academic ambition scale (also comprising three dimensions with six items each, totaling 18 items). Both scales were reviewed by experts and specialists in mathematics teaching methods. The researcher employed the necessary statistical methods to analyze the data. The results indicated high levels of both self-efficacy and academic ambition among the third-year students in the Department of Mathematics at the College of Education for Pure Sciences. Furthermore, the results revealed a strong positive correlation between self-efficacy and academic ambition. Based on these findings, the researcher presented a set of conclusions, recommendations, and suggestions.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الأول

"التعريف بالبحث"

مشكلة البحث

يعد تدريس الرياضيات والكفاءة الذاتية في القيام بعملية التدريس من المشاكل التي يعاني منها الواقع التربوي والتعليمي لدى الكثير من المدرسين والمدرسات, ويعود أحد سبب ذلك قد يكون لعدم الإعداد الكافي في الدراسة الأكاديمية في التدريب على طرائق واستراتيجيات التدريس الحديثة أو التي يتطلبها تدريس مادة الرياضيات, إذ إن عملية التدريس هي ليس عملية عشوائية تتم من خلال وقوف مدرسي المادة أمام طلبته وبالتالي يتمكن من إلقاء المادة العلمية وتدريسها بل هي عملية منظمة ومرتبة ومتسلسلة بل هي فن بحد ذاته, إذ تحتاج مادة الرياضيات إلى أن يقوم مدرس الرياضيات إلى تنويع وتغيير أسلوب تدريسه بما يتلائم مع محتوى الموضوع ويتفنن في إلقاء وعرض الأمثلة والأنشطة بالطريقة التي تؤدي إلى تفاعل طلبته معه واندماجهم في عملية التدريس وتحويل الطالب من مجرد متلقي ومستمع إلى طالب إيجابي ومشارك في فهمه واستيعابه للمعلومة, ويعد الطموح الأكاديمي من المتغيرات التي ربما تؤثر أو تتأثر بما يمتلكه المدرس من كفاءة ذاتية, إذ تم ملاحظة ذلك من خلال المتابعة الميدانية للواقع التربوي أن هناك تفاوتاً واضحاً في تمكن الطلبة المدرسين في مستويات أدائهم التدريسي, فالبعض منهم يمتلك قدرات ذات مستوى عالٍ في تدريسهم لمادة الرياضيات وطموحاً ورغبة واضحة لمواكبة مايُستحدث في تدريس الرياضيات, بينما يعاني البعض الآخر من قلة كفاءاتهم الذاتية في عرض المعلومة وتدريس هذه المادة التي من أحد مميزاتها هو التجريد وعدم التعامل بشكل محسوس مع المفاهيم مما يؤدي بالنتيجة إلى إنخفاض في الطموح الأكاديمي وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم العلمية والذاتية, وهذا بالتأكيد يعود بشكل سلبي على مستويات طلبتهم وانخفاض المستوى العلمي لهم, وعليه تتلخص مشكلة البحث بالسؤال الآتي :-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ماهو مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات وعلاقتها بالطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة ؟

أهمية البحث

تكتسب "الكفاءة الذاتية" أهمية بالغة في الحقل النفسي نظراً لدورها المحوري في تنشيط دافعية المتعلمين، وتوجيه قدراتهم، وتوظيف اهتماماتهم بطريقة مثمرة، فضلاً عن مساهمتها الفعالة في تقويم السلوك الإيجابي وتطويره. ويعبر هذا المفهوم عن القناعات الذاتية التي يمتلكها الفرد حول مدى قدرته على تنظيم أفكاره وإدارة المهام المناطة به. ومن المنظور العلمي، لا تُصنف الكفاءة الذاتية كسمة شخصية ثابتة، وإنما تُقاس عبر توقعات محددة ترتبط بسلوكيات الفرد؛ إذ إن إدراك الأفراد الإيجابي لكفاءتهم يعزز مهاراتهم الذهنية، ويدعم تحصيلهم الأكاديمي، ويمكّنهم من إنجاز المهام بفاعلية. وفي المضمار التربوي، تشكل الكفاءة الذاتية متغيراً حاسماً، إذ تمثل المحرك الأساسي لشغف الطالب بالتحصيل الدراسي، وقدرته على التعامل مع الضغوطات الأكاديمية، إلى جانب دورها في تمكينه من بلوغ غاياته والتأثير المباشر على الأنماط الفكرية التي يتبناها للوصول إلى تلك الأهداف.

(السيد ,2001, ص.151)

ويؤكد (Wang & Yu,2023) أهمية الكفاءة الذاتية عندما تدخل في حياة المتعلم كونها تلعب دوراً وسيطاً بين مايمتلكه الطالب من إمكانات واستعدادات وبين أدائه الحقيقي في مايمر به من مواقف, بالإضافة إلى تأثر سلوك المتعلم بإدراكه ووعيه بكفاءته, إذ أن اعتقاد المتعلم بإمتلاكه للكفاءة الأكاديمية المرتفعة يؤدي إلى يؤدي به غلى انتظار نجاح مهامه التي يؤديها إذا ماقورنت بأداء غيره من المتعلمين الذين لايعتقدون إمتلاكهم للكفاءة الأكاديمية المرتفعة الذين سيكون مصيرهم الفشل في مهامهم .

(Wang & Yu,2023)

وحياة الطالب بصورة عامة وحياته العلمية والدراسية بشكل أخص متعلقة بشكل كبير بطموحه ودافعيته, إذ أن تحقيق أهدافه الواضحة والمحددة وتطلعاته المستقبلية الإيجابية تؤدي به إلى التقدم وتحقيق مايسعى إليه من التفوق العلمي والتميز بين أقرانه .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(Caprara, et al, p. 526)

ويتميز الفرد ذو الطموح الاكاديمي بعدة مميزات اتفق عليها الباحثين والمحققين في هذا المجال منها :- النظرة التفاؤلية لحياته, تخطيط مستقبله وفقاً لأهداف مناسبة يحددها, لايستسلم للوضع الراهن, سعيه للتفوق والتميز, يعمل على تحسين مستواه بشكل أفضل, مجد ومجتهد في أدائه الأعمال, تحمل المسؤولية سعياً لتحقيق الأهداف, لديه القناعة بأن نجاحه مرهون بجهده, لاينتظر الحظ, لاينظر إلى كون مستقبله صعب التغيير , لايستسلم ولاييأس .

(المشيخي, 2009, ص.101) , (الحلبي, 2000, ص. 59) , (عبد الرحمن, 2010, ص. 82)

وتبرز أهمية الدراسة في أن نتائجها يمكن أن تفيد كلا مما يلي :

1- يقدم متغيرين مهمين في شخصية الطالب في المرحلة الأكاديمية وهما الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي.

2- يقدم مقياسين مهمين للكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي في الرياضيات بسبب قلة الدراسات التي تناولت هذين المتغيرين لدى الطلبة المدرسين .

3- يلفت نظر المتخصصين إلى ارتباط عملية التدريس ببعض المتغيرات النفسية المهمة والتي تؤثر في شخصية المدرس وطريقة تدريسه .

4- تطوير المخرجات التعليمية والاهتمام بها لتهيئتها إلى سوق العمل .

5- الطموح الأكاديمي القائم على الكفاءة الذاتية تصنع مدرساً يمتلك مهارت العمل الأساسية المطلوبة .

هدف البحث :- هدف هذا البحث الى التعرف على مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات وعلاقتها بالطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اشتق الباحث الأهداف الفرعية التالية :-

1- التعرف على مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة قسم الرياضيات .

2- التعرف على مستوى الطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة قسم الرياضيات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- التعرف على العلاقة الارتباطية بين الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات والطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة قسم الرياضيات .

حدود البحث

يقتصر هذا البحث على :

1- طلبة المرحلة الثالثة والرابعة قسم الرياضيات / كلية التربية للعلوم الصرفة / جامعة واسط .

2- العام الدراسي (2025- 2026) م.

3- الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي .

تحديد المصطلحات

أولا : الكفاءة الذاتية :- عرفها كل من :-

1- (ياسين وعلي,2014) بأنها :-

اعتقاد الشخص وتوجهه بإمكانياته الفردية وعلى قدرته على المثابرة والتأثير في مجال عمله وتمكنه من التحكم بذاته وانفعالاته بالطريقة التي تؤدي غلى حضوره المتميز في مجالات عمله وحياته .

(ياسين وعلي,2014, ص.315)

2- (Williams,2014) بأنها :-

القناعة التي يتميز بها الفرد في تنظيمه وأدائه للمهام المكلف بها وفقاً لما يمتلكه من استعدادات وقدرات وتنفيذها بنجاح, وتمكنه من تحقيق وإخراج أهدافه وفقاً لهذه القدرات والإمكانات وتجاوز العقبات التي تقف في طريق تحقيقه لهذه المهام . (Williams,2014, p.77)

ويعرفها الباحث إجرائياً لأغراض البحث بأنها:

الاستعداد الداخلي لطلبة المرحلة الثالثة قسم الرياضيات في كلية التربية للعلوم الصرفة لتنظيم الدافعية لديهم وتوجيه قدراتهم وإمكانياتهم على تنفيذ النشاطات التي يقومون بتنفيذها بقوة وفاعلية, بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق مايطمحون إليه في الجانب المهني في تخصصهم ويكشف عن ذلك من خلال إجابتهم عن الأداة التي سيعدها الباحث لتحقيق هذا الغرض .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً : الطموح الأكاديمي :- عرفه كل من :-

1- (Lenka & Cant,2016) بأنها :-

دافعية الطالب وسعيه لتحقيق مستوى التفوق والإنجاز الذي يميل له, وتسخيره لإمكانياته وطاقاته لتحقيق ووضع الأهداف بالشكل المطلوب, مما يؤدي به إلى مواجهة وحل المشكلات .

(Lenka & Cant,2016 , p.2)

2- (رمضان وسرحان, 2016) بأنه :-

عدد من الأهداف والطموحات التي يحددها الطالب وفقاً لما يسعى إليه من مستقبل أكاديمي وذلك بالاعتماد على إمكاناته وقدراته المتعددة, والتي يرغب في الوصل إليها في دراسته الأكاديمية .

(رمضان وسرحان , 2016 , ص. 237)

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنها :- ميل طلبة المرحلة الثالثة قسم الرياضيات في كلية التربية للعلوم الصرفة للوصول إلى المستوى الأكاديمي والمهني الذي يسعون إليه من خلال مايمتلكونه من قدرات واستعدادات والتي تؤدي إلى تحقيق أهدافهم التي تم تحديدها خلال فترة دراستهم الجامعية, ويكشف عن ذلك من خلال إجابتهم عن الأداة التي سيعدها الباحث لتحقيق هذا الغرض .

الفصل الثاني

خلفية نظرية ودراسات سابقة

الخلفية النظرية

أولاً :- الكفاءة الذاتية

تتضمن النظرية الاجتماعية المعرفية مفهوم الكفاءة الذاتية وهو أحد المفاهيم المحورية فيها, إذ ينظر إليه المؤيدين لهذه النظرية كونه مفهوماً يمثل أحد المكونات الضرورية في إحساس الفرد بالسيطرة والضبط الشخصي لمصيره, والانسجام في محيطه, إذ أن سيطرة الشخص وضبطه يؤديان لتقليل مستوى الضغوط الداخلية له . (النصاصرة, 2009, ص 1)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وإن الأساس لتحديد مستوى دافعية الطالب ومستوى صحته النفسية والتمكن من الإنجاز الشخصي وممارسة المهارات وتخطي عقبات تعترض طريق نجاحه هو مدى ارتباطه بمفهوم الكفاءة الذاتية الأكاديمية, وتؤدي تجارب الحياة إلى توليد الكفاءة الذاتية, لأن وعي الطالب بقدراته وإمكانياته العلمية يكون نابعاً منها, بالإضافة لحل المشكلات في حياته الدراسية . (أوشيش, 2021, ص. 81)

وإن وعي الفرد بقدرته على تنفيذ الأنشطة التعليمية بالمستوى الذي يطمح إليه يكون نابعاً من كفاءته الذاتية الأكاديمية, وبالتالي فهي تفسر قدرة الطالب الذاتية في المواضيع الدراسية في تخصصه, وهناك عدد من المفاهيم التي تؤثر عليها مثل:- مستوى دافعية الطالب لرفع المستوى العلمي, العمر الزمني له, عدد أفراد الصف . (عرفه, 2021, ص. 24)

الخصائص العامة لمرتفعي الكفاءة الذاتية الأكاديمية:-

يتميز المتعلمين الذي يتصفون بالكفاءة الذاتية الاكاديمية المرتفعة بعدد من الخصائص وهي :-

1- التخطيط المستقبلي لتوجهاتهم الاكاديمية بقدرة ودقة عالية .

2- التواصل والتفاهم مع أفراد المجتمع بمهارات وأساليب اجتماعية منظمة .

3- يبذلون الجهد المرتفع والمتزايد في سبيل تحمل المسؤولية تجاه مجتمعهم .

4- يتمتعون بقدرات ودافعية عالية .

5- امتلاكهم للمثابرة والتحمل العالي لاجتياز وتخطي العوائق والصعوبات .

6- الثقة العالية بالنفس والاستعدادات والقدرات والقابليات .

7- النجاح في تحقيق الأهداف التي يخططون لها بمستوى مرتفع من الطموح والتوجه .

8- يعزون عدم تحقيق الأهداف إلى تقصيرهم في بذل الجهود المطلوبة .

(نعيمة وحريز , 2024, ص.19)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أبعاد الكفاءة الذاتية

تتحد أبعاد الكفاءة الذاتية بثلاثة أبعاد حسب ماأشار إليه باندورا وهي :-

1- مستوى الكفاءة الذاتية:- تتعدد مستويات الكفاءة الذاتية حسب خصائص المواقف وطبيعتها, إذ تتبين مستوياتها عندما يكون مستوى الصعوبة والفروق الفردية في توقعات الكفاءة ملائما للمهام التعليمية, ويشير باندورا إلى أن درجة صعوبة الموقف هو من يحدد ذلك, ويتضح هذا المستوى عندما يكون ترتيب المهام متدرجا في الصعوبة, ولذلك فإن تسمية صعوبة المهمة هو التعبير الملائم لهذا البعد . (منصور، 2015 , ص. 29)

2- التعميم والشمولية :- وتتمثل بتطبيق توقعات فاعلية الذات على المواقف ذات الصلة, إذ تتنوع درجة عموميتها بين المقيدة وغير المقيدة بالنسبة للمجالات والأنشطة والمهام المحددة, كما أن الاختلاف في مميزات الفرد والمواقف ووسائل إظهار القدرات المعرفية والعاطفية والسلوكية منها يخضع لاختلاف العمومية في الكفاءة الذاتية . (دعاء ونرمين ، 2013 ، ص. 200)

3- القدرة الشخصية للأفراد:- وتتمثل بيقين الفرد بتمكنه من القيام بتنفيذ المهمة بالرغم من الصعوبات والتعقيدات, إذ يتناسب نجاح الفرد في تنفيذ المهام طردياً مع زيادة قوة الفرد الشخصية وكفاءته, ويعبر عن إصدار الفرد للحكم على معتقداته الذاتية فيما إذا كان ضعيفاً (الفشل في التحدي) أو قوياً (النجاح في التحدي). (شروق, 2023 ، ص. 85)

مصادر الكفاءة الذاتية:

1- الإنجازات الأدائية :- وتتمثل في مجمعة الممارسات والأنشطة التي ينفذها الفرد, إذ أشار بندورا ان خبرات وممارسات الشخص التي يتميز بها تؤثر على هذا المصدر ذو التأثر الخاص, وأن تكرار الفشل بخفض الكفاءة بينما يعمل النجاح المتكرر على رفعها, ويؤدي هذا النجاح المتكرر إلى تقليل الأثر السلبي للإخفاق العارض, وإن العمل المستمر الذي يتغلب على الفشل يؤدي غلى رفع الدافعية الذاتية, وبالتالي يستطيع الفرد تعميم كفاءته الذاتية إلى مواقف أخرى كان قد اخفق فيها بسبب ضعف كفاءته الذاتية .

(قريشي، 2011 ، ص 1)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- الخبرات البديلة:- وتسمى كذلك التعلم النموذجي ومتابعة الآخرين, وتعني أن الخبرات التي يتم الحصول عليها هي خبرات غير مباشرة, فتقدير الفاعلية الذاتية تتم من خلال ملاحظة نماذج وأساليب ناجحة ورغم كون الخبرات المباشرة هي أقوى من الخبرات غير المباشرة, إلا أنه يتميز بأهميته في حالة كون الشخص لايثق بقدراته واستعداداته, او ممارساته السابقة كانت ضعيفة ومحدودة .

3- الإقناع اللفظي:- ويؤكد هذا الجانب على ماتقوم به البيئة التعليمية والاجتماعية (المعلمون, الزملاء, أولياء الأمور) من عمليات تشجيع وتحفيز, إذ يتم تحفيز المتعلم بشكل لفظي على استعداده للنجاح في المهام والواجبات, وقد يكون التحفيز داخلياً, والذي يطبق عليه الحوار الإيجابي مع الخواطر .

(البادي، 2014 ، ص.50)

4- الاستثارة الانفعالية:-

"يتسبب التوتر والانفعال الزائد في التقليل من القدرة على الإنجاز، إذ أن كثير من الناس يقيمون قدراتهم بناءً على حالتهم النفسية والجسدية أثناء العمل. على سبيل المثال، بسبب شعور الفرد بالخوف الشديد أو القلق الزائد يتولد لديه إحساس مبكر بقلة الكفاءة، وهو ما أكده جابر عبد الحميد من أن تقييم الشخص لذاته يكون له علاقة مباشرة بمستوى انفعاله؛ مما يجعل الأفراد الأكثر قلقاً يتوقعون مستويات كفاءة متدنية."

(حدان، 2015 ، ص. 36)

العوامل التي تساعد في تعزيز الكفاءة الذاتية الأكاديمية

1- ثقة المتعلم بقدرته على تحقيق مستوى مرتفع ومتقدم من التعلم الأكاديمي .

2- التدرج في سهولة تقديم المعلومات للمتعلم

3- إيجاد تحدي وصعوبات بين المهمة التي ينفذها والمهمة التالية .

4- تعزيز ودعم مواقف النجاح الأكاديمي لدى المتعلم كي تؤدي إلى تقليل حالات الإخفاق .

5- توليد فكرة لدى المتعلم بقدرته على تحدي المهام الصعبة وتنفيذها كي يؤدي ذلك إلى تطوير التعلم .

6- إقناع المتعلم أن الجد والمثابرة يؤديان إلى نجاحه وتفوقه الدراسي وهو مايسعى للحصول عليه .

7- إن أداء المتعلم للمهام والفعاليات وتحدي الصعاب يتم من خلال شعوره بالطمأنينة .

8- فسح المجال أمام المتعلم للإطلاع على نماذج التفوق الأكاديمي والاستفادة منها .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(إبراهيم, 2020, ص. 222)

ثانياً :- الطموح الأكاديمي

ويتعلق هذا المفهوم بمجموعة الدراسات والبحوث التي قام بتنفيذها ليفين وتلاميذه عام (1930), وأن أول من أشار إلى مفهوم مستوى الطموح هو (هوبي) في أحد بحوثه التي تتناول العلاقة بين الطموح والفشل والنجاح, ويعود استعمال هذا المصطلح إلى الدراسات النفسية التي أجراها ليفين وطلابه عام(1930) في مجال الدافعية. ويعد (هوبي) أول من استعمل مصطلح مستوى الطموح في دراسته للعلاقة بين النجاح والفشل ومستوى الطموح, ولقد أسهمت جهودهم العلمية في إخراج هذا المفهوم من طابعه النظري العام وإخضاعه للميدان والقياس العملي, وأدى بهم هذا المنحى التطبيقي إلى إقران كلمة 'المستوى' مع 'الطموح'، لينتج مصطلح 'مستوى الطموح' الذي كثر استخدامه وأصبح المحور الأساسي في الدراسات اللاحقة."

(أحمد , 2015, ص.24)

وأكدت الدراسات والبحوث أن الطموح الاكاديمي لايأتي من صدفة, بل هناك مجموعة من التأثيرات النفسية والاجتماعية, إذ تعد عملية دعم الأسرة والتوجيه العلمي عنصراً فعالاً في تعزيز طموح المتعلم, إذ أن المتعلمين يكونون أكثر توجها ورغبة في تحديد وتحقيق أهداف عالية عندما يجدون الدعم الأسري والأكاديمي, وبالتالي يؤدي ذلك لرفع وتحسين مستواهم العلمي والأكاديمي .

(الجبوري، 2015 , ص. 57)

سمات الشخص الطموح :

1- يعمل على تطوير وتحسين وضعه الحالي ويخطط بكفاءة عالية لمستقبله لكي يستمر في نجاحه وتقدمه ولايقبل بالقليل من الإنجاز الاكاديمي ولايسره وضعه الحالي .

2- من مميزات الفرد الطموح عدم اعتماده على المصادفات، بل لديه القناعة الراسخة بأن التقدم المهني والأكاديمي يأتي من خلال العمل المستمر والمجد وصقل المهارات, كما أنه يؤمن بقدرته الكاملة على تحديد مستقبله وتوجيه مساره والذي يتم بالتخطيط الممنهج والسعي المستمر، وعدم الاستسلام واليأس والإحباط التي تؤدي إلى فشله وإخفاقه.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- يميل الفرد الطموح لخوض التجارب ولايتردد بالمغامرة بل يجازف ويسعى لتحقيق مايسعى إليه من أهداف, وكثير المنافسة وينظر للمنافسة بأنها حافز له للعمل والمشاركة الفعالة لتطوير نفسه, ويكون استعداد لتحمل مسؤولية القيام بأي عمل أو اتخاذ أي قرار ولايفكر بالإخفاق بل إن فكرة الإخفاق تدفعه وتشجعه لكي ينجح مرة أخرى .

4- يعمل الفرد الطموح على إيجاد الفرص بنفسه والتي تعمل على تطويره ولاينتظر تحقق الفرص أمامه ليطور نفسه , إذ لديه الرغبة في صياغة مراحل تقدمه بنفسه, إذ أن انتظار تحقق الفرص يتطلب الانتظار الطويل .

(بن محمد, 2009, ص. 79)

درجات ومراحل الطموح الأكاديمي:

1- الطموح الذي بمستوى الإمكانيات: - الطموح الذي بمستوى الإمكانيات هو مايسعى إليه الفرد واقعاً, إذ أنه يوازن بين مايمتلكه من إمكانيات وبين طموحاته, فالطلبة تختلف امكانياتهم فإن الطالب المرتفع التحصيل يتمكن من تقويم الأشياء ويكون دقيقاً فيه وفق مايتمتع به من إمكانيات, بينما الطالب منخفض التحصيل نجده يعاني في بلوغ طموحاته, ولايتمكن من الموازنة بين إمكانياته وطموحاته .

2- الطموح الذي أقل من مستوى الإمكانيات:- يتميز بعض الطلبة بإمكانيات مرتفعة لكن لايسعى لتحقيق طموحات عالية إذ لايتعامل مع إمكانياته بالشكل الصحيح الذي يطوره, فقدرته على حل المشكلات عالية لكنه يكون متساهلاً في التعامل مع المشكلة ولايستخدم مالديه من إمكانيات عالية .

3- الطموح الذي يفوق مستوى الإمكانيات:- وفي هذه الحالة يكون لدى الفرد طموحات وتوجهات لاتتناسب مع إمكانياته, فهو يسعى لتحقيق طموحه لكن ليس لديه مايحقق ذلك, لكن لديه التوجهات والطموحات العالية, وهو صورة معاكسة للمستوى السابق .

(الزهراء, 2022, ص. 28- 29)

العوامل المؤثرة في مستوى الطموح

1- البلوغ:- إذ كلما كان المتعلم متقدماً في نضجه وبلوغه, وضبطه لنفسه وتحكمه في انفعالاته عالياً كلما أصبح مستوى مايطمح إليه مرتفعاً أكثر , ويكون بلوغه وتحقيقه الأهداف بصورة منطقية أكثر .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- قدرة التفكير والذكاء :- فالفرد الذي يمتلك قدرات تفكير عليا ومستوى ذكاء أعلى كاتخاذ القرار وحل المشكلات والتفكير المنطقي يكون تحقيق الأهداف المعقدة عنده أسهل, إذ يعمل الذكاء على تمكين صاحبه من سهولة التعامل مع التكنولوجيا التعليمية والقدرة على تمييز الأمور التي تؤدي به إلى قدرة عالية في حل المشكلات وتذليل العقبات التي تعترضه, والحصول على النتائج المطلوبة .

3- مواقف النجاح والإخفاق:- إذ أن النجاح المتكرر للفرد يعمل على رفع مستوى طموحه ويولد لديه الارتياح, وهذا النجاح يؤدي إلى من مزيد من النجاح والتقدم, بينما الفشل والإخفاق نتيجته الإحباط وانخفاض مستوى الطموح .

4- تقييم الفرد وتصوراته عن ذاته:- وهذا يعني أن الفرد الذي يثق بنفسه وقدراته على تحقيق وبلوغ الأهداف يعني أنه كان أكثر تقديراً لنفسه, مما ينعكس على إزدياد مستوى طموحه ومثابرته خلال العمل والممارسة .

5- الجانب العاطفي والانفعالي:- وهذا يعني أن مستوى طموح الفرد وبلوغ الأهداف يكون مرتفعاً وواقعياً كلما عمل الفرد على موازنة إنفعالاته ولديه شعور بالرضا والارتباح والاندماج الاجتماعي مع محيطه .

6- **مستوى التحصيل:-** إذ يختلف مستوى الطموح ويتفاوت بين الطلبة باختلاف مستوياتهم العلمية وتحصيلهم المرتفع أو المنخفض

(إبراهيم, 2020, ص.44-45)

أبعاد الطموح الأكاديمي:

حدد (الخطيب والأشقر,2014، 94) أبعاد الطموح كما يلي: الطموح حسب مستويات التحصيل الدراسي: يقصد به وعي الفرد للعوامل التي تحفزه على تحقيق الإنجاز الأكاديمي، الطموح المرتبط بالتحصيل الدراسي: يقصد به إدراك الفرد للعوامل المرتبطة بالآخرين واتخاذهم كمحك لتقديمه وتحقيق أهدافه، الطموح حسب إمكانية تحقيق الفرد لأهدافه: ويعني وعي الفرد أن وقدراته وإمكانياته تجعله مؤهلاً لتحقيق الأهداف التي حددها لنفسه، كما أوضحها (عبد العزيز ,2015) أبعاد الطموح الأكاديمي في ستة أبعاد تمثلت في: الأبعاد الدراسية ، والمدرسية، والأسرية، والمالية والمستقبلية الأكاديمية، والأبعاد الاجتماعية ، الأبعاد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشخصية ، في حين حددها (عبيد ,2016) في أربعة أبعاد: تخطيط الأهداف، والقدرة على تحقيقها، الاجتهاد والمثابرة، التطلع إلي ما هو أفضل، والنظرة التفاؤلية للمستقبل.

وقد حدّد (أبو العيش ,2017) أبعاد الطموح في أربعة محاور أساسية هي: القدرة على رسم الأهداف، ومواجهة المستجدات، وتحمّل الإحباط، بالإضافة إلى تجاوز العقبات الأكاديمية, وفي السياق ذاته، حددها (محمود ,2017) في ستة أبعاد تشمل: استشراف المستقبل، والميل نحو الدراسة والتفوق، والمثابرة، والقيام بالمسؤولية، وصولاً إلى الموقف من الحظ والرضا بالواقع." (محمود ويحيى, 2020, ص.429)

الدراسات السابقة

أولاً:- دراسات تناولت الكفاءة الذاتية

1- دراسة (حوراء , 2016)

تهدف هذه الدراسة لمعرفة المستوى الذاتي للكفاءة الأكاديمية المدركة لدى طلبة كلية التربية الأساسية في جامعة بابل, ومعرفة المستوى الذاتي للكفاءة الذاتية الأكاديمية المدركة لدى طلبة كلية التربية الأساسية في جامعة بابل وفقاً لمتغير النوع (الذكور – الإناث) , والمرحلة الدراسية الجامعية (الثانية – الرابعة), وقد كانت نتائج البحث ارتفاع مستوى الكفاءة الذاتية الأكاديمية المدركة, وعدم وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى الكفاءة الذاتية المدركة وفقاً للنوع (الذكور – الإناث), ووجود فروق دالة إحصائياً بين مستوى طلبة المرحلة اثانية والمرحلة الرابعة ولصالح المرحلة الرابعة .

(حوراء , 2016, ص.572)

2- دراسة (أحمد وجمعة, 2023)

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مستوى الكفاءة الذاتية لدى طلبة الجامعة طبقاً لمتغير النوع (ذكور – إناث) , والتخصص الأكاديمي (إنساني – علمي), بلغ حجم العينة (300) من طلبة الجامعة الذكور والإناث , وقام الباحث ببناء أداة البحث وتكونت من (30) فقرة , وتم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لها, وأظهرت الدراسة تمتع طلبة الجامعة بمستوى مرتفع من الكفاءة الذاتية , كما أظهرت عدم وجود دلالة إحصائية في الفروق بين الذكور والإناث وبين التخصص الأكاديمي الأنساني والعلمي .

(أحمد وجمعة, 2023, ص.119)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- دراسة (إسماعيل وسماح, 2025)

هدفت الدراسة للكشف عن فاعلية برنامج تدريبي على استراتيجيات ما وراء التعلم في تنمية الكفاءة الذاتية الأكاديمية وخفض التجول العقلي لدى طلاب كلية التربية, بلغ حجم عينة الدراسة (70) من طلبة الفرقة الثانية بكلية التربية/ جامعة دمياط, تم تقسيمهم لمجموعتين (تجريبية) و (ضابطة), حيث بلغ حجم كل مجموعة منهما (35) طال وطالبة, طبقت الدراسة المنهج الشبه تجريبي باستخدام مقياس الكفاءة الذاتية الأكاديمية وكذلك مقياس التجول العقلي والبرنامج التدريبي الذ تم إعداده من قبل الباحثين, توصلت هذه الدراسة لوجود فاعلية مرتفعة للبرنامج التدريبي في تنمية الكفاءة الذاتية الأكاديمية وخفض التجول العقلي, بين مجموعتي البدراسة, ولصالح طلبة المجموعة التجريبية في درجات التطبيق البعدي .

(إسماعيل وسماح,2025, ص158)

ثانياً:- دراسات تناولت الطموح الأكاديمي

1- دراسة (إبراهيم, 2020)

هدفت الدراسة إلى إعداد برنامج تم اقتراحه في فلسفة التربية عند جون ديوي، وفاعليته في تنمية التنور التربوي ومستوى الطموح الأكاديمي لدى الطلاب المعلمين بقسم الفلسفة في كلية التربية, بلغ حجم البحث (30) طالباً من طلاب الفرقة الأولى بقسم الفلسفة، إذ تم استخدام المنهج التجريبي للمجموعة الواحدة ذو التطبيقين القبلي والبعدي لأدوات الدراسة التي تمثلت في اختبار مجالات التنور التربوي ومقياس مستوى الطموح الأكاديمي, وبينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي في كل من أداتي الدراسة التنور التربوي ومقياس مستوى الطموح الأكاديمي ككل، الذي يعكس وجود فاعلية للبرنامج الذي تم اقتراحه .

(إبراهيم, 2020, ص.15)

2- دراسة (محمود ويحيى, 2020)

هدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية برنامج مقترح في الهندسة قائم على الذكاء الناجح في تنمية البراعة الهندسية ومستوى الطموح الأكاديمي لدى تلاميذ المرحلة الاعدادية, ومن أجل ذلك، قام الباحثان ببناء البرنامج وأدوات التقويم التي تمثلت في اختبار البراعة الهندسية، ومقياس الرغبة المنتجة، ومقياس الطموح

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأكاديمي، تم تطبيقها على عينة من تلميذات الصف الأول الإعدادي, وبينت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطين لدرجات تلميذات مجموعة البحث في التطبيقين القبلي والبعدي وكان لصالح التطبيق البعدي في كل من اختبار البراعة الهندسية، ومقياس الرغبة المنتجة، ومقياس الطموح الأكاديمي . **(محمود ويحيى, 2020, 410)**

3- دراسة (أحمد, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية المدخل الجدلي التجريبي في تنمية التحصيل، والحس الفيزيائي، والطموح الأكاديمي لدى طلاب الصف الثاني الثانوي, وتضمنت أدوات البحث اختبار تحصيلي، واختبار الحس الفيزيائي، وكذلك مقياس للطموح الأكاديمي,وتم تطبيق أدوات الدراسة على عينة بلغ حجمها (59) طالباً وطالبة قتم توزيعهم على مجموعة تجريبية حجمها (29) ومجموعة ضابطة حجمها (30), وبينت النتائج وجود دلالة إحصائية في الفروق ولصالح المجموعة التجريبية جزئياً في التحصيل والحس الفيزيائي والطموح الأكاديمي, مما يؤكد فاعلية المدخل الجدلي التجريبي في تنمية هذه الجوانب لدى عينة الدراسة, كما بينت الدراسة وجود ارتباط طردي موجب دال إحصائياً بين التحصيل الدراسي والحس الفيزيائي . **(أحمد, 2022, ص. 3)**

مجالات تطبيق الدراسات السابقة

1- صياغة مشكلة وأهمية البحث .

2- اشتقاق وكتابة أهداف البحث .

3- صيلغة الإطار أو الخلفية النظرية ويتم ذلك بالمادة العلمية المفاهيمية وإغناء معلومات الباحث المرتبطة بموضوع الدراسة وبمتغيراته.

4- صياغة تعريفات البحث الإجرائية الصياغة الصحيحة .

5- تطبيق المنهج المرتبط بالبحث وتم ذلك بتحديد المنهج الوصفي كونه الأقرب لأهداف البحث وطبيعته .

6- معرفة حجم المناسل للعينة ويتم بالإطلاع على الخبرات السابقة في تحديد حجم عينة البحث وكيفية اختيارها .

7- أداتي البحث والوسائل الاحصائية وتم ذلك من خلال تحديد أبعاد بناء فقرات أداتي الدراسة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثالث :

منهجية البحث واجراءاته

منهجية البحث

حدد الباحث المنهج الوصفي الارتباطي, إذ يعد الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث, إذ يتيح وصف متغيرات البحث كما هي في الواقع, والكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بينها وتحديد اتجاهها وقوتها, من دون أن يكون للباحث دخل في عمل ضبط للمتغيرات .

مجتمع البحث وعينته

أ- مجتمع البحث

تحدد المجتمع لهذا البحث بجميع طلبة المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات في كلية التربية للعلوم الصرفة جامعة واسط الصباحي والمسائي للعام الدراسي (2025 – 2026) م, موزعين على خمس شعب , بواقع 3 شعب صباحي و شعبتين مسائي كما موضح بالجدول أدناه :-

جدول (1) وصف لمجتمع البحث

القسم	الشعبة	الدراسة	عدد الطلبة
الرياضيات	A	الصباحية	53
	B	الصباحية	52
	C	الصباحية	54
	A	المسائية	57
	B	المسائية	53

ب- عينة البحث الأساسية

تكونت عينة البحث من (100) طالب وطالبة تم اختيارهم بشكل عشوائي ليمثلوا عينة البحث من الشعب الخمس التي تمثل المرحلة الثالثة في قسم الرياضيات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أداتي البحث

أولاً:- مقياس الكفاءة الذاتية

وصف أداة البحث

1- هدف الأداة :- هدفت إلى قياس الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات لطلبة المرحلة الثالثة في "قسم الرياضيات في كلية التربية للعلوم الصرفة جامعة واسط" .

2- أبعاد المقياس

يتكون من ثلاثة أبعاد وهي :- اللغة الرياضية واستخداماتها, الأفكار الرياضية في المهمة الرياضية, حل المهمة الرياضية, وقد تم اختيار هذه الأبعاد من قبل الباحث بعد الإطلاع على تعريفات الكفاءة الذاتية وكذلك من خلال الإستفادة من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الكفاءة الذاتية .

3- صياغة فقرات المقياس

اطلع الباحث على عدد من البحوث والدراسات لغرض بناء أداة تلائم عينة بحثه والمرحلة الدراسية ومن هذه البحوث والدراسات هي :- دراسة (حوراء, 2016), ودراسة (أحمد وجمعة,2023), دراسة (إسماعيل وسماح, 2025), ودراسة (شروق , 2023), ودراسة (نعيمة, 2024), وقد تم أعداد مقياس للكفاءة الذاتية, وذلك من خلال الإطلاع على تعاريف الكفاءة الذاتية وكذلك من خلال الإستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت الكفاءة الذاتية, وكانت أبعاد المقياس كالآتي :- البعد الأول:- اللغة الرياضية واستخداماتها ويتضمن (8) فقرات, البعد الثاني :- الأفكار الرياضية في المهمة الرياضية ويتضمن (8) فقرات , البعد الثالث :- حل المهمة الرياضية ويتضمن (8) فقرات , بالبدائل (دائماً, غالباً, أحياناً, نادراً) .

4- تأكيد صلاحية مقياس الكفاءة الذاتية :- عرض الباحث فقرات هذا المقياس على مجموعة من محكمي ومتخصص طرائق تدريس الرياضيات للحكم على فقرات المقياس وتعديل مايرونه مناسباً, وعليه فقد أصبحت فقرات المقياس بعد عرضها على المحكمين كما في الجدول أدناه :-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (2) الفقرات والأبعاد لمقياس الكفاءة الذاتية

البعد الأول:- اللغة الرياضية واستخداماتها					
ت	نص الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
1	أميز في منطوق السؤال والمبرهنات الرياضية بين المعطيات والمطلوب وربطهما بعلاقة رياضية				
2	أمتلك اللغة الرياضية العلمية التي تمكنني من شرح وتفسير المصطلحات الرياضية الغامضة				
3	أتمكن من تحديد الخطأ في حلول المسائل والمهام الرياضية باستخدام اللغة الرياضية المناسبة				
4	أتمكن من استخدام اللغة العلمية السليمة في صياغة الفرضيات والمبرهنات				
5	استخدم لغة رياضية صحيحة ومنطقية في كتابة خطوات الحل والفرضيات				
6	لدى القدرة والاستعداد على صياغة الأفكار العلمية بالرجوع إلى القواعد والخوارزميات الرياضية المناسبة				
	البعد الثاني :- الأفكار الرياضية في المهمة الرياضية				
ت	نص الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
1	أدرك معنى القوانين والنظريات المتضمنة في النصوص الرياضية وليس مجرد الحفظ والاسترجاع				
2	أميز بين المعلومات أو الأفكار المهمة والغير مهمة عند حل المسائل والبراهين الرياضية				
3	لدي القدرة على نقد وتحليل الأفكار والحلول الرياضية المقترحة في قاعة المحاضرات بدل الاستماع فقط				

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4	لدي الاستعداد عند مناقشة موضوع رياضي محدد أن أربط بين النظريات والقواعد ومايناسبها من أفكار				
5	لدي القدرة والاستعداد على ترجمة المسألة ذات الحدود المجردة إلى معادلة رياضية واضحة				
6	أستنتج من القوانين والمعادلات والنظريات التي تم دراستها سابقاً أفكار رياضية متنوعة				
	البعد الثالث :- حل المهمة الرياضية				
ت	نص الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
1	لدي الكفاءة على إتمام المهمة ضمن الموعد المحدد عندما يتم تكليفي بواجبات رياضية متعددة				
2	أتمكن من التحكم والسيطرة على توتري وأبقى هادئاً عندما تواجهني مسألة رياضية غامضة ولا أعرف الحل مباشرة				
3	أمتلك القدرة على تقييم صحة خطوات ماأقوم به من حل عندما يطلب مني التأكد من صحة برهان رياضي				
4	لدي الاستعداد والقدرة على اقتراح حلول رياضية وبدائل متنوعة لمواجهة العقبات في عملية حل المسألة				
5	أقوم بتنظيم خطوات الحل للمسألة الرياضية المعقدة بكفاءة ودقة ونجاح				
6	أكرر المحاولة بكل إصرار وثقة من أجل الوصول إلى الحل الصحيح عندما تكون نتيجة حل المسألة خطأ				

5- تصحيح المقياس :- إذ حددت (4) درجات لـ (دائماً), و(3) درجات لـ (غالباً) , و(2) درجة لـ(أحياناً) , و(1) درجة واحدة لـ (نادراً), وعليه يصبح مجموع المقياس الكلي (72) درجة وهي وتمثل أعلى درجة, وتتمثل الدرجة الأصغر بـ (16) درجة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6- التطبيق الاستطلاعي :- تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من (100) طالب وطالبة من مجتمع البحث وذلك لإجراء التحليل الإحصائي لفقرات المقياس والتأكد من وضوح فقرات الاختبار .

7- التحليل الإحصائي لفقرات المقياس

أ- القوة التمييزية للمقياس

وللتعرف على القوة التمييزية للمقياس, رتب الباحث فقراته ترتيباً تنازلياً من الدرجة العليا إلى الدرجة الدنيا, وخصصت نسبة المجموعتين المتطرفتين بنسبة (27%) وهو مامعمول به في أغلب البحوث والدراسات, وكان حجم المجموعة العليا (27) من طلبة المرحلة الثالثة, و(27) من المجموعة المتطرفة الدنيا, وقام الباحث بإدخال بيانات المجموعتين المتطرفتين في برنامج إحصائي وتمت معالجتها إحصائياً بالوسائل الإحصائية التي تلائمها, باستخدام معادلة القيمة التائية وقد كانت قيمها تتراوح مابين (2,521 – 11,474) عند درجة حرية (53), وقد كانت أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2) مما يدل على أن فقرات المقياس تتميز بقوة تمييز عالية, وتم توضيح ذلك في الجدول أدناه :-

جدول (3) قوة تمييز الفقرات لمقياس الكفاءة الذاتية

ت	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة الاحصائية	ت	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة الاحصائية
البعد الأول:- اللغة الرياضية واستخداماتها											
1	العليا	3.5185	0.64273	3.594	ذو دلالة	4	العليا	3.4815	0.57981	2.521	ذو دلالة
	الدنيا	2.8519	0.7181				الدنيا	2.963	0.89792		
2	العليا	3.5556	0.50637	6.026	ذو دلالة	5	العليا	3.7407	0.44658	5.602	ذو دلالة
	الدنيا	2.5556	0.69798				الدنيا	2.7407	0.813		
3	العليا	3.6667	0.7338	6.116	ذو دلالة	6	العليا	3.5926	0.50071	6.738	ذو دلالة
	الدنيا	2.5185	0.64273				الدنيا	2.3333	0.83205		
البعد الثاني :- الأفكار الرياضية في المهمة الرياضية											

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1	العليا	3.5556	0.64051	4.401	ذو دلالة	4	العليا	3.7407	0.52569	10.530	ذو دلالة
	الدنيا	2.7037	0.77533				الدنيا	2	0.67937		
2	العليا	3.7407	0.52569	4.258	ذو دلالة	5	العليا	3.6296	0.4921	11.474	ذو دلالة
	الدنيا	2.8519	0.94883				الدنيا	2.1481	0.45605		
3	العليا	3.6296	0.4921	8.062	ذو دلالة	6	العليا	3.5556	0.84732	4.740	ذو دلالة
	الدنيا	2.1481	0.81824				الدنيا	2.4074	0.93064		
البعد الثالث :- حل المهمة الرياضية											
1	العليا	3.8148	0.39585	5.996	ذو دلالة	4	العليا	3.5926	0.57239	7.029	ذو دلالة
	الدنيا	2.8889	0.69798				الدنيا	2.1111	0.9337		
2	العليا	3.6667	0.78446	6.040	ذو دلالة	5	العليا	3.8519	0.45605	6.821	ذو دلالة
	الدنيا	2.4074	0.74726				الدنيا	2.5926	0.84395		
3	العليا	3.6296	0.56488	4.493	ذو دلالة	6	العليا	3.9259	0.26688	5.261	ذو دلالة
	الدنيا	2.7407	0.85901				الدنيا	2.8519	1.02671		

ب- صدق بناء الفقرات

أولاً :- علاقة درجة كل موقف بالدرجة الكلية لمقياس الكفاءة الذاتية

ومن اجل التعرف على درجة علاقة الفقرات بالدرجة الكية للمقياس , تم استخراج معاملات الارتباط فيما بين درجات فقرات المقياس ودرجته الكلية, وقد تبين أنها تقع بين (0,357 – 0,713) عند درجة حرية المقياس (99), وبلغت قيمة (P) الاحتمالية للمقياس (0,000) للفقرات كافة, وهذه القيم الارتباطية هي أكبر من القيمة الجدولية لعينة المقياس التي بلغت (0,195), وبالتالي تم الحكم على فقرات المقياس بكونها دالة إحصائياً, وتم توضيح ذلك في الجدول أدناه :-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (4) علاقة الفقرة بالدرجة الكلية لمقياس الكفاءة الذاتية

تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية	تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية
	المحسوبة	الجدولية			المحسوبة	الجدولية	
البعد الأول:- اللغة الرياضية واستخداماتها							
1	**0.401**	**0,195**	ذو دلالة	4	**0.357**	**0,195**	ذو دلالة
2	**0.467**	**0,195**	ذو دلالة	5	**0.452**	**0,195**	ذو دلالة
3	**0.526**	**0,195**	ذو دلالة	6	**0.543**	**0,195**	ذو دلالة
البعد الثاني :- الأفكار الرياضية في المهمة الرياضية							
1	**0.437**	**0,195**	ذو دلالة	4	**0.713**	**0,195**	ذو دلالة
2	**0.393**	**0,195**	ذو دلالة	5	**0.702**	**0,195**	ذو دلالة
3	**0.677**	**0,195**	ذو دلالة	6	**0.499**	**0,195**	ذو دلالة
البعد الثالث :- حل المهمة الرياضية							
1	**0.502**	**0,195**	ذو دلالة	4	**0.602**	**0,195**	ذو دلالة
2	**0.527**	**0,195**	ذو دلالة	5	**0.594**	**0,195**	ذو دلالة
3	**0.453**	**0,195**	ذو دلالة	6	**0.514**	**0,195**	ذو دلالة

ثانياً:- علاقة الفقرة بدرجة البعد الذي تنتمي إليه لمقياس الكفاءة الذاتية

ومن اجل التعرف على درجة علاقة الفقرات بدرجة البعد الذي تنتمي إليه , تم استخراج معاملات الارتباط فيما بين درجات فقرات المقياس ودرجة البعد الذي تنتمي إليه, وقد تبين أنها تقع بين (0,402 – 0,803) عند درجة حرية المقياس (99), وبلغت قيمة (P) الاحتمالية للمقياس (0,000) للفقرات كافة, وهذه القيم الارتباطية هي أكبر من القيمة الجدولية لعينة المقياس التي بلغت (0,195), وبالتالي تم الحكم على فقرات المقياس بكونها دالة إحصائياً, وتم توضيح ذلك في الجدول أدناه :-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (5) علاقة الفقرات بالدرجات الكلية للأبعاد الذي تنتمي إليه

تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية	تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية
	المحسوبة	الجدولية			المحسوبة	الجدولية	
البعد الأول:- اللغة الرياضية واستخداماتها							
1	0.438	0,195	ذو دلالة	4	0.402	0,195	ذو دلالة
2	0.503	0,195	ذو دلالة	5	0.591	0,195	ذو دلالة
3	0.623	0,195	ذو دلالة	6	0.644	0,195	ذو دلالة
البعد الثاني :- الأفكار الرياضية في المهمة الرياضية							
1	0.558	0,195	ذو دلالة	4	0.803	0,195	ذو دلالة
2	0.522	0,195	ذو دلالة	5	0.757	0,195	ذو دلالة
3	0.718	0,195	ذو دلالة	6	0.564	0,195	ذو دلالة
البعد الثالث :- حل المهمة الرياضية							
1	0.515	0,195	ذو دلالة	4	0.718	0,195	ذو دلالة
2	0.754	0,195	ذو دلالة	5	0.685	0,195	ذو دلالة
3	0.636	0,195	ذو دلالة	6	0.637	0,195	ذو دلالة

ثالثاً :- قياس الثبات

طبق الباحث معادلة ألفا كرونباخ لاستخراج ثبات مقياس الكفاءة الذاتية, فكان معامل الثبات (0,90), وبذلك يعد ثبات المقياس مقبولاً .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً:- مقياس الطموح الأكاديمي

وصف أداة البحث

1- هدف الأداة :- هدفت إلى قياس الطموح الأكاديمي في تدريس الرياضيات لطلبة المرحلة الثالثة قسم الرياضيات / كلية التربية للعلوم الصرفة/ جامعة واسط . .

2- أبعاد المقياس

يتكون من ثلاثة أبعاد وهي :- التطلع نحو التفوق والإنجاز الأكاديمي, الرغبة في التطور ومواصلة التعلم, التخطيط الأكاديمي والمستقبلي, وقد تم اختيار هذه الأبعاد من قبل الباحث بعد الإطلاع على تعريفات الطموح الأكاديمي وكذلك من خلال الإستفادة من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الطموح الأكاديمي.

3- صياغة فقرات المقياس

اطلع الباحث على عدد من البحوث والدراسات لغرض بناء أداة تلائم عينة بحثه والمرحلة الدراسية ومن هذه البحوث والدراسات هي :- ودراسة (رمضان وسرحان , 2016), ودراسة (محمود ويحيى , 2020), ودراسة (إبراهيم,2020), ودراسة (الزهراء, 2022), ودراسة (أحمد, 2022), وقد تم أعداد مقياس للطموح الأكاديمي, وذلك من خلال الإطلاع على تعاريف الطموح الأكاديمي وكذلك من خلال الإستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت الطموح الأكاديمي, وكانت أبعاد المقياس كالآتي :- البعد الأول: التطلع نحو التفوق والإنجاز الأكاديمي ويتضمن (8) فقرات, البعد الثاني: الرغبة في التطور ومواصلة التعلم ويتكون من (8) فقرات , البعد الثالث: التخطيط الأكاديمي والمستقبلي ويتكون من (8) فقرات , بالبدائل (دائماً, غالباً, أحياناً, نادراً) .

4- إجراءات صدق المقياس

قام الباحث بإجراءات تحقق صدق المقياس بعرض فقراته على مجموعة من محكمي طرائق تدريس الرياضيات للحكم على فقراته ولغرض إجراء التعديلات اللازمة عليه, وعليه تم إخراج المقياس بصورته النهائية كما موضح في الجدول أدناه :-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (6) أبعاد وفقرات مقياس الطموح الأكاديمي

البعد الأول: التطلع نحو التفوق والإنجاز الأكاديمي					
ت	نص الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
1	أعمل بجد طوال السنة من أجل تحقيق أهدافي عندما أسعى لتحقيقها				
2	يتولد الرضا والراحة في نفسي عندما أكون متفوقاً في الامتحانات المعقدة				
3	أسعى من خلال التفوق العلمي في دراستي لبناء المستقبل الأكاديمي والمهني لي				
4	أقوم ببذل أقصى الجهود الممكنة لكي تكون التقارير الأكاديمية المكلف بها والواجبات هي الأفضل				
5	أسعى لأن أحصل على تقدير امتياز في جميع المواد وليس الاكتفاء بالنجاح				
6	لدي الطموح بأن أكون متميزاً ومن الأوائل بين زملائي في قسم الرياضيات				
البعد الثاني: الرغبة في التطور ومواصلة التعلم					
ت	نص الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
1	عند مواجهتي لمسألة رياضية لم يتم التوصل لحل لها فإن ذلك يولد لدي الفضول لحلها				
2	ينتابني شعور بالرضا والمتعة كلما قمت بالبحث عن حلول أخرى لمسائل ومبرهنات من منهجنا المقرر				
3	أعمل على تطوير وتوسيع ملكة البرهان والاستدلال المنطقي في تفكيري الرياضي				
4	أطلع على مواضيع رياضية خارج المنهج المقرر لزيادة معرفتي الرياضية				
5	أشترك في الدورات التدريبية والتطويرية من أجل تطوير مهاراتي وتفكيري الرياضي				

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6	أعمل على تطوير قدراتي على حل المسألة الرياضية من خلال حماسي في تعلم البرمجة الحاسوبية				
البعد الثالث: التخطيط الأكاديمي والمستقبلي					
ت	نص الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
1	أتعامل مع المرحلة الجامعية حالياً بأنها الخطوة الأولى للانطلاق في رحلتي العلمية الطويلة				
2	أتواصل مع أساتذتي بشكل منتظم للتعرف على كيفية تطوير قدراتي الأكاديمية لتعزيز مستقبلي المهني				
3	أطمح لأن أكون عنصر مشارك وفعال في مجال تخصصي العلمي أو المهني مستقبلاً				
4	أخطط من الآن عن منهاج العمل الذي سأقوم به بعد تخرجي لتطوير قدراتي العلمية والأكاديمية				
5	أفكر حالياً عن المجالات المهنية في الحياة التي تتناسب مع تخصصي				
6	أفكر وأخطط من أجل إكمال دراستي في الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) في مجال الرياضيات				

5- تصحيح المقياس :- خصصت (4) درجات لـ (دائماً), و(3) درجات لـ (غالباً) , و(2) درجتين لـ(أحياناً) , و(1) درجة واحدة لـ (نادراً), وبالتالي كان مجموع درجاته الكلية (72), والدرجة الأصغر هي (16) .

6- التطبيق الاستطلاعي :- ومن أجل عمل التحليلات الإحصائية المطلوبة لفقرات المقياس, والحكم على وضوحها والتعرف على مدى جاهزيتها لتطبيقها على عينة البحث, تم تطبيق المقياس على عدد من طلبة المرحلة الثالثة البالغين (100) طالب وطالبة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- التحليل الإحصائي لفقرات المقياس

أ- قوة تمييز الفقرات

وللتعرف على القوة التمييزية للمقياس, رتب الباحث فقراته ترتيباً تنازلياً من الدرجة العليا إلى الدرجة الدنيا, وخصصت نسبة المجموعتين المتطرفتين بنسبة (27%) وهو مامعمول به في أغلب البحوث والدراسات, وكان حجم المجموعة العليا (27) من طلبة المرحلة الثالثة, و(27) من المجموعة المتطرفة الدنيا, وقام الباحث بإدخال بيانات المجموعتين المتطرفتين في برنامج إحصائي وتمت معالجتها إحصائياً بالوسائل الإحصائية التي تلائمها, باستخدام معادلة القيمة التائية وقد كانت قيمها تتراوح مابين (3,253 – 10,48) عند درجة حرية (53), وقد كانت أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2) مما يدل على أن فقرات المقياس تتميز بقوة تمييز عالية, وتم توضيح ذلك في الجدول أدناه :-

جدول (7) قوة تمييز الفقرات لمقياس الطموح الأكاديمي

ت	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة الإحصائية	ت	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: التطلع نحو التفوق والإنجاز الأكاديمي											
1	العليا	3.9259	0.26688	7.156	ذو دلالة	4	العليا	3.8889	0.32026	8.298	ذو دلالة
	الدنيا	2.5926	0.93064				الدنيا	2.3333	0.91987		
2	العليا	3.8519	0.45605	3.253	ذو دلالة	5	العليا	3.8519	0.45605	9.022	ذو دلالة
	الدنيا	3.1852	0.96225				الدنيا	2.0741	0.91676		
3	العليا	4.000	0.000	6.684	ذو دلالة	6	العليا	3.9259	0.26688	8.425	ذو دلالة
	الدنيا	2.8148	0.92141				الدنيا	2.1481	1.06351		
البعد الثاني: الرغبة في التطور ومواصلة التعلم											
1	العليا	3.963	0.19245	9.915	ذو دلالة	4	العليا	3.7407	0.44658	10.48	ذو دلالة
	الدنيا	2.3333	0.83205				الدنيا	1.9259	0.78082		
2	العليا	3.8519	0.45605	4.997	ذو دلالة	5	العليا	3.037	1.05544	4.288	ذو دلالة
	الدنيا	2.8889	0.89156				الدنيا	1.8148	1.03912		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3	العليا	3.7037	0.46532	6.930	ذو دلالة	6	العليا	3.6296	0.74152	8.761	ذو دلالة
	الدنيا	2.1852	1.03912				الدنيا	1.7037	0.8689		
البعد الثالث: التخطيط الأكاديمي والمستقبلي											
1	العليا	3.8889	0.32026	4.458	ذو دلالة	4	العليا	3.9259	0.26688	6.325	ذو دلالة
	الدنيا	3.037	0.93978				الدنيا	2.4444	1.18754		
2	العليا	3.5185	0.64273	6.541	ذو دلالة	5	العليا	3.7407	0.44658	6.473	ذو دلالة
	الدنيا	1.963	1.05544				الدنيا	2.3333	1.03775		
3	العليا	3.8889	0.32026	5.436	ذو دلالة	6	العليا	3.9259	0.26688	6.495	ذو دلالة
	الدنيا	2.7778	1.01274				الدنيا	2.4444	1.1547		

ب- صدق بناء الفقرات

أولاً :- علاقة درجة كل فقرة بالدرجة الكلية لمقياس الطموح الأكاديمي

ومن اجل التعرف على درجة علاقة الفقرات بالدرجة الكية للمقياس , تم استخراج معاملات الارتباط فيما بين درجات فقرات المقياس ودرجته الكلية, وقد تبين أنها تقع بين (0,422 – 0,749) عند درجة حرية المقياس (99), وبلغت قيمة (P) الاحتمالية للمقياس (0,000) للفقرات كافة, وهذه القيم الارتباطية هي أكبر من القيمة الجدولية لعينة المقياس التي بلغت (0,195), وبالتالي تم الحكم على فقرات المقياس بكونها دالة إحصائياً, وتم توضيح ذلك في الجدول أدناه :-

جدول (8) علاقة الفقرة بالدرجة الكلية لمقياس الطموح الأكاديمي

تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية	تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية
	المحسوبة	الجدولية			المحسوبة	الجدولية	
البعد الأول: التطلع نحو التفوق والإنجاز الأكاديمي							
1	**0.708**	**0,195**	**ذو دلالة**	4	**0.679**	**0,195**	**ذو دلالة**
2	**0.422**	**0,195**	**ذو دلالة**	5	**0.698**	**0,195**	**ذو دلالة**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3	**0.699**	**0,195**	**ذو دلالة**	6	**0.749**	**0,195**	**ذو دلالة**
البعد الثاني: الرغبة في التطور ومواصلة التعلم							
1	**0.711**	**0,195**	**ذو دلالة**	4	**0.727**	**0,195**	**ذو دلالة**
2	**0.579**	**0,195**	**ذو دلالة**	5	**0.449**	**0,195**	**ذو دلالة**
3	**0.619**	**0,195**	**ذو دلالة**	6	**0.627**	**0,195**	**ذو دلالة**
البعد الثالث: التخطيط الأكاديمي والمستقبلي							
1	**0.562**	**0,195**	**ذو دلالة**	4	**0.633**	**0,195**	**ذو دلالة**
2	**0.579**	**0,195**	**ذو دلالة**	5	**0.616**	**0,195**	**ذو دلالة**
3	**0.608**	**0,195**	**ذو دلالة**	6	**0.544**	**0,195**	**ذو دلالة**

ثانياً:- علاقة الفقرة بدرجة البعد الذي تنتمي إليه لمقياس الطموح الأكاديمي

ومن اجل التعرف على درجة علاقة الفقرات بدرجة البعد الذي تنتمي إليه , تم استخراج معاملات الارتباط فيما بين درجات فقرات المقياس ودرجة البعد الذي تنتمي إليه, وقد تبين أنها تقع بين (0,506 – 0,847) عند درجة حرية المقياس (99), وبلغت قيمة (P) الاحتمالية للمقياس (0,000) للفقرات كافة, وهذه القيم الارتباطية هي أكبر من القيمة الجدولية لعينة المقياس التي بلغت (0,195), وبالتالي تم الحكم على فقرات المقياس بكونها دالة إحصائياً, وتم توضيح ذلك في الجدول أدناه :-

جدول (9) علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية	تسلسل الفقرة	معامل بيرسون		الدلالة الاحصائية
	المحسوبة	الجدولية			المحسوبة	الجدولية	
البعد الأول: التطلع نحو التفوق والإنجاز الأكاديمي							
1	0.847	0,195	ذو دلالة	4	0.758	0,195	ذو دلالة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2	0.608	0,195	ذو دلالة	5	0.846	0,195	ذو دلالة
3	0.793	0,195	ذو دلالة	6	0.837	0,195	ذو دلالة
البعد الثاني: الرغبة في التطور ومواصلة التعلم							
1	0.726	0,195	ذو دلالة	4	0.804	0,195	ذو دلالة
2	0.575	0,195	ذو دلالة	5	0.705	0,195	ذو دلالة
3	0.698	0,195	ذو دلالة	6	0.767	0,195	ذو دلالة
البعد الثالث: التخطيط الأكاديمي والمستقبلي							
1	0.566	0,195	ذو دلالة	4	0.771	0,195	ذو دلالة
2	0.506	0,195	ذو دلالة	5	0.767	0,195	ذو دلالة
3	0.715	0,195	ذو دلالة	6	0.653	0,195	ذو دلالة

ثالثاً :- قياس الثبات

ومن أجل التعرف والحكم على مدى ثبات مقياس الطموح الأكاديمي, تم تطبيق طريقة التجزئة النصفية التي تتطلب تجزئة المقياس إلى نصفين متساويين تماماً, وقد استخرج الثبات لنصف المقياس وكانت قيمته (0,690), ثم تم تعديله بتطبيق معامل سبيرمان – براون حيث بلغ بعد التعديل (0,817) .

الوسائل الاحصائية

1- الاختبار التائي لعينتين مستقلتين متساويتين 2- معامل ارتباط بيرسون 3- معادلة سبيرمان – براون 4- معادلة ألفا كرونباخ 5- الاختبار التائي لعينة واحدة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الرابع

عرض وتفسير النتائج

عرض الهدف الأول للبحث :- التعرف على مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة قسم الرياضيات .

تم تحليل البيانات إحصائياً ببرنامج التحليل الإحصائي (spss), وقد بينت النتائج ارتفاع مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة / قسم الرياضيات, إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (55,03) وبلغ الانحراف المعياري لها (8,28) والخطأ المعياري للمتوسط كان (0,826), وهذا المتوسط هو أكبر من المتوسط النظري للمقياس الذي بلغت قيمته (45), وللإطلاع على مقدار الفروق بين هذين المتوسطين قام الباحث بتطبيق معادلة الاختبار التائي لعينة مستقلة واحدة, إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (66,60), وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة (0,05) بدلالة القيمة الاحتمالية (p) التي بلغت (0,000) وهي أقل من المستوى المعتمد (0,05), وعليه فإن الفرق يجون دال إحصائياً بين المتوسطين ولصالح المتوسط المحسوب , والجدول أدناه يوضح ذلك :-

جدول (10)

نتائج الاختبار التائي لعينة واحدة للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسط المحسوب والمتوسط النظري للكفاءة الذاتية

المتوسط المحسوب	المتوسط النظري	الانحراف المعياري.	الخطأ المعياري للمتوسط	القيمة التائية المحسوبة	قيمة p الاحتمالية	الدلالة
55,03	45	8,28	0,826	66,60	0.00	ذو دلالة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عرض الهدف الثاني للبحث :- التعرف على مستوى الطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة قسم الرياضيات .

تم تحليل البيانات إحصائياً ببرنامج التحليل الإحصائي (spss), وقد بينت النتائج ارتفاع مستوى الطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة / قسم الرياضيات, إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (55,88) وبلغ الانحراف المعياري لها (11,34) والخطأ المعياري للمتوسط كان (1,133), وهذا المتوسط هو أكبر من المتوسط النظري للمقياس الذي بلغت قيمته (45), وللإطلاع على مقدار الفروق بين هذين المتوسطين قام الباحث بتطبيق معادلة الاختبار التائي لعينة مستقلة واحدة, إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (49,29), وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة (0,05) بدلالة القيمة الاحتمالية (p) التي بلغت (0,000) وهي أقل من المستوى المعتمد (0,05), وعليه فإن الفرق يجون دال إحصائياً بين المتوسطين ولصالح المتوسط المحسوب , والجدول أدناه يوضح ذلك :-

جدول (11) نتائج الاختبار التائي لعينة واحدة للتعرف على دلالة الفروق بين المتوسط المحسوب والمتوسط النظري للطموح الأكاديمي

المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	الانحراف المعياري.	خطأ المتوسط المعياري.	القيمة التائية المحسوبة	قيمة p الاحتمالية	الدلالة
55,88	45	11,34	1,133	49,29	0.00	دالة

عرض الهدف الثالث للبحث :- التعرف على العلاقة الارتباطية بين الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات والطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة للعلوم الصرفة قسم الرياضيات .

ولتحقيق هذا الهدف والتأكد من مدى وجود علاقة تربط متغير الكفاءة في تدريس الرياضيات بالطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة في كلية التربية للعلوم الصرفة قسم الرياضيات, استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (spss) لتطبيق معادلة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين, وقد أظهرت النتائج وجود علاقة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ارتباطية طردية قوية بين الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات والطموح الأكاديمي لدى عينة البحث, إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون (0,641), الذي هو أعلى من القيمة الجدولية له (0,195), بمستوى دلالة (0,000) وهو أقل من مستوى الدلالة الذي تم اعتماده وهو (0,05), وكما موضح بالجدول أدناه :-

جدول (12) معامل الارتباط. بين الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات والطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة للعلوم الصرفة قسم الرياضيات

مجموع الطلبة	معامل الارتباط	القيمة الجدولية	قيمة P الاحتمالية
100	0.641	0,195	0.000

تفسير النتائج

أولاً :- تفسير النتائج الخاصة بالهدف الأول

1- **الناحية التربوية** :- قد يعزى ارتفاع الكفاءة الذاتية إلى ماتمتاز به دراسة الطلبة الجامعية في أقسام الرياضيات, إذ أن من الجوانب الضرورية لكي يعتمد الطلبة على إمكانياتهم وقدراتهم الذاتية في التعامل مع مختلف المواقف التعليمية, هو تطوير وتنمية القدرات الاستدلالية كالتقويم ودحض الحجج والتحليل والتركيب والتفكير المنطقي, وحل المشكلات, كما أن من معززات ثقة واعتماد الطلب على نفسه هو أن يتكرر نجاحه في اجتياز اختبارات المقررات الدراسية واكتساب الخبرات الأكاديمية, وهذا ماتؤكد الدراسات والأدبيات التربوية التي تعد النجاح واكتساب الخبرات من المصادر الهامة لبناء وتطوير الكفاءة الذاتية .

2- الناحية النفسية :- إذ يعد اكتساب الطالب للكفاءة الذاتية المرتفعة انعكاساً لمدى مايمتلكه الطلبة من الاعتماد على النفس والثقة والقناعة بتمكنهم من ضبط النفس في المواقف التي تتم مواجهتها وبالتالي تذليل الصعاب في طريقهم, والأشخاص الذين يتميزون بارتفاع الكفاءة الذاتية لديهم الرغبة والحماس للمثابرة وخوض الصعاب في التحديات, وتحويل المواقف الصعبة إلى مواقف طبيعية لاتشكل حاجزاً في طريق نجاحهم, والشعور الذي ينتابهم في قدرتهم على تنفيذ المهام يعمل على تقليل حالة الاحباط التي تترافق مع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أدائهم, وبالتالي فأن تحقيق الأهداف لديهم يكون معززاً بهذا الشعور , ويظهر ذلك بشكل إيجابي من خلال مستوياتهم العلمية والاكاديمية .

ثانياً:- تفسير النتائج الخاصة بالهدف الثاني

1- الناحية التربوية :- يعزى هذا الارتفاع في مستوى الطموح الأكاديمي تربوياً لما تتكون من إتجاهات مرغوب وميل ورغبة نحو المعرفة داخل المؤسسات التعليمية الجامعية, فوظيفة هذه المؤسسات العمل على إيجاد جو من التفاعل والتوجه نحو بناء شخصية الطالب, وتوجههم إلى الاهتمام بتحصيلهم ومستواهم العلمي من أجل رسم مستقبل أكاديمي مزدهر, فالطالب الذي يكون متفاعلاً ونشطاً داخل بيئته التعليمية ويكون متواصلاً مع المنهج الأكاديمي الذي يقدم له ويجد تشجيعاً من أساتذته يكون أكثر توجهاً واهتماماً بمستقبله وطموحه الأكاديمي , إذ أن الطالب الناجح والمتفوق في دراسته يكون ناجحاً ومتفوقاً في عمله المهني مستقبلاً, وهذه النتيجة تؤكد نجاح البرامج التعليمية التي يتلقاها في دراسته الجامعية والتي تعمل على بناء النواحي المختلفة للطالب المهارية والعلمية والوجدانية والاجتماعية وليس فقط الجانب المعرفي, مما ينعكس على تطوير ورفع طموحهم الأكاديمي, وأصبح التحصيل الاكاديمي ليس هدفاً بحد ذاته, بل هو مقدمة لمراحل أخرى يقدم عليها الطالب في مستقبله . .

2- الناحية النفسية :- ومن الناحية النفسية يفسر ارتفاع مستوى الطموح الأكاديمي بسبب النظرة الإيجابية للمستقبل والثقة العالية بالقدرات والاستعداد النفسي المناسب وحماسهم الداخلي للإنجاز التي يتميز بها عينة البحث, فارتفاع الطموح الأكاديمي لدى الطالب يظهر في رغبته لمواجهة التحديات والسعي لتحقيق أهدافه, ويرى العقبات في طريقه مجرد مراحل للوصول إلى هدفه وليس مبرراً للتوقف والفشل, رغم الاخفاقات التي قد تعترضه في طريق أهدافه, وأن ثقة الفرد بنفسه تؤدي به لبذل المزيد من الجهد والمثابرة ولايتسسلم لمجرد وجود عوائق وصعوبات, كما أن تميز الطالب بطموحه الاكاديمي المرتفع يعطي صورة واضحة للاستقرار النفسي والصحة النفسية, إذ يدفعه هذا الجانب للتخطيط الصحيح لمستقبله المهني, ويكون مستعداً لتحمل مسؤولياته, ومتفائلاً ومستعداً لمواجهة المواقف وحل المشكلات بكفاءته الذاتية الاكاديمية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً :- تفسير النتائج الخاصة بالهدف الثالث

أظهرت نتائج الجدول (12) الارتباط القوي الطردي الموجب بين الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات والطموح الأكاديمي لدى عينة البحث, حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0,641), وتوضح هذه النتيجة الموجبة بالارتفاع الطردي لمتغير الطموح الأكاديمي بارتفاع مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات لدى طلبة المرحلة الثالثة, **ومن الناحية التربوية،** تفسر هذه النتيجة بأن طلبة المرحلة الثالثة يتحقق لديهم طموح أكاديمي أكثر ويسعون لوضع وتحقيق أهداف أكاديمية متقدمة كلما كان مستوى كفاءتهم الذاتية في تدريس الرياضيات مرتفعاً وكان لديهم ثقة بتمكنهم من فهم وإدراك المفاهيم الرياضية وتطبيق أساليب تدريس مناسبة مع الموقف, كما تلعب الخبرات التعليمية التي يمتلكوها عن طريق المحاضرات والدعم الأكاديمي في البيئة الجامعية دوراً واضحاً في تنمية وتعزيز كفاءتهم الذاتية, ويظهر ذلك بشكل واضح على ارتفاع مستوى طموحهم الأكاديمي, أي أن الطالب كلما كان واثقاً بنفسه على تنفيذ المهام التدريسية بنجاح كلما مستعداً بشكل أكبر على الاستمرار بنجاحه في التعلم, والوصول لمستويات أكاديمية مرتفعة .

أما من الناحية النفسية، فان الثقة العالية للطالب بنفسه باستعداده وتمكنه من القيام وأداء المهام التدريسية يعني استعداده وجاهزيته لمواجهة الصعوبات والتغلب عليها, ولايلتفت لخوفه من الفشل ولايعير اهتماماً لقلقه بل يكون متحكماً ومسيطراً على دوافعه النفسية والانفعالية, كون الكفاءة الذاتية تعد أكبر حافز لتنمية القدرة على تنفيذ المهام, وينعكس ذلك على نشاط الطالب في سعيه لتحقيق أهداف أكاديمية متقدمة دون الخوف من الفشل في تحقيقها .

أولاً: الاستنتاجات

1- ارتفاع مستوى الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات لدى طلبة المرحلة الثالثة, مما يفسر قدرتهم وثقتهم في تنفيذ المهام التدريسية والكفاءة في الطريقة الصحيحة للتعامل مع المواقف التعليمية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- ارتفاع مستوى الطموح الأكاديمي لدى طلبة المرحلة الثالثة, الذي ينعكس على رغبتهم في الوصول للمستويات العالية من الإنجاز العلمي لما يمتلكوه من أهداف أكاديمية واضحة ومحددة .

3- أن تعزيز وتطوير الكفاءة الذاتية يؤدي إلى تنمية وتطوير الطموح الأكاديمي, ويظهر ذلك من خلال العلاقة الارتباطية الطردية الموجبة بين الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي .

4- إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تؤكد أهمية المتغيرات النفسية والتربوية كونها تلعب دوراً بارزاً في تنمية وتوجيه توجهات ورغبة الطلبة الأكاديمية, وعنصراً فعالاً في زيادة الدافعية لديهم نحو النجاح والتفوق

5- تشير الدراسة إلى دور البيئة الجامعية لما تهيؤه وتقدمه من خبرات وبرامج تعليمية وتدريبية تعمل على تطوير الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي وتوجيه الأنظار للاهتمام بها وتعزيزها .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: التوصيات

1- تطوير برامج تدريبية وأكاديمية تعزز الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات لدى طلبة قسم الرياضيات في كليات التربية .

2- إدخال أساليب تدريس متطورة تعتمد على التعلم النشط, والتعلم الذاتي, لما تتميز به من تأثير في تنمية الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي .

3- زيادة الاهتمام وتطوير البيئة الجامعية القائمة على البرامج المستحدثة المتطورة التي تشجع على الابتكار والتفكير العالي الرتبة وتحمل المسئولية, بما يؤدي لرفع الطموح الأكاديمي .

4- تنظيم برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى تنمية المهارات التدريسية والنفسية، وتعزيز الثقة بالنفس والاستعداد المهني لدى الطلبة المعلمين .

5- ضرورة تواصل ودعم الهيئة التدريسية لطلبتهم نفسياً وأكاديمياً, بما ينعكس ذلك بشكل إيجابي على كفاءتهم الذاتية وطموحهم الأكاديمي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً: المقترحات

1- إجراء دراسة مماثلة لمقارنة الطموح الأكاديمي بالكفاءة الذاتية على أقسام علمية أخرى في كليات التربية.

2- إجراء دراسة تتضمن فاعلية تصميم تعليمي وفق نموذج التدريس المصغر في تنمية الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات والطموح الأكاديمي .

3- إجراء دراسة لمعرفة العلاقة الارتباطية بين الكفاءة الذاتية في تدريس الرياضيات ومتغيرات أخرى مثل الرغبة المنتجة، والتفكير الرياضي، والميل نحوتدريس الرياضيات، والممارسات التدريسية.

4- إجراء دراسة تتطرق إلى مستوى الفروق في العلاقة الارتباطية بين الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي وفق متغيرات الجنس، والتخصص والتحصيل الدراسي، والمرحلة الدراسية, ومستوى الذكاء .

5- إجراء دراسات طولية لمتابعة تطور الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي لدى الطلبة منذ دخلوهم للكلية إلى حين تخرجهم منها .

6- تطبيق برامج تدريبية في ضوء النظرية المعرفية , وقياس فاعليتها في تنمية الكفاءة الذاتية والطموح الأكاديمي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

1- إبراهيم, خالد احمد عبد العال (2020) :- فعالية برنامج تدريبي قائم على نظرية جولمان في تنمية الكفاءة الذاتية الأكاديمية وفعالية الذات لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعلم الأساسي , **مجلة كلية التربية**, بورسعيد, 31, 207 – 239 .

2- إبراهيم, سماح محمد (2020) :- برنامج مقترح في فلسفة التربية عند جون ديوى لتنمية التنور التربوي ومستوى الطموح الأكاديمي لدى الطالب المعلمين بكلية التربية, **مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس**, العدد 44, الجزء 3 .

3- أحمد, جويدة (2015):- علاقة مستوى الطموح بالتحصيل الدراسي لدى التلاميذ المتمدرسين بمركز التعليم والتكوين عن بعد، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مولود معمري تيزي وزوو ، الجزائر .

4- أحمد, أميرة إبراهيم إبراهيم (2022) :- المدخل الجدلي التجريبي لتنمية الحس الفيزيائي والطموح الأكاديمي لدى طلاب المرحلة الثانوية, **مجلة تطوير الأداء الجامعي**, المجلد 18, العدد 1, أبريل .

5- أحمد وجمعة ,شاكر محمد و جمعة ساجت سعود (2023) :- الكفاءة الذاتية لدى طلبة الجامعة, **مجلة كلية التربية الأساسية** – الجامعة المستنصرية, المجلد 29, العدد 120, أيلول .

6- إسماعيل وسماح, سهير سعيد الجمعة و سماح أبو السعود رسلان (2025) :- فاعلية برنامج للتدريب على استراتيجيات ماوراء التعلم في تنمية الكفاءة الذاتية الأكاديمية وخفض التجول العقلي لدى طلاب كلية التربية, **مجلة كلية التربية** – جامعة بورسعيد, العدد 49, يناير.

7- أوشيش, الجودي(2021):- عزو النجاح والفشل وعلاقته بكل من الفاعلية الذاتية الأكاديمية ودافعية الإنجاز الدراسي لدى التلاميذ المتمدرسين المتفوقين والمتأخرين دراسيا في مرحلة التعليم الثانوي، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العموم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، جامعة مولود معمري .

8- البادي, عائشة بنت سعيد بن سالم (2014) :- بعض سمات الشخصية و علاقتها بفاعلية الذات لدى الأخصائيين الاجتماعيين في مدارس سلطنة عمان، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم و الآداب، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9- بن محمد, غالب (2009):- قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح لدى عينة من طلاب جامعة الطائف ، كلية التربية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** في الإرشاد النفسي ، جامعة أم القرى .

10- الجبوري، سعاد (2015) :- أهداف البحث العلمي وأهميتها في تطوير العملية التعليمية, **المجلة العربية للدراسات التربوية**، 22 (3), 112 – 130 .

11- حدان, ابتسام (2015):- فاعلية الذات المدركة وعلاقتها بالألم المزمن، دراسة مقارنة لدى عينة من المرضى و غير المرضى بمدينة ورقلة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

12- الحلبي, حنان خليل (2000).مستوى الطموح ودوره في العلاقات الزوجية, **رسالة ماجستير غير منشورة**, جامعة دمشق, سوريا .

13- حوراء, عباس كرماش (2016) :- الكفاءة الذاتية الأكاديمية المدركة لدى طلبة كلية التربية الأساسية في جامعة بابل, **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية** والإنسانية – جامعة بابل, العدد 29, تشرين الأول .

14- دعاء ونرمين, عوض و نرمين عوني (2013) :- الكفاءة الذاتية المدركة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات لدى طلاب كلية التربية جامعة الإسكندرية, **مجلة دراسات عربية في علم النفس**، كلية التربية، مجلد 12, العدد 2, جامعة الإسكندرية، مصر .

15- رمضان وسرحان , هادي صالح و خبان قحطان(2016). الحاجات الإرشادية والطموح الأكاديمي لدى طلبة الجامعة الساكنين وغير الساكنين في الأقسام الداخلية, **مجلة الأستاذ**, جامعة كركوك, العراق, المجلد 218, العدد2 .

16- الزهراء, دكاني فاطمة (2022) :- قلق الامتحان وعلاقته بمستوى الطموح الأكاديمي لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي, مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د في علم النفس المدرسي, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم العلوم الاجتماعية, جامعة ابن خلدون تيارت .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

17- السيد, منى (2001). أثر برنامج تدريبي في الكفاءة الأكاديمية للطلاب على فاعلية الذات. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**, 11(29), 151- 200 .

18- شروق , عبد الفتاح عرفة (2023):- الكفاءة الذاتية المدركة وعلاقتها بالتوافق الأكاديمي لدى المتفوقين دراسياً من طلاب الجامعة, مجلة كلية التربية بالزقازيق ، مجلد38 ،العدد 123, كلية التربية قسم الصحة النفسية ،جامعة الزقازيق .

19- عبد الرحمن, نيفين(2010):- قلق المستقبل وعلاقته بكل من فعالية الذات ومستوى الطموح الأكاديمي لدى عينة من طلبة جامعة الأزهر بغزة, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الأزهر, غزة .

20- عرفه, لريجان نضال كمال(2021) :- الملل الأكاديمي وعلاقته بالكفاءة الذاتية لدى طلبة جامعتي الخميل وبوليتكنك فلسطين في محافظة الخميل، , **رسالة ماجستير غير منشورة**, جامعة النخيل، كلية الدراسات العليا .

21- قريشي, فيصل (2011) :- التدين و علاقته بالكفاءة الذاتية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر.

22- محمود ويحيى , هبة ويحيى زكريا (2020) :- برنامج قائم على الذكاء الناجح وفاعليته في تنمية البراعة الهندسية ومستوى الطموح الأكاديمي لدى طلاب المرحلة الإعدادية, **مجلة البحث العلمي في التربية** , العدد 21, الجزء 15, كلية التربية , جامعة عين شمس .

23- المشيخي, غالب محمد(2009) .قلق المستقبل وعلاقته بكل من فعالية الذات ومستوى الطموح لدى طلاب جامعة الطائف , رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة أم القرى .

24- منصور ، زياد رشيد بوقصارة (2015) :- الخصائص السيكومترية للنسخة الجزائرية لمقياس توقعات الكفاءة الذاتية العامة لدى تلاميذ المرحلة الثانوية, **مجلة العلوم النفسية والتربوية**, مجلد 3, العدد 7, جامعة الجزائر, الجزائر .

25- نعيمة, بوخالفة وحريز خولة (2024) :- الكفاءة الذاتية الأكاديمية وعلاقتها باستراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة كلية الطب, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة , الجزائر .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

26- النصاصرة، فؤاد صالح محمد(2009) :-الكفاءة الذاتية المُدركة وعلاقتها بقلق المستقبل في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية لدى طلبة الثانوية العامة في مدينة بئر سبع، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة اليرموك.

27- ياسين , حمدي محمد, علي, إيناس سيد(2014) .فاعلية الذات والاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة, مجلة كلية التربية ببنها, العدد 97 .

28- Caprara, G. V., Fida, R., Vecchione, M., Del Bove, G., Vecchio, G. M.,Barbaranelli, C., & Bandura, A. (2008). Longitudinal analysis of the role of perceived self-efficacy for self-regulated learning in academic continuance and achievement. Journal of Educational Psychology, 100 (3), 525-534.

29- Lenka, K., & Kant, R. (2016). A study of educational aspiration of special needs students in relation to some factors. Global journal of human-social science research, 16(5), 1-6.

30-Wang ,L.& YU. Z.(2023).Gender -moderated effects of academic self-concepts on achievement , motivation performance and self – efficacy: A systematic review . Frontiers in Psychology ,14 ,1136141 .

31-Williams,J. (2014). Gender differences in school children's science self – efficacy . educational research and riviews. Vol.9, No.3,pp 75 -82 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المدارس النحوية في اللغة العربية

م.م. لمياء سليم علي حسن

المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار

lamyaa.alyaseen@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمدارس النحوية، وحقيقة نشأتها وتطورها في الدراسات النحوية، وتسليط الضوء على المدارس النحوية وذلك من خلال، (مصادرها، وطبقاتها وأشهر أعلامها وخصائصها العامة)، ومن ثمَّ تسليط الضوء على بداية الخلاف بين المدارس النحوية وأثره في الدرس اللغوي والنحوي.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد اقتضت طبيعة الدراسة على توظيف المنهج الوصفي التحليلي، الذي يخدم طبيعة الدراسة والبحث العلمي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها أنَّ الدراسة بيَّنت أنَّ الخلاف النحوي ليس مجرد عائق تعليمي، بل هو أداة لا غنى عنها لاستجلاء الأصول الكبرى التي انبنى عليها الفكر العربي الإسلامي بأسره. كذلك وقد بيَّنت الدراسة أنَّ تباين المدارس النحوية كان اختلافاً منهجياً أصيلاً وليس مجرد صراع معرفي. وقد أسهم هذا الخلاف في الارتقاء بالدرس النحوي، وتوسيع آفاقه، وإثراء مادته العلمية.

وفي نهاية المطاف أوصت الباحثة في دراستها بضرورة توجيه الباحثين للعناية بخلاف الأفراد داخل المذهب الواحد (مثل خلافات الأخفش مع سيبويه، أو الفراء مع الكسائي) لبيان أثر الخلاف بين المدارس النحوية في إثراء الدرس اللغوي والنحوي.

Abstract:

This study aimed to introduce the grammatical schools, the reality of their emergence and development in grammatical studies, and to shed light on the grammatical schools through (their sources, classes, most famous figures and general characteristics), and then to shed light on the beginning of the disagreement between the grammatical schools and its impact on linguistic and grammatical study.

In order to achieve this, the nature of the study required the use of the descriptive analytical method, which serves the nature of the study and scientific research.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the study showed that grammatical disagreement is not just an educational obstacle, but rather an indispensable tool for clarifying the major principles upon which the entire Arab-Islamic thought was built.

The study also demonstrated that the differences between grammatical schools were fundamentally methodological, not merely intellectual conflicts. This divergence contributed to the advancement of grammatical studies, broadening their scope and enriching their scholarly content.

Ultimately, the researcher recommended in her study the necessity of directing researchers to pay attention to the differences of individuals within the same school of thought (such as the differences of Al-Akhfash with Sibawayh, or Al-Farra' with Al-Kisa'i) in order to demonstrate the impact of the differences between grammatical schools on enriching linguistic and grammatical studies.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

عرِف مصطلح المدراس النحوية اختلافات عديدة ومتنوعة بين الدارسين، فالدرس النحوي ظهر في أقطار مختلفة من البلاد العربية، مما نتج عنه تعدد الأفكار، والرؤى وذلك حسب تعدد هذه الأقطار، وقد مسَّ هذا التعدد الدرس النحوي، فحاول الدارسون أن يؤسسوا مدارس مختلفة تضم هذا التعدد. وبالرجوع إلى الدراسات التي تناولت المدارس النَّحوية للوقوف على المدارس النحوية العربية التي ذاع صيتها وانتشرت بين العامة والخاصة فنجد مدرستين عريقتين تنتميان إلى رقعة جغرافية نسبت إليها وسميت باسمها، وهما البصرة والكوفة، ورغم هذا فإنَّ اسم "مدرسة" هو الشائع المتداول عند الدارسين، ولا يكادون يختلفون فيه بينما اختلافهم هو في عدد المدارس النحوية، فضلًا عمَّا ذكره شوقي ضيف حيثً صنَّف المدارس النحوية إلى خمس مدارس وهم: البصرية، والكوفية، والبغدادية، والأندلسية، والمصرية.

وتأسيسًا على ذلك، فقد جاءت رغبتي في دراسة موضوع المدارس النحوية في اللغة العربية، والتعريف بها، وبحقيقة نشأتها وتطورها في الدراسات النحوية، وتسليط الضوء على أهم مصادرها، وطبقاتها وأشهر أعلامها وخصائصها العامة، فضلًا عن تسليط الضوء على بداية الخلاف بين المدارس النحوية وأثره في الدرس اللغوي والنحوي، وقد كان هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع، تتمثل فيما يلي:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

1- بيان أهمية المدارس النحوية وأهمية الخلاف بينهم، والذي أدَّى إلى بزوغ مفاهيم نحوية مبتكرة، كالتوجيه النحوي، والبحث في الأصول المشتركة التي تربط بين القاعدة النظرية وواقع الاستعمال اللغوي.

2- إبراز أهمية فهم مسارات المدارس النحوية، كونه يسهم بفاعلية في تطوير طرائق تعليم النحو الحديث، وذلك عبر تبني رؤية تاريخية تحليلية تربط الطالب بجذور القاعدة وتطورها.

3- التأكيد على أنَّ تباين المدارس النحوية كان اختلافاً منهجياً أصيلاً أسهم هذا الخلاف في الارتقاء بالدرس النحوي، وتوسيع آفاقه، وإثراء مادته العلمية.

مشكلة البحث

تتمثَّل مشكلة البحث في الاختلاف في بيان عدد المدارس النحوية، وبيان مناهجها العلمية، إلى جانب الاختلاف بين الباحثين والدارسين في بيان وتوضيح أثر هذا الاختلاف في الدرس النحوي واللغوي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف البحث

هدف هذا البحث إلى تحقيق جُملة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

1- التعريف بالمدارس النحوية، وحقيقة نشأتها وتطورها في الدراسات النحوية.

2- تسليط الضوء على المدارس النحوية وذلك من خلال، (مصادرها، وطبقاتها وأشهر أعلامها وخصائصها العامة).

3- تسليط الضوء على بداية الخلاف بين المدارس النحوية وأثره في الدرس اللغوي والنحوي.

الدِّراسات السَّابقة:

من بين أبرز الدِّراسات السَّابقة التي تناولت موضوع المدارس النحوية ما يلي:

1. **المدارس النحوية: قراءة في المرتكزات المعرفية والاجتماعية، عبد الكريم بن محمد، مجلة دراسات وابحاث، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، الجزائر، 1444هـ – 2023م.**

تتناول هذه الورقة البحثية مسألة مصطلح المدارس النحوية في التراث العلمي العربي، وما نجم عنها من مناقشات فكرية ونقدية، تعدت إلى التشكيك في وجود المدارس النحوية في حد ذاتها، فتعدد المدارس يتأسس مبدئيا على التميز في المنهج البحثي المتبع في الدراسات العلمية المختلفة، وكذلك في النتائج الضابطة للقواعد المتوصل إليها من طرف كل مدرسة. تسعى هذه الدراسة إلى الحفر في الخلفيات المعرفية والاجتماعية التي كانت وراء شرعية وجود المدارس النحوية في التراث العلمي العربي.

2. **المدارس النحوية: دراسة مقارنة بين كتابي المدارس النحوية لدكتور شوقي ضيف ودكتورة خديجة الحديثي، صفاء دفع الله محمد علي، عصاك الدين سر الختم أحمد، العدد الثامن عشر، السودان، مارس 2023م.**

هدفت الدراسة للمقارنة بين كتابين من أوائل كتب المدارس النحوية، دراسة منهجية للكتابين، وأهم السمات التي يتسم بها كل كتاب، وبيان نقاط الاتفاق والاختلاف، نهجت الدراسة المنهج المقارن، وتوظيف المنهج التحليلي النقدي، بالاعتماد في ذلك كله على مصادر الفريقين الرئيسية للوصول لنتائج علمية موضوعية،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهمها في النحو ثلاث مدارس متفق عليها بين الكتابين وهي مدرسة بصرية، ومدرسة كوفية، ومدرسة بغدادية، وأخريين امتدادا لهذه المدارس.

3. المحاكمات النحوية: المدرس الأندلسية نموذجًا، إيهاب محمد عبد الله عرفان، حوليات آداب عين شمس، المجلد 44، مارس، 2016م.

يحرص هذا البحث على تناول فكرة المحاكمات النحوية ممهدا لذلك بمبحثين؛ عرض الأول لتعريف المحاكمة ودلالتها لغة واصطلاحا وكذلك أهم المصطلحات التي عرفت بها، أما الثاني فعرض لإرهاصات نشأتها في التراث العربي قبل التقعيد النحوي ومنه ما كان في المحاكمات بين الشعراء في العصر الجاهلي، ثم الإشارة إلى تطورها حتى أصبحت فنا قائما بذاته له مجاله في الدرس النحوي.

4. الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية، أمجد عيسى قاسم طلافحة، جامعة عمان الأهلية، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، الأردن، 2013م.

يتناول البحث بالتحليل والمناقشة قضية الخلاف النحوي وحقيقة المدارس النحوية، بغية استكشاف حقيقة أمر الخلاف وفق منهج علمي موضوعي يقوم على استقراء مقولات النحو وآراء العلماء، وإجراء تحليل يقوم على الأسس التي بنيت عليها جهود النحاة القدماء. والثابت أن موضوع الخلاف في الدرس النحوي التقليدي قد حظي باهتمام واضح بين الدارسين قديما وحديثا، حتى غدت فكرة الخلاف النحوي وتقسيم النحاة في مذاهب أو مدارس مختلفة على أسس جغرافية، أمرا مستقرا في أذهان الدارسين وينظر إليها بوصفها واقعا لا يقوى أحد على إنكاره؛ فبالإضافة إلى مدرستي البصرة والكوفة ظهرت مدرسة بغداد، ثم جعل للأندلس مدرسة، وكذا لمصر والشام.

5. مدارس نحوية أم نشاط لغوي؟ فحص وتطبيق من خلال تفسير سورة البقرة للألوسي في روح المعاني، خالد حسين طالب دلكي، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو 2020م.

سعت الدراسة إلى كشف النقاب عن مسألة في تاريخ النحو العربي، وهي القول بوجود مدارس نحوية، نجم عنها مشغل كبير قوامه الخلاف النحوي. وقد تتبعت الدراسة تاريخ النحو العربي (التراثي) منذ النشأة، وقاربته مقاربة بيانية؛ وقد أسهمت أدبيات النشأة في الإلحاح على هذه المقاربة بوصفها تشكل خصوصية أبيستمولجية للتراث النحوي بمجمله.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6. موقف الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح من الخلافات النحوية "المدارس النحوية"، عباس لعشريس، المجلد الثالث، العدد العاشر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2020م.

يحاول هذا البحث أن يعالج مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة المدارس النحوية العربية وبعض خصائصها، وذلك انطلاقا من ردود الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح على بعض المستشرقين ك فايل" و "ماسينيون" ومن تبعهم من الدارسين العرب، الذين قالوا إنه لا وجود لمدرسة كوفية في النحو، وأن المدرسة النحوية الكوفية غالت في الاحتجاج بالشاذ، وأن البصريين غلبوا القياس على السماع، ليخرج البحث بتخطيء هؤلاء كلهم، إن التراث العربي له مدرسة بصرية وكوفية، وأن لكل منهما منهجا خاصا ابتعد عن الاحتجاج بالشاذ ولم يغلب القياس.

منهج البحث:

أمَّا المنهج العلمي المتبع في هذا الموضوع، فقد اقتضت طبيعة الدراسة والبحث العلمي على توظيف المنهج الوصفي التحليلي، لبيان مفهوم المدارس النحوية، وحقيقة نشأتها وتطورها في الدراسات النحوية، وتسليط الضوء على المدارس النحوية وذلك من خلال، (مصادرها، وطبقاتها وأشهر أعلامها وخصائصها العامة)، إلى جانب تسليط الضوء على بداية الخلاف بين المدارس النحوية وأثره في الدرس اللغوي والنحوي.

هيكلية البحث: ينقسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المقدمة، وتشتمل على أهمية الدراسة ومشكلتها وأهدافها، والدراسات السابقة، والمنهج العلمي.

المبحث الأول: التعريف بالمدارس النحوية، وحقيقة نشأتها وتطورها في الدراسات النحوية.

المبحث الثاني: المدارس النحوية، (مصادرها، وطبقاتها وأشهر أعلامها وخصائصها العامة).

المبحث الثالث: بداية الخلاف بين المدارس النحوية وأثره في الدرس اللغوي والنحوي.

الخاتمة، وتتضمن أهم نتائج الدراسة والتوصيات العامة لها.

المصادر والمراجع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول

التعريف بالمدارس النحوية، وحقيقة نشأتها وتطورها في الدراسات النحوية.

مفهوم المدارس النحوية:

بالرجوع إلى كتب المعاجم اللغوية والعربية تبين لي أنَّ مصطلح المدرسة هو اسم مكان من الفعل "دَرَسَ " ويأتي في اللغة بمعانٍ منها: دَرَسَ دَرْسًا بمعنى: عَفَا وذهب أثره، ودَرَسَه: تَقادَم عهْدُه، ودَرَسَ الكتاب(مصطفى، وآخرون، د.ت: 1/ 279)، ونحوه دَرْسًا ودراسة: قرأه، وأقبَلَ عليه ليَحْفَظَه ويَفْهَمَه. وكذلك المُدرِّس: المعلّم، والمدرسة: مكان الدّرس والتعليم(الجوهري،1987م: 3/ 927).

واصطلاحًا أخذ مصطلح "المدرسة "طريقه إلى الفكر العربي حديثًا؛ ذلك أننا لا نظفر في معاجم المصطلحات التراثية على تعريفها، حيثُ عرفت لفظة "مدرسة" على أنها "كلمة تاريخية استعملها المسلمون في عصور حضارتهم، فكان من ذلك المدرسة النِّظامية في بغداد، فالمدارس النِّظامية في أمصار أخرى، وهذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب إليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة"(السامرائي، 1987م: 139).

وأمّا دلالتها الحديثة فمأخوذة من الفكر الغربي؛ إذ إن "الغربيين تجاوزوا في استعمال مصطلح "المدرسة" المألوف المعروف، فكانت لديهم مثلاً: المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن، والمدرسة الرومانتيكية، والمدرسة الرمزية، والمدرسة الطبيعية، وغير هذا"(السامرائي، 1987م: 139).

وعلى الرغم من أصالة هذا المصطلح، إلَّا أنَّه لم يستخدمه إلى المعاصرون فلم يرد في اصطلاح القدماء، ولعلّ أول من استخدمه هو المستشرق "(جوتولد فايل)"، الذي عرّف ذلك بقوله: "الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض في رأي واحد"، وتابعه على ذلك المستشرق (كارل بروكلمان)(الحديثي، 2001م: 15).

وقد بيَّنت الدراسات أنَّ أوَّل من تبنَّى هذه التسمية من العرب الأستاذ "مهدي المخزومي" في كتابه: "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، وتوالت بعدها المؤلفات الموسومة بلفظ المدرسة من مثل: "المدارس النحوية" لشوقي ضيف، و"المدارس النحوية" لخديجة الحديثي، و"المدارس النحوية: أسطورة وواقع" لإبراهيم السامرائي، وما إلى ذلك. كما كان "مهدي المخزومي" أول دارس عربي اجتهد في تعريف "المدرسة"؛ حيث قال عند كلامه عن الكسائي: "إن الكسائي بمنهجه وأساليب دراسته أسس مدرسة لها خصائصها ومميزاتها،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فليست المدرسة إلا أستاذًا مؤثرًا وتلاميذ متأثرين وقد اجتهدوا على تحقيق غرض واحدٍ، ونهجوا للوصول إليه منهجًا واحدًا"(المخزومي، 1986م: 120).

وتوالت اجتهادات الدارسين في تعريف "المدرسة"، ويمكن أن نعرف المدرسة على أنها: "مجموعة النحاة الذين كونوا درسًا نحويًا في بيئة معينة سواء أضمهم منهج موحد خاص بهم له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلة، أم كان مبنيًا على منهج من سبقهم إلا أنهم استقروا في بيئة أخرى وتأثروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثر"(الحديثي، 2001م: 13).

فالمدارس النحوية تُطلق على مجموعة من النحاة ينضوون تحت إطار موحد في التفكير والمنهج، وتكون لهم مرجعية واحدة يصدرون عنها في دراسة النحو، ولكي تضمن هذه البوتقة صفة المدرسة لا بد أن يكون لا أتباع مع مرور الوقت والزمن(المخزومي، 1986م: 122).

أمَّا مفهوم المدارس النحوية عند المحدثين، فقد جاء عند بروكلمان تعريف ذلك بقوله:" قد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاثة مدارس البصريون والكوفيون ومن مزجوا بين المذهبين من علماء بغداد"(بروكلمان، د.ت: 124-125).

حقيقة وجود المدارس النحوية، ونشأتها وتطورها وأهم الآراء حولها:

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح "المدرسة النحوية" لدى جمهرة من الباحثين المحدثين –مستشرقين وعرباً– إلا أنَّ قضية إثبات وجود مدارس نحوية متمايزة تحمل هذه المسميات التاريخية قد أثارت جدلاً واسعاً؛ إذ انقسمت رؤاهم حيال حقيقة هذا التعدد إلى تيارات متباينة، يمكن توضيحها في ثلاثة آراء وذلك على النحو التالي:

الرأي الأول: القول بوحدة المدرسة النحوية، حيثُ ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى الإقرار بوجود مدرسة نحوية وحيدة ومركزية في تاريخ النحو العربي، وهي المدرسة البصرية، نافين في الوقت ذاته صفة "المدرسة" عن غيرها من الحواضر العلمية. وبناءً على هذه الرؤية، لا يعترف هؤلاء بكيانٍ مستقل لما يُعرف بالمدرسة الكوفية، وبالتبعية يُنكرون وجود مدرسة بغدادية أو أندلسية أو ما سواهما من التقسيمات المكانية.

ويُعد المستشرق الألماني "جوتولد فايل (Gotthold Weil) "الرائد الأول لهذا الطرح؛ حيث أبدى تشككاً منهجياً في مقومات قيام مدرسة كوفية مستقلة، ومن ثمّ خلص إلى نفي وجود مدرسة بغدادية؛ معتبراً إياها

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مجرد نتاجٍ لامتزاج الآراء البصرية والكوفية، وليست كياناً علمياً ذا خصائص منهجية متفردة(الحديثي، 2001م: 15-16).

وقد تعزز هذا الطرح من خلال ما سطَّره كاتب سيرة "ثعلب" في دائرة المعارف الإسلامية، وكذلك ما ذهب إليه المستشرق الألماني "كارل بروكلمان "في مؤلفه الشهير "تاريخ الشعوب الإسلامية"، وقد التقت رؤى هؤلاء المستشرقين عند إنكار وجود مدرسة نحوية كوفية تمتلك منهجاً علمياً مكتملاً أو كياناً مذهبياً مستقلاً بذاته. ويرون أنَّ فكرة تقسيم النحو إلى مدارس بصرية وكوفية ليست سوى "فرضيَّة متأخرة" من صنيع النحاة والعلماء الذين جاؤوا في عصور لاحقة، والذين أسقطوا هذا التقسيم المذهبي على بدايات نشأة النحو العربي(المخزومي، 1986م: 352).

وأمّا من الدارسين العرب الذين ذهبوا المذهب ذاته فنجد الأستاذ "إبراهيم السامرائي" الذي ما وقف عند إنكار وجود مدارس نحوية فحسب، بل رأى في اعتماد مصطلح "المدرسة" ذاته ضربًا من التقليد الأعمى، وحتى اعتماده هو ذاته له كان على ما يبدو كان عن غير قناعة واضحة؛ إذ قال: "**وقد نندفع في هذا الأخذ بحق وبغير حق حرصًا على الاستجابة إلى العصر بحجة "المعاصرة" واحترازًا أن يوهم الدارس بالجمود والرجعية ونحو ذلك، وهذا النوع من التلقي قد يحمل الضيم على العلم**"(السامرائي، 1987م:140).

وقد اتضح هذا الاتجاه النقدي بشكل جلي في البحث الذي نشره الأستاذ إبراهيم السامرائي بمجلة مجمع اللغة العربية بالأردن تحت عنوان" :أَلنا مدارس نحوية؟ ."حيث طرح من خلال تساؤله الاستفهامي رؤيةً مفادها أن القول بتعدد المدارس النحوية ينطوي على قدرٍ كبير من المبالغة؛ موضحاً أن النحو العربي القديم نشأ بدافع الحاجة اللغوية المُلحة ثم تطور تدريجياً، حيث اجتهدت فيه طبقة من المتقدمين، ثم تلاهم جماعة في الكوفة عُرفوا بـ "الكوفيين"، ويتلخص جوهر إنكاره لوجود مدرستين (بصرية وكوفية) في أن النحو القديم "كيان واحد" في أصوله وجوهره، وما يُنسب للكوفيين من تميز ليس سوى اختلافات في "فروع المسائل" وتفصيلاتها، لا في الأصول والقواعد الكلية التي وضعها البصريون المتقدمون؛ وبذلك يغدو الخلاف خلافاً بين جيل لاحق وجيل سابق، لا صراعاً مذهبياً بين مدرستين مستقلتين(السامرائي، 1987م: 159).

وإلى مثل إنكاره ذهب الأستاذ "علي أبو المكارم "فقال بفساد :"**تلك الفكرة التي شغلت كثيرًا من الدارسين في النحو العربي قُدامى ومحدثين وهي وجود مدارس نحوية يتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي**..."(أبو المكارم، 1975م: 243-244).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرأي الثاني: يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى حصر الخلاف المذهبي في مدرستين أصيلتين فقط هما : المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، نافين صفة الاستقلال المنهجي عما تلاهما من مسميات كالمدرسة البغدادية أو الأندلسية. وقد وضعت الأستاذة "خديجة الحديثي "الأستاذ "مهدي المخزومي "في طليعة هذا الفريق، مستندةً إلى تصريحه الذي يرى فيه أنَّ ذيوع اسم "البغداديين" في القرن الرابع الهجري بجانب البصريين والكوفيين قد أوجد انطباعاً زائفاً بوجود مذهب ثالث. ويرى المخزومي أنَّ هذا التصور لم يكن إلا "وهماً" وقع فيه النحاة المتأخرون، الذين تكلّفوا "رُكوب الصَّعب" في محاولة رسم ملامح مذهب مستقل للبغداديين، في حين أنَّ واقع الأمر لا يعدو كونه تداخلاً بين آراء المدرستين الأم (البصرة والكوفة) دون وجود منهج متميز يقف بإزائهما(الحديثي، 2001م: 16).

الرأي الثالث: ويضم الدارسين الذين يقرّون بوجود مدارس متعددة زيادة على المدرسة البصرية والكوفية لا سيما البغدادية، ومن بعدها الأندلسية.

ومن هؤلاء الأستاذ "أحمد أمين" الذي يعتبر من أوائل من رأوا أنّ المدارس النحوية ثلاث، وكذا الشيخ "محمد الطنطاوي"، والأستاذ "سعيد الأفغاني"، والأستاذ "أحمد مكي الأنصاري"، وغيرهم كثيرون(الحارثي، 2001م: 19-20).

وأمّا الذين جَعَلوا المدارس أربعة فالأستاذ "طه الراوي"، في حين عدّها بعضهم خمسة، وهذا مذهب الأستاذ "شوقي ضيف"؛ إذ يضيف إلى الثلاثة: المدرسة الأندلسية، والمدرسة المصرية، ووافقته في رأيه الأستاذة "خديجة الحديثي"(ضيف، د.ت: 7-8).

ولعلّ ذلك مذهب الأستاذ "عبد العالم مكرم" الذي خصص كتاباً سمّاه: "المدرسة النحوية في مصر والشام". وفي مقابل الآراء التي ضيّقت نطاق المدارس، ذهب فريقٌ آخر من الدارسين إلى التوسُّع في هذا المصطلح، فأثبتوا مدرسةً نحوية لكل قُطرٍ من أقطار العالم الإسلامي؛ فنشأت تبعاً لذلك مسمياتٌ لمدرسة الشاميين، ومدرسة المصريين، ومدارس إفريقية (في تونس والمغرب)، فضلاً عن مدرسة الأندلسيين.

ومع توضيح هذه الآراء، فإنَّ الغاية ليست إثارة جدلٍ نظري حول شرعية مصطلح "المدرسة"، بل وضع منارةٍ معرفية للباحثين الراغبين في استقصاء المسألة في مظانّها الأصلية. ونميل في هذا السياق إلى ما خلصت إليه الأستاذة "خديجة الحديثي "من رؤيةٍ رصينة؛ مفادها أنَّ إطلاق تسمية "مدرسة" على هذه البيئات النحوية (بصرة، كوفة، بغداد، مصر ، أندلس، شام) لا يغير من جوهر الحقائق التاريخية والخصائص العلمية التي عُرفت بها كل بيئة. إنَّ استخدامنا لهذا المصطلح لن يتبعه بالضرورة وجود مناهج "منقطعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الصلة" في كل بلد؛ إذ مهما تعددت المسميات واختلفت المسارات، يظل النحو العربي كُلّاً متكاملاً، ولا يمكن بأي حالٍ تصوُّر هذه المناهج كجزرٍ معزولة لا رابط بينها، بل هي مناهج متداخلة يجمعها أصلٌ واحد ومشاركةٌ علميةٌ وثيقة(الحديثي، 2001م: 23).

ومن خلال ما تمَّ عرضه وبيانه يتبين لي إنّ المدارس النحوية في التراث العربي واقع لا يمكن إنكاره، فالمخزون العلمي الذي ورثناه عن عبقرية أسلافنا القدامى لا يقدر بثمن. وإنّ التنوع في الاختلاف لا يضر بالقيمة العلمية لهذه المدارس، وإجماعها على الأصول التي استمدت منها مادتها، واتفاقها في الأخذ من العلوم المجاورة كأصول الفقه وعلم الكلام، لا يختزلها في مذهب واحد أو مدرسة محددة(بن محمد، 2023م: 516).

المبحث الثاني

المدارس النحوية، (مصادرها، وطبقاتها وأشهر أعلامها وخصائصها العامة).

أولًا: المدرسة البصرية، مصادرها وطبقاتها وأشهر أعلامها:

اتفق جمهور الباحثين، قديماً وحديثاً، على أن البصرة كانت المهد الأول الذي انطلق منه النحو العربي، حيث قطع فيها مراحل نُضج متقدمة قبل أن تتبلور ملامح مدرسة الكوفة النحوية، وتظهر على الساحة العلمية. وقد كشفت القراءات التاريخية عن مجموعة من العوامل الجوهرية التي جعلت من البصرة بيئة خصبة لولادة هذا العلم؛ فالبصرة كانت سبَّاقة إلى التحضر والاستقرار المجتمعي، وهو ما هيأ مناخاً ملائماً للاشتغال بالعلوم واستيعاب الثقافات الوافدة. وفي ظل هذا الاستقرار، نشأت حياة عقلية منظمة أنتجت بواكير العلوم التي تطلبتها طبيعة المجتمع الجديد، وكان في طليعة هذه الثمار "علم النحو"(حجازي، د.ت: 86).

ومع التسليم بأن "اللحن" وتفشيه كان المحرك الأساسي والدافع المعجل لظهور القواعد النحوية، إلا أن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى مقومات بنيوية أخرى ميزت البصرة؛ فالمقومات الثقافية والمراكز العلمية الحيوية في هذا الإقليم لعبت دوراً محورياً في نهضة الدراسات اللغوية. ومن أبرز هذه الحواضر التي احتضنت الفكر النحوي: سوق المربد بصفته ملتقى للفصحاء، والمسجد الجامع وما كان يضمه من حلقات ومجالس علمية رصينة(المخزومي، 1986م:13).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد تأسَّس صرح النحو البصري بجهود ريادية استهلتها شخصية أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، ثم تدرج هذا العلم في النمو، والارتقاء حتى بلغ ذروة نضجه وهيكلته المتكاملة على يد إمام النحاة سيبويه (ت 180 هـ). وقد تجلَّى هذا النضج في أثره الخالد المسمى بـ "الكتاب"، الذي أصبح، ولا يزال المرجع الأسمى والمنارة التي يستضيء بها الباحثون في قضايا النحو العربي بصفة عامة، والمذهب البصري بصفة خاصة(عمر، 2003م: 133).

أهم مصادر الدراسة عند البصريين:

هناك جُملة من مصادر الدراسة في المدرسة البصرية، تتمثَّل فيما يلي:

1- **القرآن الكريم:** فالقرآن الكريم هو أصدق مرجع، وأصح مصدر يرجع إليه النحاة في الأصول؛ وقد فطن النحاة إلى ذلك، فسيبويه كان من أكثر النحاة تمسكاً بالشواهد القرآنية، وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل، ولأنه يمثل العربية الأصيلة، وعليه، فقد سلك جمهور النحاة البصريين منهج "سيبويه" في الاستشهاد بالقرآن الكريم.

2- **الشعر الجاهلي والإسلامي(الشعر العربي):** فقد استشهد البصريون بشعر الطبقتين الأوليين، شعراء العصر الجاهلي والإسلامي، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة "الشعراء الأمويون"(المرادي، 2008م: 228/1).

3- **الفصحاء من العرب:** ومن أهم مصادر الدراسة في المدرسة البصرية الاعتماد على الشواهد من فصحاء العرب، وفصحاء العرب هم سكان البادية الذين بعدوا عن التأثر بلغات أجنبية؛ أي الذين سكنوا أواسط شبه الجزيرة العربية، وكانوا أكثر توغلاً في البداوة، وفي ذلك يقول "السيوطي" نقلاً عن "الفارابي": "... **والذين عنهم نُقلت اللغة، وبهم اعتُدِّي، وعنهم أُخِذ اللسان العربي من بين قبائل العرب: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم**"(السيوطي،1989م: 91).

4- **الفصحاء من غير العرب:** كما استشهد البصريون بكلام غير العرب أيضاً ممّن صحت سلائقهم، واطمأن العلماء إلى قوة ملكاتهم "كالحسن البصري" و "الحجاج بن يوسف الثقفي".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5- **الأمثال:** وما جرى مجراها من عبارات جزيلة اللفظ، حفظها الاستعمال، وشاعت على الألسنة كقول العرب (الصيف ضيَّعتِ اللبن)، (رجَع بخُفَّي حنين)، (وتمرة خير من جرادة)، وما إلى ذلك مما يُطمأن إلى صحته، والاستشهاد به(الهروي، 1420هـ: 2/ 819).

6- **الحديث النبوي الشريف:** أمَّا الحديث النبوي الشريف فلم يستشهد النحاة الأوّلون بالحديث النبوي الشريف، أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء" و"عيسى بن عمر الثقفي"، وما إلى ذلك من النحاة البصريين والكوفيين على حد سواء.

طبقات المدرسة البصرية وأشهر أعلامها:

هناك عدة طبقات لأشهر أعلام المدرسة البصرية تتمثل فيما يلي:

1- الطبقة الأولى: وتضم هذه الطبقة أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه:

يُعد أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) المؤسس الحقيقي والأول لعلم النحو العربي؛ فعلى الرغم من تعدد الروايات حول مصدر إلهامه أو من أرشده للقيام بهذه المهمة، إلا أنَّ المنجزات العلمية التي خلَّدها كفيلة بإثبات ريادته. ويتجلى ذلك بوضوح في ابتكاره لمنظومة نَقْط الإعراب، وذلك لضبط اللسان العربي، كما تُشير المصادر التاريخية إلى أنه وضع أبواباً تأصيلية في النحو وألَّف كتاباً عُرف بالتعليقة غير أنَّ هذه الآثار والتدوينات قد ضاعت ولم تصل إلينا(اللغوي، د.ت: 9).

ويُصنَّف نقط الإعراب بوصفه أول جهد علمي رصين استند إلى آليات الملاحظة الدقيقة والوصف اللغوي؛ إذ كانت ثمرته المباشرة هي صياغة وتحديد الحركات الإعرابية (الفتحة، والضمة، والكسرة). ويُعدُّ استنباط هذه المصطلحات من قِبل أبي الأسود الدؤلي وجيله طفرة معرفية كبرى، مهدت الطريق لبناء صرح النحو العربي وأعطته دفعاً تأسيسياً متقدماً في تاريخ الفكر اللغوي(حسان، 2004م: 33-34).

إنّ البرهان اللغوي على ريادة ذلك يكمن في كون الهيكل النحوي العربي قد شُيّد بأكمله على هذه الحركات؛ إذ غدت هي العلامات الإعرابية المجسدة لآثار "العوامل" النحوية. وقد استأثرت "قرينة العلامة الإعرابية" بالاهتمام الأكبر لدى النحاة مقارنة بغيرها من القرائن اللغوية، نظراً لارتباطها الوثيق بنظرية "العامل النحوي"، التي تبلورت في مراحل لاحقة كأهم الأصول المنهجية للمدرسة البصرية. ومن هذا المنطلق، أدرك أبو الأسود الدؤلي وجيله مبدأً جوهرياً، وهو الربط بين التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمات وبين تنوع المعاني والوظائف النحوية(عمر، 2006م: 207).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد وثّقت المصادر التاريخية وكتب التراجم أسماء نخبة من الأعلام الذين تخرجوا في مدرسة أبي الأسود، من أبرزهم: نصر بن عاصم (ت 89هـ) المبتكر لـ "نقط الإعجام"، ويحيى بن يعمر (ت 129هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز (ت 117هـ)، بالإضافة إلى عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وعطاء بن أبي الأسود، ومعاوية بن عمر بن أبي عقرب، وغيرهم كثير. ورغم أن تفاصيل إسهاماتهم النحوية الفردية لم تُنقل إلينا بدقة تاريخية، إلا أن المؤكد هو قيامهم باستيعاب مادة شيخهم العلمية والإضافة إليها ونشرها، مما هيأ الظروف لنشوء جيل جديد من التلاميذ الذين شكّلوا فيما بعد "الطبقة الثانية" من نحاة البصرة.

وتكمن السمة الجوهرية التي ميزت نحاة هذه الطبقة في احتفاظهم بسلامة السليقة اللغوية ونقاء الفصاحة، سواء كانوا من أصول عربية أو من الموالي؛ إذ كانوا يعيشون في بيئة لسانية لم تلوثها العجمة بعد. وهذا ما جعلهم في غنى عن خوض غمار الرحلات إلى البادية أو مشافهة الأعراب لجمع المادة اللغوية، كما عُرف عنهم التسامح المنهجي، فلم يُؤثر عنهم التسرع في رمي الشعراء أو القراء باللحن أو الخطأ(حسان، 2004م: 34).

2- الطبقة الثانية: ومن أشهر أعلامها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء.

3- الطبقة الثالثة: ومن أشهر أعلامها يونس بن حبيب والخليل بن أحمد وسيبويه(ضيف، د.ت: 155).

خصائص المدرسة البصرية:

ومن ثمَّ فهناك جملة من خصائص المدرسة البصرية في دراسة النحو واللغة، تتمثل فيما يلي (أبو المكارم، 1975م: 65):

1- اتساع دائرة الشذوذ، حيثُ أدى تمسكهم الشديد بالقواعد القياسية إلى اعتبار أي نص يخالف هذه القواعد "شاذًا". وهذه النصوص الشاذة تُحفظ في صدورهم لكونها مسموعة، لكنهم يأبون القياس عليها أو تعديل أصولهم النحوية لأجلها(**أبو المكارم، 1975م: 65**).

2- الإغراق في التعليل ونظرية العامل، حيثُ توسع المتأخرون من البصريين في استخدام "العلل النحوية" والبحث عن "العوامل"، مما أخرج النحو أحياناً عن هدفه الأصلي وهو تقعيد اللغة. وتحول العلم إلى "قياس شكلي" معقد يعتمد على بناء الأحكام النظرية فوق بعضها، مما باعد بينه وبين واقع الاستخدام اللغوي الفطري(**أبو المكارم، 1975م: 65**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- الانتقائية في الرواية، حيثُ اعتمد المنهج البصري معايير صارمة في السماع، حيث قصروا أخذ اللغة على قبائل محددة بداخل الجزيرة العربية لضمان نقاء السليقة. كما وجهوا نقدًا للكوفيين بسبب تساهلهم في الرواية عن مختلف القبائل دون تمييز **(أبو المكارم، 1975م: 65)**.

4- الانضباط القياسي، حيثُ تميَّز البصريون بالتشدد في وضع القواعد، حيث اشترطوا في النص المقيس عليه أن يكون شائعاً وكثير التكرار في اللغة. ورفضوا بناء القواعد العامة على الأمثلة الفردية أو النادرة، وهو ما جعل منهجهم أكثر انضباطاً من المنهج الكوفي**(أبو المكارم، 1975م: 65)**.

5- التحليل العقلي والمنطقي، وذلك من خلال تأثر النحاة البصريون بالعلوم العقلية (كالفلسفة وعلم الكلام)، مما دفعهم إلى إخضاع الظواهر اللغوية للمنطق العقلي، وتفسير الكلام وفق موازين ذهنية دقيقة.

6- النزعة التأويلية، وذلك في حال وجود نصوص فصيحة تتعارض مع قواعدهم المقررة، كان البصريون يلجؤون إلى التأويل والتخريج اللغوي لإخضاع تلك النصوص للمنطق النحوي الذي وضعوه**(أبو المكارم، 1975م: 65)**.

ثانيًا: المدرسة الكوفية، مصادرها وطبقاتها وأشهر أعلامها:

كان تمصير الكوفة بعد تمصير البصرة بسنتين أو ثلاث فحسب، ومع ذلك فإن النحو البصري سبق النحو الكوفي بما يقارب قرناً من الزمن. ومن ثمَّ وبعد مسيرة تقارب المائة سنة من ظهور النحو البصري، بدأت بوادر النحو الكوفي تلوح في الأفق، واستطاعت هذه المدرسة أن ترسم لنفسها منهجاً مغايراً في دراسة اللغة والنحو، يميّزها عن مدرسة البصرة، ولاسيما على عهد الكسائي وتلميذه الفراء. وقد ذهب أكثر أصحاب كتب السير والتراجم التراثية إلى أنّ أوّل نحوي كوفي هو: "أبو جعفر الرؤاسي"، وهو كوفي ارتحل إلى البصرة، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وصحب الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم عاد إلى الكوفة، ونشر ما تعلّمه فيها، وفي الكوفة لَقِيَ عمّه "معاذ الهراء" متصدراً للتدريس فكانا بذلك أوّل من أشاع النحو في الكوفة. وقيل: إنّ أوّل من عُرف بالنحو من الكوفيين إنما هو "شيبان بن عبد الرحمن التميمي" (164هـ)، وكان بصرياً ثقة، غير أنّه انتقل إلى الكوفة، وسكن بها زماناً، ونشر النحو البصري فيها(الرافعي، 2001م: 2/ 142).

أشهر أعلام المدرسة الكوفية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن أشهر أعلام الكوفيين على بن حمزة الكسائي، وهو مؤسس المنهج الجديد للدراسة النحوية، ويحيي بن يزيد الفراء، الذي كان له الفضل في تنظيم الدراسة الكوفية، وتثبيت قواعدها، ثمَّ أحمد بن يحيي ثعلب، وقد كان له الفضل في المحافظة على استمرار الدراسة الكوفية، ثمَّ تلاميذهم الذين تبنوا النحو الكوفي.

مصادر الدراسة في مدرسة الكوفة:

تأخرت النشأة الرسمية للمدرسة الكوفية عن البصرية بنحو قرن من الزمان؛ ففي الوقت الذي استوى فيه عود النحو البصري بجهود الخليل بن أحمد وسيبويه، بدأت ملامح الدرس الكوفي في التبلور، لاسيما مع الكسائي الذي وضع منهجها، ثم تلميذه الفراء الذي أتمه. وقد قامت هذه المدرسة على أصول ومعالم تتشابه مع البصريين تارة وتزيد عليهم تارة أخرى، وفق التقسيم الآتي (المخزومي، 1986م: 327–328):

1– النحو البصري: حيثُ شكَّل النتاج البصري مادة أولية للكوفيين تلقوها مشافهة أو عبر تداول الكتب، وجعلوها ركيزة لمنهجهم المغاير. حيثُ تتلمذ الرؤاسي على يد أبي عمرو بن العلاء، وأخذ الكسائي عن الخليل ويونس بن حبيب. ومن ثمَّ فقد أولى الفراء عناية فائقة بـ "الكتاب" لسيبويه فدرسه وامتلك نسخة منه. ورغم اعتمادهم على المادة البصرية، إلا أن الكوفيين اتخذوا غالباً موقف الناقد لها، وكانوا يخفون تأثرهم بها بدافع العصبية المذهبية.

2– القرآن الكريم وقراءاته: حيثُ توسع الكوفيون في الاحتجاج بالقراءات القرآنية وجعلوها أصلاً رئيساً في استنباط الأحكام، خلافاً للبصريين الذين تشددوا في ذلك، مما جعل القراءات مادة للخلاف المنهجي بينهما.

3– الشعر العربي: حيثُ تميزت الكوفة بكثرة الرواة والشعراء وحفظها لذخائر الأدب العربي، مما جعل الحصيلة الشعرية فيها أوفر من البصرة. ومن ثمَّ فقد اعتمد نحاة الكوفة على الشعر الجاهلي والإسلامي وحتى المحدث كمصدر للاستشهاد وبناء الأصول. كما اشتهر أصحاب الكسائي والفراء بحفظ النوادر، مثل علي بن المبارك الأحمر الذي قيل إنه حفظ أربعين ألف شاهد نحوي. ورغم غزارة شواهدهم، إلا أنها قوبلت بنقد يطعن في صحة بعضها، بدعوى الوضع والانتحال.

4– لغات الأعراب: حيثُ اعتمد الكوفيون القبائل التي احتج بها البصريون، لكنهم أضافوا إليها لغات رفضها البصريون، مثل لهجات عرب الأرياف وسواد الكوفة وبغداد (كالحطمية). كما اتَّهم البصريون الكسائي بإفساد النحو لتوثيقه تلك اللهجات واحتجاجه بها في مناظرته مع سيبويه(ابن النديم، 1997م: 204–214).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5- الموقف من الحديث النبوي: يُأخذ على المدرسة الكوفية كالمدرسة البصرية ندرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعدم اعتباره مقصداً أساسياً في التقعيد اللغوي، مما أفقد اللغة مصدراً غنياً كان كفيلاً بإثراء أحكامها وقواعدها بشكل يفوق التصور.

خصائص المدرسة الكوفية:

ومن ثمَّ فهناك جملة من خصائص المدرسة الكوفية في دراسة النحو واللغة، تتمثل فيما يلي(الحديثي، 2001م: 190):

1- اتساع الكوفيين في الرواية بحيث لم يتشددوا في فهم الفصاحة كما تشدد البصريون، وقد عرضنا لأشكال توسعهم في مصادر السماع مقارنة بالبصريين ومن ثَمَّ كانت مادتهم اللغوية أوفر(المخزومي، 1986م: 140-145).

2- اتساع الكوفيين في القياس، فإذا كان شرط صحة القياس عند البصريين هو الكثرة، فإن الكوفيين عرفوا بالقياس على المثال الواحد، لأنهم إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً كأنهم كانوا يشعرون بأن ما قاله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها، وهذا يتناسب مع الطابع النقلي الغالب على أفكارهم(الحديثي، 2001م: 190).

3- استبعادهم أساليب المنطق، ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر، واجتنابهم للتأويلات الفلسفية، والتأثر بالعلوم العقلية التي بدت معالمها واضحة في النحو البصري.

4- حرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، فما يكادون يسمعون مثالاً يُشذُّ عن أصل موضوع حتّى يسارعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل وتغييره حتّى يتلاقى في هذا المثال(المخزومي، 1986م: 140-145).

5- غلبة النقل على العقل في أحكامهم، وعدم عنايتهم بالتعليلات والتخريجات العقلية كما هو حال البصريين.

6- قلة الكلام الشاذ الذي يكثر في النحو البصري لاعتدادهم بالمثال الواحد واتخاذه أصلاً في بناء القاعدة(المخزومي، 1986م: 140-145).

ثالثًا: المدرسة البغدادية، وأشهر أعلامها، وخصائصها العامة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعددت وجهات نظر الباحثين المحدثين بخصوص مادية وجود مدرسة نحوية بغدادية مستقلة، حيث انقسموا إلى تيارين؛ أحدهما يقر بوجودها والآخر ينفي ذلك. وقد تباين القائلون بوجودها في ثلاثة محاور رئيسة: مفهوم هذه المدرسة، وإطارها الزمني، وتحديد أعلامها واتجاهاتهم العلمية.

ويأتي الأستاذ محمد الطنطاوي في بداية المثبتين لهذه المدرسة في كتابه "نشأة النحو"، معللاً ذلك بالتقاء مدرستي البصرة والكوفة في حاضرة بغداد. ويرى الطنطاوي أن هذا التلاقي أفرز تنوعاً في المشارب العلمية، أدى في النهاية إلى ظهور "المذهب البغدادي الجديد". وقد قام هذا المنهج على أسس انتخابية تقوم على اختيار الأجود والمنتقى من آراء المذهبين السابقين. ومن أبرز الرواد الذين جمعوا بين المذهبين في نتاجهم العلمي: ابن قتيبة، وابن كيسان، والأخفش الأصغر، وابن الخياط، والزجاجي(محمود، د.ت: 47).

وقد أثبت الدكتور عبد الحميد حسن في كتابه "القواعد النحوية" الطرح الذي قدمه الطنطاوي؛ حيث أشار إلى أن البيئة العلمية في بغداد مكنت نحاتها من الموازنة بين المذهبين البصري والكوفي، مع إضافة اجتهاداتهم الخاصة التي استجدت لهم. ويوضح حسن أن البغداديين في بداياتهم كانوا أكثر نزوعاً نحو موافقة المنهج الكوفي، ويعزو ذلك إلى الحظوة والمكانة الرفيعة التي تمتع بها علماء الكوفة لدى الخلفاء العباسيين آنذاك. ومع ذلك، فإن هذا الميل لم يمنعهم من العودة واقتفاء أثر البصريين في الكثير من المسائل النحوية، مما يعكس طبيعة مذهبهم القائمة على الموازنة والانتخاب(محمود، د.ت: 48).

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن نهاية القرن الثالث الهجري شهدت مرحلة حاسمة من التلاقي والاندماج الكامل بين مدرستي البصرة والكوفة في حاضرة بغداد. وقد نتج عن هذا الاندماج بروز تيار نحوي جديد تبنى منهج "الانتخاب" والترجيح بين آراء المدرستين. ويشير ضيف إلى أن هذا الاتجاه قاده جيل طموح من النحاة الذين تميزوا بالجمع بين ثقافة المدرستين، نظراً لتتلمذهم المباشر على قطبي النحو في ذلك العصر: المبرد (إمام البصريين) وثعلب (إمام الكوفيين)(ضيف، د.ت: 245).

كما يربط الدكتور مهدي المخزومي ظهور المدرسة البغدادية بالفترة الزمنية التي بلغت فيها المنافسة العلمية بين المبرد وثعلب ذروتها. ويرى المخزومي أنَّ هذه الحقبة شهدت بروز جيل من الدارسين الذين نهلوا العلم عن شيوخ المدرستين البصرية والكوفية على حدٍ سواء، مما أتاح لهم استيعاب المنهجين والاستفادة من أطروحات الطرفين. وبناءً على ذلك، خلص المخزومي إلى أنَّ المذهب البغدادي في حقيقته ليس إلا مساراً انتخابياً جامعاً، استخلص خصائص المدرستين ودمج بينهما في إطار منهجي واحد(المخزومي، 1986م: 70).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن المثبتين كذلك سعيد الأفغاني فقد اثبت وجود المدرسة البغدادية بقوله: "كانت بغداد حاضرة الخلافة العباسية وهي السوق التي كان يروج فيها العلم والادب فكان يرتحل إليها العلماء من الأقطار كافة، حيث نشر الكوفيون فيها نحوهم وقصدها نحاة البصرة أيضا ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت من المذهبين وكوّنت ما عرف بالمذهب البغدادي"(محمود، د.ت: 50).

في المقابل، ذهب فريق آخر من العلماء المحدثين إلى نفي وجود مدرسة نحوية مستقلة في بغداد، ومن أبرزهم الدكتور عبد الفتاح شلبي والدكتور فاضل السامرائي. وتتلخص حجج هذا الفريق فيما يلي(محمود، د.ت: 52):

1- **اشتراط الاستقلالية المنهجية:** يرى الدكتور فاضل السامرائي أن قيام أي مدرسة نحوية يستوجب وجود اعتبارات منهجية مستقلة وآراء دقيقة وموحدة تميزها عن غيرها، وبدون ذلك يظل النتاج النحوي تابعاً إما للمذهب البصري أو الكوفي.

2- **عدم كفاية المعيار الجغرافي:** يؤكد هذا الاتجاه أن مجرد الوجود في مكان واحد (بغداد) لا يكفي لإطلاق مسمى "مدرسة" على النحاة الموجودين فيها.

3- **التبعية للمدارس الأم:** يرى النافون أن أعلام النحو في بغداد ظلوا مخلصين لأصولهم الأولى؛ فالمبرد ظل يمثل المذهب البصري، وثعلب ظل يمثل المذهب الكوفي، وسكناهما في بغداد لا يخرجهما عن انتماءاتهما المذهبية الأصلية(محمود، د.ت: 52).

أعلام المدرسة البغدادية:

بيَّنت الدراسات أنَّ المدرسة البغدادية سطع نجمها في القرن الرابع الهجري، وبخاصة في زمن أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وسلك دربهما نحاة كثر أعقباهما، ومن أشهرهم الزمخشري، وابن الشجري، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري، وابن يعيش، والرضي الاستراباذي(ضيف، د.ت: 255).

خصائص المدرسة البغدادية:

تميزت المدرسة البغدادية بعدة خصائص، من أهمها ما يلي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- السماع: تبنى علماء المدرسة البغدادية منهجاً مرناً في السماع، حيث لم يفرقوا بين لغات القبائل العربية أو يفضلوا بعضها على بعض كما فعل البصريون. فقد ساروا على نهج الكوفيين في الاحتجاج بكل لغة اتسمت بالفصاحة، بغض النظر عن الموطن الجغرافي لناطقيها(محمود، د.ت: 129).

2- **القياس:** اتسم موقف المدرسة البغدادية من قضية "القياس" بالتوسط والاعتدال، وظهر ذلك جلياً في تعاملهم مع (الشاذ المنفرد). فبينما التزم البصريون بالقياس على المطرد والشائع فقط، وتوسع الكوفيون بالقياس على الشاذ والمنفرد وجعله أصلاً يُبنى عليه، اختار البغداديون الجدد منهجاً نقدياً وسطاً استلهموه من الكوفيين وطوروه. وهذا ما ذهب إليه ابن جني حيث وضح مبدأ المدرسة البغدادية في هذه المسألة فقد أفرد حديثاً في هذا المسموع حيث سماه (المسموع الفرد هل يقبل ويحتج به؟ وله أحوال) (السيوطي، 1998م: 196/1)، وهذا المسموع الفرد الشاذ عند البغداديين 3 أصناف:

أ- مثال لا نظير له في الألفاظ المسموعة ولكن العرب تنطق به وهذا المثال تقبله وتحتج به وتقيس عليه(محمود، د.ت: 133).

ب- مثال لا يتكلم به إلا فرد واحد من العرب مخالف الجمهور غير مخالف القياس وهذا المثال يحسن الظن به ونأخذه أما إذا خالف القياس رددته ولم تقبل به.

ج- مثال لا يتكلم به فرد واحد من العرب لم يسمع من غيره ما يخالفه أو يوافقه، وهذا المثال إذا كان الناطق غير فصيح وغير موثوق به نرفضه ولا نقيس عليه.

4- **القراءات الشاذة:** اتسم المنهج البغدادي بالانفتاح والقبول الواسع للقراءات القرآنية كافة، بما في ذلك القراءات الشاذة. وقد استندوا في هذا التوجه إلى تفضيل لغة القرآن الكريم واعتبارها أسمى مراتب الفصاحة اللغوية.

5- **الحديث النبوي الشريف:** أرسى النحاة البغداديون دعائم الاحتجاج بالسنة النبوية المطهرة، حيث اعتبروا الحديث النبوي الشريف ركيزة أساسية ومصدراً أصيلاً من مصادر السماع لديهم. وقد برز هذا التوجه بشكل عملي في تآلفهم مع النص النبوي والاستشهاد به في سياقات لغوية ونحوية متعددة. ويتجلى ذلك بوضوح في نتاج أعلام هذه المدرسة.(محمود، د.ت: 140-142).

6- **الانتخاب من المذهبين:** اتسمت المدرسة البغدادية بكونها مدرسة انتخابية قامت على استثمار النتاج العلمي الضخم الذي تركه نحاة البصرة والكوفة(محمود، د.ت: 147).

رابعًا: المدرسة الأندلسية، وأشهر أعلامها، وخصائصها العامة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حين دخل الإسلام الأندلس أقبل أهلها على تعلّم العلوم العربية وازدهر هذا مع قيام الدولة الأموية بالأندلس (138هـ– 422هـ)، ورحل الأندلسيون إلى المشرق رغبة في العلم، وارتحل بعض المشارقة واستقر بالأندلس، ونشأت بهذا طبقة كبيرة من العلماء النحويين وأول ما عنيوا بالقراءات، "**وتوالى علماء الأندلس في الأخذ عن مذاهب البصرة والكوفة وبغداد لكنهم لم يخضعوا خضوعاً كاملاً للنحو المشرقي، بل أضافوا إليه ما توصلوا هم إليه**"(الراجحي، 1980م: 248–249). ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري وإنما صبت عنايتها أولاً بالنحو الكوفي مقتدية بنحويها الأول(ضيف، د.ت: 289)، لكن لم تلبث أن التفتت للنحو البصري واحتل عندهم كتاب سيبويه الريادة في مجالسهم من حيث الدرس والشرح والتعليق والتعليل، "**وأخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني**"(ضيف، د.ت: 292).

وإذا تتبعنا المدرسة الأندلسية فإننا نجد نوعين من النحو قد ساد فيها: نحو تقليدي وآخر تجديدي؛ فالتقليدي منه ما التزم فيه النحاة بمناهج المدرسة البصرية والكوفية والبغدادية فشرحوا وعلقوا ودرسوا والتزموا بما جاء في هذه المدارس فغاب عنهم الاجتهاد والانفراد بالرأي والاستقلالية في النهج والمذهب، ومن بين هؤلاء أوائل النحاة كجودي بن عثمان (ت 198هـ) وهو "**أول من أدخل كتب الكوفيين وأول من صنف في النحو**"(ضيف، د.ت: 289)، والأفشنيق محمد بن موسى (ت 307هـ) والذي ولع بكتاب سيبويه وأقرأه لطلابه بقرطبة "وكان دائماً يضع كتاب سيبويه بين يديه ولا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه"(ضيف، د.ت: 289)، ومحمد بن يحيى الرباحي (ت 358هـ)، والزبيدي محمد بن الحسين (ت 379هـ) صاحب كتاب طبقات النحويين واللغويين. وغير هؤلاء كثير ممن تأثروا بالنحو المشرقي ونسجوا على منواله في التدريس والإخراج والتأليف.

وأما النحو التجديدي فهو الذي سلك فيه أصحابه منهجاً مخالفاً للمدارس الشرقية ودعا فيه أصحابه إلى نبذ التقليد والمحاكاة الجافة للدرس النحوي القديم وتعويضهما بالاجتهاد ولعل ابن حزم (ت 456هـ) يعد من أوائل دعاة التجديد النحوي، فقد كان ظاهري المذهب؛ أي متأثراً بالمذهب الظاهري "**الذي يأخذ بظاهر النصوص وينكر التقليد ويبيح الاجتهاد لمن يقدر على استنباط الأحكام، كما يعود إلى النصوص أولاً وأخيراً ولا يبحث في العلة**"(بلعيد، د.ت: 164)، وكان من نتائج هذا المذهب أن انفرد بمنهج خاص في النحو يدعو إلى إنكار التقليد ويشرع الاجتهاد في النحو، ونفس الاتجاه نلمسه عند ابن مضاء القرطبي (ت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

592هـ) الذي شغل الدارسين بكتابه الرد على النحاة فكانت آراؤه في هذا الكتاب من أكثر الآراء تأثيراً في الدرس النحوي وتوجيهه الوجهة الأصولية الفقهية فاصطبغ بذلك النحو في الأندلس مع هذين العالمين بصبغة دينية اجتهادية، فقد "**حاولت الأندلس أن لا تدور في فلك البصرة والكوفة حيث نهجت نهجاً مخالفاً، وظهرت فيها دراسات حرة تدعو إلى هدم النحو القديم الموروث عن سيبويه، وبناء نحو جديد يقوم على أوضاع جديدة، فدعوا إلى عدم التقليد، بل تكون أحكامهم مما يؤديه اجتهادهم وتخليص النحو من الفروع الكثيرة وحذف ما يستغنى عنه والتنبيه على ما أجمع على الخطأ فيه**"(بكري، 1982م: 125).

أشهر أعلام المدرسة الأندلسية:

من أشهر النحاة في هذا العصر: "عبد الله بن طلحة" (ت 518هـ)، والذي ارتحل إلى مكة، وأخذ عنه "الزمخشري" – البغدادي المذهب – الذي ارتحل بدوره من خوارزم إلى مكة لقراءة كتاب سيبويه عليه. وعاصر ابن طلحة ثلاثة نحاة هم: ابن السيد البطليوسي النحوي (ت 521هـ)، وابن الباذش (ت 528هـ)، وابن الطراوة (ت 528هـ)، وكلهم بلغ غاية في النحو .ويكثر في عصر الموحدين النحاة الذين عنوا بشرح كتاب سيبويه وإقرائه للطلاب وفك مشكلاته، مثل ابن الرمّاك (ت 541هـ) وهو تلميذ ابن الطراوة، والأقليشي (ت 556هـ) تلميذ ابن السيد، وجابر الإشبيلي (ت 596هـ) تلميذ ابن الرمّاك، وتلميذه: أبو بكر محمد بن طلحة (ت 618هـ) .وأنبَهُ من هؤلاء: أبو بكر بن طاهر (ت 580هـ)، وأبو القاسم السهيلي (ت 581هـ)، والجزولي (ت 607هـ)، وابن خروف (ت 609هـ).

ومن أشهر النحاة الأندلسيين الذين ذاع صيتهم في العالم العربي، واشتهروا بفكرهم الموسوعي ثلاثة وهم ابن مضاء القرطبي، (ت: 592هـ)، وابن مالك الأندلسي، (672هـ)، وأبو حيان الأندلسي، (745هـ).

خصائص المدرسة الأندلسية:

من بين أبرز خصائص المدرسة الأندلسية التي اختصت بها المدرسة، وتميزت بها عن السابقين واللاحقين في المشرق والمغرب ما يلي(الهيتي، 1993م: 141-142):

1- الاستقلالية والتحرر المذهبي: لم يتقيد نحاة الأندلس بالولاء التام لمذهب البصرة أو الكوفة، بل كان نحوهم مزيجًا يرفض التقليد الأعمى. وقد مكنهم هذا التحرر من وضع أسس جديدة تهدف إلى تيسير النحو، معتمدين في ذلك على ملكاتهم العقلية واجتهاداتهم الخاصة بعيدًا عن التعصب المذهبي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- توسيع دائرة الاستشهاد (مصادر السماع): اعتمد الأندلسيون في بناء أحكامهم على مصادر متنوعة شملت القرآن الكريم، والشعر العربي، والنثر. ويُحسب لهذه المدرسة ريادتها في التوسع بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وهو اتجاه برز بوضوح لدى أعلام كبار مثل ابن خروف وابن مالك.

3- نبذ التعليل النحوي: وقف علماء الأندلس موقفًا حازمًا من الإغراق في التعليلات الفلسفية المعقدة، حتى وصل بهم الأمر إلى وصف التعليل المفرط بـ "الهذيان". ودعوا صراحة إلى تهذيب هذا الجانب عبر إلغاء "العلل الثواني والثوالث" والاقتصار على "العلل التعليمية" الأولية التي تخدم المتعلم وتوضح القاعدة دون تعقيد(**الهيتي، 1993م: 141-142**).

خامسًا: المدرسة المصرية، وأشهر أعلامها، وخصائصها العامة:

لقد كانت مصر ذات مكانة مرموقة في عهد الدولة الإسلامية، وخصوصاً الفترة العباسية فكانت تغصّ بالعلماء والمؤدبين وكان طبيعياً أن تنشط "دراسات النحو في مصر مبكرة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته، مما دفع إلى نشوء طبقة من المؤدبين على غرار ما حدث بالأندلس كانوا يعلمون الشباب في الفسطاط والإسكندرية مبادئ العربية حتى يحسنوا تلاوة الذكر الحكيم(ضيف، د.ت: 327)، ونذكر من بين هؤلاء: عبد الرحمن بن هرمز (ت 117هـ) تلميذ أبي الأسود الدؤلي ويعتبر ممن أذاع نقط الإعراب ونقط الإعجام في المصحف وإنه كان من جلة القراء، وكان قد أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة وعنه أخذها نافع مقرئ أهل المدينة(ضيف، د.ت: 327)، غير أننا لا نجد تأليفاً في النحو بمعناه الحقيقي إلا في القرن الثالث"(الراجحي، 1980م: 249)، وأول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق ولاد بن محمد التميمي البصري الأصل الناشئ بالفسطاط، وقد رحل إلى العراق فلقي الخليل بن أحمد وأخذ عنه ولازمه وسمع منه الكثير، وعاد إلى مصر ومعه كتبه التي استفادها في العربية من إملاءات الخليل، وأخذ يحاضر فيها الطلاب... وكان يعاصره أبو الحسن الأعز الذي تتلمذ على الكسائي، وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر في زمن مبكر بإمامي المدرستين الكوفية والبصرية"(ضيف، د.ت: 327-328).

كما نجد أيضاً من النحويين المتميزين أحمد بن جعفر الدينوري (ت 289هـ) الذي اتجه صوب البصرة، وأخذ النحو عن المازني، وابن ولاد بن محمد التميمي (ت 298هـ) وكراع النمل (ت 310هـ) "وقد رحل إلى بغداد وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين وكان يمزج في مصنفاته بين آرائهما وكان إلى آراء البصريين أميل"(ضيف، د.ت: 329)، وأبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد (ت 332هـ) وغيرهم كثير من العلماء النابهين في مجال النحو، أما في عصر المماليك فازدهر الدرس النحوي في مصر ازدهاراً عظيماً بلغ أوجه من التأليف وبلغت شهرة مؤلفيه الآفاق نذكر منهم: بهاء الدين بن النحاس (ت 698هـ)، والعالم الكبير ابن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحاجب (ت 646هـ) صاحب الكافية والشافية في النحو والصرف، ثم انبرى للدرس النحوي في مصر عالم جليل أصّل للنحو العربي تأصيلاً وأعاد قراءته وهو ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ). وقد قال عنه ابن خلدون: "**وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه**"(ابن هشام، 1991م: 8) وقد تداول على شرح كتبه العديد من النحاة المصريين وغير المصريين نذكر منهم: الأشموني (ت 929هـ) صاحب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

ومن ثمَّ فقد انقسمت جهود علماء المدرسة المصرية إلى مسارين؛ أولهما الاتجاه التقليدي الغالب الذي تبنى فيه النحاة الأوائل آراء المدارس المشرقية (البصرية والكوفية والبغدادية) وأعادوا صياغتها متبعين نهج أئمتهم، وثانيهما الاتجاه التجديدي الذي برز مع جيل متأخر من العلماء الذين استحقوا بسببه وبسبب خصوصيتهم الجغرافية مسمى "المدرسة"، حيث ابتكروا آراءً جديدة وجمعوا بين مذاهب السلف بأسلوب اجتهادي، ويبرز ابن هشام الأنصاري كأهم رموز هذا التيار من خلال مؤلفاته مثل "مغني اللبيب" و"شذور الذهب"، إذ نفخ في جسد النحو روحاً جديدة قائمة على عدم التبعية المطلقة، فكان ينتخب من المذاهب ما يراه صواباً بملكة عقلية نادرة وقدرة فائقة على المناقشة والاستنباط، ممزوجة بجمال العرض وطرافة التحليل(ضيف، د.ت: 7-8).

أشهر أعلام المدرسة المصرية:

من أشهر أعلام المدرسة المصرية ابن هشام وابن مالك، وأول من نلقاه منهم ابن عَقيل عبد الله بن عبد الرحمن المتوفى 769 للهجرة، وهو يعد من تلامذة أبي حيان(ضيف، د.ت: 355).

خصائص المدرسة المصرية: تجسدت خصائص المدرسة المصرية في أبهى صورها عند ابن هشام الأنصاري، ومن أبرزها ما يلي(ابن هشام، 1991م: 36-40):

1- **الاجتهاد: والمتمثل في** عدم الالتزام بمذهب نحوي واحد بشكل مطلق، بل كان المنهج يقوم على قبول ما يراه العالم صواباً من آراء البصريين أو الكوفيين أو البغداديين ورفض ما يراه غير ذلك.

2- **القدرة التحليلية العالية: حيثُ** تميزت المدرسة بقدرة بارعة على مناقشة آراء النحاة السابقين عبر عصورهم وبلدانهم المختلفة.

3- **الاستنباط: فقد** اتسم النتاج النحوي المصري (خاصة عند ابن هشام) بروح جديدة أحيت جسد النحو، وامتازت بجمال الأداء وسلاسة العرض والتأصيل العلمي العميق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4- **التأثر بالبيئة العلمية المبكرة:** ارتبطت المدرسة منذ نشأتها بضبط القرآن الكريم وقراءاته، حيث نشأت طبقة من المؤدبين في الفسطاط والإسكندرية علموا العربية لخدمة النص القرآني(ضيف، د.ت: 6-8).

المبحث الثالث

بداية الخلاف بين المدارس النحوية وأثره في الدرس اللغوي والنحوي

تُشير الدراسات التي بيَّنت أثر التباين بين المدارس النحوية إلى أنَّ مفهوم "الخلاف النحوي" ينصرف عادةً في أذهان الباحثين إلى الخلاف المذهبي المحصور بين مدرستي البصرة والكوفة في سياق زماني ومكاني محدد. ويُعد كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري النموذج الأبرز الذي صوّر هذا الجانب المذهبي. إلا أنَّ الاستقراء الدقيق يُثبت أنَّ دائرة الخلاف النحوي أرحب من ذلك؛ إذ يوجد نمطٌ آخر هو "خلاف الأفراد "الذي طال حتى المنتمين للمذهب الواحد. ويتمثل هذا النمط في تباين وجهات نظر النحويين فرادى، أو خروج أحدهم عن مذهب الجماعة، أو تفرده بآراء تخالف المشهور. ويمثل خلاف الأفراد الجذور الأولى واللبنة الأساسية لظاهرة الخلاف النحوي عامة، وهو الذي لازم مسيرة النحو العربي عبر مختلف عصوره وبيئاته.

بل يمكن التأكيد على أنَّ الخلاف المذهبي لم يكن في أصله إلا امتداداً لاختلافات فردية بين النحويين؛ فحينما تمسك أتباع كل مادة برأي إمامهم الأول وتحزّبوا له، اكتسب الخلاف صبغته المذهبية التاريخية. وتُعد "المسألة الزنبورية "شاهداً جلياً على هذا التحول؛ إذ بدأت كخلاف شخصي بين سيبويه البصري والكسائي الكوفي، ثم تحولت بمرور الزمن وبتعصب التلامذة إلى قضية خلاف مذهبي كبرى وثقها ابن الأنباري في كتابه(ابن الأنباري، 2005م: 2/ 224-225).

وبتتبع الجذور التاريخية للخلاف النحوي، نجد أن بداياته تعود إلى العصور الأولى لنشأة النحو العربي ضمن المدرسة البصرية، حيث برزت عينات مبكرة تعكس مخالفة النحاة لبعضهم البعض. وتُشير بعض الروايات التاريخية إلى أنَّ بواكر هذا الاختلاف ترقى إلى زمن نصر بن عاصم (ت 89هـ)، صاحب "نقط الإعجام". ويُرجح أنَّ أول مسألة خلافية طُرحت بصفة عامة في النحو كانت تدور حول حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ إذ تفرد نصر بن عاصم بالقول بوجوب حذفه، في حين ذهب جمهور النحويين آنذاك إلى عدم وجود بأس في بقائه مع التقاء الساكنين(المسلاتي، 2010م: 64).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومظاهر الخلاف بين جمهور النحويين البصريين بارزة في "الكتاب" لسيبويه؛ ففي مواضع كثيرة منه نجد صاحبه يعقّب على آراء شيخيه الخليل (175هـ) ويونس بن حبيب (182هـ) وغيرهما بعبارات من نحو: "وزعم الخليل، وزعم يونس" ما يدل على عدم قناعته بآرائهما(سيبويه، د.ت: 2/ 13، و27، و65، و4/ 162-176).

كما يذكر أن يونس بن حبيب كانت له بعض آراء تفرّد بها عن أصحابه البصريين ما يعني اختلافه عنهم، وعدَّ بعضهم تلك الآراء النواة التي عليها تلميذه الكسائي نحوه الكوفي بإزاء النحو البصري(ضيف، د.ت: 155).

ومن ثمَّ لم يقتصر الخلاف على البدايات الأولى، بل امتد ليشمل كبار أعلام المدرسة البصرية؛ فقد خالف الأخفش الأوسط جمهور البصريين في مسائل عديدة. وسار على هذا النهج المبرد الذي خالف إمام المدرسة سيبويه في مسائل أفرد لها كتاباً خاصاً وسمه بـ "مسائل الغلط"(السيوطي، 1998م: 2/ 319)، ويؤكد هذا المسار التاريخي أنَّ تباين آراء النحاة البصريين فيما بينهم يمثل واقعاً ثابتاً لا يمكن نكرانه، وعليه، فقد شهدت المدرسة الكوفية حراكاً خلافياً مماثلاً؛ إذ خالف الفراء شيخه الكسائي في مواضع شتى. وقد استمرت ظاهرة خلاف الأفراد هذه لدى النحاة المتعاقبين، مما يجعل من الصعب حصرها في زمن معين أو نسبتها لفرد دون آخر. أما على صعيد الخلاف المذهبي بين البصرة والكوفة، فتُشير المصادر التاريخية إلى أنَّ جذوره الأولى قد تكمن فيما نقله سيبويه في "الكتاب" عن شيخه الخليل بن أحمد بخصوص أقوال أبي جعفر الرؤاسي (الكوفي). ومع ذلك، فإنَّ هذه الرواية التي تؤرخ لأولية الخلاف المذهبي قد واجهت تضعيفاً ونقداً من وجوه علمية مختلفة(ضيف، د.ت: 153-154).

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن منطق العقل وطبيعة التقعيد النحوي يرجحان أن يكون جوهر أول خلاف مذهبي قد دار حول ماهية الإعراب، وهل هو حركة أم حرف؟. فذهب البصريون إلى أن الإعراب حركة؛ مستدلين بأن الإعراب يحل بإجماع النحاة على "حرف الإعراب" (آخر الكلمة)، فلو كان الإعراب حرفاً لما جاز دخوله على حرف مثله. وفي المقابل، ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب قد يكون حركة وقد يكون حرفاً؛ موضحين أن الإعراب إذا جاء حرفاً فإنه يقوم بذاته، أما إذا كان حركة فلا يوجد إلا ضمن الحرف(المسلاتي، 2010م: 67).

كذلك وتذهب بعض الروايات إلى أن الخلاف المذهبي تشكلت نواته الأولى في عصر سيبويه والكسائي، وتحديداً من خلال الواقعة الشهيرة بـ "المسألة الزنبورية ."وقد تصاعدت حدة هذا التباين مع الأجيال اللاحقة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من النحويين، لتصل إلى ذروتها في بغداد حينما اجتمع القطبان المبرد البصري وثعلب الكوفي؛ إذ تجلت هناك ملامح العصبية المذهبية في أوضح صورها. ويُنسب لثعلب الكوفي دورٌ محوري في إضفاء هذا الطابع المتعصب على المسائل النحوية، لكونه هو من ألحَّ على استعراض آراء المدرستين البصرية والكوفية وجهاً لوجه في المجالس العلمية والمناظرات(الحلواني، د.ت: 44).

والذي ينبغي التنبيه عليه بعد كل ما سبق عرضه أنَّ الخلاف النحوي سواء أكان خلاف أفراد أم خلافاً مذهبياً لم يكن يصدر عن مجرد هوى أو رأي، وإنَّما كان نتيجة حتمية لعدد من الأسباب والعوامل المنهجية، منها –إجمالاً–: الاختلاف في مصادر الاستشهاد، والاختلاف في حد القياس، والالتفات في الاعتداد بالأصول النحوية، وكذا طبيعة النحو الاجتهادية؛ فقد كان كل نحوي يجتهد بقدر ما يملك من حس لغوي ونفاذ ذهني يفهم بهما العبارة العربية فهماً يختلف عن فهم أقرانه من النحويين(الحلواني، د.ت: 69–70).

وكذلك أثر التفاوت في القدرات العقلية ومقدار العلم ذاته. فكل تلك أسباب جعلت الخلاف أمراً منطقياً إن لم نقل حتمياً، حتى إننا نجد آراء انفرد بها نحويون معينون، أفرد لهم السيوطي باباً في كتاب "الأشباه والنظائر" سمَّاه" البتر الذائب في الأفراد والغرائب"(السيوطي، 1996م: 3/ 71–84).

ويُضاف إلى مجموعة الأسباب المنهجية تباينُ قرائح النحويين في تفسير النصوص وفهم علل الأحكام، فضلاً عن احتمالية الجهل بالدليل لعدم بلوغه مرتبة اليقين لديهم، أو عدم الثقة المطلقة في صحة الأدلة التي يتمسك بها الآخرون. وإلى جانب هذه العوامل المنهجية، برزت عوامل غير منهجية لعبت دوراً محورياً في إذكاء نار الخلاف المذهبي؛ إذ أسهم تباين الطابع العلمي بين مدينتي البصرة والكوفة في صياغة مناهج دراسية متباينة في المدرستين. كما لم يخلُ الأمر من تأثيرات التعصب البيئي والسياسي، وحتى الديني. بل إنَّ الدوافع النفسية المحضة كانت حاضرة في هذا الصراع، مثل الرغبة في الغلبة، ومحاولة النيل من الخصوم، أو التطلع لنيل الحظوة والمنزلة الرفيعة في بلاط الخلفاء، مما جعل من الخلاف ظاهرةً مركبةً تتقاطع فيها الأبعاد العلمية بالأهواء البشرية(الحلواني، د.ت: 33).

وغالباً ما ينصرف ذهن الباحثين عند إطلاق مصطلح "الخلاف النحوي" إلى وجود اضطراب في القواعد، أو تضخم في الآراء المتباينة التي ترهق كاهل المتعلمين. ويرى هذا الفريق أن تعدد الأقوال ليس إلا دليلاً على عدم تماسك أصول الصناعة النحوية وافتقارها للأدلة الضبطية؛ مما دفعهم لوصفها بالظاهرة السلبية التي تجب تجاوزها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وعلى الرغم من إقرارنا بأن بعض المسائل الخلافية –كالبحث في العامل، والتعليلات العقلية المفرطة، وأصول الاشتقاق– قد لا تبدو ذات فائدة تطبيقية في استعمالنا اللغوي اليومي، إلا أنها تظل، كما وصفها أبو حيان الأندلسي، "أموراً أفضت إليها الصناعة النحوية". وهي مسائل تخصصية تعني أرباب النحو المتعمقين، وتندرج ضمن نطاق النحو العلمي لا التعليمي. غير أن النظرة الأكثر إنصافاً ترى في هذا الخلاف وتعدد المذاهب كنوزاً معرفية لا يدرك قيمتها إلا الراسخون في العلم. فالخلاف ليس مجرد مادة جافة في الكتب، بل هو مرآة تعكس حياة النحويين وتفاعلهم مع مجتمعاتهم الإسلامية المتعددة الثقافات. وثمة فرق جوهري بين "الخلاف" كما تسطره الكتب، وبين معايشته في حلبات المناظرات والمجالس العلمية النابضة بالحوار. وتأسيساً على ذلك، تكمن الأهمية الحقيقية للخلاف النحوي في كونه تجسيداً حياً لجانب مشرق من جوانب حضارتنا العربية؛ إذ يشرح الظروف التاريخية التي ألمت بها، ويكشف عن الأصول الكبرى التي انبنى عليها الفكر العربي الإسلامي برُمته(الطويل، 1985م: 636).

ومن ثمَّ فإنَّ الحكم على "الخلاف في العامل النحوي" بأنه بابٌ عديم الفائدة في النطاق التعليمي قد يبدو منطقياً للوهلة الأولى، إلا أنه يظل حكماً قاصراً إذا عُزل عن سياقه التاريخي الذي تبلور فيه. فنظرية العامل تضرب بجذورها في فكر أول نحوي عربي، أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، وتحديداً عند وضعه لـ "نقط الإعراب"(ضيف، د.ت: 17)؛ حيث وجّه الأنظار آنذاك إلى ظاهرة تغير أواخر الكلمات تبعاً لتغير مواقعها الإعرابية في التركيب. ثمَّ بعد ذلك تطورت أصول هذه النظرية متأثرةً بعلوم الفلسفة والمنطق، وهو تطورٌ فرضته المعطيات الثقافية للعصر العباسي، وما رافقها من اتساعٍ في حركة الترجمة وامتزاجٍ بين الثقافات المختلفة.

ولم يتوقف الأمر عند الجانب العلمي الصرف، بل امتد ليشمل البعد السياسي والاجتماعي؛ إذ كانت فنون المناظرات النحوية تستهوي الخلفاء والولاة العباسيين، الذين وجدوا متعة في الجدال القائم على المسائل العقلية المعقدة كالعامل النحوي والعلل. وهذا الشغف الرسمي هو ما وفر البيئة الخصبة لاتساع هاته المسائل وتفريعها، لتتحول من مجرد أداة لضبط اللسان إلى علمٍ عقليٍ دقيق(أمين، 2005م: 1/ 316).

مما سبق عرضه وبيانه يتبين أن تقويمنا للخلاف النحوي وللنحو العربي بصفة عامة يفرض علينا التمييز بوضوح بين مستويين متمايزين :النحو التعليمي الموجه لضبط اللسان، والنحو العلمي الموجه لأرباب التخصص. ففي النحو العلمي، يغدو الخلاف النحوي مرفأً لا غنى عن الوقوف عنده؛ لكونه الأداة التي نستجلي بها الأصول الفكرية الكبرى التي انبنى عليها العقل العربي برُمته.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فأهمية هذه المسائل الخلافية تنبع من مرجعياتها العلمية الرصينة؛ فهي ليست وليدة هوىً عابر، بل هي نتاجُ منهجٍ وأدلةٍ وأصول. ومن هنا، فإن أي اختلاف يطرأ ينبغي رده إلى "أسس العلم" ذاته؛ فبناءً على قوة الأصل ووزنه العلمي يتم قبول المسألة أو ردها، وهو ترجيحٌ تخصصي لا يدخل في نطاق النحو التعليمي المبسط.

ويمثل هذا التباين ملمحاً إيجابياً؛ إذ يمنحنا القدرة على اختيار المسائل الراجحة المبنية على أصول معتبرة، مما يفتح الباب لاستثمارها في تجديد النحو العربي وإصلاحه .فالاختلاف في الآراء الاجتهادية هو المحرك الذي يثري الصناعة النحوية ويسمح لها بالتمدد والتطور لتواكب المتغيرات.

وعليه، ينبغي النظر إلى الخلاف من زاوية اتصاله الوثيق بالجانب الاستعمالي للغة؛ وبذلك نستطيع الاستضاءة بهذه الآراء في العمل على إصلاح لغتنا المعاصرة، وصياغة قواعد تلاءم ظروف أمتنا الحاضرة، دون أن تخرج اللغة عن خصائصها الطبيعية وهويتها الأصيلة"(الطويل، 1985م: 636).

ومن ثمَّ فقد تضافرت مجموعة من العوامل المنهجية وغير المنهجية لتشكل ظاهرة الخلاف النحوي وتمنحها طابعها المميز. ويبرز اختلاف منهج الدراسة كسبب جوهري أحدث شرخاً في الرؤى النحوية؛ إذ أدى تباين المناهج إلى اختلافٍ في مصادر الاستشهاد واختيار النصوص التي تُبنى عليها القواعد. وانعكس ذلك بالضرورة على طبيعة المادة اللغوية المجموعة، مما أفضى في نهاية المطاف إلى تباين الأحكام النحوية، وهو ما نلحظه بوضوح في الصراع العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة.

ولم تتوقف صور هذا الخلاف عند حدود الأحكام الفرعية فحسب، بل اتسعت لتشمل جوهر الصناعة النحوية؛ فبرز التباين في المصطلح النحوي، وتعددت الآراء حول نظرية العامل، وصولاً إلى الاختلاف في تقسيمات الكلمة وأقسام الفعل وأسماء الأفعال.

أولاً: الخلاف في المصطلح(السامرائي، 1987م: 97-104):

المصطلحات النحوية التي اصطنعها الخلاف بين المدارس ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: طائفة كوفية خالصة لم يعرفها البصريون.

الطائفة الثانية: طائفة بصرية خالصة لم يعرفها الكوفيون.

الطائفة الثالثة: طائفة بصرية كوفية، إلاَّ أنَّ لها عند البصريين اسماً وعند الكوفيين اسماً آخر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ: مصطلحات كوفية خالصة: ومنها:

1- الخلاف: مصطلح كوفي صرف ليس للبصريين ما يقابله، وهو عامل معنوي أعمله الكوفيون في عدة مواضع منها: أنه عامل ناصب الخبر الواقع ظرفاً. نحو: "زيدٌ أمامك".

2- أحرف الصرف: يطلقها الكوفيون على "الواو" و"الفاء"، و "أو" التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بنفي، أو طلب، وهي الناصبة للفعل عند جمهور الكوفيين.

ب: **مصطلحات بصرية خالصة: ومنها:**

1- لام الابتداء: وهي مصطلح بصري لا يعرفه الكوفيون، بل ينكرونه، لأنَّ ما يسميه البصريون "لام الابتداء" يسميه الكوفيون" لام القسم"، وعندهم أنَّ اللام في قولهم: "لزيدٌ أفضل من عمرو" جوابُ قسم مقدّر، والتقدير: "والله لزيدٌ أفضل من عمرو"، فأضمر اليمين اكتفاءً باللام منها(ابن جني، د.ت: 186).

2- اسم الفعل: وليس للكوفيين ما يقابل هذا المصطلح، لأنهم يعدون أسماء الأفعال أفعالاً حقيقية.

3- **المفعول المطلق، وبه، وفيه، ومعه:** هذه ألفاظ بصرية لأنَّ المفاعيل عند البصريين خمسة، هي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله. ولا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به، أمَّا المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين، فهي عند الكوفيين" أشباه مفاعيل"(ضيف، د.ت: 166).

ج: مصطلحات كوفية بصرية: ومنها:

1- الجحد: وهو مصطلح كوفي، يقابله مصطلح" النفي "عند البصري.

2- **المحل والصفة:** وهما مصطلحان كوفيان، يقابلان مصطلح" الظرف "عند البصريين، سواء أكان ظرف زمان أو مكان.

4- **الأدوات:** ويعني الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بـ" حروف المعاني".

5- **الترجمة والتبيين:** ويعني الكوفيون به ما يعنيه البصريون بـ" البدل".

6- **حروف الصلة**، أو الحشو: وتقابل حروف" الزيادة "عند البصريين، "كالباء" في قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ}، [التين: 8]، فالباء هنا حرف زائد(الزمخشري، 1993م: 423).

7- **الخفض:** يقابل مصطلح" الجر "عند البصريين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8- **العماد:** وهو" ضمير الفصل "عند البصريين.

9- **الفعل الدائم:** ويقابله اصطلاح" اسم الفاعل "عند البصريين.

10- **المجهول:** وهو" ضمير الشأن "في اصطلاح البصريين(الأنباري، 1999م: 114).

11- **المكني أو الكناية:** وهو الضمير عند البصريين.

12- **النعت:** وهي" الصفة "عند البصريين.

ثانياً: الخلاف في أقسام الكلمة بين الكوفيين والبصريين(المخزومي، 1986م: 237-243):

قسم البصريون الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم، فعل، حرف، وكذلك فعل الكوفيون. وتتفق المدرستان على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة: من حيث تذكيره وتأنيثه، تعريفه وتنكيره، ومن حيث بناؤه وإعرابه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولم تختلفا إلا في مسائل جزئية.

غير أنَّ المدرستين تختلفان في تقسيم الفعل، فأمَّا البصريون فيعدون الفعل ثلاثة أقسام: فعل ماضٍ وفعل مضارع، وفعلُ أمرٍ.

والفعل عند الكوفيين ثلاثة أقسام كذلك؛ فهم يتفقون مع البصريين في القسمين الأولين ويختلفون معهم في القسم الثالث، فالقسم الثالث عند البصريين هو فعل الأمر، إلّا أنَّ هذا الفعل عند الكوفيين مدرج ضمن الفعل المضارع ولا يُعدّ قسماً بعينه؛ لأنَّ فعل الأمر حسب الكوفيين ما هو إلا فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر (اسجد-لتسجد).

وأمَّا القسم الثالث من أقسام الفعل عند الكوفيين على تسميته بالفعل الدائم وهو اسم فاعل وهو العامل عمل فعله، نحو قراءة قوله تعالى: {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ}، [إبراهيم: 47].

كما اختلف البصريون والكوفيون في أسماء الأفعال، حيث قسمها البصريون ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اسم فعل ماضٍ مثل: شتان، هيهات(عمر، 2006م: 113).

القسم الثاني: اسم فعل مضارع مثل: أفٍّ، آه(السَّراج، 1983م: 17).

القسم الثالث: اسم فعل أمر مثل: صهْ، مهْ(حسان، د.ت/ 4/ 159).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهذه الطائفة من الكلمات وقعت للكوفيين أيضاً فلاحظوا أنها تعمل عمل الأفعال فلم يجعلوها بذلك قسماً بذاته بل أدخلوها في طائفة الأفعال، وعدّوها أفعالاً حقيقية ولم يمنعهم دخول التنوين بعض أسماء الأفعال كصهٍ، ومهٍ، وآهٍ، بالرغم من كون التنوين من علامات الأسماء عند الفريقين.

وأما القسم الثالث من أقسام الكلمة وهو الحرف عند البصريين، فاصطلح الكوفيون على تسميته بالأداة. واختلف الفريقان في مواضع عديدة عند تقسيمهم لحروف المعاني وغير ذلك من وجوه الاختلاف بين المدارس النحوية، والتي لا يمكن حصرها والوقوف عليها بالتفصيل في هذا البحث خاصة.

نتائج الدراسة:

وختامًا...

فقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، لعلَّ من أهمها ما يلي:

1- اتضح من خلال الدراسة والبحث أنَّ المدرسة البغدادية لم تنشأ كمدرسة مستقلة بقطع صلة عمّن سبقها، بل كانت مشروعاً توفيقياً سعى للمواءمة بين المذهبين البصري والكوفي. وقد أدخلت منهجاً نقدياً يقوم على المفاضلة العلمية والترجيح بين الآراء بناءً على الدليل.

2- بيَّنت الدراسة أنَّ الخلاف النحوي ليس مجرد عائق تعليمي، بل هو أداة لا غنى عنها لاستجلاء الأصول الكبرى التي انبنى عليها الفكر العربي الإسلامي بأسره.

3- بيَّنت الدراسة أنَّ الكوفيين ضيقوا مصطلح "المفعول" ليقتصر على المفعول به فقط، بينما اعتبروا بقية المنصوبات (كالمفعول المطلق وفيه ومعه) "أشباه مفاعيل"، مما يعكس رؤية مختلفة للعلاقة بين الفعل والمنصوبات.

4- بيَّنت الدراسة أنَّ المدرسة البصرية مثّلت اللبنة الأولى والطور التأسيسي للتقعيد النحوي. وقد تميزت باعتماد منهج عقلي صارم يرتكز على إحكام القياس، والانتقاء الدقيق لمصادر الاستشهاد اللغوي الموثوقة.

5- بيَّنت الدراسة أنَّ تباين المدارس النحوية كان اختلافاً منهجياً أصيلاً وليس مجرد صراع معرفي. وقد أسهم هذا الخلاف في الارتقاء بالدرس النحوي، وتوسيع آفاقه، وإثراء مادته العلمية.

6- بينت الدراسة تفرد الكوفيين بإنكار استقلالية "فعل الأمر"، حيث اعتبروه جزءاً من الفعل المضارع دخلت عليه لام الأمر (مثل: اسجد – لتسجد)، خلافاً للبصريين الذين عدّوه قسماً قائماً بذاته.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- بيَّنت الدراسة والبحث في المدارس النحوية في اللغة العربية أن الكوفيين أضافوا مصطلح "الفعل الدائم" ليعبروا به عن اسم الفاعل عندما يعمل عمل فعله، وهو اصطلاح يدمج بين الوظيفة الفعلية والطبيعة الاسمية.

8- توصلت الدراسة إلى أنَّ فهم مسارات المدارس النحوية يسهم بفاعلية في تطوير طرائق تعليم النحو الحديث، وذلك عبر تبني رؤية تاريخية تحليلية تربط الطالب بجذور القاعدة وتطورها.

9- كذلك وقد أظهرت الدراسة أنَّ التفاعل المثمر بين المدارس أدى إلى بزوغ مفاهيم نحوية مبتكرة، كالتوجيه النحوي، والبحث في الأصول المشتركة التي تربط بين القاعدة النظرية وواقع الاستعمال اللغوي.

10- كما تبين من خلال البحث والدراسة أنَّ المدارس النحوية كانت انعكاساً حياً للبيئة بكل جوانبها، ولم تكن مجرد اختلافات لغوية مجردة معزولة عن سياقها الحضاري.

11- كما كشف الدراسة أنَّ المدرسة الكوفية اتسمت بتوسيع دائرة الاحتجاج اللغوي والتعويل المكثف على الرواية والسماع؛ مما أضفى قدراً كبيراً من المرونة على قواعدها النحوية وجعلها أكثر استيعاباً للظواهر اللغوية المسموعة.

توصيات الدراسة:

وفي نهاية المطاف أوصي من خلال دراستي بما يلي:

1- أوصي بضرورة إجراء دراسات مقارنة معمقة بين المنهج البصري، وبين المنهج الكوفي، واللسانيات التداولية.

2- كما أوصي بضرورة توجيه الباحثين للعناية بخلاف الأفراد داخل المذهب الواحد (مثل خلافات الأخفش مع سيبويه، أو الفراء مع الكسائي) لبيان أثر الخلاف بين المدارس النحوية في إثراء الدرس اللغوي والنحوي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

1. أمين، أحمد أمين، (2005م)، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1.
2. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، (2005م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د. ط.
3. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (1999م)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى.
4. بروكلمان، كارل، (د.ت)، تاريخ الأدب العربي، تحقيق عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط4.
5. بكري، عبد الكريم، (1982م)، ابن مضاء موقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط.
6. بلعيد، صالح، (د.ت)، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط.
7. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (د.ت)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
8. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (1987م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة.
9. حجازي، محمود فهمي حجازي، (د.ت)، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
10. الحديثي، خديجة، (2001م)، المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، ط3.
11. حسن، عباس حسن، (د.ت)، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
12. الحلواني، محمد خير، (د.ت)، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، سوريا، د. ط.
13. الراجحي، عبده، (1980م)، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط.
14. الرافعي، مصطفى صادق، (2001م)، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط6.
15. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، (1993م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى.
16. السامرائي، إبراهيم، (1987م)، المدارس النحوية: أسطورة وواقع، دار الفكر، الإسكندرية، ط1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

17. السَّراج، محمد علي السَّراج، (1983م)، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى.
18. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (د.ت)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1.
19. السيوطي، جلال الدين السيوطي، (1996م)، الأشباه والنظائر، مراجعة وتقديم فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3.
20. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (1989م)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى.
21. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (1998)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى.
22. ضيف، شوقي، (د.ت)، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط7.
23. الطويل، سيد رزق، (1985م)، الخلاف بين النحويين، دار الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط1.
24. عمر، أحمد مختار عبد الحميد عمر، (د.ت)، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، الطبعة: الثامنة.
25. عمر، تمام حسان عمر، (2006م)، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة.
26. اللغوي، أبو الطيب، (د.ت)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، القاهرة، مصر، د.ط.
27. محمود، حسني محمود، (د.ت)، المدرسة البغدادية، دار عماء، مؤسسة الرسالة، د. ط.
28. المخزومي، مهدي، (1986م)، مدرسة الكوفة، ومنهجها في اللغة والنحو، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط3.
29. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، (2008م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى.
30. المسلاتي، نوري، (2010م)، أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري، دار ابن حزم، بنغازي، ليبيا، ط1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

31. مصطفى، إبراهيم، وآخرون، (د.ت)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة دار الدعوة.

32. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، (1997م)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

33. الهروي، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، (1420هـ)، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.

34. ابن هشام، ابن هشام الأنصاري، (1991م)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين هبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط.

35. الهيتي، عبد القادر رحيم، (1993م)، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المهارات الحياتية مدخل لتدريس الاجتماعيات

مقال مراجعة علمية

م. م رجاء نعمه الفت

rajaaneama98@gmail.com

المديرية العامة لتربية بغداد / الرصافة الثالثة

Life Skills: An Approach to Teaching Social Studies

Review Article

Asst. Lecturer Raja Neama Al-Fat

rajaaneama98@gmail.com

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يتناول المقال المهارات الحياتية باعتبارها مدخل لتدريس مادة الاجتماعيات كون ان التربية العلمية اكدت بشكل حقيقي على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي لإعداد متعلم قادر على المواجهة في كل الظروف والمستجدات وهذا تطلب دمج المهارات الحياتية في المناهج التعليمية باعتبارها مجموعة من المهارات التي يحتاجها المتعلمين لإدارة حياتهم وتكسبهم الاعتماد على النفس وقبول الآراء الأخرى وتحقيق الرضا النفسي وتساعدهم في التكيف مع تغيرات العصر الذي يعيشه وعلى هذا الأساس تناول هذا المقال توضيح لمفهوم المهارات الحياتية من وجهات نظر متعددة والتطرق الى اهم الخصائص والمبادئ والاهداف التي تتمتع بها على اعتبار انها تهدف بصورة عامة إلى سد الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي في مواقف الحياة اليومية، ومساعدة الفرد على التفاعل الإيجابي مع بيئته ومجتمعه كما بين المقال اهم العوامل المؤثرة في تنمية واكتساب المهارات الحياتية وصولاً الى فهم معنى ترابط مناهج الاجتماعيات والمهارات الحياتية بصورة وثيقة، إذ تشكل مواد الاجتماعيات (كالتربية الوطنية، والتاريخ، والجغرافيا) بيئة خصبة لتطبيق وتنمية المهارات البيئية و الغذائية و الصحية والوقائية والاسعافات الاولية وادارة الوقت وحل المشكلات .

Abstract

This article examines life skills as an approach to teaching social studies. Given that modern education emphasizes keeping pace with scientific and technological progress to prepare learners capable of navigating various circumstances and new developments, it has become necessary to integrate life skills into educational curricula. These skills enable learners to manage their lives, foster self-reliance, encourage openness to diverse viewpoints, and promote psychological well-being, while also helping them adapt to the changes of the modern era. Accordingly, the article clarifies the concept of life skills from various perspectives and discusses their key characteristics, principles, and objectives, noting that they generally aim to.. almushkilat .

It bridges the gap between academic knowledge and practical application in daily life, helping individuals interact positively with their environment and society. The article also highlights key factors influencing the development and acquisition of life skills, fostering a clear understanding of the close interconnection between social studies curricula and life skills; social studies subjects—such as civic education, history, and geography—provide a fertile environment for applying and developing skills related to the environment, nutrition, health, disease prevention, first aid, time management, and problem-solving

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مفهوم المهارات الحياتية

يعد مصطلح المهارات الحياتية من المصطلحات الحديثة في التراث السيكولوجي العربي على الرغم مـن كثرة الدراسات التربوية العربية و الاجنبية كون هذا المصطلح مر بمراحل عديدة كدليل على التثقيف وهي المرحلة المعرفية ومن خلالها يجلب الفرد قائمة من الحقائق للذاكرة ذات صلة بالمهارة اما مرحلة التداعي ويحدث فيها شيئان أساسيان ، الاول أخطاء الفهم المبدئي إذ تظهر وتختفي تدريجياً والثاني الربط بين العناصر المطلوبة للأداء الناجح اما المرحلة التلقائية حيث تجري الامور بتلقائية ولا يتطلب القيام بالتفكير لأنها تأتي بشكل تلقائي وعلى هذا الأساس تعددت وجهات النظر في مفهوم المهارات الحياتية فمنهم من يراها مخطط من الفرص التعليمية التي تشتمل على مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تهدف الى التنمية الشخصية والاجتماعية والصحية " ومنهم من يرى على انها سلوك تكيفي موجب يساعد على التعامل بفاعلية مع مطالب الحياة عن طريق ترجمة المعلومات والاتجاهات والقيم الموجودة والتي يشعر بها الفرد و يفكر ويعتقد بها كما يمكن ان يوظفها في تحديد عمله بمزاولة الحياة اليومية وعلى هذا الأساس يمكن ان تعد المهارات الحياتية ضرورة حتمية لجميع الافراد في أي مجتمع كونها متطلب أساسي الغاية لكي يتوافق مع نفسه ومع المجتمع حيث تمكنه من التعامل الذكي وتساعده على مواجهة المشكلات اليومية والتفاعل مع مواقف الحياة لأنها مجموعة من الأداءات المرتبطة بالقدرات العقلية والبدنية والاجتماعية والانفعالية والسلوكيات والتصرفات والأعمال التي يقوم بها الفرد والمرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها الغرض منها ليتمكن من التكيف الايجابي مع محيطهُ والتأثير فيه حتى يصبح قادراً على التعامل مع متطلبات الحياة اليومية ". (ابراهيم وآخرون ،2013 : 165).

أما (الإمام وفؤاد ، 2010) الذي كتب عن المهارات الحياتية الذي رأى انها منهجاً لحل المشكلات الحقيقية التي تواجه الافراد على مختلف أعمارهم من خلال تقديم مواقف تعليمية لتنميتها من خلال مهارات التعامل مع المشاعر والتفكير بموضوعية ومرونة، وإصدار الأحكام الناقدة كما وتتضمن المهارة الحياتية قيام الفرد بعمل ما بدرجه معقولة من السرعة والإتقان مع تلافي الأضرار والأخطار أوهي القدرة على القيام بعمل ما بشكل يحدد مقياس متطور على أساس الفهم والسرعة والدقة على التعبير الانفعالي والاجتماعي ، واستقبال انفعالات الآخرين وتفسيرها (الإمام وفؤاد ، 2010: 182)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خصائص المهارات الحياتية :

على الرغم من ان المهارات الحياتية تمثل سلوكيات وقدرات مكتسبة تساعد الفرد على إدارة شؤونه والتفاعل الناجح مع متطلبات الحياة اليومية من خلال مجموعة من الخصائص اهمها :

1- تمتاز بصفة التنوع لكونها تشمل كل الجوانب المادية والغير المادية المرتبطة بأساليب إشباع الفرد لاحتياجات تفاعله مع الحياة وتطويرها.
2- مختلفة من مجتمع لآخر تبعاً لطبيعة المجتمع ومن فترة زمنية لأخرى
3- المهارات الحياتية جزء منها يكون سلوكياً والجزء الأخر فسيولوجياً.
4- تتأثر بالمكان والزمان وتعتمد على طبيعة العلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع ودرجة تأثير كل منها في الأخر.
5- قابلة للتعلم والاكتساب كونها ليست فطرية، بل تُكتسب وتتطور من خلال التدريب المستمر والتجربة والممارسة الفعلية.
6- تتكامل المهارات مع بعضها البعض بشكل مترابط لتمكين الفرد من الاستقلالية واتخاذ القرارات السليمة.

يرى الباحثين ان أهم خصائص للمهارات الحياتية هي مترابطة متصلة وتراكمية وفردية فضلا على انها تتمثل في تنفيذ الفعل تنفيذا فعليا ومحصلة تأثير البيئة المحيطة والأسرة والمدرسة وانها معرفية تتمثل في كيفية القيام بالعمل (عبد الكريم ، 2009 : 16-19)

مبادئ وأسس تعلم المهارات الحياتية :

1- يعتمد تعلم المهارات الحياتية على الممارسة الواقعية والمواقف الحقيقية من خلال انشطة حل المشكلات بدلاً من الاكتفاء بالتلقي
2- الوعي الذاتي وإدارة النفس والانضباط الذاتي للمهارات الحياتية حيث تشكل القاعدة الأساسية لأي تقدم شخصي أو مهني .
3- ترتكز المهارات الحياتية على بناء علاقات جيدة مع الآخرين تعتمد على الاحترام ، والتعاون الفعّال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4- يُعدّ اكتساب المهارات الحياتية عملية مستمرة تبدأ في سن مبكرة وتتطور باستمرار مع تغير المراحل العمرية وتحديات الحياة.

5- يستهدف بناء المهارات الحياتية الجوانب العقلية، والعاطفية، والاجتماعية والنفسية للفرد لتحقيق التوافق المجتمعي والشخصي . (عمران وآخرون ، 2011 : 23)

أهداف تعليم المهارات الحياتية :

1- تنمية ثقافة المتعلم مع متغيِّرات الحياة المختلفة وضبط الانفعالات.

2- تعزيز قدرة الفرد على التفكير وتحليل المواقف لحل المشكلات الحياتية والبيئية.

3- مساعدة المتعلم على تقبُّل التغيير وتجاوز العقبات وظروف الحياة غير المؤكدة.

4- إكساب المتعلم مهارات الاتصال والعمل الجماعي واحترام قيم الاختلاف والتنوع.

5- تنمية مهارات تنظيم المسؤوليات، واحترام الوقت، واستغلال وقت الفراغ في أعمال نافعة ومستمرة.

6- الارتقاء بجودة الحياة بشكل عام، ودعم الاستقلالية والاعتماد على النفس لمواجهة ضغوط الحياة . (ابو حماد ،2017 : 25-26)

العوامل المؤثرة في تنمية واكتساب المهارات الحياتية:

1- العلاقات المدعمة التي يجعل الفرد يُصر على اكتساب المهارة، بينما غيابها قد يؤدي إلى إهمالها.

2- التفاعل مع الأقران من خلال التعلم والمشاركة بناءً على طبيعة ومهارات هؤلاء الأقران.

3- مهارات التفكير التي تسهم بصورة إيجابية وفعّالة في استيعاب المهارات الجديدة .

4- التوجيهات المكتسبة إضافة إلى تعليمات مهارات العمل والدراسة .

5- إتاحة الفرصة إوعطاء المساحة والفرصة للمتعلم يبني اعتماده على نفسه.

6- التعزيز والتشجيع المستمر يسهم في تثبيت المهارة.

7- نماذج التقويم أو الأداء حيث تتأثر قوة أو ضعف المهارة بملاحظة الفرد للنماذج تلك المهارة وتقييمها.

8- يعتمد الاكتساب على مستوى نضج المتعلم وخبراته السابقة والإمكانات المتاحة لديه.

(الباز وخليل،1999: 89)

علاقة مناهج الاجتماعيات بالمهارات الحياتية

ترتبط مناهج الاجتماعيات بالمهارات الحياتية ارتباطاً وثيقاً وتكاملياً، إذ تُعد مواد الاجتماعيات (التاريخ، والجغرافيا، والتربية الوطنية) وعاءً أساسياً لترسيخ القدرات والسلوكيات التي يحتاجها المتعلم للتكيف بفعالية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مع مجتمعه لذلك أصبح من الضروري تزويد المتعلمين بالمهارات الحياتية التي تمكنهم من تحليل المعلومات التي تصل إليهم ، والتفكير بموضوعية ومرونة وإصدار الأحكام الناقدة ، ويُعَد تدريبهم على المهارات الحياتية من الأهداف المهمة للتربية والسبب يعود كونها حق كل متعلم التعبير بشكل منطقي عن نفسه بحرية كاملة ، ومما لاشك فيه أن تنميتها تتطلب استخدام مناهج جديدة ،وطرائق حديثة في التدريس واستراتيجيات تعليمية محددة المعايير ، تعطي دورا أساسيا للمتعلم وتركز على فاعليتها في عملية التعلم ، بحيث يكون فيها المعلم ميسر ومنظم وان أبرز جوانب العلاقة بين مناهج الاجتماعيات والمهارات الحياتية تتمثل في حل المشكلات المجتمعية والبيئية والاقتصادية، مما يدرب الطلبة على اقتراح الحلول واتخاذ القرارات السليمة كما انها توفر الأنشطة الصفية في مواد الاجتماعيات بيئة خصبة لممارسة الحوار والمناقشة وتقبل وجهات النظر المختلفة فضلا على انها تساعد دراسة التاريخ والجغرافيا على تحليل المعلومات، وتفسير الأحداث والظواهر البيئية والبشرية، ونقدها بدلاً من اكتفائها بالتلقين كما تساهم التربية الوطنية في بناء وعي الفرد بحقوقه وواجباته، وتعزيز الانتماء وقبول الآخر كذلك لابد من تعزيز المناهج بمواقف يمكن أن تنمي المهارات لدى المتعلمين وبالتحديد في تدريس الاجتماعيات عن طريق ما يقدم لهم من مواد المناهج الدراسية بعيدة عن الإلقاء والتلقين وأن المهارات الحياتية في المناهج الدراسية تتكون من ثلاثة أبعاد وهي الاتجاه من خلال الرغبة في القيام بالفعل و المعرفة والتي تعني الكيفية التي تمكننا من أنجاز الفعل اما المهارة والتي تتمثل بالتمكن من تنفيذ الفعل عمليا (سلامي ، 2007 : 24)

وتكاد تتفق كل الدراسات في ميدان تدريس الاجتماعيات على أن المهارات (الغذائية – البيئية – الصحية – والوقائية) تأتي في مقدمة المهارات الحياتية التي يجب تنميتها لدى المتعلمين حتى تؤهلهم لمواجهة التغيرات السريعة في المجتمع هذا ما ركزت علية المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة (اليونسكو ،1996) و(الالسكو ،2004) على ضرورة تعليم المهارات الحياتية وإدماجها في المناهج الدراسية وأكدت بعض الدراسات ، كدراسة (silber,1993) ، على ضرورة تضمين المناهج العديد من المشكلات والمواقف البيئية التي تدعو للدراسة والتدريب والبحث والتفكير وحل المشكلات الحياتية التي تواجه المتعلمين في حياتهم اليومية حتى تؤهلهم لمواجهة التغيرات السريعة (silber,1993:7) .

<u>الشروط الواجب توفرها في المعلم لإدخال المهارات الحياتية في مادة تدريسه :</u>

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1- الكفايات المهنية والتعليمية وتتمثل القدرة على الربط الواقعي بمواقف حياتية يومية القدرة على إدارة النقاشات ولعب الأدوار، ودراسة الحالات فضلاً عن المرونة في التخطيط بدمج المهارة دون الإخلال بالمنهج الأساسي وهذا يؤدي الى القدرة على تقييم أداء الطلاب وسلوكياتهم

2- المهارات الشخصية والاجتماعية وتتمثل بالقدوة الحسنة والذكاء العاطفي واحتواء الفروق الفردية و التواصل الفعّال من خلال مهارات الاستماع النشط ولغة الجسد الإيجابية.

3- السمات العقلية والفكرية ويتم من خلال التفكير النقدي والتحليلي والعقلية المتطورة والإبداع والابتكار للانشطة الصفية الجاذبة التي تحفز المتعلمين على التفكير خارج الصندوق.

4- إدارة البيئة الصفية ويمكن التحقق منها عن طريق ايجاد بيئة آمنة نفسياً وتعزيز القيادة والعمل الجماعي وتوزيع الأدوار بينهم بما يضمن تفاعل الجميع. (الغامدي ،2011 : 224)

مجالات المهارات الحياتية

1- **المهارات البيئية** : يقصد بها مجموعة المهارات المرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها المتعلمين ويتعلمون بها بصورة مقصودة عن طريق مرورهم بخبرات تعينهن على مواجهة المواقف والتحديات ، وتتطلب عملية أعداد الإنسان للتفاعل مع البيئة الطبيعة تنمية جوانب معينة أهمها تنمية المهارات التي تمكن الفرد من الإسهام في حل ما تتعرض له البيئة وتكوين الاتجاهات والقيم البيئية وتوضيح المفاهيم و المبادئ المطلوبة لفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ومحيطه وأن تعليم المهارات البيئية عملية تعليمية تقوم بها المدرسة من خلال كتبها الدراسية لتعرف المتعلم ببيئته وكيفية التعامل معها وحل مشكلاتها والمحافظة عليها ولإعداد متعلمين قادرين على المحافظة على البيئة لابد من تزويدهم بالمهارات والسلوكيات البيئية ، (ربيع وهادي ، 2006 : 43)

2- **المهارات الغذائية** : أحدى المهارات الحياتية التي تستوجب تنميتها للفرد بهدف إكسابه نمطاً وسلوكاً تغذوّياً سوياً وسليماً ينعكس إيجابا على مفاهيم واتجاهات المتعلمين في مقتبل حياتهم وتمكنهم من القدرة على التفكير واتخاذ القرار لاختيار غذاء يتناسب مع ظروف حياته ولذلك ينبغي التعرف على المواد الغذائية والأنواع والمكونات والكميات المطلوبة ، وفوائد كل نوع والطريقة المثلى للاستفادة منه ومعرفة البدائل الغذائية حتى يمكن تخطيط نظام غذائي مناسب ، ويمكن البدء بتعليم المتعلمين المعلومات الغذائية في مراحل التعليم المبكرة على أن يستمر ذلك في المراحل التعليمية الأخرى وبذلك يمكن تنمية السلوكيات الغذائية الصحيحة والمهارات والاتجاهات والقيم المرتبطة بالغذاء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد أكد (شلبي وعبد الرزاق ، 2007)على أهمية التوعية الغذائية من خلال تحسين نوعية النوم وحماية الجسم من الأمراض وزيادة معدل الذكاء وتحسين مقاومة الأمراض والعدوى وتحسين القدرة على الصفاء العقلي والتركيز وزيادة مدى الحياة الصحية وتحسين الأداء الجسماني (شلبي وعبد الرزاق ،2007 : 136)

3- **المهارات الصحية :** للمهارات الصحية أهمية كبيرة في تحفيز وإقناع المتعلمين لتعلم ممارسات صحية صحيحة ، هذا ما أكدته بعض الدراسات كدراسة (Connie,2001) التي أكدت على الممارسات الصحيحة السليمة وعلى عملية ترجمة الحقائق والمفاهيم الصحية المعروفة إلى أنماط سلوكية صحية سليمة تؤدي إلى رفع المستوى الصحي للمتعلمين (Connie,2001:25) .

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف المهارات الصحية بأنها قابلية الحفاظ على مجموعة من المهارات المتعلقة بالقدرة في الحفاظ على النظافة الشخصية ، واكتساب العادات الصحية السليمة ويمكن تنمية المهارات الصحية من خلال الاهتمام بالصحة الشخصية ممارسة التمرينات الرياضية والاهتمام بتنظيم بين فترات النوم والنشاط والاهتمام بنظافة الغذاء ،والماء والنظافة الشخصية لتجنب الإصابة بالأمراض والتطعيم للوقاية من الأمراض ويعد المنهج المدرسي أحد الدعامات الأساسية في المهارات الصحية من خلال أن يراعي المنهج نمو المتعلمين من الناحية الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية ووثيق الصلة بحياتهم وبيئتهم والخروج إلى البيئة لدراسة المشكلات الصحية وأن تشتمل مفردات المنهج جميع الجوانب الصحية مثل صحة الجسم والغذاء والبيئة وإجراءات السلامة والأمان وان لا يقتصر ذلك على موضوعات فقط بل تضمينها في جميع المواد الدراسية الأخرى وبما يتناسب مع طبيعة موضوعاتها (الشريفي ،2000 : 144)

4- المهارات الوقائية : وتعرف" بأنها الدلائل والاستعدادات الحياتية اللازمة لتطوير قدرات المتعلمين في مواجهه المواقف والتحديات التي يمررنَ بها ،وتزويدهن بمتطلبات وقائية قبل وقوع أي مشكلة وللقيام بسلوكيات تكيفيه وايجابية والحفاظ على صحتهن وسلامتهن مثل الابتعاد عن مصادر الحرارة العالية ، والالتزام بقواعد المرور، والابتعاد عن الأماكن الملوثة بالدخان الحذر من أخطار الكهرباء والابتعاد عن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العبث بمفاتيح الكهرباء والعناية بممارسة سلوكيات سليمة عند مواجهة الخطر وتوضيح السلوك الخطر أثناء اللعب في (المدرسة والشارع والمنزل) والعناية بتوضيح سبل الوقاية من التسمم . (Department ofEducation,2003:19) .

5- مهارات الإسعافات الأولية : تعرف "بأنها الإجراءات الطبية السريعة التي تقدم للمصاب في مكان الحادث وبعد حدوث الإصابة مباشرة ، ويقصد بها تخفيف الآم المصاب ، وعدم حدوث مضاعفات ، والمحافظة على نفسه ، وتجبير كسوره ، وإيقاف نزيفه حتى يتم نقله للمستشفى أو حضور الطبيب لمكان الحادث ". كما تعرف بأنها كافة الإجراءات التي تقدم آنيا للمصاب أثناء وقوع الإصابة لمساعدته قبل نقله للمستشفى أو مراكز الرعاية الصحية ،كالضغط المباشر على الجرح لإيقاف النزف ،وفك الأحزمة الضيقة وإزالة الأجسام الغريبة من المجرى التنفسي للغريق وهناك مجموعة من الأهداف للإسعاف الأولي ومنها المساعدة على شفاء المصاب بطمأنينة والحفاظ على حرارة الجسم إنقاذ الحياة أو تدارك الوفاة المباشرة بالمحافظة على التنفس ووقف النزيف وعود حاله الوعي ومنع تدهور صحة المصاب بتضميد الجروح وتثبيت الكسور والوقاية من إصابات أخرى . (الدغمي، 2009 :44)

6 - مهارات إدارة الوقت : تعرف بانها توجيه القدرات الشخصية للأفراد وإعادة صياغتها لإنجاز العمل المطلوب في القواعد والنظم المعمول بها وتتدرج عدة جوانب أهمها التخطيط هو توفير ساعات طويلة عند انجاز أي عمل و الالتزام وتعني الرغبة في تطبيق خطوات إدارة الوقت والتحليل وهو يعني توفر بيانات توضح طرق قضاء الفرد لوقته والمتابعة وإعادة التحليل كما تعرف على أنها مجموع المهارات المتعلقة بالقدرة على التخطيط وتنفيذ الخطط الزمنية بشكل يساعدنا على أنجاز أهدافنا في الوقت المحدد لها مثل مهارة تقسيم الإعمال الكبيرة إلى أجزاء صغيرة ، مهارة تنفيذ المهام في الوقت المحدد لها

(هلالي ،1998: 13)

7- مهارات حل المشكلات : تعرف مهارة حل المشكلات " بأنها قدرة الفرد على صنع القرار واختيار بين أفضل الحلول والمواقف التي يمر بها والخروج بأفضل المخرجات من خلال المشكلات لذا لابد أن تتوافر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في المهام التعليمية المتمركزة حول حل المشكلات عدد من الشروط الأساسية وهي أن تتضمن المهمة موقفا مشكلا وأن تكون مناسبة من حيث المستوى بحيث لا تكون مفرطة في التعقيد المعرفي وأن تحث الأفراد على اتخاذ القرارات وان تكون لها أكثر من طريقة للحل وأكثر من جواب صحيح وتحظى مهارة حل المشكلات بأهمية كبيرة كونها توفر المناخ الايجابي والإثارة والدافعية داخل الغرفة الصفية وخارجها وتعد أمرا ضروريا ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها تطور الحلول الفعالة من توعية الحياة وعند التوصل إلى حل لابد من اختيار فاعلية هذا الحل بطريقة إجرائية ، ولذلك فان إدراك المتعلمين وإحساسهم بوجود مشكلة ما ، ومن ثم العمل على اتخاذ إجراء حيالها ، وتعد الخطوة الأولى لحل هذه المشكلة ، والنجاح في حلها يشير إلى إزالة عائق من طريق المتعلمين ومن ثَمَّ من طريق الآخرين. (نوفل وسعيفان ، 2011: 188)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

- **المصادر العربية**

1- ابـراهيم، محمـد وميـادة أسـعد ، زينـة عبـد المحسـن (2013) : **التفكيـر (تعليمـه ، مصادره ، عاداته)**، ط1 دار الفراهيدي ، بغداد.

2- أبـو حمـدان ، جمـال عبـد الجليـل (2009) : تقـويم الكتـب المدرسـية الجديـدة ومـدى تطبيـق المـدارس لهـا ضـمن مشـروع تطـوير التعلـيم نحـو اقتصـاد المعرفـة ،المركـز الـوطني لتنمية الموارد البشرية ، **سلسلة منشورات المر**كز ، العدد152 ،عمان .

3- الـدغمي ، ناصـر علـي (2009) : **السـلامة والصـحة المهنيـة** ، ط1 ، دار اليـازودي العلمية ، عمان

4- ربيـع وهـادي ، عـادل مشـعان ومشـعان ربيـع (2006) : **التربيـة البيئيـة** ، ط1، دار الفكر ، عمان .

5- سـلامي ، محمـد سـلامي (2007) : المهـارات الحياتيـة والمنـاهج الدراسـية فـي وحـدتي علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ، **المؤتمر التربوي الموسع** ، بيروت .

6- شـلبي ، الهـام وعبـد الـرزاق مـدحت (2007) : **الصـحة واللياقـة** ، ط1،عـالم الكتـب ، القاهرة .

7- . الشـريفي ، شـوقي (2000) : **معجـم مصـطلحات العلـوم التربويـة** ، مكتبـة العبيكـان ، الرياض .

8- عمران ، تغريد وآخرون (2001) : **المهارات الحياتية** ، دار زهراء الشرق ، القاهرة .

9- عبـد الكـريم ، غـادة قصـي مصـطفى (2009) : أثـر برنـامج قـائم علـى الـتعلم النشـط فـي الدراسـات الاجتماعيـة لتنميـة بعـض المهـارات الحياتيـة والتحصـيل لـدى التلاميـذ المعـوقين عقليا القابلين للتعلم ، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية بقنا ، جامعة جنوب الوادي.

10- الغامـدي ، ماجـد بـن سـالم (2011) : فاعليـة الأنشـطة التعليميـة فـي تنميـة المهـارات الحياتيـة فـي مقـرر الحـديث لطـلاب الصـف الثالـث المتوسـط ، **دراسـة ماجسـتير غيـر منشورة** ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

11- نوفـل ،محمـد وسـعيفان محمـد (2011) : **دمـج مهـارات التفكيـر فـي المحتـوى الدراسـي** ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12- هلالـي ، محمـد عبـد الغنـي (1998) : **مهـارات إدارة الوقـت** ، مركـز تطـوير الأداء والتنمية ، القاهرة .

المصادر الأجنبية

1- . Connie ,P. Health Aware – Healthy Living , New York , The Rolan press company , 2001.

2- Development of learning programmers policy guide lines , Pretoria : department of education 2003

3-. Silber ,R . science Education for society, international Journal of science education vo1 (24).No(7), 1993

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مقالة

البعد القانوني لمكافحة الفساد المالي

م. م. ضمى عبد الزهرة محمد خليفة

وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد / الرصافة الثالثة

Dhamaa1983@gmail.com

Article

The Legal Dimension of Combating Financial Corruption

Dhama AbdulZahra Mohammed Khalifa

Ministry of Education / General Directorate of Education in Baghdad Governorate / Al-Rusafa Third

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

نحن على يقين من أنه فيما يتعلق بالفساد المالي، فإن الركيزة الأولى في المواجهة هي الجانب القانوني، والذي يعني وجود سلسلة من القوانين التي تفرض عقوبات محددة على إساءة استخدام المنصب، والرشوة، والاختلاس، ووضع الوسائل اللازمة لحماية الأموال العامة في متناول اليد. يساعد النظام القانوني، بما في ذلك جميع الهيئات الرقابية والقضائية المدمجة فيه، على ترسيخ النزاهة والشفافية والمساءلة لجميع الأطراف المعنية في قضايا الفساد المالي. لا يقتصر دور القانون على الردع فقط، بل يشمل أيضًا التطوير المستمر للقانون وتفعيله في التنفيذ، مما سيؤدي إلى تقليل الفساد، ودعم عملية التنمية، وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الجوانب القانونية، مكافحة الفساد، الفساد النقدي

Abstract:

In talking about the problem of "financial corruption", the legal aspect is a vital element of the framework. This requires legislative measures from the government to make the acts of power, corruption and misappropriation of public funds illegal and to provide a way of protecting the public funds by law. Thus, the legal framework of oversight and jurisdiction bodies play a key role in maintaining the principles of transparency and integrity, and making corruption well behaved. The goal of the law is not just to prevent corruption but also to continually improve the laws and to make them work, thus keeping corruption at bay, supporting development, and ensuring stability.

Key words: Legal aspect, financial corruption, anti-corruption.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

الفساد المالي هو مشكلة كبيرة في البلدان ويدمر استقرارها. كما أنه يعيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي. إساءة استخدام الأموال العامة، وفقدان الثقة العامة في المؤسسات الحكومية، والظلم أو عدم المساواة في المجتمع هي أسوأ جوانبه. استجابة لهذا التهديد، تم تطوير قوانين وطنية ومعاهدات دولية لإنشاء نظام تشريعي متكامل يشمل المجرمين وآليات ردع ضد جرائم الفساد. تعتبر هذه العملية القانونية أفضل طريقة للتعامل مع الفساد لأنها تمنع التطور المستمر للأموال العامة مما يؤدي إلى استنزاف الأموال العامة وبالتالي فقدانها.

الجوانب القانونية التي تعتبر حاسمة للفساد المالي.

الجانب القانوني هو حجر الزاوية لآلية جيدة لمكافحة الفساد؛ فهو يحتوي على إطار قانوني واسع ونظام تنظيمي يحدد أنواع الجرائم التي يجب تجريمها والعقوبات التي يجب تطبيقها على هذه الجرائم. يساعد ذلك في حماية الأموال العامة والحفاظ على النزاهة والشفافية في العمليات المؤسسية (إسماعيل، 2014، ص. 78). بسبب التشريعات المصممة بشكل جيد وواضح، يتم إيقاف استخدام السلطة لخدمة المصالح الخاصة، ولا تنتشر الأفعال غير السليمة، وبالتالي يتم تجنب ظهور بعض "البقع السوداء" في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية (راهي، بدون تاريخ، ص. 82).

الجوانب القانونية لمكافحة الفساد المالي مهمة على مستويات مختلفة كما أشار (موسى 2013، ص. 33–38).

- الرشاوى، والاختلاس، وغسيل الأموال، وإساءة استخدام السلطة هي جميعها أشكال من الفساد المالي التي يمكن تجريمها ومعاقبتها قانونياً.
- نحتاج إلى نظام للأموال العامة حتى لا تُهدر أو تُستغل أو تُدار بشكل سيء.
- هناك حاجة إلى تأسيس الشفافية والمساءلة كقيم أساسية في المؤسسات الحكومية والخاصة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ❖ يجب أن يكون هناك إطار قانوني للسلطات التنظيمية والقضائية في تطبيق القوانين ومحاسبة المسؤولين.
- ❖ يجب أن يواجه الأفراد الفاسدون الملاحقة القضائية على المستويين المحلي والدولي، ويجب استرداد الأموال التي تم الحصول عليها من ذلك.
- ❖ يجب احترام المساواة أمام القانون ووقف الإفلات من العقاب من خلال إعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة.

دور التشريعات القانونية في مكافحة الفساد

التشريع القانوني هو الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لمكافحة الفساد المالي والإداري. فهو يضع الإطار التنظيمي لعمل المؤسسات العامة ويحدد الحدود بين الممارسات المشروعة والأفعال التي تندرج تحت جرائم الفساد. كما يحدد العقوبات القانونية التي سيتعرض لها كل من يرتكب هذه الجرائم. تتجاوز هذه القوانين وظائفها لتأسيس قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات، وهي في الواقع لحماية الأموال العامة ولتحقيق العدالة في المجتمع (العلاوي، 1996، ص. 86).

على الرغم من أهمية النظام التشريعي، إلا أنه ليس محصناً من العقبات التي تحد من وظيفته وتمنعه من تحقيق أهدافه بالكامل. ومن أبرز هذه العقبات (عبود، 2008، الصفحات 201–211)، (مصطفى، 1975، الصفحات 33–44) هي:

– الفجوات بين النص القانوني والتطبيق الفعلي على الأرض الواقع .

– عدم استقلالية بعض الجهات التنظيمية التي تحتاجها لتقديم خدماتها.

– الإجراءات القانونية معقدة وغير مرنة وبطيئة في حل قضايا الفساد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– نقص الوعي العام بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع والدولة.

– الجريمة المالية تتطور بشكل أسرع مما يمكن للقوانين مواكبته.

البعد القانوني هو الأساس للتعامل مع الفساد المالي والنظام القانوني هو الآلية المؤسسية والتشريعية لحماية المال العام وضمان النزاهة والشفافية. كلما كان القانون أكثر فعالية وكلما كان التنفيذ أفضل (بالعدل والحزم)، كلما كانت الدولة أكثر فعالية وقوة في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

– دور المؤسسات الرقابية و القضائية في مكافحة الفساد

أ– المؤسسات الرقابية

تأخذ المؤسسات التنظيمية الأشكال التالية (العبيدي، بدون تاريخ، ص 78) (حسين، بدون تاريخ، ص 103–105):

1– مراقبة حالات الاحتيال المالي والإداري، والتحقق منها، ومتابعة القضايا حتى يتم حلها.

2– مراجعة الحسابات العامة والإدارة الحكومية لضمان إنفاق المال العام للغرض المقصود منه.

3– مراقبة عمل الوكالات الحكومية وامتثالها للقوانين واللوائح.

4– إجراء تحقيقات إدارية في جميع الحوادث والقضايا المشتبه في فسادها.

5– ترسيخ ثقافة الشفافية والنزاهة والمساءلة في مؤسسات الدولة وجعلها ممارسة.

6– تسجيل شكاوى المواطنين حول قضايا الفساد، والتحقيق في المشكلة، واتخاذ الإجراءات.

7– إعداد تقارير دورية خاصة وتقديم مقترحات للجهات المختصة لاتخاذ التدابير اللازمة.

8– مراجعة وتحديث الأنظمة الإدارية وعمليات العمل من أجل تقليل الثغرات التي تسمح بحدوث الفساد.

9– رفع الوعي بخطر الفساد وآثاره على عملية التنمية والنسيج الاجتماعي من خلال حملة منظمة جيدًا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10- العمل مع السلطات القضائية المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يثبت ارتكابهم لجرائم الفساد.

ب- المؤسسات القضائية

يمكن رؤية المؤسسات القضائية في الجوانب التالية (عبد اللطيف، 2004، ص 95) (عودة، 2009، ص 66) (الوايلي، 2006، ص 19):

1- معاملة قوانين مكافحة الفساد بالتساوي لجميع مواطني الدولة بغض النظر عن المنصب أو النفوذ.

2- إجراء تحقيقات مالية وتسليم المتهمين إلى المحاكم المختصة للفصل فيها.

3- إصدار أحكام رادعة على من يشارك في الجرائم المتعلقة بالفساد تتناسب مع خطورة الجريمة التي ارتكبها الجاني.

4- استرداد الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها وإعادتها إلى الخزينة العامة وفقًا للقانون.

5- توفير الحماية القانونية للشهود والخبراء والمبلغين عن قضايا الفساد.

6- تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون والعدالة في المجتمع.

7- التنسيق مع الجهات التنظيمية وتسريع الجهود لكشف شبكات الفساد وحل تشابك الشبكة.

8- لا مزيد من الإفلات من العقاب، حيث يتم محاسبة الجميع.

9- المشاركة بجميع الوسائل في المؤسسات الوطنية والدولية التي تكافح الفساد وتدعم مؤسسات مكافحة الفساد.

يمكن اعتبار العديد من النقاط المذكورة في القسم السابق كركيزتين تدعمان هيكل مكافحة الفساد، حيث تكون التوقع والكشف والوقاية مسؤولية المؤسسات التنظيمية، وتكون المساءلة والعقاب مسؤولية المؤسسة القضائية. يشكل هذا التوازن بين الوظيفتين القوة والأمان في الحفاظ على نزاهة جميع الأفراد ونزاهة الأموال

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العامة، والتي يجب أن يكون الجميع مسؤولين عنها تجاه بعضهم البعض من أي شخص يحاول تغييرها أو إفسادها.

الخاتمة:

يُعتبر الفساد المالي من أكبر المشكلات التي تواجه الدولة المعاصرة، وتؤثر تأثيرًا ضارًا على مجموعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالموارد العامة ونزاهة المؤسسات الحكومية، فإنه يُعد أيضًا عائقًا أمام التنمية والتطوير. الجوانب القانونية لهذه المشكلة حاسمة، ومن هذا المنظور: يتم تمرير التشريعات والقوانين التي تجرم السلوك الفاسد وتوجد عقوبات رادعة للمخالفين الفاسدين، بالإضافة إلى تنظيم الهيئات الرقابية والمحاكم للحد من الفساد.

وُجد أن وجود التشريعات ليس مرتبطًا بفعالية مكافحة الفساد المالي، بل بتطبيق القوانين بشكل فعال في مجتمع شفاف وعادل وسيادة القانون. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون والتنسيق بين السلطات الحكومية والرقابية والقضائية، والأهم من ذلك رفع المعرفة والوعي بالفساد وآثاره السلبية بين الجمهور وحماية الموارد العامة من الاختلاس، أمر حاسم للتغلب على الفساد، ولهذا السبب فإن مكافحة الفساد المالي ضرورة قانونية لا يمكن تجاهلها؛ إنها ضرورة وطنية لتحقيق التنمية والحفاظ على الاستقرار في المجتمع وتعزيز النزاهة والعدالة المتساوية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النتائج:

بناءً على المعلومات المتاحة في هذه المقالة، توصل القارئ إلى الاستنتاجات التالية:

1. أحد العوامل الرئيسية للنجاح في المؤسسات التي تهدف إلى مكافحة الفساد والتحقيق في المخالفات المالية هو فصل المؤسسات الرقابية والقضائية عن دوائر النفوذ والسلطة.

2. الفساد المالي حقيقة وهو تهديد يقوض تطوير الاقتصاد والمجتمع في أعلى مستوياته ويعيق الكفاءة التي تستطيع بها المؤسسات الحكومية العمل.

3. أبرزت النتائج بوضوح علاقة إيجابية بين تأسيس مبادئ الشفافية والمساءلة في المؤسسات ومؤشرات الفساد المالي من جهة أخرى.

4. يُعتبر النظام التشريعي القوي والفعال أحد أقوى الوسائل لمواجهة الجرائم المالية ومحاسبة الجناة ومعاقبتهم.

5. يقترح الباحثون أن الأدوات والشراكات الدولية بين الدول هي الطريقة لإجراء التحقيقات في قضايا الفساد وإعادة الأموال إلى خزينة الدولة.

6. وُجد أن الثغرات في إنفاذ القانون و/أو ضعف الإنفاذ تسمح بانتشار الفساد المالي وتجذره في النظام الإداري.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

1. يجب إعادة النظر في نظام العقوبات لجرائم الفساد المالي وتعزيزه لتوفير الردع الكافي ومنع إمكانية ارتكاب جرائم الفساد المالي.

2. إذا كان هناك أي انحراف عن معايير الحوكمة نحو الفساد، فيجب تجنبه من خلال آليات الرقابة والمساءلة المنتظمة، مثل التدقيق المالي والإداري الدوري من قبل المؤسسات الحكومية.

3. يجب أن يكون هناك إطار قانوني راسخ لحماية أي شخص يبلغ طوعًا عن الفساد وتعزيز مشاركة المواطنين في مكافحة الفساد.

4. يجب احترام وحماية استقلالية وفعالية المحاكم والأدوات الرقابية الأخرى، وهي في صميم المساواة القانونية، في عملية معاقبة منتهكي القانون، سواء كان ذلك من قبل المحاكم أو من قبل سلطة الحكومة أو كليهما.

5. التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية، والتحقيقات المشتركة وتبادل المعرفة والخبرات هو ضرورة استراتيجية لا غنى عنها.

6. يجب مراجعة وتحديث الإطار القانوني لمكافحة الفساد المالي بشكل دوري ليكون قادرًا على مواجهة الأشكال الجديدة من الجرائم المالية في ظل التغيرات المستمرة.

7. بالنسبة للشؤون المالية والإدارية، يجب الاستفادة الجيدة من تطبيقات التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية في التعامل مع الشؤون المالية والإدارية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

- الوائلي، ياسر خالد بركات. (2006). الفساد الإداري مفهومه وأسبابه. مجلة النبأ، (80). شبكة المعلومات الدولية.
- إسماعيل، محمد صادق. (2014).الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة . المنهل للطباعة.
- الشعبيدي، ليث حسن علي. (ب.ت).دور مفوضية النزاهة العامة في مكافحة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في العراق والقضاء عليه] .مصدر غير منشور[.
- حسين، فتاح محمد. (2006).دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في المساءلة على المال العام .]مصدر غير منشور.[
- راهي، محمد غالب. (ب.ت). الفساد المالي والإداري بالعراق وسبل معالجته .مجلة الكوفة، .(2) كلية القانون، جامعة الكوفة.
- عبد اللطيف، عادل. (2004). الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته .مجلة المستقبل العربي، .(309)27بيروت، لبنان.
- عبود، سالم محمد. (2008). ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية .المكتبة الوطنية.
- علاوي، ماهر صالح. (1996). مبادئ القانون الإداري: دراسة مقارنة .دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- عودة، عبد القادر. (2009).التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي .المكتبة التوفيقية.
- موسى، فرح. (2013). قصة الفساد في العراق (ط. 1). دار الشجرة للنشر والتوزيع.
- مصطفى، محمود محمود. (1975). شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ط. 7). مطبعة جامعة القاهرة .

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Article's Review

ANXIETY between mind and society: A corpus- driven cross-cultural study of conceptual metaphors

By: Henrik Nordmark & Dylan Glynn

Researchers

Reviewed by: Asst. Inst. Marwa Zeyad Tariq

Al-Nahrain University/ College of Political Science,Baghdad,Iraq

Marwa.Zeyad@nahrainuniv.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Article's Review ANXIETY between mind and society: A corpus- driven cross-cultural study of conceptual metaphors

Abstract

Henrik Nordmark and Dylan Glynn's article, "ANXIETY between mind and society: A corpus-driven cross-cultural study of conceptual metaphors," published in Explorations in English Language and Linguistics in 2013, investigates the conceptualization of anxiety from a cognitive-linguistic and cross-cultural perspective. As for the study, the researchers have treated the word 'anxiety' as a concept whose linguistic comprehension may differ according to social and cultural contexts not only as a psychological state that has a specific meaning. This study is especially important to Cognitive Linguistics as it tries to connect the conceptual metaphor theory with A quantitative analysis of corpus data. In doing so, Nordmark and Glynn move beyond a purely introspective account of metaphor and seek empirical evidence for differences in the way an emotion concept is structured across languages and cultures (Nordmark & Glynn, 2013).Their research investigates British English, Japanese, American English, Swedish, thus presenting a comparative approach in order to identify the similarities and differences in the understanding of anxiety. The theoretical foundation of the article is strongly associated with the Cognitive Linguistic view that meaning is not independent of human experience, cognition, and culture .The theoretical basis of the article is closely connected to the Cognitive Linguistic perspective, which views meaning as being shaped by human experience, cognition, and cultural knowledge. A fundamental principle of Conceptual Metaphor Theory is that metaphor extends beyond its decorative function in language and serves as a cognitive means of understanding abstract experiences through more concrete domains. Lakoff and Johnson (1980), for instance, maintain that metaphor plays a significant role in organizing both human thought and linguistic expression.

Similarly, Lakoff (1987) highlights the importance of cognitive models in shaping the way people structure and understand concepts. This perspective is particularly relevant to the study of anxiety, as this abstract emotional experience may be conceptualized through concrete domains such as physical pain, opposition, barriers, or manipulated objects. Kövecses (2000) further points out that emotions are especially appropriate for metaphorical investigation because their conceptualization emerges from the interaction of bodily experience, cognition, language, and cultural knowledge. Nordmark and Glynn build on this tradition but identify an important limitation: traditional cognitive-semantic analyses of emotion concepts often depend heavily on introspection and may therefore provide descriptions that are difficult to test empirically or to relate systematically to social variation (Nordmark & Glynn, 2013).

The researchers employ a corpus-based approach to investigate the possibility of identifying conceptual metaphor patterns in naturally occurring linguistic data. This methodological perspective constitutes a significant contribution of the study because, rather than relying on a predetermined set of metaphorical expressions and interpreting them in isolation, the researchers examine authentic examples found in personal online diaries and

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

blogs. The dataset comprises 146 English examples, including British and American English, 166 Swedish examples containing ångest, and 165 Japanese examples containing fuan. Blogs were selected because they provide relatively spontaneous and personal accounts of individuals' emotional experiences. Such material is particularly valuable for investigating anxiety, as it enables the researchers to explore how emotional states are described within actual contexts rather than depending solely on dictionary definitions or researcher-created examples (Nordmark & Glynn, 2013). The study investigates anxiety in American and British English, fuan in Japanese, and ångest in Swedish. Before examining their metaphorical patterns, the researchers consider the lexical and grammatical characteristics of these expressions. Another significant methodological aspect is the selection of comparable lexical items across the languages examined. The study investigates anxiety in American and British English, fuan in Japanese, and ångest in Swedish. Before examining their metaphorical patterns, the researchers consider the lexical and grammatical characteristics of these expressions. This step is especially important in cross-linguistic research because words that appear to be equivalent across languages may differ in their grammatical functions and semantic distributions. This attention to lexical and grammatical variation strengthens the methodological foundation of the study because it recognizes that conceptual comparison requires sensitivity to linguistic form as well as semantic interpretation (Nordmark & Glynn, 2013).

For the analysis itself, Nordmark and Glynn employ Multifactorial Usage-Feature Analysis, also referred to as the behavioural profile approach . This methodology was developed within corpus-based Cognitive Linguistics through the contributions of researchers such as Geeraerts, Gries, Divjak, and Glynn. Its basic procedure involves gathering instances of a linguistic form, annotating them according to various semantic, pragmatic, and contextual features, and subsequently examining the relationships among these features using statistical methods. Steen (2007) likewise emphasizes the value of integrating theoretical conceptualization with systematic procedures for collecting and analyzing linguistic evidence in metaphor research. The methodology adopted by Nordmark and Glynn therefore establishes a connection between Conceptual Metaphor Theory and empirical corpus-based investigation. The approach is particularly suitable for the present study because anxiety is unlikely to be represented by a single metaphorical structure. Instead, different metaphors may occur in association with different causes and contexts. When anxiety is understood as a manipulable object, it is portrayed as something that may be possessed, controlled, restrained, or otherwise acted upon. The opponent metaphor presents anxiety as an external force that confronts the individual, whereas the physical-pain metaphor connects emotional distress with bodily experience. The researchers identify four principal metaphorical patterns associated with anxiety: ANXIETY IS A MANIPULABLE OBJECT, ANXIETY IS AN OPPONENT, ANXIETY IS PHYSICAL PAIN, and ANXIETY IS AN OBSTACLE. These metaphors illustrate different ways of construing an abstract emotional experience. When anxiety is

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

understood as a manipulable object, it is portrayed as something that may be possessed, controlled, restrained, or otherwise acted upon. The opponent metaphor presents anxiety as an external force that confronts the individual, whereas the physical-pain metaphor connects emotional distress with bodily experience .The obstacle metaphor, in turn, represents anxiety as something that prevents movement or makes an intended action more difficult.

The identification of these patterns reinforces the central cognitive-linguistic assumption that metaphorical expressions reveal underlying conceptual structures rather than serving merely as stylistic alternatives (Nordmark & Glynn, 2013). This interpretation is compatible with Kövecses's (2000) account of emotional metaphors, which suggests that abstract emotional experiences are frequently understood through bodily, spatial, and force-dynamic. An especially valuable aspect of the study is that the authors do not analyze metaphors independently of the circumstances that produce anxiety. They introduce six broad categories of causes: body image and health, circumstances or states of affairs, activities, events, occupation and education, and emotions or relationships. This additional dimension enables the researchers to investigate not only which metaphors appear in each language, but also the types of experiences associated with those metaphors . Such a procedure considerably strengthens the analysis because the same conceptual metaphor may have different implications depending on the context in which it occurs. The study therefore treats conceptualization as a pattern of relationships between metaphor, emotional cause, and cultural-linguistic environment rather than as a simple list of metaphorical expressions (Nordmark & Glynn, 2013).

The statistical analysis constitutes the most distinctive feature of the article. The authors initially employ multiple correspondence analysis to examine the relationships between languages, metaphor types, and the causes of anxiety. The findings indicate that two dimension accounts for 81.4% of the variation in the data, offering a relatively stable representation of the observed associations. The English data form a relatively close cluster, indicating considerable similarity between British and American English. The analysis also reveals distinctive patterns of association for Swedish and Japanese. The English data points cluster closely together, suggesting substantial similarity between British and American English. The analysis also identifies distinctive associations for Swedish and Japanese. The authors importantly point out that correspondence analysis is exploratory in nature and that its generalizations are restricted to the sample investigated. This qualification represents an important methodological strength because it prevents the statistical findings from being treated as universal cultural facts (Nordmark & Glynn, 2013). The interpretation of the clusters produces three broad conceptual profiles. English anxiety is associated particularly with the metaphors of OPPONENT and PAIN, together with causes related to relationships, emotions, and unspecified forms of uncertainty. In this profile, anxiety appears as an experience of emotional stress or uneasiness that may be conceptualized as something that confronts the experiencer or produces a form of

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

suffering. Swedish anxiety is more strongly associated with the MANIPULABLE OBJECT metaphor and with causes related to body, health, food, and drink. Japanese anxiety, by contrast, shows a stronger association with occupation, study, and social circumstances, while the OBSTACLE metaphor appears in connection with these causes. These findings demonstrate that the same general emotion concept can be structured through different metaphorical and experiential association with occupation, study, and social circumstances, while the OBSTACLE metaphor appears in connection with these causes. These findings demonstrate that the same general emotion concept can be structured through different metaphorical and experiential associations in different linguistic communities (Nordmark & Glynn, 2013).

The authors then use factor analysis and multinomial logistic regression to examine whether the patterns identified through correspondence analysis can be supported by confirmatory statistical procedures. The regression results indicate that the combination of metaphor and cause provides substantial information for distinguishing the linguistic profiles. Japanese data show the highest predictive accuracy, whereas English and Swedish are more difficult to distinguish from one another. This result is consistent with the earlier observation that British and American English display closely related patterns and that Swedish shares certain characteristics with the English data. The statistical findings provide further empirical evidence that conceptual metaphor patterns vary according to cultural and linguistic factors rather than remaining entirely consistent across different languages (Nordmark & Glynn, 2013). One of the article's key strengths is its methodological integration. Nordmark and Glynn do not reject Conceptual Metaphor Theory; instead, they attempt to make its claims more empirically testable through corpus data and multivariate statistics. This is an important development because conceptual metaphor research has sometimes been criticized for relying heavily on analysts' interpretations of isolated examples. The use of naturally occurring data and explicit statistical procedures provides a stronger empirical basis for identifying recurring patterns. In this respect, the article is compatible with the broader methodological concerns raised by Steen (2007), who emphasizes the need for converging evidence when making claims about metaphor in language and cognition. Another important strength of the study is its cross-cultural approach. Instead of treating an emotion such as anxiety as having a single universal conceptual structure, the study differentiates between commonly shared metaphors and patterns of metaphorical use that are specific to particular cultures. This perspective is consistent with Kövecses's (2000) view that concepts of emotion develop through the interaction of bodily experience, conceptual structures, and cultural models. At the same time, the article avoids claiming that cultures are completely separate systems. The similarities found between British and American English, together with the partial overlap between Swedish and English, suggest that conceptualization may involve both shared features and cultural variation. Thus, the study presents cultural differences as tendencies in usage rather than absolute divisions between linguistic communities. However, several limitations of the study need to be

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

recognized . The most important limitation concerns the relatively small and specialized nature of the dataset. Because the data are drawn exclusively from online personal diaries and blogs, the findings cannot necessarily be generalized to all forms of spoken and written language . The authors explicitly restrict their broader conclusions to the language of online personal diaries and acknowledge the need for larger samples and richer feature analyses. In addition, the use of different online sources for the languages may introduce differences in sampling conditions. Although the researchers make a serious effort to maintain comparability, complete equivalence across the four datasets cannot be guaranteed (Nordmark & Glynn, 2013).

A further limitation relates to how cultural patterns are interpreted. The authors sometimes connect their findings with widely held cultural stereotypes, especially in their discussion of anxiety in English, Swedish, and Japanese contexts . They explicitly state that the validity of such stereotypes is not the object of investigation, and later emphasize that the identified associations should be treated as tendencies rather than rigid cultural distinctions. This caution is justified because a statistical association alone cannot demonstrate a causal relationship between culture and metaphor . Indeed, the authors themselves acknowledge that correlation does not necessarily indicate causation and recommend larger samples and complementary elicitation-based methods for future research (Nordmark & Glynn, 2013). This self-critical aspect strengthens the article because the researchers recognize the boundaries of what their data can legitimately demonstrate. Overall , Nordmark and Glynn's study makes a valuable contribution to Cognitive Linguistics by demonstrating how conceptual metaphor can be investigated through corpus-driven and quantitative procedures. Its main contribution is not simply the identification of metaphors for anxiety, but the demonstration that metaphorical patterns become more informative when examined together with the causes and contextual features associated with emotional experiences. The study therefore presents anxiety as a concept situated between individual cognition and social-cultural experience, which is reflected in the title itself. Its findings support the broader Cognitive Linguistic position that conceptualization is shaped by embodied experience while also being influenced by patterns of language use and cultural context (Lakoff & Johnson, 1980; Kövecses, 2000).

In conclusion, "ANXIETY between mind and society" provides a useful empirical extension of Conceptual Metaphor Theory by combining cognitive-semantic assumptions with corpus evidence and statistical analysis. The study successfully demonstrates that anxiety can be metaphorically structured as an object, opponent, physical pain, or obstacle, while the causes associated with the emotion vary across the four linguistic communities examined. Furthermore, the methodological innovation, explicit acknowledgment of limitations, and cross-cultural viewpoint make the study especially related to contemporary research of Cognitive Linguistics. Although the relatively small and genre-specific corpus limits the extent to which the findings can be generalized, the study offers a productive model for future research. Further research should broaden the scope of languages, social groups, genres and combine

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

the analysis of corpus-based with elicitation or experimental methods. Such extensions would make it possible to determine more precisely how metaphorical conceptualization develops through the interaction of embodied experience, language, and culture.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

References

Kövecses, Z. (2000). Metaphor and emotion: Language, culture, and body in human feeling. Cambridge University Press.

Lakoff, G. (1987). Women, fire, and dangerous things: What categories reveal about the mind. University of Chicago Press.

Lakoff, G., & Johnson, M. (1980). Metaphors we live by. University of Chicago Press.

Nordmark, H., & Glynn, D. (2013). ANXIETY between mind and society: A corpus-driven cross-cultural study of conceptual metaphors. Explorations in English Language and Linguistics, 1(1), 107–130.

Steen, G. J. (2007). Finding metaphor in grammar and usage: A methodological analysis of theory and research. John Benjamins.